

Distr.: General
1 April 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

البند ١٣٣ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

تقرير أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير المتعلق بأداء برامج الأمم المتحدة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وفقاً للبند ٦-١ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. ويتضمن التقرير معلومات عن النتائج التي حققتها المنظمة خلال فترة السنتين من حيث الانجازات المتوقعة، وكذلك عن انجاز النواتج، وهو المقياس التقليدي للأداء. ويشمل هذا التقرير سرداً مفصلاً للنتائج التي تحققت في كل باب من أبواب الميزانية، والتي يبلغ مجموعها ٧١٢^(١) من الانجازات المتوقعة التي تم تنفيذها في إطار ٣٤ باباً من أبواب الميزانية البرنامجية. ويتضمن الفصل الثاني أبرز سمات النتائج الرئيسية التي حققتها المنظمة في عناصرها البرنامجية العشرة، لإتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء لتقييم أداء الأمانة العامة على مستوى أكثر إجمالاً. وتحليل أداء البرامج فيما يتصل بالنواتج، على النحو الوارد تفصيله في الفصل الثالث، يبين أنه تم انجاز النواتج

* A/65/50

(١) يستبعد هذا الرقم الإنجازات المتوقعة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني التي يبلغ مجموعها ١١٧ إنجازاً، وترد في إطار الباب ٢٢. وبالتالي، فإن العدد الإجمالي للإنجازات المتوقعة الواردة في هذا التقرير يبلغ ٨٢٩ إنجازاً.



بنفس مستوى فترة السنتين السابقة، الذي وصل إلى ٨٩ في المائة. ويعني ذلك أكثر من ٣٢ ١٠٠ ناتجا أجزتها المنظمة خلال فترة السنتين الحالية.

ويتضمن الفصل الرابع الملامح البارزة للأداء حسب أبواب الميزانية، على مستوى البرامج والبرامج الفرعية، ويشمل أيضا معلومات عن بعض التحديات والعقبات التي صادفتها الإدارات في هذا المسعى. ويتسم عرض النتائج بدرجة من الاكتمال أكبر مما في فترة السنتين السابقة، حيث يتضمن التقرير معلومات أكثر تفصيلا عن الباب ٢٢، البرنامج الإقليمي للتعاون التقني؛ ومع ذلك، لا تزال هناك مشكلات منهجية. فقد أشار تقرير حديث للأمين العام يحمل عنوان "نحو نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة" (A/64/640) إلى ثلاثة من أوجه الضعف الهيكلية التي ينبغي معالجتها لتعزيز نوعية الإبلاغ عن الأداء في الأمانة العامة، ألا وهي: صياغة الأطر المنطقية؛ وتحسين توقيت إصدار تقرير أداء البرامج؛ وعدم قدرة النظم الحالية لإدارة المعلومات على ربط النتائج المتحققة بالموارد المستخدمة. وستواصل المنظمة العمل مع الدول الأعضاء لتصحيح أوجه الضعف هذه، حيث أن قوة نظام الإبلاغ عن الأداء تقع في قلب عملية زيادة الفعالية والمساءلة في الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

٦	أولا - مقدمة
٧	ثانيا - عرض عام للنتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة
٧	ألف - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً
٨	باء - الشؤون السياسية
١٠	جيم - العدل والقانون الدوليان
١٠	دال - التعاون الدولي لأغراض التنمية
١٦	هاء - التعاون الإقليمي لأغراض التنمية
٢٠	واو - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية
٢٣	زاي - الإعلام
٢٤	حاء - خدمات الدعم المشتركة
٢٨	طاء - الرقابة الداخلية
٢٨	ياء - السلامة والأمن
٢٩	كاف - بيان ختامي عن تحقيق النتائج
٣٠	ثالثا - إنجاز النواتج واستخدام الموارد
٣١	ألف - معدلات التنفيذ
٣٥	باء - الإضافات
٣٧	جيم - التآجيلات
٣٩	دال - حالات إنهاء النواتج
٤١	هاء - النواتج المرحلة من فترات السنتين السابقة
٤٣	واو - إنجاز التعاون التقني
٤٥	زاي - استخدام الموارد

٤٩	تعميم مراعاة المنظور الجنساني	حاء -
٥٢	البيان النهائي بشأن إنجاز النواتج واستخدام الموارد	طاء -
٥٣	أداء البرنامج حسب أبواب الميزانية البرنامجية	رابعا -
	الباب	
٥٣	شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات	٢ -
٧١	الشؤون السياسية	٣ -
٨٠	نزع السلاح	٤ -
٨٩	عمليات حفظ السلام	٥ -
١٠١	استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٦ -
١٠٤	الشؤون القانونية	٧ -
١١٤	الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٩ -
١٣١	أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	١٠ -
١٣٦	دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١١ -
١٤١	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	١٢ -
١٥٧	مركز التجارة الدولية المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية	١٣ -
١٥٩	البيئة	١٤ -
١٧٦	المستوطنات البشرية	١٥ -
١٨٧	المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية	١٦ -
١٩٦	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١٧ -
٢١٨	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	١٨ -
٢٣٤	التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٩ -
٢٤٨	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢٠ -
٢٦٧	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا	٢١ -

٢٧٤ البرنامج العادي للتعاون التقني .	٢٢ -
٣١٣ حقوق الإنسان .	٢٣ -
٣٢٩ توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٢٤ -
٣٣٣ اللاجئين الفلسطينيين .	٢٥ -
٣٤٠ المساعدة الإنسانية .	٢٦ -
٣٥١ الإعلام .	٢٧ -
٣٥٧ مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية .	٢٨ ألف -
٣٦٤ مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات .	٢٨ باء -
٣٧١ مكتب إدارة الموارد البشرية .	٢٨ جيم -
٣٧٨ مكتب خدمات الدعم المركزية .	٢٨ دال -
٣٨٦ الإدارة، جنيف .	٢٨ هاء -
٣٩٦ الإدارة، فيينا .	٢٨ واو -
٤٠٤ الإدارة، نيروبي .	٢٨ زاي -
٤١٤ الرقابة الداخلية .	٢٩ -
٤١٩ السلامة والأمن	٣٣ -

أولا - مقدمة

١ - يشكل تقرير أداء برامج الأمانة العامة للأمم المتحدة أداة هامة للمساءلة والإدارة في نهج الميزنة القائمة على النتائج الذي تتبعه المنظمة. ولما كانت هذه المنهجية للميزنة تتبع دورة متكررة تشمل التخطيط والميزنة وتنفيذ البرامج ورصدها والإبلاغ عنها، فإن هذا التقرير يكمل هذه الدورة بإيجاز انجازات المنظمة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فضلا عن النواتج المتحققة في تنفيذ برنامج العمل.

٢ - وهذا التقرير عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقدم وفقا للبند ٦-١ من النظامين الأساسيين والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8). ويحدد ذلك البند شكل ومحتوى هذه الوثيقة، فضلا عن مواعيد إصدارها.

٣ - وكانت الدول الأعضاء قد أكدت مجددا، في قرار الجمعية العامة ٢٤٥/٦١، مسؤوليات مديري البرامج عن إعداد تقرير أداء البرامج، وأعادت إسناد مهام رصد البرامج، ومهمة إعداد التقرير استنادا إلى المساهمات التي يقدمونها، إلى إدارة الشؤون الإدارية. وكتدبير انتقالي، اشترك مكتب خدمات الرقابة الداخلية مع إدارة الشؤون الإدارية في إعداد تقرير أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وعرضه على لجنة البرنامج والتنسيق. وعند انتهاء هذه الفترة الانتقالية، وبناء على الولايات الصادرة عن الجمعية العامة، أصبح مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية هو الذي يتولى هذه المهام بالكامل، حيث يقوم بتنسيق الجهود المبذولة لإعداد تقرير أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٤ - وبناء على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثامنة والأربعين (A/63/16)، الفقرة ٣٨)، بُذل جهد في هذه الوثيقة للإبلاغ عن النتائج التي حققتها المنظمة. وبالتالي، أُدرج على مستوى الانجازات المتوقعة سرد مفصل للنتائج التي تحققت في كل باب من أبواب الميزانية. ويعرض التقرير ما مجموعه ٧١٢^(٢) من الانجازات المتوقعة التي تم تنفيذها في إطار ٣٤ بابا من أبواب الميزانية البرنامجية. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن المنظمة لا تزال تواجه مشكلات منهجية في صياغة تقرير أداء البرامج، وأنه لتعزيز نوعية التقرير، لا بد من معالجة ثلاثة من أوجه الضعف الهيكلية^(٣)، ألا وهي: صياغة الأطر المنطقية التي تقع في قلب دورة تخطيط البرامج وميزنتها؛ وتوقيت إصدار تقرير أداء البرامج؛ وقدرة النظم الحالية لإدارة

(٢) يستبعد هذا الرقم الإنجازات المتوقعة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني التي يبلغ مجموعها ١١٧ إنجازا، وترد في إطار الباب ٢٢.

(٣) انظر تقرير الأمين العام المعنون "نحو نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة" (A/64/640).

المعلومات على ربط النتائج المتحققة بالموارد المستخدمة. غير أن الأمانة العامة التزمت بمعالجة أوجه الضعف الهيكلية هذه بإتباع نهج متدرج لتزويد الدول الأعضاء بأفضل المعلومات وأكثرها موثوقية عن الأداء، مع التركيز على الإنجازات والنتائج.

٥ - ويتضمن هذا التقرير أيضا معلومات عن نجاح النواتج، وهي المقياس التقليدي للأداء، ويقدم سردا عاما للنتائج التي حققتها المنظمة كما أبلغت عنها الإدارات المختلفة. وتمشيا مع ذلك، بلغت معدلات تنفيذ النواتج في المنظمة ٨٩ في المائة خلال فترة السنتين الحالية. وبمثل ذلك معدلا ثابتا بالنسبة لفترات السنتين السابقة، عندما كان معدل تنفيذ النواتج يبلغ ٨٩ في المائة أيضا. ويغطي التقرير الحالي لأداء البرامج أكثر من ٣٢ ١٠٠ من النواتج التي نفذتها المنظمة خلال فترة السنتين الحالية.

٦ - وهذا التقرير مرتب على النحو التالي: يقدم الفصلان الثاني والثالث من التقرير عرضا عاما للنتائج التي حققتها الأمانة العامة ككل خلال فترة السنتين، وموجزا لإحصاءات تنفيذ النواتج، وبيانات عن استخدام الموارد. وهذه المعلومات مصنفة حسب المجالات العشرة للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي تناظر ٣٤ بابا من مختلف أبواب الميزانية.

٧ - ويغطي الفصل الرابع أداء البرامج في إطار كل باب من أبواب الميزانية البرنامجية لفترة السنتين، ويتضمن موجزا للنتائج ومعوقات الأداء على مستوى البرامج، يعقبه استعراضا للأداء الخاص بكل من البرامج الفرعية وما يرتبط بها من الإنجازات المتوقعة.

٨ - ويوفر الجمع بين التحليل القائم على النتائج والتحليل الموجه نحو النواتج عرضا عاما أوفى للإنجازات الرئيسية التي تحققت وللعمل الذي قامت به الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ثانيا - عرض عام للنتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة

ألف - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

٩ - تمتلك الأمم المتحدة خبرة طويلة للغاية - أكثر من ستة عقود - في توفير الخدمات العالية الجودة للدول الأعضاء، وهو ما واصلته خلال فترة السنتين. وقد أظهرت كتيبات التقييم التي جرى توزيعها على الدول الأعضاء باللغات الست الرسمية لتقييم نوعية خدمات المؤتمرات المقدمة انخفاضا في عدد الشكاوى المسجلة في التقييمات من ٨٣ شكوى في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٦٣ شكوى في فترة السنتين الحالية. وبحلول آخر عام ٢٠٠٨، كان قد ورد ما مجموعه ٩٤٠ ١ تقديرا ايجابيا (ممتاز، وجيد، ومقبول). وحققت وظيفتنا

إدارة الاجتماعات وإدارة الوثائق في المقر على حد سواء نتائج ايجابية من خلال العمل مع منظمي الاجتماعات والإدارات المقدمة للوثائق لكفالة الاستخدام الأمثل لموارد إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

١٠ - وواصلت الإدارة متابعة الإدارة المتكاملة لخدمات المؤتمرات والتوسع فيها، بما يشمل إدارة الوثائق بصورة استباقية، في المقر، وفي مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي. واستمر تطوير المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات، مع التركيز على الأهداف الرئيسية المتمثلة في تنسيق عمليات المؤتمرات وتبسيطها ومواءمتها في مراكز العمل الأربعة جميعها. وفي ضوء ذلك، توسعت الإدارة إلى أقصى حد في استخدام ترتيبات العمل خارج الموقع والترتيبات التعاقدية لتجهيز الوثائق مع الحرص في الوقت ذاته على ضمان ارتفاع النوعية وإنجاز المنتجات في التوقيت المطلوب، وهو ما أدى إلى تعزيز فعالية التكلفة.

١١ - وأتاح إنشاء وحدة الرصد والتقييم وإدارة المخاطر والتحقق من البيانات الإحصائية إمكانية جمع البيانات وتحليلها بشكل مركزي لكفالة الوفاء بالمعايير المقررة. وإجمالاً، بلغ معدل التقيد بتقديم الوثائق في موعدها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نسبة ٧٣ في المائة، وهو ما يمثل زيادة ملحوظة عن معدل الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ الذي كان يبلغ ٦٣ في المائة. ومع ذلك، يظل التقيد بمواعيد تقديم الوثائق وبالحدود القصوى لعدد الصفحات يمثل تحدياً، وذلك على الرغم من التحسينات التي نفذها قسم إدارة الوثائق. وقد بذلت في هذا الصدد جهوداً لتزويد الهيئات، التي قد لا تكون على دراية واسعة بالنظام، مثل الأفرقة العاملة وأجهزة مجلس حقوق الإنسان، بأمثلة ونماذج وجداول نموذجية، عند الاقتضاء. كما تضمنت تلك الجهود تذكير كل الإدارات مسبقاً بالتزاماتها بتقديم التقارير. وأخيراً، وعلى سبيل التأكيد مجدداً بالتزامات الأمم المتحدة بالقضايا البيئية، جعلت فرقة العمل المعنية بالنشر من "التحول الأخضر" أولويتها الأولى، حيث حصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على شهادة المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛ وبدأت المكاتب الأخرى تحذو حذوه.

باء - الشؤون السياسية

١٢ - أسهمت أربعة من البرامج، هي الشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، إسهاماً فعالاً في اثنتين من أولويات فترة السنتين: هما نزع السلاح، وصون السلام والأمن الدوليين. وقد برنامج الشؤون السياسية الدعم لجهود الوساطة وجهود الانتخابات في أنحاء العالم خلال عام ٢٠٠٨، بما في ذلك في كينيا وزمبابوي والكاميرون ونيجيريا وملاييا وبنغلاديش والعراق وقبرص ونيبال. وخلال فترة السنتين، تقدمت الدول الأعضاء بنحو ٥٠ طلباً للمساعدة الانتخابية، وأجريت

انتخابات هامة في بلدان من قبيل نيبال وملديف وغانا وبنغلاديش وأفغانستان والعراق ولبنان. وعززت الدول الأعضاء هذا البرنامج بزيادة ميزانيته بنسبة ٢٠ في المائة ومضاعفة التبرعات الخارجة عن الميزانية. ومن المسلم به أن تطوير قدرة مخصصة لدعم تخطيط السياسات والوساطة، ونشاط البرنامج في إنشاء فريق احتياطي جاهز للنشر للقيام بجهود الوساطة، قد أسهما إسهاما إيجابيا في مجال منع نشوب النزاعات وفي إسداء المشورة والتوجيه لممثلي الأمين العام ومبعوثيه. وبالإضافة إلى ذلك، استجاب برنامج الشؤون السياسية للطلب المتزايد على الخدمات الفنية لمجلس الأمن، من أجل تلبية ما يحتاجه المجلس للاستعراض والتصرف فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام وبعثات تقديم المساعدة.

١٣ - وقدمت عمليات حفظ السلام التوجيه الاستراتيجي والإرشاد والدعم لـ ١٨ بعثة ميدانية، ونشرت عمليتين جديدتين في دارفور وتشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى. وخلال فترة السنتين، شارك البرنامج بصورة مكثفة في بناء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ وتولي كامل مهام حفظ السلام في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، عقب نقل السلطة من قوة الاتحاد الأوروبي في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأعيد تشكيل البعثة الموجودة في كوسوفو لدعم الأولويات السياسية والأمنية التي حددها مجلس الأمن، كما واصل البرنامج جهوده لمعالجة الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين. كما قدمت عمليات حفظ السلام المشورة إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام الحالية والمحتملة، وتنفيذ الولايات، والتكامل بين البعثات، واحتياجات عملياتها.

١٤ - ومع تعزيز المشاركة والتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، أبرز برنامج نزع السلاح ضرورة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر؛ وبعد فترة جمود استمرت عشر سنوات، قرر مؤتمر نزع السلاح بدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، جرت الأعمال التحضيرية والأعمال الإقليمية السابقة على انعقاد مؤتمر الدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

١٥ - وعمل البرنامج المعني بالفضاء الخارجي بنجاح في ميدان إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ من أجل تيسير استخدام كل أنواع المعلومات الفضائية في هذا الميدان من أجل سد الفجوات القائمة فيما بين مقدمي الصور الفضائية والمنظمات الإنسانية

والسلطات الوطنية المعنية بإدارة الكوارث. وفي ذلك الصدد، مهد هذا البرنامج الطريق أمام ١٣ بلدا للحصول على المعلومات الفضائية لدعم جميع مراحل دورة إدارة الكوارث.

جيم - العدل والقانون الدوليان

١٦ - كان تعزيز العدالة والقانون الدولي هو واحدة من الأولويات المقررة للأمانة العامة في فترة السنتين هذه. وتمشيا مع ذلك، قام مكتب الشؤون القانونية بإسداء المشورة القانونية في المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين والعدالة الانتقالية. كما ساعد الدول والمنظمات الحكومية الدولية في تطبيق أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وما يرتبط بها من اتفاقات على نحو موحد ومتسق. ونتيجة لذلك، ازداد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية والاتفاقات من ٣٥٠ دولة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٧٥ دولة، وهو ما تجاوز العدد المستهدف لفترة السنتين. وزاد المكتب بدرجة كبيرة من عدد الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول في الاستخدامات المستدامة للمحيطات والبحار، واستخدام مواردها بشكل منصف يتسم بالكفاءة، وحماية البيئة البحرية.

١٧ - ووضعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) الصيغة النهائية لاتفاقية دولية جديدة رئيسية في ميدان النقل الدولي للبضائع، وهي الاتفاقية التي اعتمدها الجمعية العامة. غير أن عدم كفاية الموارد يحد من قدرة الأونسيترال على أن تكون مصدرا لتحسين القوانين والممارسات في ميدان القانون التجاري الدولي.

١٨ - وأخيرا، قام مكتب الشؤون القانونية بتسوية مطالبات ضد المنظمة يربو إجماليها على ٢٥ مليون دولار. بما يقارب ٧ ملايين دولار فقط، أي بانخفاض تزيد نسبته على ٧٢ في المائة في المسؤولية الواقعة فعلا على المنظمة مقارنة بما كان مطلوبا منها. وبُذلت جهود واسعة جديدة لإبرام اتفاقات أساسية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وجرى تقديم الدعم في التحقيقات الجارية في بلدان عديدة نتيجة للخروقات التي حدثت للقوانين الوطنية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، وتم استرداد مبالغ كبيرة في حالات الاحتيال على الأمم المتحدة. كما لعب المكتب دورا استباقيا في الدفاع عن امتيازات وحصانات موظفي الأمم المتحدة ومبانيها في أنحاء العالم.

دال - التعاون الدولي لأغراض التنمية

١٩ - ركزت الإدارات والمكاتب العاملة في مجال التعاون الدولي لأغراض التنمية - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة)، ومكتب الأمم المتحدة

المعني بالمخدرات والجريمة، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة - جهودها على ثلاث أولويات خلال فترة السنتين الحالية: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة للدول الأعضاء؛ وتنمية أفريقيا؛ محاربة المخدرات ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ومظاهره.

٢٠ - وعززت المساهمات التحليلية والفنية لهذه الإدارات المناقشات التي تجري في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير تحليلات محايدة لقضايا وسياسات التنمية. فعلى سبيل المثال، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لهذه الهيئات دراسات الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم؛ وتقارير لجنة السياسات الإنمائية وما تصدره من مذكرات السياسات العامة؛ والكتيب الخاص بفئة أقل البلدان نمواً: إدراج البلدان في تلك الفئة ورفعها منها والتدابير الخاصة لدعمها؛ وتقارير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتقارير الأمين العام عن إدماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال في الاقتصاد العالمي. وقد انعكس تأثير تلك الوثائق في ٢٨ قراراً ومقررًا صدرت عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذه القضايا. كما كانت تلك الوثائق بمثابة وثائق معلومات أساسية للمناقشات التي دارت في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات الدولية حول قضايا التنمية الاقتصادية، وجرى الرجوع إليها والاستشهاد بها في تقارير ومذكرات الأمين العام. وأنتجت شعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لعام ٢٠٠٩، التي ركزت على فرص وصول المرأة إلى الموارد المالية والاقتصادية وسيطرتها عليها، بما في ذلك موارد التمويل الصغير. ولا بد وأن يضاف إلى ذلك أن جهود الإدارة تركزت على تنفيذ التحليل الشامل لقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونشر النتائج من خلال الاجتماعات والمناسبات وحلقات العمل؛ وتعزيز عملية وضع السياسات العامة من خلال توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية؛ والتأثير على الحكومات لتدعيم الاتفاقات وتنفيذها والتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية؛ والقيام بجهود الدعوة للتأثير على السياسات العامة.

٢١ - وفي مجال التجارة الدولية، أعربت الوفود عن تقديرها لطبعتي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ من تقرير التجارة والتنمية الصادرين عن الأونكتاد، اللتين رئي أنهما توفران في الوقت المناسب بيانات مفيدة وثيقة الصلة بتلك القضايا؛ وتحليلات وأفكار بشأن خيارات السياسات فيما يتعلق بتعبئة الموارد من أجل التنمية؛ وكذلك أسباب الأزمة العالمية وآثارها واستجابات السياسات اللازمة لمواجهتها. كما رحب العديد من الدول الأعضاء بالبحوث

التي أجراها الأونكتاد عن تغير المناخ كمساهمة قيّمة في المناقشة الدائرة في العالم حول تغير المناخ والتنمية؛ وكذلك بجهوده المتعلقة بالأزمات المالية وأزمة الغذاء في العالم، التي كانت المواضيع الأساسية التي انصب عليها عمل أجهزته الحكومية الدولية.

٢٢ - وكان التقريران الرئيسيان لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، 'حالة المدن في العالم للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: المدن المتجانسة' و 'تخطيط المدن المستدامة: التقرير العالمي للمستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٩'، محل تقدير كبير. فقد عززا دور موئل الأمم المتحدة كجهة تيسر تطبيق مؤشرات حضرية تركز على السياسات العامة، من خلال شبكة المرصد الحضري. وولدت منشورات موئل الأمم المتحدة زيادة سريعة في تغطية وسائل الإعلام. بما في ذلك أكثر من ٣٠٠٠ من المقالات، وتوثيق ونشر عدد كبير من أفضل الممارسات الحضرية، والاستخدام الواسع لقاعدة بيانات أفضل الممارسات في البرامج التعليمية والتدريبية. أما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فقد حظي منشوره الرئيسي، 'تقرير المخدرات في العالم' (http://www.unodc.org/documents/wdr/WDR_2009/WDR2009_eng_web.pdf) بتغطية إعلامية واسعة. وأسهم ما ورد فيه من إحصاءات واتجاهات للمخدرات في تقييم جهود مكافحة المخدرات في فترة ما بعد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالاجتماعات والمناسبات وحلقات العمل الهامة في عام ٢٠٠٨، نظم برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا اجتماعاً رفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، ضم الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والدولية. وانتهى هذا الاجتماع باعتماد إعلان سياسي (قرار الجمعية العامة ٦٣/١) بتوافق الآراء، وهو الإعلان الذي نقل رسالة قوية بشأن التزام أفريقيا بمستقبلها وتحديد دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا. وتحت رعاية الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، دعت مراكز التنسيق الوطنية من البلدان الأقل نمواً الـ ٤٩ جميعها لحضور حلقات عمل بناء القدرات، كما جرى دعمها في إعداد التقارير الوطنية عن تنفيذ برنامج عمل مؤتمر بروكسل الرابع المعني بأقل البلدان نمواً بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية.

٢٤ - وفي بعض البرامج، قدمت الخدمات الاستشارية والتقنية الدعم لتنفيذ سياسات ناجحة لصالح المواطنين. فعلى سبيل المثال، اضطلعت شعبة الإدارة العامة والتنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بناء على طلب الدول الأعضاء، بـ ٦٠ بعثة استشارية في ٣٢ بلدا لتعزيز القدرات على الصعيدين المحلي والوطني، لا سيما في مجالات

تنمية الموارد البشرية، وتطوير الحكومة الإلكترونية وإشراك المواطنين. ووضع مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية نُهجاً جديدة ومبتكرة للتوسع في الصادرات، بما في ذلك استخدام الرسائل الهاتفية لإرسال بيانات السوق للمنتجين، وربط الحرفيين في المناطق الحضرية في شرق أفريقيا ببيوت الأزياء الأوروبية، وتأكيد مبيعات القطن من غرب أفريقيا إلى آسيا، وهو ما ثبتت فعاليته. وعمل موئل الأمم المتحدة مع ٢٨ دولة (ثمانية في آسيا، وثلاثة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٧ في أفريقيا) لتنفيذ البرامج التي تهدف إلى توسيع فرص الوصول إلى البنية التحتية الحضرية السليمة بيئياً والخدمات الأساسية. وقام موئل الأمم المتحدة بتعزيز قدرات ٩٢ من المؤسسات الشريكة من خلال برامجها الخاصة بالمياه والصرف الصحي، مما وفر مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية لأكثر من مليون شخص إضافي.

٢٥ - وتشمل البرامج الناجحة الأخرى التي حققت نتائج ملموسة تلك التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام بيئياً والتي يقودها الأونكتاد لتشجيع تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وساعدت جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعبئة ١٧٥ مليون دولار لتمويل تكنولوجيات الطاقة الأنظف. وقام نحو ٤ ٠٠٠ من الشركات بمبادرات وسياسات وممارسات للأعمال التجارية والمالية المستدامة، استناداً إلى المبادئ التي يدعو لها برنامج البيئة، والتزم أكثر من ٣٠٠ شركة بإجراءات موجهة نحو تغير المناخ. وشاركت ٦٠ مؤسسة في إدماج قضايا النظم البيئية في سياسات التجارة والتنمية. أما مبادرة الاقتصاد الأخضر التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً، فقد حظيت بدرجة كبيرة باعتراف مساهمات الاستثمارات البيئية في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل الكريمة والحد من الفقر، حتى وسط الأزمة المالية. وفي مجال النقل الحضري، قاد برنامج البيئة الشراكة العالمية من أجل نظافة الوقود والمركبات، التي نفذت حملات لتحسين أنواع الوقود والمركبات. وقد البرنامج الدعم لقرابة ١٠٠ بلد في التشجيع على زيادة نظافة الوقود والمركبات.

٢٦ - قام برنامج تطوير تنظيم المشاريع (إمپريتيك) Empretec التابع للأونكتاد بتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال دعم فرادى أصحاب الأعمال الحرة في إقامة أعمال تجارية مبتكرة وقادرة على المنافسة دولياً. وأنشئت مراكز تابعة لبرنامج إمپريتيك في ستة بلدان (جمهورية الدومينيكان والأكوادور وبيرو ورومانيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا)؛ واجتمع نحو ٣٠٠٠ من خريجي برنامج إمپريتيك التابع للأونكتاد لمناقشة التحديات التي تواجه بدء عمل تجاري، وكذلك لتقاسم الخبرات في مجال الإدارة وتوسيع شبكة اتصالاتهم في الاجتماع الدولي الثالث عشر لرجال الأعمال الحرة المعقود في ساو

باولو، البرازيل (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) بالاشتراك مع الأسبوع العالمي الأول للأعمال الحرة.

٢٧ - كما نجحت البرامج في التأثير على الحكومات لتعزيز وتنفيذ الاتفاقات والتصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. وفي مجال منع الفساد والحد منه، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التشجيع على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي أصبحت تضم ما مجموعه ١٤٣ من الدول الأطراف. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ ٣٩ بلدا عما تبذله من جهود لتبني تدابير لتنفيذ الاتفاقية و/أو إدماج أحكامها في تشريعاتها ونظمها المؤسسية الوطنية. وأسهمت الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة وضع المرأة في دورتها الثانية والخمسين في تعزيز الالتزامات بالمساواة بين الجنسين الواردة في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. كما قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدعم لاثني من الاتفاقات الحكومية الدولية الرئيسية. فالأول، وهو إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، الذي اعتمده مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، ذهب إلى ما هو أبعد من الفصول الستة لتوافق آراء مونتيري، حيث عالج القضايا الجديدة والمستجدة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣). أما الثاني، وهو الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية (نيويورك، ٢٤-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)، فقد طرح توافقا عالميا للآراء حول أسباب الأزمة وآثارها والاستجابات لها، ووضع أولويات ما يلزم من إجراءات سريعة وحاسمة ومنسقة، وحدد دورا واضحا للأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ٣٠٣/٦٣).

٢٨ - وتوجهت جهود الدعوة في مختلف البرامج إلى حشد الدعم المالي وتعزيز الإرادة السياسية من أجل مواصلة التزام البلدان المتقدمة النمو والتنمية بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها بصورة متبادلة. وعلى ذلك النحو، تركزت جهود الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ برنامج عمل آلماتي وإستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس). وأدت تلك الجهود إلى رفع مستوى الوعي بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق التنمية العالمية. وفيما يتعلق بموئل الأمم المتحدة، طُرحت قضايا وضوح الدور والوعي بمسائل التحضر المستدام من خلال الأحداث العالمية، بما في ذلك المنتدى الحضري العالمي في مدينة نانجينغ، الصين، والأيام العالمية للموئل التي احتفل بها في أكثر من ٥١ بلدا، وفي المؤتمرات الوزارية بشأن الإسكان والتنمية الحضرية المعقودة في أنحاء آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا،

وأمریکا اللاتینیة ومنطقة البحر الكاریبی. وشدّد موئل الأمم المتحدة على دور المدن في التصدي لتغیر المناخ، من خلال العمل التعاوني مع الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

٢٩ - وظل البرنامج العادي للتعاون التقني يعمل بمثابة أداة هامة لمساعدة الدول الأعضاء على تنمية قدراتها على التصدي للتحديات التي تطرحها القضايا المستجدة، فضلا عن إحراز تقدم نحو التنمية المستدامة من خلال الوصول إلى الخبرات المهنية الواسعة والمتنوعة والكفاءة التقنية والمعارف المتاحة في الأمانة العامة. ونهض بتنفيذ البرنامج ١١ من الكيانات المنفذة في الأمانة العامة: منها أربعة (إدارة الشؤون الاقتصادية، والأونكتاد، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة) يرد الإبلاغ عنها ضمن عناصر هذا البرنامج؛ بينما يرد الإبلاغ عن اللجان الإقليمية الخمس (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)) ضمن البرنامج الخاص بالتعاون الإقليمي من أجل التنمية؛ أما الاثنان الأخيران (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)، فيرد الإبلاغ عنهما ضمن البرنامج الخاص بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية.

٣٠ - وفي إطار البرنامج العادي للتعاون التقني، ركزت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على تنمية القدرات الوطنية للمساعدة في وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية وتطبيق المنهجيات والتغييرات المؤسسية وأطر الحكومة الالكترونية والشراكات وإقامة الشبكات الالكترونية. وبعض نماذج نتائج تلك التدخلات الموجهة تشمل: حلقات عمل بناء القدرات التي قدمت المساعدة لكوت ديفوار وغينيا بيساو في إعداد تقاريرهما الوطنية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وجهود بناء القدرات المبذولة للوصول إلى توافق في الآراء في الدورة السابعة عشر للجنة التنمية المستدامة بشأن الإجراءات اللازمة على الصعيد الميداني في المجالات المواضيعية للزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا.

٣١ - وساهمت التدخلات التي قام بها الأونكتاد بأموال البرنامج العادي للتعاون التقني في زيادة تفهم صناع السياسات والمسؤولين الحكوميين لخيارات السياسات العامة والآثار المترتبة عليها. كما ساعدت الدول الأعضاء أيضا في قدرتها على بناء سياسات عامة أكثر فعالية وتكاملا استجابة للتغيرات في الاقتصاد العالمي. وساهمت تلك الأنشطة في النتائج الملموسة، مثل قيام أعضاء مجموعة الـ ٢٤ ومسؤولي المصارف المركزية وصندوق النقد الدولي والبنك

الدولي بصياغة موقف مشترك للبلدان النامية بشأن القضايا التي نوقشت في المحافل والمؤسسات المالية الدولية وبشأن إدارة هذه المؤسسات نفسها.

٣٢ - وفيما يتعلق موئل الأمم المتحدة، كانت النتائج التي تحققت بتلك الموارد تشمل وضع وثائق الأطر الوطنية لدعم التخطيط الإقليمي في البلدان الأقل نمواً الناطقة بالفرنسية، وجهود بناء القدرات لتيسير المساعدات المالية المقدمة من المفوضية الأوروبية إلى أوروبا الشرقية، والأدوات التنفيذية والمالية للإسكان الاجتماعي في جنوب شرق أوروبا، وتنمية قطاع الإسكان بأسعار معقولة في جمهورية ترازيا المتحدة. وتم تقديم المشورة الفنية وكذلك مساعدات إعادة الإعمار بعد الكوارث في البوسنة والهرسك بهدف تحويل تمويل الإسكان القائم على أساس المنح إلى مشاريع إسكان أكثر استدامة تقوم على تعبئة الأسواق المالية المحلية والدولية.

٣٣ - وأخيراً، أسهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إسهاماً كبيراً في التصديق على الصكوك الدولية لمكافحة المخدرات والجريمة وتنفيذها. وخلال فترة السنتين، صدق قرابة ٣٣ من الدول الأعضاء على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بينما صدقت ١٢ دولة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية. وتركزت جهود المكتب على بناء القدرات في التعاون الدولي في المسائل الجنائية، مع التشديد بصفة خاصة على تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة والمصادرة. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتدريب ما يقدر بـ ١٠٠٠ من موظفي المؤسسات في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والفساد وغسل الأموال والمخدرات.

٣٤ - وعند التصدي للتحديات التي واجهتها البرامج خلال فترة السنتين، أشار معظم البرامج إلى ازدياد الطلب على الخدمات وضرورة توظيف ما يكفي من الموارد لتلبية ذلك الطلب. وكانت التحديات الرئيسية فيما يتعلق ببرامج التعاون الدولي من أجل التنمية تشمل التصدي للآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، التي تفاقمّت بسبب الآثار المترتبة على أزميتي الغذاء والطاقة وتغير المناخ. وفي بعض الحالات، كان على الإدارات أن تتكيف مع الأولويات والتحديات الجديدة عن طريق إعادة صياغة الأنشطة.

هاء - التعاون الإقليمي من أجل التنمية

٣٥ - واصلت اللجان الإقليمية بذل جهودها لتجعل من نفسها مراكز إقليمية كبرى لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة في مناطق كل منها. وقدمت جميع اللجان تحليلات بالغة الأهمية للسياسات العامة لمساعدة الحكومات في التعامل مع آثار الأزمة المالية العالمية وما يستجد من القضايا الأخرى. وتمشيا مع ذلك، أسفر المؤتمر الوزاري المعني بالأزمة

المالية العالمية وانعكاساتها على أفريقيا، الذي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (تونس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، عن اعتماد بيان بشأن الإجراءات التي يجب أن تتخذها البلدان الأفريقية من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة المالية. وفي حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، كانت إحدى النتائج الرئيسية لذلك الجهد تتمثل في التزام اللجنة بتنفيذ إطار عمل إقليمي للتصدي لأزمي الغذاء والوقود والأزمة المالية. وفيما يتعلق باللجنة الاقتصادية لأوروبا، اعتمدت لجنتها المعنية بالتعاون الاقتصادي والتكامل توصيات سياسية بشأن سياسات مبتكرة مواتية للتغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية وسياسات للتخفيف من أثر الأزمة على التنمية المبتكرة. وقدمت اللجنة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحليلات للأزمة الاقتصادية الراهنة وتوصيات بشأن سياسات التنمية القطاعية في الأجلين المتوسط والطويل، وعقدت في عام ٢٠٠٨ حلقة دراسية حول أزمة الغذاء والطاقة. وفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، تركز منشورها التوقعات الاقتصادية الإقليمية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) على تقييم آثار الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار الغذاء.

٣٦ - وأسهمت المنشورات الرئيسية التي تصدرها اللجان الإقليمية في تحسين وضع السياسات وعمليات تنفيذها في مختلف المناطق الواقعة في مجال اختصاصها. وشمل بعض المنشورات الرئيسية الصادرة: التقرير الاقتصادي عن أفريقيا (٢٠٠٨-٢٠٠٩) والتوقعات الاقتصادية لأفريقيا التي أعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وساهمت تلك الوثائق في تحسين سياسات الاقتصاد الكلي في أفريقيا، وقدمت تحليلا مفصلا للتحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات الأفريقية، على التوالي. وحظيت الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والحولية الإحصائية لآسيا والمحيط الهادئ، الصادرتين عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتغطية إعلامية واسعة وازدادت أعداد قرائهما، مما أظهر أهميتهما كأعمال مرجعية بين الباحثين وصناع السياسات. كما كان قيام اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتطوير نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (مجلدان، اعتمدت اللجنة الإحصائية بالأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) مساهمة لقيت قبولا طيبا. وشاركت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا في وضع دليل الأرقام القياسية لأسعار التصدير والاستيراد والدليل العملي لوضع الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك. كما كان من الانجازات الملحوظة إصدار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أكثر من ٢٠٠ منشور خلال فترة السنتين في مختلف المجالات التي تغطيها تلك اللجنة الإقليمية؛ بما في ذلك ستة منشورات سنوية رئيسية تم تنزيلها أكثر من مليون مرة خلال الفترة وبلغت نسبة رضا القراء عنها ٩٥ في المائة. أما الدراسة الاستقصائية للتطورات الاقتصادية

والاجتماعية في منطقة الإسكوا في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، التي دعت إلى اتخاذ تدابير سياسات عامة في ضوء استراتيجيات التنمية القائمة على الحقوق على واقع زيادة التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الإقليمية، فقد كانت هي الأخرى مساهمة هامة في النقاش السياسي.

٣٧ - وأبلغت اللجان جميعها عن نجاحها في عملها من أجل بناء توافق الآراء وفيما بذلته من جهود في مجال الدعوة. فقد ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، على سبيل المثال، في صياغة موقف تفاوضي أفريقي، تبناه مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٩، لكفالة إدراج شواغل المنطقة في اتفاق كوبنهاغن العالمي بشأن تغير المناخ. وأدت جهود الدعوة التي بذلتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى اعتماد المنتدى الأول لوزراء النقل الآسيويين لإعلان بانكوك بشأن تطوير النقل في آسيا، الذي حدد أولويات مباشرة للتعاون الإقليمي في قطاع النقل؛ وإلى إعلان ثمان من الدول الأعضاء وضع استراتيجيات للنمو الأخضر. وتحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا، قام وزراء النقل - أو ممثلهم رفيعي المستوى من ١٩ بلدا - بالتوقيع على بيان مشترك بشأن تطوير وصلات النقل

بين أوروبا وآسيا مستقبلا. وبالإضافة إلى ذلك، سُجل انضمام ٣٩ طرفا إلى الصكوك القانونية التي وضعتها اللجنة فيما يتعلق بوسائل النقل. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مساعدات تقنية لـ ١٣ بلدا من بلدان المنطقة في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدورة العاشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي أسفر عن اعتماد ١٣ برنامجا من برامج السياسات العامة في هذا المجال في مختلف البلدان في جميع أنحاء المنطقة. كما أن جهود الدعوة وبناء القدرات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وفرت الدعم لـ ١٣ من الدول الأعضاء في وضع سياسات وطنية للشباب، وفي إعداد التقارير الوطنية لمتابعة تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب.

٣٨ - كما استفادت حكومات المنطقة بصورة واسعة من الدعم المقدم من اللجان الإقليمية، في صورة تحليلات السياسات العامة والمعايير الإحصائية والصكوك القانونية، في تحسين أدائها في مختلف المجالات. وتمشيا مع ذلك، ونتيجة لحلقات العمل التي عقدتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استفادت ١٠ بلدان (أنغولا وبوروندي وليبيريا وملاوي والسودان وتشاد وجيبوتي وغينيا بيساو وكينيا ومالي) في عام ٢٠٠٩ من الأدلة التي وضعتها اللجنة بشأن تخطيط وحصر التعدادات؛ وتجهيز بيانات التعدادات) في مختلف مراحل إجراء تعدادات سكانها. واعترفت الدول الأعضاء باللجنة المعنية بالإحصاءات التابعة للجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ باعتبارها المنتدى الرئيسي لتطوير الإحصاءات في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت ثمانية بلدان عن اهتمامها بتحسين أطرها التنظيمية الوطنية بالاعتماد على عمل اللجنة في مجال سواتل الاتصالات ذات النطاق العريض. أما جهود اللجنة الاقتصادية لأوروبا من جانبها، فيشهد عليها بدء نفاذ ١٣٥ من الأنظمة والتعديلات التي تتعلق بالمركبات بدعم من اللجنة في نهاية فترة السنتين، وهو ما اقتضى تعديل الصكوك القانونية؛ وكذلك وضع معايير في ستة من المجالات الإحصائية، لا سيما ذات الصلة بنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وبفضل مشورة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قام ما مجموعه ١٧ بلدا بإدماج توصيات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ في حساباتها القومية (وهو ما يشمل خمسة بلدان جديدة خلال فترة السنتين)، بينما أحرزت ٢٨ بلدا تقدما مرضيا في جمع البيانات وإنتاج مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وأسهمت في إدراج منظور جنساني في الخطة الوطنية بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠٨، كما أسهمت في إنشاء آليات للنساء في ١٤ دولة عضوا، بزيادة قدرها ست دول في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٣٩ - وخصصت للجان الإقليمية أيضا بعض الموارد من البرنامج العادي للتعاون التقني. ووفرت تلك الأموال للإدارات مرونة تنفيذية في الاستجابة بسرعة للاحتياجات الجديدة وغير المتوقعة للدول الأعضاء، وأتاحت تنفيذ تدخلاتهم بتمكينهم من الاستخدام الفعال لنهج متعدد القطاعات في التنمية. وفيما يلي موجز لأهم النتائج التي تحققت من البرنامج العادي للتعاون التقني:

٤٠ - اهتمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالعشرات من طلبات التعاون التقني المتعلقة بالقضايا الإنمائية المستجدة والملحة، بما فيها تغير المناخ، والقضايا الجنسانية، وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والتجارة، وتعزيز التكامل الإقليمي. وكان الهدف المتوخى من البعثات الاستشارية وأنشطة التدريب هو تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال صياغة وتنفيذ السياسات/البرامج المناسبة التي تؤدي إلى ما يلي: اتخاذ مواقف تفاوضية مشتركة بشأن التجارة والمنافع على مستوى القاعدة الشعبية في مختلف البلدان الأفريقية نتيجة لتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المناسبة، والقضايا الجنسانية، وسياسات الإحصاءات وأدواتها وأطرها.

٤١ - وكان الهدف من أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هو تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ من خلال الدعوة في مجال السياسات العامة على مستوى عال بواسطة تدخلات داعمة في مجال تنمية القدرات.

وأُتاحت اللجنة استجابات برنامجية، وخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، للالتزامات الإنمائية المتعددة المتصلة بالغذاء والوقود والشؤون المالية وتغير المناخ، إلى جانب كارثتين طبيعيتين واسعتي النطاق حدثتا في ميانمار وساموا.

٤٢ - وقُدمت الأنشطة الاستشارية الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني أساساً بناءً على طلبات من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان النامية غير الساحلية. وساهمت في تعزيز القدرات الوطنية من أجل الانضمام إلى الصكوك والقواعد والمعايير الدولية و/أو اعتمادها وتنفيذها، خاصة بشأن القضايا العابرة للحدود، وكذلك تعزيز التعاون الإقليمي.

٤٣ - ويسرّت جهود اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تنفيذ السياسات المتعلقة ببعض القضايا الرئيسية، مثل ردود الفعل على الأزمة المالية والاقتصادية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ واتخاذ مواقف على الصعيد القطري في ما يتعلق بالتحديات التي يطرحها تغير المناخ؛ وإعداد دول المنطقة لجولة تعدادات السكان التي ستجرى في عام ٢٠١٠؛ وتطبيق ممارسات جديدة في تصميم وتنفيذ تحالفات بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى تشجيع تنمية الصادرات وزيادة الاندماج في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي؛ وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع سياسات الاقتصاد الكلي وتنفيذها وتقييم البرامج الاجتماعية، من بين أمور أخرى.

٤٤ - وأُنجزت خدمات قدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بواسطة موارد من البرنامج العادي للتعاون التقني في العديد من المجالات ذات الأولوية. وأوضحت هذه اللجنة أنها حققت إنجازات هامة في مجالات تمكين المرأة، والقدرة على التواصل بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتخطيط الاستراتيجي، والاستثمارات الثنائية. وبفضل جهود اللجنة، شملت بعض الإنجازات الملموسة المبلغ عنها صياغة القانون رقم ٣٣ المتعلق بمياه الصرف الصحي والمجاري الصحية في البحرين؛ وتعزيز سبل مواجهة ظواهر الجفاف؛ وشبكة رصد المياه وتقييم الأثر البيئي في الأردن؛ وصياغة السياسات البيئية الوطنية ضمن الخطة الإنمائية الخمسية التاسعة للمملكة العربية السعودية.

واو - حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية

٤٥ - تندرج في إطار حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية اثنتان من الأولويات المحددة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهما تعزيز حقوق الإنسان والتنسيق الفعال للمساعدة الإنسانية، ويرتبط أحد البرامج الواردة في إطار هذا العنصر البرنامجي بتعزيز حقوق الإنسان؛ بينما تتعلق ثلاثة برامج أخرى بتقديم الخدمات مباشرة للاجئين أو الأشخاص المتضررين من الكوارث

الطبيعية وحالات الطوارئ الإنسانية الأخرى. واتسمت فترة السنتين هذه بالحاجة إلى الاستجابة بسرعة لأوضاع حرجة لحقوق الإنسان في بلدان مختلفة، وارتفاع مستويات التشريد القسري - حيث يُقدر مجموع السكان الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بـ ٣٤,٤ مليون - واستمرار النزاعات والكوارث الطبيعية الخطيرة. وظلت هذه المشاكل تمثل ضغطاً على موارد البرامج المخصصة للتخفيف من الآثار الضارة التي تتركها هذه الأوضاع على السكان الضعفاء.

٤٦ - وفي إطار الذكرى السنوية الستين لإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨، شهدت المفوضية عدداً من التطورات الإيجابية، ولا سيما من خلال تعزيز الأطر المعيارية (بما في ذلك اعتماد صكوك جديدة وبدء نفاذها)، وتزايد إعمال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وعلى الصعيد الميداني، تم إيفاد موظفين يعنون بحقوق الإنسان خلال مهلة قصيرة للمساهمة في الجهود المبذولة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان، وفقاً لولاية المفوض السامي لحقوق الإنسان، من خلال عشر بعثات شملت كلا من كينيا والأرض الفلسطينية المحتلة وجورجيا ومدغشقر وغينيا والعراق، وإيفاد بعثات لتقصي الحقائق إلى غزة وهندوراس، وإرسال بعثة مراقبة قبل الانتخابات التي جرت في غابون. غير أن الاستجابة السريعة للحالات الحرجة المتعلقة بحقوق الإنسان لا تزال تمثل تحدياً كبيراً يتعين التصدي له من خلال مواصلة تعزيز قدرة المفوضية على الاستجابة السريعة ومن خلال زيادة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء على المستوى الوطني. وفي أثناء الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ساهمت الأنشطة الهامة للمفوضية في تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مسائل سيادة القانون، وخاصة تلك المتعلقة بالعدالة الانتقالية، وإقامة العدل، والديمقراطية، وآليات المساءلة. وأعدت المفوضية أدوات ومبادئ توجيهية لمختلف أنشطة التدريب (١٠-١٥ في السنة) لموظفي الأمم المتحدة الميدانيين والمسؤولين الحكوميين والقضاة والبرلمانيين ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وممثلي هيئات المجتمع المدني.

٤٧ - وفي ما يتعلق باللاجئين، تميزت فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بارتفاع مستويات التشريد القسري، حيث قدر مجموع السكان الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بـ ٣٤,٤ مليون في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وكثف هذا المكتب عمله بسرعة استجابة لعدد من الأزمات بما في ذلك تلك التي حدثت في باكستان واليمن في عام ٢٠٠٩ وكذلك في جورجيا في عام ٢٠٠٨. وعملت المفوضية مع الحكومات لوضع حد لتشريد اللاجئين من رواندا وبوروندي وأنغولا وليبيريا. وفي تنزانيا، دعمت المفوضية الحكومة في منح الجنسية لنحو ١٥٥ ٠٠٠ لاجئ بوروندي. وتعزيزت أيضاً مبادرات الإدماج المحلية في أوروبا وغرب أفريقيا. وتشير التقديرات إلى أنه تم إعادة توطين ما يصل إلى ١٣٥ ٠٠٠

لاجئ، من بينهم لاجئون منذ فترة طويلة من ميانمار وبوتان ونحو ٩٠ ٠٠٠ لاجئ عراقي. وأحرزت المفوضية تقدماً كبيراً في التصدي لمسألة انعدام الجنسية، بما في ذلك مساهماتها لإحداث تغييرات في السياسات العامة في بنغلاديش، وهو ما أدى إلى تأكيد الجنسية لعدد يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ شخص. وتواجه المفوضية وشركاؤها في مجال تصميم البرامج تحديات متعددة في تضاؤل الحيز المتاح للجوء وتناقص الحلول المتوافرة وتزايد عدد السكان الحضرين الذين تعنى بهم المفوضية. ولا يزال طالبو اللجوء واللاجئون ضمن حركات الهجرة الأكبر عرضة للترحيل باعتبارهم مهاجرين غير قانونيين.

٤٨ - وظلت الطلبات المتزايدة من اللاجئين - وقلة الموارد المالية - تشكل تحدياً لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في ما تبذله من جهود لتلبية الاحتياجات الأساسية في مجالي الصحة والتعليم للاجئين الفلسطينيين. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان ٤٨٢ ٧٥٠ تلميذاً مسجلين في ٦٩١ مدرسة تديرها الوكالة، حققوا نسبة نجاح بلغت في المتوسط ٩٦,١٧ في المائة. وتم تطوير مهارات أكثر من ٢ ٠٠٠ عامل في مجال التعليم وأُنْتُجَت أكثر من ١ ٢٠٠ مادة لإغناء المناهج الدراسية. وارتفع عدد الأشخاص الذين يتقبلون مبدأ تنظيم الأسرة إلى ١٣٨ ٠٠٠ بينما قام موظفون مدربون بتسجيل نسبة ٧٦ في المائة من النساء للحصول على الرعاية السابقة للولادة في غضون الأشهر الثلاثة الأولى من الحمل وأشرفوا على نسبة ٩٩,٨ في المائة من عمليات الولادة. وظلت عمليات تحصين النساء والأطفال ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات مستمرة بتغطية تفوق نسبة ٩٥ في المائة، وزاد عدد المرضى الذين يعانون من الأمراض غير المعدية والذين يخضعون للإشراف بنسبة ٢٠,٧ في المائة خلال فترة السنتين. وأعيد تأهيل نسبة ٢٥ في المائة من الملاجئ التي اعتُبر أنها بحاجة إلى ذلك، مما أدى إلى تقليص الظروف المعيشية غير الصحية والخطرة والمتردة من ناحية النظافة العامة التي يعيش فيها عدد من عائلات اللاجئين. غير أن ارتفاع تكاليف الوقود وأسعار المواد الغذائية كشف ثغرات جديدة في أوساط اللاجئين، مما زاد في الطلب على خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية التي لم تُلب نسبياً من مساهمات الجهات المانحة.

٤٩ - وهيمن عدد كبير من حالات الطوارئ المعقدة، بما في ذلك في دارفور (السودان) وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على جدول أعمال الإغاثة الإنسانية خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. فقد واصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعبئة الدعم وتقديمه لتلك الحالات الطارئة، وذلك من خلال أنشطة الدعوة والنداءات والدعم التشغيلي التي قدّمها منسقو الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، استجاب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في ٥٦ و ٤٣ حالة طوارئ جديدة على التوالي، شملت كوارث

طبيعية ونزاعات مسلحة وأحداثاً أخرى، مثل تفشي داء الكوليرا في زمبابوي عام ٢٠٠٨. ويُنفذ نهج المجموعات في جميع البلدان التي قاد فيها منسق للشؤون الإنسانية عمليات إنسانية، إلا في النيجر واليمن، حيث من المتوقع تنفيذه في مطلع عام ٢٠١٠. وخلال فترة السنتين، بدأ تنفيذ نهج المجموعات في تسع حالات طوارئ جديدة مفاجئة. ووافق المكتب على سياسة وإجراءات تشغيلية موحدة بشأن إدارة المكاتب القطرية والإقليمية. وفي فترة السنتين، نظم المكتب أيضاً في بانكوك وجوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، وبمنا حلقات عمل بشأن البرامج الخاصة بالمساواة بين الجنسين والعنف القائم على التحيز الجنسي، حيث قُدم للعاملين في الميدان الكتيب وكذلك المبادئ التوجيهية بشأن العنف القائم على التحيز الجنسي.

٥٠ - وقد أنفق اثنان من البرامج أيضاً - وهما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - موارد من البرنامج العادي للتعاون التقني. فبفضل أموال هذا البرنامج، نجحت برامج المفوضية في مجال بناء القدرات في توفير خبرة عالية المستوى لتطوير المسائل ذات الصلة بالسياسات العامة واستراتيجيات وبرامج في مجال حقوق الإنسان من خلال الخدمات الاستشارية والتدريب التقني والمشاريع الميدانية في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا وآسيا الوسطى والأمريكتين. وأسفرت هذه الإجراءات، في جملة أمور، عن إدماج موضوع حقوق الإنسان في المناهج الخاصة بإقامة العدل، بما في ذلك وضع استراتيجية لحماية المدنيين أثناء الانتخابات.

٥١ - وأخيراً، ساعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حكومات ومنظمات وطنية وإقليمية ودولية على وضع معايير وإجراءات متسقة لإعداد خطط الطوارئ التي تضم الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات في التخطيط لأغراض الاستجابة الإنسانية. وعلى وجه التحديد، أكملت ٥٦ دولة عملية مشتركة بين الوكالات أسفرت عن وضع خطط طوارئ مستكملة. وقامت جميع البلدان الـ ٢٨ التي يعمل بها منسق للشؤون الإنسانية ببدء تنفيذ خطط مشتركة بين الوكالات أو تنقيحها، وفقاً للمعايير. وكانت بوركينا فاسو ونيبال من بين البلدان التي أفادت بأنها حققت فوائد من التخطيط للطوارئ، وكلتاهما في مجال تيسير أعمال التصدي لفيضانات عام ٢٠٠٩.

زاي - الإعلام

٥٢ - حقق برنامج الإعلام مستوى عالياً من النجاح خلال فترة السنتين الحالية إذا ما قيس بالإنجازات التي تحققت في زيادة معرفة الجمهور الذي يستهدفه وتكوين موقف إيجابي من مجالات الاهتمام الرئيسية للأمم المتحدة. فقد قادت إدارة شؤون الإعلام حملات كبرى للاتصالات في المواضيع ذات الأولوية، بما فيها التنمية في أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية

وتغير المناخ. وفي عام ٢٠٠٩، عملت الإدارة بشكل وثيق مع فريق الأمين العام لتقديم الدعم في مجال تغير المناخ على نشر رسائل عن تغير المناخ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن عن طريق النشرات الصحفية للأمم المتحدة ومواقعها على شبكة الإنترنت وقصصاتها الإذاعية والتلفزيونية ومنشوراتها وأنشطة التوعية التي جرت في المقر وفي مراكز الأمم المتحدة للإعلام.

٥٣ - واستخدمت وسائل الإعلام وأدوات وسائل الإعلام الاجتماعية الجديدة في مبادرات الاتصال، بما في ذلك الحملة التي أطلقها الأمين العام تحت عنوان "نزع أسلحة الدمار الشامل حتم علينا". ومكّن موقع Twitter إدارة شؤون الإعلام من الوصول إلى ما لا يقل عن ١,٢ مليون شخص، حيث انضم متابعون من أكثر من ٥٠ بلداً، من بينها العديد من البلدان النامية. وأظهر تقييم لهذه الحملة المنظمة على شبكة الإنترنت أن استخدام موقعي Facebook و Twitter دفع بحركة المتابعين إلى الموقع الشبكي للأمم المتحدة. وأطلقت قناة للأمم المتحدة في موقع youtube.com مما ساعد على تيسير جهود التوعية المبتكرة مثل حملة "المواطنين السفراء" التي شجعت الأفراد على التفاعل مع صنّاع القرار في الأمم المتحدة أثناء انعقاد الجمعية العامة.

٥٤ - وقام مستخدمو الموقع من ١١٨ بلداً، من بينها العديد من البلدان النامية، بتحميل مقاطع صوتية عبر الإنترنت. وتعززت الاتصالات الداخلية في جميع أرجاء الأمانة العامة: فموقع iSeek أصبح بالإمكان الآن دخوله في أكثر من ١٠٠ مركز عمل في جميع أنحاء العالم. وتم توسيع نطاق منتجات الأمم المتحدة الإخبارية: فقد زاد عدد محطات الإذاعة والتلفزيون التي تبث برامج الأمم المتحدة بنسبة ٣٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، وفاق حركه مستطلي الموقع الشبكي الرئيسي للأمم المتحدة ومواقع مراكز الأمم المتحدة للإعلام أهدافها.

حاء - خدمات الدعم المشتركة

٥٥ - تصوغ خدمات الدعم المشتركة للأمم المتحدة السياسات والإجراءات وتوفر التوجيه والدعم على الصعيد الاستراتيجي لجميع كيانات الأمانة العامة في ثلاثة مجالات إدارية عامة، وهي المالية والميزانية، والموارد البشرية، والموارد المادية (عمليات وخدمات الدعم). وخلاصة القول، يشمل هذا الجزء ما يمكن تسميته بالدعم الإداري للمنظمة، سواء من منظور رسم السياسات أو تقديم الخدمات.

٥٦ - ففي مجالات السياسة العامة، وتحت قيادة مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، وافقت الجمعية العامة خلال عام ٢٠٠٨ على النظامين الأساسيين لحكمة الأمم

المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف اللتين شكلتا حديثاً من أجل نظام إقامة العدل الجديد (القرار ٦٣/٢٥٣) وعلى نظام جديد للترتيبات التعاقدية في الأمانة العامة للأمم المتحدة (القرار ٦٣/٢٥٠). واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أطلقت الأمم المتحدة نظاماً جديداً للعدل الداخلي يستند إلى ركيزتين إحداهما رسمية والثانية غير رسمية. وقد حل نظام العدالة الداخلية الجديد والمستقل والمهني واللامركزي هذا محل نظام استعراض الأقران القديم والذي عفا عليه الزمن. وعمل المكتب أيضاً بنشاط في تحسين أساليب العمل، حيث أطلق مبادرة تحسين أساليب العمل وبرنامج الجودة مع السرعة Lean Six Sigma لبناء القدرات. وفي مجال تشجيع زيادة المساءلة، قدّم المكتب تقرير الأمين العام عن إطار المساءلة، وإطار إدارة المخاطر في المؤسسة والرقابة الداخلية، وإطار الإدارة القائمة على النتائج (A/62/701 و Corr.1) إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة، ونسّق صياغة أول تقرير مؤقت من نوعه عن أداء البرامج في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وبغية تحقيق مزيد من الشفافية في إدارة المنظمة، تُنشر منذ عام ٢٠٠٨ اتفاقات كبار المديرين في موقع iSeek من أجل الكشف التام عن المعلومات، وتُشر بالمثل منذ عام ٢٠٠٩ التقارير التقييمية لكل منها. وبالإضافة إلى ذلك، تم منذ عام ٢٠٠٩ تمديد العمل بهذه الاتفاقات لتشمل كبار المسؤولين الذين يعملون برتبة أمين عام مساعد والذين يوقعون عليها كل مع وكيل الأمين العام الذي يشرف عليه.

٥٧ - وحقق مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية نتائج بعيدة المدى في ثلاثة مجالات متميزة قد تكون بمثابة علامات بارزة في تاريخ الأمانة العامة. فاستمرار نجاح المخطط العام لتجديد مباني المقر واضحٌ مع كل عملية انتقال للمكاتب والموظفين نحو أماكن بديلة مؤقتة مختلفة تُدار بدقة وكفاءة. ونجحت عملية نقل ما مجموعه ٤٥٤٠ موظفاً إلى أماكن بديلة في الموقع وخارج الموقع. كما أن تشييد المبنى المؤقت في الحديقة الشمالية في عام ٢٠٠٩ لإيواء المكتب التنفيذي للأمين العام جعل المخطط العام يحظى بمزيد من الإشادة. كما تواصل بشكل مستمر خلال عام ٢٠٠٩ خفض التكلفة المتوقعة لإكمال المخطط العام عن التقديرات السابقة، وتواصلت أنشطة تحليل القيمة.

٥٨ - ونجح مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات في تحقيق بعض النتائج اتخذت شكل أعماله التحضيرية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واعتماد الآلات في تجهيز الاشتراكات. وتواصل إحراز التقدم في ما يخص سلامة البيانات المالية وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، بما في ذلك تجهيز المدفوعات. أما بالنسبة لمجمعات الاستثمار بالدولار واليورو، فقد تجاوز أداؤها المقاييس المرجعية. وتحققت عائدات دون حدوث أي خسارة

نقدية، حيث لَبَّيت كافة احتياجات العملاء من حيث السيولة النقدية، وأمكن تجاوز أداء السوق والتقييد في الوقت ذاته بسياسات الخزنة في الأمم المتحدة.

٥٩ - وحقق مكتب إدارة الموارد البشرية أيضا نتائج هامة. فقد عزز آليات المساءلة، حيث عمل بشكل مكثف في تنفيذ الاتفاقات وخطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية. كما زاد من أنشطته الإعلامية الرامية إلى اجتذاب مرشحين مؤهلين من الدول الأعضاء غير الممثلة وتلك الممثلة تمثيلا ناقصا. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المكتب المبادئ التوجيهية المتعلقة بوباء الإنفلونزا وقام باستكمالها. وظل المكتب يعنى بالقضايا المتصلة بالصحة المهنية والبيئية. وكان أحد المعالم الرئيسية لإصلاح إدارة الموارد البشرية الذي تم التوصل إليه نتيجة لتعاون وثيق مع الأطراف المعنية هو تبسيط الترتيبات التعاقدية بحيث خفضت من ١٦ نوعا من عقود التوظيف إلى ثلاثة أنواع من العقود اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ومواءمة شروط الخدمة بين الموظفين في الميدان وفي المقر. ونظرا لتلك التغييرات التعاقدية، تم تعديل النظام الأساسي للموظفين ليصبح مجموعة واحدة من القواعد بدلا من ثلاث مجموعات. وعُدل عدد من نشرات الأمين العام والأوامر الإدارية وتمت الموافقة عليها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٦٠ - وحقق مكتب خدمات الدعم المركزية نتائج جيدة من حيث نوعية الخدمات المقدمة. فقد قُدمت على سبيل المثال خدمات سفر فعالة من حيث التكلفة من خلال مفاوضات ناجحة مع شركات الطيران الكبرى أسفرت عن تخفيض نسبة ٢٩ في المائة في التكاليف بالنسبة إلى التكلفة الكاملة للسفر الرسمي. كما بدأ تشغيل نظام إلكتروني معزز للحصول على التأشيرات وتطبيقات أخرى ذات صلة مما أدى إلى تخفيض وقت التجهيز اللازم لإصدار وثائق سفر الأمم المتحدة ومتطلبات الحصول على التأشيرات. وقُدمت أنشطة تدريب واسعة النطاق لموظفي المشتريات، سواء في مقر الأمم المتحدة أو في بعثات حفظ السلام، وهي أنشطة عززت الشفافية والفعالية في عملية الشراء داخل المنظمة. ويجري تطوير نظام إصدار جوازات المرور لتعزيز سماتها الأمنية. مما في ذلك إعادة تصميم كتيباتها لتشمل أحدث سمات السلامة والأمن مثل تكنولوجيا الرقاقة البيولوجية لضمان سلامة الوثائق والامتثال لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي. وأُنجز برنامج إصلاح نظام الشراء خلال فترة السنتين بتقديم تقريرين عن إدارة المشتريات والشراء المستدام إلى الجمعية العامة بناء على طلبها.

٦١ - وفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف، عقدت اجتماعات منتظمة مع الرؤساء التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة في جنيف سهّلت تبادل المعلومات وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من الاتساق في الأنشطة التي تضطلع بها أسرة الأمم المتحدة في جنيف. فعلى

سبيل المثال، كان إطلاق الجدول الموحد لاجتماعات منظومة الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت بمثابة أسس هامة لتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، وأتاح معلومات عملية هامة لأعضاء السلك الدبلوماسي وغيرهم من الأطراف المعنية. وعزز المكتب أيضا أنشطته في مجالات الاتصال والإعلام وبناء الشراكات مع المجتمع المدني من خلال الاحتفال بالأيام الدولية والأحداث الهامة الأخرى، مثل انطلاق سلسلة محاضرات جنيف التي افتتحها الأمين العام. وفي ما يخص تقديم الخدمات، نجحت شعبة الإدارة التابعة للمكتب في تنفيذ مؤشرات إنجاز البرامج كما يتضح من مقاييس الأداء الفردي التي تتجاوز الأهداف المتوخاة في جميع المجالات تقريباً، بما في ذلك ما يلي: تخفيض أعلى بكثير من الحد المستهدف في مقدار الالتزامات غير المصفاة؛ وتخفيض أعلى من الحد المستهدف في الوقت اللازم لإصدار المخصصات من الموارد الخارجة عن الميزانية؛ وتجاوز توافر البنية التحتية لشبكات البيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية خلال ساعات العمل المهدف المتوقع (توافرها بلغ في المتوسط ٩٩,٩٨ في المائة في عام ٢٠٠٩).

٦٢ - ونجح مكتب الأمم المتحدة في فيينا في تلبية جميع الطلبات على الخدمات وتلقى ردود فعل إيجابية من الدول الأعضاء على جودة الخدمة المقدمة. فقد قام المكتب بإعادة تصميم موقعه على شبكة الإنترنت باللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية، وعمل بشكل مكثف أيضاً على تسهيل إزالة الأسبستوس في أماكن عمله، وممارسة دور قيادي في المسائل البيئية. ونالت دائرة تكنولوجيا المعلومات التابعة للمكتب جوائز الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين مكافأة لها على النظام الوطني لمكافحة المخدرات، الذي يُستخدم حالياً في أكثر من ٤٠ بلداً، وعلى بدء العمل بإجراء إلكتروني على شبكة الإنترنت لمنح الموافقة لإنهاء خدمة الموظفين. واحتلت دائرة تكنولوجيا المعلومات الرتبة الأولى في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على حد سواء في استطلاع رضا المستخدمين بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أجري على صعيد الأمانة العامة. ووسعت دائرة تكنولوجيا المعلومات نطاق الخدمات التي تقدمها إلى الدول الأعضاء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بمكافحة المخدرات والجريمة من خلال استحداث أدوات برمجية goAML لمكافحة غسل الأموال وبرمجية goCASE لإدارة قضايا وكالات إنفاذ القانون (goaml.unodc.org، gocase.unodc.org)، ونموذج goIDM للبنية الأساسية للمكاتب الحكومية ومراكز البيانات (goidm.unodc.org).

٦٣ - وكان مكتب الأمم المتحدة في نيروبي فعالاً في تحقيق وقت يقل في المتوسط عن ثلاث ساعات لإكمال نسبة ١٠٠ في المائة من أعطال البنية الأساسية التي تبلغ إلى دائرتها المكلفة بأشغال الصيانة خلال فترة السنتين. ومن بين الإنجازات الأخرى التي أبلغ عنها

المكتب صدور نشرة الأمين العام التي تحدد مهام المكتب (ST/563/2009/3) ومواصلة تحسين خدمات قسم الحسابات من أجل تقديم خدمة فعالة وتلبية احتياجات العملاء. وبلغت النسبة المثوية للمبالغ التي تم تجهيزها والمعاملات التي سُجلت في غضون ٣٠ يوما أو أقل من استلام جميع الوثائق اللازمة ٩٣ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

طاء - الرقابة الداخلية

٦٤ - شرع مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تنفيذ مبادرات لضمان الجودة وتحسينها وإجراء استعراضات للنوعية في كل برنامج فرعي لضمان استيفاء أعلى معايير الجودة باستمرار. وأظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها شعبة المراجعة الداخلية للحسابات أن العملاء راضون عموما على نوعية عمل الشعبة. فاعتمادا على سلم مؤلف من أربع درجات، علماً بأن الدرجة الرابعة هي درجة الامتياز، قُيِّمت الشعبة بدرجة ٢,٨ من حيث الجودة. وأجرت شعبة التفتيش والتقييم، من جانبها، تقييما خارجيا لنوعية تقاريرها. واعتبرت ثلاثة تقارير تفتيش من بين سبعة أو ٤٣ في المائة اعتُبرت 'مقبولة'. وستستعرض جيدة، في حين أن التقارير الأربعة المتبقية أو ٥٧ في المائة اعتُبرت 'مقبولة'. وستستعرض هذه الشعبة المجالات المحددة التي يتعين تحسينها من أجل تعزيز نوعية التقارير في فترة السنتين المقبلة.

٦٥ - وخلال فترة السنتين الحالية، قامت البرامج الفرعية الثلاثة التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية - وهي شعبة المراجعة الداخلية للحسابات، وشعبة التحقيقات، وشعبة التفتيش والتقييم - بتحديث دليل كل منها وتوسيع نطاقه بشكل ملحوظ ليعكس التغيرات المستجدة في ظروف العمل وضمان الاتساق مع القواعد والمعايير الدولية. وهذه الأدلة متاحة للجمهور من خلال موقع المكتب على شبكة الإنترنت لزيادة الشفافية وتعزيز فهم عمل المكتب.

٦٦ - وأخيرا، وضع مكتب خدمات الرقابة الداخلية إطارا شاملا لإدارة المخاطر يمكنه من إعطاء الأولوية لتخصيص الموارد لمراقبة المجالات البرنامجية والتشغيلية المعرضة أكثر من غيرها لمخاطر الاحتيال والتبديد وإساءة الاستخدام وعدم الكفاءة وسوء الإدارة. وفي اعتماد نهج قائم على المخاطر، تتطلب المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات.

ياء - السلامة والأمن

٦٧ - زادت وتيرة تشغيل برنامج السلامة والأمن بشكل كبير بسبب عدد كبير من الزيادات المفاجئة في عمليات الانتشار التي تمت لدعم العمليات الميدانية. وشهد البرنامج

تعزيز مشاركة البلدان المضيفة على مدى العام وذلك جزئيا بسبب تزايد عدد الأزمات التي أتاحت بدورها لإدارة شؤون السلامة والأمن فرصة لشرح ولايتها وأنشطتها لمختلف فئات الممثلين الدائمين.

٦٨ - وركزت إدارة شؤون السلامة والأمن بشكل كبير على تحسين سلامة الموظفين على الصعيد العالمي. وكان للجهد المتركّز على الاحتفاظ بتقييمات مستكملة للتهديدات والمخاطر الأمنية وكذلك زيادة الامتثال للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا دور مفيد في هذا التوجّه. وخلال فترة السنتين، كان لنسبة ٨٤ في المائة من المواقع تقييم مستكمل للمخاطر الأمنية. وتُستكمل تقييمات المخاطر الأمنية باستمرار للبلدان والمناطق التي تمر بمراحل أمنية مشددة أو بعد حدوث تغيرات كبيرة في الظروف الأمنية. وأعدت خلية أزمات من أجل ١٥ حالة أزمة، وتم تفعيلها بشكل كامل أثناء تسع أزمات معلنة. وتعاون البرنامج تعاوناً كاملاً مع تحقيقين رئيسيين في التفجيرات التي شهدتها الجزائر العاصمة.

كاف - بيان ختامي عن تحقيق النتائج

٦٩ - بدأت منذ أكثر من عشر سنوات المناقشات بشأن تحسين التقرير المتعلق بأداء البرامج في الأمانة العامة، وذلك يجعل هذه الوثيقة متمحورة أكثر حول النتائج. وخُصّصت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الثامنة والثلاثين التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٨، إلى ضرورة التركيز بدرجة أكبر في تقارير أداء البرامج على التحليل النوعي لإظهار الإنجازات في مجال تنفيذ الأنشطة البرنامجية (A/53/16). وقد أصدرت اللجنة منذ ذلك الحين توصيات مماثلة تقريبا كل سنة، كان آخرها الطلب الذي وجهته اللجنة إلى الأمانة العامة في دورتها الثامنة والأربعين "بمواصلة إدخال تغييرات منهجية تتعلق بتحسين جودة صياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الأداء" (A/63/16، الفقرة ٣٦).

٧٠ - وقد استجابت الأمانة العامة لكل من هذه الطلبات عن طريق بذل جهود قوية لتحقيق هذا الهدف وتحسنت بالتأكيد نوعية هذه التقارير على مر السنين، مع أن بعض أوجه الضعف لا تزال قائمة. وعلى هذا المنوال، أشار الأمين العام في آخر تقرير له (A/64/640) إلى ثلاث نقاط ضعف عامة ينبغي معالجتها لتعزيز نوعية تقارير الأداء وهي: صياغة الأطر المنطقية؛ وتوقيت نشر تقرير أداء البرامج؛ وقدرة نظم المعلومات الإدارية الحالية على ربط النتائج المتحققة بالموارد المستخدمة. وكانت الحلول المقترحة المعروضة هي على التوالي إنشاء وحدة للإدارة القائمة على النتائج، وإصدار تقرير مؤقت عن أداء البرامج، ودعم تنفيذ مشروع أوموجا (نظام تخطيط الموارد في المؤسسة) لتمكين ربط النتائج بالموارد المستخدمة. ولم تؤيد هذه التوصيات لا اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/64/683

و Corr.1) ولا الجمعية العامة؛ على الرغم من إقرارهما بالحاجة إلى التركيز بشكل منفرد على العمل المنجز في مجال الإدارة القائمة على أساس النتائج، وتحسين الأطر المنطقية التي هي في جوهر التقرير المتعلق بأداء البرامج، باعتبارها خطوة لازمة لتعزيز التقرير.

٧١ - ومع ذلك، وحتى في سياق القيود الحالية، ستجد الدول الأعضاء معلومات مفيدة جدا في هذا التقرير الخاص بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سواء على صعيد عناصر البرامج أو على صعيد أبواب الميزانية. وستساعد تلك المعلومات على تقييم أداء المنظمة من خلال تحليل النتائج والإنجازات المذكورة فيه. وفي حين أن العمل لا يزال جاريا على الإدارة القائمة على النتائج في إطار الأمم المتحدة، فإن الأمانة العامة ملتزمة بتنفيذه تنفيذًا كاملاً، إذ أن هذا العنصر إلى جانب إدارة المخاطر يمثلان عنصرين جوهريين لإقامة نظام المساءلة الفعال الذي يلتزم به الأمين العام التزاماً راسخاً.

ثالثاً - إنجاز النواتج واستخدام الموارد

٧٢ - وفقاً للنظامين الأساسيين والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8)، القاعدة ١٠٦-١ (أ) '٢'، ينبغي أن يحدّد مدى تنفيذ النواتج النهائية مقارنة بالالتزامات المبينة في سرود برامج الميزانية البرنامجية المعتمدة وأن يقدم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة من خلال لجنة البرنامج والتنسيق. وتعرّف النواتج بأنها المنتجات أو الخدمات النهائية التي يوفرها أي برنامج للمستعملين النهائيين لتحقيق إنجازاته وأهدافه. ويشمل الإبلاغ عن تنفيذ النواتج "القابلة للقياس الكمي" التي تندرج في ست فئات هي: (أ) تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات؛ (ب) وثائق الهيئات التداولية؛ (ج) خدمات أفرقة الخبراء، والمقررين، وخدمات الإيداع؛ (د) المنشورات المتكررة؛ (هـ) المنشورات غير المتكررة؛ (و) الأنشطة الفنية الأخرى (من قبيل المعارض والكتيبات والمناسبات الخاصة، والمواد التقنية، وبعثات تقصي الحقائق والبعثات الخاصة، والترويج للصكوك القانونية، وما إلى ذلك).

٧٣ - وتنفرد النواتج "القابلة للقياس الكمي" بسمة متميزة هي أن الميزانية البرنامجية تنطوي على وصف واضح لها ولكمياتها وأنه يمكن رصد تنفيذها بصورة لا لبس فيها. وتشمل أنشطة أخرى نواتج "غير قابلة للقياس الكمي"، حيث إن أعدادها لا تحدّد دائماً في الميزانية البرنامجية بالنظر إلى تعذر تخطيطها أو التنبؤ بها على وجه الدقة، وذلك لأنها تتوقف على طلبات الحكومات، أو تنطوي على تقديم خدمات لا يحدد نطاقها بصورة أكيدة. وتُدرج هذه النواتج في الميزانية البرنامجية بصورة وصفية، دون تحديد منتجات معينة أو بيان لكميتها، ومن ثم، لا يمكن الإبلاغ عن معدلات تنفيذها. غير أنها تشكل مع ذلك جزءاً

كبيراً من عمل الأمانة العامة ومواردها. ومن أمثلة هذه النواتج الخدمات الاستشارية، والدورات التدريبية، والمشاريع الميدانية، وخدمات المؤتمرات، والشؤون الإدارية. ولا تدرج هذه النواتج "غير القابلة للقياس الكمي" في سياق الإبلاغ التالي عن التنفيذ، غير أنها تدخل كعامل في تحليل الاستفادة من الموارد وتنفيذ التعاون التقني (كما يرد في الفصل الثالث - واو أدناه)، وكذلك في الإبلاغ عن تنفيذ الإنجازات المتوقعة.

٧٤ - وتستند قائمة النواتج المبرمجة الخاضعة للإبلاغ عن التنفيذ إلى سرود برنامج العمل الخاصة بالبرامج الفرعية المعنية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٢٣٧/٦٢ ألف وحييم. وتضمنت ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما يصل إلى ٦٨٩ ٢٦ ناتجاً مبرمجاً. ومع إضافة ٦٥٢ ناتجاً مرحلاً من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، يصبح عدد النواتج المقررة ٣٤١ ٢٧. ومع ٣٢١ ٣ ناتجاً أضافها خلال فترة السنتين الهيئات التشريعية، بلغ عدد النواتج التي صدرت بها تكاليفات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما يصل إلى ٦٦٢ ٣٠. وعلاوة على ذلك، أُضيف ٤٧٦ ١ ناتجاً إلى حجم العمل وأنجزت بمبادرة من الأمانة العامة، وبذلك بلغ المجموع ١٣٨ ٣٢ ناتجاً قابلاً للقياس. ومعدل تنفيذ تلك النواتج مبين في الجدول ١ (الذي لا يتضمن أبواب الميزانية التي تقتصر على نواتج غير قابلة للقياس الكمي)، ويرد بصورة أكثر تفصيلاً في جداول تنفيذ النواتج في إطار أبواب الميزانية التالية.

ألف - معدلات التنفيذ

٧٥ - خلال فترة السنتين، أنجز ٧٥٨ ٣١ ناتجاً على النحو المخطط له، وأنجز ٣٨٠ ناتجاً بعد إعادة صياغتها^(٤) (وكلاهما يعتبر قد نُفذ)؛ وأجل ما مجموعه ٦٢٥ ناتجاً إلى فترة السنتين المقبلة، وأنهى ٧٧٣ ٢ ناتجاً. وقد جاء تأجيل تنفيذ النواتج أو إنهاؤها بناءً على قرار تشريعي أو بناءً على ما استنسبه مديرو البرامج (وفقاً للقاعدة ١٠٦-٢ (ب) من النظام الإداري لتخطيط البرامج).

٧٦ - واستناداً إلى كمية عبء العمل، يمكن حساب معدل تنفيذ النواتج (تنفيذ = ت) بثلاث طرق مختلفة. وتبين طريقة الحساب الأولى (ت - ت) النسبة المئوية لجميع النواتج الصادر بها تكاليفات (النواتج المبرمجة أصلاً زائداً النواتج المرحلة من فترات أخرى زائداً النواتج التي تضيفها قرارات تشريعية). وتبين طريقة الحساب الثانية (ت - م) معدل تنفيذ

(٤) يعتبر الناتج معاد الصياغة إذا عدّل وصفه الوارد في الميزانية البرنامجية مع استمرار معالجته للمسألة التي كان يعالجها الناتج المبرمج أصلاً.

جميع النواتج، الذي هو مجموع النواتج الصادر بها تكاليفات والنواتج التي أضافتها الأمانة العامة. وأخيراً، تبين الصيغة الثالثة (ت - م/م) نسبة جميع النواتج المنفذة (المبرجة والمرحلة والمعاد صياغتها والمضافة بموجب قرارات تشريعية والمضافة من جانب الأمانة العامة) إلى النواتج المبرجة أصلاً في ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتبين هذه الصيغة الأخيرة كمية النواتج التي نفذها برنامج معين مقارنة بالنواتج التي كُلف بتنفيذها في مستهل فترة السنتين. والمنطق الذي تستند إليه صيغة حساب ت - م/م يتمثل في أنه بينما وفرت موارد الميزانية لإنجاز النواتج المبرجة، فإن التطورات التي شهدتها فترة السنتين ربما كانت قد أفضت إلى إضافات لحجم العمل كان لزاماً الاضطلاع بها في حدود الموارد المتاحة. وبالتالي، فإن معدل التنفيذ هذا يجسد كثافة العمل في مختلف كيانات المنظمة. وتظهر البيانات الواردة في العمود المعنون "عدد النواتج" في الجدول ١ مجموع النواتج القابلة للقياس الكمي المبرجة أصلاً والمرحلة والمضافة إما بموجب قرارات تشريعية أو من جانب الأمانة العامة.

الجدول ١

معدلات التنفيذ^(١)

معدلات التنفيذ (النسبة المئوية)				باب الميزانية
ت - م/م	ت - م	ت - م	عدد النواتج ^(ب)	
٩٩	٩٠	٩٠	٢ ٣٣٣	٢ - إدارة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات
٩٠	٨٣	٨٢	١ ٣٧٢	٣ - الشؤون السياسية
٩١	٧٣	٧١	١ ٩٩١	٤ - نزع السلاح
١٣٨	٩٩	٩٩	٢٣٣	٥ - عمليات حفظ السلام
١١٨	١٠٠	١٠٠	٥٩٣	٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية
١٤٣	٨٤	٨٤	٢ ٧٤٥	٨ - الشؤون القانونية
٩٩	٩١	٩١	٣ ٠٦٠	٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
١١٧	٩٠	٨٩	١١٥	١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
١٠٤	٩٤	٩٤	١٢٤	١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
١٢٥	٩١	٨٩	٢ ٠١٥	١٢ - التجارة والتنمية
٨٨	٨٥	٨٥	٢٨١	١٣ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)
١١٣	٩٨	٩٨	١ ١٧٣	١٤ - البيئة

معدلات التنفيذ (النسبة المئوية)				باب الميزانية
ت - م/م	ت - م	ت - ت	عدد النواتج ^(ب)	
١١٢	٩٠	٨٩	٧١٤	١٥ - المستوطنات البشرية
١٢٤	٨٩	٨٩	١ ٥٠٢	١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة، والعدالة الجنائية
١٠٠	٩١	٩١	٣٧١	١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
١٠١	٩٤	٩٤	٤٩٨	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
١٠٧	٩٢	٩١	٣ ٠٦٨	١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
١٢٨	٩٧	٩٦	٥٩٧	٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٩٠	٨٢	٨١	٤٩١	٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
١٠٩	٨٩	٨٩	٥ ٣٩٥	٢٣ - حقوق الإنسان
٨٣	٨١	٨١	١٦٦	٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين
١٠٠	٩٩	٩٩	٦٩٥	٢٦ - المساعدة الإنسانية
١٠٢	٩٨	٩٨	٢٩١	٢٧ - الإعلام
١١٨	١٠٠	١٠٠	٨٠١	٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
١٠١	١٠٠	١٠٠	٩٣٣	٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
٨٠	٦٩	٦٩	٣٤٠	٢٨ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣	٢٨ دال - الإدارة، جنيف
١٠٠	١٠٠	١٠٠	٣	٢٨ هاء - الإدارة، فيينا
٢٠٠	١٠٠	١٠٠	٦	٢٨ واو - الإدارة، نيروبي
١٠٢	٩٣	٩٢	١٢٠	٢٩ - الرقابة الداخلية
٧١	٧١	٧١	١٠٩	٣٣ - السلامة والأمن
١٠٨	٨٩	٨٩	٣٢ ١٣٨	المجموع

(أ) النواتج القابلة للقياس الكمي فقط.

(ب) يشمل جميع النواتج (النواتج الصادر بها تكاليفات وكذلك الاستثنائية) التي تم تنفيذها.

٧٧ - وكان معدل التنفيذ الذي حققته البرامج فيما يخص النواتج التي صدرت بها تكاليفات (ت - ت) ٨٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أي المعدل نفسه الذي تحقق في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبلغ معدل التنفيذ الإجمالي (ت - م) للفترة نفسها ٨٩ في المائة مقارنة

ب ٩٠ في المائة في فترة السنتين السابقة. وهو ثاني أعلى معدل تنفيذ تحققه الأمانة العامة على الإطلاق. ومن بين أبواب الميزانية وأبوابها الفرعية البالغ عددها ٣١ المدرجة في الجدول ١، حقق ١٨ بابا معدلات تنفيذ إجمالية تبلغ ٩٠ في المائة أو أكثر، مقارنة بـ ٢٣ بابا في فترة السنتين السابقة، وحققت ١٠ أبواب معدلات تنفيذ تراوحت بين ٨٠ و ٨٩ في المائة، مقارنة بخمسة أبواب في فترة السنتين السابقة. وليس هناك إلا ثلاثة أبواب من الميزانية حققت معدل تنفيذ أقل من ٨٠ في المائة، هي نزع السلاح (٧١ في المائة)، والسلامة والأمن (٧١ في المائة)، ومكتب إدارة الموارد البشرية (٦٩ في المائة).

٧٨ - وكما سبقت الإشارة إلى ذلك، كان معدل التنفيذ الذي تحقق في إطار الباب ٤، نزع السلاح، أقل بصورة ملحوظة من متوسط معدل التنفيذ البالغ ٧١ في المائة (رغم أنه يظل أعلى من المعدل الذي تحقق في فترتي السنتين السابقتين، وهو ٦٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٥٩ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥). ويفسر هذا الأمر بالعدد الكبير من النواتج التي أنماها مكتب شؤون نزع السلاح (٥١٩)، والتي تمثل نحو ٣٢ في المائة من النواتج المبرمجة، و ١٩ في المائة من جميع حالات إنهاء النواتج في الأمانة العامة^(٥).

٧٩ - وشكل برنامج السلامة والأمن حالة مماثلة. فقد بلغ معدل تنفيذه ٧١ في المائة، مما شكل تحسنا بالمقارنة بفترة السنتين السابقة التي شهدت معدل تنفيذ بنسبة ٥٠ في المائة. وقد أنهى خلال فترة السنتين ما مجموعه ٣٢ ناتجا، تمثل ٦ في المائة من النواتج المبرمجة لإدارة شؤون السلامة والأمن.

٨٠ - وانخفض معدل التنفيذ لمكتب إدارة الموارد البشرية بشكل كبير نظرا لإنهاء ١٠٤ نواتج من نواتجه، منها ٩٠ ناتجا يعزى إنهاؤها إلى انخفاض احتياجات الاجتماعات الحكومية الدولية من الخدمات الفنية.

٨١ - وكما ورد شرحه أعلاه، فإن المؤشر (ت - م/م) هو نسبة جميع النواتج المنفذة إلى النواتج المبرمجة أصلا. وهو يعكس براعة الإدارات والمكاتب وقدرتها على التصدي لظروف غير متوقعة، فضلا عن الصعوبات وأوجه عدم اليقين التي تكتنف محاولات تخطيط إنجاز النواتج بدرجة يعتد بها من الدقة قبل البدء في تنفيذها بسنتين أو ثلاث سنوات. وقد تتطلب المسائل المستجدة والأولويات المتغيرة استجابة من الإدارة أو من المكتب بتنفيذ نواتج إضافية. وبلغ متوسط معدل التنفيذ على صعيد الأمانة العامة ككل (ت - م/م) ١٠٨ في المائة، حيث كان ١٢ بابا من أبواب الميزانية عند هذا المستوى أو فوقه و ١٩ بابا دونه. ويمثل ذلك

(٥) أنهى مكتب شؤون نزع السلاح ما مجموعه ٥١٩ ناتجا مقارنة بـ ٧٧٨ ناتجا أنهيت في الأمانة العامة بأكملها، تشمل ٣٣ بابا من أبواب الميزانية.

متوسط معدل تنفيذ مماثل للمتوسط الذي تحقق في فترة السنتين السابقة وبلغ ١٠٦ في المائة، ويشير هذا إلى استمرار قدرة مديري البرامج ومرونتهم بحيث يتمكنون دوماً من الاستجابة لمطالب برنامجية غير متوقعة ومن دعم تحقيق نتائج أعلى في إنجاز البرامج.

باء - الإضافات

٨٢ - أضيف خلال فترة السنتين ٧٩٧ ٤ ناتجاً إلى برنامج العمل، إما من قبل الهيئات الحكومية الدولية أو من قبل الأمانة العامة، وتم تنفيذها. وكان مستوى الإضافات بالمقارنة بمجموع النواتج المقررة أعلى مما كان في فترات السنتين السابقة: فقد بلغت نسبة الإضافات ١٨ في المائة، مقابل ١٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومقابل ١٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وعلى غرار ما كان عليه الحال في فترات السنتين السابقة، أدخلت الهيئات الحكومية الدولية جانباً كبيراً من هذه الإضافات، وكان معظمها في فئتين من النواتج هما: وثائق الهيئات التداولية (٣٣٥ ١ ناتجاً، أي بنسبة ٤٠ في المائة) وتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات (٧١٦ ١ ناتجاً، أي بنسبة ٥١ في المائة). ومن بين النواتج التي أضافتها الأمانة العامة، كان ٤١ في المائة في فئة الخدمات الفنية للاجتماعات، و ٣٣ في المائة في وثائق الهيئات التداولية، و ٢٤ في المائة في الأنشطة الفنية الأخرى والدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل. وترد في الجدول ٢ أدناه بيانات عن النواتج المضافة للإدارات التي أدخلت فيها إضافات.

الجدول ٢

الإضافات

سبب الإضافة					
الأمانة العامة					
باب الميزانية	مجموع النواتج المضافة	القرارات التشريعية	المجموع	أسباب تتعلق بالبرمجة	توافر أموال (كنسبة مئوية) ^١
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	٢٠٦	١٦٤	٤٢	٤٢	-
٣ - الشؤون السياسية	٦٨	٤١	٢٧	٢٧	-
٤ - نزع السلاح	٣٩٠	٢٢٩	١٦١	١٤٧	١٤
٥ - عمليات حفظ السلام	٦٥	٦٢	٣	٣	-
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٩٤	٩٤	-	-	-
					١٩

سبب الإضافة						
الأمانة العامة						
باب الميزانية	مجموع الناتج المضافة	القرارات التشريعية	المجموع	أسباب تتعلق بالبرمجة	توافر أموال خارجة عن الميزانية	الإضافات (كنسبة مئوية) ^{١)}
٨ - الشؤون القانونية	١ ٠٥٨	١ ٠٢٦	٣٢	٣٢	-	٦٣
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٧٦	١٣٢	٤٤	٤٣	١	٦
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٠	١	١٩	١٢	٧	٢١
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١١	٤	٧	٧	-	١٠
١٢ - التجارة والتنمية	٤٦٤	٥٥	٤٠٩	٣٨٣	٢٦	٣٠
١٤ - البيئة	٨٨	٣١	٥٧	٣٢	٢٥	٨
١٥ - المستوطنات البشرية	١٠٥	١٠	٩٥	٨٦	٩	١٧
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	٣٦٧	٣١٤	٥٣	٢٢	٣١	٣٢
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١٧	٤	١٣	٤	٩	٥
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٢٨	٢٥	٣	٣	-	٦
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٣٢٨	٢٦٧	٦١	٥٤	٧	١٢
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣٦	٢٨	١٠٨	٥٤	٥٤	٣٠
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٣١	٢٠	١١	١١	-	٧
٢٣ - حقوق الإنسان	٩٧٠	٧٦٥	٢٠٥	٢٠٣	٢	٢٢
٢٦ - المساعدة الإنسانية	٢	-	٢	٢	-	-
٢٧ - الإعلام	٧	٣	٤	٢	٢	٢
٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	١١٩	-	١١٩	١١٩	-	١٧
٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٧	٧	-	-	-	-
٢٨ جيم - مكتب الموارد البشرية	٣١	٣١	-	-	-	١٠
٢٩ - الرقابة الداخلية	٩	٨	١	١	-	٨
المجموع	٤ ٧٩٧	٣ ٣٢١	١ ٤٧٦	١ ٢٨٩	١٨٧	١٨

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

٨٣ - وتشكّل سبعة من أبواب الميزانية، تتناول: نزع السلاح، والشؤون القانونية، وشؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات، والتجارة والتنمية، والمراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية، والتنمية الاقتصادية في أوروبا؛ وحقوق الإنسان، ٧٩ في المائة من جميع النواتج الإضافية. وفي هذه الأبواب السبعة، أضافت الهيئات التشريعية ٧٤ في المائة من جميع الإضافات. وفي خمسة من تلك الأبواب، كانت نسبة الإضافات نتيجة لقرارات تشريعية تمثل أكثر من ٧٥ في المائة من مجموع الإضافات، ولم يقل مجموع الإضافات نتيجة لقرارات تشريعية عن ٦٠ في المائة إلا في باين فقط هما نزع السلاح، والتجارة والتنمية.

جيم - التأجيلات

٨٤ - من مجموع النواتج البالغ ١٣٨ ٣٢، تأجل ٦٢٥ ناتجا، أي ما نسبته ٢ في المائة من النواتج، مقابل ٦٦٠ ناتجا، أي ما نسبته ٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومقابل ما نسبته ١,٦ في المائة (٥٣٧ ناتجا) في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويعتبر الناتج مؤجلا، إذا لم يسلم إلى المستعملين الرئيسيين بحلول نهاية فترة السنتين، بصرف النظر عن المرحلة التي قُطعت في إنجازها، حتى ولو كان من المتوقع أن يصدر ويصير متاحا في بداية فترة السنتين التالية. ومثلما كان الحال في الفترة السابقة، كان معظم التأجيلات يتعلق بالمنشورات المتكررة (٣٨ في المائة) والمنشورات غير المتكررة (٢٨ في المائة) التي شكلت مجتمعة ٦٦ في المائة من النواتج المؤجلة.

٨٥ - وفي الفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩، طلبت الجمعية العامة معلومات أكثر تفصيلا عن أسباب تنفيذ النواتج المقررة بدرجة أقل من التنفيذ الكامل أو تأجيل هذه النواتج أو إنهاؤها. وترد في الجدول ٣ الأسباب الرئيسية لتأجيل النواتج حسب أبواب الميزانية البرنامجية، وترد في الجدول ٤ الأسباب الرئيسية لحالات إنهاء النواتج، أيضا حسب أبواب الميزانية البرنامجية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع على شبكة الإنترنت على تفاصيل إضافية عن الأسباب المحددة لتأجيل النواتج المبرجة.

الجدول ٣
أسباب تأجيل النواتج

باب الميزانية	المجموع	القرارات التشريعية	المتعلقة بالبرجة	أسباب التأجيل			
				شواغر في الوظائف العادية	شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية	شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية	نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	٣	-	٣	-	-	-	-
٣ - الشؤون السياسية	٧٤	٣٦	٣٨	-	-	-	٦
٤ - نزع السلاح	١٩	٢	٩	-	-	-	٨
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٢	-	٢	-	-	-	-
٨ - الشؤون القانونية	١٤١	٥	١٣٦	-	-	-	٨
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٩٨	٨	٨٩	١	-	-	٣
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	٣	١	٢	-	-	-	٣
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٤	-	٤	-	-	-	٤
١٢ - التجارة والتنمية	٤٧	٥	٣٨	١	-	-	٣
١٣ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)	١٦	-	١٦	-	-	-	٦
١٤ - البيئة	٨	-	٨	-	-	-	-
١٥ - المستوطنات البشرية	٣٥	١	٢٨	-	-	-	٦
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	٣١	-	٢٨	-	-	-	٣
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢٤	-	١٩	١	-	-	٧
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ	٦	-	٦	-	-	-	١
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٥٩	٤	٤٩	٢	-	-	٤
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣	٢	٥	٤	-	-	٣
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	١٦	-	٨	٨	-	-	٣

باب الميزانية	المجموع	القرارات التشريعية	الأسباب المتعلقة بالبرمجة	أسباب التأجيل				التأجيلات (كنسبة مئوية) ^(أ)
				شواغر في الوظائف العادية	شواغر في الوظائف الممولة من الميزانية	نقص في الأموال الخارجة عن الميزانية	الممولة من خارج الميزانية	
٢٣ - حقوق الإنسان	١٩	١	١٨	-	-	-	-	-
٢٦ - المساعدة الإنسانية	١	-	١	-	-	-	-	-
٢٧ - الإعلام	١	-	١	-	-	-	-	-
٢٨ - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	١	-	١	-	-	-	-	-
٢٨ - مكتب إدارة الموارد البشرية	٢	-	٢	-	-	-	-	-
٢٩ - الرقابة الداخلية	٢	-	٢	-	-	-	-	٢
المجموع	٦٢٥	٦٥	٥١٣	١٧	-	٣٠	٢	

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

دال - حالات إنهاء النواتج

٨٦ - أنهى ما مجموعه ٢ ٧٧٣ ناتجاً، أي ما نسبته ١٠ في المائة من مجموع النواتج البالغ عددها ١٣٨ ٣٢، مقابل ٢ ٦١٠ نواتج، أي ما نسبته ٨ في المائة، أنهيت في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ومقابل ما نسبته ٧,٧ في المائة أنهيت في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وكانت القرارات التشريعية وراء ٢٨ في المائة من حالات الإنهاء مقابل ٤٣ في المائة في فترة السنتين السابقة. أما حالات الإنهاء من قبل مديري البرامج، فقد شكّلت ٦٦ في المائة من المجموع مقابل ٥١ في المائة فقط في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتعزى الزيادة إلى حالات الإنهاء في فئة تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات الحكومية الدولية، التي مثلت ٥٤ في المائة من جميع حالات الإنهاء البرنامجية. ويتطابق ذلك الرقم مع اتجاهات مماثلة بدأت منذ فترة السنتين السابقة، عندما نتجت ٦١ في المائة من جميع حالات الإنهاء في فئتي تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات ووثائق الهيئات التداولية، وهو ما كان في كثير من الحالات نتيجة لجهود لتبسيط وترشيد الجداول الزمنية للاجتماعات والمنشورات. وإجمالاً، فقد تم في فترة السنتين السابقة إنهاء ٨٤٥ ١ ناتجاً لأسباب برنامجية مقابل ٣٢٠ ١ ناتجاً في فترة السنتين السابقة؛ أي بزيادة نسبتها ١٦ في المائة.

الجدول ٤
أسباب إنهاء النواتج

أسباب الإنهاء							باب الميزانية
الأسباب المتعلقة بالبرمجة العادية	شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	نقص في الأموال الخارجة عن ميزانية	شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	الأسباب المتعلقة بالبرمجة العادية	القرارات التشريعية	المجموع	
١٠	-	-	-	١٦٤	٥٥	٢١٩	٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات
١٢	٦	-	-	١٣٥	٢١	١٦٢	٣ - الشؤون السياسية
٣٢	٤٩	-	-	٤٦٩	١	٥١٩	٤ - نزع السلاح
١	-	-	-	٢	-	٢	٥ - عمليات حفظ السلام
١٧	-	-	-	١٦٠	١٣٢	٢٩٢	٨ - الشؤون القانونية
٦	٣	-	-	١٤٧	١٣	١٦٤	٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٨	٣	-	-	٤	-	٨	١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
٣	-	-	-	٣	-	٣	١١ - دعم الأمم المتحدة للشراسة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
٨	١٢	-	-	٥٥	٥٨	١٣١	١٢ - التجارة والتنمية
٩	-	-	-	٢٥	-	٢٥	١٣ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)
١	-	-	-	١٢	-	١٢	١٤ - البيئة
٦	٩	-	-	٢٤	١	٣٤	١٥ - المستوطنات البشرية
١١	٩	-	-	١١٥	٥	١٢٩	١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية
١	٢	-	-	٣	-	٥	١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
٦	-	-	-	٤	٢٢	٢٦	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
٧	١٦	-	-	١٢٦	٥٦	٢٠٠	١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
١	-	-	-	٤	٢	٦	٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

أسباب الإنهاء							باب الميزانية
المجموع	التشريعية	بالبرمجة	الأسباب المتعلقة بالبرمجة العادية	شواغر في الميزانية العادية	شواغر في الوظائف الممولة من خارج الميزانية	نقص في الأموال الخارجة عن (كنسبة مئوية) ^(أ)	
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٧٤	-	٥٩	١٥	-	١٦	
٢٣ - حقوق الإنسان	٥٧٣	٣٢٨	٢٤٠	-	-	١٣	
٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٣٢	-	٣٢	-	-	١٩	
٢٦ - المساعدة الإنسانية	٣	١	٢	-	-	-	
٢٧ - الإعلام	٥	-	٥	-	-	٢	
٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٣	٣	-	-	-	-	
٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٣	-	٣	-	-	-	
٢٨ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	١٠٤	٩٠	١٤	-	-	٣٤	
٢٩ - الرقابة الداخلية	٧	١	٦	-	-	٦	
٣٣ - السلامة والأمن	٣٢	-	٣٢	-	-	٢٩	
المجموع	٢ ٧٧٣	٧٨٩	١ ٨٤٥	٢٥	-	١١٤	١٠

(أ) كنسبة مئوية من مجموع النواتج المبرمجة والمرحلة القابلة للقياس الكمي.

هاء - النواتج المرحّلة من فترات السنتين السابقة

٨٧ - يبين الجدول ٥ حالة تنفيذ النواتج الـ ٦٥٢ التي كانت مبرمجة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وتأجلت لتنفيذ في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويمثل ذلك ارتفاعاً في عدد النواتج المرحّلة إلى فترة السنتين السابقة البالغ ٥٣٧ ناتجاً، ومن بين تلك النواتج البالغ عددها ٦٥٢، تم تنفيذ ٦٣ في المائة (٤١٢ ناتجاً)، وترحيل ١٤ في المائة (٩٢ ناتجاً) مرة أخرى، وإنهاء ٣٧ في المائة (١٤٨ ناتجاً). ومن بين النواتج التي أُهيت، كان ٣٧ في المائة متّصلاً بتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات. وبالنسبة للتأجيلات، تجدر ملاحظة أن من بين النواتج الـ ٩٢ التي تأجلت لفترتي سنتين، مثلت المنشورات ٧٤ في المائة. ويمكن الاطلاع على جدول النواتج المرحّلة حسب كل فئة من الفئات في التقرير الموسّع المتاح على شبكة الإنترنت.

الجدول ٥
حالة النواتج المرحلة

حالة التنفيذ				باب الميزانية
النواتج المرحلة من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	النواتج المنفذة	النواتج المؤجلة إلى الفترة ٢٠١٠-٢٠١١	النواتج المنهية	
٣	٢	١	-	٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات
٣٨	٢٥	٨	٥	٣ - الشؤون السياسية
٣	٣	-	-	٤ - نزع السلاح
٧١	٤٢	٢٥	٤	٨ - الشؤون القانونية
٦٦	٣١	٢٥	١٠	٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٦	٣	صفر	٣	١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
١	صفر	صفر	١	١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
٧٩	٦٣	٤	١٢	١٢ - التجارة والتنمية
٧	٣	٢	٢	١٣ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)
٦٧	٦٢	-	٥	١٤ - البيئة
٣٢	٢١	٥	٦	١٥ - المستوطنات البشرية
٥٣	٢٨	٨	١٧	١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية
١٥	٩	-	٦	١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
١٠	١٠	-	-	١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
١٠٤	٦١	١٠	٣٣	١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا
٨	٨	-	-	٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٥	٩	-	٦	٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
٢٩	٤	١	٢٤	٢٣ - حقوق الإنسان
٤	٤	-	-	٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين
١	١	-	-	٢٦ - المساعدة الإنسانية
٤	٤	-	-	٢٧ - الإعلام
٨	٨	-	-	٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية
٥	٤	١	-	٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
١٧	١	٢	١٤	٢٨ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية
٣	٣	-	-	٢٨ واو - الإدارة، نيروبي
٢	٢	-	-	٢٩ - الرقابة الداخلية
١	١	-	-	٣٣ - السلامة والأمن
٦٥٢	٤١٢	٩٢	١٤٨	المجموع

واو - إنجاز التعاون التقني

٨٨ - وفقا لهيكل النواتج في عملية الميزانية، تتألف نواتج التعاون التقني من أربع فئات هي: (أ) الخدمات الاستشارية؛ (ب) الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل؛ (ج) الزمالات والمنح؛ (د) المشاريع الميدانية. وهي تعتبر نواتج لا يمكن قياسها كمياً، ولا يمكن تحديد عددها بدقة في بداية فترة السنتين، وذلك لأنها تُنجز بناء على طلب الحكومات أو حيثما وحينما يتوافر التمويل اللازم لها. وبما أنه لم يكن من الممكن تحديد عدد أساسي ليقارن به التنفيذ الفعلي، لا يتسنى حساب معدلات التنفيذ. ويرد في الجدول ٦ العدد المقدر لنواتج التعاون التقني المنفذة.

٨٩ - وبينما كانت نواتج التعاون التقني للجان الإقليمية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيرها من الكيانات تتعلق في معظمها بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب، فإن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تمثل حالة خاصة، حيث إن مجمل عملها موجه بشكل مباشر لخدمة اللاجئين الفلسطينيين. ومن بين نواتج التعاون التقني المنفذة أثناء الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كانت نسبة قدرها ٦٠ في المائة (٦٠٧ ٤ نواتج) هي خدمات استشارية قُدمت من خلال ٢٣١ ٣ بعثة. وقدم مركز التجارة الدولية أعلى عدد من التدريبات (٦٠٠) وقدم برنامج حقوق الإنسان أعلى عدد من الزمالات والمنح الدراسية (١٣٨).

الجدول ٦

موجز النواتج المنجزة في مجال التعاون التقني في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

باب الميزانية	مجموع النواتج	الخدمات	البعثات	الدورات	التدريب المشاركين	المشاريع المنجزة	الزمالات والمنح	
							عدد الزمالات الممنوحة	عدد المستفيدين
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	٧٥	-	-	٣٧	٣٨٧	-	-	-
٣ - الشؤون السياسية	٥٧	-	-	٧	٢٢٧	٣٤	-	-
٤ - نزع السلاح	٥٠	-	-	٤٢	١ ٥٤١	٣	-	-
٥ - عمليات حفظ السلام	٣	-	-	-	-	٥	-	-
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	١٠٣	٦٣	٢٠	٣٠	١ ٩٣٦	١٣	١٤	١٥
٨ - الشؤون القانونية	٤٩٨	٦٤١	٣٩	٢٨	٧٧٠	١	٢٠	٢٠
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٣٤٥	١٣٠	٢١٩	٧١	٢ ٣٣٩	٨١	٣٨	١٥٦
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١	-	-	١	٥٠	-	-	-
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١٨	١٠	١٠	٢	١٢٠	-	٤	٤
١٢ - التجارة والتنمية	١ ٢٦٥	٥١٤	٤٩٤	٥٣٥	١٨ ١٥١	٢٢٥	-	-
١٣ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)	٨٠٩	٢	-	٦٠٠	٢٦ ٥٧٠	١٢٧	-	-
١٤ - البيئة	١ ١١٥	٦٨٤	٩٥٥	٣٠٦	١٣ ٤٠٠	٩٣	٣٧	١٧٦
١٥ - المستوطنات البشرية	٦٤٦	٣٧٣	٤٩٥	٦٧	٢ ٣٦٩	٢٩٩	-	-
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	٥٦٣	٣٦٧	١٧٣	٥٦	١ ٨٦٦	٦٢	٢	٦٢
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٢٢٥	٥١	٥٦	٦٠	٢ ١٩٣	٧٤	٣٢	٦٠
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	١٤٢	١٣	١٥	٥٩	٨ ١٠٤	٤٥	٢	١٥
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٨٧	٤٢	٤٢	١٤٠	٨ ٢١٧	٦	-	-
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٩٣	٢١٢	٥٨٥	١٠٥	٤ ٥١٠	٣٨	٢	٢

باب الميزانية	مجموع النواتج	الخدمات الاستشارية		التدريب		الزمالات والمنح	
		عدد الخدمات	عدد البعثات	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد المشاريع المنجزة	عدد الزمالات الممنوحة المستفيدين
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٧١	٢٢	٣٠	١٦	٥٥٥	٣٣	-
٢٣ - حقوق الإنسان	٤٤٨	٩٦	٨٩	١٢٧	٤ ٥٠٤	٢٤	١٣٨
٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٣٨	٢	٤	٩	٣١١	٢٦	-
٢٥ - اللاجئون الفلسطينيون	٤٧	-	-	-	-	٧٦	-
٢٦ - المساعدة الإنسانية	١٩	٣١	١	٥٣	١ ١٨٣	٥	-
٢٧ - الإعلام	٢٧	٣	٣	٩٣	٦ ٤٥١	-	-
٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٢١	-	-	٣٥	٦٧٩	-	-
٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٢٥٩	١٣٥٠	-	٤	٢٥١	-	-
٢٨ جيم - مكتب إدارة الموارد البشرية	١	١	١	-	-	-	-
٢٨ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	٩٨	-	-	٩٨	٤ ٥٢٠	-	-
٣٣ - السلامة والأمن	٢٩٦	-	-	٥٨٣	٨ ٥٥٩	-	-
المجموع الفرعي (البعثات، والمشاركون، والمستفيدين)		٣ ٢٣١		١١٩ ٧٦٣		٦٤٨	
المجموع		٧ ٦٢٠	٤ ٦٠٧	-	٣ ١٦٤	١ ٢٧٠	٢٨٩

٩٠ - وعلاوة على ذلك، أنجز ١ ٥٨٣ ناتجاً في إطار فئة خدمات المؤتمرات والإدارة والرقابة التي تشمل الخدمات والنواتج المتصلة بالشؤون الإدارية والتنظيمية عموماً، وخدمات الدعم المركزية، وخدمات الوثائق والنشر، والتخطيط، والميزنة والحسابات، بما في ذلك أنشطة الرقابة وخدمات المؤتمرات.

زاي - استخدام الموارد

٩١ - بالنظر إلى تعذر إدراج المعلومات المتعلقة بالأداء المالي في تقرير أداء البرامج، فقد استُعين بمقياس استخدام الموارد البديل، وهو أشهر عمل الموظفين الفنيين، لتوفير تقدير للموارد التي استُخدمت خلال فترة السنتين لإنجاز النواتج وتحقيق النتائج المتوقعة. وتعتبر

أشهر عمل الموظفين الفنيين مؤشرا ينطوي على دلالة معقولة نظرا لأنها عنصر رئيسي من عناصر استخدام الموارد.

٩٢ - وكما كان الشأن خلال فترات السنتين السابقة، فإن نسبة مئوية كبيرة من أشهر العمل المبلغ عنها يشملها برنامج اللاجئين الفلسطينيين (الباب ٢٥) وهو برنامج لا يحقق أي نواتج قابلة للقياس الكمي مبرجة في ميزانية فترة السنتين، بل يقدم خدمات لما يناهز ٤,٧ مليون لاجئ بواسطة موظفيه، وهم ٢٠٧ موظفين دوليين وحوالي ٣٠.٠٠٠ موظف محلي. وكما ذكر من قبل، يمثل هذا البرنامج حالة خاصة، سواء من حيث الجوهر، حيث إن عمله بأكمله موجه مباشرة لخدمة اللاجئين الفلسطينيين، أو من حيث النطاق، نظرا لأن حجمه يفوق كل برامج الأمانة العامة الأخرى. فقد استخدمت الأونروا ما مجموعه ٢١٥ ٥٣٢ شهر عمل من أجل تنفيذ برنامج عملها، أي ما نسبته ٨١ في المائة من أشهر العمل التي أبلغت عنها الأمانة العامة ومجموعها ٨٤٢ ٦٥٦ شهر عمل. وبالتالي، لا ينطوي إدراج الباب ٢٥ في التحليل التراكمي على دلالة قوية، لأن حجمه يحدث اختلالا في نتائج الإبلاغ عن أشهر العمل. ولذلك فإن الجداول والمناقشة الواردة أدناه تشمل جميع البرامج باستثناء "برنامج اللاجئين الفلسطينيين".

٩٣ - واستخدمت المنظمة إجمالا ٦٢٦ ١٢٤ شهر عمل (بما في ذلك أشهر عمل الخبراء الاستشاريين) من أجل إنجاز النواتج المقررة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وتحقيق النتائج المتوخاة. وتم تمويل ما مجموعه ٨٧ ٨٨٤ شهر عمل (٧١ في المائة) من الميزانية العادية، بينما تم تمويل ٣٦ ٧٤٣ شهر عمل (٢٩ في المائة) من موارد خارجة عن الميزانية. وكانت نسبة قدرها ٩٥ في المائة من أشهر العمل الممولة من الميزانية العادية تتعلق بالموظفين الفنيين، ونسبة قدرها ٥ في المائة تتعلق بالخبراء الاستشاريين. كذلك استخدمت ٧٦ في المائة من الموارد الخارجة عن الميزانية للموظفين الفنيين و ٢٤ في المائة للخبراء الاستشاريين. وإجمالا، شكل عمل الموظفين الفنيين نسبة قدرها ٨٩ في المائة من مجموع أشهر العمل، ولم يشكل عمل الخبراء الاستشاريين إلا ١١ في المائة من ذلك المجموع.

٩٤ - ويرد في الجدول ٧ العدد الإجمالي لأشهر العمل المستخدمة حسب كل باب من أبواب الميزانية، باستثناء باب "اللاجئين الفلسطينيين"، إلى جانب النسبة المئوية لأشهر العمل المستخدمة لإنجاز نواتج قابلة للقياس الكمي.

الجدول ٧

أشهر العمل المستخدمة^(١)

باب الميزانية	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		النسبة المئوية ^(٢)
	الموظفون الفنيون	الخبراء الاستشاريون	الموظفون الفنيون	الخبراء الاستشاريون	
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	٢٧ ٣٣٣	٣٩	٦١٣	١٨٣	٢٨ ١٦٨
٣ - الشؤون السياسية	٣ ١٢٢	١٥,٠٩	٨٧٢	٢٦	٤ ٠٣٥
٤ - نزع السلاح	٣٧٢	٢٧	١٣١	٧١	٦٠١
٥ - عمليات حفظ السلام	٦٤٣	صفر	٦ ٦٤٩	١٥	٧ ٣٠٧
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٣٩١	صفر	١٠٢	٤	٤٩٦
٨ - الشؤون القانونية	١ ٧٨٦	صفر	٥٣٣	٠	٢ ٣١٩
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٥ ١٩١	١٨٠	٣٢٥	٧٨	٥ ٧٧٤
١٠ - أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	١٢٦	صفر	١٤	٠	١٤٠
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	٣٥٩	٣٦	٠	١٤	٤٠٩
١٢ - التجارة والتنمية	٣ ٧٩٠	١٥٢	١١٦١	٧١٨	٥ ٨٢٠
١٣ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)	٢ ٤٨٢	صفر	٥٣	٦٨,١٩	٢ ٦٠٣
١٤ - البيئة	٨٦٤	٧٤	٢ ٩٩١	١ ٤٦٠	٥ ٣٨٩
١٥ - المستوطنات البشرية	٧٠١	١٥	٦٨٨	١ ٢٨٦	٢ ٦٩٠
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	١ ٤٦٥	٩٩	١ ٨٣٦	٢٠٤	٣ ٦٠٤
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	١ ٦٢٩	١٤٤	٧٣	٢٢٩	٢ ٠٧٥
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	١ ٨٣١	٧٢	٢٦٩	٣٨٢	٢ ٥٥٦
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	٢ ٢٤٧	٢١١	٣٩٦	٩١	٢ ٩٤٤
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢ ٥٦١	٢٢٣	١٦٩	١ ٢٨٠	٤ ٢٣٢
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	١ ١٠٤	١٩٠	٦١	٦٣	١ ٤١٨
٢٣ - حقوق الإنسان	٤ ٤٨٩	٢٠٢	٣ ٠٩٤	٥٣٨	٨ ٣٢٣
٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	صفر	صفر	١ ٦٩٨	١٢	١ ٧١٠
٢٦ - المساعدة الإنسانية	٢٩٤	١٠	١ ١٨٨	١٧٨	١ ٦٧٠

باب الميزانية	الميزانية العادية		الموارد الخارجة عن الميزانية		النسبة المئوية (ب)
	الموظفون الفنيون	الخبراء الاستشاريون	الموظفون الفنيون	الخبراء الاستشاريون	
٢٧ - الإعلام	٦ ٥٤٦	٢٧	٢١٢	٣٣	٩١
٢٨ ألف ١ - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٢٥١	٢٣	٥٢	٣٣	٣٧
٢٨ ألف ٢ - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	١ ٤٣٤	صفر	١ ٦٢٥	صفر	٥١
٢٨ ألف ٣ - مكتب إدارة الموارد البشرية	١ ٦٦٨	١٩٨	٨٣٨	٤٠,٦	٥
٢٨ ألف ٤ - مكتب خدمات الدعم المركزية	١ ٥٧٦	١ ٥١١	٢٤٥	٢	١ >
٢٨ باء - الإدارة، جنيف	٩٦٠	١٧	٧٣٩	صفر	١ >
٢٨ جيم - الإدارة، فيينا	٥٢٨	٤	١٩٢	صفر	٢
٢٨ دال - الإدارة، نيروبي	٢ ٤٥٩	٩٣٦	٣٠٠	١ ٧٢٨	١ >
٢٩ - الرقابة الداخلية	٢ ٥١٥	٣٠	٦٦	١٠	١٢
٣٣ - السلامة والأمن	٢ ٥٨٩	١٤٧	٢١٥	صفر	٩
المجموع	٨٣ ٣٠٥	٤ ٥٧٨	٢٧ ٩٩٨	٨ ٧٤٥	٤٢

(أ) النسبة المئوية لأشهر العمل المكرسة لإنجاز نواتج قابلة للقياس الكمي.

(ب) باستثناء الباب ٢٥.

٩٥ - وفيما يتعلق بالمحتوى الفني، كُرس نسبة قدرها ٣٢ في المائة من مجموع أشهر العمل المبلغ عنها لأنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونسبة قدرها ١٢ في المائة للسلام ونزع السلاح ومسائل الأمن. وحديثاً بالملاحظة أن من أصل ما مجموعه ٦٢٧ ١٢٤ شهر عمل، استخدم ١٥ في المائة (١٨ ٧٤٤ شهر عمل) في تقديم خدمات للنواتج الحكومية الدولية، و ٢٧ في المائة (٣٣ ٦٦٥ شهر عمل) لإنجاز نواتج فئة الأنشطة الفنية الأخرى. وخصص ما مجموعه ٤٢ في المائة من أشهر العمل لإنتاج نواتج قابلة للقياس الكمي. ويجدر بالذكر أن النواتج القابلة للقياس الكمي هي تلك المدرجة في فئتي النواتج الرئيسيتين الأوليتين (ست فئات فرعية) من الجدول ٨ أدناه. ومن جهة أخرى، استُخدمت نسبة قدرها ٥٨ في المائة من مجموع أشهر العمل في إنجاز نواتج التعاون التقني وخدمات المؤتمرات. ومن بين تلك النواتج، كُرس نسبة قدرها ١٦ في المائة للخدمات الاستشارية والدورات التدريبية، والحلقات الدراسية وحلقات العمل، والزمالات والمنح، والمشاريع الميدانية، وكُرس نسبة قدرها ٤٢ في المائة لتقديم خدمات المؤتمرات وللأنشطة في مجالي الإدارة والرقابة، التي تعتبر من النواتج غير القابلة للقياس الكمي. ويورد الجدول ٨ توزيعاً لأشهر العمل حسب الفئات الرئيسية للأنشطة في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الجدول ٨

توزيع أشهر عمل الموظفين الفنيين المستخدمة حسب فئات النواتج، باستثناء الباب ٢٥، اللاجئين الفلسطينيين

فئة الناتج	الميزانية العادية	(النسبة المئوية)	الموارد الخارجة عن الميزانية	(النسبة المئوية)	المجموع	(النسبة المئوية)
تقديم الخدمات إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء	١٤ ٣٨٩	١٦	٤ ٣٥٥	١٢	١٨ ٧٤٤	١٥
تقديم الخدمات الفنية للاجتماعات	٥ ٤٨٩	٦	١ ٦٦٣	٥	٧ ١٥٢	٦
وثائق الهيئات التداولية	٦ ٥٥٧	٧	١ ٨٢٤	٥	٨ ٣٨١	٧
خدمات أفرقة الخبراء، والمقررين، وخدمات الإبداع	٢ ٣٤٣	٣	٨٦٩	٢	٣ ٢١٢	٣
الأنشطة الفنية الأخرى	٢١ ٥٥٠	٢٥	١٢ ١١٥	٣٣	٣٣ ٦٦٥	٢٧
المنشورات المتكررة	٤ ٤٣٥	٥	٧١٥	٢	٥ ١٥٠	٤
المنشورات غير المتكررة	٢ ٧٤٦	٣	١ ٦٨٣	٥	٤ ٤٢٩	٤
الأنشطة الفنية الأخرى	١٤ ٣٧٠	١٦	٩ ٧١٧	٢٦	٢٤ ٠٨٧	١٩
التعاون التقني	٩ ٢٠٥	١٠	١٠ ٥٤٧	٢٩	١٩ ٧٤٩	١٦
الخدمات الاستشارية	٣ ٣٦٢	٤	٣ ٢٣٠	٩	٦ ٥٩٢	٥
الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	٢ ٩٠٢	٣	٢ ١٥٥	٦	٥ ٠٥٧	٤
الزمالات والمنح	٩٥	١>	١١٠	١>	٢٠٤	١>
المشاريع الميدانية	٢ ٨٤٧	٣	٥ ٠٤٩	١٤	٧ ٨٩٦	٦
خدمات المؤتمرات، والإدارة، والرقابة	٤٢ ٧٣٩	٤٩	٩ ٧٢٩	٢٦	٥٢ ٤٦٨	٤٢
خدمات المؤتمرات، والإدارة، والرقابة	٤٢ ٧٣٩	٤٩	٩ ٧٢٩	٢٦	٥٢ ٤٦٨	٤٢
المجموع الكلي	٨٧ ٨٨٤	١٠٠	٣٦ ٧٤٣	١٠٠	١٢٤ ٦٢٧	١٠٠

حاء - تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٩٦ - كما كان الشأن في فترة السنتين السابقة، طُلب إلى مديري البرامج في التعليمات المتعلقة بإعداد الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٦، أن يتأكدوا من ترجمة الوعي بالقضايا الجنسانية إلى أنشطة فعلية تنجز على المستوى العملي. وبناء عليه، كان يتعين على مديري البرامج أن يدللوا بوضوح على إيلائهم أهمية واضحة للأبعاد الجنسانية في صياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المصوغة باعتبارها جزءاً من برامج عملهم.

٩٧ - وفيما يتعلق بأنشطة التدريب التي أتاحها الأمانة العامة، قُدمت في إطار ٢٧ باباً من أبواب الميزانية ٤٦١ ٣ دورة تدريبية وحلقة دراسية وحلقة عمل. وبلغت نسبة النساء من

مجموع المشاركين البالغ ٩٦٩ ١٣٨ مشاركا ٣٣ في المائة (٦٠٧ ٤٥ نساء)، أي بزيادة قدرها نقطة مئوية مقارنة بالنسبة البالغة ٣٢ في المائة التي تحققت في فترة السنتين السابقتين. وفضلا عن ذلك، فمن أصل ٦٤٨ زمالة منحتها ١٠ برامج، مُنحت للنساء ٢٠٨ زمالات (٣٢ في المائة). وإجمالاً، من أصل ٨٠٨ ٢٤٦ مستفيدين من الدورات التدريبية أو الحلقات الدراسية أو حلقات العمل أو من الزمالات، كان عدد النساء ٨٠٢ ٩٣، أي ما نسبته ٣٣ في المائة.

٩٨ - وهناك عدد من الإدارات والمكاتب التي أدرجت المسائل الجنسانية في برنامج عملها خلال فترة السنتين الماضية. فقد استهلكت خمس لجان إقليمية (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) على نحو مشترك في أيار/مايو ٢٠٠٩، مشروعاً بعنوان "تعزيز القدرات للقضاء على العنف ضد المرأة من خلال الشبكات المحلية لمجتمعات المعرفة"، وهو ما أنشأ إطاراً مشتركاً بينها، واتفقت على عدد من المؤشرات لتقييم العنف ضد المرأة. ويهدف هذا المشروع إلى زيادة القدرة على إنتاج البيانات الإحصائية وتقاسم المعارف على الصعيد الإقليمي. وقد عملت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في فترة السنتين الماضية من أجل تنفيذ القرار ١٣٢/٥٣ من خلال برنامجها الفرعي المتعلق بالمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة، وعملت الإدارة في قضايا تتصل بتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ منهاج عمل بيجين، وتعزيز لجنة وضع المرأة، وزيادة قدرة كيانات منظومة الأمم المتحدة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ردد صدًى الدعوة إلى اعتماد المنظور الجنساني في مختلف الإنجازات المتوقعة. ففي باب من برنامجها الفرعي المتعلق بتنفيذ السياسات العامة، "تعزيز قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على تعميم أفضل الممارسات والمساواة بين الجنسين"، رُوِّج للمساواة بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية، وذلك بإشراك المرأة على نحو نشط في اللجان التوجيهية لمشاريع سبعة برامج وطنية.

٩٩ - ويورد الجدول ٩ أدناه العدد الكلي للمستفيدين الإناث والذكور من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات، فضلاً عن النسبة المئوية للنساء اللائي استفدن منها في إطار كل باب من أبواب الميزانية. والواضح أنه ما زال يتعين على المنظمة أن تبذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بإدارة البرامج؛ وتقديم الخدمات؛ وممارسات التوظيف والترقية؛ وكذلك فيما يتعلق بالامتثال الكامل لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤/٢٠٠٤ ولقرار الجمعية العامة ١٣٢/٥٦ بشأن تعميم مراعاة القضايا الجنسانية على صعيد الأنشطة التنفيذية وبشأن جوانب الرصد والإبلاغ والتقييم من عمل الأمانة العامة.

الجدول ٩

المستفيدون من الذكور والإناث من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل والزمالات

باب الميزانية	الدورات التدريبية والحلقات الدراسية وحلقات العمل	مجموع المشاركون		النسبة المئوية للإناث
		الذكور	الإناث	
٢ - شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات	٣٧	١٨٧	٢٠٠	٥٢
٣ - الشؤون السياسية	١٦	٤٩٧	١٩٩	٢٩
٤ - نزع السلاح	٦٧	٢ ٤٤٨	٦٦٥	٢١
٥ - عمليات حفظ السلام	٣	١٧٩	٠	١ >
٦ - استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٥٨	١ ٥٢٣	٤٤٢	٢٢
٨ - الشؤون القانونية	٣٠	٤٩٧	٣٩٨	٤٤
٩ - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	٨٥	٢ ٢٧٤	٢ ٠٠٢	٤٦
١٠ - أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١	٣٠	٢٠	٤٠
١١ - دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١١	٣١١	١٧٧	٣٧
١٢ - التجارة والتنمية	٦٠٦	١٤ ٠٤٣	٧ ٨٢٨	٣٥
١٣ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)	٦٠٠	١٨ ٣٢٦	٨ ٢٤٤	٣١
١٤ - البيئة	٣٧٧	١١ ١٠٩	٧ ٤٨٧	٤٠
١٥ - المستوطنات البشرية	٦٧	١ ٥٢١	٨١٣	٣٥
١٦ - المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية	٥٦	١ ٥٤٠	٣٢٦	١٧
١٧ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا	٦٠	١ ٧٣٠	٤٦٣	٢٢
١٨ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٥٩	٥ ٧٩٧	٢ ٣٠٧	٢٩
١٩ - التنمية الاقتصادية في أوروبا	١٧٢	٧٠٢٢	٤ ٣٢٢	٣٨
٢٠ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٠٥	٢ ٥٤٨	١ ٩٦٢	٤٤
٢١ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	٢٠	٧٠٧	٢٧٣	٢٨
٢٣ - حقوق الإنسان	١٢٧	٢ ٤٤٠	٢٠٦٤	٤٥
٢٤ - توفير الحماية والمساعدة للاجئين	٣٥	١٦٧٤	١٣٨	٨
٢٦ - المساعدة الإنسانية	٥٤	١٠٢٢	٣١١	٢٣
٢٧ - الإعلام	٩٥	٤ ٦١٢	٢ ٣٨٢	٣٤
٢٨ ألف - مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية	٣٥	٤٥١	٢٢٨	٣٤
٢٨ باء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٤	١٦٠	٩١	٣٦
٢٨ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	٩٨	٢ ٩١٩	١٦٠١	٣٥
٣٣ - إدارة شؤون السلامة والأمن	٥٨٣	٧ ٧٩٥	٧٦٤	٩
المجموع	٣ ٤٦١	٩٣ ٣٦٢	٤٥ ٦٠٧	٨٣٤

طاء - البيان النهائي بشأن إنجاز النواتج واستخدام الموارد

١٠٠ - وصل معدل تنفيذ البرامج في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٩٨ في المائة للنواتج المقررة، وهو ما يساوي معدل الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وكان إجمالي معدل التنفيذ عن الفترة نفسها ٨٩ في المائة مقارنة بمعدله لفترة السنتين السابقة الذي بلغ ٩٠ في المائة وهو ثاني أعلى معدل تنفيذ تحققه الأمانة العامة على الإطلاق. ومن مجموع أبواب الميزانية وأبوابها الفرعية الـ ٣١ التي تبلغ عن تنفيذ النواتج، حقق ١٨ بابا معدل تنفيذ إجمالي نسبته ٩٠ في المائة أو أعلى، مقارنة بـ ٢٣ بابا في فترة السنتين السابقة؛ وحقت ١٠ أبواب معدلات تنفيذ تتراوح بين ٨٠ في المائة و ٨٩ في المائة، مقارنة بخمسة أبواب في فترة السنتين السابقة. ولم تحقق معدلات تنفيذ تقل عن ٨٠ في المائة سوى ثلاثة أبواب، هي نزع السلاح (٧١ في المائة)، والسلامة والأمن (٧١ في المائة)، ومكتب إدارة الموارد البشرية (٦٨ في المائة).

١٠١ - وخلال فترة السنتين، أضيف ٧٩٧ ٤ ناتجا إلى برنامج العمل سواء من قبل الهيئات الحكومية الدولية أو من قبل الأمانة العامة، وتم تنفيذها. وبالمقارنة مع مجموع النواتج المقررة، كان مستوى الإضافات أعلى مما كان عليه في فترتي السنتين السابقتين: ١٨ في المائة مقابل ١٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ١٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٠٢ - وبالإضافة إلى ذلك، تم تأجيل ٦٢٥ ناتجا (٢ في المائة) مقابل ٦٦٠ ناتجا (٢ في المائة) في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٥٣٧ ناتجا (١,٦ في المائة) في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ووصل عدد النواتج المنهية إلى ٢ ٧٧٣ ناتجا، أو ١٠ في المائة، مقابل ٦١٠ ٢، أو ٨ في المائة، في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، و ٥٦٥ ٢ ناتجا، أو ٧,٧ في المائة، في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

١٠٣ - وقد نُفذت تلك النواتج باستخدام ما مجموعه ٦٢٦ ١٢٤ شهر عمل (بما في ذلك أشهر عمل الخبراء الاستشاريين): ٧١ في المائة تم تمويلها من الميزانية العادية و ٢٩ في المائة مولت من خلال الموارد الخارجة عن الميزانية. وفيما يتعلق بتوزيع أشهر العمل هذه، خصص ٣٢ في المائة من إجمالي أشهر العمل المبلغ عنها للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، و ٢٣ في المائة لوضع السياسة العامة وخدمات المؤتمرات، و ٢٢ في المائة للإعلام والإدارة والرقابة، و ١٢ في المائة لترع السلاح والمسائل المتعلقة بالأمن، و ٩ في المائة لحقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، و ٢ في المائة للشؤون القانونية.

رابعاً - أداء البرنامج حسب أبواب الميزانية البرنامجية

الباب ٢

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

١٠٤ - خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واصلت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الأخذ بالإدارة الكلية المتكاملة لخدمات المؤتمرات والتوسع في ذلك، كالأخذ بالإدارة الاستباقية للوثائق في مقر الأمم المتحدة ومكاتب الأمم المتحدة بجنيف وفيينا ونيروبي. وتم تقاسم الموارد و/أو نقلها وفقاً للاحتياجات، وازداد استخدام الترجمة التعاقدية، وقطعت أشواطاً كبيرة في تنفيذ خطة العمل. ويمكن إنشاء وحدة الرصد والتقييم وإدارة المخاطر والتحقق من الإحصاءات من تجميع البيانات وتحليلها على نحو مركزي يكفل الوفاء بالمعايير المعمول بها. واتخذت فرقة العمل المعنية بالنشر من "الخضرة" أولويتها العليا، حيث حصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على "الشهادة ١٤٠٠١" للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وتعتزم المكاتب الأخرى النسخ على منواله قريباً. ولا يزال العمل جارياً في مبادرتين من المبادرات العالمية الثلاث بشأن تكنولوجيا المعلومات، بينما تعطلت المبادرة الثالثة (إدارة المحتوى في المؤسسة) بسبب أولويات العمل في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتواصلت المفاوضات مع الأمانات الفنية الرئيسية لتوزيع جدول مواعيد الاجتماعات بدرجة أكبر من التوازن. وحققت كل من وظيفتي إدارة الاجتماعات وإدارة الوثائق في مقر الأمم المتحدة نتائج إيجابية من خلال العمل الاستباقي مع منظمي الاجتماعات والإدارات المقدمة للوثائق لضمان الاستخدام الأمثل لموارد الإدارة. وتواصل التدريب المتعدد الاختصاصات والبعثات المتبادلة بين الأقران بغية تبادل أفضل الممارسات، في حين استفيد من تبادل الموظفين لتشجيع التنقل والتطوير الوظيفي. وتولت جهة تنسيق كفالة الاستخدام الأمثل للأموال المحدودة لتدريب عدد كبير من المعينين الجدد في أعقاب ارتفاع معدل حالات التقاعد.

التحديات والدروس المستفادة

١٠٥ - بالرغم من الزيادة في الاحتياطي الاستراتيجي الأسبوعي (سبق أن أبلغ عنها في A/62/161 و Corr.1 و 2) التي حسنت سجل توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات الهيئات التي تجتمع "حسب الاقتضاء"، لا تزال الإدارة ترى أن عدد الهيئات المقرر أن تجتمع على هذا الأساس يزيد عن حدّه. وستجهد هذه الزيادة قدرة الإدارة في وقت من الأوقات.

وينطبق هذا القول أيضا على الحالة في جنيف، ويجري استعراض هذا الأمر في الوقت الحاضر.

١٠٦ - ولا يزال الامتثال لمواعيد تقديم الوثائق وعدم تجاوز عدد الصفحات المقرر يشكل أحد التحديات بالرغم من التحسينات التي حققها قسم الإدارة الوثائق الذي يتوخى النهج الاستباقي في عمله. وينطبق هذا القول بخاصة على الهيئات الجديدة التي ربما لا تكون متمكنة تماما من هذا النظام. وتتواصل الجهود المبذولة لمدها بالعينات والأنماط والجداول النموذجية في مرحلة مبكرة، كلما أمكن. ويجب مواصلة التشديد على التدريب، وتوفير موارد التدريب لكفالة الانتقال الناجح من ملاك موظفين في سبيلهم إلى التقاعد إلى جيل جديد من فنيين لغويين يتم توظيفهم من خلال عمليات الاتصال والامتحانات.

معدل تنفيذ النواتج

١٠٧ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٠ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٢٢٩١ ناتجا.

١٠٨ - أما الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة، فيمكن الاطلاع عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect.2).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) الإدارة الفعالة لبرنامج العمل

١٠٩ - خلال فترة السنتين، وضعت قائمة مركزية بأسماء المتعاقدين لمراكز العمل الأربعة لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات وأخذ بها على أساس تحريبي لتسهيل التعرف على متعاقدين مناسبين، وتوسيع القائمة، وزيادة اتساق الإجراءات الإدارية وموثوقيتها، حيثما أمكن. وتواصل تطوير المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات، حيث تم التركيز على الأهداف الأساسية المتعلقة بتنسيق عمليات المؤتمرات وترشيدها ومواءمتها في جميع مراكز العمل الأربعة. وفي الشطر الثاني من فترة السنتين، شكلت زيادة عبء عمل مجلس حقوق الإنسان في جنيف تحديا كبيرا. ونظرا لأن عددا كبيرا من الهيئات الرئيسية والفرعية هي الهيئات الجديدة، فقد قدم عدد كبير من الوثائق في مواعيد متأخرة جدا لتجهيزها، وتجاوز عدد صفحاتها كثيرا الحد الأقصى المقرر لعدد الصفحات. وكان لا بد من إجراء حوار مكثف والتنسيق في هذا الشأن للتوصل إلى حل مقبول.

(ب) استقدام الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

١١٠ - عملت الإدارة بنشاط مع مكتب إدارة الموارد البشرية لتحسين/تقصير إجراءات استقدام الموظفين وكفالة تحديد مواعيد امتحانات اللغات في تواريخ مناسبة. ولا يزال ضيق الموارد المخصصة للمكتب يجعل من الصعب عليه عقد وإنجاز العدد المطلوب من الامتحانات السنوية (أكثر من ١٥ امتحانا في السنة) بما يفي بالطلب المتوقع أن ينشأ لتأمين تعاقب أجيال الموظفين في مراكز عمل الإدارة واللجان الإقليمية، على حد سواء. وتواصل الإدارة في مقر الأمم المتحدة وحده تجهيز قرابة ١٠٠ ملف في السنة في نظام غالاكسي، ورصد جهود المديرين في هذا المنحى. ويظل متوسط مدة الإنجاز، وهي ١٣١ يوما، أقل من المدة المستهدفة، وهي ١٢٠ يوما.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

١١١ - يتألف ملاك الموظفين بنسبة ٨٠ في المائة تقريبا من موظفي لغات استقدموا دون تمييز بينهم على أساس نوع الجنس أو الجنسية. وبالرغم من ذلك، فقد حقق التوازن الجنساني داخل الإدارة (٥١ في المائة من موظفي الفئة الفنية في الإدارة نساء). وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، بلغت في عام ٢٠٠٩، نسبة رعايا الدول غير الممثلة أو الناقصة التمثيل الذين استقدمتهم الإدارة ٦٦ في المائة.

(د) زيادة تقديم الوثائق في مواعيدها

١١٢ - تحسن الامتثال عموما لشروط تقديم الوثائق وفقا للإطار الزمني المقرر، فوصل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٧٣ في المائة مقابل ٦٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. غير أنه، في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، قدم الكثير من تقارير مجلس حقوق الإنسان المنشئ حديثا في مواعيد متأخرة وقد تجاوزت الحد الأقصى من عدد الكلمات المحدد، مما كان له أثر سلبي في إجمالي معدل الامتثال الذي انخفض إلى ٣٥ في المائة مقابل ٤٤ في المائة في ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبإنشاء فريق عامل نشط، شهدت نهاية العام تحسينات ملحوظة. وتكرر نجاح قسم إدارة الاجتماعات في المقر في تخطيط الاجتماعات من خلال إنشاء دائرة لإدارة الوثائق، وتركز هذه الدائرة على الإدارة الاستباقية والمتواصلة للوثائق.

إدارة المؤتمرات، نيويورك

البرنامج الفرعي ١

شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

(أ) تحسين الجوانب التنظيمية والإجرائية للاجتماعات فضلا عن تحسين الدعم الفني والتقني ودعم الأمانة للدول الأعضاء والمشاركين الآخرين في الاجتماعات المقررة

١١٣ - عملا بأهداف العمل المحددة في الإطار الاستراتيجي لشعبة شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، استمرت الشعبة في تسهيل مداوالات وإجراءات المتابعة التي تقوم بها الهيئات المستفيدة من خدماتها، وذلك من خلال ما تقدمه إلى تلك الهيئات من دعم إجرائي وتقني وتحليلي، وساعدت في تنشيط الجهود التي تبذلها الجمعية العامة وإصلاح الهيئات الأخرى للأمم المتحدة. ومثلما يتضح من درجات التقييم الإيجابية البالغ عددها ٣٦١ درجة، جرى تعزيز جميع العمليات الحكومية الدولية المشمولة باختصاص الشعبة. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت جهود لإيجاد وسائل ابتكارية لزيادة تعزيز فعالية عمل الشعبة في سياق العدد المتزايد من المسائل والاجتماعات التي عهد إليها بتغطيتها. ولهذا الغرض، أعدت الشعبة تحليلات وندوات، وساعدت في تحديد الاتجاهات، واقترحت على رؤساء الهيئات والدول الأعضاء سيناريوهات العمل ومساراته المحتملة.

(ب) تحسين إعداد وتقديم الوثائق الإجرائية في مواعيدها للاجتماعات الحكومية الدولية المستفيدة من خدمات الإدارة

١١٤ - لا تزال القائمة الأولية لبنود الجمعية العامة، التي هي أساس آلية تحديد فترات معينة لتقديم الوثائق، تصدر قبل موعدها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في سياق إعادة تنشيط الجمعية العامة، تعتمد اللجان الرئيسية برامج العمل المؤقتة قبل انتهاء دوراتها. وفي تموز/يوليه من كل عام، تقدم الشعبة مشروع برنامج عمل الجمعية العامة لإصداره. وعموما، تمثل الشعبة على نحو كامل للسياسة التي تنتهجها الإدارة لتحديد مواعيد معينة لتقديم الوثائق، وتقدم جميع الوثائق في الموعد المتفق عليه عندما تكون هي الإدارة المقدمة للوثائق. كما أن الإدارة توجه "مذكرة تنفيذ" سنوية تصوغها الشعبة إلى جميع الإدارات المقدمة للوثائق. ويستعان بهذه الأداة من أدوات الإدارة الاستباقية للوثائق لتذكير جميع الإدارات بشكل مسبق بجميع التزامات تقديم التقارير المنوطة بها وفقا لما قرره الجمعية العامة.

البرنامج الفرعي ٢ التخطيط لخدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

(أ) تحسين جودة خدمات المؤتمرات

١١٥ - وزعت كراسات تقييم باللغات الرسمية الست على الدول الأعضاء، وانخفض عدد الشكاوى المسجلة في التقييمات من ٨٣ شكاوى في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٦٣ شكاوى متوقعة لفترة السنتين الحالية. وتلقت الإدارة ما مجموعه ١٩٤٠ درجة تقييم إيجابية (ممتاز، جيد، مقبول) في نهاية عام ٢٠٠٨. وتلقى استبيان إلكتروني بشأن البرنامج الفرعي ٢ استهمل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ ما مجموعه ٧٤٥ درجة تقييم إيجابية، ولم يتلق سوى ٣٨ درجة تقييم ضعيفة.

(ب) استخدام القدرة العالمية في مجال الخدمات المتكاملة للمؤتمرات على نحو يتسم بالكفاءة، عندما يكون ذلك ممكناً وأكثر فعالية من حيث التكلفة ودون التأثير سلباً على نوعية الخدمات المقدمة

١١٦ - بلغت نسبة استغلال القدرة العامة في الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية نسبتي ٩٣ و ١٠٠ في المائة المستهدفتين، على التوالي. واعتمد في تقاسم عبء العمل بين مراكز العمل على عدة عناصر مثل مدى استعجال الوثائق، وموقع الاجتماعات والخبرة المتوفرة في كل مركز من مراكز العمل.

(ج) زيادة استغلال خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقاً للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية المقررة

١١٧ - خلال فترة السنتين، ارتفعت نسبة الاجتماعات المستفيدة من خدمات الترجمة الشفوية إلى الاجتماعات المقررة إلى ٩٨ في المائة، وهي نسبة قريبة جداً من نسبة المائة في المائة المستهدفة. ويعكس هذا الأمر الأثر الناشئ عن زيادة الاحتياطي الاستراتيجي للتمكن من تحسين القدرة على توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات تقدم طلبات عقدها بعد إعداد الصيغة النهائية للخطوة الأسبوعية للاجتماعات. وارتفعت نسبة الاجتماعات المعقودة دون ترجمة شفوية إلى الاجتماعات المقررة بصورة طفيفة إلى ٨٢ في المائة مقابل ٨١ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تم استيعاب ٩٣ في المائة من طلبات اجتماعات الهيئات التي تجتمع "حسب الاقتضاء".

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل ضمان تقديم الوثائق في المواعيد المحددة لتجهيزها وإصدارها في حينها للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات وفقا لقاعدة الستة أسابيع الخاصة بتوفر الوثائق

١١٨ - يتعامل قسم إدارة الوثائق عن كثب مع المكاتب المقدمة للوثائق لتتبع الوثائق التي حددت لها مواعيد معينة بغية تقديمها في المواعيد المقررة لها. ويبلغ عن الامتثال من خلال تقارير شهرية عن إدارة الوثائق. وإجمالاً، وصل معدل الامتثال في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى ٧٣ في المائة، مما يشكل زيادة هامة على نسبته التي بلغت ٦٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفيما يتعلق بالوثائق التي قدمت في مواعيدها ولم تتجاوز الحد الأقصى المقرر لعدد صفحاتها، كان معدل الامتثال لإصدارها في المواعيد المقررة لها ٨٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقابل ٨١ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(هـ) زيادة توفير خدمات المؤتمرات المطلوبة من المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء

١١٩ - عملاً بالولايات التشريعية، تبذل الإدارة قصارى جهدها لتلبية الطلبات على خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعة الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء، في حدود الموارد المتاحة. وكان للاحتياطي الاستراتيجي الذي أنشئ بغية تحسين خدمة اجتماعات هيئات الأمم المتحدة التي تجتمع "حسب الاقتضاء" أثر إيجابي أيضاً في تقديم الخدمات إلى اجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تم استيعاب ٨٥ في المائة من طلبات الترجمة الشفوية و ١٠٠ في المائة من طلبات المرافق، مقابل ٧٩ في المائة و ١٠٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع ووثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها تحريرياً على مستوى رفيع الجودة يكفل الاحترام اللائق بخصوصية كل لغة

١٢٠ - تلقت شعبة الوثائق ٧٢٩ إشادة على عملها في نهاية عام ٢٠٠٨. وتلقت ٤٧ درجة تقييم إيجابية في الاستبيان الإلكتروني العالمي الذي استهل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. كما تلقت ما مجموعه ٢٠ درجة تقييم ضعيفة في فترة السنتين، بما يمثل انخفاضاً عن عددها الذي بلغ ٣٥ درجة تقييم ضعيفة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(ب) جودة خدمات الترجمة التحريرية والاجتماعات والنشر وفعاليتها من حيث التكاليف

١٢١ - تبذل الإدارة جهوداً متواصلة للاستفادة إلى أقصى حد من ترتيب العمل من خارج الموقع والترتيبات التعاقدية لتجهيز الوثائق، مع الحرص في الوقت ذاته على تأمين الجودة العالية للمنتجات وإنجازها في المواعيد المقررة لها، وتواصل الإدارة تكييف أدوات تخطيط طاقتها الإنتاجية وقدرتها على التنبؤ لتحسين الأداء. ويظهر انخفاض الجزء المجهز داخلياً ما تم تحقيقه من فعالية من حيث التكلفة.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقديم خدمات عالية الجودة في مجال الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر

١٢٢ - كان عدد درجات التقييم الإيجابية (ممتاز، جيد، مقبول) ٤٣٢ في عام ٢٠٠٨، وتلقت الإدارة ١١٠ درجات تقييم إيجابية أخرى من خلال الاستبيان الإلكتروني العالمي الذي استهل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. كما تلقت ما مجموعه ٢٠ درجة تقييم ضعيفة في فترة السنتين، مما يمثل انخفاضاً عن عددها الذي ٣٥ درجة تقييم ضعيفة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

(ب) جودة خدمات الترجمة الشفوية والمحاضر الحرفية والنشر وفعاليتها من حيث التكاليف

١٢٣ - سيظل تطوير كل من فعالية تكلفة خدمات النشر وجودتها (مما في ذلك إنجازها في المواعيد المقررة لها) مرتبطاً بشكل جذري بالأخذ بأدوات وأساليب النشر الرقمية. وقد شرع في أواخر عام ٢٠٠٨ في استراتيجية متوسطة الأجل لأهم متحدة تتوفر لها مقومات النشر المستدام. وتتضح فعالية تكلفة خدمات الطباعة من تزايد الإيرادات الآتية من الأنشطة التي يتم تحميل تكاليفها على الجهات المستفيدة (٢٠ في المائة أكثر مما كان في عام ٢٠٠٧). وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استعين بنسبة ٢٦ في المائة من الصفحات المطبوعة بتكنولوجيات الطباعة حسب الطلب. وجرى تأمين فعالية تكلفة الترجمة الشفوية بالجمع الأمثل بين عدد المترجمين الشفويين الدائمين وعدد المترجمين الشفويين المستقلين. وأنشئت آلية للرصد لكفالة أن تصدر المحاضر الحرفية لجلسات مجلس الأمن في ظرف يوم عمل واحد. واتخذت أيضاً في عام ٢٠٠٩ تدابير دقيقة لتأمين إصدار المحاضر الحرفية للجمعية العامة أولاً بأول. وقد تحتاج عمليات تجهيز النصوص إلى المزيد من التبسيط والتحديث، وقد بلغ العمل المفاهيمي لهذه الأعمال مراحله الختامية.

إدارة المؤتمرات في جنيف

البرنامج الفرعي ٢

التخطيط لخدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

(أ) تحسين جودة خدمات المؤتمرات

١٢٤ - خلال فترة السنتين، تلقت الإدارة من العملاء ١٣ رسالة شكر على جودة الخدمات المقدمة إليهم، مشفوعة بإشادة مكتب الأمم المتحدة في جنيف بالدوائر المعنية على الجودة العالية لخدمات المؤتمرات المقدمة. وأظهر تحليل نتائج الاستبيان الذي أجري خلال الفترة الجاري استعراضها أن ٩٣,٦ في المائة من العملاء أعربوا عن رضاهم عموماً على جودة خدمات المؤتمرات المقدمة لاجتماعاتهم. ويمثل ذلك ٦٣٢ ١ رداً من الردود البالغ عددها ٦٩٤ ١ رداً.

(ب) استخدام القدرة العالمية في مجال الخدمات المتكاملة للمؤتمرات على نحو يتسم بالكفاءة، عندما يكون ذلك ممكناً وأكثر فعالية من حيث التكلفة ودون التأثير سلباً على نوعية الخدمات المقدمة

١٢٥ - تواصلت الجهود المبذولة من أجل أن تتقاسم مراكز العمل فيما بينها مواردها المشتركة لخدمة المؤتمرات. وتواصل استغلال القدرات الدائمة لخدمة المؤتمرات على نحو فعال، بما في ذلك، القيام، حيثما أمكن، بتقاسم التكاليف بإيفاد مترجمين شفويين إلى عدة مؤتمرات تعقد خارج المقر. وأسفرت المفاوضات المكثفة مع الأمانات الفنية الرئيسية التي يوجد مقرها في جنيف عن وضع جدول للاجتماعات أكثر توازناً تجنب بقدر الإمكان تداخل مواعيد الاجتماعات التي يحق لها الاستفادة الكاملة من خدمات المؤتمرات. وقدم المترجمون الشفويون في عام ٢٠٠٨ خدمات دعم لـ ٢٢ بعثة من بعثات المقررين الخاصين المعنيين بحقوق الإنسان، و ١٩ بعثة من بعثات المقررين الخاصين، ورافقوا الأمين العام خلال رحلتين إلى أفريقيا. وتم استقدام مترجمين شفويين محليين لخدمة ثماني بعثات في عام ٢٠٠٨ وسبع بعثات في ٢٠٠٩ من بعثات المقررين الخاصين. وانطوت بعض هذه البعثات على ساعات عمل طويلة وظروف كثيراً ما كانت صعبة وخطيرة، وقد تعامل معها المترجمون الشفويون المعنيون بقدر عالٍ من الاحترافية.

(ج) زيادة استغلال خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقاً للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية المقررة

١٢٦ - حللت الإدارة على نحو شامل الولايات التشريعية المتصلة بخدمة المؤتمرات. وركزت بوجه خاص على أنشطة حقوق الإنسان، بما في ذلك أنشطة مجلس حقوق الإنسان وأجهزته

الفرعية والأعمال التحضيرية لخدمة اللجنة الجديدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بغية الإلمام على نحو كامل بعبء العمل المتوقع أن يتمخض عن جميع هذه الاجتماعات المتصلة بحقوق الإنسان. واعتمادا على هذا التحليل، عقدت شعبة إدارة المؤتمرات مشاورات منتظمة مع الأمانات الفنية لتحسين التخطيط المسبق. وأسفرت هذه الجهود عن استغلال موارد الترجمة الشفوية بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا.

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة من أجل ضمان تقديم الوثائق في موعدها لتجهيزها وإصدارها في حينها للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات وفقا لقاعدة الستة أسابيع المتعلقة بتوافر الوثائق

١٢٧ - عقدت مشاورات منتظمة مع عدة أمانات فنية لتوجيه انتباهها إلى ضرورة الأخذ بالتخطيط المسبق فيما تقوم به من أنشطة لعقد الاجتماعات. ونتيجة لهذه الجهود، تم تأمين المزيد من القدرة على التنبؤ وأصبح تخطيط الموارد اللازمة أكثر تبسيطا.

البرنامج الفرعي ٣ خدمات الوثائق

(أ) إعداد مراجع وثائق الهيئات التداولية وغيرها من المواد المكتوبة وتحريرها وترجمتها تحريريا على مستوى رفيع من الجودة يكفل الاحترام اللائق بخصوصية كل لغة

١٢٨ - في عام ٢٠٠٨، قدمت خدمات إعداد مراجع الوثائق وتحريرها وترجمتها تحريريا على مستوى رفيع من الجودة، ويشهد على هذا الأمر عدم وجود شكاوى من العملاء ورضاهم عن تلك الخدمات عموما. وتتضح التعليقات الإيجابية على ذلك من استبيانين يتضمنان سؤالاً عن الجودة اللغوية للوثائق. وتظهر الاتجاهات أن الجودة اللغوية للوثائق مستقرة وأن متوسط درجة تقييمها "جيد جدا، وتقريبا ممتاز" [٢١ كانون الثاني/يناير - ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٨]، و"تظهر التعليقات أن الوفود تسلم بالجودة اللغوية للوثائق" [٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨]. وبذلت جهود لمواءمة الممارسات والإجراءات (الإعداد الإلكتروني لمراجع الوثائق JIP، والتحرير الإلكتروني للوثائق (EdiDoc)؛ والقائمة الموحدة للمتعاقدين؛ ومراقبة الجودة)، بما يتفق مع الهدف النهائي، وهو تقاسم الموارد وتحقيق فوائد على نطاق كامل المنظومة. ورفعت شعبة إدارة المؤتمرات نتائجها من المجلدات المحررة والمنشورة لحولية لجنة القانون الدولي مقارنة بأرقام عام ٢٠٠٧.

(ب) جودة خدمات التحرير والترجمة التحريرية وفعاليتها من حيث التكلفة

١٢٩ - تم تعزيز الجهود المبذولة لتحسين الجودة وفعالية التكلفة بزيادة الاستعانة بترتيبات العمل من خارج الموقع للاستعاضة بها عن التعيينات غير المحلية، مما زاد من الاستعانة بخدمات الترجمة التعاقدية (انظر الجدول ١٠) وعزز مراقبة الجودة.

الجدول ١٠

مقارنة استخدام مختلف طرائق الترجمة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

(النسبة المئوية)

السنة	داخلية	تعاقدية	من خارج موقع العمل
٢٠٠٦	٨٨,٣	٨٧,١	٨٢,٢
٢٠٠٧	٨,١	٨,٦	١٥,٦
٢٠٠٨	٣,٦	٤,٤	٤,٢

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقديم خدمات عالية الجودة في مجال الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر

١٣٠ - سلم على نطاق واسع بالجودة العالية لخدمات الترجمة الشفوية المقدمة للاجتماعين المتعلقين باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ اللذين عقدا في بوزنان وكوبنهاغن؛ وعزز تنفيذ الشكل الموحد المعتمد للوثائق في نيويورك من اتساق أشكال الوثائق وإمكانية إعادة استعمالها في نظم تجهيز الوثائق؛ ونتج عن آليات مراقبة الإصدارات انتفاء أي شكوى من العملاء، وقد كفل ذلك استمرار تقديم خدمات عالية الجودة فيما يتعلق بطباعة الوثائق وتوزيعها في المواعيد المقررة لها، بما في ذلك خدمات تقديم الدعم لكل من الاجتماعات التي تعقد في الموقع والاجتماعات التي تعقد خارج جنيف. وجرى قياس مدى رضا العملاء من خلال استبيانين في عام ٢٠٠٨، أعرب فيهما ٩٧,٢ من المشاركين عن رضاهم. ولم ترد سوى شكوى رسمية وحيدة فيما يتعلق بجودة الترجمة الشفوية، وتجهيز النصوص وخدمات النشر. وقد اتخذت الإجراءات اللازمة للبت فيها.

(ب) جودة خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر وفعاليتها من حيث التكاليف

١٣١ - تحققت فعالية خدمات الترجمة الشفوية من حيث التكاليف بالجمع الأمثل بين عدد المترجمين الشفويين الدائمين والمترجمين الشفويين المستقلين والمترجمين الشفويين المعارين من

مراكز عمل أخرى أو إليها. وقد رتبت معظم حالات الإعارة من دائرة الترجمة الشفوية وإليها دون إحلال آخرين محل المعارين، مما حقق وفورات كبيرة وضاعف في نفس الوقت من الإنتاجية ورفع معدل استغلال القدرات المتاحة؛ وسيتيح إحلال نظام جديد للإملاء الرقمي مزيداً من المرونة للمترجمين التحريريين وموظفي تجهيز النصوص؛ وقد ساهم تركيب آخر نسخة من تكنولوجيا الطباعة حسب الطلب في إصدار الوثائق والمنشورات بمزيد من الفعالية من حيث التكاليف.

إدارة المؤتمرات، فيينا

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

(أ) تحسين جودة خدمات المؤتمرات

١٣٢ - عُممت خلال جميع المؤتمرات الرئيسية المدرجة في الجدول استبيانات على أعضاء الوفود تطلب إليهم إبداء ملاحظاتهم على الوثائق كانت محصلتها ٣ شكاوى في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقابل لا شيء في ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ونظمت دائرة إدارة المؤتمرات اجتماعات إعلامية مع ممثلي البعثات لإبلاغهم بآخر التطورات في خدمات المؤتمرات وإفساح المجال لهم لإبداء ملاحظاتهم وإلقاء أسئلتهم. وأصدرت الدائرة أيضاً رسائل إلكترونية إلى جميع البعثات التي يوجد مقرها في فيينا توجه فيها الانتباه إلى استبيان إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات متاح على موقعها الشبكي.

(ب) استخدام القدرة العالمية في مجال الخدمات المتكاملة للمؤتمرات على نحو يتسم بالكفاءة، عندما يكون ذلك ممكناً وأكثر فعالية من حيث التكلفة ودون التأثير سلباً على نوعية الخدمات المقدمة

١٣٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت نسبة عبء العمل الخاص بمراكز عمل أخرى لا تزيد عن ١ في المائة. وساهم مكتب الأمم المتحدة في فيينا في استخدام قدرة خدمات المؤتمرات العالمية وقدم الخدمات لـ ٢٢ من الاجتماعات المعقودة خارج مقرها الرسمي في نيويورك.

(ج) زيادة الاستفادة من خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقاً للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية القائمة

١٣٤ - ازدادت أنشطة اجتماعات التحضير للمؤتمرات الرئيسية المعقودة في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وكذلك للأفرقة العاملة الجديدة المفتوحة باب العضوية، واجتماعات ومشاورات

المجموعات الإقليمية، واجتماعات ما بين الدورات بشأن المواضيع المتصلة بعمل المنظمات التي يوجد مقرها في فيينا التي عقدت لوضع الصيغ النهائية لوثائق الدورات والتحضير للمؤتمرات والمفاوضات المقبلة. ونظرا لأن مكتب الأمم المتحدة في فيينا ليس لديه سوى فريق موسع واحد من المترجمين الشفويين، فإن الطلبات الإضافية لعقد اجتماعات كثيرا ما يتم استيعابها دون تقديم خدمات الترجمة الشفوية.

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة لضمان تقديم الوثائق لتجهيزها في موعدها وإصدارها في حينها للدول الأعضاء وللمشاركين في الاجتماعات وفقا لقاعدة الستة أسابيع المتعلقة بتوافر الوثائق

١٣٥ - انخفضت في عام ٢٠٠٩ نسبة التقيد عموما بمواعيد تقديم الوثائق إلى ٤٥ في المائة مقابل ٥٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ و ٤٨ في المائة في ٢٠٠٧، ويعزى ذلك في جانب كبير منه إلى أنه، في أعقاب تدريب على أيدي الأقران على الإدارة الاستباقية للوثائق أجري في عام ٢٠٠٨، ووفقا لقرارات الاجتماع التنسيق لمديري خدمات المؤتمرات في الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٩، تم توحيد مؤشرات الامتثال بما يتسق مع المؤشرات المستخدمة في نيويورك. وقصرت إلى يوم واحد المهلة الإضافية التي ظل يفهم منها منذ أن استحدثت في جنيف في عام ٢٠٠٤ نظام تعيين فترات زمنية محددة لتجهيز الوثائق، أنها تمتد يومين قبل الموعد المعين لتجهيز الوثيقة أو بعده. وقد أدى هذا التضيق في تعريف مواعيد تقديم الوثائق إلى انخفاض النسبة المبلغ عنها المتعلقة بالتقيد عموما بمواعيد تقديم الوثائق. ومن وجهة نظر الأمانات الفنية والهيئات الحكومية الدولية المستفيدة من الخدمات في فيينا، فإن الصعوبات التي ظهرت في زيادة نسبة التقيد بمواعيد تقديم الوثائق تعزى إلى أن نمط تجهيز الوثائق المستند إلى قاعدة الأسابيع الـ ١٠-٤-٦ ليس صالحا أو ذا جدوى على ما يبدو بالنسبة للكثير من هذه الهيئات ووثائقها. ولئن واصلت دائرة إدارة المؤتمرات استخدام النمط كنقطة انطلاق عند الشروع في عملية تعيين مواعيد تجهيز الوثائق كل ستة أشهر، فقد كانت طبيعة أنشطة الهيئات الحكومية الدولية التي يتولى مكتب الأمم المتحدة في فيينا تقديم الخدمات إليها تتطلب درجة عالية من المرونة لمعالجة وثائق لم يكن بالإمكان إعدادها وتقديمها إلى الدائرة وفقا للإطار الزمني القائم على قاعدة الأسابيع العشرة. فعلى سبيل المثال، اختتمت دورات بعض الهيئات الفرعية قبل عشرة أسابيع أو أقل من عشرة أسابيع من بدء دورة الهيئة الأم التي تقدم إليها تقاريرها. وفي هذه الحالات، كان لا بد من إجراء مفاوضات كثيرة مع الإدارات المقدمة للوثائق لوضع الصيغة النهائية لمواعيد تجهيز الوثائق اعتمادا على التواريخ المتاحة على الفور بدلا من النمط المتعسف لقاعدة الأسابيع الـ ١٠-٤-٦. وعندما يقبل الطرفان، توافق الإدارات المقدمة للوثائق على جدول المواعيد وتوضع الصيغة النهائية للتواريخ في البرنامج

المتوقع بما يتسق مع توصية الاجتماع التنسيق لعام ٢٠٠٩. وواصلت الدائرة إشراك أمانات ومجالس إدارات الهيئات بغية التوصل إلى اتفاقات رسمية بشأن الأطر الزمنية البديلة. وبما أن نمط الاجتماعات يظل غير مستقر، فقد كان هناك إجماع على أن توحى نهج متصلب يستند إلى قاعدة الأسابيع الـ ١٠-٤-٦ لن يكون قابلاً للتنفيذ بالنسبة للأمانة العامة عند إعداد الوثائق لتقديمها، ولا مفيداً بالنسبة للهيئات الحكومية الدولية المعنية.

(هـ) زيادة خدمات المؤتمرات المطلوبة من المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول

١٣٦ - تم استيعاب جميع الطلبات البالغة ٨١٩ طلباً المتعلقة بالغرف وموظفي الدعم والمعدات التقنية بما يتسق مع الحالة الخاصة بفيينا.

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

(أ) تقديم خدمات رفيعة المستوى في مجال إعداد مراجع وثائق الهيئات التداولية والمواد المكتوبة الأخرى وتحريرها وترجمتها تحريرياً على نحو يكفل الاحترام اللائق بخصوصية كل لغة

١٣٧ - تم في عام ٢٠٠٩ تحويل قاعدة بيانات المصطلحات لمكتب الأمم المتحدة في فيينا التي تعرف باسم فينتارس "VINTARS"، إلى قاعدة شبكية، وينظر حالياً فريق عامل لتنسيق المصطلحات وفريق الدائرة المعني بتطوير التطبيقات في إمكانية زيادة تطوير هذا النظام. وتشمل المسائل الجاري مناقشتها هيكل النظام، وأدوار الزملاء في دائرة إدارة المؤتمرات الذين يتولون استخدامه وصيانته، والروابط مع قواعد البيانات الأخرى، بما في ذلك برنامج استرجاع البيانات والنصوص DTSearch، وتطويره في المستقبل. وأدخلت تحسينات مكثفة على الإدارة الإلكترونية لإعداد مراجع الوثائق التي استحدثت في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وعرضت تلك الأداء على موظفي إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات الذين حضروا حلقة العمل بشأن تنسيق المصطلحات، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في فيينا، كما عرضت في جنيف على موظفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف لإعداد مراجع الوثائق والترجمة التحريرية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويتواصل تطوير هذه الأدوات وغيرها لكفالة اتساقها الكامل واستكمالها لبعضها البعض، وإتاحتها للموظفين في موقع العمل وللذين يعملون من خارج الموقع والمتعاقدين الخارجيين. وينطوي هذا الالتزام بتأمين وثائق عالية الجودة في الوقت نفسه على عناصر على المستوى الإداري كبرنامج الاتصال التحريري الموسع، وأخرى لمرحلة ما بعد التنفيذ كما يتبين من التزام الدائرة بأن تكفل عدم إصدار أي وثيقة من الوثائق التي يتم تجهيزها بالاستعانة بمصادر خارجية دون مراقبة جودتها. وقد أخذ

عدد المترجمين/المراجعين الذين يستعملون أدوات الترجمة بالاستعانة بالكمبيوتر في التزايد، وبخاصة برنامج ترادوس Trados، وذلك بعد إغناء ذاكرة الترجمات المطلوبة لتلك الأدوات، مما أمن لها مزيداً من الاتساق.

(ب) تحقيق فعالية تكاليف خدمات الترجمة التحريرية وتحسين نوعيتها

١٣٨ - كانت نسبة الاستفادة عموماً من الترجمة التحريرية ١٠٠ في المائة مثلما كان الحال في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأحرز تقدم في تخفيض نسبة تعيين مترجمين مستقلين محليين في الترجمة التحريرية من ١١ في المائة في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٦,٥ في المائة في فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، في حين ازدادت حصة الترجمة التعاقدية من ٢١ في المائة في فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٢٧,٢ في المائة في فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن المؤمل أن يؤدي تعزيز موارد الدائرة في مجال الترجمة التحريرية بإضافة مراجعين أقدم برتبة ف-٥ في أقسام الترجمة التحريرية في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ والتكليف التدريجي لخدمات تجهيز الوثائق بما يناسب سير العمل الجديد، إلى مساعدة الدائرة على تحقيق مستويات أعلى من المراقبة لجودة الوثائق قبل إصدارها، مع عدم تأثر ذلك إلا بأقل قدر ممكن في تجهيزها في المواعيد المقررة لها. وفي عام ٢٠٠٩، كان متوسط الامتثال عموماً لمواعيد إصدار الوثائق متسقاً مع الإطار الزمني المقرر، أي ٤٠ في المائة، وهو ما ينطوي على انخفاض طفيف بالمقارنة مع ما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٨ (٤٧ في المائة) ولكنه يشكل تحسناً بالمقارنة مع الأداء في عام ٢٠٠٦ (٣٥ في المائة) و ٢٠٠٧ (٣٠ في المائة). وأدى استعمال الموارد الداخلية من حين لآخر لتنفيذ الوثائق إلى تحقيق بعض الوفورات وأمن سرعة تجهيز الوثائق العاجلة.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

(أ) تقديم خدمات ترجمة شفوية وخدمات اجتماعات ونشر رفيعة المستوى

١٣٩ - عممت خلال جميع المؤتمرات الرئيسية المدرجة في الجدول استبيانات على أعضاء الوفود تطلب إليهم إبداء ملاحظاتهم على الوثائق كانت محصلتها ٣ شكاوى في ٢٠٠٨ مقابل لا شيء في ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ونظمت دائرة إدارة المؤتمرات اجتماعات إعلامية مع ممثلي البعثات لإبلاغهم بآخر التطورات في خدمات المؤتمرات والسماح لهم بإبداء ملاحظاتهم وإلقاء أسئلتهم. وأصدرت الدائرة أيضاً رسائل إلكترونية إلى جميع البعثات التي يوجد مقرها في فيينا توجه فيها الانتباه إلى استبيان إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات المتاح على موقعها الشبكي.

(ب) تحقيق فعالية تكاليف خدمات الترجمة الشفوية والاجتماعات والنشر وتحسين نوعيتها

١٤٠ - كان إجمالي معدل استخدام الترجمة الشفوية ٨٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مقابل ٨٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتعزى الوفورات في الترجمة الشفوية أساسا إلى تقصير الدورات وعدم امتداد الجلسات إلى نهاية الأسبوع. كما أن الاستقدام يتم دائما بأقصى قدر من الدقة فيما يتعلق بمداول مواعيد الاجتماعات. غير أن معدل الاستخدام العام يسير في الوجهة الصحيحة.

(أ) نظرا لأنه ليس لمكتب الأمم المتحدة في فيينا سوى فريق واحد موسع من الموظفين الدائمين، فإن الشواغر قد تحد بشدة من الجمع الأمثل لنسب الموظفين. ويزداد هذا الأمر تفاقمًا عند عقد اجتماعات موازية، لأن الأمثل أن يتم توفير فريق آخر من المترجمين الشفويين للعمل إلى جانب الموظفين الدائمين. وعند ازدياد عدد الاجتماعات إلى ثلاثة، تزداد النسبة اختلالا.

(ب) جميع أعمال الطباعة في مكتب الأمم المتحدة لفيينا هي أعمال طباعة رقمية: ترسل وثائق الهيئات التداولية عبر نظام التسلسل الإلكتروني للعمل لإصدارها في وحدة الاستنساخ والتوزيع، وترسل جميع المنشورات الملونة إلكترونيا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لطباعتها رقميا. ويضاف إلى ذلك أن أعداد الوثائق يجري استعراضها باستمرار للسماح بتوزيع الدفعة الأولى في نسخ قليلة أو بدون مخزون، في حين ينظر، حسب الاقتضاء، في وسائل توزيع بديلة (مثل وحدات التخزين النقالة، والأقراص المدججة، والمواقع الشبكية). وبذلك، يصل مستوى الطباعة حسب الطلب إلى ١٠٠ في المائة. وأدى توزيع أقراص مدججة تتضمن تجميعات لوثائق ما قبل الدورات أو ملاحق التقارير السنوية إلى تحقيق وفورات كبيرة مقارنة بطباعة نسخ ورقية وتوزيعها، وقد رحب المشاركون في الاجتماعات بذلك باعتباره بديلا أكثر عمليا من حمل وثائق ضخمة.

إدارة المؤتمرات، نيروبي

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط خدمات المؤتمرات وتطويرها وتنسيقها

(أ) تحسين جودة خدمات المؤتمرات

١٤١ - تم في عام ٢٠٠٨ إجراء ثلاثة استبيانات، وأعرب ١٠٠ في المائة من الردود عن الرضا عن جودة الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي عموما. وتلقى المكتب ردودا أيضا من الدول الأعضاء تعرب بنسبة ١٠٠ في المائة عن الرضا عن جودة الخدمات،

بما في ذلك خدمات الترجمة الشفوية، وكتابة التقارير، وتنسيق الاجتماعات وتوزيع الوثائق. وعقدت مشاورات مباشرة مع ممثلي الدول الأعضاء الذين أعربوا عن رضاهم عموماً عن جودة الخدمات التي تقدمها دائرة إدارة المؤتمرات.

(ب) استخدام القدرة العالمية في مجال الخدمات المتكاملة للمؤتمرات على نحو يتسم بالكفاءة، عندما يكون ذلك ممكناً وأكثر فعالية من حيث التكلفة ودون التأثير سلباً على نوعية الخدمات المقدمة

١٤٢ - يواصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تحسين معدل الاستخدام، وبخاصة في الترجمة الشفوية حيث حقق ٦٩ في المائة مقابل ٥٢ في المائة في فترة السنتين السابقة. وفي خدمات الترجمة التحريرية، حافظ المكتب على معدل الاستخدام البالغ ١٠٠ في المائة. وزاد المكتب أيضاً من التفاعل مع مراكز العمل الأخرى وتبادل الموظفين معها. ويتعاون المكتب تعاوناً وثيقاً مع مراكز العمل الأخرى لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ومع اللجان الإقليمية، وتحديدًا، محكمة الأمم المتحدة الجنائية الدولية لرواندا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سواء بالاعتماد على قدرات معارة أو مستعارة لإكمال القدرات الداخلية واستخدام عدد أقل من المترجمين الشفويين المستقلين، مما يساهم في رفع نسبة استغلال القدرات في جميع مراكز العمل. وفيما يتعلق بالإدارة العالمية للمؤتمرات، قدم المكتب الخدمات إلى ١٨ اجتماعاً في المنطقة الأفريقية نيابة عن مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

(ج) زيادة الاستفادة من خدمات الاجتماعات المخصصة للهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والمؤتمرات الخاصة وفقاً للقرارات والقواعد والترتيبات اللغوية القائمة

١٤٣ - يواصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي تلبية احتياجات اجتماعات جميع الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، فضلاً عن المؤتمرات الخاصة التي تتولى الشعبة مسؤوليتها. وعلاوة على اجتماعات الهيئات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأمانات اتفاقيتها وموئل الأمم المتحدة، اضطلعت الشعبة بدور رئيسي في توفير الدعم لخدمات المؤتمرات للأمين العام السابق كوفي عنان للقيام بدور الوسيط في محادثات السلام الكينية التي سبقت إجراء الانتخابات. وهي تقدم أيضاً دعماً مماثلاً إلى المبعوث الخاص للأمين العام الحالي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرئيس الأسبق لنيجيريا ألويسيغون أوباسانغو، في مفاوضات السلام الجارية. وقد زاد هذا المؤتمر غير المقرر عدد الاجتماعات الممولة من الميزانية العادية من ٧٠ إلى ٩٨ اجتماعاً لفترة السنتين، ومن ثم، ارتفع العدد الإجمالي للاجتماعات وعدد مرات استخدام مرافق الاجتماعات.

(د) تعزيز نظام المسؤولية والمساءلة داخل الأمانة العامة لضمان تقديم الوثائق للترجمة في موعدها وإصدارها في حينها للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات وفقا لقاعدة الستة أسابيع المتعلقة بتوافر الوثائق

١٤٤ - من خلال زيادة فعالية نظام تعيين مواعيد محددة لترجمة الوثائق وعملية التفاعل بين شعبة خدمات المؤتمرات وأمانات مجالس إدارات برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة، أمكن تحسين معدل تقديم الوثائق في مواعيدها ليصل إلى ٥٢ في المائة مقابل ٤٨ في المائة في فترة السنتين السابقة، والإبقاء في الوقت نفسه على نسبة ١٠٠ في المائة من الوثائق الصادرة في مواعيدها، والتي لم تتجاوز الحد الأقصى من الصفحات المقررة.

(هـ) زيادة خدمات المؤتمرات المطلوبة من المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء

١٤٥ - تم تقديم الخدمات إلى جميع طلبات اجتماعات المجموعات الإقليمية وعددها ١١٩ اجتماعا، حيث أن العملاء كثيرا ما كانوا مستعدين لتوفير موارد خارجة عن الميزانية لإكمال موارد الميزانية العادية لتغطية تكاليف اجتماعات المجموعات الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٣

خدمات الوثائق

(أ) تقديم خدمات رفيعة المستوى في مجال إعداد مراجع ووثائق الهيئات التداولية والمواد المكتوبة الأخرى وتحريرها وترجمتها تحريرا على نحو يكفل الاحترام اللائق بخصوصية كل لغة

١٤٦ - حسن هذا البرنامج الفرعي جودة الترجمة والتحرير من خلال زيادة فعالية استخدام أدوات الترجمة التحريرية المستعان فيها بالحاسوب وتحسين موثوقية تخطيط القدرات. وحسنت هذه الأدوات قدرة مكتب الأمم المتحدة في نيروبي على مضاهاة القدرات بالنواتج المتوقعة. وساهم أيضا في تحقيق النتائج زيادة اللجوء إلى القائمة الموحدة للمترجمين التحريريين التعاقديين من أجل زيادة القدرة في أوقات الذروة. واتضح من الاستبيانات والمشاورات المباشرة التي أجرتها دائرة إدارة المؤتمرات مع ممثلي الدول الأعضاء أنهم كانوا مسرورين جدا بجودة خدمات الوثائق، بما في ذلك كتابة التقارير والتحرير والترجمة التحريرية. وسيحسن إشراك المترجمين التحريريين العاملين في الموقع في التدريب الجامعي للمترجمين في مرحلة الدراسات العليا، إلى حد كبير من جودة العمل المقدم من كل الموظفين والمترجمين التعاقديين.

(ب) تحقيق فعالية تكاليف خدمات الترجمة التحريرية وتحسين نوعيتها

١٤٧ - خلال العام، تحققت فعالية وكفاءة التكاليف في مجال إعداد مراجع الوثائق والترجمة التحريرية. وتحسن الوقت المنفق على الترجمة التحريرية للوثائق، وكذلك جودة الترجمة. وأدى تحسين جمع البيانات إلى زيادة دقة التقارير المتعلقة بالإحصاءات. وييذل المكتب جهودا للتعاون مع العملاء على زيادة استخدام نظام المواعيد المحددة لتجهيز الوثائق باعتبار أن هذا الأمر قد يحسن تقديمها في مواعيدها المقررة ويزيد من فعالية إدارة الوثائق. وقد أثبت مشروع العمل عن بعد فائدته في تأمين استمرار خدمة وحدتي اللغتين المعنيتين. وقد ازداد استخدام الموظفين المستقلين المقيمين في نيروبي (وبخاصة كتاب التقارير) للاجتماعات المعقودة في نيروبي، مما ترتب عليه انخفاض تكاليف السفر والأجور، فضلا عن التحسن الملحوظ والمطرود في نسبة عبء العمل المستعان بمصادر خارجية لإنجازه مقابل ما كانت عليه في السابق، حيث ارتفعت بثماني نقاط مئوية في عام ٢٠٠٨. وأخيرا، قدمت الشعبة المساعدة إلى الجامعات المحلية في وضع برنامج تدريب في الترجمة التحريرية على مستوى الدراسات العليا، وهو ما سيساعد في التخفيف من قلة فنيي اللغات في أفريقيا.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الاجتماعات والنشر

١٤٨ - أظهرت الاستبيانات التي أجريت في فترة السنتين درجة عالية من الرضا عن خدمات الترجمة الشفوية. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل الشغور إلى ٢٠ في المائة، مما أدى إلى تحسين الجمع بين عدد المترجمين الشفويين الدائمين والمترجمين المستقلين بنسبة ٨٠ إلى ٢٠ في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقابل ٧٥ إلى ٢٥ في فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وساهم أيضا استقدام عدد أكبر من المترجمين الشفويين المحليين في تخفيض التلوث الكربوني.

١٤٩ - وقطعت إدارة المؤتمرات في نيروبي خطوات أخرى نحو دمج خدمات النشر في نطاق إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، ويعزى الفضل في ذلك في جانب كبير منه إلى العمل الميداني الذي أرساه الفريق العامل المعني بالنشر. وفيما يتعلق بالإدارة المشتركة للمؤتمرات في نيويورك وجنيف وفيينا، قطعت نيروبي خطوات أخرى على طريق الدخول في العصر الرقمي، حيث جرى تركيب معدات تساعد على توثيق التعاون مع الناشرين من عملائها. وفي عام ٢٠٠٩، تمكنت الشعبة من أن تقلص بنسبة ٨٥ في المائة المدة التي يستغرقها إعداد لوحات الطباعة، وأن تتخلص نهائيا، بالإضافة إلى ذلك، من استخدام المواد الكيميائية والبلاستيكية. واشترت الشعبة معدات تمكنها من أن تنتج داخليا مواد تغليف لحماية منشوراتها تطيل مدة احتفاظها بأغلفتها، وكذلك معدات مكنتها من إنتاج أكثر من اثني

عشرة ملفا وعلامة مختلفة. وقد تزامنت هذه الخطوة مع بلوغ الشعبة هدفها لعام ٢٠٠٩ المتمثل في التقليل بقدر الإمكان من تكاليف النقل وغازات الدفيئة المنبعثة من المصدر المستعان به في السابق لإنجاز هذا النوع من العمل. وقد ألغى توفير المعدات بنسبة ١٠٠ في المائة الحاجة إلى المصدر الخارجي والنقل لأغراض التغليف وقطع قوالب اللوحات الورقية.

١٥٠ - وتستوفي إدارة النشر المواصفات القياسية المبينة في "الشهادة ١٤٠٠١" الصادرة عن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس عام ٢٠٠٤.

الباب ٣ الشؤون السياسية

الملاحح البارزة لنتائج البرنامج

١٥١ - واصلت الشعب الإقليمية الست التي أعيد تنظيمها في الآونة الأخيرة ووحدات تخطيط السياسات ودعم الوساطة أنشطتها لمنع نشوب النزاعات، وقدمت المشورة السياسية والتوجيه إلى ممثلي ومبعوثي الأمين العام وسائر الجهات الفاعلة على نطاق كامل المنظومة، حسب الاقتضاء. وتم بنجاح تسوية نحو ٢٤ حالة نزاع في عام ٢٠٠٨. وجرى توسيع التعاون مع المنظمات الإقليمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية بمنع نشوب النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الشعب الإقليمية الدعم المباشر في المجالات ذات الأولوية إلى عدد من عمليات السلام وإلى مستشاري شؤون السلام والتنمية. وفي فترة السنتين، قدمت الدول الأعضاء قرابة ٥٠ طلبا جديدا للحصول على المساعدة الانتخابية، وأجريت انتخابات هامة في بلدان مثل أفغانستان، وبنغلاديش، والعراق، وغانا، ولبنان، وملديف، ونيبال. وواصلت إدارة الشؤون السياسية العمل على نحو استباقي لتسهيل الأنشطة الصعبة لمجلس الأمن وأجهزته الفرعية. وسهلت الإدارة استمرار الحوار بين الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الحكومة، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني بشأن جميع جوانب قضية فلسطين. وقدمت وحدة إنهاء الاستعمار الدعم لمداولات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، ولجنة المسائل السياسية الخاصة (اللجنة الرابعة)، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأخيرا، قدم مكتب الأمم المتحدة للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط الدعم إلى المفاوضات السياسية الجارية بين الطرفين، وإلى المفاوضات الإقليمية.

التحديات والدروس المستفادة

١٥٢ - يتطلب تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٣ اهتماما خاصا من حيث تقييم الأداء والتغييرات الهيكلية التي تؤثر في الشعب الإقليمية وفي تخطيط السياسات ودعم الوساطة. وموافقة الجمعية العامة على المقترح الداعي إلى تعزيز إدارة الشؤون السياسية، تحسنت نوعا ما في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ حالات النقص في ملاك الموظفين، ولكن الأثر الكامل لن يتبدى إلا في فترة السنتين القادمة. ولا يزال التمويل المقدم من الميزانية العادية لتغطية الأنشطة الفنية كالسفر الرسمي غير كاف. وقد حال أيضا نقص الأموال المخصصة للمشاريع دون مشاركة الموظفين على نحو أنشط في الأعمال التشغيلية الميدانية. ومن بين الدروس الهامة المستفادة، ضرورة زيادة تشجيع التواصل والتكامل فيما بين الشعب. وستتم معالجة هذا الأمر من خلال تنفيذ شبكة داخلية على نطاق الإدارة بأسرها ونظام لإدارة المعارف في عام ٢٠١٠.

معدل تنفيذ النواتج

١٥٣ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٨٢ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي وعددتها ١٣٤٥ ناتجا.

١٥٤ - أما المنجزات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة، فيمكن الاطلاع عليها في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sec. 3)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

- (أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة
- ١٥٥ - تواصل خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إنجاز النواتج والخدمات للعملاء في مواعيدها المقررة. فقد أنجزت الإدارة ٩٨ في المائة من جميع المواد والخدمات المطلوبة في آجالها القصوى أو في أجل أقصر، وسلّمت نسبة الـ ٢ في المائة المتبقية بعد فترة وجيزة من الأجل الأقصى. وتحقق استغلال الموارد على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة حيث لا تزال الإدارة تحافظ على معدل عال لإنجاز الميزانية، يقترب من ١٠٠ في المائة.
- (ب) تحسين دعم وخدمة وإدارة البعثات السياسية الخاصة، والمكاتب الميدانية، والمبعوثين الرفيعي المستوى
- ١٥٦ - نفذت خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إجراءات تعزيز إدارة الشؤون السياسية، بيد أن الدعم الكافي للبعثات السياسية الخاصة لا يزال يمثل مشكلة بسبب نقص الموارد. وفي

غياب الموارد في مقر الأمم المتحدة لدعم البعثات، كان يتعين على الإدارة أن تغطي تكاليف هذه المهام من وظائف التعزيز الأساسية والأموال الخارجة عن الميزانية. وواصلت الإدارة عقد اجتماعات أسبوعية لجهات الاتصال المعنية بالبعثات السياسية الخاصة لتتبع التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ الميزانية ومعدلات الشغور؛ وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة. والعمل جارٍ أيضا في وضع الصيغة النهائية لاتفاق بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة الخدمات الميدانية لتحسين مستويات الخدمة. وكان نجاح الاجتماعات الأسبوعية المعقودة بين الإدارتين لحل المشكلات متباينا، واستعيض عنها باجتماعات تعقد على مستوى كبار المسؤولين على نحو أكثر انتظاما.

(ج) استقدام الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

١٥٧ - جرى خلال عام ٢٠٠٨ تقليص متوسط عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ الإعلان في نظام غالاكسي عن شاغر من الشواغر وتاريخ الإعلان فيه عن القرار ذي الصلة الذي اتخذته رئيس الإدارة، إلى ١١٦ يوما. بيد أن عدد هذه الأيام ارتفع بما مجموعه ١٩ يوما في عام ٢٠٠٩ نظرا لعوامل خارجة عن سيطرة الإدارة.

(د) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

١٥٨ - تتسم النتائج المتعلقة بهذا الإنجاز بتباينها: فقد كانت هناك زيادة بنسبة ٤ في المائة في استقدام موظفين من البلدان غير الممثلة والناقصة التمثيل. بيد أن تمثيل المرأة في تعيينات لمدة عام أو أكثر في وظائف من الفئة الفنية وما فوقها، انخفض بنسبة ١,٩ في المائة.

(هـ) زيادة تقديم الوثائق في مواعيدها

١٥٩ - تواصلت الإدارة بذل قصارى جهدها لتحسين أعمال التنسيق التي تقوم بها مع المكاتب الداخلية وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتجنب التأخيرات. وكانت هناك أوجه تحسن في امتثال إدارة الشؤون السياسية لمواعيد تقديم الوثائق، وفي جودة الوثائق المقدمة. وبلاشتراك مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وضع رسم بياني لجدول زمني نموذجي لإعداد التقارير يتسق مع قاعدة الأسابيع الـ ١٠-٤-٦ تلتزم به إدارة الشؤون السياسية. ولتحسين تقديم الوثائق في مواعيدها، هناك فترتان لتعيين مواعيد محددة لتقديم الوثائق (الأولى من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه؛ والثانية من تموز/يوليه إلى كانون الثاني/ديسمبر)، وهما الفترتان اللتان تستعرض خلالهما القرارات والولايات ذات الصلة، وتناقش مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات تواريخ تقديم التقارير. بما يترك متسعا من الوقت يسمح بنشر الوثائق وقيام الدول الأعضاء بالنظر فيها. وأحرزت إدارة الشؤون

السياسية أيضا تقدما في عدد طلبات الإعفاء من التقيد بالحد الأقصى للعدد المقرر للصفحات، مما جعل التقارير أكثر دقة وإيجازاً.

البرنامج الفرعي ١

منع نشوب الصراعات واحتواؤها وتسويتها

(أ) تحسين قدرة المجتمع الدولي على تحديد حالات النزاع ومعالجتها، وعلي المشاركة في تسويتها

١٦٠ - واصل البرنامج الفرعي أنشطته في مجال الإنذار المبكر، وقدم المشورة السياسية والتوجيه إلى ممثلي ومبعوثي الأمين العام، والمنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومكاتب إقليمية مثل مكتب الأمم المتحدة في غربي أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية لوسط آسيا. وتم التوسع في التعاون مع منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، والسوق المشتركة للجماعة الكاريبية. وعولجت بنجاح حالات النزاع على مختلف المستويات والفترات المتباعدة، وحافظ البرنامج الفرعي على اتساقه مع أهداف الأداء في حين أصبحت المهام أكثر صعوبة واتساعاً.

(ب) إبقاء عمليات السلام على مسارها

١٦١ - قدم موظفو الشعب الإقليمية الست ووحدة تخطيط السياسات ودعم الوساطة الدعم المباشر إلى عدد من عمليات السلام وجهود المفاوضات والوساطة، وقدموا الدعم في المجالات ذات الأولوية إلى مستشاري شؤون السلام والتنمية الذين تم نشرهم. وتعاونوا في تصميم وتنفيذ برامج تغطي أكثر من ٢٠ حالة و/أو مجالا. ونفذ، موظفو الشعب الإقليمية ووحدة تخطيط السياسات ودعم الوساطة ولا يزالوا ينفذون، عددا من المشاريع الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية. وبلغوا أهداف الأداء المحددة لفترة السنتين. وقد تم الوصول إلى هذه الدرجة من الأداء رغم عدم توفر ما يكفي من قوة العمل في بعض الشعب الإقليمية خلال النصف الأول من فترة السنتين.

البرنامج الفرعي ٢

المساعدة الانتخابية

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء التي تطلب المساعدة في تنظيم انتخابات دورية نزيهة

١٦٢ - تلقى البرنامج الفرعي خلال فترة السنتين قرابة ٥٠ في المائة من الطلبات الجديدة لالتماس المساعدة الانتخابية. ويركز عدد متزايد من هذه الطلبات على استخدام التكنولوجيا

والأخذ بها في الانتخابات، وهو ما يمكن أن يكون أكثر تعقيدا من الناحية التقنية والسياسية، وأكثر تكلفة بطبيعة الحال. وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقدت، بدعم من الأمم المتحدة انتخابات هامة في أفغانستان، وبنغلاديش، والجزائر، وجزر القمر، وجمهورية ملدوفا، والعراق، وغانا، ولبنان، وملاوي، وملديف، ونيبال. وبناء على طلبات الدول الأعضاء المهتمة، قدم البرنامج الفرعي الدعم لمشاركة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في هذه الانتخابات، وذلك في آن معا من خلال تقديم مساعدة انتخابية ونشر بعثات لخبراء التقييم ساهمت في إجراء الانتخابات في أجواء سلمية، و من خلال تحسين القدرة التقنية للسلطات الوطنية على تنظيم عمليات انتخابية تتمتع بالمصداقية.

البرنامج الفرعي ٣

شؤون مجلس الأمن

(أ) عقد الجلسات في حينها وبطريقة صحيحة إجرائيا

١٦٣ - ييسر البرنامج الفرعي عقد ٤٦٤ جلسة رسمية للمجلس و ٢٩٧ جلسة تشاور غير رسمية، و ٣١٨ جلسة للهيئات الفرعية، واعتماد ١٩٦ قرارا لمجلس الأمن خلال فترة السنتين. وبالتحديد، فقد تولد عن الحاجة إلى استعراض عمليات حفظ السلام وبعثات المساعدة السياسية واتخاذ إجراءات بشأنها، استمرار الطلبات لتقديم خدمات فنية إلى مجلس الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الخدمات الفنية أيضا إلى ١٣ من لجان الجزاءات ومكافحة الإرهاب، وإلى فريق واحد لمكافحة الإرهاب، وإلى الفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والأمور الإجرائية الأخرى، والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها. وتلقت الإدارة تقييما إيجابية من أعضاء مجلس الأمن وهيئاته الفرعية بشأن ملائمة وحسن توقيت الدعم الفني والإداري المقدم.

(ب) تحسين الحصول على المعلومات المتصلة بعمل مجلس الأمن وأجهزته الفرعية

١٦٤ - خلال فترة السنتين، واصل البرنامج الفرعي تنسيق أعمال تحسين المواقع الشبكية لجميع لجان الجزاءات العاملة (بمساعدة تقنية من إدارة شؤون الإعلام) والإشراف عليها، وبخاصة الموقع الشبكي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وتم تبسيط قائمة البحث الرئيسية، واستحداث خارطة للمواقع بغية تحسين الاستعراض العام للمحتويات، وتحسين خاصيات البحث. وبالإضافة إلى ذلك، نسق البرنامج الفرعي (بمساعدة تقنية قدمتها أيضا إدارة شؤون الإعلام) أعمال تصميم أول موقع شبكي للفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق

مجلس الأمن والأمور الإجرائية الأخرى، وأشرف على تلك الأعمال، ويشمل ذلك المعلومات ذات الصلة بأنشطة الفريق العامل. ولاحظ البرنامج الفرعي أيضا كثرة استخدام النسخة الإلكترونية المحسنة لمرجع ممارسات مجلس الأمن.

(ج) تنفيذ قرارات مجلس الأمن وأجهزته الفرعية التي تتطلب دعماً فنياً من البرنامج الفرعي ١٦٥ - خلال فترة السنتين، يسر البرنامج الفرعي إنجاز أربع بعثات لمجلس الأمن (واحدة إلى أفريقيا، زار فيها مجلس الأمن جيبوتي (بشأن الصومال)، والسودان، وتشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار؛ وأخرى إلى أفغانستان؛ وثالثة إلى هايتي؛ ورابعة إلى أفريقيا، زار خلالها إثيوبيا، ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيريا)؛ وكذلك أربع بعثات لهيئاته الفرعية (أربع بعثات للجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان)، شملت موريتانيا، والسنغال، ومالي. وزارت هذه الهيئات أيضا الاتحاد الروسي، والمؤسسات الأوروبية في بروكسل، وفيينا (للمشاركة في حلقة عمل دولية لجهات الاتصال المعنية بمكافحة الإرهاب). وجاءت هذه الزيارات وفقاً لجدول زمني دقيق، وتضمنت مناقشات حساسة في المناطق المعنية.

البرنامج الفرعي ٤

إنهاء الاستعمار

(أ) تمكين اللجنة الخاصة والجمعية العامة من الاضطلاع بولايتيهما فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار وإحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم الـ ١٦ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ١٦٦ - خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سعت لجنة الـ ٢٤ الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار والجمعية العامة إلى إحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار في الأقاليم الـ ١٦ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقدم البرنامج الفرعي أيضاً الدعم لمداوالات لجنة المسائل السياسية الخاصة (اللجنة الرابعة). وجرى إعداد عدة ورقات وتقارير للمساعدة في زيادة وعي اللجنة الخاصة فيما يتعلق بمختلف الجوانب المتعلقة بالأقاليم الـ ١٦ المشمولة بنظرها، بما في ذلك: ورقات العمل السنوية الست عشرة المتعلقة بهذه الأقاليم، وعدة تقارير للأمين العام، وتقريران لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن المساعدة. وقدم البرنامج الفرعي أيضاً الدعم إلى أعمال تحضير وتنظيم ومتابعة الحلقتين الإقليميتين السنويتين المعقودتين في إندونيسيا (٢٠٠٨) وسانت كيتس ونيفيس (٢٠٠٩) لممثلي اللجنة الخاصة، والدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

البرنامج الفرعي ٥

قضية فلسطين

(أ) قيام اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من خلال شعبة حقوق الفلسطينيين بزيارة الوعي الدولي بقضية فلسطين وحشد الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق تسوية سلمية لقضية فلسطين

١٦٧ - يسر البرنامج الفرعي استمرار الحوار بين الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني بشأن جميع جوانب القضية الفلسطينية. وجرى كذلك تعزيز الاتصال والتعاون مع المجتمع المدني من خلال ما نظمه البرنامج الفرعي من مؤتمرات واجتماعات دولية، وغير ذلك من الأنشطة. وأصبح نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين من الموارد الأكثر استخداماً على شبكة الإنترنت. ونظمت الشعبة بمناسبة يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني مناسبات كانت فيها هناك باستمرار مشاركة واسعة النطاق للدول الأعضاء والمراقبين.

البرنامج الفرعي ٦

مكتب ممثل الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

(أ) أن يعاود المشاركون اتخاذ خطوات متزامنة لتحقيق سلام دائم

١٦٨ - أنشئ فريق قطري للعمل الإنساني يجتمع شهريا ويضم في عضويته: الوكالات الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية. ويرأس الفريق منسق الشؤون الإنسانية. ومن خلال هذه الهيئة، يتم وضع استراتيجيات الاستجابات المشتركة، واتخاذ القرارات المتعلقة بنهج المجموعات. وتنفذ نهج مجموعات في مجالات الصحة، والحماية، والتعليم، والمياه/المرافق الصحية، واللوجستيات التي تعزز الاستجابات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أعاد فريق الأمم المتحدة القطري تفعيل مجموعة تحقيق التعافي المبكر استجابة للأزمة في غزة. وتم أيضا إنشاء فرقة للعمل الإنساني تتولى البت في تقييمات الاحتياجات وضمان الاتساق بين التدخلات الإنسانية والتدخلات الإنمائية. وجرى وضع عمليتي الندائين الموحدتين كإحدى (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بتعاون متزايد مع الشركاء الفلسطينيين، بمن فيهم السلطات الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية.

(ب) تعبئة الموارد لتحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية للشعب الفلسطيني

١٦٩ - قاد مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط مشاركة الأمم المتحدة دعماً للمفاوضات السياسية بين الطرفين بشأن تنفيذ خارطة الطريق. وقاد

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بمشاركة الأمم المتحدة دعماً للمفاوضات الإقليمية بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، بما في ذلك المفاوضات غير المباشرة التي رعتها تركيا في عام ٢٠٠٨، والإبقاء على القنوات مفتوحة على الدوام بين الطرفين. وقاد مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص أيضاً مشاركة الأمم المتحدة دعماً للسلام الشامل في المنطقة، بما في ذلك في إطار قرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية، ومواصلة الحوار الوثيق، واستكشاف الإمكانيات القائمة في هذا الصدد. وحضر المنسق الخاص قرابة ٤٦٠ اجتماع خارجي و ٢٠٠ اجتماع داخلي للأمم المتحدة. وحضر أعضاء فريق وحدة الشؤون الإقليمية قرابة ٤٠٠ اجتماعاً إضافياً من الاجتماعات ذات الصلة.

(ج) الاستجابة المنسقة للاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني

١٧٠ - رصد مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط عن كتب أداء الميزانية الشهرية للسلطة الفلسطينية وما يعترها من الثغرات التي قد تكون عرضت للخطر قدرة السلطة على تلبية احتياجاتها. وسلط المكتب الضوء على تلك الثغرات، بوسائل شملت في جملة أمور الإحاطات المقدمة إلى مجلس الأمن، والاتصال المنتظم مع صندوق النقد الدولي لإحاطته علماً بالحالة الاقتصادية الكلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠٠٨، قدم المانحون مبلغ ١,٨ بليون دولار لتمويل السلطة الفلسطينية، تم جمعه من موارد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمانحين، والسلطة الفلسطينية، وسائر الأطراف المعنية. وقدم المكتب إلى وكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة الدعم في إبلاغ نظام إدارة المعونة الفلسطينية بالالتزامات والمدفوعات المالية. ونتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها السلطة الفلسطينية في مجالي جمع الأموال والدعوة، قدمت الأمم المتحدة والأطراف الأخرى والمانحون أكثر من ٣,١ بليون دولار لتمويل السلطة الفلسطينية ودعم خططها الإصلاحية خلال فترة السنتين.

البرنامج الفرعي ٧

مكتب دعم بناء السلام

(أ) تقديم خدمات الأمانة بشكل فعال إلى لجنة بناء السلام

١٧١ - قدم مكتب دعم بناء السلام الدعم إلى اجتماعات رئيس لجنة بناء السلام ونائبيه. ويسر مناقشة استعراض الإطار المرجعي لصندوق بناء السلام وتقرير الأمين العام عن بناء السلام في الفترة التالية مباشرة لانتهااء النزاع (A/63/881). وبالإضافة إلى ذلك، وفر المكتب خلال فترة السنتين الدعم الفني إلى أربعة اجتماعات مخصصة للبلدان بعينها من اجتماعات

لجنة بناء السلام، ويسر التوصل إلى نتائج إيجابية في ١٥ اجتماعاً. ولقيت المشورة والدعم المقدمين للمساعدة في عمل لجنة بناء السلام قبولاً حسناً في مختلف البلدان.

(ب) تعبئة ورصد الموارد بشكل فعال من أجل صندوق بناء السلام

١٧٢ - بحلول نهاية فترة السنتين، كان هناك ٤٨ مانحاً تعهدوا بتقديم مبلغ إجماليه ٣٣١,٤ مليون دولار لصندوق بناء السلام، بما يفوق المبلغ المستهدف عند إطلاق الصندوق بأكثر من مليون دولار. ويودع هذا المبلغ في حساب صندوق بناء السلام لبرمجته. ويفرج عن مبالغ التمويل عندما تقدم البلدان المؤهلة خطط الأولويات التي يوافق عليها مكتب دعم بناء السلام. وقد خصص ما مجموعه ١٦٤,٨ مليون دولار، وبلغ عدد المشاريع التي تمت الموافقة عليها ١٠٧ مشاريع.

(ج) وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام وتحسين سبل التنسيق بين أنشطة بناء السلام ومنظومة الأمم المتحدة

١٧٣ - اعتمدت البلدان الأربعة جميعها المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام استراتيجيات متكاملة لبناء السلام. وقد أثبتت هذه الاستراتيجيات حتى الآن فائدتها في تحديد أولويات بناء السلام ورصد المنجزات وتحسين الحوار مع منظومة الأمم المتحدة.

(د) إعداد أفضل الممارسات وتحليل السياسات

١٧٤ - أصدر مكتب دعم بناء السلام ٣٠ وثيقة ضمن الأعمال التحضيرية لاجتماعات الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي أثبت أنه محفل مفيد جداً للمناقشات المتصلة ببناء السلام. وتحديدًا، كان من شأن اعتماد شكل مفتوح أن وسع قاعدة المشاركين في المناقشة لتشمل أطرافاً من غير الأعضاء في الأمم المتحدة كالمجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٨

مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة

(أ) التسجيل التدريجي للمطالبات المتعلقة بالأضرار ومسك سجل الأضرار

١٧٥ - في أواخر فترة السنتين، تم تجميع ٣٠١٧ مطالبة في سجل الأضرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإحالتها إلى مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة في فيينا. ومن بين هذه المطالبات، ترجمت ١٤٣١ مطالبة، وأدخلت في قاعدة بيانات العملاء الخاصة بالمكتب. وقام المكتب باستعراض ٧٧٧ مطالبة

وتجهيزها، وقدمها إلى مجلس الإدارة لاستعراضها والبت فيها. وعقد مجلس الإدارة سبعة اجتماعات خلال فترة السنتين، وأيد جميع التوصيات ذات الصلة التي أصدرها المدير التنفيذي. وتم الاضطلاع بأنشطة الدعوة والإعلام لإبلاغ سكان المناطق المتضررة في شمال الضفة الغربية من الأراضي الفلسطينية المحتلة بوجود مكتب السجل وإمكانية ملء مطالبات لتسجيل وقوع ضرر، والشروط اللازمة لذلك. وقد مد مكتب السجل يد المساعدة إلى حوالي ٦٥ ٠٠٠ من الفلسطينيين المتضررين من بناء الجدار.

الباب ٤ نزع السلاح

١٧٦ - تشمل المهام الرئيسية لمكتب شؤون نزع السلاح: الترويج لأهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتعزيز أنظمة نزع السلاح فيما يتعلق بالأسلحة الأخرى للدمار الشامل، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية؛ وتعزيز جهود نزع السلاح في مجال الأسلحة التقليدية؛ وتقديم الدعم الفني والتنظيمي لأغراض وضع المعايير في مجال نزع السلاح، وتعزيز التدابير الوقائية في مجال نزع السلاح؛ وتشجيع نزع السلاح الإقليمي. ويوفر المكتب أيضا المعلومات المتعلقة بجهود نزع السلاح التي تبذلها الأمم المتحدة، ويدعم وضع وتنفيذ تدابير عملية لنزع السلاح بعد انتهاء النزاع، من قبيل نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم ومساعدتهم على الاندماج من جديد في المجتمع المدني. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، شملت المنجزات الرئيسية للمكتب ما يلي: بعد عشرة أعوام من حالة الجمود، اعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمله الفني، وقرر بدء مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، وإجراء مناقشات فنية بشأن ثلاثة بنود أخرى في جدول أعماله. وعقدت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٩، واعتمدت اللجنة القرارات الإجرائية، مما سهل البدء السلس للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ونظمت خلال فترة السنتين ست حلقات عمل لدعم أنشطة اللجنة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأصدر اجتماع الدول الثالث من الاجتماعات المتعلقة ببرنامج العمل التي تعقد مرة كل سنتين، توصيات ملموسة بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالتنفيذ. وبموجب القرار ٤٨/٦٤، قررت الجمعية العامة أن تعقد مؤتمراً للأمم المتحدة عن معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة في عام ٢٠١٢ ستوفر للدول إطاراً معيارياً لتوجيه القرارات المتعلقة بنقل الأسلحة. وعززت المراكز الإقليمية الثلاثة لنزع السلاح الاستجابة على نحو فعال لطلبات الدول

الأعضاء، وفي عام ٢٠٠٨، نقل مقر مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ إلى كاتماندو بعد أن ظل يعمل من نيويورك لمدة ٢٠ عاما.

١٧٧ - ومما يحد من جهود الترويج لمسائل نزع السلاح وتسهيل التوصل إلى اتفاق دولي أن المكتب ليست له القدرة على التأثير في الدول في غياب أي التزام من جانبها. ومن الأمثلة على ذلك أن اتفاقية حظر التجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد، وأن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لم تكتسب بعد طابع العالمية بالرغم مما عُقد من اجتماعات وحلقات عمل. ونظرا لمحدودية الاعتمادات المخصصة في الميزانية، كانت أنشطة البرنامج تعتمد إلى حد بعيد على التبرعات من الموارد الخارجة عن الميزانية، وقد تأثر مستوى هذه التبرعات سلبا نتيجة التضخم على المانحين، وقد زادت الأزمة المالية من تفاقم هذا الأمر. ولا يزال تأمين موارد كافية ومستمرة لعملية وأنشطة المراكز الإقليمية الثلاثة يشكل أحد التحديات بالرغم مما يبذل من جهود مستمرة ومضنية لجمع الأموال.

معدل تنفيذ النواتج

١٧٨ - تعتمد النتائج المذكورة أعلاه على تنفيذ ٧١ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ١٨٣٠ ناتجا.

١٧٩ - أما المنجزات المتوقعة والمؤشرات المعتمدة، فيمكن الاطلاع عليها في الميزانية البرنامجية لميزانية فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect.4) و Corr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة بفعالية

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

١٨٠ - شملت النواتج المقدمة من مكتب شؤون نزع السلاح تزويد الأمين العام بالمشورة والتحليل السياسيين المتعلقين بالمسائل المتصلة بتزع السلاح وعدم الانتشار. وبالإضافة إلى ذلك، حسن المكتب الوعي بين الدول الأعضاء بالمسائل الناشئة الهامة، وذلك بتنظيم الاجتماعات والإحاطات الإعلامية فضلا عن نشر المعلومات. وتم الاضطلاع في الوقت المناسب بالأعمال التحضيرية للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، فضلا عن إطار العمل المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، والمساهمات في مسائل السياسات المتعلقة بالميزانية والموارد البشرية.

(ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

١٨١ - يدير مكتب شؤون نزع السلاح ٥٨ وظيفة ممولة من الميزانية العادية، بينها ٣٧ وظيفة من الفئة الفنية. وفي ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٩، كان معدل الشغور الإجمالي في المكتب ٥ في المائة. وفي فترة السنتين، حافظ المكتب على فترة اختيار لشغل الوظائف الشاغرة مدتها في المتوسط ١٨٩ يوما. ولا يدخر أي جهد لتأمين التعجيل بعملية التعيين، بما في ذلك الإعلان المبكر عن الشواغر في نظام غالاكسي، والانتهاء من إجراء المقابلات. وفي عام ٢٠٠٨، كان متوسط مدة الاختيار ١٢٧ يوما. بيد أنه في عام ٢٠٠٩، أخرجت متطلبات العمل في بعض الأحيان إنشاء أفرقة الاختيار على مستوى الإدارة، مما أثر في الإعلان في نظام غالاكسي عما انتهت إليه عملية الاختيار.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

١٨٢ - في ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغت نسبة اختيار النساء من موظفات الفئة الفنية في مكتب شؤون نزع السلاح ٥٢ في المائة، وبلغت نسبتهن الإجمالية إلى موظفي الفئة الفنية وما فوقها ٣٤ في المائة. وعند شغل الشواغر، يراعى على النحو الواجب التوازن الجغرافي والدول الأعضاء الناقصة التمثيل. وفي فترة السنتين، كانت التعيينات الخاضعة للاعتبارات الجغرافية تشمل نسبة قدرها ٥٠ في المائة للبلدان غير الممثلة والناقصة التمثيل.

(د) تحسين دقة مواعيد تقديم الوثائق

١٨٣ - وصل مكتب شؤون نزع السلاح، في فترة السنتين، إلى معدل امتثال يبلغ ٩٥ في المائة في تقديم جميع الوثائق لدورتي الجمعية العامة الثالثة والسنتين والرابعة والسنتين في مواعيدها. وتم الانتهاء في المواعيد المحددة من وضع الصيغ النهائية لجميع الوثائق الأخرى اللازمة للمكتب.

(هـ) تحديد القضايا المستجدة التي تتطلب اهتماما من الدول الأعضاء

١٨٤ - في فترة السنتين، التقى ممثلو الدول الأعضاء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح في ٨٥ مناسبة لاقتراح مبادرات أو الدخول في مناقشات لاستكشاف أوجه التعاون مع المكتب. وركزت المناقشات على الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك الاتفاقات الدولية لنزع السلاح، وأسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، والمراكز الإقليمية للسلام، ونزع السلاح، وهو ما يمثل ٧٧ في المائة من النسبة المستهدفة لفترة السنتين. وسيرتفع ذلك الرقم

كثيرا لو أدرجت في الحساب الاجتماعات التي يعقدها الممثل السامي مع المسؤولين من الدول الأعضاء خلال البعثات الرسمية التي قام بها خارج الأمانة العامة في نيويورك.

(و) زيادة اتساق السياسات في إدارة أنشطة نزع السلاح التي تضطلع بها الأمم المتحدة ١٨٥ - في فترة السنتين، اضطلع مكتب شؤون نزع السلاح بما مجموعه ١٠٨ أنشطة مشتركة بين اجتماعات وحلقات للدعوة وبناء القدرات ومعارض ومنشورات، وقام كذلك بجمع/تدمير الأسلحة، وتدريب ضباط إنفاذ القوانين وتقديم مقترحات مشاريع؛ وهو ما يزيد على عدد الأنشطة التي اضطلع بها خلال فترة السنتين السابقة بثلاث مرات أمثاله.

البرنامج الفرعي ١

المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح

(أ) تحسين نوعية الخدمات التنظيمية والموضوعية المقدمة إلى مؤتمر نزع السلاح وإلى المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك عدم الانتشار بجميع جوانبه

١٨٦ - تمكن مؤتمر نزع السلاح بفضل الدعم الفني والتنظيمي من فرع جنيف من تقديم مقترح جديد في عام ٢٠٠٨ يرمي إلى كسر حالة الجمود، وتكثيف العمل الفني للمؤتمر. وبإنشاء وحدة لدعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تكون الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية قد أقرت بوضوح بما يتوفر لدى الأمانة العامة من الخبرة الفنية والتنظيمية والتقنية في هذا المجال. وفي عام ٢٠٠٩، واصلت وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية تحقيق منجزات تفوق التوقعات على نحو ما أقرت به الدول الأعضاء في مختلف الاجتماعات والمناسبات. وفيما يتعلق بالهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات، اتفقت في عام ٢٠٠٩ الدول الأعضاء في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة على إنشاء وحدة لدعم تنفيذ الاتفاقية على غرار الحال بالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

(ب) تحسين نوعية المساعدات المقدمة لتنفيذ المقررات والتوصيات وبرامج العمل التي تعتمدها مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف للحد من الأسلحة ونزع السلاح

١٨٧ - اتفقت الدول الأعضاء، بناء على مشورة الأمانة العامة، على تقديم تقارير عن التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام آخر بروتوكول ألحق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة؛ وإنشاء قاعدة بيانات لمخلفات الحرب من الأغلام الأرضية والمتفجرات، تتألف من طلبات المساعدة؛ وإنشاء آلية لتسهيل التشاور والتعاون بين الأطراف؛ وعقد اجتماعات للخبراء.

وبإنشاء وحدة دعم لتنفيذ، أصبحت الدول الأطراف تسمح للأمانة العامة بأن تساهم بمزيد من الفعالية في الجهود المبذولة لتعزيز الاتفاقية باعتبارها حاجزا يمنع استحداث الأسلحة البيولوجية أو استخدامها، بما في ذلك من خلال تحسين التنفيذ الوطني وتحسين التعاون في مجال العلوم البيولوجية والتكنولوجيا لتطبيقها في الأغراض السلمية من قبيل منع الأمراض المعدية ومكافحتها.

(ج) تعزيز خبرة الدول الأعضاء في ميدان نزع السلاح وعدم انتشاره عن طريق برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزع السلاح، وتحسين التوازن بين الجنسين في المشاركة في البرنامج

١٨٨ - نفذ فرع جنيف بنجاح خطة العمل لتعميم المنظور الجنساني، مما نتج عنه زيادة نسبة تمثيل المرأة في برنامج الأمم المتحدة للزمالات نزع السلاح إلى ٤٥ في المائة. ونظرا للصعوبات المالية، تعين على البرنامج أن يقلص عدد المشاركين فيه في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ليعود عدد الزمالات مثلما حددته الجمعية العامة في البداية.

البرنامج الفرعي ٢

أسلحة الدمار الشامل

(أ) تعزيز عملية التفاوض والتداول وبناء توافق الآراء بين الدول الأعضاء والدول الأطراف والدول الأخرى التي يهملها الأمر متى طلبت المساعدة حول قضايا نزع السلاح. بما في ذلك منع الانتشار بجميع جوانبه، والقضايا العالمية المتصلة بأسلحة الدمار الشامل وبخاصة الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها

١٨٩ - اختتم فريق الخبراء الحكوميين المعني بالقذائف مداولاته في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ووضع تقريرا اعتمد بتوافق الآراء، وقُدِّم إلى الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة (A/63/176). وقدم الفرع دعما فنيا إلى هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة؛ وعالجت اللجنة التحضيرية للدورة الثالثة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنجاح الترتيبات الإجرائية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بما في ذلك جدول أعماله، الذي استعاد بعض ما فاتته في عام ٢٠٠٥، بإدراج مقررات وقرارات مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدتها، الوثيقة الختامية الصادرة بتوافق الآراء. ولئن لم تتمكن اللجنة التحضيرية من الاتفاق على التوصيات الفنية للمؤتمر الاستعراضي، كما كان الحال في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٤، فقد أرست المداولات بشأن مشروع التوصيات الفنية أسسا جيدة لمواصلة المفاوضات في المؤتمر الاستعراضي نفسه.

(ب) تعزيز استخدام الدول الأعضاء للمعلومات المتعلقة بالقضايا المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية، بما في ذلك الاتجاهات والتطورات الجديدة، والمعلومات المتعلقة بالخطر المحتمل لاستخدام أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة في أعمال إرهابية

١٩٠ - أسفرت أعمال التعزيز والتحسين المتواصلة للموقع الشبكي للبرنامج الفرعي خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عن زيادة حركة الدخول إلى الموقع. وكان متوسط الزيارات إلى صفحة موقع أسلحة الدمار الشامل في ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٩ قرابة ٤٠٩ ٣١ زيارة، وتجاوز متوسط زيارات صفحة الموقع الشبكي للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ما مجموعه ٩٧٧ ٦ زيارة، أي زيادة في استخدامها نسبتها ١٦,٣ في المائة. وخلال فترة السنتين، تلقى الفرع نحو ٤٤ طلباً لتقديم مساهمات فنية من الدول الأعضاء وكذلك من المجتمع المدني. وألقى موظفو الفرع محاضرات عن قضايا أسلحة الدمار الشامل في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في ٢١ حلقة عمل وحلقة دراسية وبرنامجاً تدريبياً. واستجاب البرنامج الفرعي أيضاً لعدد متزايد من الطلبات لتقديم إحاطات إعلامية عن نزع السلاح وعدم الانتشار لطلبة مرحلي الدراسة الجامعية والدراسات العليا.

(ج) زيادة وعي الدول الأعضاء بالحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مضمون البرنامج الفرعي وأنشطته

١٩١ - بذل الفرع جهوداً لتأمين زيادة مشاركة نساء خبيرات في جميع حلقات العمل المنظمة وفي أفرقة الخبراء الحكوميين. وعلى سبيل المثال، كانت هناك ١٣ امرأة (٢٥ في المائة) من أصل الـ ٥٢ مشاركاً في الحلقة الدراسية عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في البرازيل. وضم فريق الخبراء الحكوميين المعني بالقذائف للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ امرأة خبيرة (من إسرائيل) وخبيرة استشارية واحدة.

البرنامج الفرعي ٣

الأسلحة التقليدية (بما في ذلك التدابير العملية لنزع السلاح)

(أ) زيادة العمل الدولي لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه

١٩٢ - في عام ٢٠٠٨، اعتمد اجتماع الأمم المتحدة الثالث من اجتماعاتها التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج إجراءات منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه، وثيقته الختامية بنجاح. وارتفع

عدد التقارير الوطنية المقدمة عن تنفيذ البرنامج من ٦٠ تقريراً (٢٠٠٦) و ٣٢ تقريراً (٢٠٠٧) إلى ١١٠ تقارير في عام ٢٠٠٨. غير أن المبادرات الجديدة التي اتخذت على المستويات الدولي، والإقليمي، والوطني لتنفيذه تراجع عددها من ٥٨٠ مبادرة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٣٩٦ مبادرة في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، بدأت سلسلة من حلقات العمل الإقليمية المتعلقة بتنفيذه لمحلقتين في سيدني وكاتماندو في حزيران/يونيه، وحلقة في كيغالي في تموز/يوليه.

(ب) مشاركة الدول الأعضاء على مستوى رفيع في صكوك الأمم المتحدة المتعلقة بتدابير بناء الثقة في المسائل العسكرية والأمنية ومواصلة توسيع نطاق هذه الصكوك

١٩٣ - تراجع إجمالي المشاركة في الصكوك. ففي عام ٢٠٠٨، كان عدد الدول التي قدمت معلومات إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية ٩١ دولة، وعدد الدول التي قدمت معلومات إلى أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ٧٧ دولة. واجتمع فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩، وقدم تقريره إلى دورة الجمعية العامة الرابعة والستين (A/64/296). ونظم فرع الأسلحة التقليدية حلقة عمل إقليمية عن الشفافية في مجال الأسلحة في داكار، في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وهي أول حلقة عمل إقليمية تتناول هذه المسألة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٩، وصل عدد الدول التي قدمت معلومات إلى سجل الأمم المتحدة إلى ٧٨ دولة، في حين قدمت ٥٨ دولة معلومات إلى نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

(ج) تعزيز الحوار الدولي من أجل تشجيع التدابير العملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية

١٩٤ - كان هناك تقدم تدريجي في بناء توافق آراء دولي بشأن نزع السلاح. فقد عرض إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية على الجمعية العامة التي طلبت إلى الأمين العام أن يعد تقريراً عن هذه المسألة. وتم في عام ٢٠٠٨ اعتماد الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية، وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام حشد التأييد لهذه الاتفاقية. وعقد مجلس الأمن اجتماعاً وتم في عام ٢٠٠٨ لمناقشة سبل تحسين الأمن الجماعي، مع إبقاء النفقات العسكرية في أدنى المستويات الممكنة. وتناول فريق من الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٨ مسألة الذخائر، ووضع تقريراً عن فائض مخزونات الذخيرة التقليدية (A/63/182). واعتمدت الجمعية العامة قراراً بأن تعقد في عام ٢٠١٢ مؤتمراً للأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٤٨/٦٤).

البرنامج الفرعي ٤ الإعلام والاتصال

(أ) زيادة استعمال المواد الإعلامية التي يعدها مكتب شؤون نزع السلاح وتيسير الوصول إليها ١٩٥ - في عام ٢٠٠٨، أعاد فرع الاعلام والاتصال تصميم المنشور الرئيسي لمكتب شؤون نزع السلاح، حولية الأمم المتحدة لنزع السلاح، بأن يسر استعمالها واستعان في ذلك بالرسوم والأشكال البيانية. وصدر الجزء الأول منها (القرارات والمقررات) في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ويصدر الجزء الثاني في أيلول/سبتمبر من كل سنة. وكانت الملاحظات التي وردت من الدول الأعضاء والأكاديميات وسائر المنظمات إيجابية. وفي فترة السنتين، نشر الفرع أربع ورقات استثنائية، وهي الأعداد ١٤ إلى ١٧ في شكل أيسر استعمالاً. وحدد الفرع أيضاً الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح مستفيداً من الخبرات الداخلية، وبالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام، والمجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات، لجعله أكثر جاذبية وتيسير الدخول إليه، مما مكن الفروع الفنية للمكتب من تحديث صفحاتها على الشبكة مع المحافظة على الشكل العام الموحد للموقع الشبكي.

(ب) تحسين مستوى استعداد الدول لإجراء مفاوضات ومفاوضات متعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ١٩٦ - خلال فترة السنتين، واصل فرع الإعلام والاتصال موافاة عملائه الرئيسيين (الدول الأعضاء والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية) على أساس منتظم بمعلومات ينشرها إلكترونياً تشمل بيانات الأمين العام والممثل السامي، وتقارير مستكملة عن آخر التطورات في مسائل نزع السلاح المتعدد الأطراف والأمن الدولي، والإعلان عن المناسبات والمنشورات، وكذلك ملخص إخباري يومي. ويمكن الاطلاع على جميع المنشورات الرئيسية لفرع شؤون نزع السلاح من خلال موقعه الشبكي على الإنترنت.

(ج) تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

١٩٧ - أصبح التقرير المتعلق بتنفيذ توصيات دراسة عام ٢٠٠٢ الذي يجري إعداده كل سنتين يشكل أداة لتقاسم المعلومات بالنسبة للدول التي تقدم تقارير عن أنشطتها كل سنتين. واستفاد هذا التقرير أيضاً من الدعم الرئيسي المقدم من مجتمع المنظمات غير الحكومية المعنية بالتثقيف، التي قدمت بدورها تقارير منتظمة. وأضاف المكتب مواد تثقيفية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وحسن البعض الآخر من هذه المواد الموجودة في حافلة الأمم المتحدة المدرسية على البساط الإلكتروني، وواصل نشرها على نطاق واسع في نسخ مطبوعة

وأخرى إلكترونية. وأصدر المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات خارطة منقحة لمناطق العالم الخالية من الأسلحة النووية (سيبدأ قريباً نفاذ إعلان منطقة آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية)، وقام بتحويلها إلى بطاقة بريدية يوزعها شركاؤه من المنظمات غير الحكومية، وبرسمها على أفرشة لفأرة الحاسوب تعرضها متاجر الأمم المتحدة لبيع الكتب ضمن أصناف مبيعات الهدايا التثقيفية.

البرنامج الفرعي ٥ نزع السلاح الإقليمي

(أ) زيادة فرص التعاون والتنسيق والتآزر على الصعيد الإقليمي فيما بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بقضايا نزع السلاح

١٩٨ - خلال كامل فترة السنتين، حسن فرع نزع السلاح الإقليمي فرص التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بالاستثمار في القدرة المؤسسية للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، وتعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الدول والكيانات، بما أسهم في تطوير وتنفيذ نهج متعددة القطاعات لنزع السلاح تهدف إلى الحد من العنف المسلح وتعزيز الانضمام العالمي إلى الصكوك المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار، وتنفيذ هذه الصكوك.

(ب) زيادة التعاون فيما بين الكيانات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية داخل كل منطقة ومنطقة فرعية في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه، والسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٩٩ - خلال فترة السنتين، قام فرع شؤون نزع السلاح بتعزيز وتيسير زيادة الثقة والتعاون فيما بين الكيانات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية داخل المناطق التي تغطيها المراكز الإقليمية الثلاثة؛ وفي كل منطقة ومنطقة دون إقليمية في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي، وذلك بإشراك عدد متزايد من تلك الكيانات في أنشطة تدريب إقليمية أو دون إقليمية، ودعوها إلى تنظيم مناسبات وأنشطة من هذا القبيل، أو بقيامه بتنظيمها لفائدتها، أو بالاستجابة لما يرد منها من طلبات لتقديم المساعدة، والتعاون معها في النهوض بأنشطتها.

(ج) تحسين قدرة الكيانات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجال تنفيذ تدابير نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه وتدابير السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي ٢٠٠ - خلال فترة السنتين، واصل الفرع إذكاء الوعي وبناء قدرات الكيانات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه، وتدابير السلام والأمن الإقليميين والدوليين من خلال تقديم خدمات المشورة والتدريب.

الباب ٥

عمليات حفظ السلام

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٢٠١ - واصلت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني تقديم التوجيه الاستراتيجي العملياتي اليومي لما مجموعه ١٨ عملية ميدانية تضم أكثر من ١١٩ ٠٠٠ من أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام، معظمهم مكلف بمهام معقدة متعددة الأبعاد. وقدمت إدارة الدعم الميداني الدعم إلى ما مجموعه ١٢ بعثة سياسية خاصة تديرها إدارة الشؤون السياسية، وكذلك إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وخلال فترة السنتين، شاركت الإدارتان بصورة واسعة في العمل فيما يلي: بناء العمليات المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، وتسلم جميع مهام حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بعد أن نقلت إليها هذه السلطة من قوة الاتحاد الأوروبي في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩؛ وإعادة تشكيل البعثة الموجودة في كوسوفو لدعم الأولويات السياسية والأمنية التي حددها مجلس الأمن؛ ومواصلة بذل الجهود لمعالجة الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين.

٢٠٢ - وأجرت الإدارتان مشاورات مع الدول الأعضاء والبعثات الميدانية وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين مشاورات بشأن خطة شاملة تحمل عنوان ”برنامج جديد للمشاركة: رسم آفاق جديدة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام“، تحدد أولويات تحسين فعالية عمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. وفي إطار هذه الخطة، وضعت إدارة الدعم الميداني استراتيجية عالمية للدعم الميداني لتغيير شكل تقديم الخدمات إلى العمليات الميدانية في غضون السنوات الخمس المقبلة. وواصلت الإدارة تقديم الدعم المتكامل للعمليات الميدانية في مجالات الموارد البشرية، والمالية والميزانية، واللوجستيات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذلك في مجالي السلوك والانضباط. وفي تشاد، وضعت الإدارة مجموعة معقدة من الترتيبات القانونية والعملياتية والانتقالية بشأن نشر الأصول واستخدامها، وقدمت خدمات

الدعم لعملية توسع النشر الميداني للتمكين من الانتقال من قوة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى يقودها الاتحاد الأوروبي إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وفي الصومال، زود مكتب الدعم التابع للأمم المتحدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمجموعة من تدابير الدعم اللوجستي.

٢٠٣ - وسهلت إدارة الدعم الميداني أيضا قدرة مقر الاتحاد الأفريقي على الاتصال، حيث أقامت فيه وصلة رئيسية مع مقر بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال في كل من نيروبي ومقديشيو. وفي السودان، واصلت الآلية الثلاثية التي تضم ممثلي حكومة السودان والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي العمل كإطار لبناء تدابير الثقة لتسريع النشر ومعالجة التحديات اللوجستية معالجة فعالة. وبدأ تنفيذ إصلاحات الموارد البشرية التي أيدتها الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٥٠ اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

التحديات والدروس المستفادة

٢٠٤ - تشمل التحديات الحاجة إلى ما يلي: مواصلة تقديم الدعم السياسي القوي والموحد إلى مجلس الأمن، والإذن بولايات واضحة وواقعية وقابلة للإنجاز؛ وقيام أصحاب المصلحة بتوفير الموارد المطلوبة لنجاح تنفيذ الولايات؛ وتوفير الإرادة السياسية لدى الأطراف في اتفاق سلام أو نزاع ومواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في دعم تلك العمليات؛ ودعم الأطراف الفاعلة المحلية وسائر الدول الأعضاء الرئيسية في التفاوض على اتفاقات السلام وتنفيذها، وولايات حفظ السلام؛ والتزام المانحين بالأنشطة الرئيسية لحفظ السلام وتحقيق التعافي المبكر؛ وإدارة التخطيط المفصل المطلوب قبل إطلاق عمليات معقدة دون الإخلال بقرارات الدول الأعضاء؛ وعدم ملائمة القواعد التنظيمية لبدء العمليات، وبخاصة تلك العمليات المتصلة بإدارة الموارد والمشتريات؛ والنقص الحالي في القدرة على النهوض بالمسؤوليات التي تحددها لجنة السياسات في مجالات عمل الشرطة وقطاع السجون وإصلاح قطاع الأمن.

معدل تنفيذ النواتج

٢٠٥ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٩ في المائة من النواتج الـ ٢٣٣ المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٢٠٦ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect.5)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل على نحو فعال

٢٠٧ - في أواخر عام ٢٠٠٩، كانت إدارة عمليات حفظ السلام تقدم التوجيه الاستراتيجي والتوجيه العملي اليومي إلى ١٨ عملية ميدانية تضم أكثر من ١١٩ ٠٠٠ من أفراد حفظ السلام معظمهم مكلف بمهام معقدة متعددة الأبعاد. وتشمل المنجزات ما يلي: بناء العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور؛ وتسليم كامل مهام حفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد؛ وإنجاز ولاية حفظ السلام في بوروندي، والقيام بتسهيل عملية الانتقال السلس إلى مكتب الدعم المتكامل لبناء السلام التي قادتها إدارة الشؤون السياسية؛ وإعادة تشكيل البعثة الموجودة في كوسوفو لدعم الأولويات السياسية والأمنية؛ وتقديم الدعم للسلطات الوطنية في هايتي للاستجابة للأعاصير في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وتعزيز التعافي والتعمير المبكرين؛ ودعم الانتخابات في أفغانستان؛ ومواصلة الجهود لمعالجة الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين.

(ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

٢٠٨ - يتأثر متوسط الإطار الزمني لاختيار الموظفين سلباً من عدد الوظائف التي يشغلها موظفون معارون تتطلب أن يعمم بشأنها على الدول الأعضاء إعلان يظل مفتوحاً لمدة ٩٠ يوماً. وبالإضافة إلى ذلك، تطلب عدد الوظائف الجديدة التي اعتمدت لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني (٢٥٧ وظيفة خلال فترة السنتين) إجراء عملية كبيرة لتعيين الموظفين أنفق فيها مديرو البرامج وقتاً طويلاً. وكانت معالجة هذا المستوى من الشواغل الجديدة أولاً بأول مع مواصلة التركيز على المسؤوليات البرنامجية الأساسية تشكل أحد التحديات على جميع المستويات الإدارية.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٢٠٩ - لا تخضع الأغلبية العظمى من الوظائف في إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني لنظام النطاقات المستصوبة، ولهذا، فإن التعيينات المؤثرة في التمثيل الجغرافي تتمثل إلى حد بعيد في التعيينات المتعلقة بموظفين اجتازوا امتحانات تنافسية. وخلال فترة السنتين، أحرز مزيد من التقدم في تحسين التنوع الجغرافي في ملاك موظفي الإدارتين. وفيما يتعلق باختيار الموظفين لوظائف الفئة الفنية وعددها ١٣٠ وظيفة من الوظائف الممولة أساساً من حساب الدعم، والتي لم تشمل ترقيات، كانت هناك ٥٤ جنسية ممثلة فيها. وعموماً، فقد ارتفعت نسبة الدول الأعضاء الممثلة بموظفين دائمين من ٨١ في المائة في بداية عام ٢٠٠٨، إلى ٩٣ في المائة في الوقت الحاضر.

(د) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٢١٠ - يستمر ازدياد حالات التأخير بلا موجب لأن بعض المكاتب تسئ تقدير المدة التي تستغرقها إجراءات الموافقة على الوثائق والإذن بعرضها على الجمعية العامة. ويشكل عدم الإلمام الكافي في بعض المكاتب بالشكل الرسمي للوثائق وشروط تقديمها التي حددها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات سببا آخر من أسباب ازدياد حالات التأخير. ولمعالجة هذا الأمر، عينت إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني جهات لتنسيق الوثائق تتولى رصد مواعيد تجهيز الوثائق وتقديمها، وتنسق وتسهل الاتصال فيما بين إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والمكاتب المقدمة للوثائق، وتقدم المساعدة والتوجيه إلى المكاتب، وكل ذلك بغرض تسهيل تقديم الوثائق في مواعييدها المقررة وفقا للشروط المطلوبة. وتواصل جهات الاتصال المذكورة أيضا نشر ما يصدر عن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات من توجيهات بشأن شكل وثائق الجمعية العامة، والإجراءات المحددة لتقديمها عبر البوابة الالكترونية لتقديم الوثائق على الشبكة المحلية (الإنترنت)، فضلا عن المعلومات المتعلقة بفرص التدريب على تلك الإجراءات بغية تسهيل استيفاء شروط الإدارة المتعلقة بتقديم الوثائق.

البرنامج الفرعي ١

العمليات

(أ) إسداء المشورة المستنيرة في الوقت المناسب، وتقديم توصيات عن المسائل والتوصيات المتصلة بحفظ السلام إلى مجلس الأمن، والجمعية العامة، والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، والبلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة الأخرى

٢١١ - يجري تقديم المشورة بشأن عمليات حفظ السلام الحالية والمحتملة، وتنفيذ الولايات، واحتياجات التكامل والعمليات إلى البعثات الدائمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة معاهدة شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام.

(ب) توجيه ودعم عمليات حفظ السلام بكفاءة وفعالية

٢١٢ - تم وفقا لأولويات البعثات الانتهاء من إنجاز عمليات التخطيط لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الأمم المتحدة في السودان (توسيعها ونشرها في

دارفور)، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (إنشاء البعثتين)، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

البرنامج الفرعي ٢ العنصر العسكري

(أ) تقليص الفترة الزمنية اللازمة للتخطيط للعنصر العسكري لعمليات حفظ السلام ونشره وإرساله سريعا استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

٢١٣ - يضع مكتب الشؤون العسكرية الوثائق الاستراتيجية التأسيسية لمرحلة التخطيط. وتتضمن هذه الوثائق احتياجات القوات؛ وهيكل القوات؛ ومفهوم العمليات؛ والتوجيهات الصادرة إلى رؤساء العنصر العسكري؛ وقواعد الاشتباك. ويضم ملاك المكتب ضباط تخطيط العمليات الجوية والبحرية، ويستطيع المكتب أن ينشر بسرعة ضباط مقار القوات. وقد أنشأ المكتب فريق التخطيط الأساسي لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ويسر هذا التخطيط المتسم بالكفاءة النشر السريع لوحدة وقدرات عسكرية جديدة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمثل جانب من أهم ما اتسمت به هذه الفترة في أعمال التخطيط لإنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وتصفية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا؛ والتخطيط لبعثة الصومال التي صدرت قبل ذلك ولاية بإنشائها؛ والتخطيط لخفض وإعادة تشكيل البعثات التي تضم عناصر عسكرية كبيرة.

(ب) زيادة كفاءة وفعالية العناصر العسكرية في عمليات حفظ السلام

٢١٤ - قام المكتب بإعداد أو استعراض وثائق القدرات ووثائق القيادة والرقابة لجميع عمليات حفظ السلام، بغية تقديم المشورة المستمرة لمساعدة العناصر العسكرية في تطوير الأدوات اللازمة لتنفيذ الولاية. ويشارك المكتب في إعداد المسائل ومناقشتها، ويتابع تنفيذ توصيات مؤتمرات التعاون فيما بين البعثات داخل البعثات الموجودة في أماكن قريبة من بعضها، وكذلك في البعثات التي تعاني من نفس المشاكل. ويعقد المكتب أيضا مؤتمرات

سنوية لرؤساء العناصر العسكرية. وبالإضافة إلى ما تقدمه دائرة توفير القوات من إحاطات إعلامية اعتيادية للدول الأعضاء لإيجاد ونشر أكثر القوات قدرة، بدأت الدائرة الآن في توشي نهج مخصص لإشراك بلدان جديدة ومستجدة في مجال المساهمة بقوات.

البرنامج الفرعي ٣

سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

(أ) تقليص الفترة الزمنية اللازمة للتخطيط لعناصر سيادة القانون والأمن في عمليات حفظ السلام ونشرها سريعا استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

٢١٥ - قدمت قدرة الشرطة الدائمة دعما كبيرا إلى شعبة الشرطة مما عزز قدرتها على تقليص الفترة الزمنية اللازمة لبدء إنشاء عناصر الشرطة، ووضع مفاهيم عمليات الشرطة، وأدلة وإجراءات البدء في عمليات السلام. وواصلت قدرة الشرطة الدائمة بذل المزيد من الجهود الموجهة نحو البعثات المحتمل إنشاؤها في أفريقيا وغيرها. وشارك الموظفون في بعثات التقييم، وما زالوا يشاركون فيها بهدف زيادة التنسيق مع العناصر الأخرى في الإدارة بغية تخفيض مدة الوقت المطلوب لنشر موظفي سيادة القانون والأمن كلما لزم الأمر.

(ب) زيادة كفاءة وفعالية العناصر المعنية بسيادة القانون في عمليات حفظ السلام

٢١٦ - تتواصل الجهود لاستحداث مواد وتحديث المواد الموجودة. وقد جرى إعداد نموذج لإدارة المخاطر في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودليل للمستعملين، في حين تم كذلك الانتهاء من إعداد سياسة لإدارة برامج دعم السجناء. وواصلت شعبة الشرطة اختيار وتعيين ضباط شرطة بملكون المهارات الفنية المطلوبة لمهام متخصصة في عمل الشرطة تشمل إصلاح الشرطة والخبرات العملية. وأعدت شعبة الشرطة المواصفات المحددة لهذه الوظائف، وأتاحتها للدول الأعضاء لتمكينها من التعرف عن المرشحين الملائمين والمؤهلين. وعلاوة على ذلك، أجرت الشعبة مقابلات مع المرشحين لكفالة توفر شروط المهارات.

(ج) دعم الأجهزة الوطنية المستدامة في محالي سيادة القانون والأمن في المجتمعات الخارجة من النزاع

٢١٧ - يواصل مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية تقديم الدعم إلى مؤسسات وخدمات الأمن الوطنية في عدة بعثات، من بينها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد التي بدأ في تقديم الدعم إليها منذ فترة قريبة. وبعد نقل مسؤوليات سيادة القانون إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة

القانون، لم تعد الأمم المتحدة تضطلع بمهام تسيير دوريات أو غيرها من المهام الرئيسية لبسط سيادة القانون. ولما كانت إدارة عمليات حفظ السلام قد أعطيت الدور القيادي العالمي في مجالي عمل الشرطة ونظام السجون، حتى في خارج مناطق النزاع، فإنه يتوقع أن يزداد ويتوسع نطاق نوع الدعم الذي ستقدمه قبل نهاية الدورة، مع إمكانية الاضطلاع على سبيل المثال بمشاريع في غرب أفريقيا في مستقبل قريب.

(د) استهداف وضع علامات لتحديد مواقع الألغام الأرضية وتسييجها وإزالتها والتوعية بمخاطرها في البلدان والمجتمعات المحلية المتضررة.

٢١٨ - يتيح إنشاء نظم فعالة لمراقبة الضحايا للبرامج تحديد المجالات التي تنطوي على خطر آتي على السكان المتضررين. وتقدم البيانات صورة عن أولويات إزالة الألغام، وتحفز على تقديم خدمات التثقيف بخطر الألغام ومساعدة الضحايا. وتشكل المعلومات المتعلقة بنوع الإصابات وشدها، والمعلومات الجنسية، أساساً لتحديد الخدمات الطبية وخدمات التأهيل المناسبة. ويتيح إنجاز المراقبة الفعالة للمخططين أن يستهدفوا، لأغراض التثقيف بخطر الألغام وتحديد أولويات إزالتها، نوع جنس ومهنة الفئات المعرضة لخطر الإصابة. وخلال الفترة الماضية التي تتوفر بيانات بشأنها (العامان التقويميان ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨)، أبلغ في البرامج المشمولة بخدمات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام عن انخفاض في عدد الإصابات نسبته ١٤ في المائة، أو ما مجموعه ١٣٤ إصابة.

(هـ) الاحتفاظ بآليات استجابة لإنفاذ الإجراءات المتعلقة بالألغام ليتسنى نشر العتاد اللازم لإنشاء عمليات حفظ السلام ودعمهما استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

٢١٩ - توفر مشاركة أخصائي وخبراء الإجراءات المتعلقة بالألغام في المجالات ذات الصلة في أعمال الاستجابة والتنسيق في حالات الطوارئ (أضيف إلى القائمة ١٥ موظفاً ممن جرى تقييمهم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩) كادرا من الموظفين المدربين المعتادين على احتياجات الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالألغام، وكذلك على سبل ربطها بسائر أعمال الاستجابة الإنسانية الفعالة في حالات الطوارئ. ويمكن هذا الأمر من زيادة فعالية وكفاءة الاستجابة منذ البداية، ويقدم إضافة قيمة إلى طريقة تزويد السلطات الوطنية والمناحين والمجتمعات المحلية بمعلومات أكثر إيجازاً ودقة. وقد تحقق تزويد السلطات الوطنية والمناحين والمجتمعات المحلية بهذه القيمة المضافة، من خلال إنشاء آليات لدى الجهات المعنية في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها على نحو ما أثبتته في الآونة الأخيرة الاستجابة السريعة في غزة.

(و) إنشاء مؤسسات وقدرات وطنية معنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام ومناسبة من حيث الحجم والتدريب والتجهيز وتحقيق الأهداف المحددة على الصعيد الوطني بمساعدة دولية قليلة أو بدون مساعدة دولية

٢٢٠ - عقدت أربع حلقات عمل في السودان خلال تسعة أشهر كللت بوضع خطة انتقالية. وأسفر التخطيط الانتقالي في لبنان عن استلام السلطات الوطنية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ للمسؤوليات التي كانت تغطيها مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والسلطات الوطنية. وتشمل كل من هذه المسؤوليات نشر ضابط انتقالي. وشملت الأنشطة في أفغانستان تحويل وظائف رئيسية إلى وظائف وطنية، وكان من ضمنها وظيفة مدير ورئيس العمليات. ويكفل مسك السلطات الوطنية بزمam الملكية ودمج القدرات في هياكل قطرية مناسبة مقومات الحدوى والاستمرارية. وتجري مراقبة كل ذلك ضمن عمل فريق مشترك بين الوكالات أنشئ لتتبع استراتيجية التنفيذ من خلال إنجاز الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

البرنامج الفرعي ٤

السياسات والتقييم والتدريب

(أ) وضع، أو تيسير وضع وتوفير السياسات والإجراءات وإجراءات التشغيل الموحدة الجيدة التوقيت المتصلة باحتياجات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والبعثات الميدانية

٢٢١ - من بين المواد التوجيهية الـ ٣١ التي صدرت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كان أهم المنجزات يتمثل في الموافقة النهائية على مبادئ الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية في مجال حفظ السلام المسماة "بنظرية كابستون"، وإصدارها، حيث إنها توفر رؤية متماسكة لأعمال حفظ السلام المعاصرة التي تقوم بها الأمم المتحدة. ومن العلامات البارزة الأخرى، هناك أيضا السياسة العامة المتعلقة بسلطة الأمم المتحدة على أعمال حفظ السلام وقيادتها لهذه الأعمال وسيطرتها عليها، وهي سياسة لم يكن يقصد بها فحسب توضيح سلسلة القيادة المدنية والعسكرية والمتعلقة بالشرطة، بل وكذلك توضيح المسائل المتعلقة بتحديد الجهة التي تعود إليها الكلمة العليا في حالة انعدام النظام العام، وفيما يتعلق باستخدام أصول المعدات المملوكة للقوات في عمليات متكاملة. وتم الانتهاء من تنقيح النسخة ١ من الدليل الميداني لبدء البعثات، وحررت أيضا مذكرة "الدروس المستفادة" و "مشروع مفهوم للعمليات بشأن حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام".

(ب) دعم التطوير المستمر لموقع الإدارة على الشبكة الإلكترونية الداخلية (الإنترنت) بوصفه الوسيلة الأولى لإيصال السياسات والإجراءات وإجراءات التشغيل الموحدة إلى أفراد البعثات الميدانية

٢٢٢ - تم تعزيز وظائف موقع الإنترنت بحيث أصبح يقدم المحتويات بلغات أخرى، مع تبسيط عرض الوثائق، وتحسين قاعدة بيانات الخرائط، وأصبح الموقع يشكل "منتدى" أيسر استعمالاً ينشر فيه المستعملون تعليقاتهم ويضيفون فيه "زوايا على الشاشة" للإعلان عن المواد الجديدة. واتخذت مبادرات أخرى تهدف إلى زيادة وعي الموظفين بوجود الموقع، كالمبادرة المتمثلة في نشر رسالة إخبارية تسلط الأضواء على السياسات والإجراءات الجديدة بجهزة بوصلات مباشرة إلى الإنترنت، ونشر خلاصة الوثائق الحملة الجديدة، وتخصيص حصص زمنية لاستخدام الإنترنت في برامج التدريب التعريفي للموظفين. وقد أدى هذا إلى استخدام الموقع على نحو واسع يؤكد تزييل أكثر من ٣٢ ٢١٧ وثيقة في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، حيث وصل عدد المستعملين الذين زاروا الإنترنت إلى ٤٥ ٢٦٥ مستعملاً.

(ج) إجراء، أو دعم إجراء، تدريب لجميع حفظة السلام الجاري نشرهم استناداً إلى المواد التدريبية الموحدة للأمم المتحدة

٢٢٣ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قدمت دائرة التدريب المتكامل التدريب السابق للنشر لأكثر من ١ ٠٠٠ موظف مدني تم نشرهم في جميع بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. أما تدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة السابق للنشر، فهو من مسؤوليات الدولة العضو، وتقدم الدائرة الدعم لهذا التدريب من خلال تقديم التوجيه التدريبي، واستحداث مواد موحدة، وإجراء تدريب للمدربين، وإقرار التدريب بالنسبة للدورات التدريبية التي تلتزم بمقاييس الأمم المتحدة، ونشر أفرقة متنقلة لدعم التدريب. وقد تركزت الجهود في عام ٢٠٠٩ على دعم البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وذلك من خلال عدة وسائل كإصدار سياسة وإجراءات تشغيلية موحدة بشأن دعم التدريب السابق للنشر لتوضيح الإجراءات الواجب اتباعها. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت الدائرة في عام ٢٠٠٩ ستة مناسبات لتدريب المدربين وسبعة زيارات لإقرار التدريب اعتماداً على سياسية وإجراءات تشغيلية موحدة جديدة.

(د) تحديث مواد التدريب المتعلقة بحفظ السلام وإتاحتها للبلدان المساهمة بالقوات والشرطة وللموظفين المدنيين

٢٢٤ - تم تحديث مواد التدريب العام الموحد وإصدارها في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بوصفها مواد التدريب الأساسي السابق للنشر إلى جانب مواد التدريب المتخصص الجديد للشرطة، وتمت

إتاحة مواد التدريب لجميع الدول الأعضاء ومؤسسات التدريب على حفظ السلام على الموقع الشبكي الرئيسي لموارد حفظ السلام. وفي أواخر عام ٢٠٠٩، تم تنزيل مواد التدريب الأساسي السابق للنشر من الموقع ٦٧٢ مرة في المتوسط، وتم تنزيل مواد التدريب المتخصص ١٢٧ مرة. وأدجت مواد التدريب العام الموحد ضمن التدريب السابق للنشر الذي تقدمه دائرة التدريب المتكامل في برينديزي بإيطاليا، للموظفين المدنيين، لكفالة تحديث البرنامج.

(هـ) تؤدي تقييمات أداء البعثات وتقييمات المتابعة إلى تحسين السياسة العامة والإجراءات والتدريب وإلى زيادة فعالية الإدارة في كل من البعثات الميدانية والمقر

٢٢٥ - في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قامت وحدة التقييم في شعبة السياسات والتقييم والتدريب بوضع سياسي التقييم المشترك بين إدارة حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني وسياسة التقييم الذاتي الذي يجريه المقر. وخلال هذه الفترة، أجريت ثلاثة تقييمات شاملة لعدة قطاعات لمراكز التحليل المشتركة للبعثات، ومراكز العمليات المشتركة في بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وأدت نتائج هذه التقييمات إلى إنشاء فريق في المقر لدعم مراكز التحليل المشتركة للبعثات. وقام فريق الدعم باستعراض سياسة مراكز السياسات المشتركة/مراكز التحليل المشتركة للبعثات لعام ٢٠٠٦؛ ووضع توجيهات لتلك المراكز، وإعداد سياسات منقحة لها، وهي السياسات التي اعتمدها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في شباط/فبراير ٢٠١٠؛ وتوفير آلية لإجراءات الموافقة على إيفاد الموظفين لشغل وظائف في مراكز العمليات المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع بمهمة متابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان لاستعراض تنفيذ توصيات مراكز العمليات المشتركة.

(و) وضع إطار استراتيجي للتعاون في مجال العمليات مع الشركاء في عمليات حفظ السلام للتمكين من إنجاز عمليات فعالة ومتكاملة في البعثات الميدانية

٢٢٦ - تم الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أطر استراتيجية للتعاون، ستزيد من تعزيز التعاون مع هؤلاء الشركاء الأساسيين. وستساعد هذه الأطر التي وضعت على أساس ترتيبات التعاون القائمة من قبل، في القيام على مستوى الميدان والمقر بتحسين التخطيط المبكر، والتنسيق الاستراتيجي، وتنفيذ المهام التشغيلية الرئيسية. أما في حالة الاتحاد الأوروبي، فقد استعين في سياق نشر القوة الأوروبية في تشاد لدعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بالمبادئ التوجيهية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لتخطيط العمليات العسكرية.

البرنامج الفرعي ٥ الدعم الإداري الميداني

(أ) زيادة كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام

٢٢٧ - تم تقليص وقت استعراض بيانات الميزانيات النهائية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني بالنسبة للبعثات التي تشملها زيارات أفرقة "أباكوس" من أسبوعين في الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى يوم واحد في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ونتيجة لزيادة تفويض السلطة إلى الميدان، أمكن لشعبة الموظفين الميدانيين أن تنقل تدريجياً موارد من الدعم الإداري للعمليات إلى خدمات الدعم الاستراتيجي. وبذلك، زادت الشعبة من قدراتها على الاضطلاع بالأنشطة المستهدفة في مجال الدعوة، وتزويد فرادى الموظفين بالمشورة المتعلقة بالفرص الوظيفية، وفرز الطلبات المقدمة إلى عمليات السلام من خلال نظام "غالاكسي" والرد على مقدميها. ونتيجة لذلك، قامت الشعبة بفرز جميع الطلبات المعلقة والجديدة التي وردت خلال الفترة المشمولة بالتقرير (١٠٠ في المائة) (مقابل ٦١ في المائة في الفترة السابقة). وزادت الشعبة معدل تنسيب الموظفين الموجودين بالخدمة، ممن لديهم سجلات أداء مرضي ممن خدموا في البعثات التي قلصت أو صفيت، من ٤٥ في المائة (في عام ٢٠٠٨) إلى ٨١ في المائة (في عام ٢٠٠٩).

البرنامج الفرعي ٦ خدمات الدعم المتكاملة

(أ) تقليص الفترة الزمنية اللازمة للتخطيط لعمليات حفظ السلام ونشرها سريعاً وإنشاء عنصرها العسكري استجابة للولايات الصادرة عن مجلس الأمن

٢٢٨ - استطاعت شعبة الدعم اللوجستي حتى الآن احترام مواعيد الإنجاز المستهدفة والمحافظة على قدراتها في مجال التأهب المبينة بالتفصيل في التوجيه المتعلق بالسياسات. واحتفظت في أوقات نشر بعثة من البعثات (دارفور مثلاً) بمجموعة لوازم أساسية كاملة تنقل جواً، وبمجموعة ثانية من هذه اللوازم لتوفير المرونة تحسباً لاحتمال نشر بعثتين في أي وقت من الأوقات.

(ب) زيادة كفاءة عمليات السلام وفعاليتها

٢٢٩ - واصلت دائرة النقل والحركة ووحدة مخزونات النشر الاستراتيجي في شعبة الدعم اللوجستي توفير احتياجات بعثات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية من

حيث نشر مخزونات النشر الاستراتيجي، والمركبات، والحركة الاستراتيجية، بما في ذلك أفراد القوات وأفراد الشرطة الذين تساهم بهم البلدان، وتوفير الطائرات لأغراض عمليات النقل الجوي داخل مسرح العمليات. وواصلت الشعبة وضع واستكمال أدلة الدعم ذات الصلة، وتوجيهات السياسة العامة للبعثات الميدانية. وواصلت شعبة الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات تزويد جميع عمليات حفظ السلام، والبعثات السياسية الخاصة، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستية في برينديزي، فضلا عن وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، حسب الاقتضاء.

(ج) خفض الوقت اللازم لتجهيز خدمات الشراء وتعزيز نوعيتها وزيادة مستوى كفاءتها^(٦)

بعثات حفظ السلام

هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة

(أ) إبلاغ مجلس الأمن في حينه بعدم الامتثال لقرارات المجلس

٢٣٠ - واصلت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة تقديم تقاريرها عن الحالة في منطقة العمليات، مباشرة إلى مقر الأمم المتحدة، ومن خلال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثم تقدم جميع التقارير في المواعيد المقررة لها. وساهمت الهيئة بدرجة كبيرة في نواتج الإبلاغ لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ومن ثم، فإن جزءا من إنجازاتها يشمل هذه المساهمات. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الهيئة سبل الاتصال والتفاعل اليومي في مصر، من خلال مكتب الأمم المتحدة للاتصال في مصر، وفي لبنان، من خلال مكتب الأمم المتحدة للاتصال في بيروت؛ وفي تل أبيب وعمان والجمهورية العربية السورية، من خلال مكاتب الاتصال. وفي عام ٢٠٠٩، حظيت الهيئة بقدر أكبر من التعطية الإخبارية، حيث إن مناقشة العلاقات العربية الإسرائيلية تحولت الآن إلى موضوع الحدود. ورفعت الهيئة أيضا مستوى وصولها إلى مخاطبيها في البلدان الخمسة في منطقة بعثتها.

(٦) لم تؤيد الجمعية العامة المقترح الداعي إلى إنشاء دائرة للمشتريات داخل إدارة الدعم الميداني (التي تضم فريق مشتريات حفظ السلام التابع لإدارة الشؤون الإدارية)، ورفعت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (A/61/937، الفقرات ١٢٦ إلى ١٣١) القدرة الشرائية في إدارة الشؤون الإدارية لتحسين الوفاء باحتياجات مشتريات حفظ السلام. ولاحظت اللجنة الاستشارية في التقرير ذاته أنه "مراعاة لتوصياتها بشأن المهام الوظيفية للمشتريات (انظر الفقرات من ١٢٦ إلى ١٣١)، وما أسفرت عنه من انخفاض في عبء العمل في إدارة الدعم الميداني، فإنها لا ترى ضرورة لوجود وظيفتي أمين عام مساعد في الإدارة في هذا الوقت". وفي غياب الموافقة على الموارد، فإنه لا يمكن الإبلاغ عن أي نتائج في إطار هذا الإنجاز المتوقع.

فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان

(أ) وجود مراكز ميدانية تابعة لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان على جانبي خط المراقبة لرصد انتهاكات وقف إطلاق النار

٢٣١ - كان هناك ٧٣٠ تقريراً يومياً، و ١٠٤ تقارير أسبوعية، و ٢٤ تقريراً شهرياً عن الحفاظ على وقف إطلاق النار في جامو وكشمير والمعلومات المتعلقة بالتطورات في المنطقة.

(ب) القيام بدوريات وعمليات التفتيش والتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار بفعالية وكفاءة

٢٣٢ - جرى الاضطلاع بمهام ميدانية (تشمل إجراء تحقيقات، رحلات ميدانية، واستطلاع الطرق، وإنشاء مراكز مراقبة، والقيام بزيارات ميدانية، وتلقي الطلبات) وفقاً للإجراءات التشغيلية الموحدة.

الباب ٦

استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٢٣٣ - قام البرنامج في سياق عمله كأمانة تنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل، بتمكين مقدمي ومستعملي خدمات ست منظومات سواتل متفردة لتحديد المواقع والملاحة والتوقيت من السعي إلى تحقيق تطابق منظوماتهم وتوائمها بما يحقق النفع للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وجرى إطلاق مبادرة التكنولوجيا الأساسية للفضاء لبناء قدرات داخلية لتسخير تكنولوجيا السواتل الصغيرة لأغراض التنمية. ونجح البرنامج في ترسيخ مكانه كطرف فاعل رئيسي في تسهيل الوصول إلى المعلومات الفضائية واستعمالها، وبخاصة في حالات الطوارئ، بما في ذلك في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتمدّ جسور الوصل فيما بين مقدمي الصور الفضائية والمنظمات الإنسانية والسلطات الوطنية لإدارة الكوارث، مهد البرنامج الطريق أمام ١٣ بلداً للوصول إلى تلك المعلومات لدعم جميع مراحل دورة إدارة الكوارث. وأسفر النهج الاستباقي المتبع في مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، وبخاصة في جانبه المتعلق بتسجيل الأجسام الفضائية، عن اتخاذ ١١ بلداً إجراءات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي، وقرار الجمعية العامة ١٧٢١ بء (د-١٦) لعام ١٩٦١ المتصل بها.

التحديات القائمة والدروس المستفادة

٢٣٤ - يتطلب الإقبال المتواصل على خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية، وبخاصة في مجال قانون وسياسة الفضاء، الاستمرارية البرنامجية في تخطيط تلك الخدمات وإنجازها. ويأتي نقص الموارد من بين العقبات التي لا تزال تحول دون هذه الاستمرارية، وبخاصة نقص الوقت المتاح للموظفين. فجميع الموظفين الذين يمتلكون الخبرات والمؤهلات المناسبة لتطوير البرنامج لبلوغ كامل قدراته، ينهضون فيه أيضا بمسؤوليات أخرى بالغة الأهمية فيما يتعلق بمحمل أداء البرنامج. ومن التحديات الأخرى، هناك الصعوبة المتزايدة التي يواجهها البرنامج في تبادل الرسائل مع البلدان المضيفة، أو عقد اتفاقات معها في الوقت المناسب وعلى النحو المرضي. وتمثل هذه الاتفاقات شرطا مسبقا لتنظيم أنشطة خارج مقر الأمم المتحدة وإنشاء برامج ميدانية.

معدل تنفيذ النواتج

٢٣٥ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ٥٩٣ ناتجا.

٢٣٦ - أما المنجزات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة، فيمكن الاطلاع عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 6)).

منجزات البرنامج

(أ) زيادة فهم المجتمع الدولي وقبوله وتنفيذه للنظام القانوني الدولي الذي وضعته الأمم المتحدة لتنظيم أنشطة الفضاء

٢٣٧ - أسفرت الجهود التي بذلها البرنامج لإشراك الدول الأعضاء على نحو نشط في حوار بشأن تنفيذ النظام القانوني الدولي الذي يحكم أنشطة الفضاء عن قيام كل من إندونيسيا، وباكستان، وبلجيكا، وتايلند، وتركيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية فيتزويلا البوليفارية، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وهولندا، واليونان، بتقديم معلومات تنفيذ لاتفاقية التسجيل والقرار المتصل بها. وقدمت أستراليا، والبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية معلومات عملا بمعاهدة الفضاء الخارجي واتفاق الإنقاذ. وبالإضافة إلى ذلك، صدقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على معاهدة الفضاء الخارجي، وصدقت الجماهيرية العربية الليبية على اتفاق الإنقاذ واتفاقية المسؤولية، وصدقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ونيجيريا على اتفاقية التسجيل.

(ب) تعزيز قدرات البلدان على استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتهما في المجالات المتصلة، على الخصوص، بالتنمية المستدامة، وآليات تنسيق شؤون سياساتها المتعلقة بالفضاء وأنشطتها الفضائية

٢٣٨ - جرى تنظيم ثمانية وعشرين نشاطا لتعزيز قدرات البلدان في مجال استخدام تطبيقات علوم وتكنولوجيا الفضاء. ومن بين الإجراءات الأخرى، قدم البرنامج أيضا دعما استشاريا تقنيا إلى بوركينا فاسو لكي تنشئ شبكة وطنية للرعاية الصحية عن بعد، وإلى بلغاريا لكي تنضم، في إطار المبادرة الدولية بشأن طقس الفضاء، إلى مجموعة الصكوك المعمول بها على النطاق العالمي لقياس طقس الفضاء. وفي سياق عمل البرنامج كأمانة تنفيذية للجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل، ييسر البرنامج التنسيق فيما بين مقدمي خدمات النظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل ومستعمليها في الوقت الحاضر وفي المستقبل لتحسين وصول الجميع إلى النظم الفضائية لتحديد المواقع والملاحة والتوقيت، وتحقيق توافرها. وجرى إطلاق مبادرة تكنولوجيا الفضاء الأساسية، وترمي هذه المبادرة إلى بناء قدرات في مجال تكنولوجيا الفضاء في البلدان النامية.

(ج) زيادة الاتساق والتعاون في الأعمال المتعلقة بالفضاء التي تقوم بها كيانات منظومة الأمم المتحدة والكيانات الدولية ذات الصلة بالفضاء في مجال استخدام علوم وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتهما كأدوات للنهوض بالتنمية البشرية وزيادة التطوير الشامل للقدرات

٢٣٩ - قام البرنامج، بغرض وضع مبادئ توجيهية ومعايير مشتركة في مجال تحديد المواقع والملاحة والتوقيت، بتسهيل مشاركة منظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة البحرية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، في عمل اللجنة الدولية المعنية بالنظم العالمية للملاحة بواسطة السواتل. وساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة استراتيجية الأمم المتحدة للحد من الكوارث في أنشطة بناء القدرات التي يقوم بها البرنامج فيما يتصل بإدارة الكوارث. ولما كان البرنامج رئيسا مشاركا في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالمعلومات الجغرافية، فقد ييسر مشاركة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وجامعة الأمم المتحدة في الفريق العامل. وحسنت هذه الجهود التي بذلها البرنامج من ربط الفريق العامل بوكالات الفضاء والموردين التجاريين لتحسين تنسيق الوصول المشترك فيما بين الوكالات إلى الموارد من الصور الفضائية.

(د) زيادة فهم وقبول البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية لسبل الحصول على جميع أنواع المعلومات الفضائية وتطوير قدراتها دعماً لدورة إدارة الكوارث بأكملها والتزامها بذلك

٢٤٠ - تيسيراً للوصول إلى معلومات الفضاء وتسخيرها لأغراض الحد من الكوارث الطبيعية وفي أعمال الاستجابة في حالات الطوارئ، أقيمت شراكات مع مقدمي خدمات الصور الفضائية وشركات البرمجيات الرئيسيين من القطاعين الخاص والعام. وأنجز البرنامج بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية والدولية مجموعة متنوعة من الأنشطة التي شملت إذكاء الوعي؛ وأنشطة الدعوة؛ وتقديم الخدمات التقنية الاستشارية؛ وإنشاء شبكة مكاتب دعم إقليمية ونقاط تنسيق وطنية؛ وجمع المعلومات ذات الصلة، وتعميمها على جميع الشركاء من خلال بوابة المعارف والمنشورات. وتم إفاد بعثات تقنية استشارية إلى بوركينا فاسو، وتوغو، وجامايكا، وساموا، وغانا، وفيجي، ومصر، وناميبيا، بدعم من خبراء من المنظمات الإقليمية والدولية ووكالات الفضاء، كما تلقت أفغانستان، وغواتيمالا، والفلبين، وكينيا، وملايف دعماً استشارياً تقنياً.

الباب ٧

الشؤون القانونية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٢٤١ - واصل مكتب الشؤون القانونية تقديم المشورة القانونية بشأن مسائل السلام والأمن الدوليين والعدالة الانتقالية، وشمل ذلك تقديم المشورة بشأن الأنظمة الداخلية لمختلف الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، ودافع عن امتيازات موظفي وأماكن الأمم المتحدة وحصاناهم في جميع أنحاء العالم. وسوّى المكتب مطالبات يبلغ مجموعها ٢٥,٢ مليون دولار بتسديد مبلغ ٧ ملايين دولار فقط، وقلّص بذلك حجم المسؤولية الواقعة على الأمم المتحدة بنسبة ٧٢ في المائة. وأبرم المكتب اتفاقات أساسية فيما يتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وممتلكات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وترتيباتها اللوجستية. وقدم في العديد من البلدان الدعم للتحقيقات الناشئة عن خروقات للقانون الوطني ارتكبت في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء، واسترد مبالغ كبيرة في قضايا احتيال ضد الأمم المتحدة. وأعدّ المكتب ونظم في عام ٢٠٠٨ الذكرى السنوية الستين لإنشاء لجنة القانون الدولي، وحقق تقدماً كبيراً في صياغة الصكوك القانونية بما قدمه من دعم للهيئات المعنية. وواصل تطوير المكتبة السمعية البصرية للقانون الدولي (حصلت في عام ٢٠٠٩ على جائزة "أفضل موقع إلكتروني"، التي تمنحها الرابطة الدولية للمكتبات القانونية)، وهي التي توفر للأمم المتحدة

قدرة متعددة الوسائط لتوفير إمكانية الوصول مجاناً وبلا حدود إلى التدريب على القانون الدولي، وإلى مكتبة للبحوث عبر الإنترنت. وحقق المكتب تقدماً كبيراً في صياغة الصكوك القانونية بما قدمه من دعم للهيئات المعنية. فقد وضعت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) الصيغة النهائية لنصين قانونيين أساسيين: فقد اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية في مجال نقل البضائع الدولي برا، واعتمدت دليلاً عملياً بشأن التعاون في إجراءات الإعسار عبر الحدود. وأفيد عن صدور ١٣٦ قراراً قضائياً وتحكيمياً إضافياً، و ٦٦ إجراءً إضافياً بشأن معاهدات وتشريعات وطنية، استناداً إلى نصوص الأونسيترال. وواصل المكتب تقديم المساعدة للدول والمنظمات الحكومية الدولية في التطبيق المتسق لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات المتصلة بها، وكذلك في تعزيز التعاون والتنسيق في شؤون المحيطات وقانون البحار. وقدم المكتب أيضاً المساعدة إلى اللجنة المعنية بحدود الجرف القاري، التي اعتمدت تسع توصيات بشأن طلبات تتعلق بتعيين الحدود الخارجية للجرف القاري، كما قدم أيضاً ملخصاً فيما يتعلق بسبع من تلك التوصيات التي تم نشرها. وعلاوة على ذلك، قدمت دولتان ساحليتان خرائط وإحداثيات تعيين الحدود الخارجية لجرفهما القاري اعتماداً على توصيات اللجنة، مما ساهم مساهمة كبيرة في تنفيذ اتفاقية قانون البحار. وضاعف المكتب بقدر كبير من عدد الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول في الاستخدامات المستدامة للمحيطات والبحار، واستغلال مواردها على نحو يتسم بالمساواة والكفاءة، وحفظ مواردها الحية، ودراسة وحماية وحفظ البيئة البحرية. وقام المكتب أيضاً في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بإعداد وتنظيم احتفالات أول يوم عالمي للمحيطات. وأطلق وحدث موقعا شبكيا يعرض أكبر مجموعة من المعاهدات في العالم؛ ونظم عددا من المناسبات الخاصة بالمعاهدات اتخذت فيها ١١١ دولة إجراءات تتعلق بالمعاهدات. وتم إيداع خمس معاهدات رئيسية جديدة لدى الأمين العام، واتخذ ٣٧٠ ٢ إجراءات متعلّقا بالمعاهدات (التوقيعات والتصديقات والانضمامات إلى المعاهدات المتعددة الأطراف المودعة لدى الأمين العام)، وسجلت لدى الأمانة العامة ٣١٢٤ معاهدة و ١٩٦١ إجراء لاحقاً.

التحديات القائمة والدروس المستفادة

- نتجت عن تعليقات المكاتب المستفيدة من الخدمات والدروس المستفادة من تسوية المطالبات، تحسينات شملت الصكوك القانونية المعيارية، ومقاييس تحسين الأداء، وإنجاز الخدمات القانونية في مواعيدها.
- ينطوي وضع معايير قانونية للاستجابة للطلب المتزايد على التجارة الدولية على تحديات جديدة للأونسيترال، التي يتطلب أيضاً تأثيرها كمصدر لتحسين القانون

والممارسات، تقديم مساعدة تقنية، وبخاصة في البلدان النامية. ولا يسمح نقص الموارد للأونسيترال بأن تعمل بكامل قدراتها. ثم إن الدور الذي تضطلع به الأونسيترال في مجال التنسيق بوصفها الهيئة القانونية الأساسية في منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة الدولية، لا يلقي الاعتراف الكافي. وثمة حاجة هنا إلى إحراز تقدم.

- فيما يتعلق بالنتائج التي حققتها الإدارة القائمة على النتائج، تبين لقسم المعاهدات، من خلال طريقة جمعه للمعلومات وتواتر جمعها، وفي ضوء ما تكون لديه من رؤية واضحة عن المنجزات المتوقعة، على نحو ما هو مبين بالتفصيل في خطة القسم السنوية، أن الإدارة القائمة على النتائج قد ساعدت إلى حد كبير في احتفاظ القسم بمحط تركيزه في المسار الصحيح فيما يتعلق بمختلف الغايات والأهداف. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الخبرة التي اكتسبها القسم في هذا النهج أن من الضروري جدا لبرنامج العمل أن يخطط أولوياته ويحددها بشكل أكثر تقدما. وقد تعلم القسم كذلك أن مؤشرات الإنجاز لا يمكن قياسها بسهولة، وأن بعضها ليس بالضرورة مثالا على نجاح المنجزات المقررة. لذا جرى تحسين بعض المنجزات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز بقدر أكبر عملا بوجهات نظر لجنة البرنامج والتنسيق. وعدلت بعض مقاييس الأداء بالاستناد في ذلك أيضا إلى البيانات المستقاة، وإلى اعتبارات أخرى على النحو المبين في خطة البرنامج.

معدل تنفيذ النواتج

- ٢٤٢ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٨٤ في المائة من ٧١٣ من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي.
- ٢٤٣ - أما المنجزات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة، فيمكن الاطلاع عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 8) و Corr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بشكل فعال

- ٢٤٤ - تعقد اجتماعات رسمية بين المستشار القانوني ومديري كل وحدة؛ واجتماعات منتظمة للجنة الإدارية للمكتب، ولقاءات صغيرة مفتوحة بين المستشار القانوني وموظفي فرادى الوحدات لدعم التنفيذ الفعال لبرنامج العمل. وجرى تمثيل الأمين العام في المؤتمرات القانونية والدعوى القانونية، حسب المقتضى، وتوفير المشورة القانونية للأمين العام.

(ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

٢٤٥ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان إجمالي معدل الشغور في مكتب الشؤون يبلغ ٢,٩ في المائة بالنسبة للوظائف الـ ١٤٣ المدرجة في الميزانية العادية. واحتفظ خلال فترة السنتين بمتوسط وقت اختيار مدته ١٠٨ أيام. وبتبسيط عمل المكتب التنفيذي، ازداد الجهد المبذول لتأمين إتاحة الإعلانات عن الشواغر على نظام غالاكسي والانتهاء من إجراء عملية المقابلات في المواعيد المقررة لها. وساهم استخدام القائمة والمواصفات العامة للوظائف في الرقم القياسي الذي حققه المكتب في ملء الشواغر.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٢٤٦ - يبذل المكتب كل الجهود لشغل الوظائف واضعا في اعتباره تحقيق تمثيل جغرافي عادل في الأمانة العامة. وفي فترة السنتين، عين المكتب موظفين من الدول الأعضاء غير الممثلة والناقصة التمثيل بنسبة ٥٠ في المائة من جميع التعيينات الخاضعة للتمثيل الجغرافي. ويبلغ إجمالي نسبة تمثيل المرأة في المكتب في وظائف الفئة الفنية وما فوقها ٥٣,٨ في المائة، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٠ في المائة على ما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٨. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت نسبة اختيار موظفات في الفئة تناهز ٩٠ في المائة.

(د) زيادة التقيد بتقديم الوثائق في مواعيدها

٢٤٧ - حقق المكتب مستوى جيدا في تقديم الوثائق في مواعيدها. وجدير بالذكر أن بعض الوثائق لا تخضع في الحقيقة لسيطرة مكتب الشؤون القانونية بالرغم من أنها تحمل ترويسته عند صدورها.

(هـ) تعزيز التنسيق في عمل المستشارين القانونيين وموظفي الاتصال القانونيين التابعين لمنظومة الأمم المتحدة

٢٤٨ - نظمت خلال فترة السنتين سبعة اجتماعات لشبكات الأمم المتحدة القانونية وقدمت لها الخدمات بهدف زيادة تقاسم المشورة القانونية في جميع أجهزة الأمم المتحدة وتنسيقها وتحقيق تماسكها. وهناك ثلاث شبكات، وهي: '١' مستشارو الشؤون القانونية للوكالات المتخصصة؛ '٢' موظفو الشؤون القانونية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛ '٣' الموظفون الميدانيون للشؤون القانونية العاملون في مكاتب حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

البرنامج الفرعي ١

الخدمات القانونية إلى منظومة الأمم المتحدة ككل

(أ) إسداء المشورة القانونية النوعية في الوقت المناسب، مما يؤدي إلى تيسير عمل أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والفرعية وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك النظام القانوني للأمم المتحدة، ودعم آليات العدالة الدولية وفقاً للولايات الصادرة

٢٤٩ - واصل المكتب تقديم الردود في الوقت المناسب على طائفة واسعة من المسائل، وحدد أولوياتها وفقاً لأهميتها ومدى استعجالها: في مجال الامتيازات والحصانات، تم تجهيز ٦٦ طلباً لتقديم المشورة في حين كان عدد الطلبات المتصلة بحفظ السلام والقانون الجنائي الدولي أكثر من ٤٠٠ طلب في كلا المجالين. ووضع المكتب الصيغ النهائية لصكوك قانونية كالاتفاقات المتعلقة بمركز القوات ومركز البعثات في التوقيت المناسب، مع المحافظة على جودتها. وعالج المكتب انتهاكات الصكوك القانونية الدولية على الفور، ليوفر بالتالي الحماية على نحو فعال لمصالح الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وشملت الانتهاكات التي جرت معالجتها خلال الفترة الانتهاكات المتصلة بالتمسك بالحصانة ضد الإجراءات القانونية في الدعاوى القانونية التي ترفع في مجال العمل ضد المنظمة؛ والتمسك بحصانة الموظفين المعيّنين محلياً من الخضوع للضرائب؛ وحالات اعتقال واحتجاز موظفي الأمم المتحدة؛ والتمسك بالحصانة من أداء واجبات الخدمة العسكرية، والتمسك بالحصانة من دفع الضرائب على الأصول المملوكة للأمم المتحدة. وقام المكتب أيضاً بدور نشط في إنشاء المحكمة الخاصة للبنان. وقد ترتب على ذلك إنجاز الأعمال التحضيرية لبدء عمل المحكمة الخاصة في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩؛ وما يتعلق في تلك الأعمال بأداء القضاة، والمدعي العام، والمسجل، ورئيس مكتب الدفاع للقسم؛ واعتماد قواعد الإجراءات وقواعد الإثبات للمحكمة الخاصة.

البرنامج الفرعي ٢

تقديم الخدمات القانونية العامة إلى أجهزة الأمم المتحدة وبرامجها

(أ) توفير أقصى قدر من الحماية للمصالح القانونية للمنظمة

٢٥٠ - في أواخر فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لم تكن هناك أي حالات أو قضايا لم يتم فيها التمسك بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها فيما يتعلق بجميع المسائل القانونية التي أحيلت إلى الشعبة القانونية العامة، باستثناء ما تنازل عنه مكتب الشؤون القانونية.

(ب) التقليل إلى أدنى حد من التبعات القانونية الواقعة على عاتق المنظمة

٢٥١ - في أواخر فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كانت الشعبة القانونية العامة قد سوّت مطالبات ضد المنظمة يبلغ مجموعها أكثر من ٢٥ مليون دولار مقابل تسديد قرابة ٧ ملايين دولار، أي ما يمثل تخفيضا بأكثر من ٧٢ في المائة في القيمة الفعلية للمبلغ المطلوب من المنظمة. وهكذا، ومقارنة بالنسبة المستهدفة للتبعات الواقعة على المنظمة وقدرها ٣٥ في المائة، كان المبلغ الذي تحملت المنظمة مسؤوليته فعلا يقل بنسبة ٢٨ في المائة عن المبلغ الذي طولبت به في البداية.

البرنامج الفرعي ٣

التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه

(أ) إحراز تقدم في صياغة الصكوك القانونية

٢٥٢ - خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أنجزت لجنة القانون الدولي القراءة الأولى لموضوعي "الموارد الطبيعية المشتركة" و "آثار النزاعات المسلحة على المعاهدات ومسؤولية المنظمات الدولية". وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم في مواضيع "التحفظات على المعاهدات"، و "طررد الأجانب" و "حماية الأشخاص في حالة الكوارث". وتشمل المنجزات الهامة الأخرى التي حققتها الهيئات القانونية الأخرى بمساعدة من شعبة التدوين اعتماد الجمعية العامة مشروع النظامين الأساسيين لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات، ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف، والنظام الداخلي الذي وضعته كل من المحكمتين (قرار الجمعية العامة ١١٩/٦٤). وأحاطت الجمعية العامة أيضا علما في قرارها ١١٥/٦٤ بالوثيقة المعنونة "توقيع الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة وتنفيذها" المنبثقة عن اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز دور المنظمة المرفق بها.

(ب) زيادة الإلمام بالقانون الدولي وتفهمه

٢٥٣ - تكللت الجهود المبذولة لتنشيط مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي بإنشاء مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية الجديدة عبر الإنترنت. وتستعين هذه المكتبة بالتكنولوجيا الحديثة لتزويد المنظمة بالقدر على أن تقدم مجانا عبر الإنترنت تدريبا عاليا ورفيع المستوى في القانون الدولي لعدد غير محدود من الأفراد والمؤسسات من جميع أنحاء العالم. وخلال فترة السنتين، أصبح الدخول إلى هذه المكتبة متاحا في أكثر من ١٧٥ بلدا وإقليما. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت ثلاثة مواقع شبكية أخرى، مما يصل بمجموع عدد المواقع الشبكية التي تديرها الشعبة إلى ١٩ موقعا. ومنحت الرابطة الدولية للمكتبات القانونية

المكتبة جائزة أفضل موقع شبكي لعام ٢٠٠٩. وواصل البرنامج الفرعي توسيع برنامجه الخاص بالنشر المكتبي ليشمل بعض المنشورات القانونية الأخرى بغية تأمين إصدارها في مواعيدها. وبالإضافة إلى ذلك، شملت الأنشطة التدريبية في مجال القانون الدولي برنامجين دوليين لزمالات القانون الدولي يضمن ما مجموعه ٤٠ مشاركا معظمهم من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

البرنامج الفرعي ٤

قانون البحار وشؤون المحيطات

(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية على تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات ذات الصلة تطبيقاً موحداً ومتسقاً

٢٥٤ - يواصل مكتب الشؤون القانونية الإسهام، من خلال شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، في التطبيق الموحد والمتسق لاتفاقية قانون البحار والاتفاقات ذات الصلة عن طريق توفير المساعدة التي تتسم بالكفاءة للاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة والهيئات التابعة للاتفاقية المعنية بتنفيذ هذه الصكوك، ومن خلال إصدار التقارير السنوية الشاملة بشأن المحيطات وقانون البحار، والتقارير السنوية عن مصائد الأسماك المستدامة، والمنشورات الأخرى. ونتيجة لذلك، زاد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية والاتفاقات ذات الصلة من ٣٥٠ دولة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٧٥ دولة، وهو ما يزيد على الرقم المستهدف لفترة السنتين. وظل عدد المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المشاركة في اجتماعات العملية الاستشارية غير الرسمية في عام ٢٠٠٩ مستقرًا عند ١٠٢ منظمة. أما ما عدا ذلك من منجزات، فقد تجاوز المستويات المنشودة لفترة السنتين وفقاً لقياسه بكلا المؤشرين.

(ب) زيادة الفرص المتاحة للدول لجني الفوائد من البحار والمحيطات بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والاتفاقات ذات الصلة

٢٥٥ - سهل مكتب الشؤون القانونية للدول جني الفوائد من البحار والمحيطات بعدة وسائل من بينها ما يلي: '١' مواصلة تقديم مساعدة تتسم بالكفاءة إلى لجنة حدود الجرف القاري في أدائها لولايتها، '٢' إتاحة مجموعة واسعة من أنشطة بناء القدرات. ونتيجة لتلك الأنشطة، ارتفع عدد الطلبات المقدمة إلى لجنة حدود الجرف القاري من ١٥ طلباً في عام ٢٠٠٧ إلى ٥١ طلباً في عام ٢٠٠٩، مما أدى إلى زيادة عدد اجتماعات اللجنة من ١١٦ اجتماعاً في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٢٦٠ اجتماعاً في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، زادت الشعبة بدرجة كبيرة من عدد الأنشطة الرامية إلى مساعدة الدول في مجال

الاستخدامات المستدامة للمحيطات والبحار، والاستغلال العادل والمتسم بالكفاءة لمواردها، وحفظ مواردها الحية، حيث بلغت ٤٢ نشاطا في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مقابل ١٩ نشاطا في نهاية عام ٢٠٠٧، وكذلك ٣٨ نشاطا في عام ٢٠٠٩ ترمي إلى زيادة التعاون المتصل بحفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها على نحو مستدام، وبخاصة فيما يتعلق بالتنوع البيولوجي في المناطق الخارجة عن الولاية الوطنية، مقابل ٣٦ نشاطا في عام ٢٠٠٧.

(ج) توثيق التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية في الأعمال التي يجري الاضطلاع بها في إطار عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

٢٥٦ - تواصل على مدى فترة السنتين ازدياد التعاون فيما بين المنظمات الحكومية الدولية في الأعمال المضطلع بها في إطار عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. وارتفع عدد المساهمات الفنية المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية إلى التقارير السنوية التي يعرضها الأمين العام على الجمعية العامة عن موضوع المحيطات وقانون البحار، بما فيها التقارير الخاصة، من ٦٩ مساهمة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٠١ مساهمة في عام ٢٠٠٩. وارتفع أيضا عدد المنظمات الحكومية الدولية المشاركة على نحو نشط في المناقشات أثناء اجتماعات العملية الاستشارية من ٩٩ منظمة في عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١ منظمة في عام ٢٠٠٩.

(د) توثيق زيادة التعاون بين المنظمات الدولية الحكومية وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار في مجال تنسيق المسائل ذات الصلة بالمحيطات

٢٥٧ - تشارك الشعبة في الاجتماعات التالية: شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، وهي آلية التنسيق بين الوكالات فيما يتعلق بمسائل المحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة؛ وكذلك فريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية، والأفرقة والآليات المخصصة المشتركة بين الوكالات المعنية بشؤون المحيطات. وواصلت الشعبة أيضا الاضطلاع بأنشطة أخرى بالاشتراك مع المنظمات الحكومية الدولية، كالدراسات المشتركة والاستجابات المشتركة لتقديم المساعدة. وفي عام ٢٠٠٩، شاركت الشعبة في ٢٩ نشاطا مشتركا مقابل ٢٨ نشاطا في عام ٢٠٠٧.

البرنامج الفرعي ٥

تنسيق القانون التجاري الدولي وتحديثه وتوحيده تدريجياً

(أ) الإسهام في تحديث القانون التجاري والممارسات التجارية والحد من الشكوك والعقبات القانونية الناشئة عن قصور القوانين وتضاربها

٢٥٨ - يشكل عدد الاجتهادات القانونية المستندة إلى نصوص الأونسيترال دليلاً موضوعياً على أن هذه النصوص يستعان بها بالفعل في المعاملات التجارية. ويكشف عدد القضايا التي أحيلت إلى أمانة الأونسيترال عن زيادة واضحة في عدد الإحالات إلى نصوص الأونسيترال في الاجتهادات القانونية. وجدير بالذكر أيضاً أن شبكة المراسلين الوطنيين للأونسيترال لا تبلغ أمانتها بجميع القضايا، للأسف. وجرى تشجيع هؤلاء المراسلين في اجتماع عقد في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، على أن يبلغوا على نحو أشمل عن ما يصدر في بلدانهم من اجتهادات تستند إلى نصوص الأونسيترال. والنظر جارٍ في إمكانية الاستعانة بمصادر أخرى لتحديد القرارات القضائية التي اتخذت استناداً إلى نصوص الأونسيترال.

(ب) الإسهام في زيادة فهم القضايا المتصلة بالقانون التجاري الدولي والاعتماد على معايير الأونسيترال

٢٥٩ - يتضح من عدد المنشورات المبلغ عنها أن ثمة ارتفاعاً مطرداً في كم المنشورات الجديدة التي تناقش عمل الأونسيترال، وفي عدد الإشارات إليه في قواعد البيانات القانونية. وتمثل الزيارات إلى صفحات الأونسيترال على موقعها الشبكي طريقة غير مباشرة، وإن كانت مهمة، لتقييم مستوى اهتمام العالم الخارجي بالنصوص التي تضعها الأونسيترال. وقد ظل عدد الزوار يرتفع بانتظام في السنوات القليلة الماضية واستقر خلال عام ٢٠٠٩. وينظر إلى الموقع الشبكي في جميع أنحاء العالم على أنه مصدر هام من مصادر القانون التجاري، وهو متاح بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست جميعها. وجدير بالذكر أيضاً أن اتجاه الزوار يشير باستمرار إلى وجود اهتمام متزايد باطراد بالصفحات المتاحة بلغات غير اللغة الإنكليزية.

(ج) تحسين التنسيق والتعاون فيما بين المنظمات الدولية العاملة في ميدان القانون التجاري الدولي

٢٦٠ - شملت الأعمال إعداد ورقات بحثية وأخرى تتعلق بأعمال التنسيق التحضيرية، وتنظيم وحضور اجتماعات التشاور والتنسيق، مما نتج عنه زيادة الوعي عموماً ببرامج عمل المنظمات الدولية وأنشطتها، وتحديد المجالات التي هي محل اهتمام مشترك وتنطوي على

فرص وتحتاج إلى جهود لزيادة التنسيق والتعاون لتجنب الازدواجية والتداخل. واتخذت الوحدة المختصة بالتعامل مع المساعدة التقنية والتنسيق خطوات لتحديد وإيجاد فرص لأنشطة مشتركة تؤدي إلى زيادة الأنشطة وتحسين التركيز.

(د) تيسير عمل الأونسيتال

٢٦١ - تثبت درجات التقييم الإيجابية التي منحها أعضاء الوفود للأمانة العامة مدى ارتفاع مستوى رضاهم. غير أن قلة عدد الردود الواردة كل عام قد يفهم منها أن أعضاء الوفود ومراقبي الدول الأعضاء لا يعتبرون أن من المهم تقييم أمانة الأونسيتال على وجه التحديد عند عقد دورة اللجنة. ثم إن درجة الرضا العام الذي أبداه "العملاء" ينعكس أيضا في رسائل الشكر التي وردت من حين لآخر خلال كامل الفترة المشمولة بالتقرير.

البرنامج الفرعي ٦

حفظ المعاهدات وتسجيلها ونشرها

(أ) تحسين سبل الاستفادة من المعاهدات الدولية المودعة لدى الأمين العام، ومن الإجراءات المتعلقة بالمعاهدات، بما في ذلك المعلومات المتصلة بمحالتها، وسبل الاستفادة من المعاهدات والإجراءات ذات الصلة المقدمة للتسجيل والنشر لدى الأمانة العامة

٢٦٢ - خلال عام ٢٠٠٨، تم إيداع خمس معاهدات لدى الأمين العام، وبذلك ارتفع العدد الإجمالي للمعاهدات المودعة لدى الأمين العام إلى ٥٤٤ معاهدة. ولم تودع أي معاهدة جديدة في عام ٢٠٠٩. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ورد ٢٠٣٧ إجراء من إجراءات المعاهدات لإيداعها لدى الأمين العام، وسجلت لدى الأمين العام ٩٣٣ معاهدة و ٨٢٣ إجراء بشأن معاهدات. وتم خلال فترة السنتين نشر ستة وأربعين مجلدا من مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (كان ٨٦ مجلدا في طور النشر في نهاية عام ٢٠٠٩)، وصدر بيان المعاهدات المسجلة بصورة شهرية باستثناء شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وكان بيانا هذين الشهرين قيد الإعداد في نهاية عام ٢٠٠٩. وكثيرا ما كانت تجري زيارة الموقع الشبكي لقسم المعاهدات، حيث كان يستقبل في المتوسط ٢٠٠ ٠٠٠ زيارة شهريا. وتأثرت بعض المؤشرات نتيجة لانتقال قاعدة بيانات القسم إلى نظام جديد.

(ب) التشجيع على توسيع نطاق مشاركة الدول في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف

٢٦٣ - كان عدد الإجراءات التي اتخذت خلال فترة السنتين في حدود النطاق المتوخى، وإن كان أقرب إلى الانخفاض. ويعزى هذا إلى أن عدد المعاهدات الجديدة المودعة لم يزد عن

خمس معاهدات خلال فترة السنتين. وجدير بالذكر أنه ليس بالإمكان الاحتفاظ بإحصاءات بشأنفرادى الدول أو المناطق وحالة مشاركتها في المعاهدات فيما يتعلق بفراى المعاهدات ومجموعات المعاهدات أو جميع الاتفاقات المودعة لدى الأمين العام.

(ج) تحسين إلمام الدول الأعضاء وفهمها للجوانب التقنية والقانونية للمشاركة في إطار المعاهدات المتعددة الأطراف وتسجيل المعاهدات لدى الأمانة العامة

٢٦٤ - عقدت أربع حلقات دراسية في المقر وأربع حلقات دراسية إقليمية عن التدريب على بناء القدرات، تم فيها تدريب ٤١١ مشاركا. وبالإضافة إلى ذلك، ورد بشأن الجوانب التقنية والقانونية أكثر من ١٠٠٠ استفسار عبر الإنترنت، وتم الرد عليها. ولم يتسن تحديث بعض المعلومات المنشورة في الموقع الشبكي لقسم المعاهدات بالنسبة في جزء من عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك إلى انتقال قاعدة البيانات التي تدعمها. وقد أعيد فتح الموقع الشبكي في أيلول/سبتمبر.

(د) زيادة احترام إطار المعاهدات الدولية

٢٦٥ - لا تزال الحلقات الدراسية التي تعقد في مقر الأمم المتحدة وفي المناطق الإقليمية تتلقى تعليقات إيجابية جدا من المشاركين ومن الدول الأعضاء. وتبدي دول كثيرة اهتماما باستضافة حلقات دراسية إقليمية، ولكن التمويل لا يزال هو المشكلة الأساسية. ويواصل القسم تقديم المشورة الفنية إلى الدول، وإلى مكاتب الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة وسائر الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بشأن المعلومات التي تخص الإيداع والتسجيل على حد سواء. وقدمت حوالي ٨٠٠ مشورة خطية خلال فترة السنتين (لا تشمل المشورة غير الرسمية).

الباب ٩

الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٢٦٦ - شهدت فترة السنتين اندلاع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها الشديد في التنمية، وهو ما فرض أعباء إضافية على موارد إدارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية. وقد استجابت الإدارة بسرعة لاحتياجات الدول الأعضاء إلى تحليل مستقل للأزمة. ودعت الإدارة إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومضت قدما في أعمال البحث وتحليل السياسات المتعلقة بالمسائل الحاسمة، بما في ذلك

تسخير التكنولوجيا لمكافحة تغير المناخ. وقدمت الإدارة الدعم لمنتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (تموز/يوليه ٢٠٠٨)، وللإجتماع الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)؛ وللاستعراضات السنوية الوزارية بشأن التنمية المستدامة (تموز/يوليه ٢٠٠٨)؛ وبشأن الصحة العامة العالمية على الصعيد العالمي (تموز/يوليه ٢٠٠٩)؛ وللمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)؛ وللمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (حزيران/يونيه ٢٠٠٩)؛ وللمؤتمر القمة المعني بتغير المناخ (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩). وساهم البرنامج في دخول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيز النفاذ، والتأييد التام لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وصدور وثيقة ختامية موجزة وعملية المنحى عن العمالة الكاملة والعمل اللائق. كما قدم دعماً حاسماً لتنفيذ حملة الأمين العام تحت شعار "متحدون لإنهاء العنف ضد المرأة".

التحديات القائمة والدروس المستفادة

٢٦٧ - في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كثف البرنامج جهوده لتعزيز خطة الأمم المتحدة للتنمية. وشكل التخطيط المبكر والاتصال الجيد عاملين حاسمين في تقديم الدعم الفعال للدول الأعضاء. وساعد تقاسم المعلومات مع الكيانات الأخرى للأمم المتحدة في تحديد فرص التعاون، مما ساهم في تحسين تماسك السياسات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وأثار تعزيز الركيزة الخاصة بالتنمية من خلال توفير موارد إضافية من الموظفين توقعات الدول الأعضاء بإنجاز البرامج في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على نحو يتسم بمزيد من الفعالية والتنسيق.

معدّل تنفيذ النواتج

٢٦٨ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩١ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٣٠١٦ ناتجاً.

٢٦٩ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 9)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٢٧٠ - بذلت جهود متواصلة لضمان إنجاز النواتج والخدمات في مواعيدها وضمان استغلال الموارد بفعالية وكفاءة. وقد حققت الإدارة معدلًا عامًا لتنفيذ النواتج بلغ ٩١ في المائة (مقابل ٩٢ في المائة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧). وبلغ معدل استخدام الميزانية ٩٣,٦ في المائة (مقابل ٩٦,١ في المائة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧). ولا تزال الإدارة ملتزمة برصد أداء برامجها بانتظام. والانخفاض الطفيف في معدل استخدام الميزانية يعكس في جانب منه الموارد الإضافية التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٠/٦٣ للنصف الثاني من فترة السنتين دعمًا للركيزة الإنمائية من ركائز عمل الأمانة العامة.

(ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

٢٧١ - ارتفع معدل الشواغر لفترة السنتين إلى ٧,٢ في المائة (مقابل ٤,٨ في المائة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧)، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى ارتفاع عدد الشواغر غير المتوقعة، كالشواغر الناتجة عن انتهاء الخدمة وغير ذلك من تنقلات الموظفين، بما في ذلك التكاليفات المؤقتة، كما يرجع في جانب منه إلى شغل الوظائف الجديدة التي أنشئت في إطار الركيزة الإنمائية. وزاد متوسط فترة الاختيار في فترة السنتين إلى ١٨٠ يومًا (مقابل ١٦١ يومًا في فترة السنتين السابقة).

٢٧٢ - وستواصل الإدارة جهودها للحد من الوقت الذي تستغرقه عملية الاختيار، وستتخذ إجراءات بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية (في مجال تدريب الموظفين الجدد المختصين بالملفات في البرامج على تقييم المرشحين في نظام غالاكسي، على سبيل المثال). وستواصل الإدارة أيضًا توزيع بيان حالة الشواغر الذي يغطي الشواغر المتوقعة وتلك الناجمة عن تنقلات الموظفين الأخرى على جميع مديري البرامج بانتظام للمساعدة في التخطيط وملء الشواغر في الوقت المناسب.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٢٧٣ - تواصل الإدارة بذل الجهود لتحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين. وبلغت النسبة المئوية لتعيين موظفين من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلًا ناقصًا ٢١,٢ في المائة لفترة السنتين. وفيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الجنسين، بلغ تمثيل المرأة عند نهاية فترة السنتين ٤٥,٢ في المائة في الفئة الفنية وما فوقها. وفي مجال التمثيل الجغرافي، سيستمر إجراء الاستعراضات المنهجية للمرشحين الخارجيين من

الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً وغير الممثلة بواسطة مديري البرامج لجميع حالات مهلة الأيام الـ ٦٠. وبالنسبة لتحقيق التوازن بين الجنسين، سيستمر في حالات مهلة الأيام الـ ١٥ ومهلة الأيام الـ ٣٠ إعطاء الأولوية عند اتخاذ قرار الاختيار للمرشحات الداخليات اللائي يتساوين في المؤهلات مع المرشحين الذكور. وفي حالات مهلة الأيام الـ ٦٠، سيستمر إجراء استعراض منهجي لجميع المرشحات بواسطة مديري البرامج بهدف تحديد المرشحات المؤهلات وإعطائهن الأولوية.

(د) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٢٧٤ - في عام ٢٠٠٨، كان مقرراً تقديم ٢٢٦ من وثائق ما قبل الدورة. وتم تقديم ١٧٧ من هذه الوثائق في الموعد المحدد ليلغ معدل الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق ٧٨ في المائة. وهذا يمثل زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في معدل الالتزام بالمواعيد مقارنة بعام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٩، واصل معدل الالتزام تحسنه: فقد كان مقرراً تقديم ١٩٩ من وثائق ما قبل الدورة؛ وتم تقديم ١٦٨ من هذه الوثائق في الموعد المحدد ليلغ معدل الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق ٨٥ في المائة.

(هـ) زيادة اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمانة العامة للأمم المتحدة من خلال دعم اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٢٧٥ - شاركت الإدارة في عدد من الاجتماعات مع كيانات أخرى تابعة للجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهدف زيادة اتساق السياسات. وجرى بشكل موسّع استخدام تكنولوجيا عقد الاجتماعات بواسطة الفيديو، وعُقد أكثر من ١٠٠ اجتماع بواسطة الفيديو خلال فترة السنتين بهدف تعزيز التعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للجنة. وأجريت مشاورات من أجل إعداد الميزانيات البرنامجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ والأطر الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك لضمان الاتساق وتجنب ازدواجية النواتج. وتعاونت الإدارة مع غيرها من كيانات الأمم المتحدة في إعداد عدد من التقارير، وخاصة التقارير الرئيسية للإدارة، مثل تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

البرنامج الفرعي ١

دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق

(أ) تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال تقرير السياسات وتنسيقها وتماسكها لتيسير ورصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وفي تعزيز الصلة بين السياسات والأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٢٧٦ - خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واصل البرنامج الفرعي دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة باعتبارهما منبرين لتناول بعض من أكثر القضايا الإنمائية إلحاحاً في يومنا هذا. وقد وُفّر الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي استعراضاً شاملاً ونوعياً للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً/الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة تلك المتعلقة بموضوع الاستعراض الوزاري، ألا وهو التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٨، والصحة في عام ٢٠٠٩. وقد لعب منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٨ دوراً هاماً كحلقة وصل بين الحوار السياسي والمعياري من جهة والخبرة التقنية من الجهة الأخرى. وقدمت الجمعية العامة حواراً فنياً عملياً المنحى بخصوص مواضيع من قبيل العولمة والتنمية، إلى جانب موضوع تنمية الموارد البشرية. وفي عام ٢٠٠٩، جرى الدفع قدماً بالأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لضمان الخروج من مؤتمر القمة بنتائج قوية وعملية المنحى.

(ب) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في توجيه هيئاته الفرعية وفي تعزيز التنسيق والتماسك في أنشطة منظومة الأمم المتحدة

٢٧٧ - في منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٨، جرى استعراض الاتجاهات السائدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات والتمويل؛ وتشجيع زيادة التماسك بين الأنشطة الإنمائية لمختلف الجهات الشريكة في التنمية؛ وتعزيز الترابط المعياري والتنفيذي في عمل الأمم المتحدة. وكانت هناك زيادة في إسهامات اللجان الوظيفية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عمل المجلس، ولا سيما فيما يتصل بموضوع الاستعراض الوزاري السنوي. ومن الأمور المفيدة في هذا الصدد ممارسة عقد اجتماع لرؤساء لجان المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتبه في شهر كانون الثاني/يناير. كما أن ٦ لجان أدرجت في جداول أعمالها لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ بنداً بخصوص موضوع الاستعراض الوزاري السنوي. وقد أدت زيادة فرص القيام بالتدخلات إلى زيادة وعي المنظمات غير الحكومية بعمل المجلس، وزاد عدد المنظمات غير الحكومية المعتمدة.

(ج) تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال إعادة البناء والتنمية بعد انتهاء الصراعات، بما في ذلك تعزيز تفاعله مع مجلس الأمن عملاً بالتكليف الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٧٨ - عزّز البرنامج الفرعي دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تقديم الخدمات الفنية والتنظيمية للفريق الاستشاري المخصّص لهائيّ التابع للمجلس، ومن خلال زيادة تفاعله مع لجنة بناء السلام. وقدم الفريق الاستشاري المخصّص لهائيّ تقريراً إلى المجلس (E/2009/105) لمتابعة البعثة التي قام بها إلى هائيّ في أيار/مايو ٢٠٠٩، تضمن تقييماً للحالة الراهنة في البلد وتسليطاً للضوء على التحديات التي يواجهها على صعيد إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. واتخذ المجلس قراره ٤/٢٠٠٩ وقدم توصيات محدّدة بشأن بعض جوانب النتائج التي خلص إليها في التقرير. كما مدّد المجلس ولاية الفريق الاستشاري المخصّص لهائيّ. ودعا المجلس، في قراره ٣٢/٢٠٠٩، لجنة بناء السلام إلى تعزيز تعاونها مع المجلس بطرق منها تعزيز الحوار بين المجلس ورؤساء التشكيلات القطرية باللجنة.

البرنامج الفرعي ٢

القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

(أ) إحراز تقدم في مسائل المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز بين الجنسين عن طريق دعم وتعزيز التنفيذ الكامل والفعال لمنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ومؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٢٧٩ - أنشأت شعبة النهوض بالمرأة قاعدة بيانات خاصة بالعنف ضد المرأة، وأصدرت الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية لعام ٢٠٠٩، وركزت على إتاحة سبل حصول المرأة على الموارد المالية والاقتصادية وسيطرتها على هذه الموارد، بما في ذلك التمويل البالغ الصغر. وقد أذكت الدراسة الاستقصائية العالمية الوعي بتأثير الأزمة الاقتصادية والمالية على تنفيذ منهاج عمل بيجين: '١' خلال المناقشات التي أجرتها لجنة وضع المرأة في دورتيها الثانية والخمسين والثالثة والخمسين، أفاد ما مجموعه ٢١٤ متكلّماً - من الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية - باتخاذ إجراءات لتنفيذ منهاج عمل بيجين. وبذا يكون قد تم تجاوز هدف الإدلاء بـ ١٦٠ بياناً بنسبة ٣٣ في المائة؛ '٢' تم تحليل ما اتخذته الجمعية العامة من قرارات في الدورتين الثانية والستين والثالثة والستين واتضح أن ٢٩,٩ في المائة منها تستوفي المعايير، أي أن هدف الـ ٢٥ في المائة قد تحقق. وقد اتُخذ معظم القرارات التي تتناول مسألة المساواة بين الجنسين من قبل اللجنتين الثانية والثالثة.

(ب) تعزيز قدرات لجنة وضع المرأة لتنفيذ ولاياتها. بما في ذلك تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في كافة الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية

٢٨٠ - ساعدت الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها لجنة وضع المرأة في دورتها الثانية والخمسين على قطع التزامات أقوى من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وأسهمت الاستنتاجات المتفق عليها المعتمدة في الدورة الثالثة والخمسين في الدفع قدما بجدول أعمال السياسات العامة بشأن تقاسم المسؤوليات بالتساوي، بما في ذلك بالنسبة لتقديم الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. خلال المناقشات العامة التي أجرتها لجنة وضع المرأة في الدورتين ٥٢ و ٥٣، أفاد ما مجموعه ١٩٥ متكلمًا - من الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية - باتخاذ إجراءات لتنفيذ استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني على الصعيد الوطني أو الإقليمي. وبذا يكون قد تم تجاوز الهدف بنسبة ٢٠٠ في المائة. وخلال فترة السنتين، قام ٩٦٣ ٣ من ممثلي المنظمات غير الحكومية بتسجيل أسمائهم في الموقع لحضور دورة اللجنة. وبذا يكون قد تم تجاوز الهدف بنسبة ٩٨,١٥ في المائة.

(ج) زيادة قدرة كيانات منظومة الأمم المتحدة على تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية وعلى اتخاذ تدابير موجهة لتمكين المرأة في سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة

٢٨١ - يركّز مكتب المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة على مسائل تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك في مجال المرأة والسلام والأمن، ومن خلال جهة التنسيق المعنية بالمرأة: '١' يقوم مكتب المستشارية الخاصة بدور الأمانة للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وقد أنشئت شراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات على نطاق المنظومة بهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو أكثر فعالية، وأعد مشروع دليل إرشادي عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وردًا على استبيانات أرسلها مكتب المستشارية الخاصة، قدم ٦٨ كيانًا إسهامات في ما قدّمه الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تقارير بشأن تعميم المنظور الجنساني في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، '٢' في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كان هناك ٢٤ إدارة/مكتبًا يضم كل منها ٢٠ أو أكثر من الموظفين الفنيين وتقل نسبة الإناث عن ٥٠ في المائة. وزاد ١٦ إدارة/مكتبًا من النسبة المئوية للنساء في صفوف موظفيها الفنيين. ويبلغ تمثيل المرأة في الأمانة العامة ٣٧,٧ في المائة فقط.

البرنامج الفرعي ٣ السياسات الاجتماعية والتنمية

(أ) تيسير النقاش الدولي والاتفاقات الدولية بشأن المسائل الرئيسية للتنمية الاجتماعية المدرجة في جداول أعمال العمليات الحكومية الدولية للأمم المتحدة

٢٨٢ - أسهم البرنامج الفرعي، من خلال تيسيره العمليات الحكومية الدولية، في بناء توافق في الآراء بين الدول الأعضاء، وعزز النقاش الدولي بشأن تشجيع الوصول إلى العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق وتحقيق الاندماج الاجتماعي مع التركيز بصفة خاصة على كبار السن والشباب والأسر والأشخاص ذوي الإعاقة. الإنجازات الرئيسية: التوصل إلى نتيجة سياسية متفاوض عليها وذات منحى عملي بشأن العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق هي الأولى من نوعها؛ واتخاذ قرارات بشأن الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وإدراج المسائل المتصلة بكبار السن والشباب وتعميم مراعاة قضايا الإعاقة في جدول أعمال التنمية على الصعيد الدولي؛ والتأييد الكامل لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ واتخاذ موضوع العمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق للجميع موضوعاً للعقد الثاني للقضاء على الفقر واعتماد خطة عمل على نطاق المنظومة دعماً للعقد؛ واعتماد السنة الدولية للتعاونيات.

(ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمجتمع المدني على وضع وتنفيذ برامج وسياسات اجتماعية

٢٨٣ - استمرّ تطوير وتعزيز المبادرة التي بدأت خلال فترة السنتين السابقة لإدراج أنشطة بناء القدرات في سياق البعثات الاستشارية: يتضمّن جميع ما يتم إيفاده من بعثات استشارية تقريباً جانباً تدريبياً. ووفّرت حلقات العمل الإقليمية أنشطة بناء القدرات لموظفين من عدد من البلدان في وقت واحد، مما أتاح لهم تبادل الخبرات والاستفادة من عملية التعلّم المتبادل. كما زاد البرنامج الفرعي من الجهود المبذولة لإقامة شراكات مع اللجان الإقليمية ومع صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. ومع تصديق ٧٥ دولة وتوقيع ١٤٣ دولة على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بدأت الدول الأعضاء تدرج أهداف الاتفاقية وغاياتها لدى إعدادها السياسات والبرامج فيما يتصل بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعميم مراعاة قضايا الإعاقة في سياق التنمية.

(ج) تحسين فهم ووعي الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص بمسائل التنمية الاجتماعية

٢٨٤ - سجّل الموقع الشبكي الخاص بالبرنامج الفرعي ٣،١ مليون زيارة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهو ما يتجاوز هدف الـ ٢،٥ مليون زيارة. ويلعب توفير الوثائق

والمعلومات على الإنترنت بصورة نشطة دوراً حاسماً في تقديم الخدمات للأجهزة الحكومية الدولية وفي تعزيز أعمال وأهداف المنظمات العاملة في مجال التنمية الاجتماعية. وبفضل الاستعانة بنظام التسجيل المسبق على الإنترنت، أتيح التسجيل المسبق لـ ٥٠٢ من المشاركين من المنظمات غير الحكومية في أعمال لجنة التنمية الاجتماعية و ٩٣٢ مشاركاً في المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية و ٢١٧ في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وساهم عدد كبير من المناسبات التي نظّمها أصحاب المصلحة في تعزيز التعاون والمعرفة في مجال التنمية الاجتماعية وقضايا السكان الأصليين وإقامة شبكات التواصل بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والسكان الأصليين.

البرنامج الفرعي ٤

التنمية المستدامة

(أ) استعراض التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة والإجراءات ذات الأولوية للبرنامج متعدد السنوات على نحو فعال والاتفاق بشأنها للعمل على النهوض بالتنفيذ في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والجفاف والتصحر وأفريقيا، بما في ذلك القضايا الشاملة ذات الصلة

٢٨٥ - واصل البرنامج الفرعي تقديم الدعم الفني والتقني للجنة التنمية المستدامة خلال دورتها الاستعراضية (الدورة ١٦) ودورها السياسية (الدورة ١٧) لإجراء الاستعراضات والتناقش والاتفاق بصورة فعّالة بخصوص تنفيذ إجراءات التنمية المستدامة المدرجة في إطار المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ الثالثة. وقدمت شعبة التنمية المستدامة الدعم لتنظيم اجتماعات التنفيذ الإقليمية وعددٍ من الاجتماعات المعقودة بين الدورات بقيادة الحكومات. ومن خلال مداخلات أعضاء الوفود وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال الدورتين ١٦ و ١٧ للجنة، وكذلك الاجتماعات والمحادثات غير الرسمية التي عقدتها الشعبة مع أعضاء الوفود، تبين أن هناك رضا كبيراً عما يقدم من دعم. كما أعرب أعضاء مكتب اللجنة عن رضاهم الشديد، وكذلك المشاركون في معرض الشراكة ومركز التعلم وجلسات حوار المجموعات الرئيسية.

(ب) زيادة توافر المعلومات عن الخيارات المتعلقة بالسياسات والتدابير العملية والإجراءات الملزمة اللازمة لاعتماد التنمية المستدامة وتنفيذها على الصُّعد المحلي والوطني والإقليمية والدولية

٢٨٦ - واصل البرنامج الفرعي كفالة أن يكون في متناول الجمهور الاطلاع على أحدث المعلومات بخصوص أنشطة لجنة التنمية المستدامة ومتابعة خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وقضايا التنمية المستدامة الرئيسية. وأتاح البث الشبكي الذي تقوم به شعبة التنمية المستدامة لعموم

الجمهور متابعة مداولات لجنة التنمية المستدامة. وكان هدف البرنامج الفرعي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ محدداً بمستوى مليوني زيارة للموقع وتنزيل للبيانات؛ وقد تم تجاوز الهدف في عام ٢٠٠٨ وحده الذي سُجِّلَ فيه ٩٧٦ ٢٥٢٥ زيارة. ويظهر تحليل بيانات الفترة الأخيرة فيما يخص زيارات الموقع أنه قد سُجِّلَ زيارات في أوائل عام ٢٠٠٩ بمعدل يتراوح بين ٧٠٠٠ و ١٠٠٠٠ زيارة في اليوم. وسُجِّلَ مساهمة الدول الأعضاء في قواعد البيانات ب ١٣٨ من دراسات الحالات الإفرادية عن الشراكات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في عام ٢٠٠٨، للدورتين ١٦ و ١٧ للجنة.

(ج) تعزيز القدرات التقنية والبشرية والمؤسسية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تنفيذ إجراءات واستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة في مجالات الطاقة والمياه والموارد الطبيعية

٢٨٧ - قدم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية والفنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد تحقق الهدف المتمثل في إعراب ٩٢ في المائة (أو أكثر) من البلدان عن رضاها؛ فقد أعطى ٩٢ في المائة من المشاركين تقييم "ممتاز" لنوعية خدمات بناء القدرات المقدمة، بما فيها اجتماعات أفرقة الخبراء وحلقات العمل والجولات الدراسية. وقد تم الخلوص من خلال تقييمات المشاركين والمستفيدين من المشاريع إلى هذه النتيجة التي عكست تقديرهم للخدمات والمساعدات المقدمة. وخلال الفترة قيد النظر، حققت الشعبة هدفها فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات الذي يتمثل في استفادة ٦٢٠ خبيراً وطنياً من جهود بناء القدرات، وهو ما يعادل قرابة ثلاثة أمثال هدف استفادة ٢٣٠ خبيراً الذي كان محدداً لفترة السنتين.

البرنامج الفرعي ٥

الإحصاءات

(أ) تعزيز النظام الإحصائي العالمي، مع زيادة مشاركة البلدان وزيادة التعاون فيما بين المنظمات الدولية، بما في ذلك إحراز تقدم في التوفيق بين المؤشرات الإنمائية وترشيدها

٢٨٨ - ثمة تطور إيجابي على صعيد كل من مؤشري الأداء. فقد زاد عدد المشاركين في دورات اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، مما يعكس اهتماماً قوياً من جانب الدول الأعضاء بالمشاركة في عملية صنع القرار فيما يخص النظام الإحصائي العالمي. وجرى في الاجتماعات السنوية للجنة الإحصائية إرساء الأسس المنهجية في المستقبل وللقيام بجهود بناء القدرات الإحصائية. وازدادت أيضاً الجهود التعاونية لتحسين التنسيق مع الوكالات الدولية

والجهات الشريكة الأخرى، وخاصة في مجال هام هو تبادل البيانات على نحو فعال (مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من البيانات) ورصد جودة البيانات.

(ب) استعمال الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات البحث والقطاع الخاص وعامة الجمهور للبيانات الإحصائية والمبادئ التوجيهية التقنية التي ينتجها البرنامج الفرعي، بشكل أفضل وعلى نطاق أوسع

٢٨٩ - تجاوز كلا المؤشرين الهدف المحدد بفرق كبير، وهو ما ينعكس في الزيادة الكبيرة (٢٧,٨ في المائة) في عدد طلبات الحصول على البيانات الإحصائية وفي عدد الزيارات لصفحة البرنامج الفرعي على الإنترنت (٤٣ في المائة). وهذا لا يعكس فقط زيادة اهتمام جميع المستخدمين (الحكومات والمنظمات الدولية ومعاهد البحوث والقطاع الخاص وعامة الجمهور) بمنتجات الشعبة الإحصائية، بل وزيادة قدرة الشعبة على تلبية هذا الطلب بفعالية. ولقد ثبت أن الشعبة كانت على حق حين تبنت استراتيجية جعل الموقع الشبكي مركز تفاعلاتها مع العملاء/المستخدمين، فهذه هي الاستراتيجية التي تتيح أكبر إمكانية للنمو. وكانت الزيادة الملموسة في عدد طلبات الحصول على البيانات التي تمت تلبيتها ترجع بدرجة كبيرة إلى إطلاق النظام المبتكر للوصول إلى البيانات بواسطة الإنترنت (UNdata).

(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص أقل البلدان نمواً، على القيام بصورة منتظمة بجمع الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها، وذلك لإنتاج بيانات ذات نوعية جيدة بصفة عامة لمقرري السياسات العامة وللجمهور بصفة عامة

٢٩٠ - تظهر البيانات الأولية معدّلاً عالياً للغاية للرضا عن جهود بناء القدرات التي يقوم بها البرنامج الفرعي. ففي استقصاء روتيني للمتابعة، أكد ٨٠ في المائة من المشاركين في حلقات العمل أنه قد كان للحلقات تأثير حقيقي، حيث أفادوا أن المواد التدريبية استخدمت لاحقاً وأن التوصيات نُفذت. ومن الجلي أن هذا يتجاوز الهدف المحدد بـ ٧٠ في المائة.

البرنامج الفرعي ٦ السكان

(أ) القيام على نحو فعال بتسهيل استعراض الدول الأعضاء للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين

٢٩١ - حقق البرنامج الفرعي هدفه المتمثل في تقديم ١٠٠ في المائة من الوثائق التي تقدّم إلى دورتي لجنة السكان والتنمية في مواعيدها المحددة. وقد أثنت الوفود على مستوى الخدمة التي

تقدّمها شعبة السكّان إلى اللجنة في مجال الوثائق وتقديم الخدمات الفنية. وفيما يتعلق بالتأثير، ذكر وفد الولايات المتحدة أن شعبة السكان لا تزال تلعب دورا بالغ الأهمية كمصدر للخبرة السكانية غير المنحازة لأي سياسة كانت - حيث تُستخدم منتجاها على نطاق واسع من قبل مختلف أصحاب المصلحة. وتعتبر البرازيل بيانات شعبة السكان عاملا حاسما في إعداد تحليلات مقارنة بين البلدان والمناطق. وأثنى السودان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، على شعبة السكان لما تضطلع به من عمل في مجال تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

(ب) تعزيز الوعي بالقضايا السكانية الجديدة والناشئة وزيادة المعرفة والفهم، على الصعيد الوطني، وخاصة في مجالات الخصوبة، ومعدل الوفيات، والهجرة، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتحول الحضري، والنمو السكاني وشيخة السكان

٢٩٢ - كان هناك اهتمام بالإحاطات التي قدّمتها شعبة السكان إلى الوفود في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وجرى استكمال الإحاطات المعتادة التي تقدّم لجميع الوفود بخصوص الدورات السنوية للجنة السكان والتنمية بإحاطات لأعضاء الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة به ولأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، بناء على طلب هاتين المجموعتين. ونظّمت شعبة السكّان ثلاث إحاطات عن المنتدى العالمي للسكان والتنمية. وقام بزيارات لشعبة السكان مسؤولون حكوميون من البلدان/المنظمات الحكومية الدولية التالية: الأردن وأستراليا وإسرائيل وإيطاليا وبلجيكا وبنغلاديش والرأس الأخضر والسودان والسويد وسويسرا وقطر والمغرب والمكسيك والمملكة العربية السعودية وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية والبرلمان الأوروبي. ويقدر عدد المسؤولين الحكوميين الذين زاروا الشعبة أو تلقّوا إحاطات بـ ٢٠٠ مسؤول، أي أكثر من ضعفي المستوى المستهدف.

(ج) تحسين الوصول إلى المعلومات والبيانات السكانية وتوفيرها في الوقت المناسب، لتستخدمها الدول الأعضاء والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية

٢٩٣ - زاد عدد المشتركين في خدمة الإشعار عن طريق البريد الإلكتروني بنسبة ٢٠ في المائة، وهو ما يتجاوز قليلا المستوى المستهدف. ولكي يكون هناك سجل جار لاستخدام بيانات شعبة السكّان في وسائط الإعلام، أنشأت شعبة السكّان مدوّنة خاصة بها. والمعلومات الموجودة في هذه المدوّنة تستمدّ في الأساس من التنبيهات الإخبارية المقدّمة من خدمة غوغل (Google News alerts) وبها العديد من الانحيازات. غير أن المدوّنة توفّر، على أي حال، أمثلة لاستخدام بيانات شعبة السكّان في الأخبار ومقالات الرأي المنشورة حول العالم.

البرنامج الفرعي ٧

الاتجاهات والقضايا والسياسات المتعلقة بالتنمية العالمية

(أ) تعزيز المداولات الدولية من خلال مساعدة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على تحديد وفهم المسائل الاقتصادية الجديدة والناشئة، ولا سيما في سياق إحراز التقدم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والتي جرى الاتفاق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية

٢٩٤ - عززت النواتج التحليلية للبرنامج الفرعي المداولات التي تجري في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير تحليلات محايدة للقضايا والسياسات الإنمائية. وكانت أهم نواتج الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ دراستا الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم؛ والتقارير والمذكرات السياسية للجنة السياسات الإنمائية؛ ودليل فئة أقل البلدان نمواً؛ الإدراج في القائمة والرفع منها، والدعم الخاص لها؛ وتقارير فرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتقارير الأمين العام عن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛ والجزءات المفروضة من جانب واحد ضد البلدان النامية؛ والتعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل. وقد انعكس تأثير النواتج في صدور ٢٨ قراراً ومقرراً ذا صلة بهذا الموضوع عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووفرت هذه النواتج أيضاً المعلومات الأساسية للمناقشات التي تتناول قضايا التنمية الاقتصادية في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤتمرات الدولية، وقد استُشهد بها في تقارير الأمين العام ومذكراته ذات الصلة.

(ب) تحسين الحوار بشأن الحالة الاقتصادية في العالم، بما في ذلك تشجيع الوصول إلى وجهة نظر موحدة للأمم المتحدة بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية وآثارها على فرص البلدان النامية

٢٩٥ - عززت النواتج التحليلية للبرنامج الفرعي الحوار الذي جرى في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الحالة الاقتصادية في العالم. وكانت أهم النواتج وثيقتا الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، والتقارير المشتركة التي يعدها البرنامج الفرعي بالاستعانة بإسهامات من إدارة الشؤون الاقتصادية/مكتب تمويل التنمية، والأونكتاد، واللجان الإقليمية. وينعكس تأثير النواتج جزئياً في دورتي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ المخصصتين لمناقشة استكمالي منتصف العام (E/2008/57 و E/2009/73)، حيث أشيد بهما لما تضمناه من تشخيص مبكر للعوامل التي تسببت في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على البلدان النامية. ويتم بصورة منتظمة إدراج اقتباسات من محتوى وثيقة الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم واستكمالها التي

تصدر شهريا وفي منتصف العام، ومن محتوى منشور مرصد مكامن الضعف حول العالم Global Vulnerability Monitor الصادر عن البرنامج الفرعي، في الخطابات التي يدلي بها الأمين العام وغيره من مسؤولي الأمم المتحدة؛ كما استشهد بهذه الوثائق في عدد من تقارير الأمين العام ومذكراته.

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على إدماج سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية في استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك من خلال زيادة فهم الآليات المستخدمة لمواجهة انعدام الأمن الاقتصادي وجعل تثبيت الاقتصاد الكلي متوافقا مع الحد من الفقر على المدى الطويل

٢٩٦ - في عام ٢٠٠٨، قامت شعبة السياسات الإنمائية وتحليلها بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع لبناء القدرات في مجال تقييم الاستراتيجيات الإنمائية الهادفة إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ١٨ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيتم وضع اللمسات النهائية على مشروع مماثل بحلول أوائل عام ٢٠١٠ في خمس دول عربية، ثم في وقت لاحق من العام في أربعة بلدان آسيوية وثلاثة بلدان أفريقية. وتم في عام ٢٠٠٩ وضع اللمسات النهائية على مشروع مشترك مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن انعكاسات السياسة الاقتصادية الكلية والصدمات الخارجية ونظم الحماية الاجتماعية في سبعة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتم لصالح المشروع الجاري بشأن استراتيجيات خروج البلدان في آسيا وأفريقيا من فئة أقل البلدان نمواً، إجراء استقصاءات في عام ٢٠٠٩ بالتعاون مع الجهات الشريكة في التنمية لتقييم استخدام تدابير الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً، وتوليد المدخلات لبوابة المعلومات الخاصة بالمشروع ولعملية استعراض برنامج العمل المعني بأقل البلدان نمواً.

البرنامج الفرعي ٨

الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية

(أ) إثراء الحوار بشأن تحسين فهم المسائل الشاملة المتمثلة في إصلاح القطاع العام، والحوكمة التشاركية، وبناء القدرات، وتعزيز الالتزام بالأصول المهنية والأخلاقيات، وإدارة المعارف من أجل التنمية

٢٩٧ - يتضح التأثير الإيجابي من خلال ما لا يقل عن ٧ إشارات/توصيات/مقررات وردت في التقارير/القرارات الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٦٣ بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ ومشروع قرار الجمعية العامة A/C.2/64/L.11 بشأن مد جسور التواصل عبر طريق المعلومات الفائقة

السرعة العابر لبلدان أوراسيا؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢/٢٠٠٨ و ١٨/٢٠٠٩ اللذان أُتخذ فيهما يتصل بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن أعمال دورتيها السابعة والثامنة على التوالي؛ ووقائع حلقة النقاش التي عقدتها اللجنة الثانية تحت عنوان "قدرة الدولة في مرحلة ما بعد النزاع: إعادة بناء الإدارة العامة"؛ وتقرير الأمين العام المقدمان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الخطوات المتخذة لتعزيز التعاون في تنفيذ نتائج مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات (E/2009/7) وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات (E/2009/92، E/2009/INF/2/Add.1).
انظر <http://www.unpan.org/IMDIS-2008-2009>.

(ب) تعزيز المعارف وتحسين تبادل الابتكارات وأفضل الممارسات في مجالات إصلاح القطاع العام والحوكمة التشاركية وإدارة المعارف من أجل التنمية

٢٩٨ - تمت ٥٢٩ ٣٩٩ ١٢٧ زيارة و ٩٩٤ ٩٩٥ ٢٠ عملية تنزيل للوثائق من شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية. وجرى تحسين هذه الشبكة بإعادة تصميم شكلها وتجهيزها بتكنولوجيات شبكية متقدمة منذ ١ أيار/مايو ٢٠٠٨، فأصبحت أكثر شمولاً وأسهل استخداماً. وواصل مركز التدريب بواسطة الإنترنت التابع للشبكة تقديم الدورات بالبحر، وزاد عدد الملتحقين بالدورات بنسبة تزيد عن ٢٣٠ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقتين. وقام البرنامج الفرعي بتنظيم ودعم احتفالين لتسليم جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة، ثم نظم حلقتي عمل لتنمية القدرات تشجيعاً لإتباع ممارسات ومنهجيات ابتكارية أفضل في مجال الإدارة العامة، واستفاد من حلقات العمل هذه أكثر من ٤٠٠ مشارك من جميع المناطق حول العالم. وزاد من تأكيد نجاح هذا الإنجاز ورود ٤٦ رسالة تقدير أُنشئت على البرنامج الفرعي لما نتج عنه من تعزيز لتبادل المعارف.
انظر <http://www.unpan.org/IMDIS-2008-2009>.

(ج) زيادة قدرة الحكومات الوطنية على تعزيز الحوكمة التشاركية والالتزام بالأصول المهنية والمساءلة في القطاع العام لتحسين الأداء بما في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٢٩٩ - يتضح النجاح في زيادة قدرة الحكومات الوطنية من صدور ٢٧ توصية منهجية/تقنية. ومن النواتج الهامة الأداة المعنونة Meter II، وهي أداة موجودة على الإنترنت لتمكين الحكومات من تحديد مواطن القوة الظاهرة والمخالفات التي يتعين تحسينها لتهيئة البيئة المواتية لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية، ومن ثم تقديم الخدمات العامة على نحو أفضل؛ ودليل لنقل وتكييف الابتكارات في مجال الحوكمة؛ ومسرّد لمصطلحات الإدارة العامة على

الإنترنت. وبناء على طلب الدول الأعضاء، تم إيفاد ٦٠ بعثة استشارية إلى ٣٢ بلدا من أجل زيادة تعزيز القدرات على الصعيدين المحلي والوطني، ولا سيما في مجالات تنمية الموارد البشرية والحكومة الإلكترونية وإشراك المواطنين. وواصل البرنامج الفرعي مساندته الناجحة لمشاريع التعاون التقني. ونُظمت ٢١ حلقة عمل تدريبية لبناء القدرات حضرها ٢٣٠ مشاركا ممولاً قدموا من ٥٠ بلدا ناميا. انظر <http://www.unpan.org/IMDIS-2008-2009>.

البرنامج الفرعي ٩ الإدارة المستدامة للغابات

(أ) إجراء حوار دولي فعال بشأن الإدارة المستدامة للغابات وتيسير تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والصك غير الملزم قانونا بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات

٣٠٠ - قدّم البرنامج الفرعي إسهامات في مجال الإدارة المستدامة للغابات بتشجيعه الحوار الدولي وإبرام الاتفاقات الدولية بشأن الغابات. وقد زاد عدد المقررات وغير ذلك من النتائج الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية استنادا إلى خيارات السياسات المقترحة من البرنامج الفرعي بنسبة ٥٥ في المائة. وأبرز هذه المقررات إطلاق "عملية التيسير" المعنية بتمويل الغابات لمساعدة البلدان على حشد التمويل من جميع المصادر، والقرار المتعلق بمسألة "الغابات في بيئة متغيرة، وتعزيز التعاون، وتنسيق السياسات الشاملة والبرنامج". وأسهم البرنامج الفرعي ٩ أيضا في المفاوضات التي جرت في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر، وفي تعزيز العمل على تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات بطرق منها مساعدة المبادرات التي تقودها البلدان والتي تتركز على المسائل الرئيسية التي يغطيها الصك.

(ب) تعزيز الرصد والتقييم والإبلاغ بشأن الإجراءات المتفق عليها دوليا الرامية إلى تنفيذ تدابير الإدارة المستدامة للغابات

٣٠١ - أنجز البرنامج الفرعي عدّة تقارير رئيسية عن تنفيذ الصك غير الملزم قانونا بشأن الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بالغابات؛ وعن أنشطة الكيانات الإقليمية ذات الصلة بالغابات، وعن مواقف الدول الأعضاء إزاء المسائل الرئيسية المتعلقة بتمويل الغابات. وقد شكّلت التحليلات التي تضمّنتها تلك التقارير الأساس لما قدّمه الأمين العام من تقارير للمنتدى في دورته الثامنة، وللقرارات التي اتخذت لاحقا بشأن تمويل الغابات وبخصوص موضوع الغابات في بيئة متغيرة.

(ج) تحسين التعاون والتكافل والتنسيق على الصعيد الدولي بشأن الغابات، فيما بين الحكومات والمجموعات الرئيسية، والمنظمات والصكوك والعمليات من خلال جعل إدارة المعارف أكثر فعالية وأفضل. بما في ذلك أنشطة الشراكة التعاونية المعنية بالغابات

٣٠٢ - سهّل البرنامج الفرعي زيادة التعاون والتنسيق الدوليين في مجال الغابات من خلال تقديم الخدمات للشراكة التعاونية المعنية بالغابات والمشاركة في جميع المبادرات المشتركة السبعة للشراكة التعاونية المعنية بالغابات. كما قاد مبادرة جديدة بشأن تمويل الغابات؛ وأقام تعاوناً خاصاً مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي ومع عدد من الكيانات الإقليمية ذات الصلة بالغابات؛ واستمر في دعم التنسيق مع جهات التنسيق التابعة للمجموعات الرئيسية. كما أعدّ البرنامج الفرعي مقترحات متعددة لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات، وأسهم في الجهود التعاونية التي تجري مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة في مجال بناء السلام ومنع الجريمة.

البرنامج الفرعي ١٠

تمويل التنمية

(أ) الرصد الفعال من جانب الجهات صاحبة المصلحة المتعددة لتنفيذ ومتابعة توافق آراء مونتيري والنتائج ذات الصلة

٣٠٣ - تم تجاوز هدف الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المتمثل في تلقي ٢٨ إسهاماً رئيسياً من أصحاب المصلحة في التقييم السنوي لتنفيذ توافق آراء مونتيري بما مقداره ٥٨ إسهاماً. ويعود إنجاز هذا الناتج الأعلى من المستهدف إلى قيام أصحاب المصلحة المتعددين بالإعداد لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (الدوحة، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨). وفي عملية المتابعة، شكّلت الإسهامات الفنية المقدمة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبلاغات السنوية للجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، إلى جانب الإعلانات الوزارية الصادرة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إسهامات رئيسية في تقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة (A/63/179 و A/64/322) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2008/7 و E/2009/48)، فأسهمت بالتالي في الرصد الفعال من جانب أصحاب المصلحة المتعددين لتنفيذ توافق آراء مونتيري.

(ب) تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الهيئات الحكومية الدولية المختصة وهيئات الإدارة للجهات المؤسسية الأخرى صاحبة المصلحة والاستفادة منها على نحو أكبر لأغراض متابعة المؤتمرات والتنسيق

٣٠٤ - تم تجاوز هدف الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المتمثل في صدور ٢٦ قراراً وموجزاً رئاسياً وبلاغاً وإعلاناً رئيسياً بشأن متابعة المؤتمرات والتنسيق، وذلك من خلال إبرام اتفاقيتين

حكوميين دوليين رئيسيين. وأول هذين الاتفاقين هو إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية الذي اعتمد في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، وهو لم يتوقف عند الفصول الستة لتوافق آراء مونتيري، بل تناول أيضا بعض القضايا الجديدة والناشئة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٣/٢٣٩). أما الاتفاق الثاني، وهو الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، فقد أوجد توافقا عالميا في الآراء بشأن أسباب الأزمة وآثارها وإجراءات التصدي لها، ورّب أولويات ما يتعين اتخاذه من إجراءات سريعة وحاسمة ومنسقة، وحدّد للأمم المتحدة دورا واضحا في هذا الصدد (انظر قرار الجمعية العامة ٢٣/٣٠٣).

(ج) إشراك الحكومات على نحو أكمل وزيادة التعاون والتفاعل فيما بين جميع الجهات المؤسسية وغير المؤسسية صاحبة المصلحة المشاركة في عملية تمويل التنمية لكفالة المتابعة السليمة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

٣٠٥ - حقّق البرنامج الفرعي هدفه للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المتمثل في تنظيم ٢٦ مناسبة رئيسية لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن تمويل التنمية. وقد أقيمت مناسبات عام ٢٠٠٨ في إطار التحضير لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، ومنها: ست جلسات استعراضية غير رسمية للجمعية العامة بشأن المجالات المواضيعية الستة لتوافق آراء مونتيري؛ وخمس مشاورات إقليمية؛ وجلستا استماع للمجتمع المدني وقطاع الأعمال. وتضمّنت مناسبات عام ٢٠٠٩ الحوار المواضيعي التفاعلي الذي أجرته الجمعية العامة (نيويورك، ٢٥-٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩) في إطار التحضير للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وعقد عدد آخر من المشاورات وحلقات العمل والحلقات الدراسية لأصحاب المصلحة المتعددين في إطار متابعة المؤتمرين.

الباب ١٠

أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

٣٠٦ - ازداد الدعم الدولي لتلبية الاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وللتصدي للشواغل الخاصة بمجموعات البلدان هذه، وذلك نتيجة لزيادة وعي الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بالتحديات الإنمائية التي تواجهها هذه المجموعات.

٣٠٧ - وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، يرجع ذلك الإنجاز بدرجة كبيرة إلى الجهود المقترنة بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي سيعقد في تركيا في عام ٢٠١١. وقد أُطلقت العملية التحضيرية التي تشمل كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٩. ووضع المكتب خارطة الطريق والإطار المفاهيمي لتقييم تنفيذ برنامج عمل بروكسل والعناصر الموضوعية للإطار العالمي الجديد لإقامة الشراكات دعماً لأقل البلدان نمواً.

٣٠٨ - وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان ١٦ بلداً قد قدّم أكثر من ١٠٠، في المائة من دخله القومي الإجمالي في صورة مساعدات إنمائية رسمية لأقل البلدان نمواً. كما ركّزت جهود الدعوة على تنفيذ برنامج عمل ألماي واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٠٩ - وأسفرت هذه الجهود عن إذكاء الوعي بما للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من احتياجات خاصة في سياق التنمية العالمية. وأتاح ازدياد كثافة النقاش حول تغيّر المناخ مؤخراً فرصة أخرى لوضع الشواغل الخاصة بمجموعات البلدان الثلاث الأكثر ضعفاً في بؤرة الاهتمام.

معدّل تنفيذ النواتج

٣١٠ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٨٩ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٩٦ ناتجاً.

٣١١ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 10)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) الإدارة الفعالة لبرنامج العمل ودعمه بالموظفين والموارد المالية

٣١٢ - حقّق المكتب التنفيذ الفعّال للنواتج والخدمات المقررة في المواعيد المحددة. وحقّق المكتب نسبة ٨٦ في المائة في إنجاز النواتج والخدمات. وكان يمكن أن تبلغ نسبة الإنجاز ١٠٠ في المائة لو لم تقرّر الهيئات التشريعية تغيير المواعيد المقررة لبعض الأنشطة المتصلة بالبرامج الفرعية. وواصل المكتب استغلال موارده على نحو جيد، وإن لم يتسنّ تحقيق أهداف التعيين والتنسيب. غير أن جهوداً كبيرة قد بذلت في سبيل الإسراع بتلك العمليات.

كما شجّع المكتبُ الإدارةَ العليا على المشاركة في برنامج الأمم المتحدة التدريبي المتعلق بالتعيين وإدارة شؤون الموظفين.

(ب) زيادة الوعي بالاحتياجات والشواغل الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتطلب اهتماماً من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية

٣١٣ - من خلال مواصلة بذل الجهود المركزة في مجال الدعوة، أمكن إبقاء الشواغل الخاصة بمجموعات البلدان الثلاث الأضعف في موقع متقدّم من جدول الأعمال الدولي. ويتجسّد مثال جيد على ذلك في صدور الإعلان الوزاري بشأن أزمة الغذاء وقت انعقاد الأونكتاد الثاني عشر. وتضمّنت الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية، الإقرار بمجموعات البلدان الضعيفة الثلاث هذه من وضع خاص، والتأكيد على هذا الوضع الخاص، والدعوة إلى اتّخاذ إجراءات عالمية النطاق لتلبية احتياجاتها. كما أن عدداً من قرارات الجمعية العامة ينص على أن الجمعية العامة تقرّر تعزيز أنشطة منظومة الأمم المتحدة لصالح مجموعات البلدان الثلاث هذه.

البرنامج الفرعي ١

أقل البلدان نمواً

(أ) مواصلة الالتزام بمرامي وأهداف برنامج عمل بروكسل

٣١٤ - أظهر ممثلو أقل البلدان نمواً نشاطاً متزايداً في المحافل الدولية، بما فيها اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومداولات الجمعية العامة، وبالأخص اللجنة الثانية، والاجتماعات الدولية التي تنظمها مختلف وكالات الأمم المتحدة، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية، وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، تضمّن ما لا يقل عن ٢٠ من الإعلانات والقرارات والمقرّرات التي صدرت خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ النصّ على اتّخاذ تدابير محدّدة لصالح أقل البلدان نمواً. وترجع هذه الزيادة في النشاط إلى تحسّن ما لدى أقل البلدان نمواً من قدرات وطنية على التفاوض في عدد من المجالات. وقد حظيت الالتزامات الخاصة ببرنامج عمل بروكسل بالدعم من خلال أنشطة المكتب المتعلقة ببناء القدرات.

(ب) زيادة الموارد الدولية المقدمة دعماً لأهداف ومرامي وغايات برنامج عمل بروكسل

٣١٥ - زاد عدد بلدان لجنة المساعدة الإنمائية التي تقدّم ٠,١ في المائة من دخلها القومي الإجمالي أو أكثر كمساعدات إنمائية خارجية إلى أقل البلدان نمواً من ١٣ بلداً في عام ٢٠٠٧

إلى ١٦ بلداً في عام ٢٠٠٨. وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٩، كان ٤٥ من أقل البلدان نمواً تشارك في الإطار المتكامل المحسّن. وأُنجزت دراسات تشخيصية في مجال التكامل التجاري وحلقات عمل في مجال التحقق لـ ٣٠ بلداً منها. وكان ١٣ من أقل البلدان نمواً في المراحل المبكرة من هذه العملية. كما حدث تحسّن طفيف على صعيد معاملة هذه البلدان معاملة تفضيلية من ناحية الوصول إلى الأسواق، غير أن هذا لم يُحدث إلا القليل من الأثر نظراً لانخفاض مستوى استغلاله واستمرار تقلص المعاملة التفضيلية.

(ج) تعزيز التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف لكفالة متابعة برنامج عمل بروكسل وتنفيذه بصورة متكاملة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي

٣١٦ - دعت جهات التنسيق الوطنية في البلدان الـ ٤٩ المنتمية لمجموعة أقل البلدان نمواً جميعها إلى حلقات عمل لبناء القدرات، وتلقت الدعم في مجال إعداد التقارير الوطنية عن تنفيذ برنامج عمل بروكسل لتقديمها إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، وذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية. ونظمت الحلقات الدراسية وحلقات العمل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وجامعة الأمم المتحدة والأونكتاد ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا والبنك الدولي وتحالف الدول الجزرية الصغيرة والاتحاد البرلماني الدولي بشأن مواضيع متنوعة شملت، فيما شملت، تأثير الأزمة المالية وتغيّر المناخ على أقل البلدان نمواً وتحسين تيسير التجارة. وأسهم تعزيز التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمتعددة الأطراف في كفالة متابعة برنامج عمل بروكسل وتنفيذه بصورة متكاملة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وعلى وجه الخصوص، أمّد ذلك أقل البلدان نمواً بالدعم في مجال بلورة رؤيتها بخصوص إقامة شراكة متجددة بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٢

البلدان النامية غير الساحلية

(أ) تعزيز تنفيذ برنامج عمل ألماتي في الوقت المناسب لإنشاء نظم للنقل العابر تتسم بالكفاءة وخفض تكاليف المعاملات التجارية

٣١٧ - خلص استعراض منتصف المدة الذي أجرته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ إلى أن البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر المجاورة لها قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في تنفيذ برنامج عمل ألماتي بدعم من شركائها في التنمية. وكان أبرز سمات التقدّم المحرز على صعيد تنفيذ برنامج عمل ألماتي منذ عام ٢٠٠٣ يتمثل في المشاركة الأقوى من جانب

الشركاء في التنمية فيما يتعلق بتطوير البنى التحتية للنقل وبتيسير التجارة، إلى جانب المعونات وتخفيف الديون وإتاحة فرص الوصول إلى الأسواق. فعلى سبيل المثال، منحت الدول المتقدمة النمو إعفاءات جمركية لما متوسطه ٩٤ في المائة من إجمالي الواردات التي منشؤها بلدان نامية غير ساحلية، مقابل ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٠. وأظهرت المساهمات في تقارير الأمين العام أن عدداً يزيد عن ٢٥٠ من الإجراءات المحددة قد نُفذ خلال فترة السنتين.

(ب) زيادة الموارد الدولية المقدمة لدعم تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية

٣١٨ - تلقى سبع من البلدان النامية غير الساحلية أكثر من ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٦ (لن تتاح إحصاءات عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٠). وقد أدى ارتفاع مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية في قطاعات النقل والاتصالات إلى تحسّن قدرة البلدان النامية غير الساحلية على تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل في مجالي صيانة البنى التحتية وتطويرها. وكان عشر من البلدان النامية غير الساحلية قد بلغ نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ٢٠٠٩. وقد أتاح هذا التقدم تحويل وجهة الموارد، بحجمها الذي بات أكبر، من خدمة الديون إلى مشاريع الإنفاق العام ذات الأولوية.

البرنامج الفرعي ٣

الدول الجزرية الصغيرة النامية

(أ) زيادة الدعم الدولي لتنفيذ استراتيجية موريشيوس

٣١٩ - واصلت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وخاصة فيما يتعلق بآثار تغيّر المناخ التي تشكّل تهديداً خطيراً لبقاء تلك الدول. وقام مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بتنظيم حلقة دراسية عن معالجة أوجه الضعف الشديد لإزاء آثار تغيّر المناخ، وذلك بالتعاون مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومؤسسة داغ همرشولد. واعتمد مؤتمر قمة تحالف الدول الجزرية الصغيرة المتعلق بتغيّر المناخ الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إعلان التحالف بشأن تغيّر المناخ لعام ٢٠٠٩ باعتباره الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.

(ب) تعزيز التعاون والشراكات فيما بين الوكالات دعماً للدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٢٠ - تم تنظيم عدد من المناسبات بهدف تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التفاوض الجماعي بشأن القضايا الرئيسية، ومنها تغيّر المناخ. ونُظمت حلقات عمل بشأن

الموصولة في منطقة المحيط الهادئ أدت إلى زيادة التعاون والتنسيق بين الشركاء الرئيسيين من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والبنك الدولي، والقطاع الخاص. ونُظّم منتدى للشركات بالاشتراك مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأعدت بخصوص الدول الجزرية الصغيرة النامية كتيبات للإحصاءات العالمية ونشرات إخبارية. وساهم المكتب فنيا ولوجستياً في تنظيم مؤتمر قمة تحالف الدول الجزرية الصغيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وأسهمت كل هذه الأنشطة في تكثيف أنشطة الدعوة لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

الباب ١١

دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

الملامح البارزة لنتائج البرامج

٣٢١ - على الصعيد العالمي، تم تعزيز دعم المجتمع الدولي لتنفيذ الشراكة الجديدة من خلال عقد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الذي جمع تحت سقف واحد الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، إلى جانب مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومصارف التنمية الإقليمية والأونكتاد وممثلين عن القطاع الخاص في أفريقيا. واختتم الاجتماع الرفيع المستوى بأن اعتمد بتوافق الآراء إعلان سياسي (قرار الجمعية العامة ٦٣/١) حمل رسالة قوية تفيد التزام أفريقيا بتحسين مستقبلها؛ وتحديد دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا. وعرضت نتائج الاجتماع على العديد من المحافل العالمية، بما فيها المناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التي عقدت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ ومنتدى الشراكة الأفريقية الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٣٢٢ - وعلى الصعيد الإقليمي، تم تحسين عملية آلية التشاور الإقليمية وتعزيزها كما هو واضح من زيادة عدد المشاركين ومستوى المشاركة وتحسن التفاعل داخل المجموعة الواحدة وفيما بين المجموعات. وعلاوة على ذلك، تقوم المجموعات، على نحو متزايد، بإشراك كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أنشطتها، كما تقوم بمواءمة خططها مع أولويات المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية.

٣٢٣ - وكانت هناك تغطية إعلامية كبيرة لكل من الاجتماع الرفيع المستوى بشأن أفريقيا والمناسبة الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، مع ما وفّره الحملات الترويجية التي قامت بها إدارة شؤون الإعلام من مساعدة في هذه الصدد. وقد اتّضح من تحليل أجري لهذه التغطية أن ٧٥٨ مقالة قد نشرت في ٥٧ بلداً، ربعها تقريباً في أفريقيا، وأن نحو النصف من جملة المقالات قد اشتمل على تغطية لقضايا أفريقيا. ونجح قسم أفريقيا في الإدارة في إجراء الترتيبات لكي تُنشر، ورقياً وإلكترونياً، ٣١٠ مقالة قصيرة مستمدة من المجلة.

التحديات والدروس المستفادة

٣٢٤ - يتمثل أهم التحديات التي جوهت في الجزء الأخير من عام ٢٠٠٩ في ضمان وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته تجاه أفريقيا بينما هو منهك في معالجة الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي تفاقمّت بسبب الآثار المترتبة على أزمي الغذاء والطاقة وعلى تغيّر المناخ. وقد اضطر مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا إلى إعادة صياغة بعض الأنشطة خلال فترة السنتين لتكييفها مع ما استجدّ من أولويات وتحديات من قبيل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وعلى الصعيد الإقليمي، يتمثل أحد التحديات الكبرى في هئية المجال لتوليد التزام وتحرك أكبر ممّا هو موجود بالفعل من جانب وكالات الأمم المتحدة المشاركة والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. وممّا يتسبّب جزئياً في إعاقة الأنشطة الإعلامية التي يضطلع بها قسم أفريقيا في إدارة شؤون الإعلام عن الوصول بنجاح إلى الجمهور أن قدرات القسم محدودة، غير أن هذا الأمر يمكن معالجته من خلال تحديد الجمهور المستهدف على نحو أفضل والتوسّع في استخدام شبكة الإنترنت وغيرها من الوسائل المعلوماتية الإلكترونية.

معدّل تنفيذ النواتج

٣٢٥ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٤ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ١١٧ ناتجاً.

٣٢٦ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 11)).

البرنامج الفرعي ١

تنسيق الدعوة والدعم العالميين للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) زيادة دعم المجتمع الدولي للتنمية الأفريقية بوجه عام وللشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بوجه خاص

٣٢٧ - شهدت فترة السنتين زيادة في دعم المجتمع الدولي لتنمية أفريقيا وللشراكة الجديدة. وقد أدرج ٢٢ (أو ٨٨ في المائة) من التوصيات الـ ٢٥ الواردة في تقرير الأمين العام بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية (A/63/130) في الإعلان السياسي بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا (قرار الجمعية العامة ١/٦٣)، مما يدل على تأييد الدول الأعضاء للتوصيات الواردة في التقرير. وقد زاد عدد الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للتنمية في أفريقيا خلال فترة السنتين إلى ١٣٨ نشاطاً، أي أكثر قليلاً من الهدف المحدد بـ ١٣٥ نشاطاً. كما زاد خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عدد المنتديات التي تناولت مسألة التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن مستوى الأساس المتمثل في أربعة منتديات ليتحقق هدف المنتديات الستة المحدد لنهاية عام ٢٠٠٩، وهو ما يمثل انعكاساً آخر لحدوث زيادة في الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى أفريقيا.

(ب) تحسين التنسيق في الأمم المتحدة لتوفير الدعم للتنمية الأفريقية مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٣٢٨ - استمر تحسين ما تتوخاه منظومة الأمم المتحدة من تنسيق في تقديم الدعم للتنمية في أفريقيا. وزاد عدد الأنشطة المشتركة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة دعماً للتنمية في أفريقيا من مستوى الأساس الذي يساوي ٣٥ نشاطاً إلى ٤٥ نشاطاً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهو ما يتجاوز هدف الـ ٤٠ نشاطاً. وعلاوة على ذلك، فإن أحد الإنجازات الجديرة بالتنويه على صعيد تحسين تنسيق دعم الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا يتمثل فيما قامت به إدارات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها من مشاركة قوية في الأعمال التحضيرية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بأفريقيا التي دعاها إلى الانعقاد مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وقد تجلّت هذه الاستجابة المنسقة في الإسهامات التي شاركت في التقرير الشامل للأمين العام وفي المناسبات الجانبية الـ ١٥ التي شاركت في تنظيمها مختلف الوكالات والإدارات والمنظمات في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(ج) زيادة الوعي الدولي بقضايا التنمية الأفريقية. ويُقاس التقدم المحرز في هذا المجال بالزيادة في عدد الزيارات إلى موقع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على شبكة الإنترنت ٣٢٩ - تجاوز متوسط عدد الزيارات اليومية لموقع مكتب المستشار الخاص الأرقام المستهدفة طوال فترة السنتين، حيث بلغ عدد الزيارات ٥٤٢ زيارة يوميا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٧٩٥ زيادة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهو ما يتجاوز بقدر كبير الهدف المحدد بـ ٣٠٠ زيارة في اليوم. وتعكس هذه الزيادة تنامي الاهتمام بقضايا أفريقيا الإنمائية. وقد وصل عدد الزيارات اليومية إلى ذروته خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في أعقاب انعقاد اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، وهو ما يدل على أن عقد الاجتماع الرفيع المستوى قد تسبب في زيادة الوعي الدولي بقضايا أفريقيا الإنمائية، وفي زيادة الاهتمام بالعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة دعماً لأفريقيا.

البرنامج الفرعي ٢

التنسيق والدعم الإقليميان للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة دعماً لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٣٣٠ - اكتسبت عملية آلية التشاور الإقليمية زخماً متزايداً. فقد زاد عدد اجتماعات آلية التشاور الإقليمية وارتفع مستوى المشاركة فيها (١٩٧ مشاركا في الاجتماع التاسع و ١٩٣ في الاجتماع العاشر). وتحدثت أنشطة المجموعات أثراً كبيراً في الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة: فهناك على سبيل المثال لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه؛ والأنشطة المتعلقة بالمشردين داخلياً؛ والاجتماعات المشتركة بين الوكالات بشأن التنسيق والمواءمة بين سياسات والاستراتيجيات المتعلقة بكل من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا؛ وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا؛ والسياسات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا؛ وكلها من الأمثلة الجيدة على التفاعل القوي والتنسيق والتعاون المعزز بين مجموعات آلية التشاور الإقليمية من جهة، وبين آلية التشاور والإدارات المعنية في مفوضية الاتحاد الأفريقي من جهة أخرى. كما أن إنشاء منبر التواصل الشبكي المعرفي في تموز/يوليه ٢٠٠٨ قد أتاح إجراء المناقشات إلكترونياً في المجالات المواضيعية لآلية التشاور سعياً إلى زيادة التنسيق والتعاون. ويجري حالياً إنشاء آليات تنسيقية على المستوى دون الإقليمي في وسط أفريقيا وشرقها وجنوبها للجمع بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تنفيذ الشراكة الجديدة بفعالية على الصعيد دون الإقليمي.

(ب) تحسين التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية القارية (الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية) لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تنفيذا فعالا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٣٣١ - زادت مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في آلية التشاور الإقليمية. وقد رأى معظم المشاركين أن اجتماع التشاور العاشر قد تكّمل بالنجاح من حيث التنظيم ونوعية المناقشات. وقامت آلية التشاور بتعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في دعم التنمية في أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وقامت بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية؛ وقامت بزيادة الدعم المؤسسي المقدم إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وزادت من أنشطة الدعوة المضطلع بها لصالح الشراكة الجديدة. وتجري اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشاورات بانتظام ويشارك كلٌّ منها ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة في اجتماعات الآخر. ويجري تنظيم الاجتماعات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي على نحو مشترك بين المنظمتين (الاجتماعات السنوية النظامية، والمنتدى الإنمائي الأفريقي). وزادت جهود الدعوة المضطلع بها لصالح الشراكة الجديدة والدعم المقدم لها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

البرنامج الفرعي ٣

الأنشطة الإعلامية وأنشطة التوعية الرامية إلى دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(أ) تحسين نوعية وتوقيت إصدار مجلتي *Africa Renewal* و *Afrique Renouveau*

٣٣٢ - يتجلى أحد مؤشرات حسن نوعية مجلة *Africa Renewal* في كثرة إعادة نشر مقالاتها في وسائط الإعلام الرئيسية حول العالم. ففي عام ٢٠٠٨، أنتج قسم أفريقيا ٢٦ مقالا قصيرا بالشكل والطول المناسبين للنشر في وسائط الإعلام. وفي عام ٢٠٠٨، نشرت هذه المقالات ٥٧٨ مرة في ٢٤٥ من وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية المختلفة. ويمثل هذا زيادة في عدد مرات اقتباس مقالات من هذا النوع مقارنة بعام ٢٠٠٧ الذي سجّلت فيه ٣٧٤ حالة اقتباس، كما يمثل زيادة في عدد وسائط الإعلام المختلفة التي ظهرت فيها المقالات، فهو لم يتعدّ ١٩١ في عام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٩، أنتج القسم ٣١ مقالة قصيرة بالشكل والطول المناسبين للنشر في وسائط الإعلام. وفي عام ٢٠٠٩، نشرت هذه

المقالات ٧٣٢ مرة في ٢٥٥ من وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية المختلفة. وقد تحقّق الإنجاز المتوقّع كاملاً في عام ٢٠٠٨ وجزئياً في عام ٢٠٠٩.

(ب) تحسين الوعي بالقضايا المواضيعية الأساسية التي تشملها المواد الإعلامية التي ينتجها البرنامج الفرعي، سواء كمادة مطبوعة أو في موقعها على الإنترنت

٣٣٣ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قامت الإدارة بتدوين نتائج استطلاع آراء الجمهور الذي أرسلته إلى القراء خلال فترة السنتين. وفي المحمل، أظهرت النتائج أن الإنجازات المتوقّعة قد تحقّقت بالكامل. وأظهرت النتائج أن قسماً من الجمهور المستهدف تفوق نسبته النسبة المستهدفة (٨٩ في المائة مقابل نسبة ٦٥ في المائة المستهدفة) قد أفاد وعيه بالقضايا المواضيعية الرئيسية للشراكة الجديدة وبأهدافها. ووفقاً للنتائج، فإن نسبة المستجيبين للاستطلاع الذين أجابوا بـ "نعم، بشدّة" و "نعم، إلى حدّ ما" على السؤال: "هل تعمّق فهمك لقضايا أفريقيا ذات الأولوية من خلال قراءتك Africa Renewal؟" قد بلغت ٨٩ في المائة.

(ج) زيادة وعي الجمهور المستهدف بأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٣٣٤ - تم تقييم غالبية الإنجازات المتوقّعة من البرنامج الفرعي على ضوء استطلاع آراء الجمهور يجري كل سنتين. وأظهر تحليل لنتائج استطلاع الآراء لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن الإنجاز المتوقع المتمثل في زيادة وعي الجمهور المستهدف قد تحقّق بالكامل. ووفقاً لنتائج الاستطلاع، فإن نسبة المستجيبين للاستطلاع الذين أجابوا بـ "نعم، بشدّة" و "نعم، إلى حدّ ما" على السؤال: "هل تعرف الأهداف الأساسية للشراكة الجديدة؟" بلغت ٧٤ في المائة، وهو ما يتجاوز نسبة ٦٥ في المائة من الجمهور المستهدف التي تحقّقت في فترة السنتين السابقة.

الباب ١٢

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

٣٣٥ - في عام ٢٠٠٨، اعتمدت الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الثاني عشر) إعلان أكر، وأيضاً اتفاق أكر الذي أكد مجدداً على الدور الموكل إلى الأونكتاد باعتباره مركز التنسيق للأمم المتحدة من أجل المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية وللقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

٣٣٦ - وبالإضافة إلى التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أكرأ، تصدّى الأونكتاد خلال فترة السنتين للعديد من القضايا الناشئة كأزمي الغذاء والطاقة والأزمة المالية من خلال ما يصدره من منشورات وما يعقده من اجتماعات وما ينظمه من مناسبات. فعلى سبيل المثال، أعربت وفود عديدة عن تقديرها لتقارير التجارة والتنمية السنوية ولتقرير عام ٢٠٠٩ عن أقل البلدان نمواً، التي رأت الوفود أنها توفر بيانات وتحليلات وأفكاراً بخصوص البدائل السياسية تتسم بالإفادة والأهمية ومواكبة المستجدات فيما يخصّ تعبئة الموارد لأغراض التنمية، وكذلك فيما يخص أسباب حدوث الأزمة العالمية وآثارها والإجراءات التي يلزم اتخاذها على صعيد السياسات تصدياً للأزمة.

٣٣٧ - كما رحبت وفود عديدة بالبحوث التي أجريت بخصوص تغيّر المناخ، ولا سيما في مجال الطاقة المتجددة. وعلى جبهات أخرى، تم إحراز تقدّم من خلال مختلف مبادرات الأونكتاد لتعزيز قدرات ٢٢ من البلدان النامية في مجال إدماج إنتاج السلع الأساسية وتجارتها في التنمية بوسائل منها تسهيل مشاركتها في سلاسل القيمة/الإمدادات الخاصة بالسلع الأساسية.

٣٣٨ - وكان إعلان إزولويني، الذي اعتمد في الاجتماع الثالث لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠٠٩، قد أعدّ بواسطة مجموعة أساسية من البلدان النامية غير الساحلية بالتعاون مع برنامج الأونكتاد الخاص المعني بمجموعة البلدان هذه. ويسلّط الإعلان الضوء على شواغل البلدان النامية غير الساحلية، ويقدم توجيهات واضحة بخصوص ما يُضطلع به من أنشطة في المستقبل القريب، ويدعو شركاءها في التنمية إلى مواصلة تقديم المساعدة.

التحديات والدروس المستفادة

٣٣٩ - في عام ٢٠٠٩، كانت الأزمات المالية والاقتصادية والبيئية مهيمنة على الأنشطة التداولية وأنشطة المساعدة التقنية. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في مساعدة البلدان على تجنّب التعامل مع الأزمة بواسطة تدابير تطيل من أمد الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية غير المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. وهناك حاجة إلى تحسين التنسيق وتبادل الآراء بين أنشطة البحث والتحليل والمساعدة التقنية لتعزيز التأزر وللإسهام في جعل المساعدات المقدمة إلى البلدان المستفيدة أفضل تكاملاً. وقد وُلد ازدياد تعقّد عمليات إدارة الديون حاجة لمزيد من التحليل والدعم، ولا سيما في مجال الديون المحلية. كما أن المشاركة الكاملة من جانب المناطق والبلدان المستفيدة، كل في المشروع الذي يخصّه، من خلال اتباع أنماط التشارك تؤدّي إلى إمساك تلك المناطق والبلدان بزمام الأمور من البداية، وتساعد على النجاح في

تنفيذ المشاريع. ويلزم زيادة المساعدة المقدّمة للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية لكي تتمكّن من تعميم سياسات السلع الأساسية في استراتيجيات تنميتها الوطنية. وسيتعيّن أن يراعى بشكل أفضل في أنشطة الأونكتاد لبناء القدرات والتعاون التقني معطيات الواقع الاقتصادي المحلي في كل بلد وما يوفّره التكامل الإقليمي من إمكانيات، وسيلزم كذلك أن يكون الدعم الذي تقدّمه هذه الأنشطة أكثر تركيزاً، وذلك لتحسين تلبية طلبات واحتياجات البلدان المستفيدة على اختلاف المراحل التي بلغتها على طريق التنمية.

معدّل تنفيذ النواتج

٣٤٠ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٨٩ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي وعددها ٦٠٦ ١ ناتجاً.

٣٤١ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 12) و Corr. 1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) زيادة اعتراف الدول الأعضاء بأهمية عمل الأونكتاد

٣٤٢ - خلال فترة السنتين، واصل الأونكتاد ما يضطلع به من عمل على صعيد مواجهة الأزمات المالية العالمية، وكان هذا هو الموضوع الأساسي لعمل آليته الحكومية الدولية. وأولى اهتمام خاص للأمن الغذائي، وخاصة في أفريقيا، ولما للزراعة من دور في هذا الصدد ولما يجب القيام به لتحسين الوضع. وأكد مندوبو العديد من البلدان المانحة مجدداً الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبالوفاء بسائر التزامات بلدانهم القائمة المتعلقة بالتنمية. وأكد معظم مندوبي البلدان النامية أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يجب أن يكون مكثلاً، لا بديلاً، للتعاون بين الشمال والجنوب. وأكد المندوبون من البلدان النامية على أهمية ترجمة الأفكار والاقتراحات المتولّدة عن العمل البحثي والتحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد إلى واقع ملموس على صعيد تلبية ما لدى مختلف مجموعات البلدان من احتياجات وشواغل خاصة، بما في ذلك البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية.

(ب) التنفيذ الفعال للولايات

٣٤٣ - في عام ٢٠٠٨، نظرت الفرقة العاملة المعنية بالخططة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في التقارير المرحلية لتنفيذ التوصيات الواردة في اثنين من تقارير التقييم السابقة، ولاحظت مع الارتياح ما خلص إليه الاجتماع من استنتاجات متّفق عليها وما أحرز من

تقدّم على صعيد تنفيذ التوصيات، وشجّعت الأمانة على مواصلة جهودها. أمّا بالنسبة لتقييم برنامج الأونكتاد المتعلق ببرنامج انضمام البلدان إلى منظمة التجارة العالمية، فقد جوبهت صعوبات في تنفيذ التوصيات الأربع المتبقية جميعها، وكانت هناك بالتالي صعوبات تحيط بمحاولة تحقيق الهدف. وكانت هذه الصعوبات مرتبطة بالإجراءات الإدارية فيما يخصّ نحو ٤٠٠ من الصناديق الاستثمارية الصغيرة، وبتوصية موجهة إلى الجهات المانحة بتزويد البرنامج بتمويل يمكن التنبؤ به. ويجري التصدي للمشكلة المتصلة بالصناديق الاستثمارية عن طريق تجميع الصناديق المتعددة في صناديق استثمارية مواضيعية أكبر. ولم تنظر الفرقة العاملة في أي تقارير متابعة في عام ٢٠٠٩.

(ج) تحسّن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمل الأونكتاد

٣٤٤ - تضمّنت مبادرات الأونكتاد في عام ٢٠٠٨ مناسبة موازية نُظمت تحت عنوان "التجارة والجنسانية: منظورات لتحقيق النمو المستدام والتخفيف من حدة الفقر"، تولّى إنجازها الأونكتاد وأمانة الكومنولث في إطار الأونكتاد الثاني عشر؛ وإطلاق جائزة المرأة في قطاع الأعمال في الأونكتاد الثاني عشر؛ والمؤتمر الدولي بشأن التحرك نحو مراعاة الفوارق بين الجنسين في السياسة التجارية الذي عقد في الهند؛ ونشر دراستين بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التجارة واستراتيجيات التنمية في أفريقيا. وتضمّنت أنشطة الأونكتاد في عام ٢٠٠٩ اجتماع خبراء مشتركين بين الحكومات بشأن تعميم المنظور الجنساني في السياسات التجارية، ونشر دراستين فيما يتصل بهذا الاجتماع. وشارك الأونكتاد أيضا في جلسة حول التجارة والقضايا الجنسانية عقدت خلال أسبوع التجارة العالمي الذي نظّمته وزارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة. وقدم الأونكتاد إسهامات في العديد من تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالقضايا الجنسانية، بما فيها تقرير الأمين العام المقدم إلى الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠١٠.

(د) الإدارة الفعالة لبرنامج العمل

٣٤٥ - كان مستوى الإنفاق مقارنة بالأموال المتوافرة متماشيا مع الهدف.

(هـ) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

٣٤٦ - كان متوسط طول المدة التي تستغرقها عملية التعيين في عام ٢٠٠٩ يزيد بنسبة ٩٣ في المائة عن المدة المستهدفة التي تبلغ ١٥٠ يوما. ويمكن عزو هذا التأخر إلى وجود عدد من الحالات المتراكمة التي كانت قد فُتحت في سنوات سابقة. وكان هناك عدد لا بأس به من أسباب التأخير الخارجة عن سيطرة الأونكتاد، ومن ذلك: التأخر في استعراض إعلانات

الوظائف الشاغرة قبل نشرها في نظام غالاكسي، والتأخر في إصدار مكتب الأمم المتحدة في جنيف بيانات المرشحين المؤهلين لأغراض المراجعة الإدارية، والتأخر في إجازة الحالات من جانب مكتب إدارة الموارد البشرية. وتجدر الإشارة إلى أن متوسط عدد الأيام التي استغرقها إتمام معالجة حالات الشواغر التي فُتحت في عام ٢٠٠٩ كان أقل بكثير (١٦٤ يوما، أو أقل بنسبة ٥٦ في المائة) من مجموع عددها بالنسبة لحالات الوظائف الشاغرة التي أُنجزت في عام ٢٠٠٩، والذي يساوي متوسطه ٢٨٩ يوما. وقد استحدثت عدة آليات إضافية لرصد عملية التعيين.

(و) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٣٤٧ - تظهر النتائج في نهاية عام ٢٠٠٩ أن الأونكتاد قد حقق كلا من الهدف المتمثل في تحسين التمثيل الجغرافي، حيث بلغت النسبة ١٦,٧ في المائة (أي أعلى من هدف الـ ٨ في المائة)، والهدف المتمثل في تحسين التوازن بين الجنسين، حيث زادت النسبة إلى ٣٨,٧ في المائة، أي تجاوزت هدف الـ ٣٧,٥ في المائة. وترجع هذه النتيجة الأخيرة إلى تبسيط العقود في الأمانة، مما استدعى تنقيح منهجية حساب التوازن بين الجنسين؛ والآن بات قياس الأداء في هذا المجال يشمل موظفي الفئة الفنية وما فوقها الحائزين لعقود مدتها عام أو أكثر، سواء أكانوا ممولين من الميزانية العادية أو من أموال المشاريع. ويواصل الأونكتاد سعيه إلى التحسين في هذين المجالين على حد سواء، وتحقيقا لهذه الغاية، يجري على سبيل المثال اتخاذ تدابير تشمل تعيين المرشحين من قائمة الناجحين في الامتحانات التنافسية الوطنية بالنسبة للمجال الأول، وتعزيز دور مركز التنسيق المعني بشؤون المرأة في عملية الاختيار بالنسبة للمجال الثاني.

(ز) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٣٤٨ - في أعقاب مؤتمر أكرا، تم إحراز تقدم في تحسين الالتزام بمواعيد تقديم وثائق ما قبل الدورة لأغراض الترجمة. وخلال الفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تم تقديم ٤٠ في المائة من الوثائق في المواعيد المحددة لها، مقابل ٢٧ في المائة في الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، أي بعد إعادة تنظيم قسم إدارة الوثائق بالأمانة، قُدم جميع الوثائق المعدّة للاجتماعات الحكومية الدولية لأغراض التجهيز في مواعيدها. ونتيجة للجهود الجماعية التي تتشارك فيها جميع الأطراف المعنية (الشعب التي تعدّ الوثائق والعناصر المختصة بإجازة الوثائق وإدارتها)، فإن معدل تقديم الأونكتاد وثائق الهيئات التداولية المعدّة للاجتماعات الحكومية الدولية لأغراض الترجمة في المواعيد المحددة على مدار عام ٢٠٠٩ قد بلغ ٩١ في المائة (٦١ وثيقة من أصل ٦٧ وثيقة).

كما أن جميع الوثائق لدورة ٢٠٠٩-٢٠١٠ لاجتماعات الخبراء قد قُدمت لأغراض الترجمة في المواعيد المقررة.

البرنامج الفرعي ١

العولمة والترابط والتنمية

(أ) زيادة فهم خيارات السياسات على المستويين القطري والدولي وآثارها على التعجيل بالنمو وزيادة استقراره والقضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية نتيجة للدعوة في مجال السياسات

٣٤٩ - نوقشت التحليلات وتوصيات السياسات المتصلة بتحقيق هذا الهدف بشكل مطوّل في الدورتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية. ومع إعراب الدول الأعضاء ٣٣ مرة عن تأييدها لتوصيات السياسات و/أو اعترافها بنتائج البحوث، يكون قد تمّ تجاوز الهدف المحدد لفترة السنتين. وقد أعربت وفود عديدة عن تقديرها لتقريري التجارة والتنمية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، اللذين رأَت الوفود أنهما يوفران بيانات وتحليلات وأفكاراً بخصوص البدائل السياساتية تتسم بالإفادة والأهمية ومواكبة المستجدات فيما يتصل بتعبئة الموارد لأغراض التنمية، وكذلك فيما يتصل بأسباب حدوث الأزمة العالمية وآثارها والإجراءات التي يتعيّن اتخاذها على صعيد السياسات تصدياً للأزمة. ورحبت وفود عديدة أيضاً بالبحوث المتعلقة بتغير المناخ لما تشكّله من مساهمة قيمة في النقاش العالمي الدائر بخصوص تغير المناخ والتنمية.

(ب) إحراز تقدم صوب تحسين القدرة على تحمل الديون في البلدان النامية بتحسين إدارة الديون والإدارة المالية، وإعادة جدولة الديون أو تخفيفها، حسب الاقتضاء

٣٥٠ - يعتمد ٥٧ بلداً على نظام إدارة الديون والتحليل المالي في إجراء العمليات اليومية لإدارة ديونها، وقد وُقعت اتفاقات بخصوص ١٣ مشروعاً إضافياً مع بلدان ومؤسسات تستخدم هذا النظام حالياً. ووفرت أنشطة بناء القدرات التدريب في إطار ٤٦ مشروعاً لأكثر من ١ ٠٠٠ مسؤول في ٤٦ بلداً في مجال التحقق من صحة بيانات الديون وإعداد النشرات الإحصائية. كما أن بعض التقارير، مثل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن سبل إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية أو التقرير المقدم إلى الجمعية العامة بشأن آثار الأزمة المالية والاقتصادية على قدرة البلدان النامية على تحمّل أعباء الديون، قد ساعدت البلدان النامية على تحسين أوضاعها من حيث المديونية. وأنشئ مشروع جديد للتشجيع على التحلّي بالمسؤولية لدى ممارسة أنشطة الإقراض والاقتراض السيادية تمويله الحكومة النرويجية، وقد بدأ يقدم الدعم من أجل إحراز التقدم على صعيد اكتساب البلدان القدرة على تحمّل

الديون، وذلك من خلال البحوث والتحليلات وإصدار المبادئ التوجيهية وتشكيل الأفرقة الاستشارية.

(ج) تحسن الأسس التجريبية والإحصائية والقاعدة المعلوماتية لاتخاذ القرار على الصعيدين الوطني والدولي بشأن السياسات التجارية والمالية والاقتصادية والاستراتيجيات الإنمائية

٣٥١ - أفضى تطبيق نظام جديد للمعلومات الإحصائية منذ عام ٢٠٠٧ إلى تعزيز قدرة الأونكتاد على تحديد البيانات والمؤشرات التي تقيس الظروف الاقتصادية قياساً كمياً. وقد اختصر هذا النظام الوقت اللازم لإعداد دليل إحصاءات الأونكتاد بأكثر من ستة أشهر، وأدمج سلاسل بيانات السنوات السابقة في نموذج موحد ومتسق، كما زاد من توافر الإحصاءات إلكترونياً لتكون في متناول البلدان الأعضاء التي شاركت في التحضير للأونكتاد الثاني عشر. وبتجميع البيانات في قاعدة بيانات واحدة يصير من الممكن حساب المؤشرات باستخدام بيانات تتعلق بمجالات متعددة مثل التجارة الدولية والتمويل واتجاهات الاقتصاد الكلي. وقد أثبت النظام فعاليته، وحدثت زيادة كبيرة في أعداد الطلبات التي ترد من خبراء الاقتصاد لتجميع سلاسل زمنية جديدة وحساب مؤشرات مشتقة من البيانات.

(د) تحسين السياسات والبيئة المؤسسية وتعزيز التعاون الدولي من أجل تنمية الاقتصاد الفلسطيني عن طريق تعزيز أنشطة الأونكتاد في هذا المجال عبر توفير موارد كافية

٣٥٢ - في الدورتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، أثنى ٣٤ مندوباً على الأمانة لما أنجزته من بحوث عالية الجودة وذات منحى سياساتي، وما قدّمته من مساعدة تقنية، وما أجرته من تقييمات للاحتياجات على أساس الدراسات الاستقصائية لتوجيه خطط واستراتيجيات التنمية الاقتصادية للدولة الفلسطينية التي ستقام مستقبلاً. وشاطرت الغالبية العظمى من المندوبين الأمانة تقييمها للمأزق الإنمائي الذي يواجهه الاقتصاد الفلسطيني، ودعا هؤلاء إلى تعزيز الموارد وما يتصل بذلك من أنشطة تنفيذية. في ظل هذه الظروف البالغة الصعوبة، ظلت الأمانة تحرز النجاح والتقدم في المجالات الرئيسية للتعاون التقني، ألا وهي مجالات البحوث والخدمات الاستشارية وتيسير التجارة وتشجيع الاستثمار والتكامل الإقليمي. وبانتهاء عام ٢٠٠٩، كان برنامج العمل هذا قد تجاوز التدابير/المبادرات الـ ١٠ المستهدفة لفترة السنتين.

البرنامج الفرعي ٢ الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

(أ) زيادة القدرات على الصعيد الوطني لمناقشة مسائل الاستثمار الدولي وأبعادها الإنمائية

٣٥٣ - يشكل تقرير الاستثمار العالمي أداة رئيسية مكرّسة لمساعدة صناع السياسات على تحسين فهمهم للقضايا الناشئة المتعلقة بالاستثمار المباشر الأجنبي، ومن ثم تعزيز قدراتهم على صياغة سياسات الاستثمار المباشر الأجنبي التي تساعد بشكل أفضل على تحقيق التنمية. واضطلع أيضا بأنشطة تدريبية في مجال إحصاءات الاستثمار المباشر الأجنبي بهدف زيادة قدرة البلدان النامية على مناقشة قضايا الاستثمار الدولية. وكما اتضح من استطلاع آراء المشاركين في حلقات العمل هذه، كان أكثر من ٨٥ في المائة من المشاركين راضين جدا عن الدور التي حققت هدف نسبة الـ ٨٩ في المائة من المشاركين. كما تم إطلاق منتجين جديدين هما "مرصد الاتجاهات العالمية في مجال الاستثمار" (Global Investment Trends Monitor) و "رصد السياسات الاستثمارية" (Investment Policy Monitor). وقد حظي هذان المنتجان بتغطية كبيرة في وسائل الإعلام الرئيسية، مثل صحيفة وول ستريت جورنال (Wall Street Journal)، وقوبل من صناع السياسات بصورة إيجابية للغاية.

(ب) تحسين فهم السياسات المؤدية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والاستفادة منهما والبعد الإنمائي للاتفاقات الدولية

٣٥٤ - أجرى البرنامج الفرعي ثمانية من استعراضات سياسات الاستثمار خلال فترة السنتين. وكان الهدف من هذه العملية تحسين الإطار الاستثماري والسياسات والاستراتيجيات الاستثمارية في البلدان النامية لكي تتمكن من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه. وافتتح أول منتدى عالمي للاستثمار في عام ٢٠٠٨، ونوقش فيه دور الاستثمار المباشر الأجنبي في التنمية الاقتصادية وتحسين أساليب تشجيع الاستثمار. وجرى تقييم سلسلة سياسات الاستثمار الدولي من أجل التنمية، وسلسلة اتفاقات الاستثمار الدولية: القضايا الرئيسية من قبل صناع السياسات في إطار استطلاع آراء أجري في عام ٢٠٠٨، وأعطوهما فيه أعلى درجات التقييم (حصلت كل سلسلة على درجة بين الـ ٤ والـ ٥ في المتوسط على مقياس من خمس درجات) فيما يتصل بنوعية ما تضمنته من توصيات سياسية وما أتاحته من إمكانية لتعزيز فهم القارئ وتنمية قدراته التحليلية.

(ج) تحسين الفرص أمام المشاريع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز قدرتها على المنافسة من خلال تعميق الصلات بين الشركات المحلية والأجنبية وتحسين تفهم المسائل الناشئة في معايير المحاسبة والإبلاغ، ومسؤولية الشركات، والشفافية، والممارسات الجيدة للشركات

٣٥٥ - بدأ العمل لإنشاء مراكز تابعة لبرنامج إمريتيك في ستة بلدان (إكوادور وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية ورومانيا وزامبيا). وقد اجتمع نحو ٣٠٠٠ من خريجي برنامج إمريتيك التابع للأونكتاد لمناقشة ما ينطوي عليه بدء مشاريع الأعمال التجارية من تحديات ولتبادل خبراتهم في مجال الإدارة وتوسيع شبكات اتصالاتهم، وذلك بمناسبة الاجتماع الدولي الثالث عشر لأصحاب المشاريع الذي عُقد في ساو باولو بالبرازيل بالاقتران مع الأسبوع العالمي الأول لبدء مشاريع الأعمال. وأجري سبع من دراسات الحالة الفردية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في مختلف الصناعات، جرى فيها تسليط الضوء على العلاقة بين بعض الشركات عبر الوطنية المنتقاة ومورديها المحليين. واحتُفل بمنح أول جوائز المرأة في مجال الأعمال في عام ٢٠٠٨ في أكرا، للاحتفاء بمشاريع الأعمال المملوكة للنساء التي استفادت من خدمات تنمية الأعمال التي يقدمها برنامج إمريتيك. وردا على استطلاعات الآراء التي وزعت على المشاركين في اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ، أفاد حوالي ٩٥ في المائة من المجيبين بأنهم استفادوا من الدورة.

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

(أ) تحسين تفهم وقدرة البلدان النامية، بما فيها البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، في مجال تحليل السياسات والاستراتيجيات التجارية الملائمة وصياغتها وتنفيذها في التجارة الدولية والنظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية، وتحسين البيئة التجارية الدولية لتيسير دخول صادراتها إلى الأسواق وشروط دخولها إليها

٣٥٦ - ساهم الأونكتاد في تعزيز القدرات في البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على المشاركة الفعالة في النظام التجاري الدولي. وكان لأنشطة الأونكتاد دوماً أثر إيجابي في تعزيز ما لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من قدرات بشرية ومؤسسية وتنظيمية في مجالي السياسات والمفاوضات المتعلقة بالتجارة، كما كان لها أثر إيجابي في تمكين تلك البلدان من جني مكاسب التنمية. وفي الدورة الثالثة والخمسين للفرقة العاملة، كرّر الأعضاء التشديد على الطابع المتفرد والشامل لبرنامج تقديم المساعدة التقنية لتمكين البلدان من الانضمام إلى منظمة

التجارة العالمية، وعلى ما يقدمه من إسهام هام في اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري المتعدد الأطراف على النحو الذي فيه فائدتها. وعملا باتفاق أكرا، ساعد الأونكتاد البلدان على تنمية قدراتها على تحديد أولوياتها التفاوضية بنفسها، وعمل على زيادة اتساق الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية ضمن إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، ودعم آليات التعاون الإقليمي.

(ب) تعزيز القواعد والأدوات التحليلية والإحصائية والمتعلقة بالمعلومات لأغراض التجارة وصنع القرارات ذات الصلة بها في البلدان النامية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وتعزيز التفاهم العالمي للتفاعل بين التجارة والمنافسة والتنمية

٣٥٧ - قاد الأونكتاد ما اضطلع به فريق الدعم المتعدد الوكالات المعني بالحوافز غير الجمركية من جهود لوضع نظام جديد لتصنيف الحوافز غير الجمركية، واقترح عدة طرق لجمع البيانات يجري اختبارها حاليا بواسطة مشروع تجريبي ينفذ في سبعة بلدان نامية. كما أن أدوات الأونكتاد لتحليل التجارة، مثل النظام الخاص بالتحليلات والمعلومات التجارية - الحل التجاري المتكامل للبنك الدولي، قد ساعدت على التعرف على الحوافز التي تحول دون الوصول إلى الأسواق والعمل على إزالتها والتعرف على الفرص التجارية وتشجيع المشاركة المعززة. بمعرفة أعمق في المفاوضات التجارية على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي. وتم إصدار أكثر من ٢٠٠ ٩ رخصة جديدة لمستخدمي نظام الحل التجاري المتكامل للبنك الدولي خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وما زال العمل مستمرا على صعيد تنقيح مؤشر التجارة والتنمية. وقد ارتفع عدد البلدان التي يغطيها المؤشر خلال فترة السنتين إلى ١٢٥ بلدا (من ١٢٣ بلدا قبل ذلك).

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية على إدماج إنتاج وتجارة السلع الأساسية في التنمية، وتعزيز الشراكات الدولية في مجالي السلع الأساسية والتنمية

٣٥٨ - أحرز تقدم من خلال مبادرات شتى قام بها الأونكتاد على صعيد تعزيز قدرات ٢٢ من البلدان النامية على إدماج إنتاج وتجارة السلع الأساسية في عملية التنمية. وتندرج هذه المبادرات في المجالات التالية: '١' علاقات الارتباط بين قطاع السلع الأساسية والحد من الفقر؛ '٢' تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة/الإمدادات الخاصة بالسلع الأساسية؛ '٣' تمويل تنمية قطاع السلع الأساسية؛ '٤' نظم معلومات السوق والإحصاءات؛ '٥' بورصات السلع الأساسية؛ '٦' الامتثال للمعايير العامة والخاصة للتجارة الدولية؛ '٧' المعادن والفلزات؛ '٨' الطاقة؛ '٩' التعاون الدولي في مجال السلع الأساسية.

(د) تحسين قدرة البلدان النامية على تحديد مسائل المنافسة وحماية المستهلك ومعالجتها وعلى التعامل بفعالية مع الممارسات التجارية المقيدة في الأسواق الوطنية والدولية

٣٥٩ - قام الأونكتاد، من خلال ما قدّمه من مساعدات في صورة بحوث وتحليلات واجتماعات استشارية بشأن مختلف القضايا المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك، بمساعدة البلدان على تقييم ما يترتب على الممارسات المخلة بالمنافسة من آثار ضارة بالتجارة والتنمية، واتخاذ الخطوات اللازمة لاعتماد القوانين والسياسات المتعلقة بالمنافسة وإصلاح الموجود منها وتطبيقه على نحو فعال. وقد قوبل الدور الذي يقوم به الأونكتاد في مجالي التحليل والمساعدة التقنية بتقدير شديد من الدول الأعضاء التي طلبت إلى الأونكتاد أن يواصل ما يقوم به من عمل في ذلك المضمار وأن يوسّع نطاقه^(٧). وأجريت عمليات استعراض أقران طوعية (جامايكا وكينيا وتونس وكوستاريكا وإندونيسيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا) أتاح تحت تبادل الآراء وأفضل الممارسات فيما يتصل بالدور الذي يمكن لقوانين وسياسات المنافسة القيام به لتكملة الإصلاحات التجارية وأنشطة تحرير التجارة. وقد أحرز ١٢ بلدا (سوازيلند وكوستاريكا والسلفادور وإكوادور وأوروغواي والجمهورية الدومينيكية وبوتان وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وليسوتو ورواندا وسان تومي وبرينسيبي) تقدّما كبيرا على صعيد إعداد التشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك واعتمادها وتنفيذها وتطبيقها، وذلك بعد أن تلقت هذه البلدان المساعدة من الأونكتاد.

(هـ) تعزيز قدرة البلدان النامية على تحقيق أهداف التجارة والسياسة التجارية وأهداف التنمية المستدامة، بحيث يدعم بعضها بعضا، وزيادة الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية في المناقشات الدولية

٣٦٠ - أطلق البرنامج بنجاح جولة جديدة من الأنشطة وفقا لمواطن كفاءته الأساسية في مجال تعزيز قدرات البلدان النامية. ولدى تنفيذ تلك الأنشطة، أبقى البرنامج اهتمامه منصبا على المسائل التالية: أزمة الغذاء؛ وتقلب أسعار الطاقة؛ والفرص التجارية والاستثمارية المتولّدة عن آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو وعن تنامي أسواق السلع والخدمات القائمة على فكرة التنوع البيولوجي. وفي عام ٢٠٠٩، وُجّهت الأنشطة المندرجة ضمن البرنامج الفرعي صوب مساعدة البلدان النامية على فهم أسباب وآثار الأزمة الاقتصادية والمالية وأزمات المناخ والغذاء والمياه المتشابكة، وكذلك، وهو الأهم، مساعدتها على اغتنام الفرص الحقيقية السانحة لتحقيق نمو أنظف، بما في ذلك النمو المقترن بخفض انبعاثات

(٧) في الأونكتاد الثاني عشر واجتماعات أفرقة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بقوانين وسياسات المنافسة.

الكربون، كما هو الحال بالنسبة للوقود الأحفائي. وانصبّ الاهتمام أيضا على تحسين فهم الروابط الموضوعية بين ولاية البرنامج ومفاوضات منظمة التجارة العالمية، مع مراعاة كون مساحة التفاعل بين التجارة والطاقة وتغير المناخ آخذة في الاتساع. ووُجّه العمل المتعلق بالتنمية المستدامة، بما في ذلك الزراعة العضوية، صوب تلبية احتياجات صغار المزارعين وتيسير سبل وصولهم إلى سلاسل المتاجر الكبرى.

البرنامج الفرعي ٤

الهيكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية

(أ) تحسين اللوجستيات التجارية للبلدان النامية بطرق من بينها تعزيز كفاءة النقل، وتيسير التجارة، والجمارك والأطر القانونية

٣٦١ - على ضوء الإفادات الواردة من المستفيدين في الميدان، أسهمت الإجراءات التي اقترحت في تحسين قدرات الجهات النظيرة في البلدان النامية على تصميم وتنفيذ إجراءات السياسات في مجال تيسير التجارة والنقل، إلى جانب تحديث النظم الجمركية (النظام الآلي للبيانات الجمركية) من خلال تحويل إجراءات الإفراج الجمركي إلى التشغيل الآلي.

(ب) ترقية وعي وتفهم البلدان النامية للخيارات المتعلقة بسياسات واستراتيجيات التطبيقات الاقتصادية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٣٦٢ - استمرت الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي يعدّ الأونكتاد في طليعة أعضائها، في الدفع قدما بقضية إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (انظر النواتج المتصلة بذلك). والتحسّن مستمر على صعيد توافر المعلومات عن المؤشرات الاقتصادية على أساس قائمة المؤشرات الأساسية المعتمدة من الشراكة. وجرى تدريب أكثر من ٦٠ بلدا من مناطق البلدان النامية فأصبحت أقدر على توليد هذا النوع من المعلومات لأغراض تقرير السياسات. ونُشر أول تحليلات الأونكتاد بخصوص تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطة الأعمال، وكان التحليل الأول عن تايلاند. واستمر تنسيق الأطر الإقليمية للقوانين المنظّمة للفضاء السيبري في شرق أفريقيا وأمريكا اللاتينية بمساعدة الأونكتاد، ممّا من شأنه تعزيز قدرة البلدان المعنية على المنافسة في الساحة الدولية. وتقوم كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية حاليا ببناء قدرات صناع السياسات فيما يتصل بما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من انعكاسات قانونية قبل معالجة وسنّ قوانينهما المنظمة للفضاء السيبري. وخلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أسفرت استعراضات السياسات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار التي أجريت في أنغولا وغانا

وليسوتو وموريتانيا عن تمكين هذه البلدان من تعزيز سياساتها المتعلقة بالمؤسسات العلمية والتكنولوجية ودمجها بصورة أفضل في استراتيجياتها الإنمائية العامة. كما أن أحد البرامج الأخرى المهتمة بالمؤسسات العلمية والتكنولوجية، ألا وهو شبكة مراكز الامتياز، قد واصل تشجيع التعاون فيما بين المؤسسات العلمية والتكنولوجية المتميزة في البلدان النامية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وقام بتسهيل تقديم التدريب المتقدم والأساسي في مجالي التكنولوجيا الأحيائية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ج) تعزيز قدرة البلدان النامية في ميادين التجارة والاستثمار وخدمات دعم التجارة عن طريق تنمية الموارد البشرية، والتواصل، والاستخدام المستدام لتكنولوجيا المعلومات

٣٦٣ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، انضمت ١٨ جامعة إلى معهد الأونكتاد الافتراضي؛ وأعدت المواد التدريبية الجديدة للجامعات أو كُيفت لتلائم الظروف القطرية، وتم تقديم الدعم على صعيد المناهج الدراسية، وتنظيم حلقات عمل للتطوير المهني للأكاديميين على الصعيدين الإقليمي والوطني، ومنح الأكاديميين زمالات في الأونكتاد، وتنفيذ مشاريع بحثية مشتركة مع الجامعات المشاركة في المعهد الافتراضي، وتعزيز الخدمات الافتراضية التي يقدمها المعهد. وتم تنظيم خمس دورات إقليمية لصناع السياسات والأكاديميين بشأن القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، ونُظمت ١٢ دورة قصيرة بشأن قضايا الاقتصاد الدولي الرئيسية للدبلوماسيين الموفدين إلى جنيف. وبعد إتمام أنشطة برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية، مضت كل من كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قدما بعملية صياغة القوانين، واتخذت غينيا إجراءات في مجال تيسير التجارة، وقررت بنن إيلاء الأولوية للسياحة المستدامة كأداة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، قامت إندونيسيا وأنغولا وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجيبوتي وغانا وغواتيمالا وماليزيا وملديف بافتتاح دورات تدريبية محلية في مجال إدارة الموانئ، وفي الوقت ذاته واصلت كل من بنن والسنغال وغينيا والكاميرون أنشطة التدريب في هذا المجال. كما أن برنامج التدريب وتنمية الموارد البشرية في ميدان التجارة الخارجية قد واصل إعداد تطوير مواد التعلم عن بُعد، وواصل تقديم الدورات المباشرة وعبر الإنترنت في البلدان المستفيدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

البرنامج الفرعي ٥ أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

ألف - تنمية أفريقيا

(أ) توسيع نطاق الخيارات الوطنية والدولية المتعلقة بالسياسات من أجل تعزيز التنمية الأفريقية في مجالات خبرة الأونكتاد

٣٦٤ - ورد في تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠٠٨ أن معظم البلدان الأفريقية قامت بتحرير التجارة على نطاق واسع، ويمكن القول بأن معظمها لديه اقتصاد مفتوح منذ أوائل أو منتصف تسعينات القرن العشرين؛ غير أن الأداء التصديري كان يعتبر ضعيفاً بعد تحرير التجارة، إذا ما قيس بمقدار زيادة حجم الصادرات وزيادة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومدى التنوع في الصادرات العالية القيمة من المنتجات الزراعية والمصنوعات. كما نُشر في عام ٢٠٠٩ دليل سياسات شكّل إضافة من حيث العمق وسعة النطاق للتحليلات الواردة في تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠٠٧. وعقدت اثنتان من حلقات عمل أصحاب المصلحة في عام ٢٠٠٨ في بوروندي وزامبيا لعرض مشروع الدليل، وعقدت في عام ٢٠٠٩ ثلاث حلقات عمل تعريفية في رواندا وسيراليون وغانا لعرض الدليل. ونُظمت حلقة عمل حول استراتيجيات التنمية في أفريقيا بغرض حشد خبراء الاقتصاد الأفارقة المرموقين لتقديم الإسهامات في الأونكتاد الثاني عشر.

(ب) زيادة الاستفادة من الخدمات المقدمة دعماً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) ومختلف المبادرات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات في ما يتعلق بأفريقيا

٣٦٥ - شارك البرنامج في آلية التشاور الإقليمية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وهو لم يتلق من الشراكة الجديدة أي طلب لإسداء المشورة في موضوع بعينه، ولكن كانت هناك زيادة في الطلبات التي وردت إليه للإسهام بالخدمات الاستشارية في مختلف المبادرات الحكومية الدولية والمشاركة بين الوكالات فيما يتعلق بأفريقيا^(٨). وأجاب البرنامج على الاستشارات، ولّبي طلبات المساهمة في عدّة تقارير منها ما يلي: تقرير للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا بخصوص الحوكمة، والعمل الذي يضطلع به مركز بحوث التنمية الدولية (كندا) بخصوص بناء السلام، ومشروع معهد الشمال والجنوب بخصوص تعبئة الموارد المحلية في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى في

(٨) عام ٢٠٠٨ في عملية مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا (المؤتمر التحضيري والوزاري)، وفي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية الذي عقد في مقر الأمم المتحدة عند افتتاح الجمعية العامة.

عام ٢٠٠٨، والتقارير الأوروبي عن التنمية لعام ٢٠٠٩ بخصوص الدول الضعيفة، وحلقة عمل مصرف التنمية الأفريقي بخصوص إجراءات التصدي للأزمة المالية في عام ٢٠٠٩. وفي أواخر عام ٢٠٠٩، أُنجز مشروع مشترك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي هدفه أن يتم في أفريقيا تعزيز إعلان وتطبيق نتائج بحوث الأونكتاد وتحليلاته السياسية بخصوص أفريقيا وأقل البلدان نمواً.

باء - أقل البلدان نمواً

(أ) زيادة الفهم التحليلي للاقتصاد العالمي في جانبه المتعلق بالمشاكل الإنمائية في البلدان المعنية والتوصل إلى توافق في الآراء بهذا الشأن

٣٦٦ - يتضمن تقرير أقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٨ دراسة لاتجاهات معدلات الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أقل البلدان نمواً، ويشير إلى أنه ينبغي اعتماد سياسات إدارة المعونة كخطوة ملموسة لتحسين شروط الشراكة من أجل التنمية. ويعرض التقرير وجهة نظر مفادها أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تشكل فرصة يجدر اغتنامها لإيجاد نهج سياسي جديد في أقل البلدان نمواً، ويوصي بأن يكون للدولة دور جديد يقوم على تطبيق نموذج الاقتصاد المختلط وأتباع مبادئ الحوكمة الرشيدة. وعُقدت على أساس إقليمي حلقات عمل لبناء القدرات بشأن توصيات السياسات الواردة في الإصدارات الأخيرة من تقرير أقل البلدان نمواً لصناع السياسات من أقل البلدان نمواً في غربي وشرقي أفريقيا وأفريقيا الجنوبية وفي آسيا، وكذلك في أنغولا ومالي والنيجر. وأسديت مشورة الخبراء في اجتماعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي بشأن دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في أنشطة التعاون في مجالي السياسات الوطنية والتنمية.

(ب) دمج السياسات والأولويات التجارية على نحو أفضل في الخطط الإنمائية الوطنية من خلال الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً وبناء القدرات اللازمة للملكية البلدان وتنفيذ مصفوفات العمل للإطار المتكامل المعزز

٣٦٧ - ويشارك ٤٥ بلداً في الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري التي تجرى ضمن الإطار المتكامل. ومع أن الإطار المتكامل يمرّ بفترة انتقالية، فقد استمرت الأنشطة القطرية، التي وفر لها الأونكتاد دعماً غطّى كل المراحل بدءاً من المراحل الأولية حتى مرحلة تنفيذ المشروع واتخذ أشكال حلقات العمل لما قبل الدراسة التشخيصية، والبعثات الاستشارية، والمشاركة في الاجتماعات، بما في ذلك المشاركة والإسهام في حلقيّ عمل التحقق اللتان عُقدتا في فانواتو وجزر القمر. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، كان قد تم إنجاز ٣٦ من الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، ويجري الإعداد لثمانٍ دراسات أخرى. وعدد الدراسات

التشخيصية الجديدة المقرر إجراؤها محدود؛ وقد تم إقرار الاستعراض التقني الخاص بهايي ويُنتظر الآن إطلاق الدراسة التشخيصية، وما زالت مشاركة إريتريا في الإطار المتكامل معلقة منذ عام ٢٠٠٣ (بقرار من الحكومة)، بينما لم يتم بعد إقرار الاستعراض التقني الخاص بغينيا الاستوائية.

جيم - البرامج الخاصة

(أ) تعزيز التعاون الدولي لتنفيذ برنامج عمل ألماي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في ميدان النقل العابر للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وتحسين المشاركة الفعالة للبلدان غير الساحلية النامية، فضلاً عن مجموعات أخرى من البلدان الواردة في الفقرة ٣٣ من توافق آراء ساو باولو، في النظام التجاري العالمي

٣٦٨ - كان عام ٢٠٠٨ عام إجراء استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماي. وكان للبرنامج الخاص دور فني قام به بشكل مباشر أو غير مباشر في العديد من الأنشطة التي جرت خلال الفترة السابقة لاستعراض منتصف المدة. وانصبّ تركيز الأنشطة التي قام بها البرنامج الخاص لصالح البلدان النامية غير الساحلية في عام ٢٠٠٩ على التحضير للاجتماع الثالث لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في إزولويني، سوازيلاند، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ونظراً للتغيرات الجسيمة التي طرأت على المناخ الاقتصادي العالمي، فقد كان الموضوع المهيمن على المناقشات هو تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على البلدان النامية غير الساحلية والسياسات والتدابير الممكن تطبيقها للتخفيف من تأثير الأزمة على فرص التنمية في هذه البلدان. وكان مستوى حضور الاجتماع مرتفعاً حيث حضره أكثر من ثلثي الأعضاء الـ ٣١ في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.

(ب) المساهمة في متابعة نتائج الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في عام ٢٠٠٥

٣٦٩ - كُثف الأونكتاد في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من دعمه لجهود الدول الجزرية الصغيرة النامية (وهو الدعم المقدم إلى البلدان الأعضاء في تلك المجموعة كل على حدة وإلى المجموعة برمتها من خلال تحالف الدول الجزرية الصغيرة) الرامية إلى حمل المجتمع الدولي على إحراز تقدم بخصوص بعض الجوانب الاقتصادية الرئيسية لاستراتيجية موريشيوس، مثل مسائل (أ) الخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛ (ب) تدابير الدعم الدولي في النظام التجاري المتعدد الأطراف. وفي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، استفادت ست من الدول الجزرية الصغيرة النامية من مساعدة الأونكتاد المباشرة فيما يتعلق بمسألة خروج البلدان من تلك الفئة، وبيان

هذه الحالات كما يلي: ثلاث حالات بلدان في مرحلة ما قبل الخروج (حالات خروج ممكن) هي: توفالو وفانواتو وكيريباس؛ وحالتا خروج هما: ساموا وملديف (قُدِّمت المساعدة إلى كل منهما خلال مروره بالمرحلة الانتقالية)؛ وحالة من حالات ما بعد الخروج هي: الرأس الأخضر. وهناك أيضا بعض من أقل البلدان نموا التي ليست من الدول الجزرية الصغيرة النامية (غينيا الاستوائية وليسوتو وهايتي) استفادت هي الأخرى من خدمات استشارية من هذا النوع.

الباب ١٣

مركز التجارة الدولية المشتركة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

٣٧٠ - واصل مركز التجارة الدولية تقديم الدعم الفعّال لكل من المجموعات المستفيدة من خدماته ولصناع السياسات وللمؤسسات دعم التجارة وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ويؤكد استطلاع آراء العملاء الذي أجري عام ٢٠٠٩ ما أعربت عنه الجهات النظيرة في البلدان النامية من رضا متزايد. ويجري بصورة ثابتة تحويل وجهة تركيز عمل المركز نحو إحداث آثار ونتائج مستدامة، مما سيدرّ عائدا أقوى بكثير على الاستثمار في تنمية الصادرات. وتمّ على صعيد التحوّل إلى البرامج الأكبر ذات الأجل الممتد لسنوات عدّة، في عام ٢٠٠٩ اتخاذ خطوات بالغة الأهمية تمخّضت عن أربعة برامج كبرى دخلت الآن طور التشغيل، وهو ما يؤكد ثقة الجهات المانحة في سجلّ مركز التجارة الدولية. وتتماثل هذه البرامج مع العمل بصورة أكثر تكثيفا مع طائفة واسعة من الشركاء تشمل منظمة التجارة العالمية والأونكتاد واليونيدو وغيرها من منظمات الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية، والهيئات الإقليمية، والشركات المتعددة الجنسيات، والوكالات المتخصصة في مجالات تجارية بعينها. وثمة نهج جديدة لزيادة حجم الصادرات أثبتت فعاليتها، ومنها استخدام الرسائل الهاتفية في إرسال بيانات الأسواق إلى المنتجين، وإقامة الصلات بين الحرفيين الحضريين في شرق أفريقيا وبيوت تصميم الأزياء الأوروبية، وتعزيز مبيعات القطن من غرب أفريقيا إلى آسيا. وقد اعتمدت سياسة وعملية محسّنتان للتقييم بدأتا توثيان ثمارا جيدة ويجري نشرهما لتوسيع نطاق الفهم والتحسين. وكان استخدام مؤشرات الأداء الجديدة، التي بات تركيزها منصبا على النتائج بقدر أكبر، مفيدا للمنظمة حيث أصبحت النتائج في مجملها تتسق مع التوقعات.

التحديات والدروس المستفادة

٣٧١ - لا يزال السعي إلى إحداث تأثير مستدام يشكل تحدياً يواجهه مصممو مشاريع مركز التجارة الدولية ومديرو برامجهم، كما أنه أمر يتطلب من الجهات النظرية تحسين كفاءتها وفعاليتها في غضون الأطر الزمنية المتفق عليها. والعمل مع سائر الجهات الشريكة الاستشارية أمر لازم، وإن كان يشكل تحدياً - فتجاوب الجهات النظرية شرط مسبق. وقد تعرقلت بعض المشاريع بسبب انعدام الاستقرار السياسي والأمني في بلدان عديدة. وسيلزم بذل جهد أكبر في سبيل تأمين المعلومات لتحديد مقياس أدق لإسهامات المركز في مجالات الحد من الفقر وتمكين المرأة والاستدامة البيئية، حيث أن ذلك سيمكن المركز من الوفاء بالتزامه بأن يزيد من فعاليته. وقد باتت جميع المتطلبات متحققة لإقامة نظام مكتمل العناصر للإدارة القائمة على النتائج. ويتعين على المركز مضاعفة عمله لضمان تحقق علاقات التآزر وما ينبغي أن يعقب ذلك من تحسن في الأداء في فترة السنتين المقبلة.

معدل تنفيذ النواتج

٣٧٢ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٨٥ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٢٨١ ناتجاً.

٣٧٣ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 13)/Add.1).

البرنامج الفرعي ٦

الجوانب التنفيذية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات

(أ) تقديم الدعم لصناع السياسات بغية إدماج قطاع الأعمال التجارية في الاقتصاد العالمي

٣٧٤ - تأكد من استطلاع آراء العملاء الذي أجري في عام ٢٠٠٩ أن معدل رضا صناع السياسات يسلك اتجاهها تصاعدياً من عام إلى عام، فقد بلغ ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقابل ٣٠ في المائة فقط في عام ٢٠٠٧، وذلك بفضل الدعم الذي يقدمه المركز لتحسين فهم احتياجات قطاع الأعمال ودمج تنمية التجارة في سياسات التنمية الوطنية وحشد مشاركة أقوى من القطاع الخاص في تنمية التجارة. وقد تحققت هذه الزيادات في أرقام مؤشرات الأداء المتعلقة بهذا الإنجاز خلال فترة السنتين من خلال تقديم الدعم الذي يتركز على احتياجات المستفيدين، وكذلك من خلال نقل الخبرات من بلد إلى بلد.

(ب) تنمية قدرات مؤسسات الخدمات التجارية على دعم الأعمال التجارية

٣٧٥ - وخلال فترة السنتين، اضطلع بطائفة واسعة من الأنشطة مع مؤسسات دعم التجارة في عدد كبير من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأنشئ قسم جديد أرسى عمله الأساس السليم لتحقيق نتائج ملموسة في فترة السنتين المقبلة، وهذا بالإضافة إلى التقدم الكبير الذي حققه العديد من مؤسسات دعم التجارة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وكون الأرقام أقل مما كان متوقعاً هو انعكاس للآثار المترتبة على إنشاء قسم جديد، هذا إلى جانب طول المدّة التي يستغرقها تحقيق نتائج ملموسة. ويعدّ تعزيز مؤسسات دعم التجارة عنصراً حاسماً في مضاعفة تأثير الدعم الاستشاري الذي يقدمه المركز.

(ج) تعزيز قدرة المؤسسات على المنافسة الدولية

٣٧٦ - واصل المركز تقديم الدعم لتشكيلة واسعة من المؤسسات العاملة في طائفة متنوعة من قطاعات الإنتاج. ولئن كان النفاذ إلى الأسواق في أوقات التراجع الاقتصادي أمراً شديداً الصعوبة، فإن هناك قصص نجاح سُجّلت في هذا المضمار. ومن بين الأمثلة الناجحة العديدة ما يلي: التجارب الناجحة لمنتجي السلع الزراعية في بيع محاصيلهم، ومن هؤلاء منتجو المانغو في مالي وهاييتي، والفلفل في ليبيريا، والبنّ في شرق أفريقيا، والزهور في إثيوبيا. وأقيمت صلات بين منتجي القطن العضوي ومشتريه، ومن ثمّ أوساط موزعات الأزياء، عن طريق موقع على الإنترنت يدعمه المركز. وبعد تلقّي دعم المركز في مرحلة سابقة، تلقّى ٩٥ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة التوجيه من خلال المشاركة في المنتدى الاقتصادي الخامس لمنطقة المحيط الهندي بهدف إبرام صفقات تصديرية. وقد زاد المركز من أنواع الدعم الذي يقدمه إلى المشاريع، فبات يقدم خدمات جديدة تتعلق بالقانون التجاري وتمويل التجارة والتغليف والتسويق.

الباب ١٤

البيئة

الملامح البارزة لنتائج البرامج

٣٧٧ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الصوت المناصر لقضايا البيئة في منظومة الأمم المتحدة. وهو يقوم بدور المحفّز والمناصر والمثقف والميسر في سبيل التشجيع على ترشيد استغلال البيئة العالمية واتباع أنماط التنمية المستدامة حيالها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يعمل البرنامج مع طائفة واسعة من الشركاء، ويضطلع بالأنشطة التالية وغيرها: تقييم الظروف البيئية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛ وصياغة الصكوك البيئية الدولية والوطنية؛ وتعزيز

المؤسسات لكي تمارس الإدارة البيئية؛ وتيسير نقل المعرفة والتكنولوجيا وتشجيع إقامة الشراكات الجديدة وتبني الفكر الجديد في المجتمع المدني والقطاع الخاص. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كان من بين الإنجازات الرئيسية للبرنامج ما يلي: تضمن ١٩ قرارا اتخذت في المنتديات الحكومية الدولية و ٥٩ عملا منشورا في الدوريات العلمية إشارات إلى التقييمات البيئية التي يقوم بها البرنامج. وبفضل المساعدة القانونية التي يقدمها البرنامج، اعتمدت ثلاثة بلدان تشريعات وطنية متعلقة بالبيئة تحديدا. وهناك بلدان يعدّان حاليا تشريعاهما البيئية وأربعة بلدان تقوم بتنقيح قوانينها البيئية. وتُدمج الاحتياجات البيئية في التخطيط للإنعاش وفي عمليات وخطط بناء السلام التي بدأت في ٢٠ بلدا متضررا من النزاعات والكوارث. وهناك ١٢ عملية وطنية للتخطيط الإنمائي طُبقت فيها أفضل الممارسات فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية وسُجّلت ٤١ مبادرة على المستوى المحلي لإعادة النظام الإيكولوجي إلى حالته الأصلية. وهناك ١١ إطارا للمساعدة الإنمائية الوطنية تنعكس فيها عناصر إدارة الموارد الطبيعية، وهناك ١٩ مبادرة قامت بها البلدان لإدماج أوجه الارتباط بين الفقر والبيئة في عمليات التنمية الوطنية (www.unpei.org). ونتيجة للدعم المقدم إلى ما يقرب من ١٠٠ بلد في مجال الترويج لاستخدام الوقود والركبات الأنظف، لم يعد هناك سوى ١٢ بلدا يستخدم البترين المحتوي على الرصاص. وتحرك معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اتجاه الحد من مستويات الكبريت في الوقود وتشجيع استخدام المركبات الأنظف. وساعدت جهود البرنامج على حشد التمويل حتى تجتمع ١٧٥ مليون دولار للإنفاق على تكنولوجيات الطاقة الأنظف. وقام نحو ٤٠٠٠ شركة بطرح مبادرات متعلقة بإدارة الأعمال والتمويل على نحو مستدام استناداً إلى المبادئ التي يروج لها البرنامج، وتعهّد أكثر من ٣٠٠ شركة باتخاذ إجراءات محددة الهدف بشأن تغير المناخ. وتشارك ٦٠ مؤسسة في مساعي إدماج قضايا النظم الإيكولوجية في السياسات التجارية والإنمائية. وبفضل مبادرة الاقتصاد الأخضر التي أطلقت حديثاً، ارتفع بدرجة كبيرة مستوى الاعتراف بإسهام الاستثمارات البيئية في النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل اللائقة، بما فيها على وجه الخصوص فرص العمل التي تُولّد أثناء الأزمات المالية. وقد أفضى الحفز المتولّد عن حملة البليون شجرة، الحائزة على جائزة الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين، إلى غرس ٧,٤ بلايين شجرة، أي أكثر من سبعة أضعاف الهدف الأصلي. وقد اكتسب البرنامج مكانة راسخة كشريك للجنة الأولمبية الدولية وغيرها من المنظمات الرياضية في السعي إلى ضمان مراعاة الاعتبارات البيئية عند تنظيم دورة بيجين الأولمبية وغيرها من الأحداث الرياضية.

التحديات والدروس المستفادة

٣٧٨ - ثبت أن لإقامة الشراكات وتعزيزها دوراً محورياً في تنفيذ البرنامج الموكل إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة وفي تحقيق التنمية المستدامة. ويواجه برنامج البيئة تحدياً يتمثل في تحديد مختلف شرائح الجمهور والتأثير عليها على مستويات متعددة في مجال البيئة والتنمية. وهناك حاجة إلى مزيد من التفاعل مع القطاعات غير البيئية التي تلعب أدواراً في تقرير السياسات واتخاذ القرارات لمواصلة تعميم مراعاة الاعتبارات البيئية في سياسات وعمليات التنمية الوطنية. ومن المهم عرض الأولويات ضمن إطار خطط التنمية الوطنية، ومن المهم أيضاً، حيثما أمكن، بيان تلك الأولويات على ضوء التحليلات الاقتصادية التي تبين كامل قيمة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في التنمية الوطنية. ويلزم تقديم أدلة ملموسة، لكل بلد على حدة، على وجود أوجه ارتباط بين البيئة والحد من الفقر والنمو المراعي لمصالح الفقراء لإقناع المتشككين من صناعات السياسات وأهل الاقتصاد والتخطيط بأن الاستثمار في الاستدامة البيئية استثمار مجد.

معدل تنفيذ النواتج

٣٧٩ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٨ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ١١٦ ناتجاً.

٣٨٠ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 14)).

البرنامج الفرعي ١

مكتب المدير التنفيذي

(أ) تعزيز إدماج الأنشطة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة وتوسيع نطاق قبول الشواغل البيئية في إطار التنمية المستدامة الأعم

٣٨١ - تماشياً مع هدف فترة السنتين، أُدرجت الأبعاد البيئية في ١٢ مبادرة أُطلقت بالتعاون مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة ومع ٣٠ آلية مشتركة بين الوكالات وعمليات حكومية دولية. وطُوِّرت أدوات عدّة لفائدة الأمم المتحدة فيما يتصل بتعادية الأثر المناخي وتحرّري الاستدامة في عمليات الشراء استجابةً لالتزام مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وأُطلق في قمة المناخ في كوبنهاغن تقرير الأمم المتحدة عمّا تخلّفه من أثر بيئي وعن تحرّكها في اتجاه تحقيق تحييد الكربون. وأعدّ تقرير الأمم المتحدة بشأن الاستدامة في عمليات الشراء للعرض على الجمعية العامة. وأنشئ فريق الأمم المتحدة

للإدارة المستدامة. وفي إطار تعميم الاعتبارات البيئية في البرامج القطاعية، أنشئت ثلاث من عمليات الأمم المتحدة، وهي العملية المعنية بأهداف التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠، وعملية الأمم المتحدة المعنية بالأراضي، وعملية الأمم المتحدة المعنية "بالاقتصاد الأخضر". وفي إطار تعميم مراعاة الاعتبارات البيئية في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، بدأ تطبيق عملية معنية بضمانات الأمم المتحدة البيئية والاجتماعية كجزء من معايير تحلي الأمم المتحدة بالمسؤولية.

(ب) تحسين مدى صلة عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة باحتياجات الدول الأعضاء فيه، بما في ذلك احتياجات بناء القدرات والدعم التكنولوجي لها، مع زيادة انعكاس المنظور الجنساني في تنفيذ برامجه ومشاريعه

٣٨٢ - شارك ٧٨ في المائة من الدول الأعضاء في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، مما يدل على زيادة ارتباط عمل برنامج البيئة باحتياجات دوله الأعضاء. وتماشيا مع هذا الهدف، رُصد ٥٠ في المائة من موارد صندوق البيئة لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. وكان قرابة ٧٥ في المائة من هذه الأنشطة في شكل تدخلات للمساعدة التقنية وبناء القدرات نُفذت بدعم من المكاتب الإقليمية لبرنامج البيئة في بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ودُرّب أكثر من ٥٥٠ من موظفي برنامج البيئة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني مما أدى إلى إدماج المنظورات الجنسانية في ٨٢ مشروعا كاملا. وقد أصبحت المسائل الجنسانية الآن مدججة بصورة كاملة في إعلان أفريقيا بشأن تغير المناخ، مما أوجد أطراً دون إقليمية لتغيّر المناخ تراعي الاعتبارات الجنسانية.

(ج) تحسين إدارة برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعزيز التعاون بين شعب برنامج البيئة في تنفيذ البرامج

٣٨٣ - ينفذ برنامج العمل الخاص ببرنامج البيئة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ويدار بشكل فعال، وهو ما يتجلى من معدّل التنفيذ البالغ ٩٨ في المائة. ولما أُبقيت الإدارة العليا والبرامج الفرعية على علم بحالة تنفيذ برنامج العمل ومستوى تحقيق النتائج عن طريق إصدار استعراضات أداء البرنامج وتقارير المعلومات الإدارية، زاد معدّل التنفيذ عمّا كان عليه خلال فترات السنتين الأربع السابقتين.

(د) تحسين إدارة الموارد المالية وموارد الموظفين في برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٨٤ - يتجلى التقدّم المحرز نحو تحسين إدارة الموارد المالية لبرنامج البيئة في الطريقة التي وظّف بها المدير التنفيذي أموال صندوق البيئة، حيث أعطى ١٠٠ في المائة من الاعتمادات

المرصودة لمجلس الإدارة، وفي نقل مهام إدارة الأموال من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى برنامج البيئة، وفي تكليف موظفي الصندوق بالعمل داخل البرامج الفرعية. وسُجِّل استخدام ١٠٠ في المائة مما تم تخصيصه من موارد صندوق البيئة. وجاء معدل الشواغر بالنسبة لجميع وظائف برنامج البيئة الممولة من الميزانية العادية ضمن الحدود المستهدفة، وانخفض معدل الشواغر للوظائف الخارجة عن الميزانية بنسبة ٥ في المائة. وقد استخدم برنامج البيئة عملية مبسطة لشغل عدد من الوظائف الشاغرة والمتوقعة من خلال برنامج للتناوب الداخلي الطوعي ابتكر ليكون أداة لدعم تطوّر الموظفين مهنيًا وتشجيع الحراك، إلى جانب كونه آلية لتحقيق مزيد من المواءمة بين مهارات الموظفين والمتطلبات البرنامجية للمنظمة.

(هـ) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الموعد المحدد

٣٨٥ - تراوح متوسط عدد الأيام التي يستغرقها ملء الوظيفة، محسوبا لجميع الوظائف، بين ١٥٥ و ١٥٨ يوما لفصلين متتاليين. وقد وُضعت عدة تدابير خلال فترة السنتين لتقليل الوقت الذي يستغرقه اختيار الأشخاص لشغل الوظائف الشاغرة، بما في ذلك زيادة عدد أعضاء هيئات الاستعراض المركزية وتدريبهم ووضع خطط التعيين على مستويي الشعب والمكاتب وزيادة الدعم المقدم للموظفين المختصين. مملفات الوظائف الشاغرة في البرامج ورصد جميع إعلانات الوظائف الشاغرة عن كثب. وتتجلى نتائج هذه التدابير في الانخفاض الشديد في عدد الأيام التي يستغرقها شغل جميع الوظائف. وتظهر التدابير التي استحدثت التزام برنامج البيئة بمواصلة تنفيذ هدف الأيام الـ ١٢٠ وتعزيز عملية التعيين برمتها.

(و) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٣٨٦ - حقق برنامج البيئة نسبة ٥٠ في المائة للتوازن بين الجنسين في تعيين موظفي الفئة الفنية وما فوقها بفضل تدابير عدّة وُضعت لاجتذاب المهنّيات المؤهلات. وعين برنامج البيئة لوظائف الفئة الفنية وما فوقها ٤١ موظفا جديدا من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا، وهو ما يتجاوز هدف تعيين ١٥ موظفا المحدد لفترة السنتين. ويبلغ عدد رعايا الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلا ناقصا في صفوف موظفي برنامج البيئة ١٥٨ موظفا، وهو ما يمثل ٢٤ في المائة من موظفي البرنامج من الفئة الفنية وما فوقها.

(ز) التقييم الفعال لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وزيادة الامتثال للتقييم ومراجعة الحسابات

٣٨٧ - أجريت تقييمات لبرنامج فرعي واحد ولـ ٤٠ مشروعا أسفرت عن ٢٥٥ توصية. ومن بين جميع التوصيات المقبولة، عولجت ٣٧ توصية (٢٦ في المائة) بالكامل (تحقق الامتثال)، ونُفذت ٢٤ توصية (١٧ في المائة) جزئيا (تحقق الامتثال جزئيا). وقد حدث

تحسّن كبير في نوعية تقييمات برنامج البيئة على مدى السنوات القليلة الماضية نتيجة للتحسينات التي أدخلت في عملية ضمان الجودة التي يُضطلع بها في إطار وظيفة التقييم. وتبيّن من تقييم أجري لعمليات التقييم قام به مكتب التقييم ببرنامج البيئة إلى مرفق البيئة العالمية أن ١٠٠ في المائة من تقييمات برنامج البيئة قد حصل لعامين متتاليين (٢٠٠٧-٢٠٠٨) على درجة "مرضٍ نوعاً ما" و "مرضٍ"، وهذا أعلى من التقييم الذي حصلت عليه وكالات منفذة أخرى في مرفق البيئة العالمية منها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وجاءت نسبة ما نُفّذ من توصيات مراجعة الحسابات قريبة من هدف فترة السنتين، فقد بلغت ٩٧ في المائة، ممّا يشير إلى حدوث زيادة في الامتثال لتوصيات مراجعة الحسابات.

لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري

(أ) توسيع واستكمال التقييمات العلمية للتعرّض الإقليمي والعالمي للإشعاع المؤين ومخاطر الإشعاع وآثاره على صحة الإنسان والبيئة

٣٨٨ - بلغ نطاق تغطية تقييمات اللجنة مستوى من الاتساع لم يبلغه من قبل، وستتخذ المعلومات الجديدة التي تكتشفت عن مخاطر التعرّض للإشعاع أساساً لتنقيح معايير السلامة الأساسية الدولية للحماية من الإشعاع المؤين ولسلامة مصادر الإشعاع (وهي معايير يشترك في رعايتها كل من منظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ووكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية؛ كما أعرب برنامج البيئة عن اعتزامه المشاركة في تنقيح هذه المعايير).

(ب) زيادة الوعي بالتقييمات العلمية التي تجريها اللجنة واستخدامها فيما بين صانعي القرارات والأوساط العلمية والمجتمع المدني بوصفها أساساً سليماً لتقييم مخاطر الإشعاع ومقررات الوقاية من الإشعاع

٣٨٩ - تعزى الزيادة التي حدثت مؤخراً في عدد مرّات تنزيل المواد من الموقع الشبكي للجنة على الأرجح إلى نشر تقرير عام ٢٠٠٦ في الموقع مؤخراً، إلى جانب التقارير السابقة للجنة (لم ينشر بعد المجلدان الأول والثاني من تقرير عام ٢٠٠٨).

البرنامج الفرعي ١ التقييم البيئي والإنذار المبكر

(أ) إجراء تقييمات بيئية قائمة على المشاركة ووثيقة الصلة بالسياسات العامة وذات مصداقية علمية

٣٩٠ - مما يدل على إجراء التقييمات البيئية على نحو تشاركي اضطلاع ١٥٦ حكومة و ٣٠ من هيئات منظومة الأمم المتحدة و ٧٢ من المراكز المتعاونة مع عملية توقعات البيئة العالمية و ٤١٦ ٢ عالما بأدوار نشطة في عمليات التقييم البيئي التي قام بها برنامج البيئة. وتتجلى أهمية الانعكاسات السياسية لنتائج التقييمات في الإشارة إليها ١٩ مرة في مقررات المنتدى الحكومية الدولية (وإن كان هذا يقل عن الرقم المستهدف بإشارة واحدة). وبالإضافة إلى ذلك، سُجِّلَت ٥٩ إشارة إلى التقييمات البيئية التي يجريها برنامج البيئة في دوريات علمية من قبيل *New Scientist* و *Harvard International Review* و *Journal of Environmental Quality* و *Sustainability Science* (وهو يتجاوز هدف الإشارات الـ ٤٠ بنسبة ٤٧ في المائة) مما يدل على أن الأوساط العلمية تجد في تقارير التقييمات مصدر معلومات مفيدة ووجيهة ويمكن الاعتماد عليها. وقد اقتبس ١٥ من الأدبيات المرجعية من المنشور الذي صدر مؤخراً المعنون خلاصة علم تغير المناخ لعام ٢٠٠٩.

(ب) زيادة مساهمة المؤسسات الشريكة في الشبكات التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتحسين تبادل البيانات والمعلومات البيئية المتاحة في سياق عمليات التقييم ونظم الإنذار المبكر وصنع القرارات

٣٩١ - يتضح التقدم المحرز نحو زيادة مساهمة المؤسسات الشريكة في الشبكات التي يدعمها برنامج البيئة من مشاركة ٣٠١ من المؤسسات الشريكة (أي ما يتجاوز الهدف المحدد بـ ٢٥٠ مؤسسة) معظمها من المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات حماية البيئة والجامعات. وتدار بوابة بيانات الفريق المعني برصد الأرض بالتعاون مع طائفة متنوعة من الجهات العالمية والإقليمية القائمة على توفير البيانات. ويتبين من استعراض السجلات أن متوسط عدد مرات تنزيل المواد من بوابة بيانات الفريق بلغ ٣ ٥٩٠ مرة في الشهر (وهو ما يتجاوز بقدر كبير الهدف المحدد بـ ٦٠٠ عملية تنزيل). وتمكيناً لصناع القرار من إيلاء الاعتبار للتحديات البيئية على النحو الملائم والمناسب من حيث التوقيت، تم إصدار ١٧ من تنبيهات الإنذار المبكر (وهو ما يتجاوز هدف التنبيهات الـ ١٥). كما أن تنبيهات البقاع الخطرة بيئياً، التي تُنشر أيضاً ضمن أطلس أفريقيا لبيئتنا المتغيرة قد حفزت على اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني انصبّ تركيزها على إعادة النظم الإيكولوجية إلى حالاتها الأصلية.

(ج) تعزيز القدرة المؤسسية والتكنولوجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على جمع البيانات والبحث والتحليل والرصد والتقييم البيئي، والإنذار المبكر، والترابط الشبكي وإقامة الشراكات

٣٩٢ - بذلت جهود على صعيد بناء القدرات في جميع المناطق محل الاهتمام بدعم من الشركاء الرئيسيين. ويتبين من استعراض السجلات أنه يجري تعزيز القدرة المؤسسية والتكنولوجية من خلال ٨٥ شراكة (وهو ما يتجاوز الهدف المحدد الذي يبلغ ٨٠ شراكة) مع المؤسسات البيئية في البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وجرى تدريب خبراء البيئة من البلدان النامية بما يلبي احتياجاتهم. فهناك على سبيل المثال ١٠٠ خبير بيئي من بنما شاركوا في التدريب الافتراضي على التقييم البيئي المتكامل ويعملون حالياً على إعداد التقرير البيئي الخاص بنما في إطار تقرير توقعات البيئة العالمية لعام ٢٠٠٩. وفي أفريقيا، تضمنت أنشطة تدريب الخبراء تدريب ممارسي تقييم حالة البيئة في رواندا. وأسفر هذا عن تيسير إعداد أول تقارير رواندا عن حالة البيئة. وقد اعتمد البرلمان نتائج تقرير التوقعات الخاص برواندا.

البرنامج الفرعي ٢

القانون البيئي والاتفاقيات البيئية

(أ) زيادة الدعم لتعزيز قدرة الحكومات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل تعميم الأهداف البيئية الوطنية في استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية والقضاء على الفقر لديها، بما في ذلك، عند الاقتضاء، على نحو متآزر ومتربط

٣٩٣ - تجلّى تعميم مراعاة الاعتبارات البيئية في السياسات الوطنية للتنمية المستدامة في وضع أطر سياساتية لبلدان مختارة عمل فيها برنامج البيئة مع الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وقد شددت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين على دور برنامج البيئة في تعزيز التنمية المستدامة وشددت على أهمية تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. وقد أطلقت مبادرة لتعميم مراعاة الاعتبارات البيئية في عملية التنمية بشكل منهجي، وذلك من خلال التركيز على الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً. كما أن البرنامج الرابع لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتفيدو الرابع)، الذي اعتمدته الحكومات في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج البيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، يتضمن عناصر برنامجية تحقق الربط بين البيئة والفقر وحقوق الإنسان وغير ذلك من مجالات التنمية المستدامة.

(ب) تعزيز التضافر والتعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وأماناتها، والهيئات العلمية وأصحاب المصلحة العالميين والإقليميين والوطنيين، فضلا عن تعزيز دعم التضافر والتعاون فيما بين هذه الهيئات، الذي يرمي إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والامتثال لها وإنفاذها وتحسين التأزر فيما بينها، وتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في الاضطلاع بأنشطة بيئية

٣٩٤ - أنجز البرنامج ٢٢ نشاطا تعاونيا مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغير ذلك من الهيئات المعنية. وقد ترك الدعم المقدم من برنامج البيئة تأثيرا إيجابيا على نتائج عدد من مؤتمرات الأطراف في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وغير ذلك من المفاوضات الحكومية الدولية المتعلقة بتلك الاتفاقات. وحدث تقدّم كبير على صعيد علاقات التأزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وهو ما سيتّوج بانعقاد الاجتماع المشترك الاستثنائي لمؤتمرات الأطراف في هذه الاتفاقات فور انتهاء انعقاد الدورة المقبلة لمجلس إدارة برنامج البيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. وأسفرت حلقات العمل التحضيرية للمفاوضين في مجال تغيّر المناخ عن تحسّن المواقف الوطنية والإقليمية التي أعلنتها الأطراف في اجتماعات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وتمت مساعدة ٦٠ بلدا على تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وجرى تعزيز قدرات ثلاث مؤسسات إقليمية ممّا مكّنها من إنجاز بناء القدرات فيما يتصل بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وعزّز فريق الإدارة البيئية تعاونه داخل الأمم المتحدة من خلال مبادرات كمبادرة عمليات الشراء المراعية للبيئة ومبادرة جعل الأمم المتحدة متعادلة الأثر الكربوني.

(ج) تعزيز الأطر القانونية البيئية الرامية إلى التنمية المستدامة

٣٩٥ - يتجلى التقدم المحرز نحو تعزيز الأطر القانونية البيئية في ١٠٦ مبادرات (أي أكثر من الهدف المحدد بـ ١٠٤ مبادرات) لتنقيح الأطر القانونية أو تطويرها. وقرّر مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين إعداد صكّ عالمي جديد ملزم قانونا بخصوص الزئبق. وأدّت مساعدات برنامج البيئة إلى قيام ١٣ بلدا بالتفاوض ووضع الصيغة النهائية لصكّ جديد لتعزيز التعاون دون الإقليمي من خلال شبكة رصد الترسيب الحمضي في شرق آسيا. وهناك خمس دول في آسيا الوسطى تدرس حاليا وضع طرائق لإبرام معاهدة بيئية في آسيا الوسطى. ونتيجة للمساعدة القانونية التي يقدمها برنامج البيئة على الصعيد الوطني، اعتمدت ثلاثة بلدان تشريعات وطنية خاصة بالبيئة تحديدا أو قامت بسنّ قانون في هذا الصدد. وهناك بلدان بصدد إعداد تشريعات بيئية وأربع بلدان بصدد تنقيح قوانينها البيئية.

(د) تدعيم قدرة الدول الأعضاء على تعزيز تنفيذ القانون البيئي والامتثال له وإنفاذه، فضلا عن تدعيم قدرة المؤسسات ذات الصلة وأصحاب المصلحة على تيسير تنفيذ القانون البيئي والامتثال له

٣٩٦ - أسفر برنامج بناء قدرات القضاة عن قيام حكومة الفلبين بتخصيص أكثر من ١٠٠ محكمة لتناول المسائل البيئية. وتقوم حكومة إندونيسيا بإنشاء برنامج لإصدار الشهادات للقضاة الذين يتلقون التدريب على قانون البيئة، كما تقوم بإنشاء محكمة للفصل في المنازعات البيئية. وبدأ ٢٣ بلدا من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التعاون في تنفيذ سياسات وقوانين إدارة النفايات. وفي مؤتمر قضاة آسيا الوسطى في عام ٢٠٠٨، أفاد المشاركون إحراز تقدّم في دائرة اختصاص كل منهم على صعيد تعزيز فرص الحصول على المعلومات وإشراك الجمهور في صنع القرار وإتاحة إمكانية الاحتكام إلى القضاء في الأمور البيئية. وكانت هناك زيادة ملحوظة فيما بحوزة المسؤولين الحكوميين وسائر أصحاب المصلحة من معارف وكفاءات، ولا سيما في مجال القوانين المتصلة بتغير المناخ، وذلك نتيجة لما قدّمه برنامج البيئة من تدريب.

البرنامج الفرعي ٣

تنفيذ السياسات العامة

(أ) تحسين إمكانية الحصول على أدوات التنفيذ ذات الصلة (بما في ذلك منتديات الحوار) لإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة، بما في ذلك المياه العذبة، والسواحل والمحيطات، من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين

٣٩٧ - ممّا يدل على تحسّن إمكانية الحصول على أدوات تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية واستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة أنه قد تم تطوير ٢٧ أداة (أكثر من الهدف المحدّد البالغ ٢٥ أداة) وُضعت تحت تصرّف أصحاب المصلحة، وأنه قد تم تطبيق هذه الأدوات عمليا في ٣٥ مناسبة، وهو ما يتماشى والهدف المحدّد. ومن التطبيقات العملية للأدوات: استخدام دليل التقييم لتسديد قيمة الخدمات المتعلقة بالنظم الإيكولوجية؛ واستخدام المبادئ التوجيهية في مجال التكيف مع تغير المناخ في التخطيط الوطني واتخاذ القرارات؛ واستخدام خطط العمل الوطنية للتصدّي للمصادر البرية لتلوث البيئة البحرية. وأسفرت خبرة برنامج البيئة في مجال تقييم المخاطر البيئية عن إدماج الاحتياجات والأولويات البيئية في التخطيط للإنعاش وفي خطط وعمليات بناء السلام في ٢٠ من البلدان المتضررة من النزاعات والكوارث.

(ب) تعزيز قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على تعميم أفضل الممارسات ومنظور المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية، في صلب عمليات التخطيط الإنمائي الوطني ولاستعادة النظم الإيكولوجية المتدهورة

٣٩٨ - مما يدل على تعزيز قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أن ١٢ من عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية (وهو ما يتجاوز هدف العمليات الـ ١٠) تتضمن أفضل الممارسات لإدارة الموارد الطبيعية، وأنه تم إطلاق ٤١ مبادرة (وهو ما يتجاوز هدف المبادرات الـ ٤٠) لإعادة النظم الإيكولوجية إلى حالاتها الأصلية على المستوى المحلي. وقد شرعت ثلاثة بلدان في إعداد القوانين الإطارية الوطنية المتعلقة بالبيئة مع مراعاة قضايا الحفاظ على الغابات والحياة البرية الممتدة إقليمياً وعبر الحدود الوطنية والحفاظ على الغابات التي تشكل عنصراً عالي القيمة في تكوين البيئة المثلى لإقليم ما. ومن ناحية تعزيز المساواة بين الجنسين في إدارة الموارد الطبيعية، تشارك المرأة بنشاط في اللجان التوجيهية للمشاريع في سبعة من البرامج الوطنية، ويراعى في أنشطة الحفاظ على البيئة وتوليد سبل العيش البديلة التي يُضطلع بها في ثلاثة بلدان على صعيد المجتمعات المحلية أن تكون موجهة صوب تلبية احتياجات المرأة وإتاحة الفرص لها.

(ج) زيادة إدماج الشركاء لأدوات برنامج الأمم المتحدة للبيئة المختبرة وأفضل الممارسات المتبعة في إدارة الموارد الطبيعية وإنعاش النظم الإيكولوجية في برامجهم وأنشطتهم العادية

٣٩٩ - مما يدل على إحراز تقدّم نحو زيادة إدماج الشركاء لأدوات برنامج البيئة المختبرة وأفضل الممارسات المتبعة في إدارة الموارد الطبيعية في برامجهم وعملياتهم أن هناك ١١ إطاراً من أطر المساعدة الإنمائية تتضمن عناصر متعلقة بالموارد الطبيعية، وإن كان هذا لا يزال دون الهدف المحدّد الذي يبلغ ١٥ إطاراً. وبفضل ما يوفّره برنامج البيئة من مشورة الخبراء، أُدرجت قضايا إدارة المياه العذبة والأراضي في الصيغة النهائية لوثيقة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المقدّمة لبوتسوانا للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وبالمثل، أُدرجت مسائل البيئة وإدارة الموارد الطبيعية ضمن المواضيع الرئيسية لوثائق البرمجة القطرية التي أُعدّت ضمن إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية المقدّمة لأفغانستان، وفي خطة العمل الإنساني والإنعاش المبكر لعام ٢٠٠٩ للسودان، وفي برنامج التغيير الخاص بسيراليون.

(د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج البعد الحضري للمسائل البيئية في سياساتها واستراتيجياتها وعمليات التخطيط لديها للتنمية المستدامة، فضلاً عن تعزيز قدرة أصحاب المصلحة ذوي الصلة على تيسير هذه العمليات والاشتراك فيها

٤٠٠ - في مجال النقل الحضري، يقود برنامج البيئة شراكة الوقود النظيفة والمركبات النظيفة التي تضطلع بمحطات لتحسين الوقود والمركبات. وقد قدّم برنامج البيئة الدعم إلى

قراية ١٠٠ بلد على الصعيدين الإقليمي والوطني في مجال تشجيع استخدام الوقود والمركبات الأنظف. وعند نهاية عام ٢٠٠٩، لم يعد هناك سوى عدد قليل من البلدان (١٢ بلدا) يستخدم البنزين المحتوي على الرصاص، وقد اتجه الآن معظم البلدان النامية والتي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى خفض نسب الكبريت في الوقود والتشجيع على استخدام المركبات الأنظف. وفي مجال البيئة الحضرية، وضع برنامج البيئة إطاراً للتعاون الاستراتيجي مع موئل الأمم المتحدة والمجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، مما زاد من حجم التعاون مع هاتين المنظميتين ووفّر الدعم للمدن في مختلف أنحاء العالم في مجال التصدي لقضايا البيئة الحضرية. كما كثف برنامج البيئة من مشاركته في تحالف المدن.

(هـ) توسيع نطاق إمكانية الحصول على التعليم والتدريب البيئيين الرسميين وغير الرسميين المصممين لمختلف الفئات المستهدفة لتعزيز الاستدامة البيئية

٤٠١ - تعاون برنامج البيئة مع شركائه في الأمم المتحدة ومع نظم التعليم الوطنية ومؤسسات التعليم العالي لتنفيذ برامج التعليم والتدريب في مجال البيئة وتطوير أدوات تدريبية/مجموعات مواد تدريبية من شأنها أن تؤثر على ما يتصل بالبيئة من سياسات ومناهج دراسية وممارسات تشريعية وإدارية على الصعيد الوطني. وكما هو مستهدف، تم تصميم ثمانية برامج للتعليم والتدريب في مجال البيئة بواسطة المؤسسات التعليمية بالتعاون مع برنامج البيئة. وتقدّم تلك البرامج في ٣١ من مؤسسات التعليم العالي بهدف تعزيز الاستدامة البيئية (وهو ما يتجاوز هدف المؤسسات الـ ٣٠). ومما يدل أيضا على التقدّم المحرز نحو زيادة فرص الحصول على التعليم والتدريب في مجال البيئة أن ست جامعات أفريقية تقوم، في إطار شراكة برنامج البيئة لتعميم مراعاة الاعتبارات البيئية والاستدامة في الجامعات الأفريقية، بتنقيح برامجها وإعادة توجيهها.

البرنامج الفرعي ٤

التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد

(أ) زيادة القدرة البشرية والمؤسسية على إدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في القرارات ذات الصلة بالطاقة، مع التركيز على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ذات الصلة بالطاقة

٤٠٢ - حدثت زيادة في السنوات الأخيرة في إعلان مؤسسات القطاعين العام والخاص التزامها بتطبيق سياسات وبرامج الطاقة النظيفة، مما يعود الفضل فيه جزئيا إلى عمل برنامج البيئة. فقد قدّم برنامج البيئة الدعم في هذا المجال إلى ٢٥ مؤسسة (كما هو مستهدف لفترة السنتين) و ٢٥ حكومة (وهو ما يتجاوز هدف الحكومات الـ ٢٣ المحدد لفترة السنتين بنسبة

٩ في المائة). وبالمثل، ثمة نمو سريع في الاستثمار في الطاقة النظيفة حول العالم. وقد كانت جهود برنامج البيئة عاملاً مساعداً على اتخاذ الاستثمارات هذا الاتجاه المتصاعد، فقد ساعدت على حشد مبلغ ١٧٥ مليون دولار لتمويل تكنولوجيات الطاقة الأنظف (وهو ما يتجاوز هدف فترة السنتين المحدد بـ ١٢٠ مليون دولار بنسبة ٤٦ في المائة).

(ب) زيادة فهم وتنفيذ صانعي القرارات في القطاعين العام والخاص للاستهلاك والإنتاج المستدامين، بما في ذلك في قطاعات مثل التشييد والسياحة، وزيادة المبادرات الطوعية التي تعزز المسؤولية البيئية للشركات، فضلاً عن منع حالات الطوارئ البيئية والتصدي لها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمساواة الجنسين

٤٠٣ - مما يدل على زيادة فهم ممارسات الإدارة السليمة وتطبيقها قيام ٥٢ حكومة (وهو ما يتجاوز هدف الحكومات البالغ ٤٠ حكومة) باستحداث أدوات للتقييم باستخدام سياسات وبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقد زاد عدد مؤسسات الصناعة والأعمال التي استحدثت مبادرات وسياسات وممارسات في مجال إدارة الأعمال والتمويل المستدامين، استناداً إلى المبادئ التي يدعو لها برنامج البيئة، من ٢ ٥٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ مؤسسة، وهو ما يزيد بنسبة ٦٠ في المائة عن هدف فترة السنتين المحدد بـ ٣ ٥٠٠ شركة. وتلزم هذه المبادرات الشركات بالتقيّد بالمبادئ المتعلقة بمراعاة البيئة والتحليّ بالمسؤولية، وهي تشمل برامج عمل مشتركة بخصوص كفاءة استغلال الموارد وبناء القدرات، وذلك بتمويل من القطاعين الخاص والعام. وتحت مظلة كل من برنامج البيئة واتفاق الأمم المتحدة العالمي ومبادرة الاعتناء بالبيئة التابعة للمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، أعلن أكثر من ٣٠٠ شركة الالتزام باتخاذ إجراءات موجهة بشأن تغير المناخ.

(ج) تعزيز قدرة البلدان والمجتمع الدولي على تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ لاستخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطرق تُفضي إلى تقليل الآثار الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة إلى الحد الأدنى، بما في ذلك جوانب المساواة بين الجنسين

٤٠٤ - استضاف برنامج البيئة المناسبة المعنونة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للكيماويات، وقدم من خلال برنامجها المسمى البداية السريعة الدعم إلى ٨٤ من البلدان وأصحاب المصلحة الآخرين في ٩٢ مشروعاً مستخدماً الأموال التي تلقاها الصندوق منذ عام ٢٠٠٦ والتي قاربت قيمتها ٢٠ مليون دولار، وهذا يتجاوز الهدف المحدد لفترة السنتين البالغ ٧٠ بلداً. وقد نجح برنامج البيئة في تقديم المساعدة إلى ١٢ بلداً لكي تبدأ في تعميم إدراج إدارة المواد الكيميائية في برامجها الإنمائية من خلال المشاريع المشتركة بين برنامج البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وفي دعم أنشطة اتفاقية استكهولم الرامية إلى معالجة انتشار الملوثات العضوية الثابتة ورصدها،

إلى جانب تقديم الدعم إلى ٨ بلدان في إنشاء شبكاتها لتبادل المعلومات؛ وفي العمل مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية على إعداد الأدوات التوجيهية والتدريبية لإدارة مبيدات الآفات، وتسهيل الإجراءات الدولية الرامية إلى الحد من المخاطر المتولدة عن الزئبق من خلال برنامج للشراكة والتحضير للمفاوضات الدولية لوضع صك ملزم قانوناً؛ وفي جمع المعلومات العلمية بشأن الرصاص والكاديوم.

(د) تحسين قدرة البلدان والمؤسسات، بما في ذلك المؤسسات المالية، على إدماج مسائل النظم الإيكولوجية في النظر في سياساتها وممارساتها الاقتصادية والتجارية لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر

٤٠٥ - كما هو مستهدف، تحسّنت قدرة البلدان والمؤسسات كما يتضح من وجود ٦٠ مؤسسة ناشطة في إدماج قضايا النظم الإيكولوجية في السياسات التجارية والإنمائية. وبفضل مبادرة الاقتصاد الأخضر التي أُطلقت حديثاً، ارتفع بدرجة كبيرة مستوى الاعتراف بإسهام الاستثمارات البيئية في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل اللائقة والحد من الفقر، بما في ذلك على وجه الخصوص الفرص التي تتولّد أثناء الأزمات المالية. ويتجلى ذلك في تغطية الصحافة لهذا الموضوع بإسهاب في جميع أنحاء العالم. كما أنه في إطار مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين المشتركة لمواجهة الأزمات، أسفرت مبادرة الاقتصاد الأخضر عن وضع خطة مشتركة بين الوكالات شكّلت منطلقاً للجهود المشتركة التي يُضطلع بها في منظومة الأمم المتحدة لمواجهة الأزمة الاقتصادية.

البرنامج الفرعي ٥

التعاون والتمثيل على المستوى الإقليمي

(أ) تيسير ودعم عملية المداولات المتعلقة بالسياسات العامة وبناء توافق في الآراء على الصعيد العالمي وفي الأقاليم

٤٠٦ - قدّم برنامج البيئة دعماً فعالاً لعمليات المداولات بشأن السياسات العامة وبناء توافق الآراء، وهو ما يتضح من ورود ٤١ رسالة إشادة من الوفود (وهو ما يعادل أربعة أمثال الهدف المحدّد بـ ١٠ رسائل). وثمة دليل آخر هو مشاركة مجموعات رئيسية جديدة في مناقشة برنامج البيئة المتعلقة بالحوكمة ومن ثم تحقّق هدف فترة السنتين المحدّد بتعاون تسع مجموعات رئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون برنامج البيئة أيضاً مع عدد آخر من منظمات المجتمع المدني من خارج المجموعات الرئيسية وفق تصنيف جدول أعمال القرن ٢١، مثل المنظمات الدينية والخيرية والإعلامية والحكومية الدولية والمعنية بالفنون والثقافة. ويتمثل إنجاز آخر في زيادة عدد المنظمات المشاركة في العمليات الإقليمية وعمليات المنتدى العالمي

للمجتمع المدني. وقد شارك ما مجموعه ٣٤٢ منظمة و ٨٨ بلدا في المنتدى العالمي، وهو ما يتجاوز بفارق كبير هدف فترة السنتين المحدد بـ ١٢٠ منظمة و ٦٠ بلدا.

(ب) زيادة التعاون مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وشركاء الأمم المتحدة في إنجاز البرامج والمشاريع على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، ومعالجة الأولويات البيئية التي يحددها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمؤسسات الإقليمية

٤٠٧ - أدت الترتيبات التعاونية التي بلغ مجموعها ١٢٤ (أكثر من ضعف عدد الترتيبات المستهدفة الـ ٦٠) مع الحكومات والمؤسسات الإقليمية ووسائل الإعلام إلى زيادة التعاون في معالجة الأولويات البيئية في المناطق. وكان من نتائج هذه الشراكات: وضع إطار شامل لبرامج تغيير المناخ الأفريقية؛ وإنشاء شبكة إقليمية لتعزيز التكيف مع تغيير المناخ في آسيا والمحيط الهادئ؛ وإعطاء برنامج البيئة دوراً جديداً باعتباره أمانة مبادرة البيئة والأمن الرامية إلى خلق استجابة متكاملة لتحديات البيئة والأمن في أوروبا؛ وإنشاء منبر إقليمي لمعلومات الإنتاج والاستهلاك المستدامين لفائدة جميع بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ ومشروع تخضير حلبة البحرين الدولية الذي إلى جعل حلبة البحرين الدولية مركز امتياز بيئي بين حلبات سباق سيارات "فورميولا-١".

(ج) تعزيز الاتساق في تنفيذ البرامج والمشاريع التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني تلبية للاحتياجات والأولويات الموضحة على الصعد ذاتها

٤٠٨ - يجري إحراز تقدّم على صعيد تعزيز التماسك في تنفيذ برنامج البيئة للبرامج الموكلة إليه، وذلك من خلال التفاعل مع شركاء الأمم المتحدة على المستوى القطري من أجل دمج إسهامات برنامج البيئة في عملية البرمجة القطرية الموحدة، مع القيام في الوقت ذاته بتحسين قدرة الشركاء الوطنيين. ويجري تنفيذ نحو ٦٩ برنامجاً ومشروعاً لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا في المناطق والبلدان استناداً إلى احتياجات البلدان وتنسيق مع الشركاء في التنمية، وهو ما يتجاوز هدف المشاريع الـ ٥٠. ونتيجة لذلك، استطاع برنامج البيئة أن يؤثر في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أكثر من ٣٠ بلداً، كما أن البعد البيئي أخذ في اكتساب وجود أكبر في خطط العمل الوطنية في سبعة بلدان. وفي بعض الحالات، يُكَمَّل تنفيذ أنشطة برنامج البيئة بعمل وكالات أخرى في سبيل إنجاز أعمال الأمم المتحدة بفعالية أكبر.

(د) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج الاستدامة البيئية في عمليات التنمية الوطنية. بما في ذلك خطط تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية

٤٠٩ - مما يدل على إحراز تقدّم جيد نحو تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج الاستدامة البيئية في عمليات التنمية الوطنية أن هناك ١٩ مبادرة تضطلع بها البلدان، وهو ما يتجاوز هدف المبادرات الـ ١٥ بنسبة ٢٧ في المائة. وقد قامت خمس من الدول الأعضاء بمراعاة أوجه ارتباط الفقر والبيئة في عمليات التخطيط الإنمائي، وأنشأت أربعة بلدان آليات لتعميم إدراج القضايا البيئية، في أطر الميزنة. وقد عزّزت خمس دول أعضاء نظمها للرصد والتقييم من خلال دمج قضايا الفقر والبيئة وهي ترصد حالياً التقدّم المحرز نحو تحقيق الاستدامة البيئية باستخدام المؤشرات والبيانات المتعلقة بالفقر والبيئة. وأعلنت خمس من الدول الأعضاء الالتزام بإدماج أوجه ارتباط الفقر والبيئة في التخطيط الإنمائي وصنع القرار والميزنة بعد حصولها على الدعم بأنشطة بناء القدرات عن طريق مبادرة الفقر والبيئة التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج البيئة.

(هـ) تعزيز التعميم والتعاون والاتصال داخل منظومة الأمم المتحدة في الاضطلاع بالأنشطة البيئية

٤١٠ - يتجلى التقدّم المحرز نحو تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وتنسيق السياسات بخصوص البيئة في إدماج الأبعاد البيئية في ٣١ من الآليات المشتركة بين الوكالات والعمليات الحكومية الدولية (وهو ما يتجاوز الهدف المحدّد بـ ٣٠): فرقة عمل الأمين العام الرفيعة المستوى المعنية بالأمن الغذائي؛ وفرقة العمل المعنية بتغيّر المناخ والاستدامة البيئية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية؛ ومجموعة "الاقتصاد الأخضر" في المبادرة المشتركة لمواجهة الأزمات التي أطلقها مجلس الرؤساء التنفيذيين؛ والفريق العامل المعني بتغيّر المناخ التابع للجنة البرنامج الرفيعة المستوى؛ وشراكة برنامج البيئة مع اليونيسيف. وفي قرارات الجمعية العامة والإعلان الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨ والوثيقة الختامية للدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، قام برنامج البيئة بدور نشط في المناقشات التي جرت بخصوص السياسات والبرامج، وبالأخصّ تلك المتعلقة بالتحديات المتشابكة الناجمة عن تغيّر المناخ وأزمات الغذاء والطاقة والمال العالمية.

البرنامج الفرعي ٦ الاتصالات والإعلام

(أ) إذكاء الوعي بشأن المسائل البيئية وعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتركيز على ذلك فيما بين جميع قطاعات المجتمع

٤١١ - جرى توزيع النشرات الإخبارية الصادرة عن برنامج البيئة على ما مجموعه ١٣٥٠ صحفياً حول العالم. وسُجّلت إشارات إلى عمل برنامج البيئة في نحو ٩٠٠ ١٠ قصاصة صحفية، وهو ما تجاوز بفارق كبير هدف فترة السنتين المحدد بـ ٤٦٠٠ قصاصة. وتُما يشهد على زيادة التركيز على القضايا البيئية الإحصاءات التالية المتعلقة بموقع برنامج البيئة على الإنترنت: سُجّلت ٤٧٩ ٨٩١ ٤٠ زيارة موقع البرنامج www.unep.org، وطرق أجزائه المختلفة ٤٣٨ ٠٣٧ ٤٩٠ مرة، والاطّلاع على صفحاته ٩٥٩ ٩٧٥ ١٩٨ مرة، وتنزيل المواد منه ٥٩٢ ٤٩١ ٣٩ مرة. وزاد عدد زوار موقع شبكة التعادلية المناخية (Climate Neutral Network) من ٤٦٣ ٣٨ زيارة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٥٣ ١٩٥ زيارة في عام ٢٠٠٩، أي بنسبة ٣٦٠ في المائة. وتُما يدل أيضاً على زيادة الوعي بالقضايا البيئية أن ٩٩٥ ١١ منشورا قد بيعت (وهو ما يعادل ١١٩ في المائة من العدد المستهدف). ولجعل الاطّلاع على منشورات برنامج البيئة في متناول الجميع، بيعت المنشورات بخمسة يبلغ ٥٠ في المائة للمشتريين من البلدان النامية و ٧٥ في المائة للمشتريين من أقل البلدان نمواً.

(ب) توسيع نطاق الشراكات بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات المعنية بالطفولة ومنظمات الشباب والاتحادات الرياضية والمنظمات غير الحكومية، والحكومات والقطاع الخاص في تعزيز المواقف والإجراءات المحابية للبيئة، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية

٤١٢ - يعدّ يوم البيئة العالمي يعد المناسبات التي يتخذها برنامج البيئة وسيلةً لحفز الشركاء على المشاركة في الأنشطة البيئية. وقد سُجّل إطلاق ٢١٥ ١ مبادرة (وهو ما يتجاوز هدف المبادرات الـ ٨٠٠ بنسبة ٥١ في المائة) من ١٦١ بلداً للاحتفال بيوم البيئة العالمي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وما برحت حملة البليون شجرة تزداد قوةً يوماً بعد يوم. وقد زيد العدد الذي تستهدفه الحملة من بليون إلى سبعة بلايين شجرة، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان قد تم غرس ٧,٤ بلايين شجرة. وفازت الحملة بجائزة "الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين" لعام ٢٠٠٨ اعترافاً "بإسهامها العظيم في تحسين كفاءة الأمم المتحدة". وتتنامى الشراكات مع المنظمات الشبابية والرياضية، وقد اكتسب برنامج البيئة مكانة راسخة كشريك للجنة الأولمبية الدولية وغيرها من المنظمات الرياضية في العمل

على كفالة مراعاة الاعتبارات البيئية عند تنظيم مناسبات رياضية كدورة ألعاب بيجين الأولمبية وغيرها.

الباب ١٥ المستوطنات البشرية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٤١٣ - أثّرت مسألتنا وضوح الرؤية والوعي فيما يتعلق بمسائل التحضر المستدام من خلال المناسبات العالمية، بما في ذلك المنتدى الحضري العالمي في نانجينغ بالصين واليوم العالمي للموئل الذي يُحتفل به في أكثر من ٥١ بلداً، ومن خلال المؤتمرات الوزارية التي تُعقد بشأن الإسكان والتنمية الحضرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وشدد موئل الأمم المتحدة على دور المدن في التصدي لتغير المناخ، من خلال العمل التعاوني مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى. وازداد الطلب على التقريرين الرئيسيين لموئل الأمم المتحدة، وهما التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية وحالة مدن العالم، وازداد استخدامهما، كما عزز موئل الأمم المتحدة دوره كوسيط لتطبيق المؤشرات الحضرية الموجهة نحو السياسات، من خلال الأعضاء في شبكة المرصد الحضري البالغ عددهم ١٣٦ عضواً.

٤١٤ - وتمّ إدماج مسائل التحضر المستدام في ٢٣ إطاراً من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية و ٢٠ خطة من خطط التنمية الوطنية. ومن بين البلدان التي تتلقى دعماً تقنياً من موئل الأمم المتحدة في مجال التخطيط والإدارة والحوكمة الحضرية البالغ عددها ٦٠ بلداً، شهد ٢٨ بلداً تحسّناً في السياسات والممارسات. وقد أُحرز تقدم في بعض جوانب التنمية الحضرية الشاملة ولا سيما في مجال الحوكمة والسلامة وإدارة الكوارث في ١١٢ مدينة من أصل أكثر من ٣٠٠ مدينة يدعمها موئل الأمم المتحدة. ويقوم ٤٨ بلداً، بدعم من الموئل، بتنفيذ سياسات لتحسين فرص الحصول على الأراضي والمساكن، من بينها ١٩ بلداً ينفذ سياسات ترمي إلى تحسين أمن الحيازة والحد من حالات الإخلاء القسري. ولوحظ إحراز تقدم في تعبئة رؤوس المال لموئل الأمم المتحدة من أجل الإسكان لصالح الفقراء والبنى التحتية الحضرية الأساسية. وقد اعتمد ما مجموعه ٣١ بلداً سياسات لتوسيع نطاق توفير البنى التحتية والخدمات الحضرية الأساسية. وتم تعزيز قدرات ٩٢ من المؤسسات الشريكة مما أثمر عن حصول ١,٠٣ ملايين شخص على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية خلال فترة السنتين. واستفاد من المشاريع التي نفّذها موئل الأمم المتحدة أكثر من مليوني شخص، وعلى الأخص في أفغانستان والصومال والعراق ولبنان.

ووضعت خطة العمل بشأن المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ وتمت الموافقة عليها، كما أنشئ صندوق خاص لدعم المبادرات التي يقودها الشباب الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال الموئل.

التحديات والدروس المستفادة

٤١٥ - تُعد إقامة شراكات وشبكات جديدة وتعزيز الشراكات والشبكات القائمة أمرين بالغين الأهمية بالنسبة إلى موئل الأمم المتحدة من أجل الدعوة إلى التحضر المستدام وتنفيذه، غير أن حشد المجموعة الكاملة من الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والوطني لا يزال يمثل تحدياً. ويشكل تفضيل الجهات المانحة للتمويل المخصص لمشاريع محددة تحدياً أمام التنفيذ الفعال للأولويات الحضرية ضمن الأطر الوطنية. ويواجه موئل الأمم المتحدة تحدياً يتمثل في تبعيته للأمانة العامة للأمم المتحدة مع عمله الوقت نفسه بوصفه برنامجاً. ويشكل هذا الوضع المزدوج تحدياً في إطار الجهود الرامية إلى الامتثال لشروط الأمانة العامة للأمم المتحدة التي قد تتعارض في بعض الأحيان مع الولايات التي تطلب الدول الأعضاء إلى الموئل تنفيذها بوصفه برنامجاً، كما يؤدي إلى خلق آليات متعددة ومرهقة للإبلاغ.

معدل تنفيذ النواتج

٤١٦ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٨٩ في المائة من أصل ٦١٩ من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٤١٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 15)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة منظومة الأمم المتحدة والمنتديات الحكومية الدولية الأخرى المتعلقة بالمستوطنات البشرية وتقوية العلاقة مع الشركاء الرئيسيين

٤١٨ - واصل موئل الأمم المتحدة تحسين مواءمة واتساق البرامج مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، إذ نفذ أكثر من ٢٨ من الأنشطة والتحالفات والاتفاقات العالمية مع مكاتب الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها الأخرى (منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وما إلى ذلك). وفي مجال المدن وتغير المناخ، تم تنفيذ اتفاقات رسمية و/أو برامج مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. وعززت الدعوة للاعتراف بالروابط بين التحضر وتغير المناخ إبراز أهمية

إدارة التخطيط والحوكمة الحضريين لمكافحة تغير المناخ. وتولى موئل الأمم المتحدة دوراً فنياً رائداً مع ١٠ من وكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بموضوع الإسكان والأراضي والممتلكات في مناطق النزاع وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة. وكانت هناك أيضاً زيادة في عدد الأنشطة المشتركة المضطلع بها في مجال التقييم والتخطيط الاستراتيجي التي أسهمت في تعزيز التماسك.

(ب) إدارة برنامج العمل بفعالية

٤١٩ - تحسّن تنفيذ برنامج العمل من حيث الكفاءة والفعالية. وتُعزى بعض المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة إلى تبسيط أساليب العمل وتسييرها آلياً. وانخفض متوسط الوقت الذي تستغرقه عملية التوظيف والموافقة على اتفاقات التعاون وعمليات الشراء خلال فترة السنتين، مما أدى إلى انخفاض عدد حالات التأخر في تنفيذ برنامج العمل. كما تُعزى المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة إلى تفويض سلطة الموافقة على المشاريع إلى المكاتب الإقليمية وتعزيز لجنة استعراض البرنامج لكفالة جودة المشاريع واتساقها مع برنامج العمل.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين من ذوي المؤهلات والخبرة الملائمة

٤٢٠ - أثناء فترة السنتين، بلغت النسبة المئوية لتوظيف المرشحين من البلدان غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً ٢٨ في المائة من مجموع من تمّ توظيفهم، أي بما يتجاوز النسبة المستهدفة البالغة ٢٠ في المائة. وفي مجال التوازن بين الجنسين، بذل موئل الأمم المتحدة جهوداً لتحديد النساء ذوات المؤهلات من الفئة الفنية. وفي نهاية فترة السنتين، كانت نسبة ٣٩ في المائة من الموظفين في الفئة الفنية وما فوقها من النساء. وعلى الصعيد الداخلي، يتم تشجيع النساء بشكل استباقي على التقدم للمناصب العليا ويتم تعميم الشواغر على نطاق واسع على الوكالات الأخرى بما في ذلك من خلال مراكز تنسيق الشؤون الجنسانية لجذب جمهور أوسع من الإناث.

(د) تحسين مواءمة موارد الموظفين مع مجالات التركيز في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل

٤٢١ - تمّ الانتهاء في عام ٢٠٠٨ من حصر المهارات وتحديد الثغرات. كما جرى تحديد احتياجات التدريب ولا يزال تنفيذ خطط التدريب مستمراً. وفاق التقدم المحرز على صعيد هذا المؤشر التوقعات، ويتجلى تحسّن مواءمة موارد الموظفين مع الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل بعد مرور سنتين: فقد أعيد تقييم نسبة ٩٠ في المائة من جميع

وظائف الفئة الفنية لتتواءم مع الخطة. وتم تحديد الثغرات في إنجاز تنفيذ الخطة، وستتم معالجة هذه الثغرات من خلال التوظيف والتدريب.

(هـ) تحسين تقديم الوثائق في حينها

٤٢٢ - أحرز قدر من التقدم في تحسين توقيت تقديم وثائق ما قبل الدورة وفقاً للموعد الزمني المطلوب، حيث ارتفعت النسبة المئوية لهذه الوثائق المقدمة في حينها من ٧٠ إلى ٧٥ في المائة. وكجزء من الجهود المبذولة لترسيخ الإدارة القائمة على النتائج في جميع مجالات العمليات، استُحدث نظام محسّن لتتبع تقديم الوثائق إلى مجلس الإدارة ولجنة الممثلين الدائمين. ومن المتوقع أن تعزّز هذه المبادرة إنفاذ الامتثال للمواعيد النهائية في فترة السنتين المقبلة.

(و) تحسين رصد وتقييم تنفيذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة ونتائجه

٤٢٣ - حقق موئل الأمم المتحدة خطوات رئيسية في مجال تعزيز قدراته على الرصد والإبلاغ القائمين على النتائج. وتمّ تدريب أكثر من ١٠٠ موظف في هذا المجال كما وضعت سياسة للرصد والتقييم. ووضع إطار لنتائج الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل حُدّدت فيه بوضوح النتائج الاستراتيجية والإنجازات المتوقعة والمؤشرات المستخدمة لقياس الأداء. ويُسترشد بهذا الإطار حالياً في جميع عمليات إعداد البرامج والرصد والإبلاغ عن الأداء. وقُدمت ثمانية تقارير مرحلية عن تنفيذ الخطة والعمليات القطرية إلى لجنة الممثلين الدائمين. وأُنجزت ستة تقييمات استراتيجية وتقييم خارجي واحد لتنفيذ الخطة بينت مدى التقدم المحرز في وضع الأساس لترسيخ الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة.

(ز) تحسين وسائل حصول الشركاء الرئيسيين وعموم الجمهور على المعلومات الراهنة وذات الصلة بالاتجاهات والمسائل المتصلة بالمستوطنات البشرية والحضرية وبأنشطة موئل الأمم المتحدة ومعرفتهم بهذه المعلومات

٤٢٤ - أحرز موئل الأمم المتحدة تقدماً في تحسين وسائل حصول أصحاب المصلحة الرئيسيين على معلومات عن المستوطنات الحضرية والبشرية ومعرفتهم بهذه المعلومات من خلال تنظيم المناسبات الرئيسية والتغطيات الصحفية والتوعية عبر شبكة الإنترنت والمنشورات، وتجاوز التقدم المحرز في بعض الحالات الأهداف المقررة. وفيما يتعلق باليوم العالمي للموئل، جرى تنظيم ١٠٩ مناسبات في ٤٥ بلداً في عام ٢٠٠٩ (مما يمثل زيادة بالمقارنة مع ٦٢ مناسبة تمّ تنظيمها في ٣٦ بلداً في عام ٢٠٠٨). وسُجّلت زيادة كبيرة في عدد زوار المواقع الشبكية العامة، الذين تجاوز عددهم ثلاثة ملايين زائر. كما زادت عمليات

التنزيل، إذ تجاوز عدد المنشورات التي جرى تنزيلها في الأشهر الستة الأخيرة من فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٣ منشور، مما يمثل ارتفاعاً بالمقارنة مع ٩٠٠٠ منشور في الأشهر الستة الأولى. وعلى إثر الاستراتيجية الجديدة التي اتبعتها موئل الأمم المتحدة للتوسيم والتوعية، تحسّنت التغطية الإعلامية لمسائل المستوطنات البشرية. وتنشر أكثر من تسع مقالات عن التقارير الرئيسية لموئل الأمم المتحدة في الصحافة الدولية كل أسبوع، في حين تجاوز مجموع عدد المقالات التي تنشر حول مواضيع التقارير الرئيسية ويوم الموئل العالمي ١٠٠٠٠ مقالٍ على صعيد العالم.

(ح) التنفيذ الفعال لخطة استراتيجية ومؤسسية متوسطة الأجل ذات هدف محدد وقائمة على النتائج للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ واستراتيجية للاتصالات وتعبئة الموارد

٤٢٥ - يجري العمل على تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وقد حُدِّدت في إطار هذه الخطة مسؤوليات استراتيجية وبرنامجية واضحة من أجل معرفة ما يمكن تحقيقه من مكاسب سريعة وما يجب القيام به على الصعيدين الاستراتيجي والمؤسسي. وقامت أربع فرق عمل بمشاركة الموظفين بدعم بدء التنفيذ. وتم الانتهاء من إعداد إطار لنتائج الخطة تضمن الإنجازات المتوقعة والمؤشرات، تدعمه خمس ورقات سياسات/استراتيجيات. وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، أنشئت وحدة جديدة لهذا الغرض. أما بالنسبة للأموال غير المخصصة، فلم تتحقق النسبة المستهدفة بالكامل، إذ بلغت ٩٣ و ٩٨ في المائة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، على التوالي. وبالنسبة للموارد المخصصة، تم تجاوز الهدف بنسبة ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٨. وفيما يتعلق بـ "التوسيم"، تم الانتهاء من تنفيذ العملية مما أدى إلى صقل صورة موئل الأمم المتحدة. كما حسّنت المنظمة اتصالاتها الداخلية وتبادل المعلومات في إطارها من خلال شبكة الإنترنت وعقد الاجتماعات بانتظام.

البرنامج الفرعي ١

توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

(أ) تحسين إمكانية الحصول على المسكن والممتلكات والأرض للفئات الضعيفة، ولا سيما الفقراء، من أجل تحقيق هدف إعلان الألفية المتعلق بالأحياء الفقيرة

٤٢٦ - تحسّن عدد البلدان وشركاء موئل الأمم المتحدة التي تقوم باستحداث واعتماد سياسات واستراتيجيات محسنة لرفع مستوى الأحياء الفقيرة كما تزايد الجهود المبذولة للحيلولة دون نشوء هذه الأحياء، إذ تعمل ٤١ من الحكومات والسلطات المحلية على تنقيح أو تنفيذ هذه السياسات، مما يمثل ارتفاعاً بالمقارنة مع ٣٢ منها في فترة السنتين الماضية،

وأصبحت ٤٠ منظمة حالياً شريكة للشبكة العالمية لوسائل استغلال الأرض، التي روّجت بشكل فعال للمسائل المتصلة بالسياسات والمسائل الفنية بين فئات جماهيرية مختلفة. وكجزء من استراتيجية الملكية والأراضي والإسكان لصالح الفقراء، أنشئت مجموعة تأسيسية عالمية تتألف من خبراء في مجال سياسات الإسكان ومنظمات معنية بهذا المجال. وقد حشد موئل الأمم عدداً من الحكومات و ٣٢ من الشركاء في جدول أعمال الموئل لتحسين الأطر التنظيمية والقدرات لإعمال الحقوق المتصلة بالحصول على المساكن والأراضي وحقوق الملكية. وقد زاد الوعي بحالات الطرد التعسفي وغير القانوني مع قيام ٣٢ من الشركاء بما في ذلك ١٩ حكومة، باتخاذ تدابير لخفض حالات الطرد التعسفي وغير القانوني (مما يمثل ارتفاعاً بالمقارنة مع ٢٧ شريكا في فترة السنتين الماضية).

(ب) تحسين القدرات في مجال إدارة الشؤون الحضرية والتخطيط القائمة على المشاركة والخاضعة للمساءلة والمراعية لمصالح الفقراء وللمسائل الجنسانية والعمر

٤٢٧ - اعتمدت أدوات الحوكمة والتخطيط الحضريين ويجري تطبيقها من قبل الحكومات والشركاء في جدول أعمال الموئل: ويقوم ٤٠ من الشركاء في الوقت الحاضر بتطبيق هذه الأدوات في مجال التخطيط والحوكمة الحضريين، وعلى وجه الخصوص المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية، وبالترويج لاستخدامها؛ كما يقوم ٦٠ بلدا باستحداث وتنقيح وتنفيذ السياسات والتشريعات والاستراتيجيات من أجل الحوكمة الحضرية الجيدة. وأحرز تقدم في دعم نهج متكامل لتحسين التخطيط والإدارة والحوكمة الحضرية في ١٢٨ مدينة، بما في ذلك تعزيز العمليات الشاملة التي تخدم مصالح الفقراء وتراعي الفوارق بين الجنسين. وطبق عدد من الحكومات المحلية سلسلة من أدوات الإدارة المالية كانت قد استحدثت في عام ٢٠٠٦ وازداد الطلب على هذه الأدوات خلال فترتي السنتين الأخيرتين.

(ج) تعزيز العلاقات مع السلطات المحلية ورباطها

٤٢٨ - عزز اعتماد وتطبيق المبادئ التوجيهية لموئل الأمم المتحدة بشأن تطبيق اللامركزية العلاقة مع السلطات المحلية ورباطها. وتشارك ثلثي منظمات عالمية وإقليمية تابعة للسلطات المحلية في برنامج التعاون وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بتطبيق اللامركزية. وعلى إثر اجتماعين للخبراء بشأن تطبيق اللامركزية عُقد في الهند والنرويج في عام ٢٠٠٨، وُضعت أطر استراتيجية لدعم تنفيذ المبادئ التوجيهية. كما أسفرت شبكة موئل الأمم المتحدة المحسنة لرؤساء البلديات عن التوقيع على إعلان نيروبي بشأن تحسين الحوكمة المحلية من جانب ٣٢ عاصمة خلال المؤتمر الإقليمي لرؤساء البلديات في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(د) تعزيز القدرات والدعوة على الصعيد الوطني لإحداث تطورات حضرية أكثر استدامة وأكثر أماناً وأقل عرضة للتأثر بالكوارث وأقدر على التعامل مع أوضاع ما بعد النزاعات والكوارث

٤٢٩ - نجح موئل الأمم المتحدة في الترويج للتنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمدن الأكثر أمناً وإدارة الكوارث من خلال برامج مختلفة. وقد عزز ما مجموعه ٢٤ بلداً قدراتها في مجال الإدارة البيئية الحضرية بدعم من موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع التركيز على الجوانب الحضرية لتغير المناخ والتنوع البيولوجي. وتوسّع نطاق الدعم المقدم للوقاية من العنف والجريمة في المدن ليشمل ٢٣ بلدية إضافية في سبعة بلدان، ليصل مجموع البلديات إلى ١٢٥ بلدية في ٢٨ بلداً، مما يمثل ارتفاعاً بالمقارنة مع ٦٥ بلدية في فترة السنتين الماضية. وقدم موئل الأمم المتحدة، مواصلةً لدوره الاستشاري الفني، خدمات إلى ٢١ من الحكومات والشركاء في مجال مساعدة المستوطنات البشرية التي تواجه أزمات أو تتعافى منها. فعلى سبيل المثال، أوفد الموئل فريقاً من الخبراء من برنامجه في باكستان لمساعدة الحكومة الصينية في الجهود الرامية إلى التعافي من الزلزال الذي ضرب مقاطعة سيتشوان في أيار/مايو ٢٠٠٨.

(هـ) تعزيز المؤسسات الوطنية والدولية للتدريب وبناء القدرات من أجل تحقيق مزيد من الأثر في تلبية الاحتياجات الحالية والناشئة. محالي التدريب وبناء القدرات، لتحقيق تنمية مستدامة للماوي والمستوطنات البشرية

٤٣٠ - ازداد عدد المؤسسات الوطنية والدولية للتدريب وبناء القدرات التي جرى تعزيزها بدعم من موئل الأمم المتحدة كما هو متوقع، وبلغ مجموعها ١٠٢ مؤسسة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتمت تلبية الاحتياجات الحالية للحكومات المحلية في مجال التدريب وبناء القدرات من خلال دعم معاهد التدريب الحكومية المحلية عبر توفير أدوات التدريب وتدريب المدربين، وكذلك تقديم الدعم المؤسسي. وفي البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الأزمات، غطت برامج بناء قدرات الحكومات المحلية التخطيط والإدارة الحضريين، فضلاً عن مجموعة من المسائل مثل البيئة وتغير المناخ والشؤون الجنسانية والحوكمة المحلية.

البرنامج الفرعي ٢ رصد جدول أعمال الموئل

(أ) زيادة الوعي، على الصعيد العالمي، بين الحكومات، والسلطات المحلية، والشركاء في جدول أعمال الموئل في ما يتعلق بأحوال واتجاهات المستوطنات البشرية، بما في ذلك التحضر المستدام وأفضل الممارسات، وكذلك في ما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل وتحقيق الأهداف ذات الصلة من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية

٤٣١ - ساهم موئل الأمم المتحدة في زيادة الوعي على الصعيد العالمي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بظروف المستوطنات البشرية والاتجاهات السائدة فيها، ويتجلى ذلك من أنه، نتيجة للزيادة السريعة في التغطية الإعلامية للتقريرين الرئيسيين لموئل الأمم المتحدة وهما حالة مدن العالم للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩: المدن المتجانسة والتخطيط لمدن مستدامة: التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٩، تجاوز عدد المقالات المنشورة عن التقارير الرئيسية في وسائل الإعلام ٣ ٠٠٠ مقال؛ كما ازداد عدد المراسد الحضري التي تستخدم المبادئ التوجيهية للمؤشرات الحضرية من ٢٠ مرصداً في فترة السنتين الماضية إلى ١٣٦ مرصداً؛ وارتفع عدد أفضل الممارسات الحضرية الموثقة والمنشورة إلى أكثر من ٣ ٠٠٠ ممارسة بالمقارنة مع ٢ ٥٠٠ في فترة السنتين الماضية؛ واستخدم ما مجموعه ٢٤ مؤسسة التقارير الرئيسية وقاعدة بيانات أفضل الممارسات في برامجها للتعليم والتدريب.

(ب) زيادة وعي الحكومات والسلطات المحلية وشركاء آخرين في جدول أعمال الموئل بمساهمة الاقتصاد الحضري والإقليمي في التنمية الوطنية مع إيلاء اهتمام خاص للروابط الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية

٤٣٢ - ازداد عدد الطلبات المقدمة للحصول على المبادئ التوجيهية والمشورة في مجال السياسات بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والمسائل الاقتصادية الحضرية، مما يدل على تحسّن وعي الحكومات وشركاء جدول أعمال الموئل بالحاجة إلى إيجاد خيارات مناسبة في مجال السياسات لإقامة روابط متوازنة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وبالأهمية الاقتصادية للمدن. ففي أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة، على سبيل المثال، قدم موئل الأمم المتحدة المشورة في مجال السياسات الاستراتيجية بشأن طرائق الربط بين المناطق الحضرية والريفية إلى برنامج يدعمه الصندوق المشتركة للسلع الأساسية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لربط منتجات الأسواق الريفية بالأسواق الحضرية في حوض بحيرة فيكتوريا.

(ج) زيادة الوعي لدى الحكومات والسلطات المحلية وسائر الشركاء في جدول أعمال المئول بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والشراكات، وشواغل الشباب في أنشطة المستوطنات البشرية

٤٣٣ - قام ٣٥ من برامج المستوطنات البشرية بتعميم مسائل مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة، حيث قُدِّمت خطة عمل مئول الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ إطاراً استراتيجياً لتعبئة الشركاء. وسوف يحسّن صندوق فرص التنمية التي يقودها الشباب والذي أُطلق في عام ٢٠٠٨، القدرة على مراعاة شواغل الشباب في تنفيذ خطة عمل المئول. وحالياً، يقوم ١٨ برنامجاً من برامج المستوطنات البشرية بتعميم شواغل الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تمويل ٦٧ من المبادرات التي يقودها الشباب من خلال الصندوق. وشكّلت زيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص من ٥ شراكات إلى ٢٢ شراكة الأساس لزيادة مشاركة القطاع الخاص في تحسين المستوطنات البشرية لصالح الفقراء. وارتفع عدد برامج شركاء مئول الأمم المتحدة وجدول أعمال المئول التي تهتم بتعميم الشراكات مع المجتمع المدني والبرلمانيين وغير ذلك من الشركاء الاستراتيجيين من ٣٨ برنامجاً خلال فترة السنتين الماضية إلى ٥٢ برنامجاً.

البرنامج الفرعي ٣

التعاون الإقليمي والتقني

(أ) تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية على تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج المستوطنات البشرية، مع التركيز بوجه خاص على الحد من الفقر في المناطق الحضرية والتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان

٤٣٤ - أحرز تقدم كبير في عدد من البلدان حيث عزز مئول الأمم المتحدة قدرة المؤسسات على وضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من الفقر في المناطق الحضرية. وبنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان مئول الأمم المتحدة يعمل مع ٦٩ بلداً على تعزيز المؤسسات من أجل التحضر المستدام، بالمقارنة مع ٤٩ بلداً في نهاية فترة السنتين السابقة (٢٠٠٦-٢٠٠٧). وقام ٢٧ بلداً بتعزيز قدراته المؤسسية على التصدي للكوارث والحد من احتمالات التعرض لها، ودعم مئول الأمم المتحدة ٣١ مبادرة لتحسين التصدي للكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان.

(ب) تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية وفقاً للمعايير العالمية لموئل الأمم المتحدة وزيادة المعرفة الإقليمية للأحوال والاتجاهات في المناطق الحضرية

٤٣٥ - أُحرز تقدم في وضع السياسات في هذه المجالات وازداد هذا التقدم مع إطلاق الحملة العالمية للتحضر المستدام في عام ٢٠٠٩. ويعمل ٤٥ بلداً على وضع واعتماد سياسات محسّنة للمناطق الحضرية، كما يعمل ٥٣ بلداً على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات لتحسين الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها. وازداد عدد شركاء موئل الأمم المتحدة الذين يرصدون أحوال المستوطنات البشرية من أجل وضع السياسات وتطبيقها من ٤٠ شريكاً في فترة السنتين الماضية إلى ٥٠ شريكاً. وجرت تعبئة عدد من الشركاء الجدد والقدامى من أجل تقرير حالة المدن الأفريقية الذي أُطلق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ومن أجل تقرير حالة المدن الآسيوية، تمت تعبئة شركاء إضافيين لتوثيق أفضل الممارسات في مجال الإسكان والتنمية الحضرية.

(ج) زيادة إدماج التحضر المستدام في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر، عند وجودها

٤٣٦ - جرى إدماج قضايا الفقر في المدن في ٢٠ من خطط التنمية الوطنية، و ١٠ ورقات للحد من الفقر، و ٢٣ من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي الأنشطة المشتركة التي ينفذها فريق الأمم المتحدة القطري في ١٧ بلداً إضافياً. وفي إطار أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي اضطلع موئل الأمم المتحدة بدور فعال فيها والبالغ عددها ٤٠ فريقاً، وُضعت ٣٣ وثيقة لبرامج الموئل القطرية استُمدّت من أطر التخطيط الوطني التي توفر الأساس لإدماج مسائل التحضر المستدام ضمن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، المستقبلية منها والإضافية. وتجاوز هذا بكثير الهدف المتمثل في وضع ١٠ وثائق شاملة للبرامج القطرية بنهاية عام ٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ٤

تمويل المستوطنات البشرية

(أ) تعزيز الترتيبات المؤسسية لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لمساعدة الدول الأعضاء والشركاء في جدول أعمال الموئل في تعبئة الاستثمارات اللازمة لتنمية المستوطنات البشرية لصالح الفقراء، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٤٣٧ - نجح موئل الأمم المتحدة في إنشاء صندوق العمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد، مما وضع أساساً متيناً لمساعدة الدول الأعضاء في تعبئة التمويل من أجل

الإسكان لصالح الفقراء والهياكل الأساسية ذات الصلة. وقد وُضعت الإجراءات والدليل التنفيذي (تمت الموافقة عليهما في نيسان/أبريل ٢٠٠٨) لتسهيل تنفيذ المشاريع. وتمّ التأكد من تنفيذ المشاريع في سبعة بلدان هي أوغندا وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وفلسطين وكينيا ونيبال ونيكاراغوا، مما تجاوز الهدف المتمثل باستفادة ٤ بلدان من معدل تعزيزي مؤكّد يبلغ ٦,٧ دولارات مقابل كل دولار يُستثمر في أول مشروعين.

(ب) زيادة الاستثمار في تنمية المستوطنات البشرية الذي تحشده المؤسسة، بما في ذلك مرفقها المكلف برفع مستوى الأحياء الفقيرة، من مصادر داخلية خاصة وعامة، عبر آليات مبتكرة لتمويل الإسكان وما يتصل به من هياكل أساسية

٤٣٨ - يعمل عدد متنامٍ من البلدان مع موئل الأمم المتحدة لتعزيز آليات تمويل الإسكان والهياكل الأساسية المتصلة به وقد ارتفع هذا العدد من ١٥ بلداً خلال فترة السنتين السابقة إلى ٢٨ بلداً. ومن خلال مرفق موئل الأمم المتحدة لتحسين الأحياء الفقيرة واستثمارات العمليات التحريية للتمويل الأولي الواجب السداد في المشاريع المنخفضة الدخل ومشاريع تحسين الأحياء الفقيرة، تمت تعبئة ٥ ملايين دولار. وأُحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ المشاريع الاستثمارية المقبولة مصرفياً من خلال مرفق تحسين الأحياء الفقيرة. وتمت تجربة آليات تمويل مبتكرة في أربعة بلدان (إندونيسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسري لانكا وغانا)، وأُحرز تقدم مشجع في هذا الصدد. وأُجرت تسعة بلدان تغييرات في مجال السياسات ترافقت مع إجراء التغييرات المؤسسية ذات الصلة لتسهيل تعبئة رؤوس الأموال العامة والخاصة من أجل توفير المساكن والهياكل الأساسية ذات الصلة بأسعار مقبولة. كما أُحرز تقدم ملحوظ في توسيع نطاق الشراكة والتعاون في مجال آليات التمويل المبتكرة، بما في ذلك استقطاب الدعم من مؤسسة روكفلر.

(ج) تحسين القدرات والبيئة من أجل تيسير توفير الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية وإمكانية الحصول عليها في المستوطنات الحضرية بمختلف أحجامها، ولا سيما مياه الشرب النقية والمرافق الصحية، وذلك لتحقيق هدف إعلان الألفية

٤٣٩ - يعمل ما مجموعه ٢٨ بلداً (٨ بلدان في آسيا و ٣ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ١٧ في أفريقيا) مع موئل الأمم المتحدة لتنفيذ برامج لزيادة فرص الحصول على الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية الحضرية السليمة بيئياً. وتم تعزيز قدرات ٩٢ من المؤسسات الشريكة من خلال برامج المياه والصرف الصحي وأصبح ١,٠٣ شخصاً إضافياً يحصلون على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسية. ويستفيد ٣٤ مركزاً حضرياً من إصلاحات في مجال السياسات الوطنية لتحسين الخدمات المتصلة بالحصول على

مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والنفايات الصلبة والهياكل الأساسية ذات الصلة. وأُدمج بناء القدرات لمرافق الطاقة والنقل والمياه ضمن البرامج الجارية للهياكل الأساسية الحضرية والخدمات الأساسية الحضرية. وتعمل خمسة بلدان مع موئل الأمم المتحدة على إجراء مراجعات لحسابات الطاقة من أجل المياه والمرافق الصحية ووسائل النقل العامة وغير الآلية.

(د) توسيع نطاق الشراكات بين موئل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي تكفل أن تؤدي أنشطة الدعوة والمساعدة التقنية التي تضطلع بها المنظمة إلى زيادة المؤسسات المالية وحشدها للاستثمارات لتوفير مساكن بأسعار مقبولة وما يتصل بها من هياكل أساسية، مما يؤدي إلى زيادة تماسك وتأثير المساعدة الإنمائية

٤٤٠ - شهدت فترة السنتين تعزيز الشراكات القائمة وتنويع الشراكات بحيث تغطي أنواعاً جديدة تشمل مصارف التنمية ومؤسسات القطاع الخاص، إذ أقيم ما مجموعه ١٥ شراكة من هذا النوع. كما لوحظ اتساع النطاق الجغرافي لهذه الشراكات. وبالإضافة إلى الاتفاقات المبرمة مع مصرفي التنمية الآسيوي والأفريقي، تحقق إنجاز رئيسي تمثل في الاتفاق مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية لتوسيع نطاق ما يقدمه من خدمات في مجال المياه والصرف الصحي لتشمل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد وضع البرنامج ثلاثة مشاريع في ثلاثة بلدان في المنطقة بالتعاون مع الحكومات الوطنية والبلديات والمؤسسات المحلية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وعلى الرغم من الأزمة المالية، حشد موئل الأمم المتحدة ١٦٨ مليون دولار من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية من أجل توفير المساكن والهياكل الأساسية بأسعار مقبولة.

الباب ١٦

المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٤٤١ - واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المساهمة في تعزيز المعارف والاتجاهات الشاملة لعدة قطاعات من أجل كفاءة فعالية تصدي المجتمع الدولي للمخدرات والجريمة والإرهاب. وتجلت زيادة استخدام منشورات المكتب من خلال زيادة عدد المواقع الشبكية التي تحيل إلى الموقع الشبكي للمكتب أو تتضمن روابط له، وهو العدد الذي تضاعف منذ عام ٢٠٠٧ (إذ ارتفع من ١٠٠ ٤ إلى ٦٥١ ٨). وحظي المنشور الرئيسي للمكتب، وهو التقرير العالمي عن المخدرات بتغطية إعلامية واسعة. وتجلّى التقدم المحرز نحو

تحسين القدرات العلمية وقدرات الطب الشرعي لدى الدول الأعضاء للوفاء بالمعايير المقبولة دولياً من خلال قيام ٢٨٦ مؤسسة بطلب معلومات ومواد فنية عن طريق المكتب.

٤٤٢ - وقام المكتب بدعم الدول الأعضاء في التصديق على المعاهدات الدولية وتنفيذها ووضع التشريعات المحلية المتعلقة بالمخدرات والجريمة والإرهاب. وصدق ما مجموعه ١٤٣ من الدول الأطراف على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقام ٣٩ بلدا بتقديم تقارير عن جهودها الرامية إلى اعتماد التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقية و/أو لإدراج أحكامها في التشريعات الوطنية والنظام المؤسسي لهذه البلدان. واستُحدث العديد من الأدوات وتم تعميمها لدعم تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك قائمة مرجعية للتقييم الذاتي ودليل فني. كما أنشئت آلية لاستعراض التنفيذ. وصدق ما مجموعه ١١٧ بلداً جديداً على الاتفاقية، ولدى ما مجموعه ٦٩ بلداً تشريعات جديدة أو منقحة لمكافحة الإرهاب في مراحل مختلفة من اعتمادها. وازداد عدد الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية باطراد ليبلغ ١٥٣ دولة. وشكّلت الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف دفعة كبيرة لتحسين تنفيذ الاتفاقية وتعزيز أحكامها في مجال التعاون الدولي. ومع إعادة إطلاق الموقع الشبكي، ارتفع عدد الزيارات تدريجياً من ٢٠٠ ٠٠٠ زيارة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣٠٧ ٠٠٠ زيارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وشرع المكتب بتحويل حافظة مشاريعه المتنوعة إلى نموذج متكامل (برامج إقليمية/مواضيعية) ليقوم في نهاية المطاف بدمج جميع المشاريع.

٤٤٣ - ودأب المكتب على العمل عن كثب مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية لوضع وتنفيذ برامج إقليمية لتعزيز سيادة القانون والأمن البشري في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا الوسطى واللاتينية، وجنوب شرق أوروبا، وذلك وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣/٢٠٠٩ المعنون "تقديم الدعم لتطوير وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة". ويكفل هذا النهج البرنامجي ملكية البلدان الشريكة من خلال المواءمة مع السياسات الإقليمية/الوطنية والأولويات والربط بين الجوانب المعيارية والتنفيذية لعمل المكتب، كما يكفل المزيد من التعاون الفعال مع سائر هيئات الأمم المتحدة والجهات المانحة المتعددة الأطراف.

٤٤٤ - ونجح المكتب في جذب انتباه المجتمع الدولي لمشكلة الأمن في غرب أفريقيا، وهي مشكلة تتصل بالاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وأدى عدد من المبادرات الإقليمية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى وضع برامج إقليمية جديدة وتطويرها لتصبح في صيغتها النهائية وإقرارها على المستوى الوزاري. ثم

أطلقت هذه البرامج بعد أن حُدِّد لها أهداف برنامجية متكاملة تُعالج المسائل المتصلة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع والعدل والنزاهة وعلاج الإدمان على المخدرات وتوفير الرعاية، لشرق أفريقيا ومنطقة البلقان ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وشرق آسيا. وقد افتُتح أول مركز استخبارات إقليمي في ألماتي أُقيم بمساعدة خبراء من المكتب لبلدان آسيا الوسطى. وتمّ الاضطلاع بأولى العمليات المشتركة لمكافحة المخدرات من جانب أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، في إطار المبادرة الثلاثية للمكتب.

التحديات والدروس المستفادة

٤٤٥ - تحسّن جمع البيانات وتحليلها وتقديم التقارير، ولكن لا يزال يتعيّن الاضطلاع بالمزيد من العمل لسد الثغرات. وأعاقَت التشريعات الوطنية المتعلقة باستيراد المواد الخاضعة للرقابة للأغراض العلمية في بعض الدول الأعضاء مشاركة مختبراتها في العمليات التعاونية الدولية. ويستدعي عمق الاتفاقيات وتزايد عدد التصديقات عليها تعزيزاً قوياً لقدرة المكتب على توفير نطاق أوسع من المساعدة القانونية والفنية لتلبية الطلبات والاحتياجات. ويتعين تعزيز القدرات الوطنية في مجال العدالة الجنائية لمكافحة الإرهاب على نحو شامل ومستدام بالتوازي مع استمرار التصديق على المعاهدات والحصول على المساعدة في الصياغة القانونية. ولا يزال أحد التحديات الرئيسية يتمثل في الحصول على مستوى كاف من التمويل للهياكل الأساسية الرئيسية وتحقيق توازن أكثر استدامة بين البرامج والتمويل الأساسي.

معدل تنفيذ النواتج

٤٤٦ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٨٩ في المائة من أصل ٤٤٩ ١ من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٤٤٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 16)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٤٤٨ - بلغ معدل تنفيذ البرنامج ١٠٦ في المائة في نهاية فترة السنتين. واستخدمت إدارة المكتب عدداً من الأدوات للرصد ولكفالة تنفيذ القرارات والأنشطة المبرمجة على النحو

المقرّر. وتشمل هذه الأدوات نظام ExTrack، الذي يتابع تنفيذ القرارات التي تتخذها اللجنة التنفيذية، وأداة متابعة يستخدمها المدير التنفيذي لمراقبة تنفيذ الأنشطة الرئيسية.

(ب) تعيين وتنسيب الموظفين في الوقت المناسب

٤٤٩ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ متوسط عدد أيام شغور وظائف الفئة الفنية في المكتب ١١٣ يوماً، مما يندرج ضمن الهدف المحدد في خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية والبالغ ١٢٠ يوماً.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في أعداد الموظفين

٤٥٠ - استخدم المكتب آليات توعية لاجتذاب مقدمي الطلبات المحتملين من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً، وكذلك لاجتذاب مقدمات الطلبات العاملات خارج النظام الموحد للأمم المتحدة. ومن بين الموظفين الجدد الذين جرى تعيينهم في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا والبالغ عددهم ٣٣، هناك خمسة موظفين من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وبلغت النسبة المئوية للنساء في الفئة الفنية والفئات العليا اللاتي تم تعيينهنّ لمدة سنة أو أكثر ٥١ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ونظراً لتنسيق الترتيبات التعاقدية ضمن مجموعة واحدة من النظام الإداري للموظفين اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، فإن النسبة المئوية تشمل موظفي الفئة الفنية والفئات العليا (سابقاً المجموعة ١٠٠ من النظام الإداري للموظفين)، بالإضافة إلى الموظفين المحليين المشمولين بالمجموعة ٢٠٠. ومن بين الموظفين الجدد الذين جرى تعيينهم في المكتب أو نقلهم إليه في عام ٢٠٠٩ والبالغ عددهم ٣٣ موظفاً، هناك ١١ من النساء، أي بنسبة ٢٩ في المائة.

(د) تحديد المسائل الناشئة التي تتطلب عناية الدول الأعضاء

٤٥١ - في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قدّم المدير التنفيذي إحاطات لمختلف مجموعات الدول الأعضاء بشأن المسائل الناشئة المتعلقة بالمكتب في ٣١ مناسبة. وتُعدّ الإحاطات المقدمة إلى المجموعات المختلفة للدول الأعضاء مشاورات تشكل جزءاً من عملية مستمرة تُلتمس في إطارها توجيهات الدول الأعضاء فضلاً عن دعمها السياسي في تنفيذ أنشطة أو مبادرات معينة.

البرنامج الفرعي ١ البحث والتحليل والدعوة

(أ) ازدياد استخدام المجتمع الدولي لقاعدة الأدلة من أجل التصدي لمشاكل المخدرات والجريمة والإرهاب

٤٥٢ - تجلت زيادة استخدام منشورات المكتب من خلال زيادة عدد المواقع الشبكية التي تحيل إلى الموقع الشبكي للمكتب أو تتضمن روابط له، وهو عدد تضاعف منذ عام ٢٠٠٧ (إذ ارتفع من ١٠٠ ٤ إلى ٦٥١ ٨)، وكذلك من خلال العدد المرتفع لعمليات تنزيل المنشورات البحثية الصادرة عن المكتب. وحظي المنشور الرئيسي للمكتب، وهو التقرير العالمي عن المخدرات بتغطية إعلامية واسعة. وأسهمت الإحصاءات والاتجاهات المتعلقة بالمخدرات التي وردت في التقرير في تقييم مكافحة المخدرات بعد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وعمل المكتب على تحسين جمع البيانات المتعلقة بالجرائم وإتاحة البيانات للجمهور وصانعي السياسات. وفي عام ٢٠٠٩، نشر المكتب دراسة عن حالة استجابة العالم للتجار بالبشر.

(ب) تحسين القدرات العلمية وقدرات الطب الشرعي على الصعيد الوطني

٤٥٣ - وتجلّى التقدم المحرز في تحسين القدرات العلمية وقدرات الطب الشرعي لدى الدول الأعضاء لتلبية المعايير المقبولة دولياً من خلال قيام أكثر من ٢٨٦ مؤسسة (مما يمثل انخفاضاً بالمقارنة مع ٢٩٩ مؤسسة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧) بطلب معلومات ومواد فنية عن طريق المكتب. وسجلت تدريبات التعاون الدولية زيادة في عدد المختبرات المشاركة بلغت نسبتها ١٠٠ في المائة بالمقارنة مع النسبة المستهدفة التي بلغت ٦٥ في المائة لفترة السنتين. وأنتج ما مجموعه ٦٩٤ مجموعة معيارية و ٢٧٢ مجموعة بحجم الجيب من مجموعات أدوات التحليل الميداني للمخدرات والسلائف، ووُزعت على وكالات إنفاذ القانون في ٣٧ من الدول الأعضاء. وجمعت الدورات التدريبية وحلقات العمل العلماء على الصعيد الإقليمي، كما جمعت العلماء وعملائهم على الصعيد الوطني، وزادت التعاون والتواصل. وافتتحت الشبكة الآسيوية لعلم الطب الشرعي بتيسير من المكتب.

(ج) زيادة الدعم المقدم إلى الأنشطة الوطنية لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٥٤ - بلغ عدد التعهدات الرسمية واتفاقات التمويل التي أبرمت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما مقداره ٦١٠ تعهداً واتفاقاً، شملت المانحين مثل الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والشركات

الخاصة. وبلغت تبرعات الجهات المانحة ٤٧٥,٥ ملايين دولار، منها ٢٤,٥ ملايين دولار لأموال الأغراض العامة. وساهمت المجموعة المانحة الرئيسية بنسبة ٦٠ في المائة، والجهات المانحة الناشئة والوطنية بنسبة ٣١ في المائة، في حين بلغت مساهمات الجهات المانحة الأخرى مثل وكالات الأمم المتحدة والشركات والمؤسسات الخاصة نسبة ٩ في المائة.

(د) زيادة الوعي العام بالمسائل ذات الصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب بجميع صورته ومظاهره، وبمعايير وقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية

٤٥٥ - مع إعادة إطلاق الموقع الشبكي للمكتب، ارتفع عدد الزيارات من ٢٠٠ ٠٠٠ زيارة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ إلى ٣٠٧ ٠٠٠ زيارة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. ووُزعت المواد الإذاعية والتلفزيونية على الشبكات المحلية والدولية لتصل إلى ما لا يقل عن ٧٦ بلداً. ويقوم المكتب حالياً بتوزيع المواد الإذاعية والتلفزيونية على نحو أكثر فعالية عن طريق تأمين وقت بث إذاعي وتلفزيوني أطول على الشبكات الدولية الواسعة. وعلاوة على ذلك، زاد المكتب عدد المواد السمعية البصرية لجمهوره على شبكة الإنترنت لمتابعة الاتجاهات في صفوف المشاهدين. وفي عام ٢٠٠٩، بدأ المكتب رسمياً باستخدام مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، فأضاف مواقع "فليكر" و"فيسبوك" و"يوتيوب" و"تويتر" لتوصيل رسالته إلى جمهور أوسع وأكثر تحديداً في الوقت نفسه. وأضاف أعضاؤنا المخلصون في هذه الشبكات أكثر من ٣٠ ٠٠٠ من المستخدمين يوميا لمختلف مجموعتنا وموادنا على شبكة الإنترنت.

البرنامج الفرعي ٢

الخدمات اللازمة لوضع السياسات والتقيد بالمعاهدات

(أ) تحسين نوعية الخدمات المقدمة من أجل صنع القرار وتوجيه السياسات من جانب لجنة المخدرات، واللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ومؤتمرات الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبرتوكولاتها السارية، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية مكافحة الفساد السارية فضلا عن تنفيذ أعمال الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

٤٥٦ - تم التأكد من جودة الخدمات المقدمة إلى الأجهزة والهيئات الإدارية المنشأة بموجب معاهدات ذات الصلة بالمخدرات والجريمة والإرهاب، وذلك من خلال استقصاء أُجري خلال الدورة الحادية والخمسين للجنة المخدرات بين أن نسبة ٨٥ في المائة من أعضاء المكتب الموسّع للجنة أعربوا عن رضاهم التام عن نوعية الخدمات المقدمة. كما أظهر الاستقصاء الذي أُجري خلال الدورة السابعة عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن

نسبة ٨٥ في المائة من أعضاء المكتب الموسع للجنة أعربوا عن رضاهم التام عن نوعية الخدمات المقدمة. وفيما يتعلق بتقديم الخدمات لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فإن ردود الفعل التي وردت بشأن التحضير لهذا المؤتمر وبشأن وثائقه ونتائجه كانت إيجابية للغاية.

(ب) تحسين الرقابة على المخدرات وتعزيز النظم القانونية لمكافحة الجريمة والفساد والإرهاب

٤٥٧ - ساهم برنامج منع الإرهاب في تحسين حالة التصديق على الصكوك القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب. وشهدت الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ حوالي ١١٧ تصديقاً جديداً على الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب من جانب الدول الأعضاء التي اضطلع معها المكتب بأنشطة المساعدة الفنية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت ١٠٦ بلدان قد صدّقت على جميع الصكوك العالمية الـ ١٢ الأولى لمكافحة الإرهاب، وصدّق ٥٨ بلداً على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي (الصك الثالث عشر). وشهدت فترة السنتين انضمام ٣٦ من الدول الأطراف إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وبلغ العدد الإجمالي للدول الأطراف ١٤٣ دولة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على الامتثال لأحكام الصكوك الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب

٤٥٨ - منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اتخذ ٦٩ بلداً خطوات لإدراج أحكام الصكوك القانونية العالمية ضمن التشريعات الوطنية (اعتمد ما لا يقل عن ٣١ بلداً تشريعات لمكافحة الإرهاب، ووصل ٣٨ بلداً إلى مراحل مختلفة من إعداد تشريعات جديدة أو تنقيح التشريعات القائمة). وقد أسهم المكتب في تعزيز قدرة نظام العدالة الجنائية الوطنية على تنفيذ النظام القانوني لمكافحة الإرهاب في ١٠٠ بلد من خلال اتباع النهج الوطني ودون الإقليمي/الإقليمي. وخلال فترة السنتين، أبلغ ٣٩ بلداً عن جهودها الرامية إلى اعتماد تدابير لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد و/أو لإدماج أحكامها ضمن تشريعاتها الوطنية ونظمها المؤسسية. كما أنشئت آلية لاستعراض التنفيذ.

(د) تعزيز نظم العدالة الجنائية عن طريق استخدام وتطبيق القواعد والمعايير على نحو فعال

٤٥٩ - خلال السنة الأولى من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قدم المكتب المشورة لعدة بلدان (١٣ بلداً) لتعزيز قدراتها على إنفاذ القانون الجنائي والحد من الجريمة وفقاً للمعايير والقواعد القائمة ذات الصلة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وعلى وجه الخصوص، تم

إيلاء الاهتمام للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع (أي أفغانستان وغينيا-بيساو). كما تم توفير الخبرة ذات الصلة من خلال استحداث أدوات محددة (على سبيل المثال القوانين النموذجية والكتيبات) لمساعدة البلدان في استخدام وتطبيق المعايير والقواعد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

البرنامج الفرعي ٣ المساعدة والمشورة في المسائل التقنية

(أ) تحسين تطبيق مبدأ سيادة القانون

٤٦٠ - فيما يتعلق بإصلاح العدالة الجنائية، صدرت في عام ٢٠٠٨ أربعة كتيبات ومجموعة مواد مستكملة وأدوات للتدريب وأدوات سبق نشرها بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. وفي عام ٢٠٠٩، صدرت ثلاث أدوات إضافية استخدمها حوالي ٤٠ بلداً كجزء من المشورة الفنية والبرامج المقدمة.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات للوقاية وإعادة التأهيل في مجال المخدرات غير المشروعة والجريمة

٤٦١ - خلال فترة السنتين، عزّز المكتب نوعية ومدى تغطية الخدمات المقدمة في ٩٤ بلداً في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات، وعلاج الإدمان على المخدرات وتقديم الرعاية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتوفير ما يتصل به من خدمات في مجال العلاج والدعم والرعاية في المجتمعات المحلية وفي إطار السجون وبين الأشخاص المعرضين للاتجار بالمخدرات، مشجّعاً بالتالي على اتباع نهج يركّز على الصحة إزاء مكافحة المخدرات والجريمة. وتمّ تقديم الدعم لنسبة ٦١ في المائة من الدول الأعضاء من أجل وضع وتنفيذ ورصد وتقييم برامج الوقاية من المخدرات وعلاج الإدمان والرعاية وذلك وفقاً للإعلان والمتعلق بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات (قرار الجمعية العامة - ٣/٢٠). وفي مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ساعد المكتب خلال فترة السنتين أكثر من ٥٠ بلداً في تعبئة الموارد وإنشاء أفرقة عاملة متعددة القطاعات وتقييم الاحتياجات البرنامجية وبناء القدرات، لوضع وتنفيذ مجموعات شاملة من برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقام المكتب في البداية بإنشاء البرامج الوطنية التالية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: خدمات الوقاية والرعاية لتعاطي المخدرات بالحقن في ٢٠ بلداً، وبرامج الوقاية والرعاية في السجون في ١٥ بلداً، وبرامج لضحايا الاتجار بالبشر في ٧ بلدان، ثم قدّم الدعم لهذه البرامج الوطنية ووسّع نطاق تطويرها وتنفيذها. كما تم تقديم الدعم إلى بعض البلدان لوضع سياسات وبرامج لمكافحة الإيدز تقوم على حقوق الإنسان وتراعي

الفوارق بين الجنسين وتتسم بالإنصاف، وذلك وفقا لمعاهدات حقوق الإنسان والمعايير الدولية الأخرى ذات الصلة، ولبناء قدرات المجتمعات المدنية في مجال تخفيف الوصم الاجتماعي والحد من التمييز وتحسين فرص الحصول على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لهذه المجموعات السكانية الأكثر عرضة للخطر.

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على إنفاذ تدابير مكافحة الأنشطة الإجرامية، بما فيها الفساد، وغسل الأموال، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، وإنتاج الأسلحة النارية والمخدرات غير المشروعة والاتجار بها

٤٦٢ - عمل المكتب، في إطار مشاريع المساعدة التقنية التي يضطلع بها في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، مع أكثر من ٨٠ دولة من الدول الأعضاء لتعزيز قدرتها في هذا المجال من خلال توفير التدريب المتخصص وتطوير الأدوات وتوفير النماذج التدريبية المتعمقة ونشر الكتيبات للبرلمانيين. وفي مجال إصلاح العدالة الجنائية ومكافحة الفساد، واصل المكتب أيضا تقديم الدعم من خلال مشاريع المساعدة التقنية لتعزيز النزاهة والشفافية في مؤسسات العدالة الجنائية المحلية، من أجل توفير الخدمات الاستشارية وغيرها من المدخلات التقنية إلى أكثر من ٥٠ دولة من الدول الأعضاء بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، في مجالات مكافحة الفساد والحوكمة الرشيدة وإصلاح العدالة الجنائية، مع التركيز بشكل خاص على إصلاح قانون العقوبات وقضاء الأحداث ومساعدة الضحايا ومنع الجريمة. كما نُشر العديد من المنشورات والكتيبات والأدوات التدريبية لتعزيز قدرات الدول الأعضاء.

(د) تقليص زراعة المحاصيل غير المشروعة عن طريق التنمية البديلة وتوفير سبل مستدامة لكسب الرزق

٤٦٣ - من أجل تقليص زراعة المحاصيل غير المشروعة على الصعيد العالمي عن طريق التنمية البديلة وتوفير السبل المستدامة لكسب الرزق، ركّز المكتب جهوده على توعية الدوائر المالية الدولية لإدراج نهج مكافحة المخدرات الموجهة نحو التنمية ضمن الاستراتيجيات القطرية الإنمائية الأوسع نطاقاً. وفي هذا المجال، قام المكتب برعاية اجتماع مائدة مستديرة رسمي، وبتعميم الاطلاع على أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وعقد الاجتماعات الفنية والحلقات الدراسية، وإجراء الزيارات الميدانية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن أجل الاستفادة من العمل الهام الذي اضطلع به في بيرو في مجال إنشاء مشاريع تجارية صغيرة يشرف عليها المزارعون، عُقدت حلقة دراسية، كما نُظمت لـ ١٧ مشاركا من إكوادور

وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وكولومبيا وميانمار زيارة ميدانية للقرى الزراعية المختلفة حيث تنفذ حالياً مشاريع التنمية البديلة.

(هـ) تحسين قدرة بلدان العبور في مكافحتها للاتجار غير المشروع بالمخدرات

٤٦٤ - واصل المكتب أيضاً تنفيذ برامج بناء القدرات لتعزيز قدرة بلدان العبور في كفاحها ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات من خلال برنامج الحاويات العالمي (لإنشاء وتدريب وحدات متخصصة لمنع دخول المخدرات في أبرز موانئ الحاويات في أربعة من بلدان العبور)، ومبادرات ميثاق باريس (لزيادة اهتمام الجهات المانحة باحتياجات دول العبور المتضررة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات). كما وُضعت، بموجب مبادرات ميثاق باريس، آلية تلقائية لاستقطاب المساعدة من الجهات المانحة تهدف إلى اجتذاب التبرعات من الجهات المانحة والمساعدة البرنامجية من المكتب، وذلك بشكل أكثر تركيزاً.

الباب ١٧

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٤٦٥ - لا يزال ما تتمتع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خبرة فنية ومزية نسبية في إنتاج المعرفة والدعوة وبناء القدرات يحظى باعتراف واسع النطاق في جميع أنحاء المنطقة. وقدم المؤتمر السنوي لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة إطاراً شاملاً للعمل في التصدي لعدد من التحديات الهامة مثل النمو والحد من الفقر؛ والعمالة المنتجة؛ والتنمية الاجتماعية، بما في ذلك التمكين القانوني للمرأة؛ والحوكمة؛ والزراعة وتغير المناخ؛ وتمويل التنمية. وفي مجال التكامل الإقليمي، واصلت اللجنة دعم مؤسسات التكامل وتعزيز التعاون عبر الحدود في مجالات مثل التعدين والمياه والطاقة والنقل وتيسير التجارة.

٤٦٦ - وشمل هذا الدعم تقديم المساعدة التقنية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي وتقديم الدعم على صعيد القطاعات، وفي حالة الجماعات الاقتصادية الإقليمية تحديداً، اعتماد برامج متعددة السنوات تشرف عليها المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة. وشملت النتائج الناجحة لهذه البرامج المتعددة السنوات القرار الذي اتخذته السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا والذي يرمي إلى تنسيق سياساتها التجارية من خلال إنشاء منطقة واحدة للتجارة الحرة.

٤٦٧ - واضطلعت اللجنة بعدة أنشطة لبناء القدرات تهدف إلى زيادة نصيب أفريقيا من التجارة الدولية. وشملت هذه الأنشطة التدريب على صياغة الاستراتيجيات التفاوضية لمنظمة

التجارة العالمية وغيرها من المفاوضات التجارية الثنائية. كما ساعدت اللجنة البلدان الأفريقية في صياغة موقف مشترك إزاء تنفيذ ورصد واستعراض مبادرة المعونة لصالح التجارة. وفي إطار وضع استجابة قارية للأزمة الاقتصادية والمالية الأخيرة، شاركت اللجنة في عدة اجتماعات استشارية وأعدت وثائق معلومات أساسية تم الاسترشاد بها في إطار مشاركة أفريقيا في مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد في لندن في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٤٦٨ - ولمساعدة أفريقيا على التصدي لتحديات تغير المناخ، ساهمت اللجنة في تحديد الموقف التفاوضي الأفريقي الذي اعتمدته قمة الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٩ لكفالة أن يعكس اتفاق كوبنهاغن العالمي بشأن تغير المناخ شواغل المنطقة على النحو الملائم. وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، المركز الأفريقي لسياسات المناخ، لضمان إدراج المعلومات والخدمات المتعلقة بالمناخ على نحو فعال ضمن تخطيط التنمية والسياسات والبرامج في أفريقيا. وفي مجال تعزيز الحوكمة الرشيدة، يسهل اللجنة إقامة حوار ديمقراطي ووضع السياسات على نحو أفضل في ٢٨ بلداً أفريقياً. ولا يزال تقرير الحوكمة الأفريقية يُعد التقرير الأكثر شمولاً للمساعدة في قياس ما يُحرز في القارة من تقدم متصل بالحوكمة.

التحديات والدروس المستفادة

٤٦٩ - حث وقوع الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على توسيع نطاق دعمها للبلدان الأفريقية، بما في ذلك تقديم تحليل دقيق عن الآثار المترتبة على الأزمة بالنسبة للبلدان الأفريقية وأفضل الوسائل للتصدي لهذه الأزمة. وبشكل عام، كان تنفيذ العمل على مستوى البرنامج الفرعي مقيداً بعدم كفاية الموارد وهو ما يُعزى أساساً للعمل في مجالات ناشئة تنطوي على تحديات مثل أثر ارتفاع أسعار الغذاء والنفط وتغير المناخ، وهي مجالات تعتمد كلياً على الموارد الخارجة عن الميزانية التي تمت تعبئتها تدريجياً خلال فترة السنتين. ومن شأن وضع استراتيجية أكثر فعالية وتطلعية لتعبئة الموارد أن يساعد في التصدي لهذه المعوقات المتكررة. وهناك حاجة لتحسين تقاسم المعارف على صعيد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومع المنظمات الأخرى وصانعي السياسات ومعاهد البحوث من أجل مدّ الجسور بين نتائج البحوث والسياسات الإنمائية والتوصل إلى طرق أكثر فعالية لإطلاع صانعي السياسات على التوصيات المتعلقة بالسياسات والدروس المستفادة.

معدل تنفيذ النواتج

- ٤٧٠ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩١ في المائة من أصل ٣٥٨ من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.
- ٤٧١ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 17)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) الإدارة الفعالة لبرنامج العمل

٤٧٢ - نفذت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٩٣ في المائة من النواتج المبرمجة كما أنجزت ٢٢ ناتجاً إضافياً بناءً على طلب الدول الأعضاء والمؤسسات التي تأخذ بنهج الشراكة. وتُعزى الأسباب الرئيسية لتأجيل تنفيذ نسبة ٦ في المائة من النواتج إلى المسائل البرنامجية التي نتجت عن تعزيز شراكة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي وكذلك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الرئيسية. وتمحورت هذه الشراكة المعززة حول الأنشطة الرئيسية مثل إعداد المنشورات الرئيسية وإصدارها بشكل مشترك. وسوف تشمل النواتج المؤجلة التي ستنفذ خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠ تنظيم المناسبات الخاصة وأنشطة التدريب الجماعي والمشاريع الميدانية، التي تُعدّ في معظمها من الأنشطة الخارجة عن الميزانية.

(ب) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٤٧٣ - كانت نسبة ١٥ في المائة من الموظفين الجدد الذين تمّ توظيفهم في عام ٢٠٠٨ من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً، ونسبة ٧٥ في المائة من الدول الأعضاء التي تُعدّ في حدود النطاق المستصوب، و ١٠ في المائة من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً زائداً، في حين أن نسبة ١٣,٣ في المائة من الموظفين الجدد الذين جرى توظيفهم في عام ٢٠٠٩ كانت من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وجرى توظيف نسبة ٣٠ في المائة من المرشحات في عام ٢٠٠٨ بالمقارنة مع نسبة ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٧.

(ج) تحديد ومعالجة المسائل الناشئة والمستمرة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء

٤٧٤ - في إطار الدورتين السنويتين لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة الذي تعقده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، جرى تناول التحديات الجديدة والمستمرة التي تواجهها أفريقيا في القرن ٢١ والبيئة الاقتصادية الدولية الجديدة وتعزيز فعالية السياسة

المالية لتعبئة الموارد المحلية. وفي بيان توافق الآراء الذي اعتمدته المؤتمر في عام ٢٠٠٨، سلّم الوزراء الأفارقة بالحاجة إلى تنفيذ استراتيجيات لتحقيق النمو المستدام والمشارك والمستند إلى قاعدة واسعة من أجل تسريع وتيرة التقدم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتوجّهت دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٩ بإصدار بيان وزاري تضمّن توصيات للتصدي للأزمة المالية والاقتصادية، أيدها أيضا مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

(د) تعزيز اتساق السياسات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا

٤٧٥ - تحولت آلية التشاور الإقليمية التي تشكل إطارا للتشاور يحاول تسريع تنفيذ برنامج تقديم الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، إلى آلية للتنسيق الفني، بدل أن تكون آلية استشارية. وازداد مستوى الحضور في اجتماعات الآلية، واستقطب الاجتماعان التاسع والعاشر اللذين ترأس كلاهما نائب الأمين العام للأمم المتحدة وشارك في رئاستهما ممثلو المنظمات الأفريقية أكثر من ٢٠٠ مشارك رفيع المستوى. وقد أنشئت تسع مجموعات مواضيعية تتمحور حول المجالات ذات الأولوية بالنسبة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأصبحت الاجتماعات دون الإقليمية أكثر تنظيماً وانتظاماً، كما جرى تعزيز التنسيق العام للدعم المقدم من الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي ولبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما جرى تيسير المناقشات الإلكترونية بشأن المجالات المواضيعية لآلية التنسيق الإقليمية.

(هـ) تعزيز التعريف بأنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومواقفها على صعيد السياسات

٤٧٦ - يوفر قسم المعلومات والاتصالات الدعم الاستراتيجي من أجل التنفيذ الفعال لاستراتيجية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للمعلومات والاتصالات، وذلك بجملة وسائل تشمل الأنشطة التالية: وضع خطة ترويجية للمناسبات في وسائط الإعلام المحلية والدولية؛ وتوزيع الوثائق ذات الصلة المتعلقة المؤتمرات والاجتماعات على وسائط الإعلام؛ وإعداد البيانات الصحفية والمقالات وما إلى ذلك وتعميمها. وقد أسهمت المناسبات الخاصة الرئيسية، مثل يوم الأمم المتحدة/الذكرى الخمسين لإنشاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ واليوم الدولي لحقوق الإنسان؛ والمؤتمر الاقتصادي الأفريقي الثالث في إعادة صقل صورة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالنسبة لأصحاب المصلحة المعنيين بها.

البرنامج الفرعي ١

التجارة والتمويل والتنمية الاقتصادية

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على وضع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي وأطر مؤسسية أفضل وتنفيذ هذه السياسات والأطر ورصدها بغية تحقيق التنمية المستدامة، بما يتفق مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٤٧٧ - ساهم البرنامج الفرعي في تحسين سياسات الاقتصاد الكلي في أفريقيا ولا سيما من خلال التقرير الرئيسي السنوي، وهو التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، والأوراق الفنية التي تُقدّم في المؤتمرات السنوية لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة. وأبرز التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام ٢٠٠٩ التوصيات والاستراتيجيات المتعلقة بالسياسات التي يتعيّن على البلدان الأفريقية الأخذ بها من أجل تطوير قطاع الزراعة، من خلال الاضطلاع بسلسلة من الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد الإقليمي، وذلك كأساس لتحقيق النمو الطويل الأجل والتنمية. وقدم تقرير التوقعات الاقتصادية الأفريقية تحليلاً مفصلاً ومشورة تستند إلى الأدلة في مجال السياسات بشأن التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجهها الاقتصادات الأفريقية. وفيما يتعلق بمسألة تعزيز تقارب سياسات الاقتصاد الكلي في أفريقيا، أجرى البرنامج الفرعي دراسات تقييم ودراسة استقصائية بشأن أطر السياسات الكلية في البلدان الأفريقية. كما نُظّمت حلقة عمل تدريبية لـ ١٧ مسؤولاً حكومياً وموظفاً في معاهد بحوث السياسات الوطنية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لتصميم سياسات الاقتصاد الكلي الفعالة.

(ب) تحسين قدرات الدول الأفريقية على المشاركة بشكل فعال في المفاوضات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف

٤٧٨ - ساهم البرنامج الفرعي في تعزيز المعرفة والقدرات التحليلية لدى المسؤولين عن التجارة والمفاوضين التجاريين الأفارقة بشأن المسائل المتصلة بالتجارة، بما في ذلك العمليات والمسائل المنهجية المتصلة بمنظمة التجارة العالمية، مما يتجلى في زيادة مشاركة البلدان الأفريقية في المفاوضات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. كما أعدّ البرنامج الفرعي، في إطار من الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، تقرير مراجعة حسابات لاتفاقيات الشراكة الاقتصادية المؤقتة ومشاريع توصيات بشأن سبل المضي قدماً في مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وقد سلّم وزراء التجارة والمالية الأفارقة بما تمّ التوصل إليه من نتائج واعترفوا بها. وتمخّض اجتماع فريق الخبراء المخصص لموضوع "جني فوائد اتفاقيات الشراكة الاقتصادية" (أديس أبابا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) عن وضع إطار متسق ومتكامل لإجراء

مفاوضات شاملة بشأن الاتفاقات. وفي إطار اجتماع آخر لفريق الخبراء المخصص (جنيف، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)، تمّ جمع التوصيات المتعلقة بمفاوضات منظمة التجارة العالمية التي تمّ المنطقة.

(ج) زيادة القدرة على وضع وتنفيذ سياسات تمويل التجارة والتنمية وبرامج تعزيز القدرة التنافسية على الصعيد الدولي

٤٧٩ - عرض البرنامج الفرعي تقريراً عن توافق آراء مونتيري والتنمية في أفريقيا في مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة الذي عُقد في عام ٢٠٠٨. كما عقدت خلال المؤتمر جلسة خاصة عن الاستعراض الإقليمي الأفريقي بشأن تمويل التنمية. ونتج عن المؤتمر الوزاري بشأن الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على أفريقيا، الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (تونس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) اعتماد بيان بشأن الإجراءات التي يتعيّن على البلدان الأفريقية اتخاذها من أجل تخفيف الآثار السلبية للأزمة المالية. وعُرضت نتيجة اجتماع فريق الخبراء المعني بتمويل التنمية والسياسة المالية (أبوجا، شباط/فبراير ٢٠٠٩) في الدورة السنوية للجنة (القاهرة، حزيران/يونيه ٢٠٠٩). ونظم البرنامج الفرعي حلقة عمل (أديس أبابا، نيسان/أبريل ٢٠٠٩) بشأن موضوع "تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات التجارية"، مما أدى إلى تحسين مهارات المشاركين في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التجارة.

(د) زيادة القدرة على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تهيئ بيئة تمكينية لتعزيز القدرة التنافسية الدولية للقطاعات الصناعية الأفريقية وغيرها من القطاعات الإنتاجية بحيث يتسنى للدول الأعضاء الاستفادة من العولمة

٤٨٠ - خلص اجتماع لفريق الخبراء عُقد بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والقدرة الإنتاجية والنمو في أفريقيا (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أديس أبابا) إلى أن الاقتصادات الأفريقية ينبغي أن تشهد تحولات هيكلية على العديد من الصعد، لا سيما مع التركيز على النمو لصالح الفقراء أو النمو المشترك، والاستثمار والمنافع العامة، وخلق فرص العمل وسبل العيش الآمنة في كل من المناطق الريفية والحضرية. وأسهم الاجتماع في زيادة قدرة المشاركين فيما يتعلق بالبحث وتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والإنتاجية الأخرى في أفريقيا.

البرنامج الفرعي ٢ الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

(أ) تحسين القدرات الوطنية على وضع وتنفيذ السياسات التي تأخذ في الاعتبار أوجه الترابط بين الزراعة والبيئة، لاستخدامها في الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وغيرها من الخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

٤٨١ - اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة النهج الإقليمي الذي تدعو إليه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إزاء التنمية الزراعية والتحول في أفريقيا. وقد تعهدت البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي البالغ عددها ١٩ بلداً، بدعم من البرنامج الفرعي، بترجمة الاستراتيجية التي تدعو إليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى بناء سوق زراعية مشتركة للمواد الغذائية والسلع الزراعية الاستراتيجية. كما اعتمدت الدول الأعضاء الإطار والمبادئ التوجيهية لسياسات الأراضي الأفريقية التي وضعتها مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي. واعتمدت الدول الأعضاء أيضاً موقفاً أفريقياً مشتركاً إزاء المفاوضات من أجل الاتفاق العالمي بشأن تغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢. واعتمدت الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة خيارات في مجال السياسات وتدابير عملية أخرى للتعجيل في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ٣ الحوكمة والإدارة العامة

(أ) تحسين القدرات المؤسسية والتنظيمية للحكومة الديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء السلام لتمكين الدول الأفريقية من تنفيذ الالتزامات وتحقيق الأهداف الإقليمية والدولية، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وأهداف إعلان الألفية

٤٨٢ - يَسَرَّت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من خلال مشروعها بشأن تقييم ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الحوكمة الرشيدة في أفريقيا، إقامة حوار ديمقراطي وتحسين الحوكمة وصياغة السياسات في ٣٢ بلداً أفريقيا حيث تم إعداد التقارير القطرية الوطنية لتستخدم في وضع تقرير الحوكمة في أفريقيا. وفي إطار إعداد التقارير القطرية الوطنية التي شملت تصميم الدراسات الاستقصائية والتدريب وتنظيم حلقات العمل، جرى تعزيز القدرة المؤسسية لـ ٣٢ من الدول الأعضاء في مجال تنفيذ الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء السلام والأهداف والالتزامات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

ومن خلال دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تمكّنت أمانة الآلية من إجراء الاستعراض القطري ودعم البعثات في أكثر من ١٤ بلداً.

(ب) زيادة قدرة البلدان الأفريقية على تحسين الأداء وتشجيع الشعور بالمسؤولية، والملكية، والمساءلة، والشفافية في منظمات الخدمة المدنية والمؤسسات العامة التابعة لتلك البلدان

٤٨٣ - عقد مؤتمر دولي عن موضوع "المؤسسات والثقافة والفساد في أفريقيا"، تم تنظيمه بالاشتراك مع مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في أفريقيا. ونتج عن المؤتمر تعزيز الخطاب الأفريقي بشأن الفساد، من خلال إعداد ٥٥ ورقة من ورقات المؤتمرات؛ كما نتج عنه وضع سياسات واستراتيجيات ومبادرات جديدة لمعالجة مشكلة الفساد في القارة، وإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في جدول أعمال مكافحة الفساد. ويجري الاضطلاع بتدابير وإصلاحات ملموسة لمكافحة الفساد تتجلى من خلال عدد البلدان الأفريقية التي صدقت على كل من الاتفاقية الأفريقية لمنع الفساد ومكافحته واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي مجال تعزيز تقديم الخدمات، أصدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منشورا عن "الابتكار وأفضل الممارسات في مجال إصلاح القطاع العام".

(ج) تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في صياغة السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها وكذلك في تقديم الخدمات

٤٨٤ - عززت البعثات الميدانية التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع مجموعة من الخبراء في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص (برعاية حكومة جمهورية كوريا) في ٧ من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ النهج الاستراتيجية الرئيسية المتفق عليها إقليمياً في قطاعات مثل الهياكل الأساسية وتنمية الطاقة من خلال تحديد واقتراح طرائق للتعامل مع عوامل الخطر وقيود التمويل. ونظّم البرنامج الفرعي، بالتعاون مع حكومة جمهورية كوريا، المنتدى الكوري - الأفريقي للأعمال تحت عنوان "جولة الأعمال المصحوبة بمرشدين" الذي يهدف إلى تنمية القطاع الخاص. وقد يسّر البرنامج الفرعي التعاون بين منظمي الأعمال الخاصة. وفي مجال بناء القدرات، أسفرت نتائج هذا البرنامج الفرعي عن بناء قدرات المؤسسات الأفريقية الصغيرة والمتوسطة الحجم في مجالين هما: شبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، واستغلال الفرص التجارية.

البرنامج الفرعي ٤

تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(أ) تحسين قدرة البلدان الأفريقية على صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الشاملة والمراعية للفروق بين الجنسين لتسخير المعلومات لأغراض التنمية

٤٨٥ - حققت سياسات تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أهدافها في تحسين قدرات الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات لتسخير المعلومات لأغراض التنمية. ومن خلال الدعم الذي قدّمه البرنامج الفرعي، قامت ٤ بلدان أخرى (أي ما يمثل ارتفاعاً من خط الأساس لعام ٢٠٠٧ البالغ ٢٦ بلداً إلى ٣٠ بلداً) بصياغة سياسات وخطط تتعلق بالهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات والهياكل الأساسية للبيانات المكانية. ونتيجة للعمليات التشاورية الطويلة وبدعم من حكومتي كندا وفنلندا، ساعد البرنامج الفرعي: ٤ بلدان (سيراليون وغامبيا وكوت ديفوار ونيجيريا) باشرت و/أو أنجزت أطر السياسات المتعلقة بالهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات و/أو الهياكل الأساسية للبيانات المكانية؛ و ٣ بلدان أخرى (بنن ومالي والنيجر) وضعت استراتيجيات قطاعية في مجال الحكومة الإلكترونية والتعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية؛ واستراتيجية بنن في مجال التعليم الإلكتروني لتكون بمثابة أركان تنفيذية في خططها المتعلقة بالهياكل الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات.

(ب) تحسين سبل الاطلاع على المعلومات والاستفادة منها لأغراض التنمية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي

٤٨٦ - تحقق الهدف المتمثل في تحسين سبل الاطلاع على المعلومات والاستفادة منها لأغراض التنمية من خلال تطوير موارد المعرفة وتنفيذ أنشطة بناء القدرات والمشاريع النموذجية التي تعالج قضايا الاقتصاد القائم على المعرفة. وتمّ تصميم ٦ مبادرات إضافية لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في ٣٠ مبادرة وبرنامج نموذجي (بالمقارنة مع خط الأساس البالغ ٢٤ في عام ٢٠٠٧). بما في ذلك برامج إضافية لبناء القدرات. فعلى سبيل المثال، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الاستراتيجية الأفريقية للأمن الحاسوبي التي أسفرت عن بذل الجهود في مجال الدعوة وتحليل السياسات مما مكّن بوركينا فاسو وغانا وكينيا وموزامبيق من تحليل الشروط التي يجب توافرها في مجال السياسات والتشريعات والنظم والهياكل الأساسية. وساعدت مبادرة أخرى جرى الاضطلاع بها من خلال هذا البرنامج الفرعي (بتمويل من كندا) السنغال وكينيا وجنوب أفريقيا في إتاحة الخدمات المصرفية

والمعاملات عبر الهاتف المحمول. ونتيجة لهذه المساعدة، تم تعزيز قدرات صانعي السياسات في هذه البلدان واتخذت تدابير مؤسسية لإنشاء سلطات وطنية معنية بالأمن الحاسوبي.

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج متصلة بتعزيز العلم والتكنولوجيا المناسبين لمعالجة التحديات والأولويات الإنمائية لأفريقيا

٤٨٧ - أطلق البرنامج الفرعي مبادرة العلم مع أفريقيا خلال مؤتمر العلم مع أفريقيا الذي عُقد في آذار/مارس ٢٠٠٨ وضم أكثر من ٨٠٠ مشارك أُتيحت لهم فرصة استكشاف السبل التي يمكن بها استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لتسريع عجلة النمو الاقتصادي في أفريقيا. وشرعت عشرة بلدان (إثيوبيا ورواندا وزامبيا وسوازيلند وغامبيا وغانا والكونغو ومالي وملاوي ونيجيريا) في عملية تهدف إلى تكييف ذلك الإطار الإقليمي ضمن النظم الوطنية للعلم والتكنولوجيا والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت موزامبيق أيضا من المساعدة التي قدمتها اللجنة لتفعيل استراتيجية العلم والتكنولوجيا والابتكار في موزامبيق. ويساعد البرنامج على بناء مجتمع إلكتروني يتمحور حول جدول الأعمال العلم في أفريقيا من خلال أنشطة التوعية التي يضطلع بها مثل: إصدار نشرة العلم في أفريقيا؛ وإنشاء منبر على شبكة الإنترنت بشأن العلم والتكنولوجيا، وتشجيع إجراء المناقشات على الشبكة في مجال العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا.

البرنامج الفرعي ٥

التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي

(أ) تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بوضع السياسات في مجالي التجارة فيما بين البلدان الأفريقية لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي

٤٨٨ - عزز البرنامج الفرعي المعرفة والوعي لدى البلدان، وساهم بالتالي في تعزيز القدرات الوطنية على صنع السياسات في مجالات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية والتكامل الإقليمي. واعتمدت ٥ بلدان (أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا) الاتفاق الذي ينظم عمل وكالة تيسير النقل في ممر أفريقيا الوسطى، والذي يعزز كفاءة نظم النقل العابر من أجل تحسين القدرة التنافسية للممر المركزي. وصدّق بلدان آخران (هما بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة) على الاتفاق. وقدم البرنامج الفرعي للدعم إلى: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (١٩ بلدا)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (١٤ بلدا)، وجماعة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (١٩ بلدا)، وجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (١٤ بلدا)، وجماعة شرق أفريقيا (٥ بلدان) في مجال إنشاء منطقة مشتركة للتجارة الحرة، يُتوقع أن تعزز تكامل الأسواق والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

(ب) زيادة القدرات الوطنية في مجال اعتماد السياسات وتنفيذ البرامج من أجل تنمية الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية وغيرها من المنافع العامة الإقليمية حتى يتسنى تعزيز التجارة والتكامل الإقليمي داخل المنطقة

٤٨٩ - بهدف تعزيز التجارة داخل المنطقة الواحدة والتكامل الإقليمي، نفذ البرنامج الفرعي أو مباشر بتنفيذ أنشطة تهدف إلى زيادة القدرات الوطنية في مجال اعتماد السياسات وتنفيذ البرامج من أجل تنمية الهياكل الأساسية والموارد الطبيعية. وفي إطار مساهمته في تحقيق الإنجاز المتوقع، نظم البرنامج الفرعي، بالتعاون مع برنامج سياسات النقل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اجتماعاً بشأن تطوير النقل في أفريقيا، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في أديس أبابا. وحضر الاجتماع خبراء من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى والدول الأعضاء.

البرنامج الفرعي ٦

الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

(أ) زيادة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق أهداف إعلان الألفية

٤٩٠ - بفضل الدعم التقني الذي قدمه البرنامج الفرعي، وظف مكتب الإحصاءات في غانا خبيراً في الشؤون الجنسانية يساعد على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل الإحصائي للمؤسسة. والتزمت جيبوتي باستخدام استقصاءات الأسر المعيشية لاستخدام الوقت كجزء من خطة العمل الوطنية لإصلاح النظام الإحصائي. وقد وضعت الجماعات الاقتصادية الإقليمية التالية خطة عمل إقليمية لتعميم المنظور الجنساني في عمل مؤسساتها مما سوف يؤدي إلى تحسين تعميم المنظور الجنساني في سياسات الدول الأعضاء وبرامجها: اتحاد المغرب العربي، وتجمع الساحل والصحراء، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ووضع مركز الشؤون الجنسانية التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خطة استراتيجية للسياسات الجنسانية سيُسترد بها لوضع برنامج المؤسسة المتعلق بالشؤون الجنسانية.

(ب) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تنفيذ ورصد القرارات والاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات الإقليمية والعالمية المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة

٤٩١ - قدم ٤٤ بلداً تقاريره في إطار استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ١٥ عاماً. وأدركت البلدان أهمية الرصد والإبلاغ عن قدرتها على تنفيذ الصكوك العالمية والإقليمية. ومن خلال المساعدة التي قدّمها البرنامج الفرعي، قام عدد متنامٍ من البلدان بوضع السياسات الجنسانية واعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك الانضمام إلى البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا. ونتيجة لذلك، وضعت موريشيوس سياسة جنسانية وطنية واعتمدتها في عام ٢٠٠٨، ووضعت أوغندا خطة عمل وطنية، وذهبت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى أبعد من ذلك إذ اعتمدت بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المتعلق بالمساواة بين الجنسين والتنمية في عام ٢٠٠٨.

البرنامج الفرعي ٧

دعم الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء واتحاد المغرب العربي وتجمع الساحل والصحراء وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج متسقة في مجال الاقتصاد الكلي والقطاعي لمعالجة الأولويات الإنمائية المهمة دون الإقليمية في شمال أفريقيا، ومن بينها إدارة تطوير موارد المياه واستخدامها؛ والهجرة؛ والعمالة وإيجاد الوظائف والتجارة (في داخل الإقليم وفي العالم)؛ وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٤٩٢ - أحرز تقدم في تعزيز قدرات الدول الأعضاء من خلال زيادة عدد البعثات (١٠) بعثات خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بالمقارنة مع ٥ بعثات خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧). وقد ساهم تقديم هذه الخدمات الاستشارية والاضطلاع بأنشطة أخرى مثل البرنامج المتعدد السنوات لاتحاد المغرب العربي وعقد الاجتماعات القطاعية وإصدار المنشورات في تعزيز قدرات الدول الأعضاء والاتحاد. فعلى سبيل المثال، أوفدت بعثة إلى موريتانيا لتنوير صناعات السياسات بشأن الحاجة إلى تطوير مجال الإحصاءات والاستفادة من التجربة المغربية.

(ب) تعزيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري من أجل دعم الدعوة المتعلقة بالسياسات، وصنع السياسات، وتنفيذ برامج التكامل دون الإقليمي في شمال أفريقيا

٤٩٣ - تُعد النتائج التي تحققت إيجابية في ضوء مؤشرات الأداء. ونتيجة للدعم المقدم من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، تم إنشاء ثلاث شبكات وإبرام ثلاث اتفاقات. كما ساهم انتقال المكتب إلى الرباط في تحفيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري. وساعد تنفيذ البرامج المتعددة السنوات، وتعزيز الحوار بين صانعي السياسات والرابطات المهنية نتيجة مبادرات إدارة المعارف التي اضطلع بها المكتب دون الإقليمي؛ واجتماعات المائدة المستديرة التي عُقدت في إطار العمليات التعاونية الدولية بشأن التكامل الإقليمي على تعزيز قدرة الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي والدول الأعضاء على صياغة السياسات، ولا سيما في مجالات الأمن الغذائي. ويتجسد أحد الأمثلة الأخرى في إنشاء مركز المديرين الشباب المغاربة بدعم من المكتب دون الإقليمي وفي إطار من التعاون بين مركز المديرين الشباب في الجزائر ومركز المديرين الشباب في المغرب ومركز المديرين الشباب في تونس.

(ج) تدعيم دور الأجهزة الحكومية الدولية على الصعيد دون الإقليمي من خلال تحسين إقامة الشبكات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في البرنامج الإنمائي دون الإقليمي، ومن بينهم الدول الأعضاء والهيئات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات دون الإقليمية

٤٩٦ - ناقشت اللجنة مواضيع مختارة هي: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والتكامل؛ والعمالة؛ والتدريب، واتخذت مواقف بشأنها، كما وردت إليها توصيات ومقترحات بشأن إدارة المكتب. وقد تم اختيار المواضيع من بين القضايا الرئيسية التي تعتبرها بلدان المنطقة دون الفرعية أولوياتها الرئيسية. ونظراً لكون اجتماعات اللجنة تنظم قبل انعقاد مؤتمر الوزراء، فقد تم بناء تآزر أفضل بين المناسبتين، وبالتالي بين المناقشات دون الإقليمية والإقليمية.

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج بشأن القضايا التي تعالج الأمن الغذائي والاستدامة البيئية؛ وتطوير القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار؛ والعمالة وتخفيف حدة الفقر؛ وإعادة الإعمار والتعافي والتنمية بعد انتهاء النزاع

٤٩٧ - قام المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا بإعداد ونشر مطبوعات متنوعة وتنظيم خمسة اجتماعات لأفرقة الخبراء المخصصة، كما قدم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية

إلى اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومختلف البلدان الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، نفذ المكتب دون الإقليمي مشاريع ميدانية بشأن التعزيز المؤسسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وأمانة اتحاد نهر مانو؛ ومركز غرب أفريقيا لإدارة المعلومات والمعارف المتعلقة بالتعاون والتكامل على الصعيد الاقتصادي الإقليمي ونظام الحوكمة، وتكوين الثروة في أفريقيا، واستراتيجيات الاستبقاء. وقد عززت الإنجازات الواردة أعلاه قدرات الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى في مجالات التخطيط الاستراتيجي والتنسيق والمواءمة بين برامج التكامل الإقليمي. كما ساعدت في تعزيز قدرات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية في المنطقة دون الإقليمية.

(ب) تعزيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري من أجل دعم الدعوة المتعلقة بالسياسات، ووضع السياسات، وتنفيذ البرامج المتعددة السنوات المصممة بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والإسهام في تنفيذ البرامج القائمة التي صيغت في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٤٩٨ - خلال فترة السنتين، واصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا تعزيز الشبكة الرابطة فيما بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل المعارف بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وسياسات التكيف مع تغير المناخ والاستجابات في مجال السياسات للتخفيف من الآثار السلبية التي تخلفها الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات في غرب أفريقيا. كما أعد المكتب دون الإقليمي، بالتعاون مع اللجنة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تقريراً مشتركاً عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في غرب أفريقيا، كما شارك في تنظيم المنتدى الثاني للأعمال في غرب أفريقيا، وفي أربع اجتماعات لأفرقة الخبراء المخصصة، وأوفد بعثات تعميمية إلى ست من الدول الأعضاء من أجل التوعية في مجال تكوين الثروة في أفريقيا واستراتيجيات الاستبقاء، مما يشكل أداة إنمائية بارزة وضعها المكتب. وبالإضافة إلى ذلك، أحرز تقدم كبير في توزيع منشورات المكتب والشعب التابعة لمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد وُضعت قائمة تشمل المستخدمين النهائيين ويتم توزيعها بشكل إلكتروني.

(ج) تدعيم دور الأجهزة الحكومية الدولية على الصعيد دون الإقليمي من خلال تحسين إقامة شبكات التواصل بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في البرنامج الإنمائي دون الإقليمي، ومن بينهم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات دون الإقليمية

٤٩٩ - خلال فترة السنتين، قام المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، بالإضافة إلى إجراء تحديث مستمر لقائمة المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية/مراكز الاتصال المعنية بعمل المكتب، أيضاً بإنشاء قائمة بريدية تشمل المشاركين السابقين في أنشطتهما، وأقاما علاقات مع شبكة إعلامية كبرى في المنطقة دون الإقليمية. وكان لهذه الشبكة دور أساسي في التعريف بأعمال المكتب واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، كما كانت بمثابة قناة للتغذية العكسية. وبالإضافة إلى ذلك، عزز استخدام مركز الأمم المتحدة للإعلام في نيامي قدرات المكتب دون الإقليمي في مجال النشر والتواصل.

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مواءمة على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى القطاعي لتلبية الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، بما في ذلك إدارة الاقتصاد الكلي؛ والنقل وتطوير الهياكل الأساسية؛ والتعمير والإنعاش والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع؛ والأمن الغذائي؛ وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٥٠٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض، أصدر المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا عدة منشورات، من بينها التقرير الرئيسي اقتصادات وسط أفريقيا لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، وضع المكتب نموذجاً للاقتصاد الكلي من أجل مساعدة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في إعداد برنامج اقتصادي إقليمي للدول الأعضاء فيها. ووفر المكتب دون الإقليمي اثنتي عشرة خدمة استشارية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في مجالات النقل، والموارد المائية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمويل التكامل الإقليمي، والسياسات التجارية، وحرية الحركة للناس، وأدوار الجنسين المعاصرة، والأمن الغذائي. ونُظِّمت حلقة عمل بشأن الإطار التنظيمي لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بالتعاون مع شعبة العلوم والتكنولوجيا للخبراء في المنطقة دون الإقليمية. كما تم تدريب خبراء من جمهورية أفريقيا الوسطى وغابون والكاميرون على قضايا التكامل الإقليمي.

(ب) تعزيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري من أجل دعم الدعوة المتعلقة بالسياسات، ووضع السياسات، وتنفيذ برامج التكامل دون الإقليمي في وسط أفريقيا

٥٠١ - وقّع المكتب، مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، برامج عمل متعددة السنوات تشمل مصالح جميع المؤسسات دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، تم تنفيذ ١٩ من الأنشطة الرئيسية. وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية، تم وضع آلية مشتركة للمتابعة تشمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية لدول أفريقيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بخطة النقل الرئيسية التوافقية في وسط أفريقيا. ونتج عن الأنشطة المنفذة في هذا الإطار اعتماد ٥٥ مشروعاً ذا أولوية قصوى وتعبئة مبلغ ٤٣٥ مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (أي ما يعادل حوالي مليون دولار) وهو مبلغ يمثل مساهمة المصرف، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في حين ساهم المكتب دون الإقليمي بتبرعات عينية من خلال تقديم المساعدة التقنية وتنظيم اجتماعات مخصصة لأفرقة الخبراء من خلال برنامج عمله العادي. كما ساهم المكتب بتعزيز التنسيق بين وكالات منظومة الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية.

(ج) تدعيم دور الأجهزة الحكومية الدولية على الصعيد دون الإقليمي من خلال تحسين إقامة الشبكات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في البرنامج الإنمائي دون الإقليمي، ومن بينهم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات دون الإقليمية

٥٠٢ - شكّلت الاجتماعات التي نظمها المكتب والاجتماعات النظامية للشركاء دون الإقليميين منابر لتقاسم المعارف، أدت إلى اعتماد وتنفيذ سياسات إقليمية تتصل بالتنمية القطاعية والمؤسسية. ويتم بانتظام عقد المشاورات مع مؤسسات التكامل الإقليمي في المنطقة دون الإقليمية بشأن القضايا المشتركة. كما وقّرت اجتماعات لجنة الخبراء للدول الأعضاء ومؤسسات التكامل الإقليمي فرصاً لتبادل المعارف. وتستخدم المجلة الفصلية للمكتب والنشرة الأسبوعية والأقراص المدججة الصادرة عنه وموقعه الشبكي كأدوات لنشر المعلومات من أجل تعزيز إقامة شبكات التواصل فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة دون الإقليمية. ويساعد الأمم المتحدة للإعلام في ياوندي ومراكز التنسيق الوطنية في زيادة توزيع المنشورات وتعزيز التواصل في المنطقة دون الإقليمية.

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، ولجنة المحيط الهندي، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مواءمة على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى القطاعي في المجالات ذات الأولوية مثل الأمن الغذائي، والأراضي والبيئة؛ والنقل؛ والطاقة، وتنمية أحواض البحيرات/الأنهار؛ وإدارة الاقتصاد الكلي؛ وعمالة النساء والشباب، وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها

٥٠٣ - أنجز المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا سلسلة من النواتج تشمل: عقد الدورة ١٢ للمؤتمر الوزاري السنوي لمنطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية (أديس أبابا، آذار/مارس ٢٠٠٨)، وعقد اجتماعات للخبراء، وإجراء البحوث والتحليلات في مجال السياسات، وتقديم الخدمات الاستشارية لأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في سياق البرامج المتعددة السنوات للجنة الاقتصادية لأفريقيا وذلك دعماً للجماعات الاقتصادية الإقليمية. وغطت هذه الأنشطة المسائل المتعلقة بالإصلاحات المالية في شرق أفريقيا، وتنفيذ جداول الأعمال الدولية، بما فيها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية للألفية، وآفاق التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا، وتعزيز التكامل الإقليمي. وتعكس الأنشطة التي ينفذها المكتب دون الإقليمي زيادة عدد الخدمات الاستشارية وبرامج الدعم التقني الأخرى الرامية إلى تعزيز القدرات ضمن الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وكجزء من برنامج العمل المتعدد السنوات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، أجرى المكتب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، دراسة رئيسية لمساعدة أمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في صياغة "خطة استراتيجية لتحقيق الحد الأدنى من التكامل".

(ب) تعزيز الشراكات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي من أجل دعم الدعوة المتعلقة بالسياسات، ووضع السياسات، وتنفيذ برامج التكامل دون الإقليمي في شرق أفريقيا

٥٠٤ - عزز المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا شراكاته على الصعيد دون الإقليمي من خلال إجراء البحوث في مجال السياسات، وعقد المنتديات الإقليمية وتقديم الخدمات الاستشارية لتعزيز بناء القدرات فيما بين الدول الأعضاء. وأطلق المكتب للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مرصد التكامل الإقليمي، الذي كان بمثابة منبر دائم لقياس التقدم المحرز على صعيد الاقتصادات الإقليمية وبناء السلام والسياسات الأمنية في المنطقة دون الإقليمية. وأنشأ المرصد موقعاً شبكياً تفاعلياً يوفر المعلومات ذات الصلة بشأن التكامل الإقليمي؛ كما أنشأ شبكة من المؤسسات؛ ويسرّ إنشاء قاعدة بيانات إقليمية بشأن المنهجيات والأدوات والوسائل المستخدمة لجمع البيانات، ويسرّ تبادل المعارف وفرص التدريب. ودعماً لوضع

جدول أعمال لأولويات بلدان شرق أفريقيا، أبرم المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا برامج متعددة السنوات مع خمس من الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية.

(ج) تعزيز دور الأجهزة الحكومية الدولية على الصعيد دون الإقليمي عن طريق تحسين التواصل الشبكي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في برنامج التنمية دون الإقليمي، بما في ذلك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من الكيانات دون الإقليمية

٥٠٥ - في إطار تبسيط تعاونه مع بلدان شرق أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية، قام المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا بدعم وتيسير عقد حلقة عمل بشأن خطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لتحقيق الحد من التكامل، وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ونُظمت حلقة العمل بالتعاون مع أمانة الهيئة وحضرها خبراء من بلدان شرق أفريقيا والمؤسسات الشريكة في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وقُدِّمت في إطار حلقة العمل توصيات ومبادئ توجيهية خاصة بسياسات معينة من أجل إعداد خطة الحد الأدنى للتكامل وذلك بناء على طلب مؤتمر القمة الذي عقده رؤساء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وسوف يساهم تنفيذ الخطة في إعادة تنشيط الهيئة وتمكينها من تنفيذ ولايتها بوصفها منظمة للتكامل الإقليمي ووضع أحد أحجار الأساس المهمة التي يقوم عليها الاتحاد الأفريقي.

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

(أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج متوائمة على مستوى الاقتصاد الكلي والمستوى القطاعي، تتناول الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، بما في ذلك الأمن الغذائي، والتبادل التجاري داخل المنطقة دون الإقليمية، وتطوير الهياكل الأساسية/الموارد المعدنية؛ والتطوير الصناعي، والمسائل الجنسانية، والشباب والعمالة؛ وفيرس نقص المناعة البشري/الإيدز

٥٠٦ - طور المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي قدرات الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على التحليل وصنع السياسات في مجال معالجة قضايا محددة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عملية تشاركية ومنتديات للمناقشة. وشملت الإنجازات الرئيسية تنظيم منتدى في لوساكا حول تنفيذ بروتوكولات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وأحكام معاهدة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المرتبطة بإنشاء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي في المنطقة دون الإقليمية، وتنظيم الاجتماع الرابع

عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي، الذي يستعرض، في جملة أمور، التحديات التي تواجهها هذه المنطقة دون الإقليمية والفرص المتاحة أمامها. وشملت الأنشطة الأخرى لبناء القدرات: تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وبرامج تدريب في مجال أوجه تقارب الاقتصاد الكلي، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الصلة بالتنمية، والسكان والهجرة، والمياه والصرف الصحي وأدوات الرصد الجنساني.

(ب) وجود شراكات معززة على المستوى دون الإقليمي والمستوى القطري، بُغية دعم أنشطة الدعوة للسياسات، وصنع السياسات، وتنفيذ برامج متعددة السنوات مع الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين، ويشمل ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وأمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومصرف التنمية للجنوب الأفريقي

٥٠٧ - أحرز تقدم كبير فيما يتعلق ببناء الشراكات يشمل التعاون المؤسسي بوصفه جانباً هاماً من جوانب آلية الإنجاز في المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي. واستتبع ذلك إجراء مشاورات مستمرة مع المكاتب دون الإقليمية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في مجال آفاق التعاون المحتملة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واعتمد إطار الشراكة الذي جرى تحديده في نشرة إعلانية مشتركة بين مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والذي يتضمن اتفاقاً وبعض المجالات المواضيعية المقترحة ذات الاهتمام المشترك، كما جرى تحديد مجالات مشتركة للتدخل المشترك. وتشمل المشاريع المشتركة تنظيم حلقة عمل مشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للجنوب الأفريقي بشأن المياه والصرف الصحي، وتنظيم حلقة عمل مشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن السكان والهجرة والتكامل الإقليمي، والعمل المستمر الذي تضطلع به الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي/مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الجنوب الأفريقي في مجال المنشورات التي تحتفل بمساهمات الأفراد والمؤسسات في تعزيز المساواة بين الجنسين، والعمل الذي تضطلع به الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تطوير أداة للرصد الجنساني على الصعيد الإقليمي.

(ج) تعزيز دور الآلية الحكومية الدولية على المستوى دون الإقليمي، من خلال تحسين التواصل الشبكي فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين في البرامج الإنمائية دون الإقليمية، بما في ذلك الدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والكيانات دون الإقليمية الأخرى

٥٠٨ - خلال فترة السنتين، عُقد اجتماعان للجنة الخبراء الحكومية الدولية للجنوب الأفريقي شكّلا منبرا للحوار بين مختلف الجهات المعنية من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويسرّ تبادل الأفكار والمواقف وتقاسمها بشكل صحي من أجل بناء توافق في الآراء. كما وفّر الاجتماعان بيئة لإقامة شبكات التواصل بالنسبة إلى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا وأصحاب المصلحة المعنيين به. بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

البرنامج الفرعي ٨

التخطيط والإدارة في مجال التنمية

(أ) تعزيز المهارات التقنية والتحليلية للخبراء في القطاعين العام والخاص، الذين يؤدون مهام ضرورية للتخطيط الاقتصادي الاستراتيجي والإدارة الاقتصادية الاستراتيجية في الدول الأعضاء

٥٠٩ - واصل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط أداء واجباته إزاء مختلف أصحاب المصلحة المعنيين به. وفي برنامج الماجستير، تخرّج عشرة متدربين من ثماني بلدان، ونالوا شهادة الماجستير في السياسات الاقتصادية والإدارة. وتابع ١١ طالبا من سبع دول، كان قد تم قبولهم في البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، تحصيلهم الدراسي. وتم تدريس ١٨ مادة تتنوّع مواضيعها بين النظريات الاقتصادية المتقدمة والتقنيات الكمية، وبين القضايا الخاصة بأفريقيا مثل التكامل الإقليمي وإدارة الديون ومفاوضات منظمة التجارة العالمية. وشارك في البرنامج ٩٣ طالباً، منهم ٢٦ من الإناث، تابعوا مواد دراسية قصيرة في عام ٢٠٠٨. وعقد المعهد حلقة عمل مشتركة مع المنظمة الدولية للهجرة بشأن قضايا الهجرة. واجتذبت حلقة العمل شخصيات مختلفة ومسؤولين حكوميين رفيعي المستوى.

البرنامج الفرعي ٩ الإحصاءات

(أ) تعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء من أجل تحسين الإدارة الاقتصادية وتتبع التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنياً ودولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢

٥١٠ - نفذ البرنامج الفرعي عدة أنشطة تهدف إلى تعزيز قدرات النظم الإحصائية الوطنية في مجال جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ونشرها. ونتيجة لحلقات العمل التي تُعقد بشأن تعدادات السكان، استخدمت عشرة بلدان إضافية الأدلة (التي وضعها البرنامج الفرعي والمتعلقة بتخطيط إجراء التعداد السكاني وعدّ السكان؛ وتجهيز بيانات التعداد) وذلك في مراحل مختلفة من تعداداتها السكانية. وشملت هذه البلدان: أنغولا وبوروندي والسودان وليبيريا وملاوي (في عام ٢٠٠٨) وتشاد وجيبوتي وغينيا - بيساو وكينيا ومالي (في عام ٢٠٠٩). وتعهّدت بلدان أخرى في عام ٢٠٠٩ بإجراء الأنشطة التحضيرية للتعداد، وشملت هذه البلدان غينيا وكوت ديفوار ومدغشقر. ونتيجة للاجتماعات، ازداد عدد البلدان التي تجري تعدادات للسكان والتي تتبادل أفضل الممارسات.

(ب) تعزيز القدرة على جمع إحصاءات مفصلة حسب الجنس وتستجيب للاعتبارات الجنسانية في الفئات الاقتصادية - الاجتماعية

٥١١ - تمثل استقصاءات استخدام الوقت الوسيلة الرئيسية المستخدمة في جمع ونشر المعلومات التي تسمح للبلدان بقياس مساهمة المرأة في الاقتصاد والعمل غير المأجور. ونظّم البرنامج الفرعي حلقات عمل تدريبية في مجال استخدام استقصاءات استخدام الوقت وقدم مساعدة مباشرة لستة بلدان أفريقية لإجراء هذه الاستقصاءات بجميع مراحلها، من تصميم الاستبيانات إلى نشر النتائج. وتدلّ المعلومات الأولية على أنه، نتيجة لحلقات العمل دون الإقليمية الخمس التي عُقدت بشأن نشر الأدوات التي اشترك في إعدادها البرنامج الفرعي والمركز الأفريقي للجنسانية والتنمية الاجتماعية والتدريب على استخدامها، جرى تعزيز قدرات ١٢ بلداً نموذجياً في مجال تجميع المؤشرات الأفريقية للمسائل الجنسانية والإنمائية والبيانات المطلوبة لرصد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذه البلدان هي إثيوبيا وأوغندا وبنن وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وتونس وجنوب أفريقيا وغانا والكاميرون ومدغشقر ومصر وموزامبيق.

البرنامج الفرعي ١٠ التنمية الاجتماعية

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم استراتيجيات للحد من الفقر تتسق مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقدرة الدول الأعضاء على تنفيذ تلك الاستراتيجيات ورصدها

٥١٢ - قُدم التقرير المرحلي السنوي عن الأهداف الإنمائية للألفية واستراتيجيات الحد من الفقر في أفريقيا إلى مؤتمر وزراء المالية والتنمية الاقتصادية والتخطيط لعام ٢٠٠٩ الذي عُقد في القاهرة، ولاقى قبولاً حسناً. ووافقت جمعية الاتحاد الأفريقي على التقرير بوصفه وسيلة يمكن لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تسترشد به من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الفترة قيد الاستعراض، تم الاضطلاع بعمل تحليلي عن توفير الخدمات المتصلة بالمياه والصرف الصحي، وجرى استكماله من خلال إجراء دراسة شملت ١٥ بلداً عن تخطيط الأهداف الإنمائية للألفية قيّمت التوافق بين استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية وخطط التنمية الوطنية. واستُخدمت هذه المنتجات على نحو فعال من خلال تعزيز قاعدة المعارف من أجل التعلم من الأقران وتبادل المعارف فيما بين الدول الأعضاء مما يكفل بناء القدرات فيما بين الدول الأفريقية.

(ب) زيادة القدرة الوطنية على إدماج الأبعاد الاجتماعية في جميع القطاعات الإنمائية، بما في ذلك تناول الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة ومعالجة الشواغل السكانية واحتياجات الفئات الضعيفة اجتماعياً

٥١٣ - وقّر العمل الذي اضطلع به البرنامج الفرعي في مجال الشباب، والذي تمثّل في إجراء متابعة لمنتدى التنمية الأفريقي الخامس، الذي انعقد حول موضوع الشباب والقادة في القرن ٢١، دعماً ملموساً لوضع برنامج الاتحاد الأفريقي في مجال تنمية الشباب. وحضر حوالي ٢٩٥ مشاركاً يمثلون الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والشباب المؤتمر الوزاري الذي انعقد بمناسبة مرور ١٥ سنة على انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وذلك في الفترة من ٢٠ حتى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في أديس أبابا. واعتمدت الدول الأعضاء وثيقة ختامية تم الالتزام فيها مجدداً بتكثيف الجهود لتعبئة الموارد الضرورية، وتحسين الاستراتيجيات على الصعيد الوطني، وتعزيز الموارد المؤسسية والبشرية من أجل التعجيل بتحقيق أهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية في غضون السنوات الخمس المقبلة.

الباب ١٨ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

الملاحح البارزة لنتائج البرنامج

٥١٤ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عززت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ موقفها كمركز إقليمي لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ من خلال بذل جهود الدعوة الرفيعة المستوى في مجال السياسات والاضطلاع بالعمل التحليلي الاستراتيجي. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية في التزام اللجنة بتنفيذ إطار عمل إقليمي لمعالجة أزميتي الغذاء والوقود والأزمة المالية. وحظيت المنشورات الرئيسية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مثل دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ والحولية الإحصائية لآسيا والمحيط الهادئ، بتغطية إعلامية غير مسبوقة، وازداد عدد قرائها، مما يدل على أهميتها بوصفها مراجع لصانعي السياسات والباحثين في جميع أنحاء المنطقة.

٥١٥ - ولا يزال الطريق البري الآسيوي ومشروع خط السكك الحديدية الآسيوي، وهما مبادرتان طال أمداهما من مبادرات اللجنة، يحفزان على إطلاق عدد من المبادرات الوطنية والمتعددة الأطراف. وأدت جهود الدعوة الرفيعة المستوى إلى قيام المنتدى الأول لوزراء النقل الآسيويين باعتماد إعلان بانكوك بشأن تطوير النقل في آسيا الذي حدّد أولويات ملحة للتعاون الإقليمي في قطاع النقل. وتمثلت إحدى النتائج الرئيسية الأخرى لجهود الدعوة المستمرة في قيام ثمانٍ من الدول الأعضاء بوضع "استراتيجيات للنمو الأخضر" في مجال البيئة.

٥١٦ - وواصلت اللجنة التزامها بدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتضمن التقرير المشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي، الذي لاقى الكثير من الاستحسان والصادر تحت عنوان مستقبل في المتناول لعام ٢٠٠٨: الشراكة الإقليمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا والمحيط الهادئ، تقييماً لاحتمالات تحقيق الأهداف والغايات، وأبرز الثغرات الرئيسية، وحلّل التدابير اللازم اتخاذها من أجل قطع أشواط أخرى في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وركزت اللجنة أيضاً على التحديات الخاصة المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة، فأنتجت عملاً تحليلياً لدعم جهود الدعوة، ووفرت منتدى لتبادل الممارسات الجيدة. كما ساهم الدعم المقدم لوضع استراتيجية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن الإعاقة، الذي ترافق مع العمل لتحسين الإحصاءات المتعلقة بالشؤون الجنسانية وبالإعاقة، في استمرار هذه الجهود. وعلى الصعيد دون الوطني، أعربت عدة مدن عن

التزامها باعتماد نُهج إدارة النفايات الصلبة المراعية لمصالح الفقراء التي تدعو إليها اللجنة، كما قررت مؤسسات لتمويل الإسكان من ست من الدول الأعضاء إنشاء شبكة من المؤسسات الرسمية والمجتمعية والمعتمدة على التمويل البالغ الصغر لتبادل الممارسات المبتكرة.

٥١٧ - وتكثفت شراكات اللجنة مع المنظمات دون الإقليمية والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتعزيز فعالية التنمية عموماً. فعلى سبيل المثال، كان التقييم المشترك لما بعد إعصار نرجس، الذي أُجري في إطار من الشراكة بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، محورياً في جهود جمع التبرعات لضحايا الإعصار. كما أن الدراسة الصادرة تحت عنوان السعي معاً: رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة، التي أعدتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وساهمت فيها آلية التنسيق الإقليمية، شكّلت عنصراً أساسياً في التشجيع على إقامة الشراكات بين الرابطة والأمم المتحدة على المستوى التنفيذي.

التحديات والعقبات والأهداف غير المنجزة

٥١٨ - تمثل التحدي الكبير الذي تمت مواجهته خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الحاجة الملحة والمستمرة لأن تستجيب المنطقة، في الوقت المناسب وبشكل فعال ومتسق، للأزمات المتعددة في مجال التنمية والمتصلة بالغذاء والوقود والتمويل وتغير المناخ. وساهمت اللجنة في معالجة ذلك التحدي من خلال دعم الدول الأعضاء عبر تعريفها بالتحليلات المناسبة وبالخيارات التي يوصى باتّباعها في مجال السياسات.

٥١٩ - وعلى إثر اعتماد اللجنة لهيكل جديد للمؤتمرات (انظر القرار ١/٦٤)، باتت دورات اللجنة واللجان الفرعية التابعة لها تجتذب حضوراً أعلى مستوى من جانب الحكومات. ويسرّ التحول من نهج واسع النطاق نحو نهج أكثر تركيزاً على القضايا إجراء مناقشات غنية وتمخّض عن نتائج فعالة.

معدل تنفيذ النواتج

٥٢٠ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٤ في المائة من أصل ٤٩٥ من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٥٢١ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 18).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بطريقة فعالة ودعمه بالموظفين والموارد المالية

٥٢٢ - في نهاية عام ٢٠٠٩، تم إنجاز ٩١ في المائة من النواتج المقررة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فتحقق الهدف المحدد لفترة السنتين. وبالتالي، تم خلال فترة السنتين توفير الدعم الكافي من جانب الموظفين والموارد الأخرى وإدارته على النحو المناسب من أجل تنفيذ البرنامج تنفيذا كاملاً.

(ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المحدد

٥٢٣ - نظراً لكون التوظيف يمثل مسؤولية مشتركة بين مديري التوظيف والموظفين الفنيين في مجال الموارد البشرية وأعضاء لجان المقابلات وأعضاء مجالس الاستعراض المركزي، جرى تنفيذ عدد من المبادرات الموازية للتعجيل بإجراءات تعيين موظفي الفئة الفنية. ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دورات تدريبية بشأن صياغة الإعلانات عن الشواغر، وإعداد الاختبارات التحريرية، وصياغة أسئلة المقابلات، وتقييم المرشحين. وفي تلك الأثناء، كان معظم أعضاء لجان المقابلات قد أنهوا دورة تدريبية إلزامية على إجراء المقابلات على أساس الكفاءة. وتم بانتظام عقد الدورات التدريبية وحلقات العمل لإحاطة أعضاء مجالس الاستعراض المركزي وموظفي البرامج المسؤولين عن الشواغر بشأن أدوارهم ومسؤولياتهم. ومن أجل تعزيز تبسيط وتسريع عمليات التوظيف، عقدت مجالس الاستعراض المركزي في اللجنة اجتماعات "افتراضية" نتج عنها تسهيل وتحسين الالتزام بالمواعيد النهائية لإجراء الاستعراضات وصنع القرارات. وتستفيد اللجنة أيضاً من تخطيط القوة العاملة في الأمانة لدعم التوظيف في الوقت المناسب.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٥٢٤ - كرّس العديد من المبادرات لتحسين تعيين الموظفين على أساس التمثيل الجغرافي على أوسع نطاق ممكن، وبُذلت جهود كثيرة لضمان المساواة بين الجنسين في تعيين الموظفين من الفئة الفنية في جميع المستويات. وتضمنت الاستراتيجية المتبعة توزيع المعلومات عن الفرص الوظيفية في اللجنة على نطاق أوسع لاجتذاب المرشحين المحتملين من جميع أنحاء العالم، ولا سيما من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً، ولاستقطاب أصحاب الخبرة في مجالات معينة، ولتحسين التوازن بين الجنسين. وباشرت اللجنة بذل جهود إضافية في أواخر عام ٢٠٠٩ باستخدام نهج أكثر انتظاماً ومجموعة متنوعة من الأنشطة، بما في ذلك أنشطة التواصل. وتمثلت إحدى الخطوات الأولى التي اتسمت بالفعالية في تحسين التمثيل

الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين من خلال امتحانات التوظيف التنافسية الوطنية. ومن المتوقع أن تتجلى النتائج والإنجازات التي حققتها هذه الجهود الإضافية في الربع الأول من عام ٢٠١٠.

(د) تحديد القضايا المستجدة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء

٥٢٥ - أعادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تحديد موقعها بوصفها المنبر الإقليمي الرائد لتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ. والتزم العديد من الدول الأعضاء بالعمل لجعل اللجنة قوية ومهمة بحيث تدفع عملية التنمية في المنطقة. ولم ينعكس الالتزام المتجدد الذي أعربت عنه الدول الأعضاء فقط في زيادة المشاركة في عمليات اللجنة، بل أيضاً في النية التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء، مثل الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا والصين واليابان، بزيادة التزاماتها المالية إزاء اللجنة.

(هـ) تعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة

٥٢٦ - استمر عدد الأنشطة التي تُنفذ بالتعاون مع الكيانات الأخرى بالازدياد. وتناولت الأنشطة المشتركة بعض التحديات الأكثر إلحاحاً في المنطقة. وكفل تضافر الجهود والتآزر اللذان تحققا من خلال التعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك في إطار آلية التنسيق الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ، أن يساهم كل كيان في مجال خبرته، مما جعل العمل الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في المنطقة يحقق أثراً إنمائياً مشتركاً أكبر.

(و) تعبئة التغطية الإعلامية وتشجيعها للتعريف بدور اللجنة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

٥٢٧ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، جرى تعزيز موقف اللجنة باعتبارها المحفل الرئيسي الذي تستخدمه بلدان المنطقة للتعامل مع بعضها البعض وصياغة صوت إقليمي في مواجهة التحديات العالمية. وازدادت إشارات المعلقين في وسائط الإعلام إلى اللجنة بوصفها طرفاً فاعلاً رائداً يعالج القضايا ذات الأهمية الإقليمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأزمة الاقتصادية وأزمات الغذاء والوقود وتغير المناخ، وذلك من خلال تقديم خيارات في مجال السياسات. وتجلت زيادة التغطية الإعلامية التي حظيت بها المنظمة من خلال زيادة عدد المقالات المنشورة عن أعمال اللجنة، بما في ذلك ١٧ مقالاً من مقالات الرأي نشرها الأمين التنفيذي في ٥٤ صحيفة في مختلف أنحاء المنطقة، وتنامي الاهتمام بالمعلومات المنشورة على الموقع الشبكي للجنة.

(ز) المضني قدما نحو إخراج أقل البلدان نمواً من قائمة تلك البلدان عن طريق تعبئة الجهود الإقليمية لمعالجة ما حُدد من شواغل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية بما يتماشى مع ولاياتها الشاملة

٥٢٨ - زادت اللجنة تركيزها، خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على تلبية احتياجات الفئات الخاصة من البلدان، واعتمدت عدداً من القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١/٦٤ بشأن إعادة تشكيل هيكل اجتماعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والقرار ٦/٦٤ بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والقرار ١/٦٥ بشأن تنفيذ توصيات وثيقة بالي الختامية في معالجة أزميتي الغذاء والوقود والأزمة المالية؛ والقرار ٦/٦٥ بشأن دعم إنشاء مجمع بحث وفكر دولي للبلدان النامية غير الساحلية. وتعزز هذا الاهتمام من خلال الجهود التي بذلها الأمين التنفيذي لوضع منطقة المحيط الهادئ على نحو أكثر رسوخاً في صلب المحادثات الإقليمية، ومن خلال تنظيم دورات تحضيرية للهيئات الخاصة المعنية بالبلدان النامية الجزرية في المحيط الهادئ والبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية ركزت على قضايا التنمية التي تتطلب إيلاء اهتمام خاص لهذه المجموعات من البلدان.

البرنامج الفرعي ١ الفقر والتنمية

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية وإنمائية تتسم بالفعالية والاستدامة وتستجيب للشواغل الجنسانية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في مجال الحد من الفقر

٥٢٩ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أقامت اللجنة حوارات تفاعلية في مجال السياسات تناولت التحديات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء، ودعمت زيادة القدرة على صياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية وسياسات الحد من الفقر من خلال الاضطلاع بالأنشطة التحليلية والمعارية. ونتيجة لذلك، أبلغت الدول الأعضاء عن اتخاذ عدد من التدابير التي تتسم بالفعالية والاستدامة وتستجيب للشواغل الجنسانية، بما في ذلك تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي خلال فترات التراجع الاقتصادي، ووضع خطة طوارئ إقليمية للاستجابة بسرعة لمشاكل المصارف المحلية، وتعزيز آليات التنسيق الإقليمي لسياسات الاقتصاد الكلي. ويمكن أن تُعزى النتائج التي تحققت وزيادة بروز أنشطة اللجنة بشكل جزئي إلى تغطية وسائط الإعلام غير المسبوقه للمنشور الرئيسي للجنة، وهو دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، وغيره من الأنشطة.

(ب) تعزيز قدرة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على وضع وتنفيذ برامج للحد من الفقر تتسم بالفعالية والاستدامة وتستجيب للشواغل الجنسانية وتركز على الفئات الضعيفة اقتصادياً

٥٣٠ - استمر تعزيز قدرة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على وضع وتنفيذ برامج للحد من الفقر، ويتجلى ذلك من خلال اعتماد ٢٥ من الممارسات الجيدة من جانب الدول الأعضاء في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. والتزمت عدة مدن باعتماد نُهج إدارة النفقات الصلبة المراعية لمصالح الفقراء التي تدعو إليها اللجنة. وقررت مؤسسات لتمويل الإسكان من ست دول أعضاء إنشاء شبكة من مؤسسات تمويل الإسكان الرسمية والمجتمعية والمعتمدة على التمويل البالغ الصغر في آسيا والمحيط الهادئ لتبادل الممارسات المبتكرة. وجرى استنساخ أو تطبيق ممارسات ونهج أخرى تروج اللجنة لاعتمادها في مجال خطط الادخار والائتمان المجتمعية، وإدماج تحسين الأحياء الفقيرة ضمن منهجيات التخطيط الوطني وتوصيل المياه ومنهجيات التخطيط المتكاملة ونُهج التنمية الريفية.

(ج) تحسين القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات و/أو مشاريع و/أو برامج بحثية في مجال التنمية تحد من الفقر الريفي من خلال التنمية المستدامة للمحاصيل الثانوية

٥٣١ - ساهمت اللجنة في تحسين القدرة الوطنية في مجال وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للحد من الفقر الريفي من خلال اضطلاعها بأنشطة لبناء القدرات في مجال تنمية المحاصيل الثانوية. وأظهرت التغذية الراجعة الواردة من المشاركين في الأنشطة ذات الصلة التي نفذتها اللجنة أن نسبة ٦٦ في المائة من المشاركين باتوا يتمتعون بالقدرة على تطبيق المعارف والمهارات المكتسبة، بما في ذلك في التصديق على جودة المحاصيل الثانوية من أجل تحسين فرص الوصول إلى الأسواق بالنسبة إلى الفقراء في المناطق الريفية، وإضافة قيمة إلى المنتجات الزراعية الطازجة والمصنعة من خلال التصديق على جودتها.

البرنامج الفرعي ٢

الإحصاءات

(أ) زيادة القدرة الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، على توفير البيانات المطلوبة لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً

٥٣٢ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واصلت اللجنة دعم بناء القدرات الوطنية في جمع البيانات في مجال الإحصاءات الحيوية وإحصاءات القطاع غير الرسمي والعمالة غير الرسمية، وفي وضع معايير دولية لقياس الإعاقة. وقد اعترفت الدول الأعضاء باللجنة المعنية بالإحصاءات باعتبارها المحفل الرئيسي لتطوير الإحصاءات في آسيا والمحيط الهادئ. وعلاوة

على ذلك، بدأ الحوار بشأن الإحصاءات الجنسانية، مما شكّل أساساً لإقامة شراكات في هذا المجال، ولا سيما فيما يتعلق بقياس العنف ضد المرأة. كما قدمت اللجنة مساهمات من أجل زيادة القدرة الإحصائية الوطنية من خلال أنشطة المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، وعلى وجه الخصوص، من خلال مساهماته في شبكات التدريب في المجال الإحصائي. وتتجلى زيادة القدرة الوطنية من خلال ارتفاع عدد البلدان التي لديها نقطتين أو أكثر من نقاط البيانات فيما يتعلق على الأقل بثلاثي جميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) تعزيز إمكانية حصول واضعي السياسات والجماعة الإنمائية والجمهور عموماً على مؤشرات إنمائية وقصيرة الأجل تكون قابلة للمقارنة

٥٣٣ - أحرزت المنطقة تقدماً نحو زيادة فرص الحصول على المؤشرات القصيرة الأجل من جانب واضعي السياسات والمجتمع الإنمائي والجمهور عموماً، وهو ما يتجلى من خلال إنشاء عدة مواقع شبكية جديدة تنشر الإحصاءات الرئيسية التي يتمّ رصدها. وتحسّن الوصول إلى البيانات التفصيلية المستمدة من الاستقصاءات في آسيا والمحيط الهادئ، وأصبح المزيد من البلدان في المنطقة قادراً على إتاحة البيانات التفصيلية المستمدة من الإحصاءات والتعدادات للباحثين والمحللين في مجال السياسات من أجل دعم صنع السياسات القائمة على الأدلة. وأعيد تصميم الحولية الإحصائية لآسيا والمحيط الهادئ لتكون مرجعاً بشأن المنطقة لعموم الجمهور. وأدى اتباع نهج تشاركي متعدد القطاعات إزاء إصدار الحولية والإدارة المركزية للإحصاءات الرئيسية إلى مواءمة مجموعات البيانات عبر الأمانة، كما أسهم بشكل كبير في تعزيز جودة العمل التحليلي الذي تضطلع به اللجنة.

(ج) تعزيز معرفة الخبراء الإحصائيين الرسميين وواضعي السياسات الوطنيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفهمهم لها وبخاصة التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٥٣٤ - ازدادت المعرفة والوعي بالاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية على الصعيدين الوطني والإقليمي في جميع أنحاء المنطقة. وتجلّى ذلك خصوصاً من خلال الاهتمام الشديد الذي حظيت به الحولية الإحصائية لآسيا والمحيط الهادئ، حيث جرى الدخول إلى الموقع الشبكي أكثر من ٤٥ ٠٠٠ مرة كما جرى تنزيل الحولية من جانب أكثر من ١٠ ٠٠٠ قارئ. واستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة، لا سيما أزمة الغذاء/الوقود وإعصار نرجس، ركّزت الجهود على تحسين المعرفة بالمعلومات الإحصائية في مجال الأمن الغذائي وتحسين نوعية هذه المعلومات، وتحسين جمع البيانات بعد وقوع الكوارث لضمان استمرار التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وركزت

اللجنة، في الأنشطة التي اضطلعت بها للتصدي للكوارث الطبيعية والتي جرت في إطار من التعاون الوثيق مع هيئات الأمم المتحدة، على استخدام أدوات موحدة للمعلومات الإحصائية والجغرافية من أجل التأهب للكوارث وبذل جهود الإنعاش المبكر.

البرنامج الفرعي ٣

تنمية بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع السياسات والاستراتيجيات لتحسين حياة الفئات الضعيفة ٥٣٥ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عززت الحكومات في منطقة المحيط الهادئ قدرتها على وضع وتنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين أسباب معيشة الفئات الضعيفة، كما يتجلى من خلال وضع آليات تنسيق وطنية للمعوقين أدت إلى صياغة استراتيجية إقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن الإعاقة، وتأييد أو وضع سياسات وطنية بشأن الإعاقة في ثلاثة بلدان، ووضع مشاريع خطط عمل وطنية بشأن عمالة الشباب على أن يتم إدراجها ضمن سياسات وطنية بشأن العمالة والعمل في ثلاثة بلدان، ووضع مواد للتدريب على توليد الدخل والعمالة للشباب. وقُدِّمت إلى أقل البلدان نمواً خدمات استشارية في مجال عمالة الشباب وتنفيذ استراتيجية موريشيوس والأهداف الإنمائية للألفية.

(ب) تحسين التعاون دون الإقليمي بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٥٣٦ - من أجل توسيع القاعدة التحليلية لتعزيز التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية للدول الجزرية الصغيرة النامية، ركزت الدراسة الصادرة تحت عنوان منظورات المحيط الهادئ لعام ٢٠٠٩: الأزمات والفرص على المسائل الإنمائية الرئيسية في بلدان منطقة المحيط الهادئ، وسلّطت دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ الضوء على التحديات المشتركة لمنطقة المحيط الهادئ المتصلة بالعمالة والأزمة المالية العالمية والظواهر الجوية الشديدة. وأنشئ منبر لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة فيما بين بلدان منطقة المحيط الهادئ، بما في ذلك في مجالات التنمية الحضرية، والعمالة، والقدرة على الاتصال، والتنمية المستدامة، والإعاقة، واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ، وتخطيط الأهداف الإنمائية للألفية، وتقدير تكاليف وميزنتها وتنفيذها. وقُدِّم الدعم لوضع آليات دون إقليمية لتعميم المنظور الجنساني في سياسات التنمية من خلال صياغة مؤشرات عن حالة المرأة.

البرنامج الفرعي ٤ التجارة والاستثمار

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف وغيرها من الاتفاقات التجارية الداعمة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى إبرام تلك الاتفاقات وتنفيذها بفعالية

٥٣٧ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تواصل تعزيز القدرة الوطنية على التفاوض بفعالية، وإبرام وتنفيذ الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف وغيرها من الاتفاقات التجارية، كما يتبين من التقدم المحرز على صعيد المفاوضات التي تجريها الدول الأعضاء - المراقبون في منظمة التجارة العالمية للانضمام إلى المنظمة. وقدمت إحدى الدول الأعضاء الأربع التي تنظر في الانضمام إلى الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ طلباً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وجرى تعزيز قدرات المشاركين في أنشطة التدريب التي تنفذها اللجنة في مجال وضع السياسات التجارية والتفاوض بشأنها وتنفيذها. وفي إطار التوسع الذي تشهده شبكة آسيا والمحيط الهادئ للبحث والتدريب المعنية بالتجارة، جرى الترويج لبحوث التجارة الإقليمية ونشرها، كما نُظِّمَت حلقات دراسية لصانعي السياسات والباحثين. كما جرى توسيع قاعدة البيانات بشأن اتفاقات التجارة والاستثمار لآسيا والمحيط الهادئ، وهي أداة تحليلية لقياس أداء اتفاقات التجارة الإقليمية، مما أدى إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء والأمانة العامة على متابعة التقدم المحرز.

(ب) تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج الكفاءة التجارية لتشجيع القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، وتعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال

٥٣٨ - أُحرز تقدم في مجال تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج الكفاءة التجارية لتشجيع القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، التي تجلّت على وجه الخصوص في زيادة معرفة وقدرة المشاركين في برامج التدريب التي تقدمها اللجنة. وركزت شبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة الإلكترونية في آسيا والمحيط الهادئ التي أنشئت في عام ٢٠٠٩ لزيادة القدرات وتعزيز التعاون الإقليمي على دعم تنفيذ مبادرات "النافذة الواحدة"؛ وتزويد الخبراء المحليين بمنصة يمكن لهم من خلالها الوصول إلى المعارف والخبرات التقنية؛ وتنظيم أنشطة بناء القدرات والتدريب. وفي مجال المعلومات التجارية، تمكّنت اللجنة، بفضل زيادة عدد مستخدمي المعلومات التجارية والمشاركين في شبكة خدمات المعلومات التجارية والاستشارية الإلكترونية، من تحقيق الهدف الذي تتوخاه في مجال الأداء وذلك قبل نهاية فترة السنتين.

(ج) تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تهيئ بيئة مواتية للاستثمار وتشجع على قيام قطاع أعمال تجارية تنافسي

٥٣٩ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تجلّت مساهمة اللجنة في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تهيئ بيئة مواتية للاستثمار وتشجع على نشوء قطاع أعمال تجارية يقوم على المنافسة، من خلال التوصيات المقدّمة في مجال السياسات ومن التعليقات الواردة من المشاركين. وركّزت تلك الأنشطة، بالتعاون مع مختلف الشركاء، على القضايا المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وسلسلات الأنشطة المضيفة لقيمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة. وعززت الأنشطة المتعلقة بالاتفاق العالمي قدرة مراكز التنسيق المعنية بالشبكة المحلية، وتعهد المشاركون بإنشاء جماعة ممارسين يمكنها أن تساعد الموقعين على الاتفاق العالمي في مجال تنفيذ هذا الاتفاق. واجتذبت بوابة هذه الجماعات على شبكة الإنترنت ما متوسطه ١ ٥٠٠ زائر شهريا خلال فترة التنفيذ التجريبية.

(د) تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام وعملية الحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال نقل التكنولوجيا الزراعية وتنمية المشاريع المرتكزة على الزراعة

٥٤٠ - ساهمت اللجنة، من خلال مركز الأمم المتحدة للهندسة والآليات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ، في تعزيز القدرة في المنطقة على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام وعملية الحد من الفقر وذلك من خلال ما يلي: المباشرة بإجراء الدراسة المواضيعية المتعلقة بالأمن الغذائي على الصعيد دون الإقليمي، وتدريب المدربين على البرنامج المتعلق بتقنيات زراعة الأرز المجين على الصعيد الإقليمي، وعقد اجتماع لفريق الخبراء بشأن تطوير الآلات الزراعية لأغراض الزراعة المستدامة، وتنظيم حلقة عمل بشأن تطوير الطاقة الحيوية. وجرى بناء القدرات في مجالات الطاقة الحيوية والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، وذلك كما يتّضح من ردود الفعل الواردة من المشاركين بشأن استخدامهم للمعارف والمهارات المكتسبة. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز القدرات في مجال نقل التكنولوجيا الزراعية من خلال توليف السياسات وإجراء البحوث المعيارية في مجال التكنولوجيا المراعية للبيئة، وإجراء البحوث والتطوير في مجال الهندسة الزراعية، وتقنيات الزراعة الحافظة للموارد، وتطوير الآلات الزراعية، وتطبيق آلية التنمية النظيفة.

البرنامج الفرعي ٥ النقل والسياحة

(أ) تحسين معارف وقدرات الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة ومستدامة في مجالي النقل والسياحة، بما في ذلك سياسات وبرامج مكرسة للأهداف الإنمائية للألفية، ولمسائل السلامة على الطرق

٥٤١ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أثبتت الحكومات في المنطقة قدرتها على وضع السياسات والبرامج في مجال النقل، من خلال اعتماد منتدى وزراء النقل في آسيا لإعلان بانكوك بشأن تطوير النقل في آسيا. وحدد الإعلان الأولويات الملحة للتعاون الإقليمي في قطاع النقل اللازم تنفيذها من أجل تحقيق الرؤية البعيدة المدى لنظام متكامل دولي في مجال النقل المتعدد الوسائط واللوجستيات. وبالإضافة إلى ذلك، استناداً إلى الأهداف والمؤشرات والغايات الإقليمية التي حددتها اللجنة في مجال السلامة على الطرق، اتخذت الدول الأعضاء العديد من المبادرات المتصلة بالسلامة على الطرق. ووفّرت الأداة التحليلية التي وضعتها اللجنة لتقييم شراكة القطاعين العام والخاص وسيلة سهلة لتقييم قدرة البلدان على تنفيذ مشاريع في إطار شراكة القطاعين العام والخاص وإعداد خطة عمل للتغلب على أوجه القصور في المجالات ذات الصلة.

(ب) تحسين قدرة الحكومات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية على استخدام الطريق الرئيسي الآسيوي وخط السكك الحديدية العابرة لآسيا وغيرهما من المبادرات التي تروج لها اللجنة للتخطيط لوصلات النقل المتعدد الوسائط على الصعيد الدولي

٥٤٢ - لا يزال الطريق الرئيسي الآسيوي وخط السكك الحديدية العابرة لآسيا اللذان تم الاعتراف بهما رسمياً من خلال الاتفاقات الحكومية الدولية، يحفزان على تطوير الطرق والسكك الحديدية على صعيد المنطقة، مما أدى إلى إطلاق عدد من المبادرات الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف. وقد أُدرج تطوير هذه الشبكات ضمن الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية في عدة بلدان. واستُخدم الطريق الرئيسي الآسيوي كمرجع لوضع برامج التعاون على الصعيد دون الإقليمي مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، واتفاق النقل عبر الحدود الإقليمي الفرعي لمنطقة ميكونغ الكبرى، ومنظمة التعاون الاقتصادي، وبرنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، ومبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، وممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، كان الطريق الرئيسي الآسيوي يربط بين جميع البلدان غير الساحلية في المنطقة، مما عزز قدرة الحكومات الوطنية والمؤسسات المالية على استخدام هذا الطريق وخط السكك الحديدية العابرة لآسيا.

وعلاوة على ذلك، توصلت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون إلى توافق في الآراء بشأن مشروع اتفاق لتيسير النقل البري الدولي، وهي عملية يدعمها العمل التحليلي الذي اضطلعت به الأمانة العامة.

(ج) زيادة قدرة الحكومات الوطنية والجهات المعنية على تنفيذ التدابير اللازمة لتحسين كفاءة عمليات النقل واللوجستيات على الصعيد الدولي

٥٤٢ - باستخدام منهجية الوقت/التكلفة والمسافة التي تعتمد عليها اللجنة لتقييم طرق النقل ذات الأهمية الدولية، اضطلعت الحكومات بعدد من المبادرات الرامية إلى تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض الكفاءة وإزالتها. ومن خلال مصرف التنمية الآسيوي، تم تطبيق هذه المنهجية على بلدان برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى ومنطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية. وفي إطار اتفاق منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية للنقل عبر الحدود، فتحت ثلاثة بلدان رسمياً نقاط مرور حدودية، وتماشياً مع الاتفاق، فُتح المجال أمام حركة المرور عبر الحدود على طول الممر الواصل بين الشرق والغرب. ويتّضح التنفيذ الناجح لأنشطة خط السكك الحديدية العابرة لآسيا والاعتراف بهذا الخط بوصفه أداة للتجارة الدولية من خلال استخدامه بشكل متزايد لتسيير قطارات الحاويات التجارية. وقد تم تحديد ثلاثة ممرات ذات أولوية للنقل المتعدد الوسائط تربط بين شمال - وشرق آسيا وآسيا الوسطى، كما جرت مناقشة مشروع مذكرة التفاهم والاختصاصات المتعلقة باللجان التوجيهية التي تستند إلى الممر.

البرنامج الفرعي ٦

البيئة والتنمية المستدامة

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تساهم في تحقيق نمو يراعي البيئة
٥٤٤ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قامت الدول الأعضاء بخطوات كبيرة من أجل تحقيق نمو اقتصادي يراعي البيئة في المنطقة. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، كان ما لا يقل عن ثمانية بلدان قد وضعت أو بصدد وضع استراتيجيات تهدف إلى تحقيق نمو يراعي البيئة. وطلبت ستة بلدان الدعم في مجال بناء القدرات، وأعربت ثلاثة بلدان عن اهتمامها بإطلاق مشاريع رائدة في مجال النمو الذي يراعي البيئة. وأدت الجهود المبذولة للدعوة إلى تحقيق النمو المراعي للبيئة بوصفه استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بيئياً وإلى توسيع وتعزيز الشراكات ذات الصلة إلى زيادة وضوح الرؤية بهذا الشأن، وتعميق فهم النمو المراعي للبيئة والاعتراف به من جانب عدد متنامٍ من أصحاب المصلحة في جميع أنحاء المنطقة.

(ب) تعزيز القدرة الوطنية على وضع وتطبيق أدوات لسياسات اجتماعية واقتصادية ترمي إلى تحسين الإدارة البيئية والأداء البيئي

٥٤٥ - استمرت الجهود المبذولة لكفالة أن تُستكمل التنمية الاقتصادية بالاستدامة البيئية وبالسياسات الاجتماعية - الاقتصادية المناسبة، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من أنشطة الدعوة في مجال السياسات وأنشطة بناء القدرات. ومن خلال عدد من برامج الكفاءة البيئية المنشأة، لبّت اللجنة الاحتياجات ذات الصلة في مجال بناء القدرات لمجموعات محددة من البلدان، مثل أعضاء البرنامج الفرعي للتعاون البيئي في شمال شرق آسيا، بالإضافة إلى مجموعات سكانية خاصة داخل البلدان، مثل سكان المدن. ومن خلال مبادرة الهياكل الأساسية الحضرية المستدامة، دعمت اللجنة وضع وتطبيق السياسات والأنشطة ذات الصلة من أجل تحسين البيئة الحضرية.

(ج) تعزيز القدرة الوطنية على تحديد سياسات وبرامج فعالة لإنتاج وإدارة واستخدام موارد الطاقة بكفاءة وبشكل أنظف على الصُّعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي

٥٤٦ - تجلّى تعزيز القدرة الوطنية على وضع السياسات والبرامج المتصلة بأمن الطاقة من خلال عدد من التدابير التي اعتمدها واضعو السياسات، والدول الأعضاء التي تدعم جهود اللجنة لمواصلة تعزيز أمن الطاقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ومن أجل متابعة تنفيذ الخطة الأوسع نطاقاً في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة على الصعيد دون الإقليمي، واصلت اللجنة دعم بناء القدرات فيما بين الدول الأعضاء لمعالجة قضايا الطاقة على الصعيد دون الإقليمي، بما في ذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا والأنشطة المنفذة في إطار الآلية التعاونية الحكومية الدولية المعنية بالتعاون في مجال الطاقة في شمال شرق آسيا.

(د) تعزيز القدرة الوطنية على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات فعالة للتنمية المستدامة تعنى بإدارة موارد المياه والكوارث الطبيعية، لا سيما في البلدان المعرضة بشدة للكوارث، من حيث التأهب لها والقدرة على التصدي لها والتعافي منها

٥٤٧ - عززت اللجنة القدرات الوطنية في مجال إدارة الموارد المائية من خلال سلسلة من الأنشطة. ونتيجة لذلك، اعتمدت بلدان في جنوب شرق آسيا ستة من تدابير السياسات الرامية إلى إدماج الإدارة المجتمعية لأخطار الكوارث في إطار التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. واعتمدت اللجنة أيضاً القرار ٢/٦٤ بشأن التعاون الإقليمي في تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث في آسيا والمحيط الهادئ. كما أُحرز تقدم على صعيد إدخال مصطلحات خاصة بالكفاءة البيئية ضمن

عدد من الخطط الوطنية المتصلة بإدارة الموارد المائية، بما في ذلك ضمن أحد المبادئ التوجيهية لتخطيط وتطوير الهياكل الأساسية للمياه التي تتسم بالكفاءة البيئية، وضمن استراتيجية بشأن تطوير الهياكل الأساسية للمياه التي تتسم بالكفاءة البيئية، وضمن الإجراءات المتبعة لتطبيق إدارة مياه الأمطار، وكذلك على صعيد إدراج الهياكل الأساسية للمياه التي تتسم بالكفاءة البيئية ضمن الخطط الخمسية للتنمية.

البرنامج الفرعي ٧

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على تصميم ووضع وتنفيذ سياسات وبرامج وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء، بما في ذلك مبادرات إنمائية تيسر سبل الحصول على هذه التكنولوجيا على نحو منصف، مع التشديد بوجه خاص على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

٥٤٨ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تجلّت مساهمة اللجنة في تعزيز القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء من خلال إعراب ٨ بلدان عن اهتمامها بتحسين أطرها التنظيمية الوطنية استناداً إلى عمل اللجنة في مجال الاتصالات الساتلية الواسعة النطاق. وأعربت البلدان عن اهتمامها باستخدام سائل التجارب والتطبيقات الهندسية الذي يربط الشبكات الحاسوبية بموجة عريضة لأغراض الاتصالات وإدارة الكوارث وكمكمل لكابلات الألياف الضوئية من أجل مواصلة توسيع نطاق الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة المحيط الهادئ وجنوب آسيا. واتخذ أحد البلدان تدابير لوضع سياسة وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدعم من اللجنة، كما أن أربعة بلدان طبقت الأدوات التي وضعتها اللجنة في مجال إنشاء مراكز إلكترونية مجتمعية في المناطق الريفية.

(ب) تعزيز القدرة الوطنية والشراكات وآليات التعاون الإقليمي في مجال استخدام تكنولوجيا الفضاء لغرض تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والحد من الكوارث

٥٤٩ - في إطار من الشراكة الوثيقة مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، واصلت اللجنة دعم آليات التعاون الإقليمي وبناء القدرات من أجل استخدام تكنولوجيا الفضاء. وشملت التطورات الرئيسية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وضع إطار للتعاون في مجال الحد من أخطار الكوارث، وتقديم الدعم من وكالات الفضاء داخل المنطقة إلى آلية إقليمية بشأن رصد كوارث الجفاف والإنذار المبكر، وإنشاء شبكة تركز على الحصول على المعلومات الفضائية وتطبيقات مبادرة مرصد آسيا كانت تتضمن في البداية ١٠ مراكز تنسيق وطنية. وبالإضافة إلى ذلك، انضم ١٦ بلداً إلى الآلية الإقليمية للتعاون فيما بين بلدان

الجنوب للحد من أخطار الكوارث التي روجت لها اللجنة، وقدم اثنان من الدول الأعضاء دورات تدريبية في مجال المعلوماتية الجغرافية والتطبيقات الفضائية من أجل إدارة أخطار الكوارث، وجرى تعزيز الشراكات المتصلة بالعنصر الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ لبرنامج الأمم المتحدة للمعلومات الفضائية من أجل إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ.

(ج) تحسين القدرة الوطنية والمؤسسية من خلال برامج التدريب في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٥٥٠ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ساهمت اللجنة في تحسين القدرات في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال إحدى المؤسسات الإقليمية، وهي مركز آسيا والمحيط الهادئ للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وقد بدأت أكاديمية أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لقادة الحكومات تعمل في ١٢ بلداً، وقُدِّم الدعم الاستشاري لإضفاء الطابع المؤسسي على الأكاديمية ضمن الأطر الوطنية لبناء القدرات. وأشار نحو ٧٨ في المائة من المشاركين في الدورات التدريبية التي تعقدها الأكاديمية إلى زيادة مستوى الكفاءة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد إنجاز التدريب. كما جرى دعم بناء القدرات من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية موجهة في مجالات الحكومة الإلكترونية، والحد من أخطار الكوارث، والشؤون الجنسانية، وأمن المعلومات، وسهولة وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإحصاءات المتعلقة باقتصاد المعلومات. وفي المجموع، استفاد ١٠٥ ١ مشاركون من ٦٦ بلداً من الدورات التدريبية التي قدمها المركز خلال فترة السنتين.

(د) تعزيز القدرة الوطنية على بلورة وتشجيع نظم الابتكار الوطنية لتهيئة بيئة مواتية لنقل التكنولوجيا حتى يتسنى لبلدان المنطقة مواجهة التحديات الإنمائية في الاقتصاد العالمي

٥٥١ - تمّ تعزيز قدرة ١٦ دولة من الدول الأعضاء على نقل التكنولوجيا وعلى إدارة الابتكارات وذلك من خلال مشاركتها في آليات نقل التكنولوجيا وغيرها من برامج بناء القدرات التي يدعمها مركز آسيا والمحيط الهادئ لنقل التكنولوجيا، وهو إحدى المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى الشبكات التابعة له في المنطقة. وشاركت ١٥ دولة من الدول الأعضاء في آليات التعاون المؤسسية لتعزيز القدرة على الترويج لاستخدام موارد الطاقة المتجددة. وعلاوة على ذلك، قُدِّمت خدمات استشارية في مجال نقل التكنولوجيا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات في ثلاث من الدول الأعضاء، كما شارك

١٣ بلدًا في اجتماع لأصحاب المصلحة الإقليميين عُقد بشأن تعزيز شبكات نقل التكنولوجيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

البرنامج الفرعي ٨

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الاجتماعية المستمرة والمستجدة

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على مراعاة المنظور الجنساني في المجالات ذات الأولوية

٥٥٢ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، استمر تعزيز القدرة الوطنية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات الإنمائية ذات الأولوية، كما يتبين من التقارير المقدمة من الحكومات إلى لجنة التنمية المستدامة بشأن مجموعة متنوعة من التدابير المتخذة على الصعيد الوطني في مجال المساواة بين الجنسين. وساهمت اللجنة في هذا التطور، بما في ذلك من خلال تنظيم منهاج عمل بيجين ونتائجه الإقليمية والعالمية، حيث أفاد ٨١ في المائة من المشاركين أنهم اكتسبوا أفكاراً جديدة لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت نسبة ٦٨ في المائة من المشاركين في اجتماع فريق الخبراء بشأن الإحصاءات الجنسانية واستخدام مؤشرات العنف ضد المرأة في دعم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين أن الاجتماع قد زاد معرفتهم بالأدوات اللازمة للحوكمة المراعية للشواغل الجنسانية.

(ب) تعزيز القدرة الوطنية على إقامة المؤسسات التمكينية ووضع وتنفيذ التدابير اللازمة لتحسين الصحة، تمثيلاً مع الأهداف الإنمائية للألفية

٥٥٣ - أشارت نسبة ٨٩ في المائة من مجموع المشاركين في الاجتماعات وحلقات العمل التي نُظمت دعماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة إلى زيادة معرفتهم بالسياسات والتدخلات الفعالة ذات الصلة. وأعرب المشاركون عن تقديرهم بصفة خاصة لدور الأمانة كمنتدى لتبادل الممارسات الجيدة، وكمصدر للعمل التحليلي من شأنه أن يدعم الجهود المبذولة في مجال الدعوة. كما اعترفوا أيضاً بما قُدم من مساهمات إيجابية في مجال بناء القدرات. ولقيت المنشورات التي توثق العمل المنجز على صعيد الجوانب المتعلقة بالصحة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية صدى طيباً للغاية من جانب الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى.

(ج) تعزيز القدرة الوطنية على إدماج الأبعاد الاجتماعية في شتى القطاعات الإنمائية، بما في ذلك معالجة شواغل السكان واحتياجات الفئات الضعيفة اجتماعيا

٥٥٤ - انعكست نتائج مبادرات اللجنة الرامية إلى إدماج الأبعاد الاجتماعية في قطاعات التنمية المختلفة في جلسات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجان الفرعية التابعة لها، والاجتماعات الحكومية الدولية، وحلقات العمل، والردود على الاستبيانات القطرية. وأفادت الحكومات من خلال بياناتها أنها وضعت خططاً لإدراج تدابير تتعلق بالإعاقة ضمن سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومراعاة احتياجات الفئات الضعيفة في السياسات الاقتصادية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني ضمن أطر التنمية الوطنية. وجرى التأكيد على تعزيز القدرة الوطنية من جانب نسبة ٩٠ في المائة من المشاركين في اجتماعات اللجنة التي نظمتها شعبة التنمية الاجتماعية الذين أفادوا بأن هذه الاجتماعات قد وفرت لهم مجموعة واسعة من الخيارات في مجال السياسات. وعلاوة على ذلك، أشارت نسبة ٩٥ في المائة من المحييين على الاستبيانات أن فهمهم لشواغل واحتياجات الفئات الضعيفة اجتماعيا قد تحسن نتيجة لمشاركتهم.

الباب ١٩

التنمية الاقتصادية في أوروبا

الملاحظ البارزة لنتائج البرنامج

٥٥٥ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا هي واحدة من خمس لجان إقليمية تابعة للأمم المتحدة تمثل هدفها الأساسي في تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين الدول الأعضاء فيها. وجمدت اللجنة، خلال دورتها لعام ٢٠٠٩ التي تُعقد مرة كل سنتين، دعمها لدولها الأعضاء، وأكدت مجدداً على النجاح في إصلاح التوجيهات الاستراتيجية التي تصدرها اللجنة في مجال السياسات. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تمثل أهم إنجازات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بما يلي:

٥٥٦ - دخل البروتوكول المتعلق بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها، الملحق باتفاقية آرهوس حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩. وتم تسجيل انضمام ٣٩ دولة إلى الصكوك القانونية المتعلقة بالنقل التي تعتمدها اللجنة، كما وضعت حكومات البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أهدافاً وطنية وإقليمية للسلامة على الطرق. وفي مجال الإحصاءات، قدمت اللجنة المساعدة في وضع المعايير في ٦ مجالات، لا سيما توصيات نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وقد وُضعت مبادئ توجيهية بشأن سياسات الإسكان تركّز بشكل خاص على الفئات الأكثر حرماناً من السكان.

٥٥٧ - وبدأ تنفيذ النظام المتوائم على الصعيد العالمي للتصنيف والوسم على صعيد العالم. وجرى توسيع نطاق عمل اللجنة في مجال كفاءة الطاقة على الصعيد العالمي من خلال مشروع كفاءة الطاقة على الصعيد العالمي للقرن ٢١، الذي أُطلق بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأربع الأخرى. وورد من الدول الأعضاء عشرون تقريراً وطنياً إضافياً تبين التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف للجنة.

٥٥٨ - وعلى صعيد الحوار في مجال السياسات، وقّع وزراء النقل أو ممثلهم الرفيع المستوى من ١٩ بلداً بياناً مشتركاً بشأن مستقبل تطوير وصلات النقل الأوروبية - الآسيوية. ووحد الحوار السنوي في مجال أمن الطاقة العمل بشأن التقارب بين سياسات أمن الطاقة وسياسات الطاقة المستدامة. واختتمت الدول الأعضاء في اللجنة اجتماع الاستعراض الإقليمي لاستعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ١٥ عاماً بتقديم توصيات رئيسية بشأن إنفاذ تشريعات جديدة ضد العنف المتحيز جنسانياً، ومكافحة فقر النساء، والدفاع عن حقوق النساء المهاجرات، ووضع سياسات وطنية.

٥٥٩ - وقامت اللجنة بتنشيط آلية التنسيق الإقليمية للمساهمة في الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، كما عززت التعاون مع اللجان الإقليمية ومع الشركاء، وهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

التحديات والعقبات والأهداف غير المنجزة

٥٦٠ - بالإضافة إلى وضع الصكوك القانونية والقواعد والمعايير، تعزز اللجنة على نحو متزايد تنفيذ هذه الصكوك، ولا سيما فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد تطلّب تقديم المساعدة التقنية اللازمة موارد إضافية، مما شكّل تحدياً نظراً للانخفاض المتوقع في التمويل من خارج الميزانية نتيجة للأزمة العالمية الاقتصادية والمالية الأخيرة. وقد تحسن العمل المشترك بين القطاعات، على سبيل المثال، من خلال التنسيق المشترك بين الشعب للمساهمات المتعلقة بالقضايا الإنمائية الرئيسية التي تستلزم اتباع نهج شامل لعدة قطاعات، مثل المساواة بين الجنسين والأهداف الإنمائية للألفية وتغير المناخ.

معدل تنفيذ النواتج

٥٦١ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩١ في المائة من أصل ٣٠٠٧ من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٥٦٢ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 19) و Corr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٥٦٣ - تمت إدارة برنامج العمل للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على نحو فعال. ومن بين النواتج المقررة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ التي يقارب عددها ٣٠٠٠ ناتجاً، بما في ذلك عدد من النواتج الإضافية التي تم تنفيذها، أنهت اللجنة الاقتصادية لأوروبا فترة السنتين بمعدل تنفيذ يبلغ ٩٢ في المائة، أي أقل بقليل من المعدل المستهدف البالغ ٩٣ في المائة. وقد شجعت اللجنة التعاون بين القطاعات و/أو الاتساق الشامل لعدة قطاعات في عمل اللجنة من خلال اتخاذ إجراءات محددة، من بينها ما يلي: '١' إنشاء فرقة عمل مشتركة بشأن المؤشرات البيئية تتضمن اثنين من البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا، يتعلقان بالبيئة والإحصاءات؛ '٢' تنظيم مناقشة على صعيد المنظمة بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها اللجنة في إطار التحضير للدورة ٦٣ للجنة ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ لعام ٢٠٠٩؛ '٣' إنشاء صفحة على شبكة الإنترنت تقدم معلومات عن الأنشطة المشتركة بين القطاعات التي تنفذها اللجنة.

(ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في التوقيت المناسب

٥٦٤ - بلغ متوسط عدد الأيام الذي بقيت فيه الوظائف شاغرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما مقداره ٢٢٦ يوماً. ولم يتحقق الهدف البالغ ٢٠٠ يوم، ويُعزى ذلك أساساً إلى إصلاح نظام التعاقد في إطار الموارد البشرية الذي جرى في عام ٢٠٠٩. ونتج عن هذا الإصلاح زيادة غير متوقعة في عبء العمل بالنسبة لكل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا ونظام إدارة الموارد البشرية في مكتب الأمم المتحدة بجنيف، وصعوبات غير متوقعة في تمرير العقود القائمة ضمن نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وبالإضافة إلى ذلك، قُدمت استقالتان غير متوقعتان خلال هذه الفترة.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٥٦٥ - تحسن التمثيل الجغرافي من ١٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ١٨,٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فوصل تقريباً إلى الهدف المحدد البالغ ٢٠ في المائة. ومن حيث التوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين، تحقق الهدف للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مع

تعيين ثلاث نساء برتبة مد-١ خلال فترة السنتين (٤٥ في المائة من النساء في الفئة الفنية و ٥٠ في المائة برتبة مد-١ وما فوقها).

(د) تحسين تقديم الوثائق في موعدها

٥٦٦ - تشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى أنها تمكّنت، استناداً إلى تواريخ تقديم الوثائق في النظام الإلكتروني لتسجيل الوثائق والمعلومات المتعلقة بها وتتبعها، من الحفاظ على المستوى نفسه من الإنجاز الذي كان قد تحقق في فترة السنتين السابقتين، وذلك من حيث تقديم الوثائق في موعدها ضمن قاعدة العشرة أسابيع.

(هـ) تعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في ما يتعلق بالكيانات الأخرى (التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها)

٥٦٧ - تم الاضطلاع بسبع مبادرات جديدة لزيادة فعالية التعاون بين اللجنة وغيرها من الكيانات، وهي كما يلي: '١' تعزيز العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ '٢' استعراض مذكرة التفاهم بين اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قامت اللجنة بتنسيقه؛ '٣' تنشيط آلية التنسيق الإقليمية في منطقة اللجنة؛ '٤' إنشاء فريق عامل مواضيعي معني بتغير المناخ تابع لآلية للتنسيق الإقليمية؛ '٥' المشاركة في تنظيم مؤتمر دولي بشأن إدارة المياه في آسيا الوسطى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة ألمانيا واللجنة التنفيذية للصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال؛ '٦' توقيع مذكرة تفاهم مع المركز الأوروبي لسياسات وبحوث الرعاية الاجتماعية؛ '٧' توقيع مذكرة تفاهم وتعاون مع الأمانة الدائمة للجنة الحكومية الدولية المعنية بممر النقل أوروبا - القوقاز - آسيا.

(و) زيادة وعي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا وغيرها من أصحاب المصلحة بأعمال اللجنة والوصول إلى المعلومات بشأنها

٥٦٨ - تعمل اللجنة باستمرار من أجل تعزيز الوعي وتحسين الوصول إلى المعلومات بشأن أعمالها وأنشطتها. وفي اجتماعات اللجنة التنفيذية التابعة للجنة، كان يجري إطلاع الدول الأعضاء في اللجنة بانتظام على أحدث المعلومات من خلال إحاطات الأمين التنفيذي ومختلف التقارير والوثائق. ومن حيث نشر المعلومات بين الجمهور، تجاوز عدد الزيارات المسجلة للموقع الشبكي للجنة ٧٠ مليون زيارة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومنذ عام ٢٠٠٨، يُستخدم عدد الزيارات كمؤشر على استخدام الموقع الشبكي للجنة بدلا من عدد عمليات التنزيل. كما بدأ العمل على المواءمة بين الصفحات الشبكية للجنة، وذلك

بهدف تسهيل استخدام موقعها الشبكي وتعزيز الاتصال بين أصحاب المصلحة المعنيين باللجنة وعامة الجمهور.

البرنامج الفرعي ١ البيئة

(أ) تعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا من جانب البلدان الأعضاء ٥٦٩ - تدل زيادة عدد تقارير التنفيذ الوطنية التي تلقتها أمانة اللجنة من الدول الأعضاء خلال فترة السنتين على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات البيئية الإقليمية الخمسة التي تغطي تلوث الهواء والمياه، والحوادث الصناعية، وتقييم الأثر البيئي ومشاركة الجمهور في صنع القرار البيئي. وأيدت اللجنة إصلاح عملية 'تسخير البيئة من أجل أوروبا'. وازداد عدد البلدان التي أبلغت عن تنفيذ القرارات الرئيسية التي أُتخذت في مؤتمر بلغراد الوزاري لعام ٢٠٠٧ من صفر إلى ٤٠ بلداً. وازداد عدد المراكز العامة للمعلومات البيئية (آرهوس) التي تُستخدم بوصفها نقاط وصول مجتمعية ونقاط تدريب بالنسبة للمواطنين ومباشري الأعمال الحرة من ٢٠ إلى ٢٥ مركزاً، مما عزز فرص الجمهور في الوصول إلى المعلومات البيئية.

(ب) تحسين الأداء البيئي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٥٧٠ - تحسّن الأداء البيئي في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية خلال فترة السنتين، حيث سجلت ثلاثة بلدان إضافية (أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) تحسناً في الأداء البيئي تجلّى من خلال مجموعة من المؤشرات التي أُبلغ عنها في إطار استعراضات الأداء البيئي. وفي إطار البرنامج المعني باستعراضات الأداء البيئي، أُجري الاستعراض الثاني لكازاخستان وخضع لاستعراض للأقران من جانب لجنة السياسات البيئية التابعة للجنة في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٧، كانت كازاخستان قد نفذت نسبة ٦٠ المائة من التوصيات الرامية إلى تحسين الإدارة البيئية في البلد والتي وردت في الاستعراض الأول الذي جرى في عام ٢٠٠٠. وفي قيرغيزستان، أُجري الاستعراض الثاني وخضع لاستعراض للأقران من جانب لجنة السياسات البيئية التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٨، كانت قيرغيزستان قد نفذت نسبة ٦٥ المائة من التوصيات الرامية إلى تحسين الإدارة البيئية في البلد التي وردت في الاستعراض الأول الذي جرى في عام ٢٠٠٠.

(ج) تعزيز قدرات نظم الرصد والتقييم البيئيين في بلدان شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا

٥٧١ - جرى تعزيز قدرات الرصد والتقييم البيئيين في بلدان منطقة شرق أوروبا والقوقاز وآسيا الوسطى. وارتفع عدد البلدان من هذه المنطقة التي أبلغت عن حالتها البيئية متبعة المبادئ التوجيهية التي تعتمد عليها اللجنة لإعداد التقارير الحكومية عن حالة وحماية البيئة من سبعة إلى عشرة بلدان، مع انضمام أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وقد حققت تسعة بلدان في هذه المنطقة (الاتحاد الروسي وأذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبلغاريا وبولندا وجمهورية مولدوفا وجورجيا وكازاخستان) إنجازات هامة.

البرنامج الفرعي ٢

النقل

(أ) القيام على الصعيد الإقليمي و/أو العالمي، بإقرار التعديلات المدخلة على الصكوك القانونية القائمة، والتوصيات المتعلقة بالنقل البري، والطرق، والسكك الحديدية، والنقل المائي الداخلي، والهياكل الأساسية المختلطة للنقل، وعبور الحدود، ونقل السلع الخطرة، ومسائل النقل الأخرى، فضلاً عن اللوائح المتعلقة بالمركبات، ووضع صكوك قانونية جديدة، ولوائح جديدة متعلقة بالمركبات، بما في ذلك لوائح عالمية للمركبات

٥٧٢ - تمّ تجاوز العدد المستهدف من الصكوك القانونية القائمة التي ينبغي تعديلها، إذ تم تعديل أكثر من ١٥ من الصكوك القانونية. وأدخلت هذه التعديلات الجديدة لتعكس أفضل الممارسات العملية الحديثة والاحتياجات التنظيمية المتطورة. كما تم تعديل عدد من التوصيات لتعكس التطورات التقنية الجديدة والمتطلبات والاحتياجات الجديدة في مجال النقل. ودخلت اللوائح والتعديلات المتعلقة بالمركبات والبالغ عددها ١٣٥ حيز النفاذ في نهاية فترة السنتين مما استلزم تعديل الصكوك القانونية، بما في ذلك الصكوك المعتمدة في الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، بات مصنعو المركبات ينتجون المركبات وقطعها وفقاً للوائح، وبات المستهلكون يستفيدون من استخدام مركبات أكثر أماناً وأكثر كفاءة. وفي مجال نقل البضائع الخطرة، تحقق الهدف بشكل كامل إذ اعتُمدت ثلاث مجموعات من التعديلات من قبل لجنة الخبراء ذات الصلة.

(ب) زيادة تنفيذ الصكوك القانونية للجنة الاقتصادية لأوروبا وتوصياتها المتعلقة بالنقل

٥٧٣ - تمثل أحد الأهداف الرئيسية في فترة السنتين في تعزيز تنفيذ الصكوك القانونية. وقد تحقق الهدف بشكل كامل إذ شهد عدد الأطراف المتعاقدة زيادة بلغت ٣٩ طرفاً. ويتجلى الانتشار العالمي للصكوك القانونية للجنة من خلال انضمام عدد متزايد من البلدان

غير الأعضاء في اللجنة إلى هذه الصكوك. وفيما يتعلق بتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة بنقل البضائع الخطرة والنظام المنسق عالمياً للتصنيف ووسم المواد الكيميائية، فإن العديد من الجهات المعنية تستفيد مباشرة من انضمام دول جديدة إليها ومن التعديلات التي أدخلت على هذه الصكوك القانونية، بما في ذلك الحكومات؛ ومنتجو البضائع الخطرة والنفائات الخطرة ومصنعوها ومرسلوها؛ وعامة الناس الذين يستفيدون من زيادة السلامة؛ والأطراف الفاعلة على الصعيد الاقتصادي التي تستفيد من تيسير التجارة الذي تعززه اللوائح المنسقة على الصعيد الدولي.

(ج) زيادة تطوير الهياكل الأساسية للنقل التي تفضي إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، ولا سيما في بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا وكذلك في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى

٥٧٤ - اختُتمت المرحلة الأولى من مشروع خطوط النقل الأوروبية - الآسيوية في شباط/فبراير ٢٠٠٨ بعقد اجتماع وزاري أعرب الوزراء خلاله عن تأييدهم القوي للمرحلة الثانية من المشروع وأنشأوا فريق خبراء معني بالمشروع. وعقد الفريق ثلاث اجتماعات وبدأ باستكمال مشاريع الهياكل الأساسية ذات الأولوية، وتوسيع نطاق الشبكة بحيث تشمل البلدان الحديثة المشاركة في المشروع، ووضع خطة للاستثمار على الصعيد الدولي، وإزالة العقبات غير المادية التي تعيق النقل الدولي. وبدأ تنقيح المخطط العام لطريق السيارات الرئيسي العابر لأوروبا من الشمال إلى الجنوب ولخط السكك الحديدية العابر لأوروبا في عام ٢٠٠٨. وستُلبي احتياجات الجمهور عموماً في مجال النقل، وخاصة في البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على نحو أفضل مع بناء الهياكل الأساسية الجديدة والمحسنة وكذلك مع زيادة مستوى السلامة عموماً.

البرنامج الفرعي ٣

الإحصاءات

(أ) زيادة تطوير الأطر المؤسسية الوطنية وممارسات التنفيذ المناظرة للبلدان الأعضاء، تمشياً مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للجنة الاقتصادية لأوروبا

٥٧٥ - اضطلعت اللجنة، بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية، بتقييم شامل للنظام الإحصائي لأرمينيا وأصدرت مجموعة توصيات تتضمن ٢٠ توصية متفق عليها بصورة متبادلة لتحسين الامتثال ولوضع إطار مؤسسي أشمل. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت رومانيا وكازاخستان ٢٠ إلى ٢٥ توصية كانت قد وردت في إطار التقييمات العالمية السابقة. وقامت أربعة من البلدان الأعضاء في اللجنة (أرمينيا وبلغاريا وفرنسا وكازاخستان) بتنقيح أو استكمال

تشريعاتها الإحصائية لتكون أكثر تماشياً مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وغيرها من المعايير الدولية.

(ب) زيادة استحداث معايير وممارسات موصى بها دولياً لكفالة الحصول على إحصاءات قابلة للمقارنة

٥٧٦ - ساهمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتطوير نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ (الذي يتألف من مجلدين، اعتمدهما اللجنة الإحصائية في شباط/فبراير ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩). كما ساهمت اللجنة في وضع دليل الأرقام القياسية لأسعار التصدير والاستيراد والدليل العملي لإنتاج الأرقام القياسية للأسعار الاستهلاكية، وكلاهما قيد الطباعة حالياً. وقُدمت مساهمات في المجالات التالية: '١' المبادئ والإرشادات المتعلقة بالجوانب السرية لعمليات دمج البيانات التي يُضطلع بها لأغراض بحثية أو إحصائية ذات صلة؛ '٢' المبادئ التوجيهية المتعلقة باستخدام ونشر البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية لتسهيل استخدامها من أجل تحسين بيانات الهجرة في البلدان المرسلّة للمهاجرين؛ '٣' دليل لإجراء دراسات استقصائية عن الإيذاء. وخلال فترة السنتين هذه، اضطلعت اللجنة بعمل منهجي في ٢٨ مجالاً إحصائياً من أصل المجالات الإحصائية المدرجة ضمن قاعدة بيانات الأنشطة الإحصائية الدولية والبالغ عددها ٥٥ مجالاً.

(ج) تبسيط أنماط أنشطة العمل الإحصائي بين المنظمات الدولية من خلال إلغاء التداخلات والفجوات

٥٧٧ - شاركت ٢٧ منظمة دولية طوعاً في عملية التنسيق لقاعدة بيانات الأنشطة الإحصائية الدولية التابعة للجنة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت ستة من أفرقة المدن وفرق العمل والأفرقة العاملة المشتركة بين الأمانات التابعة للأمم المتحدة تقارير إلى قاعدة البيانات. وتم الاضطلاع تقريباً بنسبة ٧٠ في المائة من الأنشطة الإحصائية للجنة بالاشتراك مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك الاضطلاع بأعمال منهجية وتقديم الخدمات الفنية للاجتماعات والاضطلاع بأنشطة التدريب. وهذا كله يعني التجنب الشديد للازدواجية في العمل ومحاولة سد الثغرات في الأنشطة الإحصائية.

(د) تزايد إتاحة الإحصاءات الموثوقة والمناسبة من حيث التوقيت والقابلية للمقارنة عن الاقتصاد الكلي، والإحصاءات الاجتماعية والسكانية، ولا سيما عن البلدان الأقل تقدماً في المنطقة

٥٧٨ - أحرز تقدم في مدى توافر البيانات العالية الجودة للاقتصاد الكلي والبيانات الاجتماعية والديمقراطية في قاعدة البيانات الإحصائية للجنة. وازدادت تغطية البيانات في جداول الاستعراض العام إلى نسبة ٦٨ في المائة، وبيّن استقصاء أُجري على شبكة الإنترنت أن نسبة ٨١ في المائة من المستخدمين اعتبروا نوعية البيانات المقدمة ممتازة أو جيدة. وخلال

فترة السنتين، نُفذ عدد من المبادرات الشاملة لعدة قطاعات من أجل تحسين تغطية إحصاءات اللجنة. فعلى سبيل المثال، أدى التعاون مع البرامج الفرعية المعنية بالنقل والخشب والغابات إلى توسيع نطاق البيانات المقدمة وإلى تبسيط عملية البحث عن البيانات. وتُستخدم في إحصاءات النقل وإحصاءات الغابات حالياً الهياكل الأساسية للنشر التي وضعها البرنامج الفرعي للإحصاءات، وتُقدّم بياناتها وفقاً لمجالات الإحصاءات الاقتصادية والإحصاءات الجنسانية القائمة.

البرنامج الفرعي ٤ التعاون والتكامل الاقتصادي

(أ) زيادة تقاسم أفضل الممارسات وترويجها بين البلدان الأعضاء بشأن قضايا عاجلها البرنامج الفرعي ٥٧٩ - تمت مناقشة ونشر مجموعات جديدة من الممارسات الجيدة والخيارات في مجال السياسات في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وهي تتعلق بما يلي: '١' تعزيز القدرة على الابتكار وتعزيز الأداء؛ '٢' بناء القدرات في مجال تعزيز حقوق الملكية الفكرية؛ '٣' توفير التمويل للمشاريع المبتكرة في مراحلها الأولى؛ '٤' تعزيز توافر رؤوس أموال المجازفة والاستثمارات الخاصة في مجال الابتكار، والتصدي للتحديات البيئية من خلال الابتكار، وتطبيق نتائج البحوث الأكاديمية على الأسواق؛ '٥' التدريب وبناء القدرات في مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ '٦' إنفاذ الحقوق المتصلة بالعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر وغيرها من حقوق الملكية الفكرية؛ '٧' دور إدارة حقوق الملكية الفكرية في نقل التكنولوجيا والابتكار؛ '٨' الممارسات الجيدة والسياسات المتعلقة بالتنمية القائمة على المعرفة، '٩' الاستعداد التكنولوجي من أجل القدرة على المنافسة القائمة على الابتكار؛ '١٠' اجتذاب التمويل الخارجي للمشاريع الجديدة الابتكارية. ووردت ردود فعل إيجابية من البلدان الأعضاء في اللجنة بشأن هذه الخيارات في مجال السياسات والممارسات الجيدة، وذلك في إطار الاجتماعات والحلقات الدراسية والأنشطة التدريبية التي نُظِّمت لبناء القدرات، بما في ذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى.

(ب) اعتماد لجنة التعاون والتكامل الاقتصادي التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا لتوصيات/مبادئ توجيهية لسياسات ذات طابع عملي ولا اتخاذ إجراء بشأن قضايا مدرجة في برنامج عملها للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٥٨٠ - اعتمدت اللجنة توصيات متعلقة بالسياسات بشأن المواضيع الستة التالية: '١' هيئة بيئة داعمة للتنمية المبتكرة؛ '٢' تحسين البيئة التنظيمية لتمويل الأنشطة ذات الصلة بالابتكار؛ '٣' تحسين الخلفية القانونية للشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص؛ '٤' تعزيز التنويع

الاقتصادي وزيادة اندماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ضمن الاقتصاد العالمي؛ 'هـ' السياسات المبتكرة التي تؤدي إلى التغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية والسياسات الرامية إلى تخفيف الأثر الذي تخلفه الأزمة على التنمية المبتكرة؛ 'و' تنمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في كازاخستان. وكشف التقييم الذاتي لفترة السنتين الذي أجرته لجنة التعاون والتكامل في الميدان الاقتصادي أن هذه التوصيات المتعلقة بالسياسات تلقي تقديراً كبيراً، بشكل عام، من جانب أصحاب المصلحة وقد استُخدمت لصياغة وتنفيذ السياسات الوطنية في عدد من البلدان.

(ج) زيادة تنفيذ توصيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن مسائل عاجلتها لجنة التعاون والتكامل الاقتصاديين التابعة للجنة

٥٨١ - نظراً لكون المجموعة الأولى من التوصيات لم تُعتمد من جانب لجنة التعاون والتكامل الاقتصاديين إلا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، فإن الوقت المتاح أمام الدول الأعضاء لاتخاذ خطوات عملية لتنفيذ التوصيات كان محدوداً. ومع ذلك، قامت تسعة بلدان بإدراج توصيات اللجنة ضمن التشريعات أو اللوائح أو المشاريع الوطنية. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تساهم مجموعة أدوات تم إنتاجها بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مساعدة البلدان على تنفيذ توصيات اللجنة في هذا المجال. وبناء على طلب من الدول الأعضاء، نظمت اللجنة ثمانية أنشطة في مجال بناء القدرات وتقديم المشورة في مجال السياسات. واستضافت الدول الأعضاء أربع حلقات دراسية ومؤتمرات إضافية تتضمن عناصر بناء القدرات المنصوص عليها في برنامج عمل اللجنة. وبيّنت ملاحظات المشاركين أن هذه المناسبات اعتُبرت مفيدة كما أظهرت الطلب القوي على مواصلة تنظيم أنشطة مماثلة لبناء القدرات في المستقبل.

البرنامج الفرعي ٥

الطاقة المستدامة

(أ) إحراز تقدم في الحوار الدولي بين الحكومات ودوائر الصناعة حول قضايا تنمية الطاقة المستدامة، ولا سيما إنتاج طاقة أنظف وتحقيق أمن الطاقة وتنويع مصادر الطاقة

٥٨٢ - أحرزت اللجنة نجاحاً في الجمع بين الحكومات ودوائر الصناعة، ولا سيما بشأن الصلة بين أمن الطاقة والطاقة المستدامة، في إطار حوار أجري خلال الدورات السنوية للجنة بشأن الطاقة المستدامة. وحضر كل دورة من تلك الدورات أكثر من ١٥٠ مشاركاً يمثلون أكثر من ٤٦ بلداً و ١٦ منظمة دولية. وبيّنت الدراسات الاستقصائية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ أن نسبة ٨٠ في المائة من المحييين ارتأت أن مناقشات اللجنة إما 'مفيدة' أو 'مفيدة

جداً لصنع القرارات، فيما ارتأى جميع المجهين أن وقائع الحوار والتقارير المقدمة إما 'مفيدة' أو 'مفيدة جداً'. وفي كلتا الحالتين، أظهرت الأجوبة على الأسئلة الواردة في الاستبيانين الورقتان أن أكثر من ٨٠ في المائة من المجهين هم من صانعي القرارات أو من مستشاريهم.

(ب) إحراز تقدم في معالجة قضايا حفظ الطاقة وفعاليتها في مختلف أنحاء منطقة اللجنة، ولا سيما القضايا التي تؤدي إلى خفض الآثار البيئية المتصلة بالطاقة، بما في ذلك التقدم في إنشاء أسواق لكفاءة الطاقة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

٥٨٣ - دخل المشروع الفرعي لكفاءة استخدام الطاقة في القرن ٢١ الخاص بتمويل الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة للتخفيف من حدة تغير المناخ مرحلة التنفيذ في عام ٢٠٠٨. ولوحظت في بعثات التقييم التي أجريت في ١١ بلداً في عام ٢٠٠٨ زيادة بنسبة ٨٠ في المائة من عدد المشاركين في أنشطة اللجنة الرامية إلى معالجة حفظ الطاقة وكفاءتها. وقد دل الحضور الكبير في دورات لجنة التوجيه المعنية بمشروع كفاءة استخدام الطاقة في القرن ٢١ المنظمة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على اهتمام أصحاب المصلحة بهذا المشروع ودعمهم له. وفي حلقة العمل التي نُظمت في كيب (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، قدمت المؤسسات الوطنية المشاركة ١٠ دراسات لحالات فردية عن مشاريع حالف النجاح تنفيذها في ٩ بلدان في منطقة اللجنة بشأن إصلاح السياسات الرامية إلى تذليل العقبات التي تعترض الاستثمار في مشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة.

(ج) مواصلة توسيع وتنفيذ توصيات اللجنة/مبادئها التوجيهية وأدائها ذات الصلة بتنمية الطاقة المستدامة، ولا سيما توسيع وتنفيذ تصنيف الأمم المتحدة الإطاري لموارد الطاقة الأحفورية والمعدنية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بإصلاح أسعار الطاقة والإعانات ذات الصلة

٥٨٤ - اعتمد تصنيف الأمم المتحدة الإطاري الجديد لاحتياطيات وموارد الطاقة الأحفورية والمعادن لعام ٢٠٠٩، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وهو تصنيف أبسط بكثير وأكثر عمومية وسهل الاستعمال. وبدل العدد الكبير للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية التي شاركت في الاجتماعات الأخيرة لفريق الخبراء المخصص المعني بتوحيد مصطلحات موارد الطاقة الأحفورية والمعادن على الاهتمام بتوحيد التصنيف الإطاري وتطبيقه. وتشمل المنظمات المعنية التي شاركت في اجتماعات فريق الخبراء المخصص هذا (الذي غُيّر اسمه إلى فريق الخبراء المعني بتصنيف الموارد، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) ٤ منظمات دولية و ٧ منظمات غير حكومية. وخلال فترة السنتين، طبق ٢٢ بلداً التصنيف الإطاري أو أعرب عن النية في تطبيقه.

(د) إحراز تقدم في تنفيذ المشاريع الداعمة لتنمية الطاقة المستدامة في مجالات الفحم والغاز الطبيعي والكهرباء

٥٨٥ - أشار تقدير لنتائج مشروع الممر الأزرق إلى أن كمية وقود الديزل الذي استُبدل بالغاز الطبيعي في المركبات التجارية المستخدمة في مسار النقل البري العابر لأوروبا بلغت ما قدره ٣٢٠.٠٠٠ طن لفترة السنتين. وقد أنجز بنجاح مشروع لتيسير تمويل مشاريع غاز الميثان المنبعث من مناجم الفحم في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وأسهم هذا المشروع، بفضل الأنشطة المضطلع بها في إطاره، في نشر التكنولوجيا والمعرفة وفي تعبئة الاستثمارات وإنشاء الأسواق.

البرنامج الفرعي ٦

التجارة

(أ) اعتماد الدول الأعضاء توصيات وقواعد ومعايير ومبادئ توجيهية وأدوات جديدة/منقحة للجنة، تتعلق بتيسير التجارة، وفي مجال ممارسة الأعمال التجارية إلكترونياً، والتعاون التنظيمي والمنتجات الزراعية

٥٨٦ - استحدثت أحد الأنظمة التي اعتمدها المفوضية الأوروبية بشأن تنظيم سوق الفواكه والخضروات الطازجة معياراً تسويقياً عاماً يُحيل بوجه خاص إلى معايير اللجنة. ولذا أصبح المنتجون والتجار يستندون إلى معايير اللجنة لتسعير منتجاتهم وفقاً لفئات الجودة. وأدى هذا إلى تعزيز المطالبة بتنقيح المعايير الجديدة للجنة واعتمادها. وفي مجال تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، اعتمد ٢١ من المعايير/التوصيات الجديدة/المنقحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وهو ما يتماشى مع نتائج فترة السنتين السابقة (٢٤ بلداً في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧). وفي مجال التعاون التنظيمي وتوحيد السياسات، نُقّحت أيضاً التوصية المتعلقة بتأمين الرصد الجوي تمشياً مع التقييم والاختبار.

(ب) زيادة تنفيذ توصيات اللجنة وقواعدها ومعاييرها ومبادئها التوجيهية وأدواتها المتعلقة بتيسير التجارة، وفي مجال ممارسة الأعمال التجارية إلكترونياً، والتعاون التنظيمي والمنتجات الزراعية

٥٨٧ - عزّز التنظيم الجديد الذي وضعته المفوضية الأوروبية تنفيذ معايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن الجودة الزراعية حيث إن الجهات العاملة في هذا السوق تبحث عن صيغة مشتركة للتجار في المنتجات الزراعية، وهذا ما تعكسه الزيادة الكبيرة في عدد تزييلات معايير الجودة الزراعية من موقع اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الإنترنت، والتي تُستخدم كبداًل. ويبدو من تحليل لتنفيذ التوصيات والقواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية الرامية إلى

تيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية أن الدول الأعضاء وبلدان أخرى ترى أن معايير التجارة الإلكترونية التي وضعتها اللجنة مفيدة، وأن تلك الدول تقوم بتنفيذها على نطاق أوسع مما كان عليه في الماضي.

البرنامج الفرعي ٧ الأخشاب والغابات

(أ) زيادة فهم الإدارة المستدامة للغابات، وخاصة السياسات الضرورية لتحقيقه استناداً إلى زيادة القدرة على قياس الإدارة المستدامة للغابات على الصعيدين الوطني والإقليمي

٥٨٨ - أنجز برنامج العمل المتكامل للجنة الأخشاب التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا ولجنة الغابات التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة عدداً من الأنشطة التي أسهمت في تعزيز قطاع الغابات وتنميته المستدامة على نحو ما يستدل عليه من ازدياد النسبة المئوية للبلدان التي تأخذ ببرامج وطنية للغابات أو ما شابه ذلك من أطر سياسات قطاع الغابات، والناشئة من النسبة المستهدفة المتراوححة بين ٥٥ و ٧١ في المائة. ويتواصل العمل المكثف الرامي إلى تحسين المعلومات المتعلقة بإدارة الغابات من خلال التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة. وقد قيس التحسن الكبير الذي حققته بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى في كمية البيانات المجمعة ونوعيتها في ما تقدم من تقارير للتقييم العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠١٠. وقد قدم نحو ٧٠ في المائة من البلدان بيانات مرضية (وهو ما يتجاوز الهدف البالغ ٦٥ في المائة)؛ ويمثل نتيجة كبيرة على اعتبار أن العديد من بلدان المنطقة تجاهد لمواجهة مشاكل حسيمة تتعلق بتوافر البيانات والقدرة على الإبلاغ.

(ب) زيادة فهم الاستخدام السليم للأخشاب، بما يفرضه إلى وضع سياسات ترمي إلى تعزيز هذا الاستخدام وزيادة القدرة على رصده

٥٨٩ - تمكنت اللجنة، مستعينة في ذلك بما لها من صلاحية الدعوة إلى عقد الاجتماعات، من توحيد مختلف فعاليات قطاع الغابات، بما في ذلك صناع السياسات فضلاً عن قطاعات أخرى. وقد أثبتت محافل اللجنة أنها مواتية لإجراء حوار فعال حول الاستخدام السليم للأخشاب. وأدى هذا إلى تغيير أوجه الفهم والتصورات والإجراءات. وأسهم أيضاً في زيادة وعي ممثلي القطاع للجوانب المهمة لتغير المناخ والطاقة. وتعزز فهم البلدان لذلك وتزايد اعتمادها للسياسات المتعلقة بالاستخدام السليم للأخشاب، كما يُستدل على ذلك من ازدياد النسبة المئوية للبلدان التي تأخذ بهذه السياسات (٤٨ في المائة مقارنة بالهدف البالغ ٤٠ في المائة). وبلغت نسبة بلدان اللجنة التي قدمت أجوبة مرضية على أسئلة الاستبيان المشترك لقطاع الغابات ٧٤ في المائة، وهي نسبة تقل قليلاً عن نسبة ٨٠ في المائة المستهدفة.

(ج) زيادة قدرة بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا على تحقيق الإدارة المستدامة للغابات على الصعيد الوطني، وبخاصة عن طريق وضع تدابير السياسات الملائمة

٥٩٠ - أسهمت الأنشطة العديدة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الأخشاب والغابات في زيادة عدد البلدان في القوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا التي اعتمدت برامج وطنية للغابات. فقد اعتمد ١٢ بلدا في هذه المناطق الفرعية برامج وطنية للغابات، وهو ما يمثل زيادة عن العدد المستهدف البالغ ١٠ بلدان. وأدت حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات في أسواق منتجات الغابات وعلى الإبلاغ عن موارد الغابات إلى زيادة تبادل البيانات فيما بين البلدان الأعضاء وتحسين استخدام المعلومات المقدمة من اللجنة بشأن الإدارة المستدامة للغابات. وأتاح فريق الأخصائيين المعني بسياسات الغابات في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى المشترك بين اللجنة ومنظمة الأغذية والزراعة والمنشأ حديثا منبرا لمعالجة مسائل سياسات الغابات في كامل منطقة اللجنة وتعزيز قدرات البلدان على وضع السياسات وإنشاء المؤسسات السليمة التي تعد شرطا مسبقا للتنفيذ الفعال للإدارة المستدامة للغابات.

البرنامج الفرعي ٨

الإسكان وإدارة الأراضي والسكان

(أ) تحسين القدرة الوطنية على صياغة السياسات المتصلة بالإسكان وتنفيذها، مع أخذ الفئات السكانية المحرومة اجتماعيا في الاعتبار

٥٩١ - شارك عدد متزايد من البلدان في استعراضات سياستها للإسكان وإدارة الأراضي من أجل وضع التوجيه في مجال السياسة العامة لتحسين الإطار القانوني والمؤسسي والفني لسياسات الإسكان المستدامة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المحرومة من السكان. وعلى نحو ما يتضح من الردود الواردة على أحد الاستبيانات، أدرجت السلطات الوطنية التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية للجنة، في عملية إصلاح التشريعات الوطنية والتخطيط الحضري. وعلى سبيل الإيضاح: اعتمدت صربيا قانونا بشأن الإسكان الاجتماعي. وقامت ألبانيا بتنقيح تشريعاتها المتعلقة بالوحدات السكنية المشتركة الملكية والإسكان الاجتماعي ووافقت على مشروع للإسكان الاجتماعي، وبرنامج الإعانات المالية المقدمة لأصحاب الرهن العقاري. واعتمدت رومانيا قانونا بشأن رابطات مالكي المساكن وإدارة الوحدات السكنية المشتركة الملكية واتخذت تدابير لتنمية الإسكان الاجتماعي. وأخيرا، عكست سلوفاكيا توصيات اللجنة في وثائقها الرسمية المتعلقة بالإسكان الحكومي.

(ب) تعزيز التطوير والإصلاح في مجال إدارة الأراضي لضمان ملكية الأراضي والاستثمار وغير ذلك من الحقوق الخاصة والعامة في العقارات

٥٩٢ - ساهمت اللجنة في زيادة الوعي فيما بين واضعي السياسات العامة بضرورة تحسين الشفافية في أسواق الأراضي من أجل الترويج لكفاءة القطاع العقاري مع تأمين حقوق الملكية. وجرى تنفيذ إصلاح القوانين في البلدان التي تسمح بإعمال ممارسات "المجمع الواحد" في مجال تقديم خدمات السجل العقاري والتسجيل. وتعمل الدول الأعضاء على الارتقاء بنظمها المتعلقة بالسجل العقاري والتسجيل عن طريق تحويل تلك النظم إلى شكل رقمي وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الإلكترونية. وقد شاركت ٦ دول في إجراء تقييم لنظمها لإدارة الأراضي بينما اتخذ ما عدده ١٤ بلدا تدابير لمواءمة نظمها وتشريعها للتخطيط المكاني مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة.

(ج) تعزيز النقاش بشأن المسائل السكانية استنادا إلى أحدث المعارف المستمدة من برامج التعاون التي تنفذها اللجنة

٥٩٣ - شاركت، حتى الآن، وفود ٤١ دولة عضوا مشاركة فعالة في اجتماعات الفريق العامل المعني بالشيخوخة المنشأ حديثا، وأبدت التزاما بتنفيذ برنامج عمله. ويشمل هذا (أ) إعداد تقارير موجزة عن السياسات مشفوعة بأمثلة على الممارسات الجيدة؛ (ب) رصد تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية في الدول الأعضاء، بما في ذلك العمل المتعلق بمؤشرات الإنجاز؛ (ج) تنمية القدرات؛ (د) تحليل العلاقات بين الأجيال. وقد قام عدد متزايد من البلدان بتنفيذ تدابير ترمي إلى تقليل المعوقات التي تحول دون القيام بأدوار الوالدية ومهام العمل. وجرى التعبير عن هذا في المؤتمر المعني بكيفية إسهام الأجيال والنوع الجنساني في التغيير الديمغرافي (جنيف، ٢٠٠٨)، بحيث تطرق خلاله واضعو السياسات والباحثون إلى النتائج الجديدة المنبثقة عن برنامج اللجنة بشأن الأجيال والنوع الجنساني وآثارها على السياسات المتصلة بالسكان. وكان من أهداف المؤتمر سد الفجوة بين العلم ووضع السياسات؛ وحظي شكل انعقاده والمناقشات التي جرت في إطاره بتقدير المشاركين.

الباب ٢٠

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٥٩٤ - واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العمل بصفتها جهة حفازة ورائدة في تناول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث إنها تلي أكثر

احتياجات بلدان المنطقة إلحاحاً، بما في ذلك الآثار المترتبة على الأزمة الاقتصادية والمالية، وفي السياق الأعم للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. كما واصلت اللجنة القيام بعمل الحفل الإقليمي وبدور تيسير التوصل إلى توافق الآراء على الصعيد الإقليمي لمواجهة أشد التحديات التي تواجهها بلدان المنطقة، وذلك من خلال إجراء تحليل شامل لعمليات التنمية، ولوضع السياسات العامة وللمهام التنفيذية. وفي إطار هذا الاتجاه، صدر أكثر من ٢٠٠ منشور خلال فترة السنتين في مختلف المجالات التي جرى تناولها، بما في ذلك ما يشمل التأثير البارز لمنشوراتها السنوية الرئيسية الستة^(٩)، التي شهدت ما متوسطه مليون عملية تنزيل لكل منشور خلال هذه الفترة، وبلغ معدلات رضا القراء بنسبة ٩٥ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تنظيم أكثر من ٣٠٠ حلقة عمل وحلقة دراسية تدريبية وتوفير خدمات التعاون التقني في مجموعة متنوعة من القضايا ذات الصلة بعمل اللجنة، بمتوسط قدره ٨٧ في المائة من المتلقين والمستفيدين، حيث أعربوا عن إقرارهم بجدوى هذه الأنشطة بالنسبة لعمل كل منهم.

٥٩٥ - ويتعين إبراز إسهامات اللجنة في المناقشة المتصلة بالسياسات على أعلى مستوى، من خلال إعداد الوثائق الفنية الرئيسية التي تداول بشأنها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، ومؤتمر القمة الثالث لرؤساء دول وحكومات أوروبا وأمريكا اللاتينية. وخلال فترة السنتين دعمت اللجنة أيضاً مختلف مؤتمرات القمة لقادة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك مؤتمر قمة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأول بشأن التكامل والتنمية، الذي نظّمته البرازيل، ومؤتمر قمة الأمريكيتين الخامس.

٥٩٦ - ومن المعالم الهامة الأخرى بدء عمل رصد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحقيق المساواة بين الجنسين، والدعم المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن القضايا المتصلة بالأزمة الاقتصادية وتغير المناخ. وتمكنت اللجنة من إحراز نتائج فيما يتعلق بالتأثير على خطة السياسة العامة والمناقشات في المنطقة بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك بفضل ارتفاع معدل تنفيذ برنامج عملها بحيث بلغ ٩٧ في المائة من نواتج برنامج عمل اللجنة خلال فترة السنتين، وما نسبته ٣٢ في المائة من نواتج إضافية فاقت النواتج المقررة، وتحقيق ٩٠ في المائة من مجموعة الأهداف البالغ عددها ٤٨ هدفاً لهذه الفترة، ٧٥ في المائة

(٩) أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي، والاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية، ودراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولحة عامة أولية عن اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية، والحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

منها تم تجاوزها بالفعل. ويرد المزيد من التفاصيل عن الملامح البارزة لعمل اللجنة في هذا الرابط: <http://imdis-un.org/textfiles/IS-14236-4430.doc?key=5890>.

التحديات والدروس المستفادة

٥٩٧ - نظرا للطابع المعقد الذي تتسم به عمليات الإصلاح في المنطقة والمطالب المتسارعة النمو للبلدان المستفيدة، ينبغي أن تواصل اللجنة تحسين دورها الرائد في تقديم التوصيات ذات الصلة بالتحليل والسياسات العامة في الوقت المناسب، فيما يتعلق بقضايا التنمية. وهذا يتطلب الحفاظ على مستويات عالية من الكفاءة والتنسيق من أجل ضمان اتباع نهج متعدد التخصصات من خلال إدماج مختلف مجالات العمل وأوجه التحسين المستمر في عمليات الإدارة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسخر اللجنة فوائدها علاقتها الوثيقة مع حكومات المنطقة ونظيراتها من المؤسسات الأخرى لضمان الربط بين الخبرات الوطنية والمنظور الإقليمي، مما يتيح إجراء المقارنة بين البيانات وتبادل الممارسات الجيدة، وتوفير خدمات التعاون التقني الفعال.

معدل تنفيذ النواتج

٥٩٨ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ما نسبته ٩٦ في المائة من ٤٨٩ من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٥٩٩ - وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الموافق عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect.20)).

التوجيه التنفيذي والإدارة^(١٠)

(أ) إدارة برنامج العمل بطريقة فعالة

٦٠٠ - جرى إنفاق مخصصات فترة السنتين بنسبة ١٠٠ في المائة بينما نُفِّذ ما نسبته ٩٦ في المائة من النواتج المقررة، وأُلغِيَ ١ في المائة وأعيدت صياغة ١ في المائة وأُرجئ ٢ في المائة منها. وشملت النواتج المؤجلة أساسا المنشورات التي صيغت بالفعل، لكنها ما زالت في مرحلة التحرير أو التصميم، وستُنشر في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تنفيذ ٢٤٠ من النواتج بالإضافة إلى النواتج المقررة لفترة السنتين التي تمثل زهاء ٣٢ في المائة من مجموع برنامج العمل المنجز في حدود الموارد المتاحة للجنة للاستجابة لطلبات الدول

(١٠) يرد المزيد من التفاصيل عن نتائج التوجيه التنفيذي والإدارة في هذا الرابط: <http://imdis-un.org/textfiles/IS-14236-4430.doc?key=5382>.

الأعضاء. ويجري حاليا بذل جهود لإضفاء طابع الانتظام على استعراض برنامج العمل وإدارته بغية تحقيق المزيد من الترابط وتعزيز التجانس فيما بين موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية.

(ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المحدد لذلك

٦٠١ - بلغ متوسط عدد أيام شغور وظائف الفئة الفنية ٢٠١ يوما في فترة السنتين، بالمقارنة مع العدد المستهدف البالغ ١٥٩ يوما. ويعزى هذا الفرق إلى الإفراط في طول مدة عدد قليل من عمليات استقدام الموظفين لشغل وظائف من الرتبة الفنية، وهي عمليات تم ترحيلها من العام الماضي، وأُغلقت أخيرا في عام ٢٠٠٩. وكان ثمة قصور في الملاك الوظيفي للموارد البشرية بسبب إعادة تكليف الموظفين، والتقاعد المبكر، والترقية وإعادة تصنيف الوظائف "على نحو تسلسلي". وبناء على ذلك، عملت وحدة التوظيف بملاك وظيفي تراوح بين ٣ و ٤ موظفين عوضا من خمسة طوال عام ٢٠٠٨. وأُخذت عدة تدابير للمساعدة على تيسير عملية استقدام الموظفين للجنة، من قبيل تعزيز التخطيط والمتابعة وتوفير التدريب المكثف للمشرفين وأعضاء الاستعراض المركزي والموظفين، وتبسيط إجراءات الاستقدام.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٦٠٢ - جاء ما نسبته ١١ في المائة من مجموع حالات الاستقدام الخارجي في فترة السنتين من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا، في حين شكّلت النساء ٣٢,٥٨ في المائة من تلك الاستقدامات. وكانت غالبية الموظفين المتقدمين للجنة من البلدان الممثلة في حدود النطاقات المستصوبة. ويعزى ذلك إلى وجود عدد قليل جدا من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا من المنطقة وعدد قليل جدا من مرشحي الامتحانات التنافسية الوطنية من البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا المدرجين في قوائم مكتب إدارة الموارد البشرية المتقدمة والمستنفدة؛ وتأخر مكتب إدارة الموارد البشرية في الاضطلاع بأنشطة التوعية المركزية، والنسبة المئوية القليلة للمتقدمات المؤهلات. وقد تلقت اللجنة طلبات عدد قليل جدا من مرشحي البلدان الممثلة تمثيلا ناقصا الذين يستوفون جميع الشروط المنصوص عليها في إعلانات الوظائف الشاغرة، ولا سيما إجادة اللغة الإسبانية والتوافر على الخبرة. وستبذل اللجنة جهودا للاستعانة بإعلان الوظائف الشاغرة في إطار ركيزة التنمية لزيادة النسبة المئوية للموظفين من البلدان غير الممثلة والبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا.

(د) تحديد المسائل المستجدة ذات الصلة بخطة التنمية في المنطقة

٦٠٣ - أثارَت اللجنة ما لا يقل عن أربع قضايا مستجدة هي: أولاً، في الدورة الثانية والثلاثين للجنة، عرضت الوثيقة المعنونة التغيير الهيكلي ونمو الإنتاجية - بعد مرور ٢٠ عاماً: المشكلات القديمة، والفرص الجديدة، وثانياً نظمت اللجنة، عملاً بالقرار ٦٣٣ (د-٣٢)، الحلقة الدراسية المتعلقة بموضوع الغذاء وأزمة الطاقة: الفرص والتحديات بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (سانتياغو، شيلي، ٤ و ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)، وتعاونت على صياغة موقف إقليمي مشترك بشأن قضايا مختلفة من خلال مشاركتها في اجتماعات رفيعة المستوى مثل مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي ومؤتمر قمة مجموعة ريو. كما قدمت اللجنة الدعم للجمعية العامة.

٦٠٤ - وقدمت اللجنة الدعم للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وكذلك الدعم لبلدان المنطقة لتبادل الآراء بشأن وضع إطار لاتفاق حول تغير المناخ لما بعد عام ٢٠١٢. وقُدِّم أيضاً الدعم إلى الاجتماع الخامس للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين، الأمر الذي ييسر اتفاق السلطات والخبراء على وضع مشروع مدونة للممارسات الجيدة في مجال الإحصاءات لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

(أ) تعزيز ترابط السياسات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة

٦٠٥ - أسهمت اللجنة، من خلال ثلاث آليات، في تعزيز ترابط السياسات في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. فقد قامت بذلك أولاً بوضع تقرير التنسيق/التحضير المشترك بين الوكالات الإقليمية عن الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية، المعنون "الأهداف الإنمائية للألفية: التقدم نحو تحقيق الحق في الصحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، الذي يدرس أفضل الممارسات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وثانياً، من خلال تنظيمها للاجتماع التنسيق الإقليمي المشترك بين الوكالات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في مقرها، حيث شاركت فيه جميع وكالات الأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وثالثاً، تنسيق النشرة المشتركة بين اللجنة ومنظمة العمل الدولية المعنونة "حالة العمالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، لتوفير معلومات مستكملة وقابلة للمقارنة عن الآثار المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية على العمالة.

البرنامج الفرعي ١

الصلات مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

(أ) زيادة وعي البلدان الأعضاء في اللجنة بالتدفقات التجارية العالمية والإقليمية والسياسات التجارية والمفاوضات الدولية من أجل تيسير صنع القرارات في تلك المجالات

٦٠٦ - أسهم البرنامج الفرعي في زيادة قدرة الدول الأعضاء في هذه المجالات من خلال مطبوعاته والأنشطة التدريبية المضطلع بها في إطاره. وكان للمنشور الرئيسي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي دور فعال في تحقيق هذا الهدف، حيث بلغ معدل التزييلات الشهرية له ما عدده ١٦ ٧٠٤ تزييلات، وهو عدد فاق العدد المستهدف البالغ ١٢ ٠٠٠ تزييل لفترة السنتين، في حين اعتبر ٩٨ في المائة من قرائه أن تناوله للمواضيع كان جيدا أو ممتازا وراهنًا. وتم نشر دراسة متعمقة عن فرص التجارة والاستثمار بين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا، بما في ذلك ثلاثة منشورات تتعلق بمنطقة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والصين، ومبادرة حوض المحيط الهادئ لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونشر وثيقة واحدة عن الأزمة المالية والتعاون الدولي بعنوان "أمريكا اللاتينية والاقتصاد العالمي: ٢٠٠٨-٢٠٠٩: الأزمة الدولية والفرص الإقليمية للتعاون". وتم تقديم دورات تدريبية عن القدرة التنافسية والابتكار في ما لا يقل عن ٥ دول (الأرجنتين وأوروغواي وبيرو وشيلي والمكسيك)، وقُدِّمت عدة عروض لمحافل ومؤسسات دولية.

(ب) تعزيز القدرات البشرية والتقنية والمؤسسية للبلدان الأعضاء في اللجنة في مجالات التفاوض والتنفيذ والإدارة المتعلقة بالالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقات التجارية المبرمة على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والمتعدد الأطراف

٦٠٧ - تعزّز فهم الدول الأعضاء للآثار المترتبة على الأزمة المالية العالمية وعلاقتها بعملية التكامل الإقليمي، فضلا عن تعزّز قدراتها على استخدام مؤشرات التجارة ووضع السياسات التجارية. وتم تقديم المساعدة التقنية في مجال التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية وإدارتها لما لا يقل عن ٦ بلدان (باراغواي والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس). وتبيّن الدراسات الاستقصائية التقييمية أن معدل الرضا عن الخدمات المقدمة بلغ ما نسبته ٩٥,٢ في المائة، وهو ما يتجاوز الهدف البالغ ٩٥ في المائة المحدد لفترة السنتين. وعلاوة على ذلك، جرى تنفيذ عدة مشاريع خلال فترة السنتين، تتعلق بقضايا مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والفقر والسياسات التجارية، والتنمية المستدامة

والعولمة المتسمة بالإنصاف. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقديم عدة دورات تدريبية تقنية عن القدرة التنافسية والابتكار إلى الأرجنتين وأوروغواي وبيرو وشيلي والمكسيك.

البرنامج الفرعي ٢ الإنتاج والابتكار

(أ) زيادة الوعي فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة بما يتوصل إليه البرنامج الفرعي من نتائج بحثية بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالتنمية الإنتاجية في المنطقة وبما يشير به من توصيات في محيط السياسات العامة بشأن القضايا

٦٠٨ - قدّم البرنامج الفرعي تحليلات للأزمة الاقتصادية الراهنة وتوصيات في مجال السياسات العامة للتنمية القطاعية المتوسطة والطويلة الأجل وعقد ندوة عن موضوع "أزمات الغذاء والطاقة: الفرص والتحديات التي تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي" (٢٠٠٨). وبلغت التتريلات الإجمالية للمنشورات الرئيسية للبرنامج الفرعي الاستثمار الأجنبي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، و المشهد الزراعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والسياسات الإنمائية المنتجة ما مجموعه ٩٤٥ ٥٦٩ تتريلاً، وهو ما يمثل زيادة عن ٥٠٠ ٣٠٢ تنزيل المستهدفة لفترة السنتين، مشفوعاً بمستوى رضا القراء نسبته ٩٠ في المائة. وعُرض منشوران بالغ الأهمية من منشورات البرنامج الفرعي هما "المجالات الأيبرية الأمريكية: اقتصاد المعرفة"، و "الابتكار في سبيل النمو: التحديات والفرص لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع في البلدان الأيبرية الأمريكية" في مؤتمر القمة الأيبري الأمريكي ونُشر على نطاق واسع. ونُشرت ورقات عديدة عن التنمية الصناعية في كل من مجلة كامبردج للاقتصاد (Cambridge Journal of Economics) ومجلة القضايا الاقتصادية (Journal of Economic Issues) المعروفتين، وكتاب "السياسة الصناعية والتنمية: الاقتصاد السياسي لتعزيز القدرات" الذي ينشر بالتعاون مع جوزيف ستيجليتز، الحائز لجائزة نوبل.

(ب) توسع الجهات المعنية بعمل اللجنة في الاستعانة بخدمات اللجنة في تعزيز العمل على وضع سياسات عامة واستراتيجيات لتعزيز القدرة التنافسية لهماكل الإنتاج لديها

٦٠٩ - جرى تعزيز صياغة السياسات ووضع الاستراتيجيات بالدورات الدراسية العليا الصيفية السنوية التي حضرها ٥٢ باحثاً شاباً. وبيّنت الاستقصاءات التقييمية أن ٨٩ في المائة من المجيبين ارتأوا أن الأنشطة التدريبية "مفيدة" أو "مفيدة جداً". وتم تصميم محرك بحث ذكي السمات يستكمل ما يوجد من معلومات بطريقة تلقائية ويوجّه المستخدم إلى صفحات إلكترونية متخصصة عن السياسات الإنمائية المنتجة ووضع تحت تصرف صانعي السياسات ويبلغ عدد مستخدميه حالياً ١٨٩ مستخدماً مسجلاً، أي بزيادة ١٥٠ مستخدماً

عن هدف فترة السنتين. وتم تقديم التعاون التقني إلى ١١ بلدا على الأقل، بما في ذلك دعم أوروغواي لتنفيذ مرصد المشاريع، ونيكاراغوا لوضع خطتها الوطنية للعلم والتكنولوجيا، والسلفادور، التي وقّعت مع اللجنة اتفاقا في مجالات الابتكار والعلم والتكنولوجيا والإدماج الاجتماعي.

البرنامج الفرعي ٣

سياسات الاقتصاد الشامل والنمو

(أ) زيادة وعي صانعي السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالمسائل الرئيسية المطروحة لوضع وتنفيذ سياسات متسقة قصيرة الأجل في مجال الاقتصاد الشامل في إطار يعزز النمو الطويل الأجل

٦١٠ - تحققت زيادة الوعي فيما بين صانعي السياسات في المنطقة بالقضايا الرئيسية المتصلة بسياسات الاقتصاد الشامل القصيرة الأجل في إطار لتحقيق النمو الطويل الأجل وذلك من خلال توزيع المنشورات والقيام بالتحليل. وتشير الدراسات الاستقصائية التي تقيس ردود القراء من صانعي السياسات والأوساط الأكاديمية والصحافية وممثلي المنظمات غير الحكومية، والخبراء الاقتصاديين من القطاع الخاص، إلى معدل رضا يبلغ ٩٤,٥ في المائة عن المنشورين الرئيسيين الصادرين عن اللجنة وهما: لحة عامة أولية عن اقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أي بزيادة بنسبة ٦٠ في المائة عن الهدف المحدد لفترة السنتين. وجرى توزيع التحليلات المتعلقة بالسياسة المالية والاقتصاد الشامل وأسواق العمل من خلال سلاسل ورقات عمل اللجنة وغيرها من المنشورات الموضوعية. واستجابة لهذه الأزمة، نُشرت واستُكملت شهريا الوثيقة المعنونة استجابات حكومات الأمريكتين للأزمة الدولية: لحة عامة عن تدابير السياسة العامة، وتلقت اللجنة تعليقات إيجابية للغاية من البلدان بشأن الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة المطروحة للنظر في الأخذ بها لمواجهة الأزمة.

(ب) توسيع دائرة الفهم لدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفرص التوفيق بين النمو والتنمية الطويلة الأجل

٦١١ - أسهمت اللجنة في زيادة فهم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لفرص التوفيق بين النمو والتنمية الطويلة الأجل وذلك بتوزيع نتائج البحوث والتوصيات في مجال السياسات العامة خلال اجتماعات أفرقة الخبراء وحلقات دراسية من قبيل الاجتماع السابع لفرع دول الأنديز التابع لشبكة حوار الاقتصاد الشامل حول موضوعي سياسات الاقتصاد الشامل والتقلبات الدورية و”التحديات التي تواجهها مؤسسات سوق العمل“. وكان من

أهم المشاركين مسؤولي القطاع العام وصانعي السياسات من الحكومات والمؤسسات العامة المعنية في المنطقة، حيث اعتبر ٩٥ في المائة منهم التوصيات والتحليلات المقدمة أثناء هذه الأحداث "مفيدة جدا" أو "مفيدة" لعملهم من أجل تشجيع وضع سياسات الاقتصاد الشامل للتصدي للتقلبات الدورية والقيام بالتنسيق على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي في مجال الاقتصاد الشامل، وهذا ما يمثل زيادة عن الهدف الأولي لفترة السنتين بنسبة ٦٥ في المائة.

البرنامج الفرعي ٤

التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

(أ) التوصل إلى فهم أكمل وقدرة تحليلية أقوى لدى الحكومات في المنطقة وغيرها من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية الهيكلية الطويلة الأمد والناشئة حديثا والتحديات التي تشكلها العولمة بالنسبة للفئات الاجتماعية والاقتصادية الفقيرة والطبقة الوسطى والعمال وأسراهم

٦١٢ - تم تنزيل المنشورات الرئيسية للبرنامج الفرعي ومنشوره الرائد المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية ٢٤٣ ٨٨٢ ٣ مرة و ٨٩١ ٤٥٩ مرة على التوالي، مما يدل على الاهتمام الذي تحظى به تحليلات البرنامج الفرعي المتسمة بطابع الابتكار فيما يتعلق بنظم الحماية الاجتماعية والسياسات وديناميات الفقر. وقد اعتبر نحو ١٣٥ مُجيبا المنشور مفيدا بالمقارنة مع الهدف المتمثل في ٤٢ مجيبا و ٩٥٠ تنزيلا. وقد أثارت الوثيقة المعنونة الشباب والتماسك الاجتماعي في المنطقة الأيبيرية الأمريكية: نموذج في طور التكوين التي عُرضت في مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي الثامن عشر اهتماما كبيرا في أوساط صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين، وشملت التكاليف التقديرية السنوية لسلسلة من الأهداف التعليمية (٢٠١٠-٢٠٢١) للبلدان الأيبيرية الأمريكية. وقد كانت البرمجيات المستخدمة في هذه التقديرات موضع تقدير كبير من وزارات التعليم. وعززت اللجنة من خلال مسابقتها السنوية حول تجارب مشروع الابتكار الاجتماعي قدرة الحكومات على تبادل الخبرات التي تعالج المشكلات الاجتماعية الملحة.

(ب) تدعيم قدرة الحكومات على تعزيز مؤسسات السياسة الاجتماعية العامة التي تكفل الاستخدام الأمثل للموارد من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير الاجتماعي، لا سيما بهدف الحد من الفقر وعدم المساواة

٦١٣ - تم تقديم ما مجموعه ١٧ خدمة استشارية في مجال تصميم وتقييم السياسات والمؤسسات الاجتماعية، بالمقارنة مع الخدمات العشر المستهدفة في الأصل، الأمر الذي أدى

إلى قيام باراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو والسلفادور بتقديم طلب الحصول على منهجية التقديرات الوظيفية من النفقات الاجتماعية؛ ونشر مجلة المشهد الاجتماعي في بنما وهي الأولى من نوعها في البلد، مستوحاة من المنشور الرئيسي للجنة، وتنفيذ خطة القضاء على الفقر المدقع في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وتم توزيع المعلومات على نطاق واسع عن طريق الموقع الإلكتروني مما عزز تبادلها، مع إنشاء ست شبكات مواضيعية وتكامل شبكة المؤسسات الاجتماعية لأمریکا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفها منبرا للإدارة الاجتماعية القائمة على المعرفة المواضيعية. وجرى إنشاء سبعة وثلاثين تحالفا استراتيجيا وقاعدتين جديدتين للبيانات عن المؤشرات الاجتماعية، ووضع قاعدة بيانات بالفيديو متاحة على شبكة الإنترنت تضم التجارب الاجتماعية المتسمة بالابتكار على صعيد مؤسسات المجتمع المحلي والمدني.

البرنامج الفرعي ٥

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

(أ) إحراز تقدم في اعتماد بلدان المنطقة منظورا جنسانيا في متابعة مدى تحقق جميع الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها دوليا التي وُضعت في المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة التي عقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥

٦١٤ - اضطلعت اللجنة بدور فعال في تشجيع تعميم مراعاة المنظور الجنساني أفضى إلى قيام ١٥ بلدا بإدراج مؤشرات تكميلية في قواعد بياناتها ووثائقها لمتابعة مدى تحقق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإنشاء ٧ من البرامج الاجتماعية التي تنتفع بهذه المؤشرات، وهذا ما يمثل زيادة عن الأهداف المحددة لفترة السنتين. وبدأ تشغيل المرصد الإقليمي للمساواة بين الجنسين، في حين أنشأت إكوادور وأوروغواي والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو والسلفادور وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك مرصدا لقياس ورصد مختلف القضايا المتعلقة بتعميم المنظور الجنساني. ونتيجة لإنشاء مرصد المساواة بين الجنسين، وتوافق آراء كيتو، قامت شبكة نساء المنطقة بإنشاء مشروع "أيسو كيتو" (ISO-Quito)، وهو مشروع من مشاريع المجتمع المدني يراقب سنويا مدى تنفيذ توافق آراء كيتو. وعمّمت اللجنة أيضا المنظور الجنساني في تحليل الأزمة الاقتصادية من خلال إدراجه في دراسات مختلفة، وحلقة دراسية إقليمية واجتماعات وطنية.

(ب) إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقات التي توصلت إليها الدورة العاشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٦١٥ - قدمت اللجنة الدعم التقني إلى ١٣ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لمساعدتها على تنفيذ الاتفاقات المبرمة في الدورة العاشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومتابعة الأهداف الواردة في إعلان الألفية، الأمر الذي أفضى إلى اعتماد ١٣ برنامجا للسياسات العامة في هذا المجال (وهو ما يمثل زيادة عن الهدفين المحددين المتمثلين في ١١ بلدا ١٢ برنامجا). وتشمل النتائج الجديدة بالذكر: إنشاء ٩ مرصد وطنية، واعتماد تشريعات جديدة بشأن حالة خدم المنازل في هايتي، وإدراج المؤشرات الجنسانية في الإحصاءات الوطنية للجمهورية الدومينيكية وبيرو، واعتماد شيلي وبيرو لاستقصاءات عن استخدام الوقت. وأسهمت قيادة اللجنة في المنطقة في تعزيز الأخذ بنهج موحد للأمم المتحدة لتنفيذ حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

البرنامج الفرعي ٦ السكان والتنمية

(أ) تعزيز القدرة التقنية للدول الأعضاء في اللجنة على رصد الاتجاهات السكانية ومعالجة القضايا السكانية والإنمائية لأغراض استخدامها في وضع البرامج الاجتماعية

٦١٦ - استخدم واستكمل ما مجموعه ٢٠ بلدا عضوا المعارف والمعلومات التي جمعتها اللجنة بشأن الاتجاهات الديمغرافية والقضايا السكانية والإنمائية من أجل تصميم برامجها وسياساتها الاجتماعية وتنفيذها ورصدها وتقييمها بما يفوق الهدف المقدر البالغ ١٤ بلدا عضوا لفترة السنتين. ويستخدم ما عدده ١٧ بلدا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نظام استعادة بيانات التعداد للمناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة (REDATAM) لنشر بيانات تعداد سكانها لعام ٢٠٠٠ على الإنترنت؛ في حين تستخدم ٤ بلدان من المنطقة نظم مؤشرات التخطيط الاجتماعي قائمة على هذا النظام. وقُدِّم التدريب على نظام استعادة البيانات هذا لما عدده ٢٠ مكتبا إحصائيا وطنيا في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وجرى تحديث قاعدة بيانات التقديرات والتوقعات السكانية في ٢٠ بلدا في المنطقة، وأنجزت ثلاثة نُظم وطنية إضافية من المؤشرات خلال فترة السنتين. وحضر مشاركون من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حلقات دراسية وحلقات عمل عن جولة عام ٢٠١٠ لتعدادات السكان والمساكن.

(ب) تعزيز القدرات التقنية للدول الأعضاء في اللجنة على رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلاً عن الأهداف والغايات ذات الصلة من إعلان الألفية

٦١٧ - اتخذ ما عدده ١٦ بلدا إجراءات لمتابعة الاستراتيجية الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ ١٢ بلدا إجراءات ترمي إلى تحقيق الأهداف وتنفيذ توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وفقا للتقارير المتعلقة باستعراضه بعد ١٥ عاما. وتشمل بعض النتائج الجديرة بالذكر ما يلي: استخدام ٤ بلدان دليل مؤشرات نوعية الحياة في سن الشيخوخة الذي وضعت اللجنة في إعداد تقاريرها الوطنية، وقيام بلد واحد بتكييف الدليل لوضع تقارير عن التنفيذ على صعيد الولايات. وأنشأ بلد واحد مكتبا لتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وحمايتهم، وقام ما عدده ١١ بلدا بتنظيم حلقات دراسية وطنية بشأن إعلان برازيليا، وعززت ٧ بلدان، بما تلقته من دعم من اللجنة، إعلانات أو اتفاقات بشأن حقوق كبار السن.

البرنامج الفرعي ٧

تخطيط الإدارة العامة

(أ) تعزيز المعرفة فيما بين البلدان الأعضاء في اللجنة فيما يتعلق بنهج التخطيط والميزة والتنمية المحلية المتبعة في السياسات العامة

٦١٨ - نظم البرنامج الفرعي ٢٨ دورة وطنية دولية و ١٦٩ دورة وطنية وخمس دورات للتعليم عن بعد/التعلم الموصول بالشبكات الحاسوبية، عن قضايا مثل التنمية الاقتصادية المحلية، والقدرة التنافسية الإقليمية واللامركزية المالية، والتخطيط الاستراتيجي وتقييم المشاريع والبرامج العامة، والمالية العامة وسياسات الميزانية، والتخطيط والإدارة العامة. وحضر هذه الدورات ٧٤٦ ٤ طالبا من ٢٣ بلدا في المنطقة، وهو ما يمثل زيادة عن الهدفين المحددين في الأصل وهم ٥٤٠ طالبا من ٢١ بلدا، يمثلون ما مجموعه ٦٠٠٠ ساعة تدريس. وتبين الدراسات الاستقصائية التي تقيس مستوى الرضا أن نسبة ٩٠ في المائة من المجيبين ارتأت أن هذه الدورات "مفيدة" أو "مفيدة جدا" لعملهم. وعلاوة على ذلك، تم تسجيل ٣٥٤ ١٢٨ ٣ تزيلا للمنشورات والمواد التقنية، الأمر الذي يدل على ارتفاع درجة الاهتمام بالبحوث التطبيقية التي يضطلع بها البرنامج الفرعي.

(ب) زيادة التنسيق وتبادل الخبرات بين البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالتخطيط والميزنة والتنمية المحلية في السياسات العامة

٦١٩ - قدّم البرنامج الفرعي ١٢ خدمة استشارية تقنية إلى ما نسبته ٢٧,٣ في المائة من بلدان المنطقة (الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك) بشأن المسائل المتصلة بالتخطيط والميزنة والتنمية المحلية في السياسات العامة، وهو ما يمثل زيادة عن الهدف الأصلي بنسبة ٢٢ في المائة. كما حضر ٨٧٠ ٢ مشاركا الحلقات الدراسية والاجتماعات التي نظمها البرنامج الفرعي بشأن قضايا مختلفة عن الإدارة العامة. ومن الاتفاقات الجديدة بالذكر، اتفاقان هامان للتعاون التقني أبرم الأول مع حكومة المكسيك لدعم قيام الحكومة الاتحادية في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، وأبرم الاتفاق الثاني مع حكومة البرازيل لتعزيز قدرات موظفي الهيئات التي تأخذ باللامركزية على ترويج عمليات التنمية المحلية وتحسين كفاءة الحكومات على الصعيد المحلي.

البرنامج الفرعي ٨

التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

(أ) تحقيق حكومات بلدان المنطقة وغيرها من أصحاب المصلحة لفهم أكمل لاتجاهات وتوقعات التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

٦٢٠ - أسهم البرنامج الفرعي في تحقيق فهم أوفى لاتجاهات وتوقعات التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية عن طريق تعميم المنشورات والمعلومات وعقد مختلف الحلقات الدراسية وحلقات العمل. وخلال فترة السنتين، سُجِّلَت ٤٤٤ ٢٦٧ ٣ استشارة إلكترونية على الموقع الإلكتروني للبرنامج الفرعي، مما يمثل زيادة عن الهدف المحدد لفترة السنتين. وتبين استقصاءات التقييم أن ٧٥ في المائة من المشاركين في الحلقات الدراسية والدورات التدريبية ارتأوا أن المعارف التي اكتسبوها منها مفيدة جدا. ويجري إعداد الدراسات المنبثقة عن استعراض اقتصاديات تغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي، وقد عُرضت نتائجها على الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في كوبنهاغن وفي اجتماعات ودورات دراسية رفيعة المستوى عقدت على الصعيد الإقليمي. وأُعِدَّت استعراضات لمشهد المناطق الحضرية المستدامة بشأن إنشاء ست مدن ضخمة في أمريكا اللاتينية، وعُرضت نتائج تلك الاستعراضات في اجتماعات أفرقة الخبراء التي عُقدت مع مسؤولي حكومات كولومبيا وشيلي والمكسيك.

(ب) تعزيز قدرة حكومات المنطقة على متابعة الاتفاقات الدولية وخطط العمل الوطنية المنبثقة عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وإحراز التقدم في تنفيذها وفي تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٦٢١ - أفضت الأنشطة المضطلع بها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى تنمية قدرات مؤسسية جديدة، وبخاصة فيما يتعلق بمسألتي الاحترار العالمي وتغير المناخ. وقدم نحو ٥٤ في المائة من الدول الأعضاء (بما يفوق الهدف المحدد في البداية والبالغ ٣٠ في المائة) تقارير في منتدى وزراء البيئة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاجتماع العام السابع عشر للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى المسؤولين عن الإسكان والتنمية الحضرية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقُدِّمت خلال هذه المناسبة دراسة فنية عن حالات العجز في الإسكان والإدارة الحضرية. ونُظِّمت ثلاث مناسبات جانبية ذات أهمية بالغة خلال انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في كوبنهاغن في عام ٢٠٠٩، التي شاركت فيها حكومات بلدان المنطقة مشاركة واسعة النطاق بوصفها جهات مناظرة للدراسات التي أعدتها الشعبة عن التأثير الاقتصادي لتغير المناخ.

البرنامج الفرعي ٩

الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية

(أ) تعزيز القدرات المؤسسية في بلدان المنطقة على وضع وتنفيذ السياسات والأطر التنظيمية العامة لزيادة كفاءة الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتوفير المرافق العامة وخدمات الهياكل الأساسية

٦٢٢ - عزز البرنامج الفرعي قدرات بلدان المنطقة على وضع السياسات وذلك بتقديم التحليل والمساعدة الاستشارية التقنية إلى الحكومات والمؤسسات التشريعية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التجارية، فيما يتعلق بوضع السياسات العامة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة ولا سيما في المواضيع المتصلة بالتعدين (٩ بلدان) والمياه (١٢ بلدا) والهياكل الأساسية (١٦ بلدا) والطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة (١٣ بلدا) فضلا عن تقديم ذلك إلى منظمات إقليمية ووطنية عديدة. ومن أصل العدد الإجمالي للبلدان المستفيدة من المساعدة، أخذ ٢٦ بلدا (منها الأرجنتين وإكوادور وباراغواي وبنما ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو وكولومبيا والمكسيك) بتوصيات اللجنة فيما يتعلق بوضع السياسات العامة ذات الصلة بهذه المسائل وتنفيذها؛ وهذا ما يمثل معدل إنجاز بنسبة ١٠٠ في المائة في تحقيق هدف فترة السنتين.

(ب) تعزيز مواءمة السياسات وتنسيقها وتقاسم أفضل الممارسات على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي فيما يتعلق بالمسائل التي يتناولها البرنامج الفرعي

٦٢٣ - خلال فترة السنتين، اعتبر ٢٢ من صانعي القرارات ومباشري الأعمال الحرة والمثقفين إسهامات البرنامج الفرعي في مواءمة السياسات وتنسيقها إسهامات قيّمة، مما يمثل امتثالاً للهدف المحدد بنسبة ١٠٠ في المائة. وقد اضطلعت شعبة الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية بدور فعال في تعزيز القدرات الإقليمية على إدارة النزاعات المتعلقة بالتعدين، ووفّرت المساعدة لخمسة بلدان في المنطقة (الأرجنتين وبيرو وكوستاريكا وكولومبيا وهندوراس)، ووضعت منهجية (وحدة القيادة) لصياغة السياسات المتعلقة بإنتاج الوقود الأحفوري واستخدامه، وتم تعميمها من خلال تنظيم سبع حلقات عمل وطنية (الأرجنتين، وإكوادور، وباراغواي، وبيرو، وجامايكا، وسانت كيتس ونيفس، وشيلي) على السلطات الرفيعة المستوى؛ وقدمت المساعدة التقنية في مجال السلامة على الطرق والموانئ واتفاقيات الامتياز النموذجية إلى ١٧ بلداً في المنطقة (بربادوس، وبليز، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسورينام، وغواتيمالا، وغيانا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس فضلاً عن توفير برامج تسهيلات النقل للبلدان غير الساحلية مثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات وباراغواي وبلدانها للمرور العابر الرئيسية.

البرنامج الفرعي ١٠

إحصاءات والتوقعات الاقتصادية

(أ) تحديث الحسابات القومية لبلدان المنطقة من خلال دمج التوصيات الجديدة المتصلة بالمنهجيات المعتمدة على الصعيد الدولي في إطار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتكييفها مع الاحتياجات الخاصة الناشئة عن التغييرات الهيكلية في الاقتصادات

٦٢٤ - قدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خدمات التعاون التقني فيما يتعلق بنشر التوصيات الدولية المتعلقة بالإحصاءات، مما أفضى إلى قيام خمسة بلدان جديدة بإدماج التوصيات المتعلقة بنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، حيث قام ما مجموعه ١٧ بلداً بتجميع ونشر حساباتها القومية في إطار هذه التوصيات، وهو عدد يفوق الهدف المحدد في ثلاثة عشر بلداً. ويتمثل تقدم مهم آخر في قيام عدة بلدان بتحديث سنة الأساس وقيام ثلاثة بلدان بوضع تقديرات جديدة للحسابات الفرعية في ميدان الصحة وإدخال تحسينات على القاعدة الإحصائية. وقُدّم الدعم إلى كوبا في إعداد مشروع مفصل لتحديث سنة الأساس لنظامها للحسابات القومية وتيسير إدماجها في الجولة الجديدة لمشروع

المقارنة الدولي. وجرى تنفيذ مواءمة مؤشرات الأسعار الاستهلاكية وتقدير تعادلات القوة الشرائية لبلدان مختلفة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية.

(ج) زيادة استخدام التوقعات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المصنفة والمعدة في إطار البرنامج الفرعي

٦٢٥ - خلال فترة السنتين، انصبت الجهود المبذولة على تحديث وتحسين قاعدة البيانات الإلكترونية للجنة بوصفها نقطة الدخول إلى جميع قواعد بيانات الشعبة لتعزيز وتيسير استخدام المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية داخليا ومن قبل البلدان. وقد تلقى الموقع الإلكتروني ما متوسطه ٤٦٣ ١٧ زيارة شهرية، مما يمثل زيادة عن الهدف البالغ ١٥ ٠٠٠ زيارة. كما بلغ تنزيل المنشور الرئيسي للبرنامج الفرعي، الحولية الإحصائية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، ما عدده ٤٦٠ ٨٦٦ مرة، الأمر الذي يدل على زيادة الانتفاع بالبيانات الإحصائية التي تعدّها اللجنة، وهو عدد يفوق الهدف البالغ ٦٠٠ ٠٠٠ مرة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت شعبة الموارد الطبيعية وخدمات الهياكل الأساسية تنمية أو تكييف المعايير والمؤشرات مع سياق بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجالات قياس الفقر ووضع نظام من المؤشرات الاجتماعية والمؤشرات البيئية.

(ج) تعزيز قدرات بلدان المنطقة في مجال رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالفقر والرفاه الاجتماعي ووضع سياسات أفضل لتعميم المؤشرات المتوائمة، سواء على الصعيد القومي أو في نطاق منظومة الأمم المتحدة

٦٢٦ - شملت المحالات الرئيسية للتعاون الرامي إلى تعزيز القدرة على رصد مدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة، تقديم الدعم لوضع استقصاءات الأسر المعيشية وخفض حالات التضارب في المعلومات المتعلقة بمتابعة تحقيق الأهداف بين المصادر الوطنية والمصادر الدولية وذلك من خلال وضع استراتيجية وبرنامج لمواءمة تلك المعلومات عن طريق توثيق الاتصال مع البلدان وغيرها من الوكالات الدولية بدعم رئيسي وفّرهُ المؤتمر الإحصائي للأمريكتين. وقد أحرز ٢٨ بلداً حتى الآن تقدماً مرضياً^(١١) نحو جمع البيانات وإصدار مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، بما يفوق الهدف بعشرة بلدان، وهو أمر يدل على تعزيز قدرات بلدان المنطقة على رصد مدى الوفاء بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في حين زاد عدد المؤشرات في ٣١ بلداً.

(١١) يُحدّد بمقدار المعلومات المتوافرة عما لا يقل عن ٣٠ مؤشراً من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية التي تشمل عامين أو أكثر وفقاً لقاعدة بيانات الأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية.

برنامج الفرعي ١١ أنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى

(أ) تعزيز فهم الدول الأعضاء في اللجنة لبرنامج التنمية في هذه المنطقة دون الإقليمية وخيارات السياسات في مجالي الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة معارفها التحليلية بها

٦٢٧ - استفاد ٧٦٣ من أصحاب المصلحة في المنطقة من خدمات ومنتجات اللجنة في مجال خيارات السياسات المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، بما يمثل زيادة نسبتها ١١٢ في المائة عن الهدف، في حين ارتأى ٩٣ في المائة من المجيبين على الاستقصاءات التي أجريت في مختلف حلقات العمل والاجتماعات (٧ أنشطة تدريبية و ٥ اجتماعات للخبراء)، أن تلك الخدمات والمنتجات مفيدة أو مفيدة جدا، بما يمثل زيادة عن الهدف بنسبة ٨٠ في المائة. وعمّم المكتب دون الإقليمي على نطاق واسع منشوراته بحيث بلغت الترتيلات السنوية من موقعه الإلكتروني ١١٣ ٧٨٤ تزيلا، منها الوثيقة المعنونة "تحليل أسباب وآثار الأزمة المالية في المنطقة"؛ ووقع برنامجا واسعا للتعاون التقني مع السلفادور؛ وساعد حكومة نيكاراغوا في إعداد خطة وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتلقى تقييما خارجيا لاحقا إيجابيا لمشروعة المعنون "بناء القدرات في مجال تحليل سياسات الاقتصاد الشامل في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي"، مما يشير إلى أن المصارف المركزية المشاركة تستخدم بالفعل الأدوات المكتسبة في برامجها النقدية وتوقعاتها ومحاكلها المتعلقة بالاقتصاد الشامل.

(ب) زيادة القدرات التقنية للدول الأعضاء في اللجنة فيما يتصل ببرنامج التنمية في المنطقة دون الإقليمية وخيارات السياسات في ميادين التجارة والتكامل والتنمية المستدامة

٦٢٨ - أُتيحت لما عدده ٨٨١ من أصحاب المصلحة في المنطقة سبل الوصول إلى خدمات ومنتجات اللجنة المتعلقة بخيارات السياسات في ميادين التجارة والتكامل والتنمية المستدامة، بما يمثل زيادة عن العدد المستهدف البالغ ٥٠٠ من أصحاب المصلحة، في حين ارتأى ٨٧ في المائة من المجيبين على الاستقصاءات (٦١٠ مجيبين شاركوا في ١١ فريقا من أفرقة الخبراء و ١٨ نشاطا تدريبيا). التي شاركوا فيها أن تلك الخدمات والمنتجات مفيدة أو مفيدة جدا، بما يمثل زيادة عن الهدف بنسبة ٨٠ في المائة. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وضع البرنامج الفرعي مخططات تقييم الآثار الاقتصادية لتغير المناخ على المنطقة، وتناول خيارات السياسات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين؛ وقّيم آثار العوامل الخارجية على البيئة المترتبة على مصافي

النفط^(١٢)، وقدم إسهامات تقنية لإضافة الوقود الأحفائي لمزيج البترين، وعمل على مد الربط الكهربائي في أمريكا الوسطى. وقاد المكتب أيضا وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ووكالات متعددة الأطراف في عملية تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للكوارث الكبرى على المنطقة^(١٣)، ودرّب موظفين محليين على استخدام منهجية اللجنة في التقييم.

برنامج الفرعي ١٢

أنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

(أ) تحسين معارف صانعي السياسات والباحثين وعموم الجمهور في المنطقة دون الإقليمية بالمسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة والتكامل في سياق حوض منطقة البحر الكاريبي

٦٢٩ - أقرّ ما عدده ٥٠٤ من المشاركين بفائدة الاجتماعات والمنتديات التي نظّمها البرنامج الفرعي^(١٤)، بينما سجّلت ٢٤٣^(١٥) إحالة مرجعية في وثائق السياسات والمواد الأكاديمية ووسائل الإعلام إلى منشورات اللجنة وبياناتها في حوض منطقة البحر الكاريبي. واكتمل إعداد ونشر ما مجموعه ٤٢ تقريراً فنياً. وبدأ بنجاح إصدار منشورات رائدة من قبيل دراسة الحالة الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي وسلسلات ورقات عمل، تطرقت إليها وسائل الإعلام على نطاق واسع. ومن الأدلة الأخرى على إسهام بحوث البرنامج الفرعي في تقرير السياسات، نشر وثائقه المتعلقة بالبحث والسياسات في المواقع الإلكترونية لعدة مصارف مركزية إقليمية ومنظمات ووزارات. وعقد البرنامج الفرعي الدورة الوزارية

(١٢) شكّلت الدراسات التي أجراها المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مكسيكو لصالح الأمانة العامة للبيئة في المكسيك، بشأن الآثار الخارجية وتكاليف مصانع توليد الطاقة الكهربائية باستخدام الوقود الأحفوري ومجمّعات مصافي النفط في المكسيك الأساس التقني للأمانة العامة للبيئة لإصدار المعيار الوطني لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت.

(١٣) قدّم البرنامج الفرعي المساعدة التقنية على تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للكوارث الطبيعية في تاباسكو، المكسيك، وهايي (بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ونيكاراغوا ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، بينما نسّقت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية تقييماً لأثر وباء الأنفلونزا بالتعاون مع السلطات المكسيكية.

(١٤) من أصل ما مجموعه ٩٢٣ من مقرري السياسات والخبراء من البلدان الأعضاء والمؤسسات الشريكة المشاركة في الاجتماعات والمحافل الخمسة والعشرين التي عُقدت في فترة السنتين في مجالات المسائل الجنسانية وقضايا الشباب والجريمة والعنف والتنمية المستدامة بما يشمل تغير المناخ ومبادرة استراتيجية موريشيوس. ملاحظة مهمة: لم يعقب المناسبات جميعها إجراء استقصاءات لقياس درجة الرضا، مما أدى إلى انخفاض عدد المشاركين الذين قيّموا المناسبة بوصفها مناسبة مفيدة.

(١٥) يجوز ألا يمثّل هذا العدد تمثيلاً صحيحاً للعدد الإجمالي للإحالات المرجعية الواردة خلال فترة السنتين، لأن عدم توافر الموظفين للمساعدة في عملية التتبع أثر تأثيراً جسيماً على القدرة على الاحتفاظ بالسجلات المناسبة نظراً لطبيعة الاتصالات في المنطقة.

٢٢ للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي وأحداث إقليمية^(١٦) هامة أخرى أُنجزت دوره بوصفه مساهما فنيا في إقامة حوار السياسات وصياغتها.

(ب) تحسين مستوى قدرات الموارد البشرية والخبرات التقنية في مجال وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة البحر الكاريبي

٦٣٠ - تمت تلبية ما مجموعه ٢٤٥ طلبا للحصول على المساعدة التقنية^(١٧) تلبية مرضية في منطقة البحر الكاريبي، بينما تلقى البرنامج الفرعي ٢٣٨ تقييما إيجابيا من المشاركين في أنشطة تدريبية^(١٨) كان البرنامج الفرعي قد نظمها. وقدم البرنامج الفرعي الدعم لمقرري السياسات في فهم الآثار الاقتصادية لتغير المناخ وعرض ثلاث حلقات عمل تتعلق باستخدام منهجية اللجنة في تنفيذ تقييمات الكوارث. وقد استفاد في المجموع نحو ٣٢٠ شخصا (١٢٧ منهم إناث) من التدريب والمشاورات التي أجريت خلال فترة السنتين. وأُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أربعة تقارير قطرية عن تقييم أضرار الكوارث. وتلقى نحو ٢٨ موظفا إحصائيا من عشرة بلدان في منطقة البحر الكاريبي التدريب على استخدام نظام استعادة بيانات التعداد للمناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الصغيرة لإنجاز تعدادات عام ٢٠١٠ ودرّب موظفون في مشروع تجربي في سانت لوسيا على تقييم ما للقطاع غير النظامي من آثار على بلدان منطقة البحر الكاريبي.

(١٦) شملت هذه الاجتماعات الاجتماع دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي لتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ١٥ عاما على إقراره، ولجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي ولجنة الرصد التابعة للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاستشارية التقنية لآلية التنسيق الإقليمي، واجتماعات اللجنة التوجيهية المتعلقة بتعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية لمنطقة البحر الكاريبي الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، واللجنة الاستشارية الرفيعة المستوى المعنية بتغير المناخ.

(١٧) بشأن مواضيع السياسة الجنسانية والسياسات المتعلقة بالشيخوخة والتنمية المستدامة وتقييم الكوارث والأخطار.

(١٨) نُظِّمَت حلقات عمل تتعلق بعدد متنوع من المجالات تشمل تغير المناخ وتقييم الكوارث والتحضيرات لتعدادات السكان وتقديم المساعدة الإنمائية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمعلومات والتحليل الاقتصادي وإجراء استقصاءات الأسر المعيشية.

الباب ٢١

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٦٣١ - تشمل الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تقديم الدعم إلى كل من اليمن وقطر ولبنان لدمج التدابير الرامية إلى تحسين الإدارة المستدامة لموارد الطاقة. فعن طريق شراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني وجامعة الدول العربية، أدرجت اليمن ولبنان والجمهورية العربية السورية في سياساتها الوطنية للمياه تدابير ترمي إلى تحسين إمدادات المياه والصرف الصحي.

٦٣٢ - وقُدِّمت وثيقتان من وثائق الهيئات التداولية تتعلقان بالأهداف الإنمائية للألفية للمناقشة في الدورة الوزارية الخامسة والعشرين للإسكوا في عام ٢٠٠٨. كما قُدِّمت الإسكوا مساهمة فنية لإعداد منشور إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعنون الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ونشرت التوقعات الاقتصادية الإقليمية.

٦٣٣ - واعتمدت خمسة بلدان تدابير لدعم إدماج السياسة الاجتماعية أو سعت سعيًا نشطًا في الحصول على المساعدة التقنية من الإسكوا في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، قُدِّمت اللجنة من خلال ما بذلته من جهود في مجال الدعوة وتنمية القدرات، الدعم إلى ١٣ بلدا عضوا لمساعدتها على وضع سياسات وطنية للشباب، وأعدت تقارير وطنية لمتابعة تنفيذ برنامج العمل العالمي للشباب.

٦٣٤ - وتم تدشين بوابة مجتمع المعلومات لمنطقة اللجنة بوصفها قاعدة بيانات الخدمات الإلكترونية الإقليمية المتسمة بالدينامية وثنائية اللغة (الإنكليزية والعربية). وقد أبرز اجتماع فريق الخبراء المعني بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التحديات التي تعترض إقامة قطاع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قائم على الاعتماد على الذات ومستدام في منطقة الإسكوا، واقترح الاجتماع حلولاً لتذليل هذه العقبات.

٦٣٥ - ومن خلال المساعدة التي قدمتها الإسكوا، تمكنت البلدان الأعضاء فيها من تنفيذ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية بنسبة ٦٧ في المائة، أي بنسبة تحسّن بلغت ٥ في المائة مقارنة مع عام ٢٠٠٨. وأنشأت الإسكوا مكتبة إلكترونية عن النظم الإحصائية الوطنية، ويسّرت تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات ونشر المبادئ التوجيهية، ودعمت بناء قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية.

٦٣٦ - وأسهمت أنشطة الدعوة والمساعدة التقنية التي قدمتها اللجنة في إدراج منظور جنساني في الخطة الوطنية للمملكة العربية السعودية لعام ٢٠٠٨، وأسهمت في قيام ١٤ دولة عضوا بإنشاء آليات لشؤون المرأة، بما يمثل زيادة بست بلدان عن فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واعتمد بلدان إضافيان منظور تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتهما الوطنية بحيث بلغ مجموع البلدان التي قامت بذلك ١٠ بلدان.

٦٣٧ - وحُدِّدت ديناميات العلاقات الإقليمية التي تغذيها النزاعات مثل التشريد وحالات التوتر بين المجتمعات المحلية، وجرى تقييمها في سياق العواقب المترتبة عليها على الصعيدين المحلي والإقليمي. وقد اضطلعت الإسكوا بدور حفاز في تقديم الدعم إلى البلدان الأعضاء فيها بشأن إنشاء لجنة حكومية دولية معنية بالقضايا المستجدة والتطورات الناشئة عن الأزمات. وأسفرت الجهود التي بذلتها الإسكوا عن انضمام ١١ بلدا عضوا إلى فرقة العمل المعنية بتشكيل اللجنة الحكومية الدولية تلك لتعزيز القدرات الوقائية للبلدان الأعضاء وقدراتها على الاستجابة.

التحديات والدروس المستفادة

٦٣٨ - يتعين على الإسكوا أن تركز جهودها لإجراء مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما يضمن الالتزام السياسي والمشاركة الرفيعة المستوى، ووضع آليات لرصد المشاريع الميدانية ومتابعتها. ومن شأن مشاركة البلدان الأعضاء مشاركة فعالة في عملية التخطيط ودعمها في ذلك أن يؤديا إلى تحسين ضمان تحقيق النتائج. وينبغي توسيع نطاق استخدام الصحف والقنوات التلفزيونية الوطنية والإقليمية والإنترنت لزيادة الوعي والمعرفة بالقضايا والأعمال ذات الصلة بالأمم المتحدة. ويجب أن تكون استراتيجية الإسكوا للاتصال استراتيجية استباقية بحيث تعتمد الأدوات الجديدة لتكنولوجيا الإعلام. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الإسكوا في القدرة على التواصل بفعالية مع البلدان الأعضاء من خلال المنشورات المناسبة التي يطالعها صانعو القرارات.

معدل تنفيذ النواتج

٦٣٩ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ما نسبته ٨١ في المائة من ٤٨٠ من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٦٤٠ - وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الموافق عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (Sect.21/A/62/6).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج عمل الإسكوا ودعمه بالموظفين والموارد المالية على نحو فعال

٦٤١ - زادت الإسكوا، في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، إجمالي عدد النواتج المحققة بنسبة ٦٢ في المائة (حيث ارتفعت من ٣٠٩ نواتج في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٥٠٢ ناتجا في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩) وبأخذ هذه الزيادة في الاعتبار، فإن الإسكوا تكون قد حققت تحسنا كبيرا في أدائها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ حيث بلغت معدل تنفيذ نسبته ٨٢ في المائة من النواتج المنجزة. ويمثل هذا نقصا بنسبة ٧ في المائة عن الهدف المنقح لفترة السنتين ونقصا بنسبة ٦ في المائة عن معدل التنفيذ للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويتضح مغزى هذا التحسن في الأداء في ظل الحالة الأمنية التي اعترضت الإسكوا في عام ٢٠٠٨ ومعدل الشغور البالغ ١٦,٣ في المائة الذي سُجل خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

(ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

٦٤٢ - في إطار السعي إلى إضفاء المزيد من الشفافية على عملية استقدام الموظفين وكفالة توافر المؤهلات العليا في الموظفين المستقدمين، استحدثت الإسكوا عملية استقدام جديدة تنص على إجراء امتحانات تحريرية لملء جميع الشواغر. فلا توجّه الدعوات الآن إلى المرشحين لإجراء المقابلات الشخصية إلا إذا حصلوا على نقاط تستوفي أو تفوق معايير النجاح الدنيا المطلوبة في الامتحانات التحريرية. كما يتقاسم عضوية لجنة المقابلات الشخصية الآن مرشحون من مكتب التخطيط والتنسيق ومرشحون من الإدارة. وسعيا إلى استقطاب عدد أكبر من المرشحين، استُبعد اشتراط اللغة العربية لمعظم الشواغر. وبدأ أيضا العمل بجدول زمني يُمنح بموجبه لجميع الأطراف عدد محدد من الأيام لإنجاز الإجراءات ذات الصلة.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٦٤٣ - فيما يتعلق باستقدام الموظفين من البلدان غير الممثلة والبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا، حققت الإسكوا ما فاق هدف خطة عملها المتعلقة بالموارد البشرية بنسبة ٢٠ في المائة. وتحسّن أيضا رقم خط الأساس الذي حددته فيما يتصل باستقدام النساء لشغل وظائف من الفئة الفنية. وعلاوة على ذلك، بذلت الإسكوا جهودا أكبر لضمان زيادة عدد تعيينات الإناث في الرتب الفنية. إلا أن أحد العوامل السلبية المتكررة التي تسهم في تباطؤ إحراز التحسن في النسبة المئوية لتعيين الإناث، إنما يتمثل في عزوف المرشحات اللواتي وقع عليهن الاختيار عن قبول عروض العمل في اللحظة الأخيرة في كثير من الأحيان. ففي عامي ٢٠٠٨

و ٢٠٠٩، انتقل عدد كبير من الموظفين الناجحات في الامتحانات الوطنية التنافسية، إلى وظائف خارج منطقة الإسكوا. وبالإضافة إلى ذلك، أسهم تقاعد العديد من الموظفين فضلا عن حالات إنهاء الخدمة بالتراضي، في خفض عدد الموظفين في الفئة الفنية لدى الإسكوا.

(د) تحديد المسائل الناشئة التي تتطلب اهتمام الدول الأعضاء

٦٤٤ - استغلت الإسكوا انعقاد دورتها الخامسة والعشرين (صنعاء، أيار/مايو ٢٠٠٨)، لتوجيه نظر البلدان الأعضاء إلى المسائل الناشئة المتمثلة في تغير المناخ وأزمة الغذاء والتنمية الشاملة للجميع. وتمخضت الدورة عن اعتماد قرارات تناولت هذه القضايا الناشئة. وعقدت الإسكوا أيضا اجتماعات إقليمية عن تمويل التنمية. وما زالت ماضية في الاضطلاع بدور فعال في إحاطة البلدان الأعضاء بالاجتماعات البارزة العديدة التي تعقدها الأمم المتحدة وذلك من خلال الزيارات الرسمية التي يقوم بها الأمين التنفيذي للإسكوا إلى هذه البلدان. وإضافة إلى ذلك، نظمت الإسكوا، في إطار شراكة مع منظمة العمل الدولية وهيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية، الملتقى الإقليمي التشاوري الرفيع المستوى حول موضوع "آثار الأزمة المالية الدولية على البلدان الأعضاء في الإسكوا: نظرة مستقبلية" الذي عُقد في دمشق في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩.

(هـ) تعزيز التنسيق في مجال إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف الإقليمية الفاعلة

٦٤٥ - أنشئت ثلاثة أفرقة عاملة مشتركة بين الوكالات، الأول معني بالأهداف الإنمائية، للألفية، والثاني بتغير المناخ، والثالث بالأمن الغذائي. وقد اتفقت الأفرقة العاملة الثلاثة على نواتج مشتركة عديدة في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، عقدت الإسكوا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنظمة الصحة العالمية، الاجتماع الوزاري الإقليمي لغربي آسيا حول موضوع "معالجة الأمراض غير المعدية والإصابات: التحديات الرئيسية التي تواجهها التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين" يومي ١٠ و ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩ في الدوحة. وتعاون اللجان الإقليمية أيضا في إعداد دراستها المشتركة الأولى عن فعالية الطاقة.

٦٤٦ - وجرى رسميا تدشين المشروع العالمي لكفاءة استخدام الطاقة في القرن ٢١ في بولندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد اجتمعت أربع من لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس في إطار دورة دراسية عقدت في مدينة مينسك في بيلاروس عن "تحسين السلامة على الطرق في العالم: تحديد أهداف إقليمية ووطنية للحد من الإصابات الناجمة عن حوادث المرور".

(و) زيادة الوعي العام بالجهود التي تبذلها الإسكوا لتحقيق الأولويات الإقليمية ومعالجة القضايا الناشئة

٦٤٧ - على مدى عام ٢٠٠٨، تطرقت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة إلى أعمال الإسكوا ٤٠٠ مرة نظرا لحالة عدم الاستقرار السياسي في لبنان، والقيود والتدابير الأمنية المترتبة على ذلك، وتنقيح الاستراتيجية الإعلامية التي دعت إلى تقليل الظهور في الأوقات المحفوفة بالمخاطر. إلا أن أعمال الإسكوا حظيت بتغطية من منافذ إعلامية دولية مثل موقع CNN بالعربية وهيئة الإذاعة البريطانية BBC (التي نشرت مقالات إخبارية عن تقرير الإسكوا عن الشيخوخة في تموز/يوليه ٢٠٠٨). ومنذ بداية عام ٢٠٠٩، ازداد بقدر طفيف ظهور الإسكوا في وسائل الإعلام نظرا لازدياد أجواء الهدوء وتخفيف القيود. كما يعدّ قبول السودان عضوا كامل العضوية في الإسكوا عاملا إيجابيا في ذلك.

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

(أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على صياغة سياسات وتدابير لتحسين الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية واعتمادها وتنفيذها، مع التركيز بوجه خاص على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٦٤٨ - أسهمت الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا في إدماج ثلاثة بلدان لتدابير ترمي إلى تحسين الإدارة المستدامة لموارد الطاقة وذلك على النحو التالي: أولا فيما يتعلق باستخدام أنواع وقود أنظف (اليمن)، وثانيا من حيث فعالية الطاقة، وبخاصة عن طريق إدارة الطلب (اليمن وقطر)، وثالثا فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا الطاقة الشمسية (لبنان). وفي إطار شراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني وجامعة الدول العربية ساعدت الإسكوا ثلاثة بلدان (هي الجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن) على إدراج التدابير اللازمة لتحسين إمدادات المياه والصرف الصحي في سياساتها المائية الوطنية، ووفرت خيارات السياسات للإسراع في تحقيق الغاية العاشرة المدرجة تحت الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، واحتفالا بإعلان عام ٢٠٠٨ السنة الدولية للصرف الصحي. وقد ازداد عدد السياسات والتدابير التي اعتمدها البلدان الأعضاء من أجل تحقيق غايات الهدفين ١ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بست من السياسات والتدابير.

(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على تطبيق أفضل الممارسات والأساليب لتحسين التنمية الريفية المستدامة وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم باستخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً

٦٤٩ - أيدت الآلية الحكومية الدولية العربية التقارير الإقليمية الموضوعية عن الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها السادسة عشرة والسابعة عشرة، وستكفل الآلية تحقيق النتائج المستهدفة. كما أسهم الاجتماعان المعقودان حول موضوعي "الإدارة المستدامة للأراضي باعتبارها إحدى أفضل الممارسات لتعزيز التنمية الريفية في منطقة الإسكوا"، و "اعتماد نهج السبل المستدامة لكسب العيش لتعزيز التنمية الريفية في منطقة الإسكوا"، في تعزيز زيادة الوعي وبناء القدرات على تنفيذ سياسات وتدابير الإدارة المستدامة للأراضي من أجل تحسين التنمية الريفية؛ وقد أفضت الشراكات المقامة مع المنظمات غير الحكومية وإحدى مؤسسات القطاع العام إلى اتخاذ عدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في مجال الزراعة ومشاريع الصناعات التحويلية، وذلك من خلال استخدام التكنولوجيا السليمة بيئياً، مثل إنشاء مرفق لتشجيع استخدام الدفيئات وللتدريب بما يعزز أفضل الممارسات في مجال زراعة نبات السماق بطريقة سليمة بيئياً؛ وإنشاء مركز دائم للتدريب على تصنيع سخانات الماء الشمسية.

(ج) تحسين التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في قضايا الطاقة والمياه، بما في ذلك منع نشوب النزاعات المتصلة بالمياه والبيئة

٦٥٠ - في إطار شراكة مع المعهد الاتحادي الألماني لعلوم الأرض والموارد الطبيعية، قامت الإسكوا بما يلي: '١' المساعدة في تعزيز مهارات مسؤولين عراقيين على التفاوض وتسوية النزاعات فيما يتعلق بالإدارة المشتركة للموارد المائية المشتركة؛ '٢' بدء مبادرة إقليمية لحماية الموارد المائية - بوضع شروط مسابقة قانونية ومؤسسية، وتحديث المعلومات المتصلة بهذا الموضوع في المنطقة، وتحديد القدرات القانونية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ التدابير المتخذة فيما يتصل بقضايا المياه المشتركة التي تشكل معالجتها شرطاً أساسياً لتوثيق التعاون الإقليمي؛ '٣' تنظيم حلقة عمل تدريبية بمساعدة الحاسوب مدتها ثلاثة أيام حول إدارة المياه لفائدة مسؤولين وخبراء لبنانيين، مكرّرة فيها على تعبئة البرامجيات الحاسوبية للتقييم والتخطيط في مجال المياه وما تنطوي عليه من منافع، لدعم عمليات وضع السيناريوهات واتخاذ القرارات في هذا المضمار على صعيد الحوض. وأفضى تعاون الإسكوا مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على اجتماع المائدة المستديرة العربي حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين وكفالة استمرارهما.

(د) زيادة استخدام البلدان الأعضاء للأدوات والأساليب التي من شأنها أن تعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية في قطاعات الإنتاج

٦٥١ - أنشأت الإسكوا موقعاً إلكترونياً عن التجارة والبيئة في المنطقة العربية، واستعرضت التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الإقليمي لبناء قدرات التجارة والبيئة في المنطقة العربية. وأفضت الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا كذلك إلى اتخاذ عدد من المبادرات التي تنطوي على استخدام أدوات وأساليب حديثة لرفع مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية لقطاعي الزراعة (نبات الصعتر) والصناعات التحويلية (تصنيع الملابس)، بالإضافة إلى مبادرة لإدارة خدمات الائتمان البالغ الصغر. وفيما يلي المبادرات المتخذة: '١' استخدام الري بالتنقيط في زراعة محصول نبات الصعتر؛ و '٢' تطوير تكنولوجيا محلية لتجهيز نبات الصعتر؛ و '٣' اعتماد تكنولوجيا مدعومة بالحاسوب لصناعة الملابس؛ و '٤' بناء القدرات على تقديم المشورة التجارية للمؤسسات التجارية الزراعية البالغة الصغر والصغيرة الحجم في جنوب لبنان.

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

(أ) تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على تعزيز وصياغة سياسات متكاملة في مجال التنمية الاجتماعية تراعي خصائص المنطقة واعتباراتها الثقافية. مما يفضي إلى تحقيق المساواة الاجتماعية والحد من الفقر وتحقيق الاستدامة السكانية

٦٥٢ - اتسع في عام ٢٠٠٩ نطاق الأخذ بنهج السياسة الاجتماعية المتكاملة الذي تعتمده الإسكوا، إذ قامت خمسة بلدان أعضاء فيها (بالمقارنة مع ثلاثة بلدان في عام ٢٠٠٧) إما باتخاذ تدابير تدعم صياغة السياسة الاجتماعية المتكاملة، وإما بطلب الحصول على المساعدة التقنية من الإسكوا في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، أعرب ١٣ بلداً عضواً عن تأييد أنشطة الدعوة وتنمية القدرات التي نفذتها الإسكوا في مجال سياسات وبرامج الشباب. وأفضى عمل اللجنة ومشاركتها في مجال التواصل بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني إلى اعتماد نهج التنمية الاجتماعية بالمشاركة ومفهوم البحث العملي القائم على المشاركة في خمس هيئات حكومية جديدة وسبع منظمات من منظمات المجتمع المدني، مما رفع عدد تلك الجهات الحكومية والمنظمات إلى ٢٤، وهو الهدف المحدد لفترة السنتين هذه.

(ب) زيادة قدرات البلدان الأعضاء على وضع وتنفيذ خطط وبرامج و/أو مشاريع تنمية اجتماعية مشتركة بين القطاعات تركز على الشباب، والعمال المهاجرين، وذوي الإعاقات، وفقراء المدن والأرياف

٦٥٣ - نفذت الإسكوا مشروعاً إقليمياً لتدريب جهات التنسيق من ١٣ بلداً عضواً على جمع المعلومات عن السياسات المتعلقة بالشباب وإدراج الاستنتاجات في تقارير وطنية. ونظمت المملكة العربية السعودية عشر حلقات تدريبية في إطار برنامج الإسكوا التدريبي لبناء القدرات في مجال التنمية الاجتماعية القائمة على المشاركة. ونظمت ثلاث حلقات تشاورية وطنية بالتعاون مع صانعي القرارات في لبنان ومصر واليمن بشأن الثغرات والعقبات القائمة على صعيد السياسات، والتي تحول دون إدماج مختلف الفئات في المجتمع. وشجعت جهود مماثلة على تحديد العوامل التي تتركس الإجحاف ضد الأشخاص ذوي الإعاقات في الأردن. وفي المجموع، ازداد عدد المشاريع التي نُفذت بالتعاون مع البلدان الأعضاء والتي تركز على مختلف الفئات الاجتماعية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، من أربعة إلى ثمانية مشاريع، أي أنه تجاوز العدد المستهدف بمشروعين.

الباب ٢٢

البرنامج العادي للتعاون التقني

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٦٥٤ - لا يزال البرنامج العادي للتعاون التقني يمثل وسيلة هامة لتمكين الدول الأعضاء من تطوير قدراتها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بتمكين الدول الأعضاء من الحصول على ما هو متاح للأمانة العامة للأمم المتحدة من خبرات مهنية وكفاءة تقنية ومعارف واسعة ومتنوعة. ويتيح البرنامج مرونة تشغيلية في تلبية ما للدول الأعضاء من احتياجات جديدة ومستجدة على وجه السرعة، فضلاً عن توفير الوسائل اللازمة للكيانات المسؤولة عن التنفيذ للأخذ بنهج متعدد القطاعات لقيام الأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ الأنشطة الإنمائية.

٦٥٥ - وخلال فترة السنتين المشمولة بالتقرير، تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز عملية تنمية القدرات على الصعيد القطري، حيث تحسّن التكامل والتنسيق مع أنشطة الهيئات الأخرى في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وللارتقاء بتنفيذ البرنامج الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة وإعمال المساءلة، جرى توسيع الأخذ بالإطار المنطقي ليشمل كل كيان مسؤول عن التنفيذ على صعيد برنامجه الفرعي. ويمثل هذا النهج المرحلة الثالثة من أوجه التحسن

اللاحقة وذلك على نحو ما يلي: في المراحل السابقة، حوّلت تعزيزات إطار البرنامج بالفعل عملية وضع الأهداف والإنجازات المتوقعة من المستوى العام لهذا الباب (في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥) إلى مستوى البرامج (في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧) ثم إلى مستوى البرامج الفرعية (خلال الفترة الحالية المشمولة بالتقرير).

التحديات والعراقيل والأهداف غير المنجزة

٦٥٦ - إن جميع الكيانات المسؤولة عن التنفيذ عازمة على تحسين المساءلة الإدارية وعمليات الرصد والإبلاغ عن الإنجازات التي تحققت من خلال البرنامج العادي، بطرائق منها تعزيز الإدارة القائمة على النتائج وكذلك آليات الرصد والإبلاغ. ولا يعمل في البرنامج الذي تنفذه إحدى عشرة هيئة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، أي منسق عام للبرامج، وينطوي عدم اتخاذ ترتيب بشأن هذه المسألة على آثار تتعلق بإيجاد استراتيجية برنامجية أكثر انساقاً للبرنامج العادي على المستوى العالمي.

٦٥٧ - وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الموافق عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect.22)).

٦٥٨ - ويتولى تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ١١ كيانا مسؤولاً عن التنفيذ على النحو التالي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وموئل الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وقد وُضعت هيكلية العرض أدناه وفقاً لكل هيئة مُنفّذة يليها اسم باب الميزانية الذي يقابل كل هيئة على حدة. وترد أدناه لكل هيئة على حدة الإنجازات المتوقعة بحسب البرامج الفرعية^(١٩). وسيلاحظ أنه إلى جانب النتائج المشروحة أدناه، يسهم هذا الباب أيضاً في تحقيق النتائج المبلغ عنها في إطار الميزانية العادية لهذه الهيئات المنفّذة البالغ عددها ١١ هيئة. وقد تولت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تنسيق عرض تحليل أداء البرامج.

(١٩) لم توضع هيكلية هذه البرامج الفرعية بالضرورة على غرار البرامج الواردة في الميزانية العادية.

ألف - الخدمات الاستشارية القطاعية
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

البرنامج الفرعي ١

القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة

- (أ) تعزيز قدرة البلدان النامية على تنفيذ منهاج عمل بيجين والتعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، واستخدام إجراءات البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- (ب) تعزيز التنسيق والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ منهاج عمل بيجين والتعليقات الختامية للجنة
- (ج) تعزيز فهم العنف ضد المرأة باعتباره شكلا من أشكال التمييز وانتهاكا لحقوق الإنسان للمرأة وتعزيز القدرة على القضاء على العنف ضد المرأة
- ٦٥٩ - تولى البرنامج الفرعي تنفيذ سلسلة حلقات عمل تتعلق ببناء القدرات، ساعدت كل من كوت ديفوار وغينيا - بيساو على إعداد تقريرين وطنيين عن الاتفاقية ومتابعة ملاحظات اللجنة الختامية على التوالي. ونظّم البرنامج الفرعي حلقتي عمل لفائدة ١٢ بلدا في أفريقيا لتعزيز الأطر التشريعية الوطنية للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة. وأفضى ذلك إلى قيام أصحاب المصلحة المعنيين بوضع استراتيجيات إنمائية للتعجيل بالإجراءات الرامية إلى وضع تشريعات شاملة عن العنف ضد المرأة وإعمالها وتنفيذها. ومن خلال المساعدة التي وفّرها دليل التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، تعزّز فهم أصحاب المصلحة للعنف ضد المرأة بأنه شكل من أشكال التمييز ضدها وانتهاك لما لها من حقوق الإنسان.

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية والتنمية

- (أ) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ برامج وسياسات اجتماعية فعالة، وخاصة في مجال إدماج كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة والشباب في المجتمع
- (ب) زيادة مهارات ووعي المشاركين في حلقات العمل بقضايا الفئات الاجتماعية من أجل تشجيع الممارسات الإنمائية التي تتسم بقدر أكبر من الشمولية
- ٦٦٠ - تحسّنت معارف وكفاءات المستفيدين المتعلقة بالمنهجيات والأساليب الكفيلة بتحقيق التنمية الاجتماعية، بما في ذلك جمع المعلومات وتحليلها على نحو نوعي؛ والأخذ

بالنُهج الشاملة، والقيام بالتحليل الاجتماعي القائم على القواعد المتبعة؛ ووضع الأطر المنطقية بهدف تنفيذ السياسات والمشاريع. وتحقيقاً لهذا الغرض، أوفد البرنامج الفرعي بعثات استشارية ونظّم دورات تدريبية لصالح البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال وضع وتعزيز الاستراتيجيات الإنمائية والسياسات المتعلقة بالفئات الاجتماعية على الصعيد الوطني. وشملت هذه المبادرات عمليات تقييم الاحتياجات وتوفير المعلومات المتعلقة بالأهداف الدولية ذات الصلة، وتحديد أولويات وضع السياسات الوطنية. وأسهمت حلقات العمل التي شهدت مشاركة مسؤولي الحكومات وممثلي المنظمات غير الحكومية في تعزيز التعلم الفني وتنمية المهارات العملية. وتناولت حلقات العمل الاحتياجات الوطنية لوضع سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة؛ وتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة؛ والسياسات الأسرية؛ والشباب والعنف المسلح في أفريقيا.

البرنامج الفرعي ٣ التنمية المستدامة

- (أ) تعزيز القدرة الوطنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ إجراءات واستراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة في مجالات الطاقة والمياه والموارد الطبيعية
- (ب) زيادة المهارات التقنية للبلدان النامية وتفهمها لتنفيذ إجراءات واستراتيجيات وطنية لتحقيق التنمية المستدامة في مجالات الطاقة والمياه والموارد الطبيعية
- ٦٦١ - خلال فترة السنتين، شرع ما مجموعه ١٠ بلدان في وضع استراتيجيات وطنية ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وازداد إدراكها للتحديات التي ينطوي عليها تغير المناخ، وذلك نتيجة للأنشطة التي اضطلع البرنامج الفرعي بتنفيذها، وساعدت تلك البلدان على تنمية المهارات اللازمة لتحديد التكنولوجيات المناسبة للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره ونقلها ونشرها. وشملت هذه الأنشطة تنظيم حلقات عمل وتقديم خدمات استشارية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال بناء القدرات وتعزيز المؤسسات وإصلاحها وتعزيز مساهمات مختلف أصحاب المصلحة من قبيل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة. وأسهمت حلقات العمل هذه المعقودة قبل الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، في بناء قدرات أصحاب المصلحة ومهّدت السبيل للتوصل إلى توافق للآراء في تلك الدورة بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها على الصعيد الميداني في المجالات المواضيعية المتمثلة في الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا.

البرنامج الفرعي ٤ الإحصاءات

- (أ) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على القيام بصورة منتظمة بجمع الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها
- (ب) زيادة مهارات الموظفين الوطنيين في مجال تجميع ونشر البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية وفقا للمعايير والأطر الدولية وتفهمهم لها
- ٦٦٢ - اضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة تنمية قدرات أكثر من ١ ٧٠٠ موظف إحصائي من البلدان النامية بهدف دعم عملية جمع الإحصاءات الاقتصادية الأساسية، مثل الإحصاءات المتعلقة بالصناعات التحويلية والتجارة الدولية، وتعدادات السكان والمساكن، والإحصاءات البيئية ومؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وكشف تقييم المتابعة الذي دام ستة أشهر أن ٨٠ في المائة من المشاركين نفذوا توصية واحدة على الأقل من التوصيات المنبثقة عن حلقات العمل، وذكروا أنه كان لهذه الأخيرة تأثير إيجابي مباشر على عمليات المكاتب الإحصائية الوطنية. وانطوى عدد من أنشطة بناء القدرات التي اضطلع بها البرنامج الفرعي على نقل المعارف المتعلقة بالمعايير والأطر الدولية الجديدة أو المنقحة. وأكدت تقييمات المتابعة أن أكثر من ٨٠ في المائة من المشاركين استخدموا المعارف الإحصائية و/أو المواد التي اكتسبوها خلال حلقات العمل المذكورة. فالتقيد على نحو أدق بالإحصاءات المستوفية للمعايير الدولية يساعد على تحسين قابلية تلك الإحصاءات للمقارنة في مختلف البلدان وتعزيز جدواها لأغراض التحليل على الصعيدين الإقليمي والدولي.

البرنامج الفرعي ٥ السكان

- (أ) تعزيز سبل الحصول على الوسائل والموارد الديموغرافية من خلال تحقيق نشر أحسن للوسائل الديموغرافية، بما في ذلك عن طريق الإنترنت
- (ب) تحسين قدرة الموظفين في مراكز التدريب أو الإدارات الحكومية على استعمال التحليل الديمغرافي كأساس لتخطيط البرامج أو تنفيذها أو رصدها
- ٦٦٣ - دعم البرنامج الفرعي عملية وضع معجم ديموغرافي متعدد اللغات متاح للاستخدام على الإنترنت - ديموبيديا (Demopaedia) - يضم معارف ديموغرافية بما عدده ١٤ لغة ويشجع العمل التعاوني للأخصائيين والمربين في البلدان النامية

(<http://www.demopaedia.org>). وقد حضر دبلوماسيون وأخصائيون من ٥٠ بلدا دورة إيضاحية للتعريف بالمعجم خلال الدورة الثانية والأربعين للجنة السكان والتنمية وحلقة عمل نُظِّمت خلال المؤتمر الدولي السادس والعشرين للسكان الذي يعقده الاتحاد الدولي للدراسات السكانية العلمية. وفي هذا الصدد، أنشأ البرنامج الفرعي موقعا إلكترونيا (<http://www.un.org/esa/population/techcoop/manuals.html>) يحتوي على أدلة ديموغرافية تُحيل على مواد مرجعية ذات صلة. ونظَّم البرنامج الفرعي أيضا حلقة عمل عن الأساليب المتطورة لتحليل التعدادات حضرها مشاركون من بلدان آسيوية وأفريقية. واكتسب المشاركون من الوكالات الحكومية مهارات عملية في التحليل الديموغرافي وتجهيز البيانات، بما مكّنهم من الارتقاء بتحليل البيانات الديموغرافية المستقاة من التعدادات والاستقصاءات.

البرنامج الفرعي ٦

الإدارة العامة وإدارة التنمية

(أ) تعزيز القدرة المؤسسية والتقنية للإدارات العامة الوطنية ودون الوطنية لتحسين ما تقدمه من خدمات عامة

(ب) تعزيز قدرة الموارد البشرية للإدارات العامة في مجالات التحلي بالروح المهنية والأخلاقيات في القطاع العام، والإدارة القائمة على المشاركة، وإعادة بناء نظم الإدارة العامة والحكم في المرحلة اللاحقة للأزمات، بما في ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٦٦٤ - باشر البرنامج الفرعي أنشطة لتنمية القدرات الفنية في جميع المناطق أفضت إلى تحقيق نواتج محددة فيما يتعلق بنطاق المواضيع المعنية، من قبيل المبادئ التوجيهية والأدلة والمواد التدريبية المتاحة إلكترونيا (<http://www.unpan.org/onlinelearning>). وجرى الاضطلاع ببعثات المساعدة التقنية لتعزيز القدرات في مجال الحكومة الإلكترونية ووضع السياسات وإيجاد الحلول وتقديم الخدمات ذات الصلة، في عدد من البلدان منها: البحرين وتونس وجمهورية كوريا وسنغافورة وعمان وكازاخستان وماليزيا. وأفضت هذه المبادرات إلى إدخال تحسينات ملموسة على مختلف جوانب وضع السياسات المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، وأدت إلى زيادة عدد البوابات الإلكترونية الحكومية المراعية لاحتياجات المواطنين كما يُستدل على ذلك من دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية (<http://www2.unpan.org/egovkb>). وقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية إلى بلدان مختلفة، ولا سيما في أفريقيا، وبرنامجا في بليز بشأن تنفيذ نظام تقديم طلبات الحصول على تراخيص السياقة في البلد لمكافحة عدم امتثال المواطنين، فضلا عن مكافحة

الفساد في أوساط مسؤولي النقل العاميين. وكشفت التقييمات اللاحقة لهذا النشاط آراءً إيجابية من المستفيدين منه.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التجارة والتنمية

البرنامج الفرعي ١ العولمة والترابط والتنمية

(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الأساسية المدرجة في البرنامج الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة فيما بينها

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

٦٦٥ - أسدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المشورة في مجال السياسات لمسؤولي حكومات بلدان أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى وشرق وجنوب آسيا بشأن جملة أمور منها المسائل المتعلقة بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، والاستجابات الدولية في مجال السياسات للأزمة المالية، والخيارات الكفيلة بتحقيق التكامل المالي الإقليمي. وقد أسهمت المشورة التي أسداها المؤتمر في تحقيق ما يلي: '١' اتخاذ الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢٤ وموظفي المصارف المركزية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لموقف موحد للبلدان النامية إزاء المسائل التي تناولتها محافل المؤسسات المالية الدولية وإزاء إدارة هذه المؤسسات ذاتها؛ '٢' صياغة بلاغات مجموعة الـ ٢٤ خلال الاجتماعين الربيعي والسنوي لمؤسسات بريتون وودز؛ '٣' وضع خطة بحوث متوسطة الأجل.

البرنامج الفرعي ٢ الاستثمار والمشاريع والتكنولوجيا

(أ) تعزيز فهم مسؤولي الحكومات للمسائل الأساسية المدرجة في البرنامج الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة فيما بينها

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

٦٦٦ - أسهمت البرامج الفرعية الخمسة كافة في تنظيم خمس دورات تدريبية إقليمية في أوروبا الشرقية، وغرب آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا

والمحيط الهادئ. وتم تدريب ما مجموعه ١١ مسؤولا حكوميا وممارسا للسياسات، ارتأى ٩٨ في المائة منهم أن الدورات التدريبية التي حضروها أسهمت إسهاما كبيرا في إدراكهم للقضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، وعززت قدراتهم على صياغة استجابات سياسية أكثر فعالية وتكاملا للتعامل مع اقتصاد عالمي متغير، بما في ذلك تعزيز القدرة على إعداد ورقات المواقف، واتخاذ المواقف التفاوضية ووضع القوانين. وأعرب المشاركون عن تقديرهم الكبير لتركيز الدورات التدريبية على النهج المتكامل للتجارة والتنمية الأصيل في عمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقُدِّمت خدمات استشارية لمسؤولي الحكومات تتعلق بوضع السياسات والتشريعات الاستثمارية وفرض الضرائب وتعزيز قدرات الوكالات الحكومية المعنية بتشجيع الاستثمار وتيسيره.

البرنامج الفرعي ٣

التجارة الدولية

(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الأساسية المدرجة في البرنامج الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة فيما بينها

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

٦٦٧ - قُدِّمت خدمات استشارية للمفاوضين ومقرري السياسات التجاريين في البلدان النامية تحضيراً لجولة مفاوضات الدوحة التجارية وبخاصة فيما يتعلق بطرائق الزراعة ووصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. وأسهم الدعم الفني المقدم إلى الاجتماعات الوزارية وغيرها من الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقدها المجموعات الإقليمية، بما في ذلك عملياتها التحضيرية، في تحديدها لمنابر مشتركة للتفاوض. ويشمل ذلك إعلان دار السلام الذي اعتمده اجتماع وزراء التجارة في أقل البلدان نمواً، وبيان اجتماع المائدة المستديرة في بنوم بنه بشأن انضمام أقل البلدان نمواً، والبلاغ الصادر عن الاجتماع غير الرسمي لوزراء التجارة للدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بشأن تعزيز بُعد التنمية، وإعلان بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ المتعلق بالدورة السابعة للمؤتمر الوزاري.

البرنامج الفرعي ٤

الهيكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة وتنمية الموارد البشرية

(أ) تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين للمسائل الأساسية المدرجة في البرنامج الاقتصادي الدولي والآثار المترتبة على مختلف السياسات القطاعية والاستراتيجية الإنمائية الوطنية وأوجه الترابط القائمة فيما بينها

(ب) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

٦٦٨ - تركزت الخدمات الاستشارية على تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان المستفيدة لاستحداث المعارف وزيادة فرص الوصول إليها وتوليدها بغية تعزيز قدراتها الإنتاجية. فمن خلال المساعدة التي يقدمها الأونكتاد، أحرزت كمبوديا تقدما في وضع تشريعاتها، بما في ذلك على صعيد ما تعتمد من عمليات لصياغة هذه التشريعات، ولا سيما في مجالات حماية المستهلك والتجارة الإلكترونية، على غرار التقدم الذي أحرزته جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في مجال التجارة الإلكترونية. وفي مجال السياحة المستدامة، أدرجت ثلاثة مجتمعات محلية في بنن (أبومي، وغانفبي - سو أفا، وويده) ما لديها من شواغل بشأن السياحة المستدامة، في خططها للتنمية المحلية، وذلك إقرارا بأن السياحة المستدامة أداة أساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأقام مجتمعان محليان من تلك المجتمعات (أبومي وغانفبي - سو أفا) شراكات تتسم بالابتكار مع كيانات ومنظمات غير حكومية للتعاون اللامركزي سعيا لتنفيذ مشاريع بالغة الصغر في مجال السياحة المستدامة.

البرنامج الفرعي ٥

أفريقيا وأقل البلدان نموا والبرامج الخاصة

(أ) تعزيز قدرة أقل البلدان نموا على صياغة سياسات تجارية وطنية المنشأ تساهم في استراتيجياتها للحد من الفقر، بما في ذلك عن طريق الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري

(ب) قيام أقل البلدان نموا بدمج هذه السياسات في صلب الخطط الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر

(ج) زيادة الوعي والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات والآثار المترتبة عليها

٦٦٩ - أفضت بعثات الأونكتاد إلى الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نموا، إلى وضع المشاريع استنادا إلى مصفوفات عمل البلدان المعنية في كل من أوغندا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجزر القمر وفانواتو. وكفل تعزيز تولى البلدان لزمام الأمور من خلال الاضطلاع بأنشطة الدراسات ما قبل التشخيصية للتكامل التجاري،

مشاركة مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين (القطاع العام والخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني) مشاركة مستنيرة في عملية التحضير للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري، بما في ذلك توجه هذه الجهات والتزامها لاحقاً المطلوبين لإنجاح مرحلة التنفيذ. وقد أسهم تقاسم المعارف المتعلقة بدمج التجارة في مسار خطط التنمية الوطنية و/أو ورقات استراتيجية الحد من الفقر، والصلة بين التجارة والحد من الفقر، مع بلدان الإطار المتكامل في مختلف البعثات الاستشارية، في تحسين فهم البلدان لأهمية تلك المعارف في الارتقاء بمكانة التجارة في برامج التنمية الوطنية والنقاش الواسع المتعلق بالسياسات الاقتصادية.

موئل الأمم المتحدة

المستوطنات البشرية

البرنامج الفرعي ١

التعاون الإقليمي والتعاون التقني

- (أ) تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية والمحلية على تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج المستوطنات البشرية، مع التركيز بوجه خاص على الحد من الفقر في المناطق الحضرية والتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري
- (ب) تحسين السياسات الوطنية المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية وفقاً للمعايير العالية لموئل الأمم المتحدة وزيادة المعرفة الإقليمية للأحوال والاتجاهات في المناطق الحضرية
- (ج) زيادة اتساق وإدماج التحضر المستدام في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات وخطط التنمية الوطنية، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر
- ٦٧٠ - تم تقديم ما مجموعه ٢٤ خدمة استشارية تقنية لوضع السياسات المتعلقة بالمستوطنات البشرية، وبرامج بناء القدرات ومشاريع النماذج الإيضاحية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. فقد تلقى ١٧ بلداً الدعم المتعلق بقضايا الفقر في المناطق الحضرية، سواء فيما يتصل بتحسين أحوال الأحياء الفقيرة أو الإسكان الاجتماعي، وإعادة بناء الممتلكات المادية والحكم الديمقراطي في أعقاب الكوارث. وأسهم موئل الأمم المتحدة في زيادة المعرفة على الصعيد الإقليمي بالأحوال والاتجاهات الحضرية من خلال توفير الخدمات الاستشارية الفنية لدوريات العالم الحضري باللغتين الروسية والصينية. وقُدِّمت المشورة التقنية إلى ١١ بلداً لدعم قيامها بإدراج التحضر المستدام في سياساتها الإنمائية الوطنية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن خلال عقد مؤتمرات دون إقليمية، قُدِّم توجيهه المتابعة لدعم إدراج التوصيات المنبثقة عن تلك المؤتمرات في أدوات الاستراتيجيات

والسياسات الوطنية الرامية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتيسير تكلفة الإسكان والضرائب المتعلقة بالأراضي والممتلكات.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرقابة الدولية على المخدرات ومنع الجريمة والإرهاب وتحقيق العدالة الجنائية

البرنامج الفرعي ١

المساعدة والمشورة في المسائل التقنية

(أ) تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب، والتقييد بمقاييس الأمم المتحدة ومعاييرها المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية

(ب) تعزيز معارف ومهارات مقرري السياسات ومسؤولي العدالة الجنائية فيما يتصل بتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد والإرهاب، والتقييد بمقاييس الأمم المتحدة ومعاييرها المتصلة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية

٦٧١ - أسهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إسهاما كبيرا في التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بالمخدرات ومكافحة الجريمة. فعلى مدى العامين الماضيين، صدّقت نحو ٣٣ دولة عضوا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وصدّقت ١٢ دولة عضوا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وركز المكتب على بناء القدرات في مجال التعاون الدولي في المسائل الجنائية، مع التركيز بوجه خاص على التسليم الرسمي للمطلوبين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة والمصادرة. وعزّز المكتب التعاون الفعال، ونجح في تشجيع الأخذ بتوحيد صيغة واحدة فقط فيما يتعلق بالتسليم الرسمي للمطلوبين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة. وقدم المكتب التدريب إلى نحو ١ ٠٠٠ من مسؤولي الحكومات والمؤسسات في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والفساد وغسل الأموال والمخدرات. وسعيا إلى إضفاء المزيد من الفعالية على الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء، وضع المكتب برامج إقليمية تتعلق بتعزيز سيادة القانون والأمن البشري.

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حقوق الإنسان

البرنامج الفرعي ١

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

- (أ) تعزيز وعي ومعارف ومهارات مقرري السياسات والمسؤولين العامين، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بشأن معايير وآليات حقوق الإنسان الدولية وبشأن ما يترتب على أعمالهم من آثار في مجال حقوق الإنسان
- (ب) تعزيز التعاون فيما بين الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، كل في منطقتها، في مجال معالجة مسائل حقوق الإنسان التي تتطلب اتباع نهج ومبادرة على الصعيد الإقليمي
- ٦٧٢ - اضطلعت مفوضية حقوق الإنسان بإذكاء الوعي في مجال حقوق الإنسان والمعايير والآليات من خلال توفير التدريب وتنظيم حلقات العمل على الصعيد الإقليمي في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والأمريكتين، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأفضت هذه المبادرة إلى زيادة الاهتمام بحقوق ومشكلات الشعوب الأصلية في أفريقيا الوسطى، وغرب أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ. ونُظمت أيضا جولات تدريبية ودراسية للخبراء العرب لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة العربية. وقُدِّم الدعم التقني إلى لجنة العدل وتقصي الحقائق والمصالحة في توغو لمنع ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان قبل انتخابات عام ٢٠١٠. وعزَّز المعهد العربي لحقوق الإنسان معارفه ومهاراته المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان. كما عُقدت حلقات عمل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لإشراك أفرقة الأمم المتحدة القطرية والتحضير لمشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية والدول الأعضاء في الاستعراض الدوري الشامل.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

المساعدة الإنسانية

البرنامج الفرعي ١

تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ

- (أ) التخطيط للطوارئ بفعالية على الصعيدين الدولي والوطني
- (ب) تعزيز الوعي والمعارف والمهارات لدى الحكومات في مجال التخطيط للطوارئ وتعميم خطط الطوارئ وتطبيقها

٦٧٣ - شهدت فترة السنتين ازدياد إضفاء الطابع المؤسسي على التخطيط المشترك بين الوكالات لمواجهة الطوارئ على كامل نطاق المنظومة والأخذ بالمبادئ التوجيهية والمواد التدريبية ذات الصلة. ونتيجة لذلك، جرى تحديد ٦٠ بلدا ذا أولوية في ست مناطق، وبحلول نهاية العام، كان ما عدده ٥٦ بلدا (٩٣ في المائة) قد أكملت عملية مشتركة بين الوكالات، وأصبحت تمتلك خطة طوارئ مستكملة. وبدأت البلدان الثمانية والعشرين كافة التي لديها منسق للشؤون الإنسانية، وضع خطط مشتركة بين الوكالات أو تنقيحها وفقا للمعايير السارية. وكانت بوركينافاسو ونيبال من البلدان التي أفادت أن التخطيط للطوارئ كان مفيدا في تيسير الاستجابة لفيضانات عام ٢٠٠٩. وسعى لتحسين الوعي والارتقاء بنوعية التخطيط للطوارئ، جرى وضع وتدشين مجموعة أدوات للتخطيط للطوارئ متوافرة إلكترونيا تضم أدوات دعم ونماذج وأفضل الممارسات في أواخر عام ٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ٢

خدمات الدعم المقدمة في حالات الطوارئ

(أ) تعزيز قدرة وتأهب شبكات وشركات إدارة حالات الطوارئ/الكوارث الوطنية والدولية من أجل مواجهة الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ

٦٧٤ - أفضى العمل الذي اضطلع به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى وضع بروتوكول وافقت بموجبه كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان على إنشاء مركز حكومي دولي إقليمي لإدارة الكوارث. ففي عام ٢٠٠٩، عمل المكتب مع الشركاء في الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لوضع نموذج لتنمية القدرات على التأهب. ونتيجة لذلك، سيعمم النموذج وبرنامج تدريب المدربين بحلول نهاية عام ٢٠١٠. وفي غضون ذلك، تعززت شبكة مقدمي المساعدات الدولية إلى الطوارئ البيئية بإدراج سنغافورة والسويد. وتم تعزيز قدرة سنغافورة في مجال الدفاع المدني وقدرة الوكالة السويدية للطوارئ المدنية على مجال الاستجابة للطوارئ البيئية الدولية، وذلك بفضل التدريب الذي قُدم إليهما في تشرين الثاني/نوفمبر. وجرى وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالطوارئ البيئية وحظيت بالتأييد، مما يؤدي لتطبيق وإثراء المعارف والخبرات التي اكتسبت حتى الآن في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ البيئية وتلقيها على الصعيد الدولي.

باء - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

البرنامج الفرعي ١

التجارة والتمويل والتنمية الاقتصادية

(أ) تقوية القدرة الوطنية على تصميم سياسات سليمة للاقتصاد الشامل وتنفيذها ورصدها، ومن بينها سياسات مالية ونقدية وسياسات للتجارة الخارجية، من أجل تحقيق نمو اقتصادي أعلى وتنمية مستدامة، بما يتفق مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

(ب) زيادة معارف واضعي السياسات ومهاراتهم في تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج سليمة للاقتصاد الشامل، ومن بينها سياسات مالية ونقدية وسياسات للتجارة الخارجية

٦٧٥ - أسهم البرنامج الفرعي في تعزيز مشاركة البلدان الأفريقية مشاركة بناءة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وذلك من خلال المساندة التقنية المقدمة إلى المجموعة الأفريقية لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف بشأن المسائل التي تحظى باهتمام البلدان الأفريقية في إطار جولة مفاوضات الدوحة التجارية. وأسهمت الأنشطة التي اضطلع بها البرنامج الفرعي أيضا في زيادة عدد المواقف التفاوضية المشتركة التي اتخذتها البلدان الأفريقية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، الأمر الذي أدى إلى الأخذ بنهج أقوى وموحد. فعلى سبيل المثال، استعان وزراء أفارقة بالبلاغ الذي أصدرته المجموعة الأفريقية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ للتأكيد على الموقف الأفريقي خلال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المعقود في كانون الأول/ديسمبر. كما ازداد عدد الهيئات التابعة لمنظمة التجارة العالمية التي يرأسها ممثلو المجموعة الأفريقية من هيتين في عام ٢٠٠٥ إلى ٨ هيئات في عام ٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ٢

الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

(أ) تحسين القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات تأخذ في الاعتبار علاقات الترابط بين الزراعة والبيئة لاستخدامها في الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والخطط والاستراتيجيات الوطنية الأخرى لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة

٦٧٦ - أدت المبادرات التي اضطلع بها في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى اتخاذ مواقف مشتركة إزاء الاستراتيجيات المنسقة التي اعتمدها الدول الأفريقية في مختلف المحافل من قبيل مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن المياه والصرف الصحي؛ والمؤتمر الرفيع المستوى المتعلق بالمياه من أجل الزراعة والطاقة في أفريقيا؛ والاجتماع التشاوري المتعلق بالتنبؤ بالفيضانات والإنذار المبكر. وأسهم البرنامج الفرعي

أيضا في تعزيز قدرات بلدان حوض النيل (٩ بلدان) على صياغة استراتيجيات ترمى إلى تنفيذ الاستراتيجيات المتكاملة لإدارة الموارد المائية؛ وقدرات بلدان حوض الفولتا (٦ بلدان) فيما يتعلق بمرصدة الموارد المائية والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها؛ وقدرات بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (١٥ بلدا) على إدارة المياه العابرة للحدود؛ وقدرات بلدان حوض نهر زامبيزي (٨ بلدان) على التنبؤ بالفيضانات والإنذار المبكر. وعلاوة على ذلك، جرى تقديم الدعم لإنشاء مرصد نظام مراقبة الدورة الهيدرولوجية في حوض الفولتا.

البرنامج الفرعي ٣

تسخير المعلومات والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج إعلامية متصلة بتعزيز العلم والتكنولوجيا المناسبين، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لمعالجة التحديات والأولويات الإنمائية لأفريقيا، وكذلك لبناء الاقتصادات القائمة على المعرفة

٦٧٧ - أسهم البرنامج الفرعي في زيادة عدد البلدان التي وضعت خططاً واستراتيجيات وطنية تتعلق بمياكلها الأساسية الوطنية للمعلومات والاتصالات. فقد اتخذت ستة بلدان أفريقية (بنن وبوركينا فاسو وغامبيا ومالي والنيجر ونيجيريا) خطوات للدفع بمسار تنفيذها لتعميم تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في قطاعات مختلفة من قبيل التعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية والصحة الإلكترونية والتوظيف الإلكتروني وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أوساط المجتمعات المحلية، وفي الوقت ذاته اعتمدت على الصعيد القاري، النظام الأساسي للتحالف الأفريقي للتجارة الإلكترونية في عام ٢٠٠٩. وقد ساعدت أنشطة البرنامج الفرعي في توفير فرص الوصول إلى حواسيب مجهزة بإعدادات لغات محلية لصالح أطفال المدارس في الكاميرون، فضلا عن توفيرها الدعم لاعتماد استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القطاعية في بوتسوانا، وزامبيا، وسوازيلند، وغامبيا، واعتماد الأطر القانونية والتنظيمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

البرنامج الفرعي ٤

التعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي

(أ) زيادة القدرة الوطنية في مجال اعتماد السياسات وتنفيذ البرامج من أجل تحقيق تنمية متكاملة للموارد الطبيعية، ومن بينها موارد الطاقة، وغيرها من المنافع العامة الإقليمية، حتى يتسنى تعزيز التكامل الإقليمي

(ب) تحسين مهارات ومعرفة واضعي السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة من أجل تحقيق التكامل في تنمية وإدارة الموارد الطبيعية ومن بينها موارد الطاقة وغيرها من المنافع العامة الإقليمية

(ج) تقوية قدرة واضعي السياسات على الصعد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لدعم تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا وغيرها من المبادرات الإقليمية

٦٧٨ - وضع البرنامج الفرعي أطرا ترمي إلى تيسير تنسيق السياسات والقوانين والأنظمة المتعلقة بالمعادن والطاقة على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني من خلال تنفيذ مشاريع رائدة في مجال الطاقة المتجددة والمفاوضات المتعلقة بعقود الموارد الطبيعية. وقدّم البرنامج الفرعي أيضا الدعم إلى كل من بروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة في التصديق على بروتوكول بشأن ممر أفريقيا الوسطى، وفي إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين ١٩ بلدا من بلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، و ١٤ بلدا من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي و ٥ بلدان من جماعة شرق أفريقيا. وأسهم البرنامج الفرعي في بناء قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على اعتماد أنظمة التعدين الجديدة من خلال شبكة الممارسين التي عززت المعارف والمهارات. وأسهم البرنامج الفرعي في عقد حلقات عمل واجتماعات مختلفة تتعلق بالتعمير والتنمية بعد انتهاء التزاعات تماشيا مع إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وتحقق تقدم ملحوظ بفضل الدعم التقني المُقدّم في إطار البرنامج الفرعي، في تنظيم لقاء موسع في عام ٢٠٠٩ للمجتمع المدني لدارفور من أجل إرساء ولاية لتحقيق السلام.

البرنامج الفرعي ٥

الجنسانية ودور المرأة في التنمية

(أ) زيادة قدرة البلدان الأفريقية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تراعي المسائل الجنسانية من أجل الإسراع بخطى التقدم نحو تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين والحد من الفقر

(ب) تعزيز قدرة مقرري السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين على الانتفاع بالأدوات والمنهجيات. مما يكفل انتهاج سياسات وبرامج تعالج المسائل الجنسانية

٦٧٩ - ساعد البرنامج الفرعي الدول الأعضاء على وضع سياسات وأطر ملائمة عن طريق التوعية والتدريب المتعلقين بقرارات مجلس الأمن وبروتوكولاته ذات الصلة، كما يُستدل على ذلك من خطط العمل الوطنية التي استحدثتها أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون وليبيريا. وقد ساعد البرنامج الفرعي لجنة الاتحاد الأفريقي في مجال الدعوة من

خلال إصدار ونشر مواد عن العنف ضد المرأة. وساعد البرنامج الفرعي أيضا على بناء قدرات الموظفين العامّين والمنظمات غير الحكومية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وقضايا حقوق الإنسان للمرأة في بور كينا فاسو وغانا ومالي والنيجر. وساعدت الأنشطة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي، موريشيوس على وضع إطار للسياسة الجنسانية الوطنية. وساعد البرنامج الفرعي الرأس الأخضر وزامبيا والسنغال وملاوي وناميبيا والنيجر على استخدام الدليل الأفريقي للجنسانية والتنمية.

البرنامج الفرعي ٦

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

- (أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج متسقة لمعالجة الأولويات الإنمائية دون الإقليمية المهمة
- (ب) تعزيز الفهم والمهارات على الصعيدين دون الإقليمي والقطري في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج منسقة وبرامج للتكامل الإقليمي
- ٦٨٠ - ساعد البرنامج الفرعي الجماعات الاقتصادية الإقليمية في التعجيل بتنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على الصعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي؛ وتنسيق الأطر القانونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ووضع استراتيجية لمجتمع المعلومات للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والحكومة الإلكترونية، والبريد الإلكتروني والتشريعات الإلكترونية والأمن الإلكتروني لبلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وفي غرب أفريقيا، كان للبرنامج الفرعي دور فعال في إنشاء وحدة إعداد المشاريع وتنميتها للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بهدف تنفيذ مشاريع البنيات التحتية الإقليمية الناجمة (النقل، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والموارد المائية)، ووضع إطار استراتيجي لتنسيق السياسات، وإنشاء صندوق إقليمي للبنات التحتية، بما في ذلك التحضير لمنتدى الأعمال الثالث للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بمشاريع الطاقة الإقليمية، ووضع قاعدة بيانات عن موارد الطاقة. وتعزّز التكامل الإقليمي من خلال أنشطة بناء القدرات الرامية إلى دمج المؤسسات وتشجيع التعاون العابر للحدود في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة والتعدين والمياه والطاقة والنقل وتيسير التجارة.

البرنامج الفرعي ٧ الإحصاءات

(أ) تعزيز القدرة الإحصائية للدول الأعضاء من أجل تحسين الإدارة الاقتصادية وتتبع التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها وطنيا ودوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢

(ب) تعزيز معرفة ومهارات مقرري السياسات والمسؤولين في المكاتب الإحصائية الوطنية في مجال تنظيم وإدارة النظم الإحصائية ومن بينها نظم جمع البيانات وتحليلها من أجل تحسين الإدارة الاقتصادية وتتبع التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية

٦٨١ - أفضت البعثات المشتركة التي جرى الاضطلاع بها من خلال الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة باريس ٢١)، إلى وضع استراتيجيات وطنية لتطوير الإحصاء في بروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي. وأسهمت أنشطة البرنامج الفرعي في تعزيز وعي ومعارف واضعي السياسات والإحصائيين على الصعيد الوطني بالأدوات والمهارات اللازمة لصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى تطوير نظمها الإحصائية الوطنية، والأخذ بالمعايير الإحصائية وأفضل الممارسات الدولية. ودعمت الخدمات الاستشارية أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في التحضير للاضطلاع بتعدادات السكان والمساكن والالتزام به؛ وساعدت تلك الخدمات بوتسوانا على اعتماد قانونها الإحصائي. ووضع دليل يتعلق بمراعاة الفروق الجنسية في التعدادات والاستقصاءات واستُخدم على نحو ملائم لتوفير البيانات الجنسية اللازمة للتخطيط. وبالمثل وُضع منبر لتقاسم المعلومات وإجراء المناقشات المتعلقة بالإحصاءات الجنسية (شبكة الإحصاءات الجنسية) موضع التنفيذ لفائدة أصحاب المصلحة.

البرنامج الفرعي ٨ التنمية المستدامة

(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم استراتيجيات للحد من الفقر تتسق مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقدرة الدول الأعضاء على تنفيذ تلك الاستراتيجيات ورصدها

٦٨٢ - أسهم البرنامج الفرعي في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وسياسات وبرامج الحد من الفقر وتنفيذها على نحو فعال؛ وفي تعزيز تقاسم المعارف المتعلقة باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية، عن طريق الفريق الدراسي الأفريقي المعني باستراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية. وأجرى البرنامج الفرعي أيضا دراسة عن التخطيط القائم على الأهداف الإنمائية للألفية في ١٥ بلدا أفريقيا (إثيوبيا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا والسنغال والسودان وغانا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو ومالي ومصر والمغرب ونيجيريا)؛ وتوفير الحماية الاجتماعية في ١٠ بلدان (أنغولا وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا وكينيا ومالي وملاوي وموريشيوس وناميبيا ونيجيريا)، والتحليل المكاني/الولايات دون الوطنية في أربعة بلدان (جنوب أفريقيا والسودان والمغرب ونيجيريا)، ووضع موجز تجميعي للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، واستراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية في ثلاثة بلدان (بنن وجنوب أفريقيا ونيجيريا) من البلدان التي اعتمدت استراتيجية الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية أو الخطط الإنمائية الوطنية.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ١ الفقر والتنمية

- (أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية وإنمائية تتسم بالفعالية والاستدامة وتستجيب للشواغل الجنسانية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في مجال الحد من الفقر
- (ب) زيادة قدرة الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في آسيا والمحيط الهادئ، وبخاصة أقل البلدان نموا، على وضع وتنفيذ برامج للحد من الفقر تتسم بالفعالية والاستدامة وتستجيب للشواغل الجنسانية وتركز على الفئات الضعيفة اقتصاديا
- (ج) تحسين القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات ومشاريع و/أو برامج بحثية في مجال التنمية تحد من فقر الأرياف من خلال التنمية المستدامة للمحاصيل الثانوية
- ٦٨٣ - ازداد وعي بلدان آسيا والمحيط الهادئ، من خلال اجتماع فريق الخبراء الإقليمي الرفيع المستوى المشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ورابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الإنعاش وفرص كسب الرزق لما بعد إعصار نرجس، بالخبرات

الإقليمية اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية، وتعزيزت قدراتها على صياغة استراتيجيات الانتعاش من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل. واكتسب كبار المسؤولين في وزارات المالية والمصارف المركزية لدى ١٧ بلداً من بلدان آسيا والمحيط الهادئ قدرة مُحسّنة على تنفيذ سياسات الاقتصاد الشامل في سياق الأزمة المالية. وعززت بلدان آسيا والمحيط الهادئ قدراتها على الاستجابة لأزمته الغذاء والوقود ولتغير المناخ نتيجة للمساعدة التقنية التي قدمتها اللجنة. كما أفضى الدعم الذي قدّمته اللجنة إلى اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر بالي، التي دعت إلى اتخاذ إجراءات إقليمية عاجلة للتصدي للأزمة الغذائية وأزمة الوقود والأزمة المالية. وساعدت اللجنة البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على وضع وتنفيذ السياسات والمشاريع وبرامج البحوث ذات الصلة بمعالجة مسألة الحد من الفقر.

البرنامج الفرعي ٢

الإحصاءات

- (أ) زيادة القدرة الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً، على توفير البيانات المطلوبة لقياس التقدم المحرز صوب تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً
 - (ب) تعزيز إمكانية حصول واضعي السياسات ومجتمع التنمية والجمهور عموماً على مؤشرات إنمائية وقصيرة الأجل تكون قابلة للمقارنة
 - (ج) تعزيز معرفة الخبراء الإحصائيين الرسميين وواضعي السياسات الوطنيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالاتجاهات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وفهمهم لها وبخاصة التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- ٦٨٤ - وضعت اللجنة مشروع برنامج إقليمي يرمي إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على إصدار إحصاءات اقتصادية أساسية وبدأت تنفيذه وفقاً للمعايير الدولية والممارسات السليمة. وأدى هذا البرنامج إلى تحسين قدرة البلدان النامية على إصدار مجموعة أساسية دنيا من الإحصاءات الاقتصادية البالغة الأهمية لعملية صنع القرارات. وأفضى تقديم الخدمات الاستشارية إلى تحسين قياس العمل غير النظامي، والإسهام، من خلال النشاط الاقتصادي، في الناتج المحلي الإجمالي، وتجميع مختلف مؤشرات الأسعار والمؤشرات الكمية وفقاً للمعايير والمنهجيات الدولية، وتحسين الفهم لمنهجيات التتبع واستخدام المؤشرات لقياس نواتج التنمية (الأهداف الإنمائية للألفية). وقد عزز المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ قدرة الإحصائيين على استخدام وترويج تقنيات ومنهجيات وأطر تحليلية جديدة لتوليد بيانات إحصائية ذات نوعية رفيعة.

البرنامج الفرعي ٣

تنمية بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ

- (أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع السياسات والاستراتيجيات لتحسين حياة الفئات الضعيفة
- (ب) تحسين التعاون دون الإقليمي بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
- ٦٨٥ - عززت بلدان منطقة المحيط الهادئ قدراتها على تنفيذ إطار بيواكو للعمل في الألفية الجديدة، وإطار بيواكو بعد خمس سنوات، وعلى التنسيق فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، نتيجة لخدمات التعاون التقني والخدمات الاستشارية التي قدمتها اللجنة. وأيدت بلدان المحيط الهادئ استراتيجية المحيط الهادئ الإقليمية المتعلقة بالإعاقة، من خلال عقد منتدى دون إقليمي عن الإعاقة، زود البلدان بالأدوات الكفيلة بمساعدتها على تحديد الأولويات الوطنية لمعالجة الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولبت اللجنة الحاجة الملحة لدى ساموا إلى تقييم الآثار والاحتياجات عقب وقوع الكوارث في أعقاب أمواج تسونامي الأخيرة في المحيط الهادئ، وحاجة ميانمار إلى تعزيز قدرة واضعي السياسات على تصميم وتنفيذ تدابير الإنعاش والتعمير في أعقاب إعصار نرجس في أيار/مايو ٢٠٠٨.

البرنامج الفرعي ٤

التجارة والاستثمار

- (أ) تعزيز القدرة الوطنية على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف وغيرها من الاتفاقات التجارية الداعمة للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى إبرام تلك الاتفاقات وتنفيذها بفعالية.
- (ب) تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج الكفاءة التجارية لتشجيع القدرة التنافسية على الصعيد الدولي، وتعزيز التعاون الإقليمي في هذا المجال
- (ج) تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تهئ بيئة مواتية للاستثمار وتشجع على قيام قطاع أعمال تجارية تنافسي
- (د) تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال نقل التكنولوجيا الزراعية وتنمية المشاريع المرتكزة على الزراعة

٦٨٦ - عزّزت بلدان آسيا والمحيط الهادئ قدراتها على التفاوض على اتفاقات التجارة الحرة والتزامها بها وذلك من خلال برنامج المساعدة التقنية لمنظمة التجارة العالمية/اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. فقد أسهمت أنشطة المساعدة التقنية في تعزيز القدرة على تحسين الفهم للقضايا المتعلقة بوضع السياسة التجارية، والقدرة على صياغة السياسات التجارية وتنفيذها. وتعزّزت قدرات مسؤولي الجمارك، والتجارة، وشحن البضائع، والأوساط التجارية على تيسير التجارة والتأهب للأخذ بمشروع النافذة الإلكترونية الواحدة، وتعزّزت قدراتهم على استعراض وتحليل ودمج وظائف الوكالات التي يمثلونها في مشروع النافذة الإلكترونية الواحدة هذا. وأفضت الفرص المتاحة من خلال التعاون الإقليمي وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص إلى صياغة الخيارات في مجال السياسات لغرض توفير أمن الطاقة على الصعيد الإقليمي. واتخذت البلدان الأعضاء في مركز الأمم المتحدة للهندسة والآليات الزراعية في آسيا والمحيط الهادئ إجراءات تهدف إلى وضع آلية فعالة تشجع على استخدام الآلات الزراعية المراعية للبيئة والمأمونة من خلال تشجيع نقل التكنولوجيا الزراعية الخضراء.

البرنامج الفرعي ٥

النقل والسياحة

- (أ) تحسين معارف وقدرة الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة ومستدامة في مجالي النقل والسياحة، بما في ذلك سياسات وبرامج مكرسة للأهداف الإنمائية للألفية، ولمسائل السلامة على الطرق
- (ب) تحسين قدرة الحكومات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية على استخدام الطريق الرئيسي الآسيوي وخط السكك الحديدية العابرة لآسيا وغيرهما من المبادرات التي تروج لها اللجنة للتخطيط لوصلات النقل المتعدد الوسائط على الصعيد الدولي
- (ج) زيادة قدرة الحكومات والصناعة الوطنية على تنفيذ التدابير اللازمة لتحسين كفاءة عمليات النقل واللوجستيات على الصعيد الدولي

٦٨٧ - استفاد ١٣ بلدا من البعثات الاستشارية وحلقات العمل لتدريب المدربين التي نُظمت في إطار مشروع 'بناء القدرات وتنمية المهارات في مجال شحن البضائع والنقل المتعدد الوسائط واللوجستيات' بهدف تعزيز قدرات البلدان المشاركة على توفير التدريب النوعي في مجال شحن البضائع والنقل المتعدد الوسائط واللوجستيات. وتواصل خلال فترة الستين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تقديم المساعدة التقنية في مجال التفاوض على الاتفاق الحكومي الدولي

لمنظمة شنغهاي للتعاون لتيسير النقل البري الدولي، إلى هذه المنظمة التي تضم في عضويتها الاتحاد الروسي وأوزبكستان والصين وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وقد أولى برنامج عمل ألماتي أولوية قصوى لهذا المجال. وفي أعقاب التفاوض في ثمانية اجتماعات، اعتُمد الاتفاق بنجاح في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في قيرغيزستان.

البرنامج الفرعي ٦

البيئة والتنمية المستدامة

- (أ) تعزيز القدرة الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تساهم في تحقيق نهج النمو الأخضر
 - (ب) تعزيز القدرة الوطنية على وضع وتطبيق أدوات لسياسات اجتماعية واقتصادية ترمي إلى تحسين الإدارة البيئية والأداء البيئي
 - (ج) تعزيز القدرة الوطنية على تحديد سياسات وبرامج فعالة لإنتاج وإدارة واستخدام موارد الطاقة بكفاءة وبشكل أنظف على الصعيد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية
 - (د) تعزيز القدرة الوطنية على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات فعالة للتنمية المستدامة تعنى بإدارة الموارد المائية والكوارث الطبيعية، لا سيما في البلدان المعرضة بشدة للكوارث، من حيث التأهب لها والقدرة على التصدي لها والتعافي منها
- ٦٨٨ - لبّت اللجنة الحاجة الماسة للدول الأعضاء إلى وضع نهج السياسات المتعلقة بتغير المناخ ومنظور إقليمي ضمن إطار ما بعد ٢٠١٢. ومن خلال تنظيم المحافل الإقليمية من قبيل حلقة العمل المتعلقة بتحسين نوعية الهواء؛ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ بشأن اقتصاد الكربون المنخفض؛ وحلقة العمل الإقليمية بشأن الكربون المنخفض، ونهج النمو الأخضر في آسيا، عزّزت اللجنة نهج المنافع المشتركة وخيارات السياسات المتعلقة بتحقيق التنمية المنخفضة الكربون. مما يتماشى وبرنامج التنمية الوطنية. وعزّز مسؤولو حكومات بلدان المنطقة معارفهم بما تحقق من إنجازات في إطار السنة الدولية للصرف الصحي، والتحديات الرئيسية التي تعترض الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصرف الصحي، وذلك من خلال تنظيم حلقة عمل لبناء القدرات، في ماكاو، الصين. وعزّزت الدول الأعضاء في اللجنة أيضاً قدراتها على وضع وتنفيذ الإصلاحات في مجال السياسات المتعلقة بإدارة الموارد المائية.

البرنامج الفرعي ٧

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء

- (أ) تعزيز القدرة الوطنية على تصميم ووضع وتنفيذ سياسات وبرامج وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء، بما في ذلك مبادرات إنمائية تيسر الوصول إلى هذه التكنولوجيا على نحو منصف، مع التشديد بوجه خاص على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات
- (ب) تعزيز القدرة الوطنية والشراكات والآليات التعاونية الإقليمية في مجال استخدام تكنولوجيا الفضاء لغرض تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والحد من الكوارث
- (ج) تحسين القدرة الوطنية والمؤسسية من خلال برامج التدريب في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية
- (د) تعزيز القدرة الوطنية على بلورة وتشجيع نظم الابتكار الوطنية لتهيئة بيئة مواتية لنقل التكنولوجيا حتى يتسنى لبلدان المنطقة مواجهة التحديات الإنمائية في الاقتصاد العالمي
- ٦٨٩ - استفاد ما عدده ١٩ بلدا من تبادل المعلومات والممارسات الجيدة في مجال إدارة مخاطر الفيضانات في المناطق الحضرية في المنطقة وازداد وعيهم بالاستراتيجيات الابتكارية الرامية إلى تحسين التأهب للفيضانات في المناطق الحضرية والتصدي لها. وعلاوة على ذلك، جرى تدريب واضعي السياسات والخبراء من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك بابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش وجزر المالديف وجزر سليمان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وطاجيكستان وكازاخستان وكمبوديا ومنغوليا وميانمار ونيبال، على أساليب استخدام البيانات المكانية والاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، وغير ذلك من التطبيقات الفضائية من أجل إنشاء المعلومات الجغرافية لإدارة المخاطر الطبيعية والحد من أخطار الكوارث، فضلا عن تصميم نظام محلي للإنذار بأمواج تسونامي واتخاذ تدابير التأهب للكوارث وتخفيف آثارها.

البرنامج الفرعي ٨

التنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضايا الاجتماعية المستمرة والمستجدة

- (أ) زيادة القدرة الوطنية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المجالات ذات الأولوية
- (ب) زيادة القدرة الوطنية على إقامة المؤسسات التمكينية وصياغة وتنفيذ التدابير اللازمة لتحسين الصحة، تمثيلاً مع الأهداف الإنمائية للألفية
- (ج) زيادة القدرة الوطنية على إدماج الأبعاد الاجتماعية في شتى القطاعات الإنمائية، بما في ذلك معالجة شواغل السكان واحتياجات الفئات الضعيفة اجتماعياً

٦٩٠ - عزز العمل الذي اضطلعت به اللجنة تنسيق الجهود فيما بين شركاء الأمم المتحدة بهدف تعزيز ما للأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات على الصعيد الإقليمي من أثر على تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلاوة على ذلك، عززت المساعدة التقنية التي قدمتها اللجنة القدرات الوطنية لبلدان المحيط الهادئ، على إدماج الأبعاد الاجتماعية في شتى القطاعات الإنمائية، وبخاصة على اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المسائل المتصلة بالحماية الاجتماعية في هذه المنطقة دون الإقليمية، وتمكين واضعي السياسات في بلدان المحيط الهادئ من تحسين إدراكهم للقضايا الرئيسية التي ينطوي عليها وضع تدابير الحماية الاجتماعية. وعززت بلدان المنطقة فهمها للمسائل المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية من خلال الاجتماع الرفيع المستوى لآسيا والمحيط الهادئ عن الهجرة الدولية والتنمية المعقود في بانكوك، وحوار السياسات المتعلق بأثر الأزمة المالية العالمية على الهجرة الدولية المعقود في بانكوك.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

التنمية الاقتصادية في أوروبا

البرنامج الفرعي ١

البيئة

- (أ) تعزيز القدرة على وضع خطط وطنية للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود والإدارة المتكاملة للموارد المائية في منطقة أوروبا الشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى، وجنوب شرق أوروبا
- (ب) تحسين إدارة الموارد البيئية والطبيعية العابرة للحدود في وسط آسيا بإدخال أحكام ومبادئ الاتفاقيات البيئية للجنة الاقتصادية لأوروبا

٦٩١ - تمثل الهدف من أنشطة التعاون التقني، في تعزيز القدرات الوطنية على التعاون العابر للحدود في المجالين البيئي والمائي في آسيا الوسطى، والقوقاز، وأوروبا الشرقية، وجنوب شرق أوروبا. ونتيجة لذلك، أبرم اتفاقان ينظمان التعاون بين البلدان المتقاسمة للمياه بحيث

تناول الأول عملية حوض نهر درين في جنوب شرق أوروبا، بينما تناول الثاني حوض نهر تشو وتالاس في آسيا الوسطى. وقد أحرز تقدم أيضا في التعاون في مجال سلامة السدود في آسيا الوسطى، والإدارة المستدامة للموارد المائية لحوض نهر دنيستر في أوروبا الشرقية ونهر كورا في القوقاز. واستفاد ما عدده ١٤ بلدا في أوروبا الشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى، وجنوب شرق أوروبا، من المشاريع والبعثات الاستشارية الرامية إلى تعزيز قدراتها الوطنية على التعاون العابر للحدود في مجال المياه والموارد الطبيعية الأخرى. وساهم هذا العمل في تحقيق ٨ حالات تصديق/انضمام إلى اتفاقيات وبروتوكولات اللجنة الاقتصادية لأوروبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأسهم في تحسين تنفيذ هذه الصكوك القانونية.

البرنامج الفرعي ٢

النقل

- (أ) تعزيز القدرة على زيادة عدد الدول المنضمة إلى الصكوك القانونية للجنة الاقتصادية لأوروبا وتوصياتها المتعلقة بالنقل والدول المنفذة لها
- (ب) تعزيز التعاون دون الإقليمي بغية تطوير شبكات النقل في البلدان الأوروبية ووصلات النقل الأوروبية - الآسيوية

٦٩٢ - تمحورت خدمات اللجنة في مجال بناء القدرات وخدماتها الاستشارية حول تشجيع التصديق على اتفاقيات اللجنة واتفاقاتها الدولية في ميدان النقل وتنفيذها. فقد أسهمت تلك الخدمات في انضمام ١٥ بلدا جديدا من بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى إلى اتفاقيات اللجنة، وبشكل رئيسي في مجال نقل البضائع الخطرة. وأحرز بلدان (أذربيجان وبيلاروس) تقدما نحو الانضمام إلى مشروع طريق السيارات الرئيسي العابر لأوروبا، والسكك الحديدية العابرة لأوروبا. وفي مطلع عام ٢٠٠٨، أنشأت اللجنة هيكلًا مؤسسيا لدعم تطوير روابط النقل الأوروبية - الآسيوية. وساهم تقديم الخدمات الاستشارية الإقليمية في مشاركة ٥ بلدان (تركمانستان وتركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وطاجيكستان ولبنان) في المرحلة الثانية من مشروع روابط النقل الأوروبية - الآسيوية. وأسهمت حلقة العمل المتعلقة ببناء القدرات في تعزيز القدرات الوطنية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال النقل العابر الدولي على طول طرق النقل الأوروبية - الآسيوية.

البرنامج الفرعي ٣ الإحصاءات

- (أ) زيادة تطوير الأطر المؤسسية الوطنية وممارسات التنفيذ المناظرة لدى البلدان الأعضاء، تمثيلاً مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية للجنة
- (ب) تعزيز قدرة المكاتب الإحصائية الوطنية على القيام بصورة منتظمة بجمع الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها وفقاً للمعايير والأطر الدولية
- ٦٩٣ - قدمت اللجنة التدريب والخدمات الاستشارية إلى ما عدده ١٧ بلداً من أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى. وأسهمت التقييمات العالمية للنظم الإحصائية الوطنية التي اضطلعت اللجنة بتنفيذها في كل من أرمينيا وكازاخستان، بالتعاون مع الشركاء (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية) في وضع إطار الإحصاءات الرسمية لهذه البلدان. ونتيجة للمساعدة التي قدمتها اللجنة، نفذت بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق أوروبا ما مجموعه ٤٥ توصية من توصيات اللجنة في فترة السنتين. وبشرت اللجنة ٢٧ بعثة استشارية إلى بلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وبلدان جنوب شرق أوروبا وساهمت هذه الخدمات الاستشارية في تحسين الفهم لدور الإحصاءات الرسمية، وإبلاغ المعلومات الإحصائية، وغيرها من المسائل الموضوعية، من قبيل نظام الحسابات القومية ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في الإحصاءات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عزز ٣٦٢ مشاركاً (٦١ في المائة منهم إناث) قدراتهم في ١٢ حلقة عمل نظمها اللجنة.

البرنامج الفرعي ٤ التعاون والتكامل الاقتصاديان

- (أ) تعزيز معرفة أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بمسائل التكامل الاقتصادي، لا سيما التي يشملها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا
- ٦٩٤ - اعتمد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، من خلال تنسيق أعمال بناء القدرات التي اضطلعت بها ستة أفرقة عاملة معنية بالمشروع في إطار هذا البرنامج، عدداً من التوصيات والمبادئ التوجيهية في مجال السياسات العامة فيما يتعلق بأفضل الممارسات في ميدان التعاون والتكامل الاقتصاديين. وقد أبدت ٧ بلدان مستفيدة من البرنامج التقدم الكبير الذي أحرزته في تنفيذ تلك التوصيات والمبادئ التوجيهية، ولا سيما فيما يتعلق بسلامة السدود والسلامة على الطرق. وأبدت ٣ بلدان اهتمامها بالانضمام إلى

اتفاقية المياه للجنة، بالإضافة إلى الطرفين الحاليين من البرنامج المذكور. وشارك نحو ٣٠٠ ممثل من ممثلي وخبراء الحكومات في اجتماعات مجلس إدارة البرنامج، والمنتدى الاقتصادي والأفرقة العاملة المعنية بالمشروع.

البرنامج الفرعي ٥

الطاقة المستدامة

- (أ) تحسين قدرة الخبراء في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ الصكوك الدولية والصكوك التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- (ب) إحراز تقدم في معالجة مسائل حفظ الطاقة وكفاءتها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما المسائل التي تؤدي إلى تقليل الآثار البيئية المترتبة على الطاقة، بما في ذلك إحراز تقدم في إيجاد أسواق لكفاءة الطاقة في تلك البلدان.
- ٦٩٥ - عزّز ما عدده ١٠ بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قدرات ومهارات خبراءها في استخدام مختلف أدوات التمويل بغية تشجيع الاستثمارات في كفاءة الطاقة، وتسريع إدماج اقتصاداتها في المنطقة، ووضع نظم للطاقة المستدامة. وأسهم توفير الخدمات الاستشارية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة وحفظها في إنشاء مركز كفاءة الطاقة وحفظها في كازاخستان. وعزّز ما عدده ١٠ بلدان قدرات خبراءها الوطنيين على إزالة الحواجز القائمة التي تعترض تطوير مصادر الطاقة المتجددة وأعدت تقارير وطنية عن قطاع مصادر الطاقة المتجددة. ونُظِّمت حلقتا عمل عن كفاءة الطاقة في إطار برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا وحلقتي عمل في إطار مشروع إيجاد سوق لكفاءة الطاقة في أوروبا الجنوبية الشرقية. وساهمت تلك الأنشطة وغيرها من أنشطة بناء القدرات والأنشطة الاستشارية في تعزيز قدرات البلدان المستفيدة على معالجة مسائل حفظ الطاقة وكفاءتها.

البرنامج الفرعي ٦

التجارة

- (أ) زيادة تنفيذ التوصيات والقواعد والمعايير والمبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال تيسير التجارة، وذلك فيما يخص الإجراءات والأنظمة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
- (ب) تعزيز المهارات والفهم لدى الموظفين الوطنيين في استخدام معايير اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال التجارة وتيسير التجارة والتجارة الإلكترونية
- ٦٩٦ - تعزّزت قدرات ٢٦ بلدا على تفهم وتنفيذ معايير وتدابير اللجنة في تيسير التجارة، وحسّنت سياساتها المتعلقة بتنمية التجارة وتيسيرها. ونتيجة لذلك، شرع ٥ من بلدان

البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا، في تنفيذ مشاريع وطنية تأخذ بنظام النافذة الواحدة بينما وضع بلدان متقدمان خططاً عملهما للنافذة الواحدة. واعتمد ما عدده ٤ بلدان تدابير لتيسير التجارة بينما استعرض ما عدده ٥ بلدان في الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية تشريعاتها في مجالات تيسير التجارة والتجارة الإلكترونية ونظام النافذة الواحدة. وأطلقت المبادرة الإقليمية لنظام النافذة الواحدة في جنوب القوقاز. وعزز أكثر من ٥٣٠ مشاركا من ٢٦ بلدا قدراتهم على تنفيذ سياسات تنمية التجارة وتحقيق التكامل الإقليمي وتدابير تيسير التجارة من خلال المشاركة في حلقات العمل والحلقات الدراسية لبناء القدرات التي تعقدتها اللجنة. ويؤكد نحو ٩٧ في المائة من المجيبين على الاستقصاءات أن التدريب عزز قدراتهم على تنفيذ المعايير والتدابير المتصلة بتيسير التجارة.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

البرنامج الفرعي ١

الصلات مع الاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

- (أ) تعزيز القدرة الوطنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تصميم واعتماد السياسات التجارية وتنفيذ وإدارة الاتفاقات الناتجة عن المفاوضات التجارية على الصعيد الثنائي ودون الإقليمي والمتعدد الأطراف
- (ب) تحسين الشفافية في عملية تقرير السياسات التجارية، مما من شأنه الارتقاء بمستوى معرفة المجتمع المدني ومشاركته فيما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بالتجارة
- ٦٩٧ - نظمت اللجنة مجموعة واسعة من أنشطة التعاون التقني تشمل عقد ١٥ حلقة عمل ودورة تدريبية واحدة و ٣ بعثات استشارية. وعن طريق هذه الأنشطة، اكتسب ١٠٠٠ مشاركا يمثلون هيئات عن القطاعين العام والخاص في المنطقة، معارف جديدة، وعززوا قدراتهم فيما يتعلق بالممارسات الجيدة على تشكيل التحالفات بين الهيئات العامة والخاصة وتنفيذها لغرض تنمية الصادرات. وأسهمت ٦ حلقات عمل نظمتها اللجنة في زيادة معارف ومشاركة المجتمع المدني بشأن المسائل المتعلقة بأثر السياسة التجارية على الحد من الفقر والعلاقة بين التجارة والمسؤولية الاجتماعية للشركات لصالح ٥١٥ مشاركا في حلقات عمل تقنية يمثلون مؤسسات عامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة. وعززت المعارف المكتسبة في حلقات العمل التقنية التي اضطلعت اللجنة بتنظيمها، وعيهم بأثر السياسة التجارية والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

البرنامج الفرعي ٢ الإنتاج والابتكار

(أ) زيادة قدرة مقرري السياسات الوطنية على تقييم وتصميم وتنفيذ تدابير التمويل والسياسات القطاعية التي تشجع التنمية والابتكار الإنتاجيين على مستوى الاقتصاد الجزئي

٦٩٨ - عزّز واضعو السياسات والموظفون التقنيون من الأرجنتين وإكوادور والبرازيل ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وشيلي قدراتهم على وضع وتنفيذ استراتيجيات وتدابير تتعلق بتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مع التركيز بوجه خاص على سياسات واستراتيجيات الحكومة الإلكترونية بفضل الدعم الذي توفره خدمات التعاون التقني المقدمة من اللجنة. وفي إطار اتفاقات التعاون، جرى تقديم سلسلة من الخدمات الاستشارية لحكومتَي السلفادور وإكوادور بهدف دعم قيامهما بصياغة استراتيجياتهما الوطنية للحكومة الإلكترونية. واستخدم ما عدده ٣ بلدان (الجمهورية الدومينيكية وشيلي وكولومبيا) المعلومات المستقاة من خدمات التعاون التقني المقدمة من اللجنة في مجالات تمويل التنمية الإنتاجية. وعلاوة على ذلك، اكتسب ٢٤٠ مشاركاً من بلدان المنطقة معارف جديدة تتعلق بالحكومة الإلكترونية وإدارة المعرفة والابتكار.

البرنامج الفرعي ٣ سياسات الاقتصاد الشامل والنمو

(أ) تعزيز قدرة مقرري السياسات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات وتدابير اقتصادية كلية ترمي إلى تحقيق قدر أكبر من استقرار النمو استناداً إلى تقييم محددات النمو

(ب) زيادة فهم مقرري السياسات الوطنية للمسائل الناشئة المؤثرة على معدلات النمو في سياق العولمة

(ج) زيادة حجم التبادل والتنسيق بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبين البلدان والمؤسسات الإقليمية أو دون الإقليمية في مجال تحليل وتصميم سياسات الاقتصاد الكلي

٦٩٩ - قُدمت الخدمات الاستشارية من خلال ٤ بعثات استشارية، ونُظمت ٤ حلقات دراسية وحلقات عمل ودورتان تدريبيتان دوليتان في مجالات العمالة وسوق العمل وتوقعات التضخم والاقتصاد الشامل في غضون فترة السنتين. وقدمت اللجنة أيضاً خدمات التعاون التقني في مجالات التنسيق بين السياسات المالية والنقدية، وتعزيز الأسواق المالية الداخلية. وبفضل خدمات التعاون التقني التي قدمتها اللجنة، ازداد تبادل الخبرات والتنسيق في مجال

تحليل سياسات الاقتصاد الشامل وتصميمها فيما بين بلدان المنطقة. وشملت هذه الجهود حلقة عمل نُظِّمت بالاشتراك مع رابطة تكامل أمريكا اللاتينية تمكّن من خلالها ما لا يقل عن ٥٠ مشاركا رفيع المستوى من وزارات المالية والخارجية والمصارف المركزية للبلدان الأعضاء في الرابطة، تعزيز التنسيق وتبادل الخبرات المتعلقة بنظم الدفع بالعملات الوطنية والمدفوعات والائتمانات الدولية.

البرنامج الفرعي ٤

التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية

- (أ) زيادة قدرة مقرري السياسات الوطنية على إدارة وتصنيف المسائل المتعلقة بالإنفاق الاجتماعي، وسوق العمل والحماية الاجتماعية من أجل الارتقاء بعملية تقييم البرامج الاجتماعية
- (ب) تعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأعضاء في اللجنة على رصد اتجاهات المؤشرات الاجتماعية والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
- ٧٠٠ - عزّز مُقرّرو السياسات من ٩ بلدان في المنطقة (إكوادور وباراغواي وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وغواتيمالا وكولومبيا وهايتي)، قدراتهم على إدارة وتصنيف النفقات الاجتماعية من أجل تحسين تقييم البرامج الاجتماعية وذلك نتيجة لخدمات التعاون التقني التي قدّمتها اللجنة واعتماد المنهجيات التي وضعتها. ونفّذ موظفون لدى وزارات المالية و/أو التخطيط الاجتماعي في ٥ بلدان (باراغواي وبيرو ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وغواتيمالا) منهجيات اللجنة وتوصياتها في وضع نماذج وطنية معينة تمكّن من قياس ورصد النفقات الاجتماعية دعماً لصياغة سياسات اجتماعية، مع التركيز بوجه خاص على مسألتي الحماية الاجتماعية وسوق العمل في سياق الأزمة الاقتصادية والمالية لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تحديداً. وتعزّزت قدرات ما مجموعه ٣٣٠ مشاركا بفضل حلقات العمل التقنية التي نظّمتها اللجنة في مجال رصد المؤشرات الاجتماعية والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا سيما الهدف الأول منها المتمثل في القضاء على الفقر المدقع والجوع.

البرنامج الفرعي ٥ السكان والتنمية

- (أ) تعزيز القدرات التقنية للبلدان الأعضاء في اللجنة على رصد الاتجاهات السكانية ومعالجة المسائل السكانية والإنمائية لأغراض استخدامها في وضع البرامج الاجتماعية
- (ب) زيادة القدرة التقنية لبلدان المنطقة على رصد التقدم المحرز في تنفيذ توصيات وأهداف الاتفاقات الدولية ذات الصلة (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة والأهداف ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية)
- ٧٠١ - عزّز ما عدده ١٣ بلدا قدراتهم على رصد الاتجاهات السكانية لغرض استخدامها في وضع البرامج الاجتماعية. وقدمت اللجنة أيضا المساعدة التقنية عن بعد إلى أحد عشر بلدا بشأن وضع وتنقيح التعدادات وتحليل التنبؤات السكانية والتحضير لتنظيم دورات تدريبية وطنية في هذه المجالات. وشارك ٢٨٦ موظفا تقنيا في هذه التدريبات وحلقات العمل المتعلقة بالارتقاء بأساليب تجهيز البيانات باستخدام نظام استعادة بيانات التعداد للمناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة، وهو بمثابة أداة تكنولوجية ابتكرتها اللجنة وعُُمِّم استخدامها على نطاق واسع في منطقة اللجنة ومناطق خارجة عنها. وعزّز ٢٣٦ مشاركا من ٢٠ بلدا، من خلال ٥ حلقات عمل نظمتها اللجنة، قدراتهم التقنية على رصد التقدم المحرز في الالتزامات الوطنية المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة عمل مدريد المتعلقة بالشيخوخة والأهداف ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية. ووفّرت حلقات العمل هذه الدعم للموظفين التقنيين من المنطقة لتحسين الجهود المبذولة لجمع البيانات وإدماج المنهجيات الجديدة لرصد أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

البرنامج الفرعي ٦ التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

- (أ) تعزيز قدرة الموظفين الوطنيين والإقليميين والمحليين في بلدان المنطقة على تقييم وتصميم سياسات التنمية البيئية والحضرية المستدامة في إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة
- (ب) تحسين معارف الموظفين التقنيين الوطنيين فيما يتعلق برصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتنمية البيئية والحضرية
- ٧٠٢ - أسهم اجتماعان إقليميان نظمتهما اللجنة، في بلورة العمل فيما بين المفاوضين وواضعي السياسات المتعلقة بقضايا الغابات وبتغير المناخ لتمكين ١٢ بلدا من المنطقة

(الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وأوروغواي وبنما وبيرو والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس) إنشاء شبكات لتبادل الخبرات بشأن المسائل المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها ولاتخاذ مواقف مشتركة فيما يتعلق بمشاركة تلك البلدان في المحافل الدولية المتعلقة بتغير المناخ. ومكنت حلقتا عمل تقنيتان نُظمتا في كل من كولومبيا وبيرو خبراء الغابات من ١٤ بلدا في المنطقة (الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وشيلي وغواتيمالا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك) من تعزيز قدراتها التقنية المتعلقة بوضع تدابير التخفيف من حدة تغير المناخ مع التركيز على إزالة الغابات وتدهورها. واضطلعت اللجنة بدور ريادي في صياغة مبادئ توجيهية منهجية وأدوات وضع النماذج لدعم قيام الموظفين التقنيين الوطنيين في المنطقة باستعراض الآثار الاقتصادية لتغير المناخ وصياغة سياسات وتدابير التخفيف من حدته من خلال إيفاد بعثات استشارية إلى ١٢ بلدا (الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وبيرو وترينيداد وتوباغو والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس).

البرنامج الفرعي ٧

الموارد الطبيعية والهياكل الأساسية

- (أ) تحسين القدرة على تقييم وتنفيذ السياسات الرامية إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمحافظة عليها استنادا إلى تقييم اقتصادي ومؤسسي سليم
- (ب) تعزيز مهارات الموظفين الوطنيين في مجال تقييم بدائل لتقرير السياسات، وتخطيط وتنظيم ووضع قواعد تنظيمية لخدمات وأنظمة المرافق العامة والبنى التحتية
- ٧٠٣ - نتيجة للبعثات الاستشارية التي أوفدها اللجنة وحلقات العمل السبع التي نظمتها، أخذ موظفون تقنيون من الأرجنتين وبيرو وكولومبيا وكوستاريكا وهندوراس بالمنهجية التي صممتها اللجنة لدعم القيام بوضع سياسات تتعلق بإنتاج الوقود الأحفائي واستخدامه. وبالإضافة إلى ذلك، عزز موظفون من بربادوس، وغيانا، وسورينام، وترينيداد وتوباغو، نتيجة لحلقات العمل التقنية التي نظمتها اللجنة، قدراتهم التقنية فيما يتعلق بمسائل فعالية استخدام الطاقة. وعزز ما عدده ٥ بلدان (إكوادور وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية وغواتيمالا وكولومبيا) مهاراتها وقدراتها في مجال تنفيذ وتقييم السياسات المتعلقة بالإدارة المستدامة لإمدادات المياه والصرف الصحي نتيجة للخدمات الاستشارية والتدريب التي اضطلعت اللجنة بتقديمها. وإضافة إلى ذلك، عزز ١٨ بلدا (بربادوس وبلير وبنما وترينيداد وتوباغو وجامايكا وحزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وسانت لوسيا والسلفادور

وسورينام وغواتيمالا وغيانا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس) قدراتها بشأن مسائل البنى التحتية عن طريق تقييم أو اعتماد تدابير وطنية ودون وطنية في المجالات التالية: السلامة على الطرق والموانئ واتفاقات الامتياز النموذجية وبرامج تسهيلات النقل لصالح البلدان غير الساحلية.

البرنامج الفرعي ٨

الإحصاءات والتوقعات الاقتصادية

- (أ) زيادة مهارات الموظفين الوطنيين في مجال تجميع ونشر البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية وفقا للمعايير والأطر الدولية وتفهمهم لها
- (ب) تعزيز القدرة على رصد تطوّر المؤشرات الاجتماعية (ولا سيما الوارد منها في الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا) لأغراض التخطيط الاجتماعي وصياغة السياسات الاجتماعية
- ٧٠٤ - عزّز كبار الموظفين التقنيين من المكاتب الإحصائية الوطنية من ٩ بلدان، مهاراتهم في مجال تجميع البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الأساسية ونشرها واستخدامها وفقا للأطر الدولية وتفهمهم لها، وذلك عن طريق إدماج التوصيات المنهجية التي حصلوا عليها من ١٤ بعثة استشارية أوفدتها اللجنة. واستخدم ما عدده ٣ بلدان (بوليفيا والجمهورية الدومينيكية ونيكاراغوا) التوصيات المنهجية الصادرة عن اللجنة في تعزيز عملية وضع استقصاءات الأسر المعيشية المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية على الصعيد الوطني. وعزّز ما عدده ٥ بلدان (بنما وجمهورية فنزويلا البوليفارية والسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا) قدراتها على المعالجة والتحليل في مجالي الفقر والعمالة وذلك باستخدام أدوات ومنهجيات جديدة. وعزّز ٩٤ مشاركا من ٧ بلدان، من خلال حلقات العمل التي نظمتها اللجنة، قدراتها على رصد تطوّر المؤشرات الاجتماعية وسلّمت بجدوى التدريب المكتسب بشأن التخطيط الاجتماعي ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

البرنامج الفرعي ٩

الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى

- (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في اللجنة على تقييم جهود الحد من الفقر وما يتصل بذلك من تحديات اقتصادية وصياغة السياسات الملائمة، بما في ذلك على صعيد الاقتصاد الشامل
- (ب) تعزيز المهارات التقنية والتحليلية لدى الدول الأعضاء في اللجنة لإعداد وتنفيذ السياسات في مجالات التجارة والتكامل، والتنمية المستدامة وتقييم الكوارث وإدارة المخاطر
- ٧٠٥ - نتيجة لاضطلاع اللجنة بـ ٢٥ بعثة من البعثات الاستشارية للجنة، عزز ما عدده ٨ بلدان (كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوبا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس) من المنطقة دون الإقليمية قدراتها على وضع وتنفيذ سياسات وتدابير في المجالات التالية: التكامل دون الإقليمي، والتجارة مع التركيز بوجه خاص على المسائل الجمركية والاندماج في سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة، وسياسات الاقتصاد الشامل، من أجل التصدي للأزمة المالية والاقتصادية والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. ونتيجة للبعثات الاستشارية والدورات التدريبية التي وفرتها اللجنة، تم تعزيز مهارات موظفين تقنيين من ٧ بلدان (وبليز وبوليفيا المتعددة القوميات وبيرو والمكسيك ونيكاراغوا وهايتي وهندوراس) في مجال قياس الأثر الاجتماعي - الاقتصادي للكوارث الطبيعية ولصياغة استراتيجيات الحد من الفقر. وتلقت المكسيك ودولة بوليفيا المتعددة القوميات مساعدة تقنية محددة في مجال الاستجابة السريعة للتصدي للأزمات الوبائية. ومكنت خدمات التعاون التقني التي وفرتها اللجنة بما في ذلك ١١ بعثة استشارية، سلطات هايتي من تحسين قدراتها في مجالات الأمن الغذائي وسياسة الاقتصاد الشامل، والتعاون المالي والحد من الأخطار.

البرنامج الفرعي ١٠

الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

- (أ) تعزيز قدرة بلدان المنطقة دون الإقليمية على رصد التقدم المحرز في تنفيذ خططها الوطنية الرامية إلى إنجاز استراتيجية موريشيوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
- (ب) زيادة قدرة بلدان المنطقة دون الإقليمية على تقييم الآثار الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية للكوارث الطبيعية

٧٠٦ - فيما يتعلق بالبند (أ)، عززت السلطات الحكومية في ٥ بلدان قدراتها التقنية وقدراتها في مجال وضع السياسات للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة من خلال البعثات الاستشارية التي أوفدها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتقييم الآثار الاجتماعية - الاقتصادية للكوارث الطبيعية، وتقديم الدعم لوضع خطط الطوارئ وتصميم

استراتيجيات إدارة المخاطر. وعلاوة على ذلك، استفادت ٣ مؤسسات حكومية دولية من هذه الخدمات، ومن تحسن التنسيق مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، في تعزيز قدراتها على المشاركة في بعثات التقييم المتصلة بالكوارث الطبيعية واستراتيجيات التعافي منها.

٧٠٧ - وفيما يتعلق بالبند (ب)، عزز ٩٨ موظفا تقنيا من ٣ بلدان معارفهم المنهجية وقدراتهم التقنية على قياس الأضرار والخسائر المتصلة بالكوارث الطبيعية على مستوى القطاعات، أو على تصميم وتنفيذ تدابير وقائية أو طارئة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، وذلك من خلال مشاركتهم في ٣ حلقات عمل نظمها اللجنة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

البرنامج الفرعي ١

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لأغراض التنمية المستدامة

- (أ) تعزيز الحوار حول السياسات المتعلقة بقضايا التنمية المستدامة ذات الأولوية، ولا سيما الإنتاج والاستهلاك المستدامين لموارد المياه والطاقة، مع مراعاة الاعتبارات البيئية
- (ب) تعزيز المعرفة لدى الموظفين الوطنيين والممارسين والمستخدمين النهائيين وتحسين مهاراتهم للاستفادة من الفرص المتاحة في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتصدي للمعوقات في هذا المجال

٧٠٨ - نُظمت حلقات عمل تدريبية وقُدّمت خدمات استشارية لتعزيز القدرات من أجل التصدي للتحديات التي تنطوي عليها إدارة المياه والقضايا البيئية في مناطق الخليج، والأردن وفلسطين ولبنان. ونتيجة لذلك، وُضع القانون رقم ٣٣ بشأن الصرف الصحي وصرف المياه السطحية في البحرين؛ وتم تعزيز إدارة حالات الجفاف المائي، وشبكة الرصد المائي وتقييم الآثار البيئية في الأردن؛ وأُجريت دراسة عن تقييم قطاع المياه وإدارته الاستراتيجية في المملكة العربية السعودية أفضت إلى وضع الخطة المائية الوطنية. وشارك مسؤولون وصل عددهم إلى ٢٠٠ مسؤول في ٨ حلقات عمل نُظمت لغرض تعزيز قدرات أصحاب المصلحة في مجالات الطاقة والمياه والإنتاج والاستهلاك المستدامين. وأسهمت حلقات العمل هذه في وضع الاستراتيجيات الوطنية لإنتاج وقود أنظف. ودعت حلقات العمل تلك إلى اعتماد وتنفيذ برنامج وطني لكفاءة استخدام الطاقة يستند إلى اكتساب المعايير الدولية مثل نظم الطاقة البيئية.

البرنامج الفرعي ٢

السياسات الاجتماعية المتكاملة

- (أ) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء على اعتماد نهج متكامل وقائم على التشارك لصياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها ورصدها
- (ب) زيادة فهم أصحاب المصلحة على المستوى الوطني لمبادئ ونهج وأدوات السياسات الاجتماعية المتكاملة

٧٠٩ - قدّمت الإسكوا خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية إلى بلدان مثل لبنان حيث ساعدت وزارته للتربية والتعليم العالي على صياغة رؤيتها الاستراتيجية. وأسفرت هذه الخدمات الاستشارية وضع خطة إنمائية في منطقة برج حمود، وتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني والاستراتيجيات الجنسانية في وزارة الشؤون الاجتماعية. وتم تنظيم ٣ حلقات عمل لزيادة تفهم سياسات العدالة الاجتماعية من خلال إدماج الشباب في عملية التنمية. وأدت حلقة العمل المتعلقة باحتياجات المؤسسات الخيرية في مجال التدريب في المملكة العربية السعودية إلى وضع استراتيجية وطنية للعمل. وعلاوة على ذلك، استفادت فلسطين من زيادة الحوار الوطني المتعلق بوضع سياسة اجتماعية متكاملة فيما بين أصحاب المصلحة الفلسطينيين الرئيسيين، وإنشاء آليات ترمي إلى تشجيع توافق الآراء على الصعيد الوطني. وشارك ما يصل إلى ١٥٠ مشاركاً، منهم ٥٠ من الإناث، في حلقات العمل.

البرنامج الفرعي ٣

التنمية والتكامل الاقتصاديان

- (أ) زيادة تعهد البلدان الأعضاء بالوفاء بالالتزامات التي قطعتها على عاتقها في إطار توافق آراء مونتيري، وخطة الدوحة للتنمية، والنظام المتكامل للنقل في المشرق العربي، والمضي قدماً نحو تحقيق التكامل الإقليمي في عالم آخذ في العولمة
- (ب) زيادة قدرة المسؤولين الحكوميين على وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات اقتصادية سليمة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام

٧١٠ - قدّمت الإسكوا خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية إلى البلدان الأعضاء فيها في مجال الاقتصاد الشامل، ومسائل منظمة التجارة العالمية والنقل والتجارة. وكان الهدف من إحدى البعثات الاستشارية مساعدة مصر على تنفيذ اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي. وبالإضافة إلى ذلك، استفادت عُمان من خدمات الإسكوا في استعراض الخطتين الخمسيتين السابعة والثامنة وإبداء الآراء بشأنهما، ووضع الخطة الإنمائية التاسعة لوزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية. ونُظّمت ٤ حلقات عمل لمتابعة

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، تتعلق بتعزيز الشراكة في مجال السلامة على الطرق في المشرق العربي وبالتفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الثنائية وتجنب الازدواج الضريبي وبشأن مدونة منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات لفائدة المملكة العربية السعودية. وشارك ما بلغ عدده ١٤٠ مشاركاً في حلقات العمل هذه.

البرنامج الفرعي ٤

تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

- (أ) زيادة الالتزام بالمضي قدماً نحو إقامة مجتمع للمعلومات واقتصاد قائم على المعرفة في إطار خطة العمل الإقليمية
- (ب) تعزيز المعرفة وتحسين المهارات في المكاتب الوطنية لإنشاء آليات وبرامج ذات صلة من أجل المضي قدماً نحو إقامة مجتمع للمعلومات واقتصاد قائم على المعرفة
- ٧١١ - قُدِّمت خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية في مجال التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني، واستراتيجيات وسياسات تكنولوجيا المعلومات. ووُضعت في هذا السياق خطة عمل لتنمية مركز تكنولوجيا المعلومات لدى وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة العربية السعودية من أجل تشجيع مجتمع قائم على المعلومات. وجرى تعزيز سياسة عمل تتعلق بخطة الحكومة الإلكترونية، وخطة استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء مركز وطني للبيانات في فلسطين. ونُظِّمت ٦ حلقات عمل لإثراء معارف مسؤولي البلدان الأعضاء في الإسكوا وتعزيز مهاراتهم في مجالات قياس مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتشريعات الحاسوبية وإعمالها في منطقة الإسكوا؛ وبيانات وإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تتعلق بمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مرصد للعلوم والتكنولوجيا في منطقة الإسكوا؛ ووضع موجزات بيانات وطنية عن مجتمع المعلومات في غرب آسيا. وشارك ما يصل إلى ١٨٠ مشاركاً، منهم ٣٥ من الإناث، في حلقات العمل.

البرنامج الفرعي ٥

إحصاءات لوضع السياسات المستندة إلى البيانات

- (أ) تعزيز الإطار المؤسسي لإحصاءات الوطنية لجمع الإحصاءات والمؤشرات الرسمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وإصدارها ونشرها في الموعد المحدد، مع التركيز بصورة خاصة على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وتعداد السكان والمساكن، واستقصاءات الأسر المعيشية
- (ب) زيادة مهارات موظفي المكاتب الإحصائية الوطنية لإصدار وتجميع ونشر واستخدام البيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يتماشى مع المعايير والأطر الدولية
- ٧١٢ - قدّمت الإسكوا التدريب والخدمات الاستشارية إلى ١١ بلدا عضوا. ونتيجة لذلك، ساهم إطار وُضع لجمع البيانات المتعلقة بالإحصاءات الصناعية في تحسين الطريقة الراهنة المتبعة في نشر المعلومات الإحصائية للقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية. وفي اليمن، جرى تصميم دراسة استقصائية متكاملة بما يشمل إنشاء نظام لتجميع البيانات لأغراض إحصاءات التجارة الخارجية. وساهمت الخدمات الاستشارية المقدمة في تحسين فهم وتطبيق المنهجيات الإحصائية المتعلقة بالعمل والمجالات الصناعية والأسر المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونُظّمت ٩ حلقات عمل بهدف زيادة قدرات مسؤولي البلدان الأعضاء في مجالات الإحصاءات الصناعية وإحصاءات الهجرة الدولية وقياس الفقر وقدرات مخططي العمالة، وتبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية وتحليل إحصاءات ومؤشرات الطاقة وتجارة الخدمات وفي مجال تحسين التشريعات الإحصائية في منطقة الإسكوا. وشارك ما بلغ عدده ٢٥٠ مشاركا، منهم ٥٠ من الإناث، في حلقات العمل.

البرنامج الفرعي ٦

النهوض بالمرأة

- (أ) زيادة الدعوة إلى التصدي للاختلالات الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، مع إيلاء اهتمام خاص لمشاركة المرأة في الهيئات التشريعية والتنفيذية
- (ب) تحسين الفهم والمعرفة وتقوية مهارات الآليات الوطنية لتجميع البيانات الرئيسية ونشرها، وتقديم التقارير عن النهوض بالمرأة وتمكينها، بما يتماشى مع الاتفاقيات والأطر الدولية
- ٧١٣ - قدّمت خدمات بناء القدرات والخدمات الاستشارية لثمانية بلدان أعضاء أسهمت في زيادة الوعي بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والآثار المترتبة على العنف ضد المرأة، وبشأن الميزنة الجنسانية وتمكين المرأة. أما بالنسبة للجمهورية العربية السورية، فقد جرى إعداد فصل عن المرأة في إطار الخطة الخمسية الحادية عشرة. وفيما يتعلق

بالمملكة العربية السعودية، تم إعداد الفصل المتعلق بالمرأة والأسرة والمجتمع في الخطة الإنمائية التاسعة. ونُظِم ما مجموعه ١٤ حلقة عمل لتعزيز قدرة البلدان الأعضاء في المسائل التالية: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتمييز والعنف ضد المرأة، والقيادة وصنع القرارات، وتسوية النزاعات، والتفاوض والاتصالات ومهارات كسب التأييد، وحماية المرأة من النزاعات المسلحة. وشارك ما يصل إلى ٢٨٠ مشاركاً في حلقات العمل.

البرنامج الفرعي ٧

تخفيف حدة النزاعات والتنمية

- (أ) زيادة معرفة أصحاب المصلحة بما للنزاعات من أثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمسائل الواجب أخذها في الاعتبار لإدارة النزاعات والتعافي منه
- (ب) زيادة معارف المسؤولين وتحسين مهاراتهم لتحديد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والتحديات السياسية التي تفرضها النزاعات وعدم الاستقرار والتصدي لها
- ٧١٤ - نُظِّمَت ٤ حلقات عمل لزيادة معارف المسؤولين وتحسين مهاراتهم فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي والتصدي للتوترات العرقية - الطائفية في العالم العربي في السودان وفلسطين ولبنان. وشارك ما يصل إلى ١٠٠ مشارك، منهم ٢٠ من الإناث، في حلقات العمل. وبالإضافة إلى ذلك، شارك ٤ مسؤولين من فلسطين في برامج الزمالات المتعلقة بالتنمية المؤسسية.

الباب ٢٣

حقوق الإنسان

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٧١٥ - في سياق الذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شهدت فترة السنتين الحالية عدداً من التطورات الإيجابية من خلال تعزيز الأطر المعيارية (بما في ذلك اعتماد صكوك جديدة ودخولها حيز النفاذ) وزيادة مستوى أعمال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. وقد أُرست النتيجة الناجحة المتمخضة عن مؤتمر استعراض ديربان (٢٠٠٩) الأساس لتجديد الالتزام بالتصدي للتمييز العنصري بطرائق منها تنفيذ الوثيقة الختامية للمؤتمر المعتمدة بتوافق الآراء. وعزز مجلس حقوق الإنسان أيضاً، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الأساس لتحسين تنفيذ معايير حقوق الإنسان ولا سيما من خلال بدء الاستعراض الدوري الشامل، حيث قامت ٩٦ دولة في فترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ باستعراض ومتابعة التوصيات في بلدان مختلفة. وأيد المجلس تعيين ٣٣ جهة جديدة مكلفة بولايات في

إطار الإجراءات الخاصة للمجلس، وذلك بموجب إجراء جديد للاختيار. وتعززت القدرة على دعم التواجد في الميدان وتقوية الخبرة المواضيعية وازداد عدد الشراكات المبرمة خارج وداخل أسرة الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إقامة آلية دائمة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وإقامة أواصر التعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الإقليمية التي مكّنت من إحراز تقدم هام في مجال تعميم مراعاة حقوق الإنسان وفي الحماية التي يوفرها تزايد الامتثال للنظم الوطنية لحقوق الإنسان والتي تستخدمها أعداد متزايدة من أصحاب تلك الحقوق.

التحديات والدروس المستفادة

٧١٦ - في غضون فترة السنتين، أسند مجلس حقوق الإنسان باطراد ولايات إضافية إلى المفوضية، وزاد زيادة كبيرة من الدعم الذي يقدمه إلى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ولإجراءات الخاصة للمجلس. وتظل الاستجابة السريعة للحالات الحرجة لحقوق الإنسان أحد التحديات الكبرى التي ستتم معالجتها من خلال مواصلة تعزيز قدرة المفوضية على الاستجابة السريعة ومن خلال زيادة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ومع الشركاء على الصعيد الوطني. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية الأخرى في كفالة أن تؤدي المعايير الدولية لحقوق الإنسان والجهود التي تبذلها المفوضية على الصعيد الوطني إلى إحداث تغييرات سلوكية ومؤسسية على نطاق واسع. ويمثل الافتقار إلى موارد إضافية للاستجابة إلى تزايد الطلبات على خدمات المفوضية وتدخلها تحدياً مستمراً.

معدل تنفيذ النواتج

٧١٧ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ما نسبته ٨٩ في المائة من ١٩٠ ٥ من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٧١٨ - وترد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الموافق عليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect.23)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل إدارة فعالة.

٧١٩ - أُذن بما مجموعه ٥٤ وظيفة جديدة في إطار الميزانية العادية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بما في ذلك ٢٢ وظيفة مأذون بها في إطار الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على الصيغة النهائية للميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، و ٣٢ وظيفة جديدة مأذون بها

للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة. وبالإضافة إلى ذلك، نُقلت ٥ وظائف من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى مفوضية حقوق الإنسان لخدمة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وتم شغل جميع الوظائف.

(ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المحدد لذلك.

٧٢٠ - بلغ متوسط مدة اختيار موظفي الفئة الفنية في إطار نظام غالاكسي ٢٦٢ يوما (من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

٧٢١ - ويمثل ذلك زيادة في مدة الاختيار مقارنة بالمدة المستهدفة (٢٠٠ يوم) وخط الأساس لعام ٢٠٠٥ (٢٣٠ يوما)

(ج) تحديد مسائل حقوق الإنسان الناشئة التي تتطلب اهتماما من الدول الأعضاء.

٧٢٢ - خلال جلسات الحوار، أشارت الدول ٤٨ مرة إلى المسائل المثارة في تقرير المفوضة السامية، وهو ما يشكل زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠٠٧، حيث بلغ عدد الإشارات ٤٢ إشارة. ومن القضايا الجديدة التي أُشير إليها بصفة خاصة، حقوق المرأة وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(د) تعزيز اتساق السياسات في إدارة أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان

٧٢٣ - جرى تعزيز الإلمام بمعايير حقوق الإنسان واستخدامها في مختلف كيانات الأمم المتحدة، فيما يتعلق بقضايا التنمية، من خلال المنشورات والمساهمات في وثائق السياسات وغيرها من البيانات. وتهدف هذه المواد بصفة خاصة إلى تعزيز جدول أعمال حقوق الإنسان في إطار أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية في الميدان. وأصدرت مفوضية حقوق الإنسان نفسها، خلال هذه الفترة، ثلاثة منشورات رئيسية، كما يجري إعداد منشورين آخرين في صيغتهما النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المفوضية الدعم الفني وأسهمت في إعداد مجموعة من وثائق السياسات والمبادئ التوجيهية وبيانات الموقف، الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها. ومن أهم الإنجازات إنشاء آلية خاصة بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، برئاسة المفوضية، لتعميم مراعاة حقوق الإنسان.

(هـ) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٧٢٤ - بلغت نسبة التعينات الجغرافية من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً مقارنة بمجموع التعينات الجغرافية ٨,٣ في المائة، وبلغت نسبة تمثيل الموظفين في الفئة الفنية وما فوقها ٥٣,٢ في المائة.

(و) تحسين الالتزام بمواعيد تقديم الوثائق

٧٢٥ - من أصل ١٢٠ تقريراً من التقارير التي أُعدت للدورتين الثالثة والستين والرابعة والستين للجمعية العامة، قُدِّم ٥٩ تقريراً في الموعد المحدد (١,٤٩ في المائة)، وهو ما يشير إلى زيادة كبيرة في نسبة الوثائق المقدمة في الموعد المحدد مقارنة بفترة السنتين السابقتين (٢٣,٧ في المائة). وجاء ذلك نتيجة لتعزيز التنسيق الداخلي.

(ز) نشر موظفي حقوق الإنسان، خلال مهلة قصيرة، للمساهمة في منع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وفقاً لولاية مفوضية حقوق الإنسان

٧٢٦ - في عام ٢٠٠٨، أوفدت بعثات إلى: '١' كينيا، بشأن أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات؛ '٢' بيت حانون، في الأرض الفلسطينية المحتلة، البعثة الرفيعة المستوى لتقصي الحقائق، المنشأة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة د-١/٣؛ '٣' جورجيا (أوسيتيا الجنوبية)، بشأن أزمة آب/أغسطس. وفي عام ٢٠٠٩، أوفدت مفوضية حقوق الإنسان ٧ بعثات للاستجابة السريعة، وهي كالتالي: '١' الدعم المؤقت لمكتب مفوضية حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ '٢' دعم إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة؛ '٣' بعثة تقييم حالة حقوق الإنسان في هندوراس؛ '٤' رصد انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالانتخابات في غابون؛ '٥' البعثة الموفدة إلى مدغشقر لتعزيز القدرات الوطنية في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في أعقاب الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلد؛ '٦' لجنة التحقيق الدولية الموفدة إلى غينيا بناء على طلب من الأمين العام؛ '٧' البعثة الموفدة إلى العراق لدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

(ح) زيادة الاطلاع على أنشطة مفوضية حقوق الإنسان والتوعية بها بين أصحاب الحقوق

٧٢٧ - نُشرت ١٢ مقالة رأي في أكثر من ٨٠ من الصحف ووسائل الإعلام الأخرى تغطي أكثر من ٥٠ بلداً من مختلف المناطق خلال فترة السنتين. وخلال عام ٢٠٠٨، نُشرت مقالات رأي للمرة الأولى في مجلة طبية، وهو ما أسهم في توسيع دائرة الجمهور المستهدف.

البرنامج الفرعي ١

تعميم مراعاة حقوق الإنسان والحق في التنمية والبحث والتحليل

مراعاة حقوق الإنسان

(أ) إدماج جوانب حقوق الإنسان في برامج منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها المتعلقة بالتنمية والمساعدات الإنسانية والسلام والأمن وشؤون الحكم وسيادة القانون

٧٢٨ - شملت الأنشطة المضطلع بها لتعزيز إدماج جوانب حقوق الإنسان في مجال الشؤون الإنسانية والسلام والأمن، تنظيم حلقات عمل للعاملين في عناصر حقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. وتلقى أكثر من ٤٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة تدريباً في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأسهمت المفوضية في إعداد مواد توجيهية ووثائق سياسات عامة لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، ومن ذلك عناصر العدالة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، ومعايير التدريب، ومنهجية استعراض عناصر العدالة والمؤسسات الإصلاحية، والتوجيه المتعلق بالاحتجاز. وتسهم المفوضية مباشرة، من خلال فرق العمل والأفرقة العاملة التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية - اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، في إدماج جوانب حقوق الإنسان في الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة.

(ب) تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما أفرقة الأمم المتحدة القطرية، على زيادة إدماج حقوق الإنسان في برامجها وأنشطتها ذات الصلة، وعلى مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في بناء وتعزيز قدراتها الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

٧٢٩ - جاء تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية نتيجة لإعداد ١٢ تقييماً وإطاراً جديداً من التقييمات القطرية المشتركة/أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بدعم مباشر من المفوضية عبر مشاركتها في حلقات العمل التدريبية، وتقديم دعم تقني متواصل لإدماج حقوق الإنسان في البرامج المشتركة لهذه الأفرقة. وأسهمت المفوضية في عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على عدد من المذكرات والمواد التوجيهية، ولا سيما بشأن قضايا الشعوب الأصلية، وحقوق ذوي الإعاقة، والاستدامة البيئية. ونظمت المفوضية، بالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، ثلاث دورات إقليمية لتدريب المدربين (شملت نحو ٧٥ مشاركاً) في مجال النهج القائمة على حقوق الإنسان، وبذلك عززت إمكانية قيام موظفي الأمم المتحدة في مختلف المناطق بدعم إدماج حقوق الإنسان في البرامج الخاصة بها.

(ج) توسيع نطاق المعارف داخل منظومة الأمم المتحدة برمتها، بما فيها أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بمسائل حقوق الإنسان ذات الصلة وبعدها الجنساني

٧٣٠ - يظهر استعراض السجلات أن المفوضية حققت الهدف المحدد لهذا الإنجاز، وذلك بسبل منها تنظيم دورات تدريبية وتوجيهية للمنسقين المقيمين والممثلين القطريين لوكالات منظومة الأمم المتحدة المعينين حديثاً (١٠ إلى ١٥ دورة في السنة)، والتجريب الناجح في هايي وليبريا لمشروع مواد تدريبية في مجال النهج القائمة على حقوق الإنسان في رصد الميزانية وتنفيذ أنشطة الدعوة، حيث استفاد منها نحو ٨٥ مشاركا. ونظمت المفوضية أيضا دورات تدريبية في النهج القائمة على حقوق الإنسان لـ ٣٤ من موظفي المفوضية، وهو ما أسهم في تعزيز القدرات الداخلية للمفوضية على توفير الخبرة في هذا المجال لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتسعى مستقبلا إلى تنظيم حلقة أو اثنتين سنويا من حلقات العمل الخاصة بتنمية المهارات الفنية.

الحق في التنمية

(أ) زيادة إدماج تعزيز الحق في التنمية وحمايته في إقامة شراكات عالمية لأغراض التنمية، وحسب الاقتضاء، في سياسات الجهات الفاعلة ذات الصلة وأنشطتها التنفيذية على جميع الصعد

٧٣١ - حققت المفوضية الأهداف المحددة لتقييم الشراكات العالمية. وتم تقييم خمس شراكات، هي اتفاق كوتونو، والفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالصحة العامة والابتكار والملكية الفكرية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والبرنامج الخاص للبحث والتدريب المتعلقين بأمراض المناطق المدارية، والبرنامج الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية. ومن الأنشطة الأخرى المتصلة بهذا الإنجاز، الدورة السنوية للفريق العامل المعني بالحق في التنمية وفرقة العمل الرفيعة المستوى التابعة له، وحلقنا عمل للخبراء مخصصتان لوضع معايير الشراكات في صيغتها النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التعاقد مع عدد من الاستشاريين للقيام باستعراض تحليلي محدد للمعايير ولشراكات معينة.

(ب) زيادة التوعية بالحق في التنمية والدراية به وتفهمه على جميع المستويات

٧٣٢ - في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أصدرت المفوضية ١٨ منشورات والوثائق المتصلة مباشرة بالحق في التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت المفوضية ما يناهز ٣٠٠ ٠٠٠ نسخة من المنشورات المرتبطة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بالحق في التنمية في أكثر من ١٠٠ بلد، وذلك ردا على نحو ٢ ٠٠٠ طلب. وكما حدث في الماضي، فإن صحائف الوقائع وسلسلة

التدريب المهني كانت الأكثر توزيعاً، وخاصة باللغات الإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية.

البحث والتحليل

(أ) تعزيز الاحترام لمسألة تمتع الجميع بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية بسبل منها مكافحة التمييز ضد فئات معينة تشمل على سبيل المثال لا الحصر النساء والأطفال والأشخاص المنتمين إلى الأقليات والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمهاجرين، وضحايا الاتجار وحالات الاختفاء غير الطوعي

٧٣٣ - قامت المفوضية بدعم أنشطة الدعوة والتدريب والمشورة الفنية فيما يتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛ والحلقات الدراسية المتعلقة بآلية الخبراء بشأن قضايا الشعوب الأصلية؛ والدعم المشترك بين الوكالات (منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بشأن قضايا الشعوب الأصلية؛ وبرامج الزمالة لممثلي الشعوب الأصلية والأقليات؛ والمساعدة التقنية وحلقات العمل فيما يتعلق بقضايا الأقليات وأنشطة الحفاظ على النظام؛ والمنح المقدمة إلى الأطراف الفاعلة على المستوى الشعبي من خلال صناديق الأمم المتحدة الاستثنائية للتبرعات؛ وقامت أيضاً بوضع أداة رصد لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وعقد اجتماعات إقليمية للخبراء بشأن الاتفاقية المذكورة؛ والاضطلاع بدور رئيسي في إعداد دليل فيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الإنسان الموجه للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وتقديم المشورة الفنية بشأن وضع الأطر القانونية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، ووضع الصيغة النهائية للتعليق الخاص بالمبادئ التوجيهية والمبادئ الموصى بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان والاتجار بالبشر؛ وإيفاد بعثات لتقييم الاحتياجات والقيام بأنشطة توعية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

(ب) تعزيز الجهود التي تساهم في القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

٧٣٤ - تشير السجلات إلى أن الهدف المحدد لهذا الإنجاز قد تحقق على نحو مرضٍ. فقد أسهمت المفوضية في تعزيز الجهود المبذولة في هذا الإطار بسبل منها ما يلي: عقد حلقات دراسية إقليمية تحضيرية (٢)، ومؤتمر استعراض ديربان (نيسان/أبريل ٢٠٠٨)؛ ووضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بخطط العمل الوطنية، ووضع قانون نموذجي لمكافحة العنصرية؛ وإجراء مشاورات وتنفيذ أنشطة توعية (في أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا)؛ وتقديم المساعدة التقنية وعقد حلقتين دراسيتين (في ياوندي وتوغو) بشأن

وضع خطط عمل وطنية؛ وعقد حلقة دراسية بشأن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مجال مكافحة التمييز (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)؛ وتقديم الدعم الفني للآليات الحكومية الدولية الأربع المنشأة في إطار المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية لعام ٢٠٠١.

(ج) تعزيز مساهمة مفوضية حقوق الإنسان في التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية

٧٣٥ - تشمل الأنشطة التي اضطلع بها خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إصدار المنشورات التالية: منشور نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: نهج قائم على حقوق الإنسان، وهو دليل يهدف إلى تعزيز السياسات القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية والبرمجة المراعية لحقوق الإنسان بدعم من الأمم المتحدة؛ وكتيب مشترك بين مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الصحة العالمية عن مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر؛ وكتيب مشترك بين مفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وحقوق الإنسان، موجه للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ وأداة مشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومفوضية حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في الخطط الصحية الوطنية. وأسهمت المفوضية السامية في جهود الدعوة المبذولة على أعلى المستويات بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وبحث اجتماع للخبراء في جنيف سبل تحسين استخدام الأساليب الكمية في تقييم الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، من أجل تعزيز جهود رصد وتقييم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛ ونُظمت حلقتا حوار إقليميَّان بشأن مبادرة "حوارات من أجل العمل: حقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية".

(د) تعزيز الحماية القانونية والدعوة لإعمال جميع حقوق الإنسان، ومنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك على الصعيد القطري

٧٣٦ - تم تعزيز الحماية القانونية من خلال اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبرتوكول الاختياري المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية في هذا المجال إصدار منشورات وصحائف وقائع (بشأن الإسكان والحق في الغذاء)؛ وتنظيم حلقات عمل وتقديم المساعدة التقنية بشأن قضايا الإسكان في ثلاثة بلدان، والحق في الغذاء في بلدين؛ وتنظيم حلقات عمل تدريبية لموظفي الأمم المتحدة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ثلاثة بلدان، استفاد منها نحو ١٥٠ مشاركاً؛ وإعداد بعض فصول أدلة التدريب والرصد، وعقد عدد من المشاورات والدورات التدريبية في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. واضطلع بأنشطة دعوية

على أعلى المستويات بشأن قضايا تغير المناخ والهجرة وحقوق المعوقين، في عدد من المحافل الرفيعة المستوى.

(هـ) تقديم الأمم المتحدة المزيد من المساعدة الفعالة إلى الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، بناء على طلبها، من أجل تعزيز آليات سيادة القانون والديمقراطية بغية حماية جميع حقوق الإنسان

٧٣٧ - أسهمت أنشطة المفوضية في تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال القضايا المتصلة بسيادة القانون، وبخاصة فيما يتعلق بآليات العدالة الانتقالية وإقامة العدل والديمقراطية والمساءلة. وأعدت المفوضية أدوات ومبادئ توجيهية لمختلف أنشطة التدريب (١٠-١٥ في السنة) لفائدة الموظفين الميدانيين للأمم المتحدة، والمسؤولين الحكوميين، والقضاة والبرلمانيين، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وممثلي المجتمع المدني. وقدمت المفوضية التدريب لقضاة روس في مجال حقوق الإنسان والقانون الإداري؛ وقضاة من جنوب آسيا في مجال العدالة ومبادئ عدم التمييز والمساواة؛ ومسؤولين حكوميين وممثلين عن وسائل الإعلام والمجتمع المدني بشأن قضايا العدالة الانتقالية في عدد من البلدان الأفريقية؛ وللمجموعة من البرلمانيين في منطقة أمريكا اللاتينية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. ووضعت المفوضية أدوات ومبادئ توجيهية بشأن القضايا المتصلة بالمساءلة، بما في ذلك المحاكمات على الصعيدين الوطني والدولي لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

(و) زيادة الخبرة المنهجية لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان، ولتقديم المشورة والمساعدة للحكومات والشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها

٧٣٨ - يظهر استعراض السجلات تقديم خبرات منهجية محسنة وتحقيق إنجاز مرض عموماً. وتشمل إسهامات المفوضية في وضع أدوات جديدة في هذا المجال، في جملة أمور، إعداد مجموعة موارد لموظفي حقوق الإنسان؛ وإجراء دراسة استقصائية بشأن تقييم المستخدمين للأدوات التوجيهية والتدريبية للمفوضية، وإجراء جرد للمواد التي تستخدمها المفوضية. وقامت المفوضية أيضاً بدعم عمليات تفصي الحقائق ورسم الخرائط في أربعة بلدان، وتقديم المساعدة التقنية لوضع خطط عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان في أربعة بلدان أخرى. وشرعت المفوضية في تنفيذ عملية لإدارة المعارف من شأنها زيادة تعزيز إدارة المعارف على نطاق المفوضية ككل. وبالإضافة إلى ذلك، قامت المفوضية بإصدار ٢٠ منشوراً جديداً و ٧٧ ترجمة وتوزيع نحو ٣٠٠ ٠٠٠ منشور في أكثر من ١٠٠ بلد.

(ز) زيادة قدرات مفوضية حقوق الإنسان على توفير التدريب والمشورة لتعزيز التقيد بحقوق الإنسان وذلك بغية حماية أصحاب الحقوق على الصعيد الوطني

٧٣٩ - عززت المفوضية قدرتها على توفير التدريب والمشورة لتعزيز التقيد بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، وذلك بسبل منها استكمال دليل المفوضية بشأن رصد حقوق الإنسان؛ ووضع أداة توجيهية بشأن حماية الضحايا والشهود ومصادر المعلومات وغيرهم من الأشخاص المتعاونين مع المفوضية؛ وتنظيم أربع دورات تدريبية على رصد حقوق الإنسان وتقصي الحقائق لفائدة موظفي المفوضية؛ وإنشاء وتجريب قاعدة بيانات لحالات انتهاك حقوق الإنسان؛ وتقديم الدعم التقني والفني للأطراف الوطنية الفاعلة في مجال حماية أصحاب الحقوق على الصعيد الوطني.

البرنامج الفرعي ٢

دعم هيئات حقوق الإنسان وأجهزتها

(أ) تقديم الدعم الفني والتقني اللازم في الوقت المناسب للهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان والهيئات الفرعية وهيئات الخبراء التابعة له

٧٤٠ - قامت آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي يستعرض من خلالها المجلس مدى وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، باستعراض أوضاع ٩٦ بلدا. وقدمت المفوضية إحاطات ومساعدات مالية لكفالة حضور ممثلي الدول قيد الاستعراض إلى جنيف. وأبدى أعضاء المجلس ملاحظات إيجابية بشأن المشورة الفنية التي تقدمها الأمانة (٨٤,٢١ في المائة من أصل ٣٨ عضوا ممن أجابوا على الاستبيان). واستخدمت المفوضية أدوات مبتكرة، بما في ذلك توسيع نطاق استخدام الشبكة الخارجية لتمكين المشاركين من الحصول على معلومات مستكملة. وبدأت المفوضية أيضا تشغيل خدمة إشعارية وحساب على موقع تويتر (Twitter) لإبلاغ المشاركين، بصورة آنية، بما قد يطرأ من تغييرات على برنامج العمل في آخر لحظة. وأعدت مجموعة مواد إعلامية لصالح الوافدين الجدد إلى المجلس.

(ب) تقديم الدعم الفني اللازم في حينه إلى الدول الأطراف فيما يتعلق بمشاركتها في إجراءات أكثر بساطة وتواؤما لتقديم التقارير إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان

٧٤١ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قامت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بتبسيط ومواءمة إجراءاتها المتعلقة بتقديم التقارير، من خلال قبول المبادئ التوجيهية للوثيقة الأساسية الموحدة وتنقيح المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم تقارير خاصة بمعاهدات معينة. ونُفذت أنشطة لبناء القدرات فيما يتصل بالمبادئ التوجيهية في ست دول أطراف (تشاد وتوغو

وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو ومالي وموريتانيا)، وقدم بلدان من البلدان المشاركة في حلقات العمل السابقة المخصصة لبناء القدرات (التي عُقدت عام ٢٠٠٦ أو ٢٠٠٧) وثائق أساسية؛ ونُفذت أنشطة ذات صلة في مالي لفائدة ١٣ بلدا من بلدان غرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية (بالتعاون مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية)، كما نُفذت أنشطة مماثلة في كل من سيشيل وصربيا وملديف والنيجر. وبنهاية عام ٢٠٠٩، وردت ١٤ وثيقة جديدة من الوثائق الأساسية الموحدة على أساس تبسيط ومواءمة إجراءات تقديم التقارير. وتجري حاليا مواءمة وتبسيط الإجراءات المتصلة بدعم الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك المراسلات، باستخدام أدوات إلكترونية. وواصلت المفوضية المشاركة في عدد من الدورات التدريبية المتصلة بالمبادئ التوجيهية للوثيقة الأساسية الموحدة.

(ج) تعزيز الوعي والمعرفة بالنواتج المنبثقة عن الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان وفهمها، وذلك فيما بين الجهات الفاعلة الوطنية والدولية وبوسائل منها أساليب النشر الجديدة والفعالة من قبيل استعمال شبكة الإنترنت بشكل أفضل

٧٤٢ - خلال عام ٢٠٠٨، تم تطوير محرك بحث ليتمكن من تحسين إمكانية الاطلاع على العمل ونشره على نطاق أوسع. وخلال فترة السنتين، أرسل نحو ٨٥٠ قرصا مدججا يحتوي على فهرس للوثائق إلى البلدان التي يصعب فيها الوصول إلى شبكة الإنترنت؛ وقُدِّم ٥٠٠٠ كتيب ترويجي إلى الحكومات وكيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثات الميدانية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجامعات. وارتفع عدد زوار الموقع بنسبة ٣٠٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، وذلك بدعم من المفوضية. واعتمدت إحدى الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان) نهجا استراتيجيا لإزاء العلاقات العامة لكفالة إطلاع الأطراف الفاعلة الدولية والوطنية على نواتجها. ونشرت المفوضية مجموعة من الملاحظات الختامية التي اعتمدت عام ٢٠٠٨، على الموقع الشبكي للمفوضية، وستفعل الشيء ذاته مع الملاحظات الختامية لعام ٢٠٠٩. وتم تحديث قرص الفيديو الرقمي المستخدم في التدريب، ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة عليه لتوزيعه عام ٢٠١٠.

(د) تقديم ما يلزم من الدعم الفني وغيره من أشكال الدعم في حينه إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات، سعياً إلى ضمان أن تكون توصياتها المنبثقة عن استعراض تقارير الدول الأطراف قابلة للتنفيذ، بفضل جملة أمور منها الزيارات القطرية والنظر في شكاوى الأفراد، متى طلبت تلك الهيئات ذلك

٧٤٣ - مكّنت حلقات العمل المنظمة على مدار العام المشاركين من تقديم ملاحظاتهم إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات، وإبقاء تنفيذ المعاهدات وعملية الإبلاغ مدرجين على جدول أعمال الحوار الوطني المتعلق بحقوق الإنسان. واستفادت آليات حقوق الإنسان من المعلومات المفصلة المقدمة من مصادر وطنية، وهو ما مكّن من تقديم توصيات أكثر تحديدا وتركيزا، وتعزيز التفاعل مع الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة بحقوق الإنسان، وتشجيعها على معالجة مسألة العنف ضد الأطفال بشكل روتيني في عملها. وقامت مفوضية حقوق الإنسان، بالاشتراك مع حكومة المكسيك، بتنظيم حلقة دراسية دولية بشأن حماية حقوق الطفل في سياق الهجرة، وكانت شريكا أساسيا في التحضير للمؤتمر العالمي الثالث لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين لأغراض تجارية. وفي عام ٢٠٠٩، دعمت المفوضية الاجتماعين التاسع والعاشر المشتركين بين اللجان، المعقودين في حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على التوالي.

(هـ) تعزيز التعاون على جميع المستويات مع أصحاب المصلحة القادرين على الاستفادة من عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان و/أو المساهمة فيها، ويشمل ذلك متابعة توصيات تلك الهيئات

٧٤٤ - نظّمت المفوضية حلقة عمل إقليمية في بانكوك شاركت فيها جهات من تايلاند وسري لانكا والفلبين وكمبوديا وماليزيا من ١٨ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وشجعت هذه المبادرة التفاعل المستمر لممثلي الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ووسائل الإعلام مع الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان. وقدم المشاركون ملاحظاتهم إلى الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، وإلى آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مستفيدين في ذلك من مزيد من المعلومات المفصلة المقدمة من مصادر وطنية، وهو ما يمكن أيضا من تقديم مزيد من التوصيات الملموسة. وعُقدت ندوة قضائية بشأن إدماج التوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان في التشريعات الوطنية، لفائدة قضاة أقدمين من ٦ بلدان من جنوب شرق آسيا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ في بانكوك. وقامت المفوضية أيضا بتيسير التفاعل بين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، المعيّنة حديثا، ولجنة حقوق الطفل.

البرنامج الفرعي ٣

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية

(أ) تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة للدول، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى تحويل التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان إلى قوانين ونظم وسياسات فعلية

٧٤٥ - ساعدت برامج بناء القدرات ٣٠ حكومة على تنقيح أو صياغة تشريعات بشأن التجمع السلمي، وحقوق الشعوب الأصلية، ومرتكبي الجرائم الجنسية، واللاجئين، والعمال المهاجرين، والتعيينات في لجان حقوق الإنسان، وحماية الشهود، وعقوبة الإعدام، والعجز، والاتجار بالبشر، والفساد، وقانون العقوبات، والقانون العسكري، والجبر، ومراقبة أماكن الاحتجاز، والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن المساعدة في ترجمة نصوص تشريعية في بلدين. وقُدمت المساعدة إلى ستة بلدان لتضع بنجاح خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان، وقُدمت المساعدة إلى ١٤ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مجال البرمجة القائمة على حقوق الإنسان وفيما يتعلق بإطار قانوني دولي لحقوق الإنسان. وقُدمت المشورة القانونية إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجالات مثل منع التعذيب، ومنع التزاغات، ورصد تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإقامة العدالة الانتقالية، وتعزيز تفاعل المؤسسات مع الهيئات المنشأة بمعاهدات لحقوق الإنسان.

(ب) تعزيز تنمية القدرة المؤسسية على الصعيد الوطني، من خلال مشاركة الدول الطالبة، لمواجهة التحديات التي تواجه الأعمال الكامل لحقوق الإنسان

٧٤٦ - أثمرت المشورة القانونية المقدمة عن تشريعات جديدة لتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ٥٧ بلداً، ودعم التشريعات التمكينية بما يتماشى مع مبادئ باريس في ثلاثة بلدان أخرى. وقدمت المشورة القانونية إلى ٣٣ مؤسسة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في سياق عملية الاعتماد. ونتيجة لذلك، تم تعزيز آلية معالجة الشكاوى في إطار لجنة حقوق الإنسان في أوغندا، وتقوم لجنة حقوق الإنسان في موريشيوس باستعراض ولايتها، كما أن المعهد الألماني لحقوق الإنسان مستعد لتنفيذ المادة ٣٣ (٢) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويبلغ حالياً عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة ضمن الفئة ألف ٦٣ مؤسسة. وبفضل الدعم المقدم من المفوضية، قامت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بتنفيذ عدد من التوصيات المتعلقة بنظم العدالة الانتقالية، وقامت بالتنوعية بعملية الاستعراض الدوري الشامل، وتحسين آليات التعامل مع الشكاوى، وهو ما أدى إلى تعزيز مصداقية هذه المؤسسات في البلدان المعنية.

(ج) تعزيز الدعم الذي تقدمه المفوضية للثقيف والتوعية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك على الصعيد الوطني

٧٤٧ - تم تنفيذ ٣٥ نشاطاً من أنشطة التثقيف والتدريب في المناطق المعنية، بما في ذلك توزيع المواد، لفائدة المدرسين والبرلمانيين والقضاة والموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع القانوني، بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان، وفقه القضاء، وآليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وحقوق المحتجزين، والذكرى السنوية الستين بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعنف القائم على نوع الجنس. وأنتج برنامج إذاعي لحقوق الإنسان وأقيمت شبكة صحفية لحقوق الإنسان في غينيا بيساو. وأنشأت مبادرة يجري تنفيذها في موسكو برنامجاً لدرجة الماجستير في حقوق الإنسان في الجامعات الروسية وبرنامج زمالة في حقوق الإنسان لصالح الشعوب الأصلية. ونُظمت دورات تدريبية في آسيا الوسطى بشأن آلية الاستعراض الدوري الشامل، وللتوعية بحقوق المرأة، والتمييز العنصري، والحق في الصحة، وحقوق المعوقين، بما في ذلك الحق في السكن اللائق. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أُصدرت مواد للتوعية بحقوق الإنسان باللغة المحلية ولغات الأمم المتحدة.

(د) تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبعثات الأمم المتحدة للسلام على مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في جهودها الرامية إلى وضع نُظم وطنية لحماية حقوق الإنسان

٧٤٨ - من أهم الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد إعداد التوجيه المشترك بشأن التقارير العلنية لبعثات حفظ السلام المتعلقة بحقوق الإنسان، في صيغته النهائية واعتماده من قبل المفوضة السامية ووكيلي الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام. وأُتفق أيضاً على إجراء استعراض شامل لعنصر حقوق الإنسان في البعثات التابعة لإدارة الشؤون السياسية المنشأة عام ٢٠٠٩. وقُدِّمت خدمات استشارية إلى ٤٠ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية وبعثات السلام من خلال بعثات المساعدة التقنية والتدريب والمشاريع والأنشطة الهادفة إلى تعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان في مجالات مثل العدالة الانتقالية، والنهج القائمة على حقوق الإنسان، وحرية التعبير والحق في التجمع، والاعتقال التعسفي، والشعوب الأصلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومن خلال تشكيل أفرقة مشتركة بين الوكالات معنية بقضايا حقوق الإنسان. ووضع البرنامج الإنمائي والمفوضية مجموعة أدوات لموظفي فريق الأمم المتحدة القطري بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما مكن من تعزيز التعاون على الصعيد القطري، وزيادة انخراط المفوضية في دعم عمل الأمم المتحدة.

(هـ) تعزيز قدرة المفوضية على المساهمة في منع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان وفقا لولاية المفوضية السامية لحقوق الإنسان

٧٤٩ - اختير ٩٢ موظفا وتم تدريبهم لإدراجهم في قائمة الاستجابة السريعة للمفوضية. وأوفدت ٢٠ بعثة تضم موظفين من القائمة إلى كل من أرمينيا، وبيت حانون، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا (أوسيتيا الجنوبية)، وغزة، وغينيا، وكينيا، وهندوراس. وفي جمهورية مولدوفا، قُدمت المساعدة في حالات الطوارئ إلى الآلية الوقائية الوطنية بشأن التعذيب لتمكينها من الوصول إلى أماكن الاحتجاز خلال الاضطرابات التي أعقبت الانتخابات البرلمانية. وشاركت المفوضية في بعثة مشتركة بين الوكالات أوفدت إلى المناطق المتأثرة بالتراع في جورجيا لتقييم الاحتياجات الإنسانية هناك، وهو ما ساعد على كفالة إدراج الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في الاعتبارات الإنسانية والسياسية. وواصلت المفوضية إدارة قائمة النشر السريع وصندوق الطوارئ التابع لها، ووقعت اتفاقا مع برنامج الأغذية العالمي بشأن إيداع المركبات في برينديزي، بإيطاليا، تأهبا للحالات التي تستدعي استجابة سريعة.

البرنامج الفرعي ٤

دعم إجراءات تقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان

(أ) زيادة الدعم المقدم لزيادة أثر أعمال المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة من خلال تحليل الثغرات في مجال تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتقديم المشورة في الوقت المناسب للتصدي للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان

٧٥٠ - اضطلعت المفوضية بأنشطة مختلفة في إطار متابعة الاتصالات والزيارات القطرية وغيرها من الأنشطة التي يضطلع بها المكلفون الحاليون والمعينون حديثا. واقترح استحداث أدوات إضافية باعتبار ذلك أحد المواضيع الرئيسية المتصلة بأسلوب العمل. وقدمت المفوضية الدعم إلى المكلفين بولايات في تنفيذ ولايات إضافية أو موسعة فيما يتصل بتقديم تقارير إلى لجنة حقوق الإنسان عن حالات انتهاك حقوق الإنسان (في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والأراضي الفلسطينية المحتلة على سبيل المثال). وركزت الكثير من التحليلات على اقتراح الكيفية التي يمكن بها للدول أن تتصدى على نحو أفضل للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، وتسهم في منع حدوثها مستقبلا.

(ب) تعزيز التعاون مع أصحاب المصلحة الذين في مقدورهم الاستفادة و/أو المساهمة في عمل الإجراءات الخاصة

٧٥١ - أجرت المفوضية مزيدا من الاتصالات مع شبكات المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم التنفيذ، وهي تواصل التحاور بانتظام مع

وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك مع العمليات الميدانية التابعة للمفوضية، بما في ذلك في سياق الاجتماعين السنويين الخامس عشر والسادس عشر للإجراءات الخاصة، وعلى أساس ثنائي. وتعمل المفوضية مع الحكومات في سياق الدعم المقدم إلى المكلفين بولايات في إطار زيارتهم القطرية، ومع البلدان الراعية في سياق دورات مجلس حقوق الإنسان، وتدعم عمل لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة. وتواصل الإجراءات الخاصة التحاور بانتظام مع الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان عن طريق حضور الجلسات/الجلسات المشتركة في الاجتماع السنوي للمكلفين بولايات ورؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان.

(ج) زيادة المساعدة المقدمة للمكلفين بالولايات المواضيعية فيما يضطلعون به من أنشطة الدعوة، والمساعي الرامية إلى منع حدوث انتهاكات حقوق الإنسان وتوفير الحماية منها في إطار ولاية كل منهم

٧٥٢ - في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وجهت الإجراءات الخاصة ٦٠٢ رسالة إلى ١٢٦ بلدا، تناولت حالات ٠٥٢ فردا، ٢١ في المائة منهم من النساء. وردت الحكومات على ٤٠ في المائة من هذه الرسائل، وتابع المكلفون بولايات ١٧,٣ في المائة من مجموع هذه الرسائل. وأجرت المفوضية دراسة استقصائية لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بفعالية الإجراءات الخاصة على المستوى الميداني. وأرسلت استبيانات إلى العمليات الميدانية للمفوضية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي سبق للإجراءات الخاصة أن أوفدت إليها بعثات على مدى العامين الماضيين. ونوقش تقييم أولي للردود الواردة في اجتماع رؤساء العمليات الميدانية في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(د) إقامة اتصالات فعالة مع أصحاب الحقوق والمؤسسات العاملة باسمهم بشأن كيفية عرض شواغلهم على القائمين على الإجراءات الخاصة ومتابعة التدخلات التي جرت

٧٥٣ - تقوم المفوضية بإصدار نشرات صحفية كل يوم تقريبا، واستخدام وسائل اتصال تعكس الأنشطة التي يقوم بها المكلفون بولايات موضوعية والمكلفون بولايات قطرية على حد سواء، بما في ذلك إصدار نسخة مزيّدة من صحيفة الحقائق والأرقام، والنشرة الفصلية للإجراءات الخاصة، و "مذكرة الإحاطة الأسبوعية". ويجري تحسين الموقع الشبكي للإجراءات الخاصة واستكمال المعلومات التي يتضمنها. وقد استخدم شركاء الأمم المتحدة ووسائل الإعلام العمل الذي أُنجِز في إطار العديد من الإجراءات الخاصة على نطاق واسع. وهناك أمثلة عديدة للجهود المبذولة للتواصل والتنسيق والمتابعة مع الجهات المعنية الأخرى. وتستخدم العمليات الميدانية لحقوق الإنسان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، على نحو متزايد،

المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الطرد لأسباب عمرانية، التي وضعها ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً. وبالتعاون مع مشروع بروكنغز - برن المعني بالتشرد، نُشر دليل للمسؤولين عن سن القوانين ورسم السياسات بشأن حماية المشردين داخلياً. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عقد ثلاثة مقررین خاصین حلقة عمل لاستكشاف سبل التآزر والتعاون بين ولاياتهم ومؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية وآليات حقوق الإنسان الأخرى. وأعد المشاركون خطة عمل وبرنامج عمل، ووضعوا نظاماً لتيسير التبادل المنتظم للمعلومات بين الولايات الثلاث والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان.

الباب ٢٤

توفير الحماية والمساعدة للاجئين

الملامح البارزة لنتائج البرامج

٧٥٤ - في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، جاءت العمليات العالمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتبلي احتياجات الأشخاص موضع الاهتمام على خلفية الركود الاقتصادي العالمي وتضافر مجموعة من التحديات المتصلة بتغير المناخ والفقر المدقع والتزاعات.

٧٥٥ - واتسمت فترة السنتين بارتفاع مستويات التشريد القسري، حيث قدر مجموع السكان الذين ينصب عليهم اهتمام المفوضية بنحو ٣٤,٤ مليون شخص في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وكثفت المفوضية أنشطتها بسرعة استجابة لعدد من الأزمات، بما في ذلك أزمتا باكستان واليمن، وأزمة جورجيا في عام ٢٠٠٨.

٧٥٦ - وأطلقت مبادرات لسد الثغرات الخطيرة في مجالات مكافحة الملاريا وسوء التغذية، والصحة الإنجابية، والعنف القائم على أساس الجنس، والمياه، والصرف الصحي. وتمكنت المفوضية، من خلال تحسين أدوات التسجيل وتعميم استخدام التقييمات التشاركية، من تصميم برامجها بطريقة تمكن من تلبية احتياجات الرجال والنساء والأطفال موضع اهتمامها على نحو أفضل. واستفيد من هذه النجاحات في تجربة التقييم العالمي للاحتياجات لعام ٢٠٠٨، ونُشرت نتائجه لتحسين تلبية الاحتياجات على أرض الواقع.

٧٥٧ - وعملت المفوضية من أجل الحفاظ على حيز الحماية المتاح في مواجهة حالات العودة غير الطوعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والقرن الأفريقي وجنوب شرق آسيا. وشجعت المؤتمرات الإقليمية التي عُقدت في خليج عدن وغرب أفريقيا وكوستاريكا على اعتماد استراتيجيات مراعية لجانب الحماية في التصدي لحركات الهجرة المختلطة. وأثمر تعزيز

التفاعل مع الحكومات والمجتمع المدني عن نتائج أخرى جديدة بالذكر، منها اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم.

٧٥٨ - وعملت المفوضية مع الحكومات من أجل وضع حد لتشريد اللاجئين القادمين من أنغولا وبوروندي ورواندا وليبيريا. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، دعمت المفوضية الحكومة في تجنيس نحو ١٥٥ ٠٠٠ لاجئ بوروندي. وعُززت أيضا مبادرات الإدماج المحلية في أوروبا وغرب أفريقيا. وتشير التقديرات إلى إعادة توطين ١٣٥ ٠٠٠ لاجئ، بما في ذلك لاجئون لفترة طويلة من ميانمار وبوتان، ونحو ٩٠ ٠٠٠ لاجئ عراقي. وأحرزت المفوضية تقدما كبيرا في معالجة حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك إسهامها في إدخال تعديلات على السياسات في بنغلاديش، مما أدى إلى تأكيد مواطنة نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص.

التحديات والدروس المستفادة

٧٥٩ - تواجه المفوضية وشركاؤها تحديات متعددة في تصميم البرامج، تتمثل في تقلص فرص اللجوء والحلول المتاحة في هذا الإطار، وكون الأشخاص موضع اهتمامهم بشكل متزايد من السكان الحضريين. ويظل طالبو اللجوء واللاجئون، في إطار حركات الهجرة ككل، عرضة للطرد باعتبارهم مهاجرين غير نظاميين. وقد عرقلت الأخطار المحدقة بأمن الموظفين والشركاء، والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية، الجهود المبذولة للوصول إلى الأشخاص موضع الاهتمام. ففي عام ٢٠٠٩، فقدت المفوضية ثلاثة موظفين في عملياتها في باكستان. وفي أماكن أخرى، واجه الموظفون العاملون في شتى المناطق، من أفغانستان إلى القرن الأفريقي، ظروفًا غير آمنة وتهديدات يومية لسلامتهم، فقط من أجل الوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة. ويمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة لنتائج وتحديات برنامج المفوضية لعام ٢٠٠٨ في التقرير العالمي لعام ٢٠٠٨. وسيصدر قريبا التقرير العالمي للمفوضية لعام ٢٠٠٩، وسيُنشر في نفس العنوان الشبكي الذي نُشر فيه التقرير العالمي لعام ٢٠٠٨.

معدل تنفيذ النواتج

٧٦٠ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٨١ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي البالغ عددها ١٦٦.

٧٦١ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ((A/62/6 (Sect. 24) و Corr.1)).

البرنامج الفرعي ١ توفير الحماية الدولية والحلول الدائمة والمساعدة

(أ) تعزيز التعاون الدولي على حماية اللاجئين وغيرهم ممن هم موضع اهتمام

٧٦٢ - استمر التعاون الدولي بشأن العناصر الأساسية للحماية الدولية والمبادئ التي تحكم معاملة المشردين داخليا وغيرهم ممن هم موضع اهتمام. وتمكن اللاجئون من الحصول على اللجوء في معظم الولايات، بما فيها عدد من الأطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ من غير الدول. ورغم أن مبدأ عدم الإعادة القسرية كان يحظى بالاحترام على نطاق واسع، فقد لوحظ بعض التدهور، ولا سيما في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، في جنوب أوروبا وشرق أفريقيا وآسيا ومنطقة الخليج. إلا أن تحسن التشريعات والممارسات كان أوسع عموما من حالات تدهور الأطر القانونية والإدارية. وقُطعت أشواط كبيرة في معالجة مسألة انعدام الجنسية. وكثفت المفوضية أنشطتها الرامية إلى التوعية بمسألة انعدام الجنسية ومعالجتها على الصعيد الدولي، وتعزيز مشاركة الأطراف الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتعرّزت بشكل كبير حماية المشردين داخليا من خلال التفاوض بشأن اتفاقية الاتحاد الأفريقي وتوقيعها في أواخر عام ٢٠٠٩.

(ب) استيفاء المعايير الدولية للحماية على نحو أكمل بالنسبة لجميع الأشخاص موضع اهتمام المفوضية، مع مراعاة سنهم وجنسهم وخلفياتهم الشخصية

٧٦٣ - أنهت المفوضية نشر استراتيجيتها الخاصة بتعميم مراعاة منظورات السن ونوع الجنس والتنوع. وبدأ تطبيق آلية مساءلة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ السياسات المتصلة بحماية النساء والأطفال. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، استخدم ٨٣ في المائة من المخيمات و ٦٥ في المائة من المواقع الحضرية إجراءات التشغيل الموحدة للتصدي لحالات العنف الجنساني. وواصلت المفوضية وشركاؤها تنفيذ استنتاج اللجنة التنفيذية رقم ١٠٧ (د-٥٨) بشأن الأطفال المعرضين للخطر، والتوصيات الواردة في دراسة الأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال، بما في ذلك وضع مبادئ توجيهية بشأن حماية الأطفال في حالات الطوارئ. وتعاونت المفوضية على وضع آليات للتعامل مع حالات انعدام الجنسية عند الولادة والحالات التي تعزى إلى التمييز بين الجنسين. وتضاعفت تقريبا البيانات المصنفة حسب السن والجنس بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ لتغطي ٢١ مليون شخص من الأشخاص موضع الاهتمام. وارتفع عدد البلدان التي تتوفر عنها بيانات ديموغرافية إلى ١٣٨ بلدا نظرا لاستمرار نشر نظام التسجيل العالمي بروغريس (proGres) الخاصة بالمفوضية، في حين زادت التغطية السكانية لتصل إلى ٧٦ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٨.

(ج) التقدم نحو إيجاد حلول دائمة للعديد من حالات التشريد القسري

٧٦٤ - في عام ٢٠٠٨، أشارت التقديرات إلى أن ٦٠٤٠٠٠ لاجئ و ٢,٦ مليون مشرد داخليا عادوا طوعا إلى بلدانهم أو مناطقهم الأصلية. ورغم أن الإحصاءات لم تتوفر بعد لعام ٢٠٠٩، فإنه يُتوقع تسجيل أرقام مماثلة للعائدين. وطلبت المفوضية إعادة توطين ما يزيد على ٢٠٠ ١٢١ شخص عام ٢٠٠٨؛ ويُتوقع أن يبلغ عدد الطلبات عام ٢٠٠٩ نحو ١٢٥ ٠٠٠. وفي عام ٢٠٠٨، أطلقت المفوضية السامية مبادرة لتحسين الحماية والحلول للاجئين الذين ظلوا في حالة تشرد لمدة طويلة. وتستهدف هذه المبادرة خمس حالات تشمل لاجئي الروهنجيا في بنغلاديش، واللاجئين الإريتريين في شرق السودان، واللاجئين البورونديين في جمهورية تنزانيا المتحدة، واللاجئين الكرواتي والبوسنيين في صربيا، واللاجئين الأفغان في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وقُدِّمت الخبرة الفنية في مجالات التعليم والبيئة وسبل العيش، وعُززت الشراكات مع الوكالات الإنمائية. وأتاحت أعداد متزايدة من البلدان المضيفة للاجئين فرصا للاندماج المحلي، بما في ذلك أوكرانيا وبيلاروس وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية وجمهورية مولدوفا السابقة وموزامبيق وناميبيا.

(د) تعزيز الشراكات مع العناصر الفاعلة الأخرى ليتسنى للمفوضية الاضطلاع على نحو أفضل بولايتها المتمثلة في مساعدة اللاجئين والأشخاص الآخرين موضع اهتمامها بروح من تقاسم الأعباء والتضامن الدولي

٧٦٥ - عززت المفوضية شراكاتها الاستراتيجية مع الحكومات ووكالات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فضلا عن تعزيز التحالفات مع القطاع الخاص ومؤسسات التمويل البالغ الصغر. وعززت المفوضية قيادتها لمجموعة الحماية العالمية بسبل منها نشر دليل حماية المشردين داخليا المشترك بين الوكالات. وواصلت قيادتها المشتركة للمجموعة العالمية المعنية بتنسيق شؤون المخيمات وإدارتها، والمجموعة العالمية المعنية بتوفير المأوى في حالات الطوارئ، وأسهمت في أعمال المجموعات المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والصحة والتغذية والتعليم والإنعاش المبكر والخدمات اللوجستية والاتصالات السلوكية والسلوكية في حالات الطوارئ. وشاركت المفوضية في مبادرة توحيد الأداء، وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، إلى جانب التعاون مع بعثات الأمم المتحدة المتكاملة في بلدان مثل أفغانستان وتشاد والسودان. واضطلعت المفوضية بدور نشط في الجهود الدولية لمواجهة آثار تغير المناخ.

وزادت المفوضية بشكل مطرد عدد وحجم جهاتها المانحة الحكومية والحكومية الدولية، فضلاً عن الجهات المانحة من القطاع الخاص.

(هـ) إحراز تقدم في مساعدة البلدان المضيفة على تقديم المساعدات للاجئين وغيرهم من الأشخاص موضع اهتمام المفوضية، وفي تعزيز قدراتها المحلية على التكيف مع المسائل ذات الصلة

٧٦٦ - وفرت المفوضية أدوات تساعد الموظفين والحكومات والهيئات القضائية والمنظمات غير الحكومية وممارسي المهن القانونية على تحديد وضع اللاجئين. وشكّل الموقع الشبكي Refworld (لاجنو العالم) (www.refworld.org)، الذي أنشأته المفوضية، المصدر الرئيسي في العالم الذي يتيح معلومات بشأن الحماية للمساعدة على وضع الإجراءات المتعلقة باللجوء، إذ بلغ عدد زوار الموقع أكثر من ٤,٥ مليون زائر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ فقط. ووُضعت برامج مساعدة لتعزيز تنمية ومشاركة المجتمعات المحلية، وتعزيز الهياكل الأساسية المحلية وتخفيف حدة الآثار البيئية الناجمة عن التشرّد. ففي إكوادور على سبيل المثال، عملت المفوضية بالاشتراك مع الحكومة والوكالات الأخرى على إدراج حماية وإدماج اللاجئين في المناطق الحدودية النائية في إطار نهج عام للتنمية الاقتصادية والمجتمعية في المنطقة. ووضعت المفوضية برنامج تعلم مواضيعي في مجال الحماية يعنى بمسألة انعدام الجنسية، بدأ تنفيذه في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب شرق آسيا، بهدف دعم وضع استراتيجيات إقليمية، وهو برنامج يستهدف موظفي المفوضية وشركائها.

الباب ٢٥

اللاجئون الفلسطينيون

الملامح البارزة لنتائج البرامج

٧٦٧ - تقوم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتوفير التعليم الأساسي، بالإضافة إلى التعليم الثانوي في لبنان فقط. والتعليم الأساسي إلزامي ومجاني ومتاح للجميع. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان هناك ٤٨٢ ٧٥٠ تلميذاً مسجلاً في ٦٩١ مدرسة، مع تحقيق نسبة نجاح بلغت في المتوسط ٩٦,١٧ في المائة. وتم تطوير مهارات أكثر من ٢ ٠٠٠ من العاملين في مجال التعليم، وإصدار ما يزيد على ١ ٢٠٠ مادة من المواد التكميلية. وأظهر التدريب التقني والمهني مرونة في تلبية احتياجات سوق العمل والابتكار ومواجهة التحديات التقنية في مجالي التدريب والتكنولوجيا. وشارك أكثر من ٢ ٣٤٠ من الطلاب في ٦٠ دورة قصيرة تغطي طائفة

متنوعة من التخصصات في مراكز التدريب المهني التابعة للأونروا. وبلغت معدلات توظيف خريجي مراكز التدريب ١٢, ٧٧ في المائة.

٧٦٨ - وارتفع عدد المتقبلين لتنظيم الأسرة إلى ١٣٨ ٠٠٠ شخص، في حين سُجِّلَت ٧٦ في المائة من النساء في برامج الرعاية السابقة للولادة في غضون الثلاثة أشهر الأولى من الحمل، وتم ٩٩,٨ في المائة من الولادات بواسطة أطقم مدربة. وجرى الحفاظ على نسبة تفوق ٩٥ في المائة في مجال تحصين النساء والأطفال ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم، وزاد عدد المرضى الذين يعانون من أمراض غير معدية ويخضعون للإشراف الطبي بنسبة ٢٠,٧ في المائة خلال فترة السنتين. وأُصلِحَ ٢٥ في المائة من الملاحي التي تقرر أنها بحاجة إلى الإصلاح، وهو ما مكن من تحسين الظروف المعيشية غير الصحية والخطرة وغير النظيفة لعدد من الأسر اللاجئة.

٧٦٩ - وحول برنامج دعم المجتمعات المحلية بالائتمانات البالغة الصغر عملياته إلى نهج قائم على المجتمع المحلي، تقدم بموجبه المنظمات الأهلية قروضا للاجئين الذين يعيشون في هذا المجتمع. وخلال فترة السنتين، قدمت ٢٥ منظمة أهلية ٢٥٠ ٥ قرضا للاجئين في المجتمع المحلي، وبلغت نسبة التسديد الإجمالية ٩٥ في المائة. وتمثل الإنجاز الرئيسي لإدارة التمويل البالغ الصغر خلال هذه الفترة في توسيع شبكة فروعها من ١٥ إلى ١٧ فرعاً.

التحديات والدروس المستفادة

٧٧٠ - حال تزايد طلبات اللاجئين ومحدودية الموارد المالية دون تمكن الوكالة من المحافظة على نوعية الخدمات المقدمة عموماً، وتلبية الاحتياجات الصحية ذات الأولوية التي لم تُلبَّ بعد.

٧٧١ - وثمة حاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات على نطاق المنظومة لمعالجة قضايا من قبيل تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإعاقات الأطفال، وصحة المراهقين، وتعليم المهارات الحياتية، والصحة النفسية والاجتماعية.

٧٧٢ - وكشف ارتفاع تكاليف الوقود وأسعار المواد الغذائية عن نقاط ضعف جديدة في أوساط اللاجئين، وهو ما زاد الطلب على خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية. غير أن مساهمات المانحين لم تزد بشكل متناسب.

٧٧٣ - وقوّضت الحالة الاقتصادية في قطاع غزة إلى حد كبير القدرة الذاتية للأونروا على مواصلة أنشطة التمويل البالغ الصغر هناك. فعلى الرغم من خفض القوة العاملة للبرنامج بنسبة ٦٠ في المائة، فإنه لا يزال عاجزاً عن تغطية تكاليفه.

٧٧٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 25)).

البرنامج الفرعي ١ التعليم

(أ) تحسين نوعية التعليم الذي يحصل عليه السكان من اللاجئين الفلسطينيين بجميع مستوياته، وزيادة إمكانية الوصول إلى المرافق التعليمية

٧٧٥ - في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ عدد التلاميذ المسجلين في مدارس الأونروا، البالغ عددها ٦٩١ مدرسة، ٤٨٢ ٧٥٠ تلميذا. وبلغ متوسط نسبة النجاح ٩٦,١٧ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وارتفع معدل التوقف عن الدراسة في مرحلة التعليم الابتدائي، في حين تواصل انخفاض المعدل في المرحلة الإعدادية. ولا تزال معدلات الرسوب في المرحلتين الابتدائية والإعدادية مرتفعة نسبيا. وبلغ معدل توظيف خريجي مراكز التدريب ٧٧,١٢ في المائة. وتم إنشاء أو تجديد أكثر من ١٥٠ من المرافق التعليمية. وبلغ العدد الإجمالي للمدرسين ٤٦٥ ١٨ مدرسا، في حين بلغ مجموع الموظفين من غير المدرسين ٢ ٧٥٢ موظفا.

(ب) مواءمة وتحسين محتويات ومناهج الدورات الدراسية في برامج التعليم العام والفني لمواكبة التطورات في البلدان المضيفة

٧٧٦ - الأونروا ملتزمة بالحفاظ على التكافؤ بين المناهج التي تعتمد عليها السلطات المضيفة وتلك التي تدرس في المؤسسات التابعة للأونروا. وقد تمت مواءمة وتنفيذ جميع التغييرات التي أدخلتها السلطات المضيفة على المناهج الدراسية في المدارس ومراكز التدريب المهني التابعة للأونروا. وقُدِّم التدريب اللازم للموظفين المعنيين في جميع المجالات. ولدعم إدراج التحسينات التي أدخلتها السلطات المضيفة على المناهج الدراسية في برنامج التعليم العام للوكالة، عُقدت حلقات عمل لتدريب الموظفين، وصدر أكثر من ٢٠٠ من المواد التكميلية.

(ج) مواءمة وتحسين محتويات ومناهج الدورات الدراسية في معاهد التدريب المهني لتلبية الاحتياجات المتغيرة للسوق

٧٧٧ - لتلبية متطلبات سوق العمل محليا وإقليميا، قامت مؤسسات التدريب المهني التابعة للأونروا باعتماد مناهج تدريبية جديدة وإلغاء المناهج القديمة. وأدخلت مناهج جديدة في مجالات العلاج الطبيعي، ورياض الأطفال، وتصميم الأزياء، وتكنولوجيا المعلومات،

والتمريض، والحاسبة. وقُدِّمت ٦٠ دورة قصيرة تغطي طائفة متنوعة من التخصصات في مراكز التدريب المهني، لإعداد ٢٣٤٠ من اللاجئين الفلسطينيين الشباب لتلبية طلبات سوق العمل. وخضعت المناهج المعتمدة لاستعراض وتقييم مستمرين من أجل زيادة فرص العمل لخريجي مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني.

البرنامج الفرعي ٢

الصحة

(أ) تخفيض وفيات الرضع والوفيات النفاسية الناجمة عن أسباب يمكن الوقاية منها تتعلق بالحمل والولادة، مع التركيز بشكل خاص على تخفيض وفيات المواليد

٧٧٨ - الهدف النهائي لهذا البرنامج الفرعي هو تعزيز صحة المرأة والطفل بما يتفق مع الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة واتفاقية حقوق الطفل. وتمت المحافظة على نسبة النساء الحوامل المسجلات في برامج الرعاية السابقة للولادة خلال الثلاثة أشهر الأولى من الحمل عند مستوى ٧٦ في المائة. وكانت هناك زيادة في استخدام وسائل منع الحمل الحديثة، وهو ما أسهم في الحد من الوفيات الناجمة عن حالات الحمل المعرض لخطر شديد أو الحمل غير المرغوب. وارتفع العدد الإجمالي للأسر التي توافق على تنظيم الأسرة إلى ١٣٨ ٠٠٠ أسرة. وأسهمت خدمات صحة الأم والطفل في خفض معدل وفيات الرضع إلى حد كبير. ويقاس معدل وفيات الرضع والأطفال عن طريق دراسات استقصائية تجرى كل ٥ سنوات. وتجرى حالياً دراسة استقصائية يتوقع أن تُنشر نتائجها عام ٢٠١٠.

(ب) تخفيض معدلات الاعتلال والإعاقة والوفاة من جراء الأمراض المعدية وغير المعدية

٧٧٩ - تمت المحافظة على نسبة تحصين الرضع والأطفال ضد الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم تفوق النسبة الأمثل التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية، أي أكثر من ٩٥ في المائة. وارتفع عدد المصابين بأمراض غير معدية الخاضعين للإشراف الطبي بنسبة ٢٠,٧ في المائة. وتمت المحافظة على معدل مراقبة يتجاوز ٥٠ في المائة لجميع المصابين بأمراض غير معدية الخاضعين للإشراف الطبي، وذلك بفضل جهود الموظفين، وامتثال المرضى، واعتماد استراتيجية للوقاية الثانوية. وتحسن الكشف عن المضاعفات المتأخرة بفضل الإشراف عن كتب والتدريب أثناء العمل وتنفيذ نظام إدارة المعلومات الصحية. ومن الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج الفرعي مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية من خلال استراتيجية متكاملة للوقاية من الأمراض ومكافحتها، مع التركيز بشكل خاص على مكافحة الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتطعيم، والحد من عوامل الخطر التي تعرض للإصابة بداء السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية.

(ج) تعزيز الاستدامة البيئية في مخيمات اللاجئين وتحسين مرافق المياه النقية داخل المباني

٧٨٠ - قدمت خدمات التصحاح البيئي، بما في ذلك إمدادات المياه، والصرف الصحي والمجاري، وإدارة النفايات الصلبة، ومكافحة الحشرات والقوارض، إلى أكثر من ١,٣ مليون لاجئ يعيشون في ٥٨ مخيماً في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية وقطاع غزة والضفة الغربية. وزادت النسبة المئوية للمأوي الموصولة بشبكات الصرف الصحي تحت الأرض في المخيمات لتصل إلى ٨٨ في المائة، وذلك نتيجة للمشاريع التي نُفذت بصفة رئيسية في قطاع غزة ولبنان. وتم ربط ٥٢ من المخيمات البالغ عددها ٥٨ مخيماً بشبكة المياه البلدية، وتوجد في ٩٩,٨ في المائة من المأوي الواقعة داخل المخيمات توصيلات داخلية للإمداد بالمياه من الشبكات الأهلية.

(د) مواءمة السياسات الصحية ومعايير الخدمة مع سياسات ومعايير السلطات المضيفة

٧٨١ - الهدف الرئيسي من برنامج الصحة للأونروا هو تلبية الاحتياجات الصحية الأساسية للاجئين الفلسطينيين، بما يتماشى مع المبادئ والمفاهيم الأساسية لمنظمة الصحة العالمية ومعايير الرعاية التي تقدمها السلطات المضيفة لسكانها، على نفقة الدولة. واستمر العمل باتفاقات الشراكة المبرمة مع السلطات المضيفة في مجال التحصين، ومكافحة داء السل، ومراقبة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمراقبة المختبرية للأمراض المعدية التي تكتسب أهمية بالنسبة للصحة العامة، وتوزيع الكمالات المتعددة الفيتامينات على أطفال المدارس، والفيتامين ألف على جميع الأطفال، ولوازم تنظيم الأسرة، والكشف المبكر للأمراض الخلقية. ونُفذت حملتان واسعتا النطاق للتحصين ضد شلل الأطفال والحصبة لفائدة الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم سن الخامسة، واحدة بالاشتراك مع وزارة الصحة في لبنان والأخرى بالاشتراك مع وزارة الصحة في غور الأردن.

(هـ) تخفيض عدد الاضطرابات المتعلقة بالتغذية

٧٨٢ - الهدف من خفض الاضطرابات المتعلقة بالتغذية هو تحسين الحالة التغذوية للفئات الضعيفة، ولا سيما النساء الحوامل والمرضعات، وكذلك أطفال مؤسسات التعليم ما قبل المدرسي وأطفال المدارس. وسُجِّل انخفاض طفيف في معدلات الإصابة بفقر الدم لدى الفئات المستهدفة في جميع المناطق، باستثناء لبنان. ولم يكن الانخفاض كبيراً لأن الوكالة لا تملك الموارد اللازمة للشروع في تنفيذ استراتيجية وقائية تكميلية. ورغم كل التدابير المتخذة لتحسين الحالة التغذوية للنساء الحوامل والأطفال، أظهرت دراسة (أجريت عام ٢٠٠٦) في قطاع غزة والضفة الغربية زيادة في معدلات الإصابة بفقر الدم، وهو

ما يشير إلى تدهور الحالة التغذوية لهذه الفئات الضعيفة في هاتين المنطقتين. ومن المقرر إجراء تقييم متابعة لمعدلات الإصابة بفقر الدم لدى الفئات المستهدفة في عام ٢٠١٠.

(و) تخفيض الصدمات النفسية الناجمة عن سنوات من انعدام الأمن والعنف المزمّن

٧٨٣ - الهدف الرئيسي من برنامج الصحة العقلية للمجتمعات المحلية هو تعزيز وتقديم مجموعة من الخدمات المجتمعية المتكاملة التي تهدف إلى تحسين الصحة النفسية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين والصحة، ومع مجموعة المواد الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية بشأن السياسات والخدمات المتعلقة بالصحة العقلية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٣). وفي غزة، أظهر برنامج الصحة العقلية للمجتمعات المحلية أن أكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال الفلسطينيين يتعرضون، بشكل أو بآخر، لأحداث مروّعة، وأن أكثر من نصف هؤلاء يعانون من اضطرابات معتدلة إلى شديدة نتيجة الصدمة النفسية. وقد نُظِّمت ٤٥٩ ٧١ جلسة إرشادية استفاد منها ١٢٦ ٢٣ فرداً. وعُقدت اجتماعات توعية عامة للآباء والمدرسين وطلاب الجامعات بشأن مختلف المواضيع المتعلقة بالصحة العقلية.

البرنامج الفرعي ٣

الإغاثة والخدمات الاجتماعية

(أ) تعزيز توفير شبكة الأمان الاجتماعي لأسر اللاجئين الأقل دخلاً

٧٨٤ - أُصلح ما مجموعه ٨٣٤ مأوى للاجئين (بينهم ٦٢٧ حالة من حالات العسر الشديد)، بما يكفل سلامة الأسر التي تعيش في ظل ظروف خطيرة، والتقليل من سوء الحالة في المأوى من الناحية الصحية و/أو ناحية النظافة العامة، وتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في إصلاح المأوى. وتمت حتى الآن تلبية ٢٥ في المائة من مجموع احتياجات السكن التي حددتها الأفرقة الميدانية في عام ٢٠٠٥. وزادت عمليات الإغلاق في قطاع غزة من حدة المشكلة. وقدمت المساعدة إلى ما مجموعه ٣٦٤ ٧٠ من الأسر التي تعيش حالة عسر شديد من خلال ٨٩٧ ٢٠٣٧ من رزم المساعدات الغذائية والإعانات النقدية. ولسد فجوة الفقر بين الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وُزِعَ مبلغ قدره ٧,٣٩٥ مليون دولار على ٨٣ ٦٩٣ شخصاً من الأشخاص المؤهلين. وقدمت المساعدة إلى نحو ٨٢٥ ٤ أسرة من أسر اللاجئين التي تواجه ضائقة مالية شديدة أو حالة إنسانية طارئة، وذلك من خلال منح نقدية بلغ مجموعها ٩٠٢ ٨٧٤ دولار.

(ب) تعزيز رفاه المحرومين من اللاجئين الفلسطينيين

٧٨٥ - أُتيحت للاجئين مجموعة من خدمات الإقراض في إطار برنامج دعم المجتمعات المحلية بالائتمانات البالغة الصغر. وأُعدت مبادئ توجيهية ونماذج إبلاغ خاصة بالصناديق التي تديرها المجتمعات المحلية، وذلك لتوحيد الإجراءات وتحسين آليات الإبلاغ والرصد والتقييم. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ عدد الوظائف التي أنشئت أو استمرت من خلال البرنامج ٧٠٠ وظيفة، وهو ما أسهم في تحسين الظروف المعيشية للاجئين وأسرهم. واستفاد نحو ٢٥٠ ٥ لاجئا من خطط الائتمان التي تديرها المنظمات الأهلية من خلال صندوق المجتمع المحلي. وتلقى ما مجموعه ١٩٨ ٦٥ من المعوقين وأسرهم خدمات مباشرة لإعادة التأهيل من خلال ٣٧ مركزا من مراكز إعادة التأهيل المحلية، وهو ما أسهم في تحسين اندماجهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وبلغ العدد الإجمالي للنساء اللائي استفدن من أنشطة التوعية وتعليم المهارات وتقديم المشورة القانونية ٩٨٨ ١٣٥ امرأة.

البرنامج الفرعي ٤

التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر

(أ) زيادة فرص إنشاء المشاريع التجارية وإدارة الدخل

٧٨٦ - لم يتمكن البرنامج الفرعي من تحقيق أهدافه حيث قُدم ٨٧٠ ٥١ قرضا فقط على الرغم من تكثيف أنشطة التوعية في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية. فقد أدت الأزمة الاقتصادية الحالية والحصار التجاري المفروض على قطاع غزة إلى عدم تمكن البرنامج من تقديم ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ قرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدى ضعف أداء الموظفين في الأردن، إلى جانب بطء إجراءات إنشاء فروع في الجمهورية العربية السورية، إلى إعاقة النمو. غير أن البرنامج الفرعي يغطي الآن تكاليفه من خلال عملياته الائتمانية، حيث بلغ نسبة ١٢٤ في المائة من الاكتفاء الذاتي على المستوى التشغيلي بحلول الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي ١٤٨ في المائة في الضفة الغربية، و ٩٤ في المائة في قطاع غزة، و ١١٧ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و ١١١ في المائة في الأردن.

(ب) تعزيز النهوض بقدرات منظمات المشاريع البالغة الصغر

٧٨٧ - قُدم ما مجموعه ١٠ ٠٣٦ قرضا من القروض الخاصة بالمشاريع البالغة الصغر إلى نساء. غير أن هذا الرقم لا يزال دون الهدف المحدد، لأن سوق قطاع غزة، حيث أكبر سوق في المنطقة لصاحبات المشاريع اللائي يمارسن نشاطهن في الشارع، ما زالت تعيش حالة

كساد. وتراجع الإقراض لصاحبات المشاريع البالغة الصغر بنسبة ٩٠ في المائة لأنهن غادرن السوق بسبب عدم وجود السلع وتراجع المبيعات وبسبب الإفلاس. ومع ذلك، فقد تحسن الأداء من خلال طرح منتج ائتماني جديد في الجمهورية العربية السورية خاص بالأسر المعيشية التي تعليها نساء، وقد شكّل هذا المنتج أكثر من نصف القروض المقدمة. وقُدِّم ٢٩٦١ قرصاً بقيمة ٤,٠٥ مليون دولار لمشاريع نسائية من خلال المنتجات الائتمانية العادية الخاصة بالمشاريع البالغة الصغر في الضفة الغربية والأردن والجمهورية العربية السورية. وإلى أن يعاد فتح سوق قطاع غزة، ستظل القروض المقدمة للنساء دون الهدف المنشود.

الباب ٢٦

المساعدة الإنسانية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

٧٨٨ - بالاستفادة مما تحقق من إنجازات خلال فترة السنتين السابقة، تمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاه من إحراز تقدم كبير في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بشأن الإصلاح في مجال العمل الإنساني. وطُبِّق نهج المجموعات - الذي يهدف إلى سد الثغرات وتعزيز فعالية التأهب والاستجابة للحالات الإنسانية من خلال تقسيم أوضح للعمل بين المنظمات - في جميع البلدان التي يقوم فيها أحد منسقي الشؤون الإنسانية بقيادة العمليات الإنسانية. وتجاوز الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ مستويات التمويل المستهدفة في عام ٢٠٠٨. وبينما لم يتحقق بالكامل الهدف المحدد لعام ٢٠٠٩، وهو ما يعزى أساساً إلى أسعار صرف العملات، فقد اتسعت قاعدة المانحين، وهو في حد ذاته إنجاز في سنة شهدت ضائقة مالية. واعتمدت مذكرة توجيهية للأفرقة القطرية للعمل الإنساني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ بهدف ضمان قدر أكبر من القدرة على التنبؤ والاتساق في مختلف البلدان في جميع مراحل التأهب و/أو الاستجابة.

٧٨٩ - وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات التنمية، أحرزت الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تقدماً في تطوير القدرات وأنشطة الدعوة بشأن الحد من المخاطر، مع تقديم توجيهات بشأن كيفية إدماج الحد من مخاطر الكوارث في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وخلال دورة الإبلاغ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بشأن تنفيذ إطار عمل هيوغو، أكملت ٧٨ من البلدان تقاريرها الوطنية، وقدم ٢٤ بلداً تقارير غير مكتملة، وهو ما يمثل زيادة عن التقارير القطرية التي أُعدت خلال الدورة السابقة، وعددها ٣٦ تقريراً. وقد أدرج ما لا يقل عن ٢٥ بلداً حتى الآن تدابير للحد من مخاطر الكوارث في التخطيط للإنعاش بعد الكوارث.

٧٩٠ - وواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية جهوده لإدراج منظور جنساني متماسك في تقارير التقييم التي يعدها، فضلاً عن وثائق التخطيط البرنامجي والوثائق الخاصة بالنداءات الإنسانية. وأحرز تقدم في تعزيز التحليل الجنساني واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر من خلال تنفيذ خطط عمل للمسائل الجنسانية. وواصل المكتب دعم نشر دليل الشؤون الجنسانية للعاملين في المجال الإنساني، وهذا الدليل متاح الآن باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وباللغة الفارسية. وأسهم مشروع القدرات الاحتياطية المتعلقة بالمسائل الجنسانية (GenCap)، الذي يوفر مجموعة من كبار المستشارين في الشؤون الجنسانية لدعم الأفرقة القطرية للعمل الإنساني، في زيادة تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الميدان. وشكّلت حماية المدنيين هي الأخرى عنصراً رئيسياً من عناصر العمل خلال فترة السنتين. وساعد توثيق علاقة العمل بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأعضاء مجلس الأمن على تمهيد الطريق لإنشاء فريق خبراء مجلس الأمن المعني بحماية المدنيين.

٧٩١ - وعزّز المكتب قدرته على الدعوة نيابة عن المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات أو الكوارث الطبيعية. فقد عزّز قدراته الإعلامية، واستخدم وسائط الإعلام المرئية، بما في ذلك المنتجات والأفلام الإعلامية التصويرية، لدعم المبادرات الدعوية.

التحديات والدروس المستفادة

٧٩٢ - تحسن التنسيق بين الوكالات بشأن العديد من القضايا الأساسية المتصلة بتنسيق جهود الإغاثة. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من التركيز من أجل تحديد القضايا الناشئة والاتجاهات السائدة والتحديات العالمية، وهي العوامل المسؤولة عن تحريك عمليات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية صعوداً وهبوطاً في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به أكثر. وثمة حاجة إلى مزيد من التوجيهات لضمان المشاركة المستمرة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في التخطيط للبعثات والتفاعل اليومي مع عمليات السلام. وسيواصل المكتب المشاركة في إعداد السياسات والتوجيهات بشأن التكامل على نطاق المنظومة، بما في ذلك دعم تمويل العمليات الإنسانية بما يتناسب مع حجم اقتصادات البلدان المانحة. وأُخذت إجراءات في مزيد من البلدان لإنشاء أو إعادة توجيه الآليات المؤسسية والخطط البرنامجية من أجل دمج عنصر الحد من أخطار الكوارث. غير أنه ما زال من الضروري تعزيز الاستثمار والتدابير العملية للحد من مخاطر الكوارث في مختلف القطاعات من أجل التصدي بفعالية لأوجه الضعف على الصعيدين الوطني والمحلي.

معدل تنفيذ النواتج

٧٩٣ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ ٩٩ في المائة من ٦٩٣ من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي.

٧٩٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 26)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة ودعم برنامج العمل بشكل فعال في حدود الموارد البشرية والمالية المتاحة

٧٩٥ - ي عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، أعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تقارير مالية وإدارية محسنة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بمعدلات التنفيذ، فضلا عن الممارسات القياسية لتقدير النفقات التشغيلية. واعتبارا من شباط/فبراير ٢٠٠٨، فُوضت للمكتب صلاحية استقدام ونشر وإدارة موظفيه في الميدان. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذ بنجاح برنامج إدارة قوائم المرشحين، وهو برنامج ساعد على إعداد وحفظ قائمة بالمرشحين المؤهلين ذوي الكفاءة الجاهزين للنشر الميداني، وبذلك خفض معدل الشواغر من ٢٠ في المائة تقريبا في بداية فترة السنتين إلى ١٣ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩. وفي أواخر عام ٢٠٠٩، طرح المكتب الطبعة الأولى من البرنامج التعريفي الإلكتروني والترتيبات التعريفية الموحدة لرؤساء المكاتب والموظفين الإداريين.

(ب) ضمان اتساق السياسات في إدارة الأنشطة المتعددة الأبعاد التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن وحفظ السلام وتقديم المساعدة والتنسيق في المجال الإنساني

٧٩٦ - لضمان اتساق السياسات في إدارة الأنشطة المتعددة الأبعاد التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن وحفظ السلام وتقديم المساعدة والتنسيق في المجال الإنساني، قامت أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات/اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، بتيسير الاستجابات المشتركة بين الوكالات لعدد من الحالات الإنسانية وتيسير وضع السياسات. وقدمت أمانة اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية الدعم للاجتماعات الشهرية التي تعقدها اللجنة بشأن التحديات الإنسانية، وهي اجتماعات شاركت فيها إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية بحفظ السلام والأمن والشؤون السياسية والتنمية والشؤون الإنسانية. وقامت أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتيسير اجتماعات تناولت قضايا مهمة تتعلق بالسياسة العامة، بما في ذلك الإصلاح في مجال العمل الإنساني، والحيز الإنساني، والإنعاش والمرحلة الانتقالية، وتغير المناخ. واضطلع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضا

بدور كامل في إطار الفريق التوجيهي للتكامل المنشئ حديثاً - كما هو مفصل في البرنامج الفرعي ١ أدناه - الذي أنشئ لضمان الاتساق في بعثات الأمم المتحدة المتكاملة، مع مواصلة تنفيذ الأنشطة الإنسانية على أساس الحاجة والمبادئ الإنسانية.

البرنامج الفرعي ١ السياسة العامة والتحليل

(أ) تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ ٧٩٧ - تمكن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من خلال التفاعل مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، من تعزيز المناقشات والاتفاقات بشأن قضايا أساسية تتعلق بالسياسة العامة، بما في ذلك ما يلي: تمويل الأنشطة الإنسانية، وتقييم الاحتياجات، وتصنيف حالات الطوارئ، والتكامل، ودور منسقي الشؤون الإنسانية. وجرت أيضاً في عام ٢٠٠٨ مناقشات عديدة بشأن المبادئ الإنسانية والحيز الإنساني وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٩، عقدت اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية والفريق الأساسي التابع لها ١٣ اجتماعاً بشأن التحديات الإنسانية في بلدان ومناطق مثل أفغانستان ودارفور وميانمار اليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة، وغيرها. وقام الفريق العامل التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بإقرار مذكرة توجيهية للأفرقة القطرية للعمل الإنساني تهدف إلى ضمان قدر أكبر من القدرة على التنبؤ والاتساق في مختلف البلدان في جميع مراحل التأهب و/أو الاستجابة.

(ب) تحسين التخطيط والرصد والمساءلة خلال الكوارث وحالات الطوارئ، بما في ذلك مرحلة الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

٧٩٨ - في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، واصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التركيز على تحسين التخطيط والرصد والمساءلة خلال الكوارث وحالات الطوارئ. وإلى جانب تقييمات الصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ، واستجابة المنظومة الإنسانية الدولية للحالة في ميانمار، جرى أيضاً وضع واختبار أدوات جديدة، مثل أداة تقدير مدى خطورة الحالة ولوحة متابعة الحالة الإنسانية. وفي عام ٢٠٠٩، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بعد فترة تجريبية لمدة عامين، باستعراض مستقبل التقييمات الآنية المشتركة بين الوكالات. وأسفر الاستعراض عن موافقة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات رسمياً على العمل من أجل التنفيذ المنتظم لهذه التقييمات خلال جميع الكوارث الواسعة النطاق. وساعد المكتب على إنشاء فريق عامل مشترك بين الوكالات معني بالتقييمات المشتركة لآثار العمليات الإنسانية.

ووضع مشروع تقييم حالات الطوارئ وتصنيفها إطارا لتقييم الاحتياجات في حالات الكوارث المفاجئة.

(ج) تحسين قدرات منسقي الأمم المتحدة واستجابات السياسة العامة للحالات الإنسانية في ما يتعلق بحماية المدنيين بناء على طلب الحكومات الوطنية

٧٩٩ - في عام ٢٠٠٨، قدمت للأفرقة القطرية للعمل الإنساني مواد إرشادية ودورات تدريبية في مجال حماية المدنيين. وتعاون قسم حماية المدنيين أيضا تعاونا وثيقا مع مشروع تعزيز قدرات منسقي الشؤون الإنسانية في ضمان أن يتلقى جميع المنسقين الجدد تدريباً جيداً على مسائل الحماية قبل مباشرة مهامهم. كما قُدِّم دعم مباشر للعمليات الميدانية ومنسقي الشؤون الإنسانية من خلال ما يلي: وضع إرشادات مفصلة ومحددة السياق، وتنظيم حلقات عمل قطرية وجلسات إعلامية للبلدان كأفغانستان وسري لانكا، وكذلك نشر مستشارين من قائمتي قدرات الحماية والشؤون الجنسية. وفي عام ٢٠٠٩، أُعدَّت مواد إرشادية شاملة بشأن الحماية، إلى جانب التدريب على تطبيق القانون الدولي لتحقيق الأهداف الإنسانية من خلال التفاوض وأنشطة الدعوة.

البرنامج الفرعي ٢

تنسيق الأعمال الإنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ

(أ) توفير الدعم للاستخدام الجيد التوقيت والمنسق لجميع وكالات الأمم المتحدة التنفيذية العاملة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية

٨٠٠ - قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دعماً منسقاً وحسن التوقيت لحالات الطوارئ الإنسانية من خلال ٢٤ (٢٠٠٨) و ٢٥ (٢٠٠٩) مكتباً قطرياً، واستجاب لـ ٥٦ (٢٠٠٨) و ٤٣ (٢٠٠٩) حالة طوارئ جديدة، على التوالي، وهي حالات شملت الكوارث الطبيعية؛ والتراعات المسلحة وغيرها من الأحداث، مثل تفشي وباء الكوليرا في زيمبابوي عام ٢٠٠٨. وواصل المكتب نشر مبادئ الإصلاح في مجال العمل الإنساني تحت مظلة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وتُقدِّم نهج المجموعات في جميع البلدان التي يقوم فيها أحد منسقي الشؤون الإنسانية بقيادة العمليات الإنسانية، باستثناء النيجر واليمن، حيث يُتوقع أن يبدأ التنفيذ في مطلع عام ٢٠١٠. وخلال فترة السنتين، طُبِّق نهج المجموعات في ٩ حالات طوارئ مفاجئة جديدة. ووافق المكتب على السياسة العامة والإجراءات التشغيلية الموحدة المتعلقة بإدارة المكاتب القطرية والإقليمية.

(ب) زيادة توافر الموارد الخارجة عن الميزانية من أجل الأنشطة الإنسانية

٨٠١ - في عام ٢٠٠٨، انخفضت نسبة المساهمات الواردة من الجهات المانحة إلى الاحتياجات المحددة في النداءات الموحدة والعاجلة على حد سواء (٢٣ نداءً عام ٢٠٠٨)، انخفاضاً طفيفاً عن العام السابق. وفي عام ٢٠٠٧، تمت تلبية ٧٢ في المائة من الاحتياجات المحددة في ٣٠ نداءً من النداءات الموحدة والعاجلة؛ وفي عام ٢٠٠٨، تراجع هذا الرقم إلى ٧٠ في المائة. غير أن ذلك يحجب زيادة كبيرة في قيمة تمويل النداءات بالدولار: ٥,١ بليون دولار عام ٢٠٠٨، أي زيادة بنسبة ٣٨ في المائة عن القيمة الإجمالية لعام ٢٠٠٧، البالغة ٣,٧ بليون دولار (زادت الاحتياجات إلى حد كبير في عام ٢٠٠٨، ويرجع ذلك أساساً إلى أزمة أسعار الغذاء العالمية). وبلغت قيمة تمويل عملية النداء الموحد ٦,٤ بلايين دولار عام ٢٠٠٩، وهو ما يعادل ٦٤ في المائة من احتياجات التمويل. وفي حين أن مستويات التمويل كانت أقل بقليل من مستويات عام ٢٠٠٨، فإنها لم تتأثر تأثراً كبيراً بحالة الكساد والأزمة المالية العالمية كما كان يخشى من قبل.

(ج) إحراز تقدم في مجال استيفاء الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال في استراتيجيات الاستجابة لحالات الطوارئ

٨٠٢ - في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حلقات عمل بشأن البرمجة في مجال المساواة بين الجنسين والعنف القائم على أساس الجنس في بانكوك وبنما وجوهانسبرغ، في جنوب أفريقيا وهي حلقة مكّنت من إطلاع العاملين في الميدان على دليل الشؤون الجنسانية وعلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتدخلات في العنف القائم على أساس الجنس في حالات العمل الإنساني. وفي عام ٢٠٠٩، بدأ إعداد دورة تعلم إلكتروني استناداً إلى الدليل والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف القائم على أساس الجنس. وواصل المكتب الاضطلاع بدور نشط في إطار مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع والفريق العامل الفرعي المعني بالمسائل الجنسانية، التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. واستمر تعزيز مشروع القدرات الاحتياطية المتعلقة بالمسائل الجنسانية، الذي يوفر مجموعة من كبار المستشارين في الشؤون الجنسانية لدعم منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني، وأضيف أعضاء جدد إلى القائمة. وقام المكتب أيضاً بإدارة مواقع الشؤون الجنسانية المشتركة بين الوكالات على شبكة الإنترنت، وبدأ نقل المحتوى إلى الموقع الجديد One Response (استجابة واحدة).

(د) التنسيق السليم للأنشطة الإنسانية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة وتكامل هذه الأنشطة مع المبادرات السياسية والأمنية ومبادرات حفظ السلام

٨٠٣ - في عام ٢٠٠٩، قام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتوضيح دوره وإبلاغ جميع الموظفين بذلك عن طريق إصدار تعليمات بشأن السياسة العامة التي تحكم العلاقات الهيكلية للمكتب ضمن كيان متكامل للأمم المتحدة. وقدم المكتب الدعم لمنسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية للعمل الإنساني في تشاد والسودان في سياق التوسيع المستمر لعمليات حفظ السلام التي تقودها إدارة عمليات حفظ السلام في تلك البلدان. وشارك المكتب، على مستوى المقر، في جميع فرق عمل البعثات المتكاملة وفرق العمل المتكاملة والأفرقة العاملة الخاصة بمختلف البلدان. وقامت إدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية معاً بتوزيع إطار "معاً من أجل إنقاذ الأرواح" على جميع المسؤولين المعيّنين/منسقي الشؤون الإنسانية، والتشجيع على تنفيذه، ومواصلة تقديم الدعم اللازم عن طريق وحدة الاتصال بين إدارة شؤون السلامة والأمن والمنظمات غير الحكومية، المنشأة حديثاً. وفي عام ٢٠٠٨، أوفدت الإدارة والمكتب بعثة إلى أفغانستان في إطار عملية نشر عدد إضافي من أفراد الأمن التابعين للإدارة، بتمويل من الجهات المانحة، لتقييم ما يمكن تقديمه من دعم إضافي لمجتمع المساعدة الإنسانية هناك.

(هـ) الاستخدام الجيد التوقيت والمنسق للصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ في البلدان التي تشهد حالات طوارئ جديدة أو مطولة

٨٠٤ - في عام ٢٠٠٨، صرف الصندوق ٣٩٩ مليون دولار لحالات الطوارئ في ٥٣ بلداً. وذهب ما يناهز ٢٧٣ مليون دولار (٦٨ في المائة) من مجموع مخصصات الصندوق إلى الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ المفاجئة. وذهب ما مجموعه ١٢٦ مليون دولار إلى الأزمات التي لم يرصد لها تمويل كاف، وذلك من خلال عملية مكّنت منسقي الشؤون الإنسانية والأفرقة القطرية من توجيه الأموال إلى القطاعات والمشاريع الأكثر إلحاحاً. وفي عام ٢٠٠٩، تعهد وكيل الأمين العام/منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بتوفير ٣٩٧ مليون دولار من الصندوق في شكل منح لفائدة ١٦ وكالة من وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة لتمويل البرامج الإنسانية في ٥٢ بلداً. واستغرقت الإجراءات في المتوسط، من استلام الطلب في شكله النهائي إلى الموافقة عليه، ثلاثة أيام عمل للطوارئ التي تستدعي استجابة سريعة وخمسة أيام عمل للطوارئ التي لم يرصد لها تمويل كاف. وتكتسي هذه الفترة أهمية خاصة لأن الوكالات غالباً ما تستخدم

احتياطياتها الداخلية أو تعيد تخصيص الأموال المتاحة لمختلف البرامج لتغطية الفترة الزمنية الفاصلة بين موافقة الصندوق على التمويل وصرفه.

(و) التوقيت الجيد لحشد وتنسيق المساعدة الإنسانية للبلدان المتأثرة بالكوارث الطبيعية

٨٠٥ - في عام ٢٠٠٨، بلغ عدد بعثات فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، ١٦ بعثة، منها ١٣ بعثة استجابة لحالات طوارئ و ٣ بعثات تأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية. ويتجاوز هذا الرقم المتوسط الممثل في بعثة واحدة في الشهر. وأوفدت معظم البعثات للتصدي للفيضانات، ومعظمها في منطقة الأمريكتين. وفي عام ٢٠٠٩، نُشرت ١٤ بعثة لفريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، منها ١١ بعثة استجابة لحالات الطوارئ و ٣ بعثات تأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية. ونُشرت جميع بعثات الفريق في غضون ٤٨ ساعة من تلقي الطلب، وفقاً للإجراءات التشغيلية الموحدة.

البرنامج الفرعي ٣ الحد من الكوارث الطبيعية

(أ) زيادة القدرات الوطنية المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث

٨٠٦ - على مدى فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أُحرز تقدم بالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تطوير القدرات وبذل جهود الدعوة بشأن الحد من المخاطر، مع الاسترشاد بالتوجيهات الصادرة بشأن كيفية إدماج الحد من أخطار الكوارث ضمن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتم تدريب موظفي الأمم المتحدة في كلية موظفي الأمم المتحدة ليصبحوا مدرّبين في مجال تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالحد من أخطار الكوارث ضمن التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وبالتعاون مع الشركاء مثل المفوضية الأوروبية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب منع الأزمات والإنعاش بدعم عقد حلقات عمل في مجال إدماج الحد من أخطار الكوارث ضمن التقييمات القطرية المشتركة/إطارات عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في إندونيسيا وأوغندا وكولومبيا. ويشير استعراض أُجري للتقييمات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لعام ٢٠٠٨ إلى أن ما مجموعه ٢٧ خطة إنمائية وطنية قطرية تضمنت إشارة صريحة للحد من أخطار الكوارث. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، كان حوالي ٤٠ بلداً قد اعتمد برامج وطنية لتنفيذ استراتيجيات للحد من أخطار الكوارث.

(ب) رفع درجة الوعي والالتزام من أجل تنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرات الدول والمجتمعات على مواجهة الكوارث

٨٠٧ - في دورة الإبلاغ عن تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أنجز ٧٨ بلدا تقاريرها الوطنية وقدم ٢٤ بلدا تقارير غير مكتملة. ويمثل هذا زيادة مقارنة بعدد التقارير القطرية التي أُعدت لدورة الإبلاغ للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والبالغ عددها ٣٦ تقريراً. وبالإضافة إلى ذلك، وكمساهمة في منشور تقرير التقييم العالمي لعام ٢٠٠٩ للحد من أخطار الكوارث: المخاطر والفقر في مناخ متغير، جرى في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إعداد وإصدار عدة ورقات موضوعية ودراسات قطرية معمقة وتقارير تقييم إقليمية. وقام ما مجموعه ٥٧ بلداً بإعداد أو وضع برامج وطنية. وبالإضافة إلى البرامج الوطنية المعلن عنها رسمياً، قامت عدة بلدان، معظمها من البلدان المعرضة للمخاطر وذات التاريخ الطويل في إدارة الكوارث، بتعزيز آليات التنسيق الوطنية فيها، وأقر بعضها وضع برامج وطنية.

(ج) زيادة القدرات الوطنية المتعلقة بالتعافي والتخطيط عقب الكوارث على جميع المستويات

٨٠٨ - قام ما لا يقل عن ٢٥ بلداً حتى الآن بإدراج تدابير للحد من أخطار الكوارث ضمن آلية التعافي من آثار الكوارث؛ وتشمل هذه البلدان بنغلادش والصين وميانمار ونيبال وهايتي. وشهد عام ٢٠٠٩ زيادة في التعاون بين المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي فيما يتعلق بالتقييمات المشتركة التالية لوقوع الكوارث. وفي عام ٢٠٠٨، أُجريت ثلاثة تقييمات مشتركة للاحتياجات عقب وقوع الكوارث (في مدغشقر وميانمار وهايتي)، في حين ارتفع هذا العدد في عام ٢٠٠٩ إلى ٧ تقييمات (إندونيسيا وبوركينا فاسو والسلفادور والسنغال والفلبين وكمبوديا وناميبيا). وبالإضافة إلى العمليات الرسمية المتعلقة بتقييم الاحتياجات عقب وقوع الكوارث، تعاون البنك الدولي ومكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال التقييم التالي لوقوع الكارثة في بوتان وتونغا وساموا. وجرى كل هذه العمليات لدعم قدرات الحكومة على التخطيط للإنعاش وتنفيذه. وتم تطوير العديد من المنتجات والأدوات المعرفية.

(د) ازدياد مستوى دعم المانحين لبرامج ومشاريع الحد من الكوارث والتعافي منها

٨٠٩ - هناك بشكل عام زيادة في مستوى ما تتلقاه برامج الحد من الكوارث والتعافي منها من اهتمام وما تحظى به من دعم على صعيد العالم. وقد وضع العديد من الجهات المانحة - بما في ذلك المفوضية الأوروبية وأستراليا وسويسرا - سياسات ومبادئ توجيهية إجرائية لإدماج الحد من الكوارث والتعافي منها ضمن أعمالها الإنمائية العادية. ويقدم البنك الدولي الدعم سنوياً إلى عشرين بلداً. وفي عام ٢٠٠٨، قام ٢٥ بلداً على الأقل بإنشاء برامج

جديدة للحد من الكوارث والتعافي منها أو بتعزيز البرامج القائمة، وذلك بتمويل مشترك من مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشكّلت الكوارث الكبرى التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير فرصة لصياغة مبادرات للحد من الكوارث والتعافي منها وذلك كجزء من برامج الإنعاش. وازدادت المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستثماري للحد من الكوارث بشكل عام مقارنة بفترة السنتين السابقتين (من ٣٥ مليون إلى ٤٣ مليون دولار). وقد تم بصفة عامة تحقيق نسبة ٨٥ في المائة من الهدف الوارد في الميزانية.

البرنامج الفرعي ٤ خدمات الدعم في حالات الطوارئ

(أ) الحشد الفوري لآليات وأدوات الاستجابة الدولية للطوارئ، من أجل تيسير تقديم المساعدة الإنسانية الدولية لضحايا الكوارث والطوارئ، بما في ذلك تحديد الاحتياجات من الموارد ونشر المعلومات في حينه

٨١٠ - اضطلع فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق بـ ١٣ بعثة في إطار الاستجابة لحالات الكوارث في عام ٢٠٠٨ و ١١ بعثة في عام ٢٠٠٩. وأُوفدت جميع بعثات الاستجابة لطوارئ التابعة للفريق في غضون ٤٨ ساعة من طلب إيفادها، وذلك وفقاً لإجراءات التشغيل الموحدة. ورتبت وحدة الدعم اللوجستي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتسليم ٢٢ شحنة من مواد الإغاثة إلى ١٦ بلداً متضرراً من الكوارث، يبلغ مجموع وزنها حوالي ٤٥٦ طناً مترياً وتُقدّر قيمتها بـ ٤,٢ مليون دولار. كما قامت الوحدة برصد ونشر المعلومات المتعلقة بعدد من قضايا اللوجستيات.

(ب) تعزيز القدرة والتأهب لدى الشبكات والشراكات الوطنية والدولية المعنية بإدارة الطوارئ/الكوارث من أجل الاستجابة للكوارث والطوارئ

٨١١ - في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واصل فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق العمل بشكل وثيق مع شركائه في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ ونشر بعثات التأهب للكوارث بناء على الطلب. ومن بين الشراكات، هناك شبكات من الجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية. وهي توفر الدعم التقني والمعيشي للأفرقة الميدانية التابعة لفريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق مثل الشراكة الدولية الإنسانية، والشراكة الإنسانية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفريق دعم الأمريكيتين. وقدمت اثنتان من المنظمات غير الحكومية الشريكة وهما MapAction و Telecoms sans Frontieres خدمات في مجال رسم الخرائط في حالات الطوارئ والاتصالات السلكية واللاسلكية/القدرة على الاتصال.

كما قدمت شركات DHL و Microsoft و Ericsson التي توفّر على التوالي خدمات المناولة في المطارات، والحلول في مجال البرامج الحاسوبية، والخدمات في مجال الهواتف المحمولة استجابات تمّ نشرها مع الأفرقة التابعة لفريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق. وعملت منظومة فريق الأمم المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق عن كثب مع المنظمات الإقليمية مثل آلية الحماية المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

(ج) زيادة الوعي بإدماج المنظور الجنساني في التقارير المتعلقة بتقييم الكوارث ووثائق النداءات ٨١٢ - في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، واصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بذل جهوده لتطبيق منظور جنساني راسخ في تقاريره المتعلقة بالتقييم وتخطيطه البرنامجي ووثائقه المتعلقة بالنداءات. وأحرز تقدم في تعزيز تحليل المساواة بين الجنسين واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر من خلال تنفيذ خطط العمل الجنسانية.

البرنامج الفرعي ٥

المعلومات وأنشطة الدعوة في ما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية

(أ) زيادة فهم ومراعاة المبادئ والشواغل الإنسانية ٨١٣ - في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، عزز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قدرته على بذل جهود الدعوة نيابة عن المجتمعات المحلية المتضررة من النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وتم تعزيز القدرات الإعلامية، كما استُخدمت منتجات الإعلام المرئي، بما في ذلك منتجات المعلومات البيانية والأفلام، لدعم مبادرات الدعوة. وفي عام ٢٠٠٨، تم نشر ٩ من مقالات الرأي تغطي مواضيع مثل أزمة الغذاء في أفريقيا والأزمة المالية العالمية والدروس المستفادة من إعصار نرجس في أكثر من ١٥ منبراً إعلامياً، بما في ذلك USA Today و The Washington Times و The Economist و The National، وصحيفة البيان. وفي عام ٢٠٠٩ نُشر ١١ مقالاً من مقالات الرأي تغطي مواضيع مثل الأزمة في غزة وحماية المدنيين وسلامة عمال الإغاثة والأمن وتغير المناخ في ١٠٢ منبراً إعلامياً في ٤٠ بلداً، بما في ذلك أستراليا وبلجيكا وبنما وسلوفينيا والصين وكمبوديا ولبنان والنرويج وهنغاريا واليابان، في ١٥ لغة.

(ب) زيادة استخدام المعلومات الدقيقة المقدمة في الوقت المناسب والتي تكون ذات صلة بحالات الطوارئ الإنسانية

٨١٤ - في عام ٢٠٠٨، أنتجت الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات ٣٩٣ مقالاً تغطي مواضيع مثل التشرد وتغير المناخ والقضايا المتعلقة بالصحة ونزع السلاح، وأربعة تقارير

متعمقة، و ١٤ فيلم فيديو قصيرا عن تغير المناخ (في إطار من الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وأربعة أفلام وثائقية قصيرة. وفي عام ٢٠٠٩، أنتجت الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات حوالي ٤٠٠ ٥ مقال باللغات الإنكليزية والبرتغالية والعربية والفرنسية، وأربعة تقارير متعمقة، و ٢٢ فيلم فيديو قصيراً وفيلماً وثائقياً واحداً متوسط المدة. ومن خلال الشراكات التي أقيمت مع قناة PBS وقناة الجزيرة بالإنكليزية، وكذلك مع عدد من الشبكات التلفزيونية الأصغر حجماً، جرى بث الأفلام التي تنتجها الشبكة لجمهورها في الملايين في أميركا الشمالية وأفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا. وفي عام ٢٠٠٩، تجاوز عدد الزيارات إلى الموقع الإلكتروني لشبكة الإغاثة (ReliefWeb) ٤٠ مليون زيارة، مع نحو ١٠ ملايين زيارة من ٢٣٧ بلداً وإقليماً، أي ما يمثل زيادة بنسبة ١٢ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. وقد ارتفعت قاعدة مشتركي هذه الشبكة باطراد لتصل إلى ١٥٢ ٠٠٠ مشترك مع انضمام ١٠ ٠٠٠ مستخدم جديد في عام ٢٠٠٩.

الباب ٢٧

الإعلام

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٨١٥ - في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قادت إدارة شؤون الإعلام حملات اتصالات رئيسية تتعلق بحقوق الإنسان والأهداف الإنمائية للألفية والتنمية في أفريقيا ونزع السلاح وتغير المناخ. وأدت الأنشطة التي تضطلع بها الإدارة في إطار هذه الحملات إلى زيادة التغطية الإعلامية لهذه المواضيع ذات الأولوية وللرسائل الرئيسية الموجهة من الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٩، عملت الإدارة بشكل وثيق مع فريق تقديم الدعم في مجال تغير المناخ التابع للأمم العام، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال نشر الرسائل حول تغير المناخ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن وذلك عن طريق ما تنتجه الأمم المتحدة من نشرات صحفية، ومواقع إلكترونية، وقصص إذاعية وتلفزيونية، ومنشورات وأنشطة للتوعية، سواء في المقر أو في مراكز الأمم المتحدة للإعلام. واستُخدمت أدوات جديدة في مجال وسائط الإعلام ووسائط الإعلام الاجتماعي في مبادرات الاتصالات، بما في ذلك حملة الأمين العام "لا بدّ من نزع الأسلحة". فمن خلال موقع تويتر، تمكّنت الإدارة من الوصول إلى ما لا يقل عن ١,٢ مليون شخص، حيث انضم إلى موقع الإدارة على تويتر أعضاء من أكثر من ٥٠ بلداً، بينها العديد من البلدان النامية. وأظهر تقييم أجري لهذه الحملة الإلكترونية أن استخدام موقعي فيسبوك وتويتر زاد عدد الزيارات إلى موقع الأمم المتحدة الإلكتروني. وأطلقت قناة للأمم المتحدة على موقع

youtube.com مكّنت من بذل جهود مبتكرة في مجال التواصل مثل حملة "المواطنون السفراء"، التي شجعت الأفراد على التواصل مع صناع القرار في الأمم المتحدة أثناء انعقاد الجمعية العامة.

٨١٦ - ومن حيث الشراكات، انضم أكثر من ٣٠٠ مؤسسة دولية للتعليم العالي والبحوث إلى مبادرة الإدارة للتأثير الأكاديمي. وبُذلت جهود متضافرة لتوسيع نطاق التنوع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية المرتبطة بالإدارة. وتم توسيع النطاق الذي تصل إليه المنتجات الإخبارية للأمم المتحدة: فقد ارتفع عدد المحطات الإذاعية والتلفزيونية التي تبث برامج الأمم المتحدة بنسبة ٣٧ في المائة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، كما تجاوز عدد الزيارات إلى الموقع الإلكتروني الرئيسي للأمم المتحدة ومواقع مراكز الأمم المتحدة للإعلام ما حُدّد من أهداف. وقام مستخدمو المواقع الإلكترونية من ١١٨ بلداً، بما في ذلك العديد من البلدان النامية، بتنزيل مقاطع صوتية عبر الإنترنت. وتم تعزيز الاتصالات الداخلية في أنحاء الأمانة العامة، حيث بات يمكن الوصول إلى شبكة iSeek الداخلية من أكثر من ١٠٠ مركز عمل في جميع أنحاء العالم.

التحديات والدروس المستفادة

- ٨١٧ - فيما يلي وصف للتحديات الكبرى التي واجهها البرنامج، وما اكتسب من دروس:
- تتمثل أبرز الدروس المستفادة من مشاريع رصد وسائط الإعلام وتحليلها في أن رسائل التواصل التي تبثها الأمم المتحدة ينبغي أن تكون مختصرة وتأخذ في الحسبان الاختلافات الإقليمية.
- نتج عن دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠٠٩ لمراكز الأمم المتحدة للإعلام تحسّن فهم احتياجات المواقع الإلكترونية في الميدان. وبشكل عام، واصلت مراكز الأمم المتحدة للإعلام اتباع نهج مستقل في تطوير مواقعها الإلكترونية، غير أنها تحتاج إلى تلقي المزيد من التوجيه والتدريب من جانب المقر.
- تستلزم المجموعة التي تتألف من الأدوات القائمة على شبكة الإنترنت والتي تشهد توسّعاً مطّرداً استخداماً أكثر استراتيجية للمنابر الإعلامية الجديدة، بما في ذلك ملفات الفيديو على شبكة الإنترنت وعبر الهواتف النقالة والرسائل النصية ومواقع التواصل الاجتماعي.

معدل تنفيذ النواتج

٨١٨ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٩٨ في المائة من أصل ٢٨٧ من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي.

٨١٩ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 27)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تعيين الموظفين وتنسيبهم في التوقيت المحدد لذلك

٨٢٠ - ظلت الإدارة تعمل باستمرار على خفض متوسط عدد الأيام التي تبقى فيها وظائف الفئة الفنية شاغرة. وفي عام ٢٠٠٨، كان متوسط عدد أيام شغور هذه الوظائف ٢٦٠ يوماً بالمقارنة مع ٢٤١ يوماً في عام ٢٠٠٩.

(ب) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٨٢١ - حققت الإدارة نسبة تتجاوز ٥٠ في المائة على صعيد التكافؤ بين الجنسين. وسوف تسعى لزيادة نسبة الموظفين المعيّنين من الدول الأعضاء غير الممثلة والمثلة تمثيلاً ناقصاً من خلال الإشراف على عمليات اختيار الموظفين ورصدها.

(ج) تقديم الوثائق في توقيت أفضل

٨٢٢ - قدّمت الإدارة جميع وثائقها الرسمية، مثل تقارير الأمين العام ووثائق لجنة الإعلام ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في المواعيد المحددة أو قبلها.

(د) تعزيز ثقافة الاتصال والتنسيق في المجال الإعلامي داخل الأمانة العامة وفيما بين شركاء منظومة الأمم المتحدة

٨٢٣ - كرر فريق الأمم المتحدة للاتصالات، في الاجتماع السنوي الثامن الذي عقده على مستوى الرؤساء في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، على أهمية أفرقة الأمم المتحدة المحلية للاتصالات بوصفها منتديات للتعاون فيما بين الوكالات. وأتاح الاجتماع فرصة لاستعراض التقدم المحرز في العمل المشترك على صعيد الاتصالات فيما يتعلق بالمواضيع ذات الأولوية مثل تغير المناخ والأزمة الاقتصادية العالمية ومناقشة كيفية تحقيق مزيد من التحسينات على المستوى المحلي.

البرنامج الفرعي ١ خدمات الاتصال الاستراتيجي

(أ) تحسين نوعية تغطية وسائط الإعلام للمسائل المواضيعية ذات الأولوية

٨٢٤ - نفذ البرنامج الفرعي حملات رئيسية بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان ونزع السلاح والأهداف الإنمائية للألفية والتنمية في أفريقيا في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ونُفذت مشاريع واسعة النطاق في مجال الرصد والتحليل الإعلاميين لهذه المواضيع. وأظهرت النتائج أن الأمم المتحدة كانت طرفاً فاعلاً رئيسياً في زيادة تغطية المواضيع ذات الأولوية والأحداث ذات الصلة، وكان يُنظر إليها بشكل حيادي أو إيجابي في معظم المقالات التي خضعت للتحليل. وفي إطار تحليل أُجري في عام ٢٠٠٨ للمواد الإعلامية التي تناولت الأهداف الإنمائية للألفية واحتياجات التنمية في أفريقيا، أشار نحو ٤٠ في المائة من عناوين المقالات إلى المنظمة أو إلى اجتماعاتها الرفيعة المستوى. وفي إطار تحليل أُجري في عام ٢٠٠٩ على المواد الإعلامية التي تناولت نزع السلاح، وردت إشارات إلى الأمم المتحدة في ٧٢ في المائة من المقالات المتعلقة بنزع السلاح التي تم تحليلها والبالغ عددها ٢٨٠ مقالاً.

(ب) تلبية احتياجات العملاء

٨٢٥ - أظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أُجريت على الإدارات المستفيدة مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفريق تقديم الدعم في مجال تغير المناخ، وإدارة عمليات حفظ السلام وجود مستوى عالٍ من الرضا في استراتيجيات الاتصالات والمواد الصحفية الخاصة بالبرنامج الفرعي. وقد أُشيد بحلقة عمل جرى تنظيمها لموظفي الإعلام في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأبدت الإدارات المستفيدة آراء إيجابية في الأدوات الإعلامية الجديدة المستخدمة، بما في ذلك حملة الرسائل النصية لليوم الدولي للسلام لعام ٢٠٠٨. ونجحت حملة عام ٢٠٠٩ التي أطلقها الأمين العام تحت عنوان "لا بدّ من نزع الأسلحة" في إشراك الناس في جميع أنحاء العالم بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وذلك من خلال استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وماي سبيس وتويتر. ومكّن موقع تويتر الإدارة من الوصول إلى ما لا يقل عن ١,٢ مليون شخص؛ حيث انضم إلى موقع الإدارة على تويتر أعضاء من أكثر من ٥٠ بلداً، بما في ذلك العديد من البلدان النامية. وأظهر تقييم للحملة الإلكترونية أن عدد الزيارات إلى الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة ازداد بفضل استخدام موقعي فيسبوك وتويتر.

(ج) تحسين الفهم على المستوى المحلي للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة

٨٢٦ - ساهمت مواقع مراكز الأمم المتحدة للإعلام، التي توفر معلومات باللغات الرسمية الخمس (الإسبانية والإنكليزية والروسية والعربية والفرنسية) وكذلك بـ ٣٣ لغة من اللغات محلية، في زيادة الوعي لدى الأمم المتحدة. وارتفع متوسط عدد الزيارات الشهرية لهذه المواقع بنسبة ٩ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧، فبلغ ٣,٥ ملايين زيارة بنهاية عام ٢٠٠٩. وأنشئت بوابة أعيد تصميمها لمراكز الأمم المتحدة للإعلام في خريف عام ٢٠٠٨ بجميع اللغات الرسمية. وأظهرت نتائج دراسة استقصائية أجريت بشأن الاجتماعات الإعلامية التي عقدتها مراكز الأمم المتحدة للإعلام في عام ٢٠٠٨ أن ٨٠ في المائة من المجيبين على الدراسة أعلنوا أن فهمهم للأمم المتحدة قد ازداد أو تحسن بعد حضور أحد الاجتماعات الإعلامية؛ وفي عام ٢٠٠٩، أفادت نسبة ٩١ من المجيبين على الدراسة أن فهمهم تحسّن بهذا الصدد.

البرنامج الفرعي ٢

الخدمات الإخبارية

(أ) زيادة استخدام المؤسسات الإعلامية وغيرها من المستعملين للأخبار والمعلومات المتعلقة بالأمم المتحدة

٨٢٧ - زاد البرنامج الفرعي ما يقدمه من منتجات وخدمات إخبارية إلى المؤسسات الإعلامية وغيرها من العملاء. وارتفع عدد من المحطات الإذاعية والتلفزيونية التي تبث برامج الأمم المتحدة إلى ٥٠٠ محطة. ويُبثّ البرنامج التلفزيوني "القرن ٢١" عبر أثر ٥٠ هيئة بث حول العالم. وزادت شبكة يونيفيد (UNifeed) التلفزيونية التي تبثّ أخبار الأمم المتحدة يومياً، بثها في جميع أنحاء العالم بنسبة ٦٠ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. واطّلع مستخدمو المواقع الإلكترونية من ١١٨ بلداً على مقاطع صوتية عبر الإنترنت. وازداد متوسط عدد الزيارات الشهرية إلى موقع الأمم المتحدة الإلكتروني من ٤٥ مليون زيارة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٤ مليون زيارة في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠٠٩، حسّنت الإدارة قدرتها على تقييم بيانات الموقع الإلكتروني من خلال تنفيذ نظام جديد للتتبع يمكن من إجراء تحليل مفصل للمواقع الجغرافية للمستخدمين ولأنماط استخدامهم للبيانات.

(ب) إمكانية حصول المؤسسات الإخبارية وغيرها من المستعملين في وقت مناسب على النشرات الصحفية التي تغطي الاجتماعات اليومية ومجموعات التقارير التلفزيونية والصور ونواتج الإعلام الأخرى

٨٢٨ - حقق البرنامج الفرعي هدفه المتمثل في إنتاج وتوزيع ٩٠ في المائة من المنتجات المختارة في المواعيد النهائية أو قبلها. وتتم معالجة نسبة ٩٥ في المائة من الصور ونشرها على شبكة الإنترنت في نفس اليوم الذي تُلتقط فيه. وتوزع نسبة ١٠٠ في المائة من مواد تلفزيون الأمم المتحدة التي تقدم تغطية حية للاجتماعات والمناسبات في المقر في نفس اليوم الذي تُسجل فيه. وتصدر نسبة ٨٤ في المائة من النشرات الصحفية في غضون ساعتين من انتهاء الجلسات. كما كفل البرنامج الفرعي إتاحة مقاطع صوتية من الاجتماعات المعقودة في مقر الأمم المتحدة أمام ممثلي وسائط الإعلام بعد دقائق من تسجيلها. كما سمحت التغطية الحصرية من الميدان أثناء الأزمات، مثل النزاع في غزة في أوائل عام ٢٠٠٩، للمنتجين في شبكة "يونيبيد" الإخبارية التابعة لتلفزيون الأمم المتحدة أن يوزعوا مباشرة لقطات مصورة إلى أبرز هيئات البث مما جعل وسائط الإعلام تولي المزيد من الاهتمام لمثل هذه الأزمات.

البرنامج الفرعي ٣ خدمات التوعية وتبادل المعارف

(أ) تعزيز وتوسيع نطاق العلاقات مع الشركاء

٨٢٩ - أقامت مكتبة داغ همرشولد التابعة للبرنامج الفرعي شراكات مع أكثر من ٤٠٠ من المكتبات الودية في ١٤٥ من الدول الأعضاء. وجرى تنظيم برامج للتدريب الإقليمي لهذه المؤسسات بشأن كيفية تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأمم المتحدة وكيفية الارتقاء بمكتباتها لتتحول من مستودعات تقليدية للمعلومات إلى مراكز لتبادل المعارف. وبُذلت جهود متضافرة لتوسيع نطاق التنوع الجغرافي للمنظمات غير الحكومية المرتبطة بالإدارة. ونتج عن استمرار التعاون مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية في البلد المضيف في المقر تقديم برامج إعلامية وإلقاء محاضرات بشأن قضايا الأمم المتحدة. ومن خلال مبادرة التأثير الأكاديمي، فإن أكثر من ٣٠٠ من المؤسسات الدولية للتعليم العالي والبحوث أصبحت منتسبة للأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٩، نظمت الإدارة مؤتمراً بشأن النموذج العالمي لمحاكاة الأمم المتحدة في جنيف هو الأول من نوعه، حضره ٣٥٠ من القادة الشباب من ٥٧ بلداً. وأدت مبادرة التواصل مع أوساط المبدعين التي أطلقها الأمين إلى جعل الأمم المتحدة وما يتصل بها من مسائل تحتل موقعاً بارزاً في إطار مشاريع الترفيه الرفيعة المستوى.

وأطلق مشروع للتواصل على شبكة الإنترنت تحت عنوان ”المواطنون السفراء لدى الأمم المتحدة“ واستقطب مشاركة الشباب من جميع أنحاء العالم.

(ب) زيادة الوعي بخدمات ومنتجات التوعية وتبادل المعلومات

٨٣٠ - حسن البرنامج الفرعي بشكل كبير كمية ونوعية مواقعه الإلكترونية مما أدى إلى زيادة الوعي بأنشطته ومنتجاته. وتشمل المنتجات الجديدة على شبكة الإنترنت الموقع الإلكتروني لمجلة وقائع الأمم المتحدة، وموقعاً إلكترونياً يحمل اسم ”السجل الرسمي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة“، وموقعاً إلكترونياً يسلط الضوء على صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبلغ متوسط عدد الزيارات الشهرية إلى المواقع الإلكترونية للبرنامج الفرعي ٥,٩ ملايين زيارة في عام ٢٠٠٩، مما يتجاوز بكثير الهدف الذي حددته الإدارة. وتم إيلاء مزيد من الاهتمام للتصميم الشكلي والعلامات التجارية لجميع المنتجات، وذلك من أجل نقل الرسائل بطريقة أكثر فعالية. وكان معدل رضا العملاء في المناسبات مرتفعاً، ففي جميع الدراسات الاستقصائية التي أجريت، بلغ متوسط معدل الرضا ٨٤ في المائة. وازداد عدد الموظفين الذين يمكنهم الوصول إلى المعلومات الداخلية المتعلقة بالأمم المتحدة؛ فقد بات بالإمكان الوصول إلى شبكة iSeek الداخلية من أكثر من ١٠٠ موقع لمكاتب الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم.

الباب ٢٨ ألف

مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٨٣١ - حقق مكتب وكيل الأمين العام نتائج بعيدة المدى في ثلاثة مجالات متميزة قد تكون بمثابة علامات بارزة في تاريخ الأمانة العامة. وتجلى استمرار نجاح المخطط العام لتجديد مباني المقر من خلال إدارة جميع عمليات انتقال المكاتب والموظفين إلى مختلف الأماكن المؤقتة بدقة وكفاءة. ونجحت عملية نقل ما مجموعه ٤ ٥٤٠ موظفاً إلى أماكن مؤقتة في الموقع وخارج الموقع. كما حظي المخطط العام لتجديد مباني المقر بالتنويه عندما تم تشييد مبنى الحديقة الشمالية المؤقت في عام ٢٠٠٩ لإيواء المكتب التنفيذي للأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، خلال عام ٢٠٠٩، جرى باستمرار تخفيض التكلفة المتوقعة لإنجاز المخطط العام مقارنة بالتقديرات السابقة، كما استمرت هندسة القيمة. واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أطلقت الأمم المتحدة نظاماً جديداً للعدل الداخلي يقوم على ركيزتين أساسيتين هما: الركيزة

الرسمية والركيزة غير الرسمية. وقد حلّ هذا النظام الجديد للعدالة الداخلية الذي يتسم باستقلاليته ومهنيته ولا مركزيته محل نظام استعراض الأقران القديم الذي عفا عليه الزمن.

٨٣٢ - كما جرى تعزيز مشروع "أوموجا" لتخطيط الموارد في المؤسسة عن طريق وضع خطة مفصلة للمشروع بعد الانتهاء من مرحلة التصميم. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية الرؤية الاستراتيجية لكفالة أن يلي المشروع احتياجات المنظمة على النحو المناسب وأن يسهل تنفيذ ولاياتها من خلال تمكينها من أن تقوم، على نحو أكثر كفاءة وفعالية، بإدارة الموارد، بما في ذلك الأشخاص والأموال والمواد. وبالإضافة إلى ذلك، أقرت الجمعية العامة اقتراح الأمين العام بنشر نظام أوموجا من خلال اعتماد خيار "المرحلة التجريبية أولاً"، مما يقلل عدد مراحل نشره إلى ثلاثة، ويقلل من المخاطر بالنسبة للمنظمة. وسوف يشمل هذا الخيار نشر النظام بشكل أولي على نطاق ضيق يتيح إمكانية اختباره من الناحية العملية في بيئة محدودة، يلي ذلك نشره على صعيد باقي المنظمة على مرحلتين.

٨٣٣ - وأنشئت جماعات الممارسين المواضيعية الخمس المتعلقة بالقضايا الرئيسية التنظيمية والإدارية لتعزيز تبادل الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وبدأ مشروع على موقع الـ "ويكي" wiki بالتعاون مع إدارة شؤون الإعلام. ويتمثل الهدف النهائي من المشروع في إنشاء آلية فعالة تحفظ الذاكرة المؤسسية في ضوء العدد الكبير من الموظفين الذي يُتوقع أن يتقاعدوا. وتمّ المضي قدماً بمبادرة تحسين أساليب العمل من خلال منهجية الجودة مع السرعة (لين سيكس سيغما Lean Six Sigma) لبناء القدرات التي أسفرت عن بعض النتائج السريعة المردود في عدد من المجالات مثل خفض وقت التجهيز في عمليات التوظيف المتعلقة بعمليات محددة في مجال المشتريات وحفظ السلام. وقد تحقق تعزيز الشفافية في الأداء الشخصي لكبار المديرين من خلال إتاحة إمكانية الاطلاع على تقييمات الأداء الخاصة بالاتفاقات المبرمة مع كبار المديرين على الشبكة الداخلية للأمانة العامة. ومنذ فترة السنتين الحالية أيضاً، تم توسيع نطاق هذه الاتفاقات لتشمل كبار المسؤولين برتبة أمين عام مساعد، الذين يوقعون الاتفاقات مع وكلاء الأمين العام المشرفين عليهم. وأخيراً، وُضع تقرير مهم في إطار من التنسيق مع مكتب وكيل الأمين العام بعنوان "نحو نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة"، وجرّت عملية تشاور واسعة النطاق بشأنه مع الأطراف المعنية وسيُعرض على الجمعية العامة خلال دورتها المستأنفة الرابعة والستين.

التحديات والدروس المستفادة

٨٣٤ - واجه مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تحديات رئيسية من قبيل: تحقيق مزيد من التقدم في النهوض بتنفيذ نظام تخطيط

موارد المؤسسة. وأعاق التأخير في مرحلة التصميم الناجم عن انخفاض مستوى التمويل لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إحراز تقدم في مشروع أو موحا.

٨٣٥ - وورد إلى وحدة التقييم الإداري المنشأة حديثا كجزء من نظام إقامة العدل عدد كبير من الطلبات في الأشهر الأولى من عملها.

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨٣٦ - كجزء من الجهود المتواصلة والمتجددة التي تبذلها إدارة الشؤون الإدارية لتعزيز تركيز العملاء وتحسين المساءلة، تم تقييم نوعية الخدمات التي تقدمها مكاتب الإدارة من خلال إجراء دراسة استقصائية على كبار العملاء. ورغم أن نتائج الدراسة الاستقصائية تبين وجود بعض اتجاهات التراجع منذ عام ٢٠٠٧ للإدارة ككل، فقد تم تحديد بعض الأمثلة عن التجارب الإيجابية فيما بين المكاتب أو الوظائف المختلفة. وتتمثل إحدى الأدوات الأخرى التي وضعتها الإدارة لتعزيز التوجه لخدمة العملاء في إنشاء صندوق الاقتراحات، الذي ورد من خلاله ٤٣٠ اقتراحاً في عام ٢٠٠٩ فقط. وثمة أمثلة عدة تبين ما قامت به الإدارة لجعل المنظمة أكثر كفاءة وشفافية، منها أنها جددت وجودها على شبكة iSeek الداخلية، وأنشأت البوابة الخاصة بمطالبات السفر للتسهيل بتجهيز مطالبات السفر عبر الإنترنت، وأتاحت للموظفين الحصول على الخدمات الذاتية القائمة على شبكة الإنترنت، ونشرت إعلانات عن الشواغر المؤقتة على شبكة iSeek.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٨٣٧ - كانت نسبة ٣٣ في المائة من المرشحين الذين جرى تعيينهم خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في مكتب الأمين العام للشؤون الإدارية من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وتشكل الإناث نسبة ٥٢,٢ في المائة من الموظفين في المكتب، مما يجعله يتجاوز المعدل الذي تم الوصول إليه في الأمانة العامة والبالغ ٣٧,٧ في المائة كما يتجاوز الهدف المحدد البالغ ٥٠/٥٠. وقد جعل المكتب من نفسه قدوة فيما يتعلق بتحسين التوازن الجغرافي والتوازن بين الجنسين. كما يقوم المكتب على نحو استباقي بتشجيع هذه السياسة التي تنادي بها المنظمة في المكاتب الأخرى لإدارة الشؤون الإدارية وعلى صعيد الأمانة العامة. ومثال على هذا التشجيع، المذكرة التي أرسلها وكيل الأمين العام إلى جميع مكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة للإسراع بعمليات التوظيف في الرتبين ف-٢ و ف-٣، الأمر الذي من شأنه تحسين التوازن الجغرافي.

(هـ) تعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة أنشطة الأمم المتحدة

٨٣٨ - جرى تعزيز اتساق السياسات في مجال إدارة أنشطة الأمم المتحدة من خلال ما يلي: '١' التعاون مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ '٢' تنظيم منتديات مثل المنتدى الشهري لمديري إدارة الشؤون الإدارية، وعقد اجتماعات شهرية لجميع الموظفين التنفيذيين في نيويورك ينسقها رئيس مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية؛ '٣' مشاركة وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية في مجلس الأداء الإداري ولجنة الإدارة؛ '٤' تشكيل أفرقة عاملة مخصصة لتقديم مقترحات محددة (مثل فرقة العمل المعنية بالتحقيقات في الأمانة العامة للأمم المتحدة)، '٥' عملية التشاور التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ لمناقشة المسألة وإدارة المخاطر في المؤسسة وأطر الرقابة الداخلية بمشاركة أكثر من ٢٥ من وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

البرنامج الفرعي ١

الخدمات الإدارية

(أ) تحسين السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية الإدارية للأمانة العامة بما يتوافق تماماً مع الولايات التشريعية والأنظمة والقواعد ذات الصلة

٨٣٩ - ظهر إصلاح الموارد البشرية بشكل بارز خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وبلغ ذروته في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، عندما دخلت عدة إصلاحات كبيرة في مجال الموارد البشرية حيز التنفيذ، بما في ذلك تبسيط العقود، وتبسيط ومواءمة شروط العمل، واعتماد مجموعة واحدة من قواعد النظام الإداري للموظفين. ويُتوقع أن توفر هذه الإصلاحات الأساس لبناء أمانة عامة متكاملة تزيد شروط الخدمة فيها الأمن الوظيفي والمساواة في المعاملة بين الموظفين. ودخل أيضاً حيز النفاذ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ نظام جديد للعدل الداخلي تم تصميمه بحيث يتسم بالاستقلالية والشفافية والمهنية. واستمر خلال فترة السنتين إصلاح نظام المشتريات الذي يهدف إلى تحقيق الفائدة القصوى من عملية الاقتناء في الأمم المتحدة، وإلى اعتماد نهج أكثر استراتيجية لإدارة المشتريات في الأمم المتحدة. وشملت الإصلاحات تعزيز الرقابة الداخلية، وزيادة الرصد والتدريب، وتوسع نطاق نظام فرض الجزاءات على الموردّين والقيود المفروضة على الموظفين بعد انتهاء الخدمة. وبالإضافة إلى ذلك، تم، تحت إشراف نائب الأمين العام وتنسيق من مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، وضع التقرير المعنون "نحو نظام للمساءلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة"، وجرت بشأنه عملية

تشاور واسعة النطاق مع جميع الأطراف المعنية. وسيُعرض التقرير على الجمعية العامة في دورتها المستأنفة الرابعة والستين.

(ب) إزالة أوجه الضعف في الضوابط الداخلية وأوجه الضعف الجوهرية التي تحددها هيئات مراجعة الحسابات في المنظمة

٨٤٠ - تسعى لجنة الإدارة إلى كفالة أن تُؤخذ النتائج والتوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة في الاعتبار بشكل فعال في عمليات الإدارة التنفيذية، وأن تتم متابعة التوصيات المقبولة وتنفيذها في الوقت المناسب. واجتمعت اللجنة في سبع مناسبات خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لاستعراض التوصيات الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية (بمعدل ٢٠٠٠ توصية في السنة)، ومجلس مراجعي الحسابات (٢١٠ توصيات) ووحدة التفتيش المشتركة (١٩٠ توصية). وتحت رعاية اللجنة، ساهم التعجيل بتنفيذ التوصيات الصادرة عن هيئات الرقابة في القضاء على نقاط الضعف المادي داخل المنظمة وتحسين الممارسات الإدارية.

(ج) تحسين إجراءات العمل

٨٤١ - بدأت مبادرة تحسين إجراءات العمل وبرنامج "لين سيكس سيغما" لبناء القدرات. وشمل التقدم المحرز: تحديد المجالات الرئيسية والمشاريع العملية لتحسين إجراءات العمل؛ وتحديد الموظفين اللازمين لتنفيذ المشاريع؛ والبدء بمشاريع عملية لتحسين إجراءات العمل؛ وتعليم وتدريب الموظفين الذين يمكنهم من تنفيذ مشروع تحسين إجراءات العمل؛ وتنفيذ المشاريع وفقاً للجدول الزمني المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، أدّى البرنامج، في إطار من التعاون الوثيق مع إدارة الدعم الميداني، إلى بعض النتائج السريعة المردود بما في ذلك انخفاض بنسبة ٨٥ في المائة في وقت التجهيز ضمن خطة توفير الموارد المادية للإفراج عن إمدادات لبدء عمل البعثات؛ والحد من الوقت اللازم لتجهيز طلبات الشراء من خمسة أسابيع إلى أسبوع واحد؛ وتخفيض الوقت اللازم لاستقدام الموظفين بما يساوي ١٦ يوماً؛ وإنشاء موقع إلكتروني لدعم البلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطة من أجل تنسيق عمليات نشر القوات؛ فضلاً عن تخفيض وقت توظيف ضباط شرطة الأمم المتحدة من ١٥٠ إلى ١٩٠ يوماً.

(د) تحسين الأساليب والأدوات والتقنيات المستخدمة لتقييم الكفاءة والإنتاجية في المهام الرئيسية في مجالي الإدارة

٨٤٢ - أطلقت دائرة الدعم الإداري، جنباً إلى جنب مع إدارة شؤون الإعلام، مشروعاً على موقع "الويكي" لحفظ الذاكرة المؤسسية: يتمثل العنصر الأول في إنشاء موقع الويكي نفسه، يليه تنفيذه في مكتب المراسم على أساس تجريبي. ويتمثل العنصر الثاني في استعراض الأدوات الموجودة في المنظمة لتعزيز فعاليتها. وقد استُحدثت مبادرة التحسين الإداري المستمر لمعالجة الأولويات الرئيسية الثلاث في إدارة الشؤون الإدارية وهي التالية: دعم توفير الخدمات اللازمة لتشغيل المنظمة؛ وإنشاء نظام يحفظ الاقتراحات المبتكرة التي يتبادلها الموظفون ويحلل هذه الاقتراحات ويمكّن الموظفين من تقديمها؛ وتعزيز تطبيق أدوات الإدارة القياسية وأفضل الممارسات من أجل تعزيز كفاءة وفعالية الوحدات التنظيمية. كما قدمت دائرة الدعم الإداري الخبرة في مجال إدارة التغيير لدعم شعبة المشتريات في تنفيذ التوصيات المقدمة نتيجة اثنين من مبادرات "لين سيكس سيغما".

(هـ) زيادة الكفاءة في مراجعة إرساء العقود والتصرف في الأصول، والعدالة والنزاهة والشفافية والامتثال للقواعد والأنظمة ذات الصلة

٨٤٣ - في عام ٢٠٠٨، عقدت لجنة المقر للعقود ١١٢ اجتماعاً وفحصت ٧٥١ حالة. وكان متوسط الوقت اللازم لتجهيز الحالات المعروضة على اللجنة ٧,٠٦ أيام. وفي عام ٢٠٠٩، عقدت اللجنة ٩٣ اجتماعاً وفحصت ٥٨٤ حالة وبلغ الوقت اللازم للتجهيز ٥,٦١ يوماً. وبالتالي، خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بلغ متوسط وقت التجهيز ٦,٣٥ يوماً. ولا شك أن متوسط وقت تجهيز الحالات المعروضة على اللجنة قد انخفض، مما زاد بالتالي من الكفاءة.

إقامة العدل

(أ) إقامة نظام للعدل الداخلي يتسم بالنزاهة والفعالية وفقاً لسياسات المنظمة وقواعدها المتعلقة بالموارد البشرية

٨٤٤ - شهدت فترة السنتين انتقالاً من نظام العدالة القديم عندما ألغي الكثير من معالمه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، ووضع نظام جديد عقب ذلك. وخلال الفترة الزمنية التي كان النظام القديم موجوداً فيها، تم تجهيز ١٢٩ طعناً و ٥٩ طلباً لإيقاف تنفيذ الإجراءات والبت فيها من جانب مجلس الطعون المشترك في المقر. وقد بدأ نظام العدالة الجديد الذي يتسم بالاستقلالية والمهنية واللامركزية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ ويعد هذا النظام مركزياً بالنسبة

إلى الجهود المبذولة لضمان النزاهة وتحسين المساءلة. ويقوم النظام الجديد على ركيزتين أساسيتين هما: الركيزة الرسمية والركيزة غير الرسمية. وتتركز الركيزة الأولى على حل النزاعات عبر الطرق غير الرسمية، أي الوسائل غير القضائية. أما الركيزة الثانية، وهي النظام الرسمي، فتتألف من مستويين من المراجعة القضائية المستقلة التي تجري من جانب محكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للطعون.

(ب) اتخاذ تدابير لكفالة مشاركة المديرين في التوقيت المناسب في عملية إقامة العدل

٨٤٥ - أُتخذت تدابير في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ لإبلاغ المديرين بشأن نظام العدل الداخلي الجديد، بما في ذلك نشر المعلومات على شبكة iSeek الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، كتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية إلى جميع رؤساء الإدارات والمكاتب مشدداً على أهمية الامتثال في الوقت المناسب والمساءلة عن عدم الامتثال، من خلال جملة أمور منها النظام الإلكتروني لتقييم الأداء والاتفاقات المبرمة مع كبار المديرين. وإذا لم يمثل مدير البرامج في الوقت المناسب أو إذا لم يمثلوا على الإطلاق، فإن هذا يُسجل في التقارير ربع السنوية الصادرة عن وحدة التقييم الإداري. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بدأت وحدة التقييم الإداري تتابع شمولية التعليقات المقدمة من جانب المديرين لإدراجها في تقريرها لنهاية العام لسنة ٢٠١٠. ومنذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، طلبت وحدة التقييم الإداري تعليقات من المديرين وحصلت عليها في ١١٥ حالة. وقد تحسنت مشاركة المديرين بشكل كبير، حيث بلغ معدل الامتثال ٩٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩، مما يمثل زيادة من النسبة المسجلة في عام ٢٠٠٨ والبالغة ٨٧ في المائة.

البرنامج الفرعي ٢

الخدمات المقدمة إلى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وإلى لجنة البرنامج والتنسيق

تحسين الاتصال بشأن الجوانب التنظيمية والإجرائية للاجتماعات فضلاً عن تحسين الدعم الفني والتقني ودعم الأمانة المقدم للدول الأعضاء والمشاركين في الاجتماعات

٨٤٦ - عُقدت اجتماعات اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق وفقاً لبرنامج عمل اللجنتين وعلى نحو سليم إجرائياً، وهو ما يتبين من الوفاء بالأهداف والمواعيد المحددة لإعداد برنامجي عمل اللجنتين وتوزيعهما على الدول الأعضاء. وقُدمت كل تقارير اللجنة الخامسة لتجهيزها خلال ٢٤ ساعة أو أقل من اعتمادها. ولم يعرب أي من ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الخامسة وفي لجنة البرنامج والتنسيق عن عدم الرضا إزاء سير الجلسات وإزاء مستوى ونوعية خدمات الأمانة الفنية المقدمة.

الباب ٢٨ باء

مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

الملاحح البارزة لنتائج البرامج

٨٤٧ - واصل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات تقديم خدمات الميزانية والمحاسبة والخزانة بجودة عالية والتزام بالمواعيد. وتم الحصول على موافقة الجمعية العامة على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وميزانيات المحاكم الدولية، والمقترحات الإضافية الناتجة عن نشوء ولايات جديدة. وقد تحسّن التزام المكتب بالمواعيد في تقديمه الميزانيات وسائر التقارير المالية عمّا كان عليه في فترة السنتين السابقة. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، لم تتضمن آراء مجلس مراجعي الحسابات أية تحفظات. وأُحرز تقدم على صعيد سلامة البيانات المالية، إلى جانب إجراء المعاملات المالية بشكل دقيق وحسن التوقيت وتحسّن الخدمات المقدمة للمستفيدين. وواصل المكتب اضطلاعاً بأعمال الإعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومن ذلك مثلاً إنجازه برنامجاً تدريبياً على الإنترنت. وتحقّق مستوى أداء على صعيد إدارة الصناديق الاستثمارية للمنظمة فاق أداء المؤسسات بالنسبة للاستثمارات المجمّعة المحتفظ بها بالدولار واليورو. وقد تحقّق هذا الإنجاز مع تفادي تكبّد أي خسارة نقدية وتلبية احتياجات جميع المستفيدين من السيولة وتحقيق أداء يفوق أداء السوق مع مراعاة سياسات الخزنة المتبعة في الأمم المتحدة. وحسّن المكتب من كفاءة أسلوب تسيير أعماله المالية، ومن ذلك أنه بات ينفذ الإجراءات الخاصة بالاشتراكات آلياً وأضاف خاصية جديدة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل مصمّمة لضمان استرداد الأموال بمبالغ كبيرة من أحد نظم التأمين الوطنية.

التحدّيات والدروس المستفادة

٨٤٨ - وفيما يلي التحديات الكبرى التي واجهها البرنامج، وما اكتسب من دروس.

- بات إعداد التقارير آلياً واعتماد نماذج التقارير الموحّدة أمراً حتمياً لتقليص الوقت اللازم لإجراء التسويات والقيام بأعمال التحرير والترجمة.
- وإذا ما أُريد تحقيق مزيد من المكاسب من خلال زيادة الكفاءة، فإن هذا يتوقّف بشدّة على وجود نظم آلية متكاملة محسّنة.
- ولما كان تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يجري بالتزامن مع تنفيذ مشروع أوموجا، فإن توفير الإفادات وأنشطة التدريب في كلا المجالين يشكل تحدّياً

كبيراً مقبلاً، وثمة تحدّ آخر يتمثل في تمكّن المكتب من تكريس الوقت الكافي لتكييف أساليب تسيير أعماله مع المتطلبات الجديدة مع استمراره في تقديم الخدمات الروتينية للمستفيدين.

- وسيواصل المكتب العمل بشكل وثيق مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومع الإدارات المستفيدة من الخدمات لتحسين الالتزام بمواعيد تقديم التقارير.

معدّل تنفيذ النواتج

٨٤٩ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي وعددها ٩٣٣ ناتجاً.

٨٥٠ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 28 B) و Corr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) سلامة الإدارة والرقابة الماليّتين في المنظمة

٨٥١ - خلال الفترة، كانت ملاحظات مراجعة الحسابات تشير إلى مسائل ثانوية بوجه عام، ممّا يدلّ على تطبيق ضوابط مالية داخلية فعّالة. ولا يزال مكتب المراقب المالي يقوم بأعمال الإدارة المالية الفعّالة من خلال معالجته توصيات مراجعة الحسابات الصادرة عن هيئات الرقابة، ورصده عن كُتب ممارسة تفويض الصلاحيات المالية لمن يقع عليه الاختيار من الموظّفين ذوي الكفاءات والخبرات المطلوبة، وتأكّده من أن الأجهزة التنفيذية والبلدان المضيفة والاتفاقات الإطارية التي تبرمها الأمم المتحدة جميعها يستوفي المعايير المالية التي يلزم تحقّقها للموافقة على الاتفاقات، وأن الاتفاقات تُنفذ وفقاً للنظام المالي والقواعد المالية. ويسدي المكتب المشورة ويقدم المساعدة في الوقت المناسب للإدارات والمكاتب المستفيدة من خدماته بخصوص تطبيق النظام المالي والقواعد المالية. واستجابة لنتائج مراجعة الحسابات الصادرة مؤخراً، يعمل مكتب المراقب المالي على تبسيط عملية إصدار تفويضات الصلاحيات المالية.

(ب) إدارة ودعم الموظفين والموارد المالية لبرنامج عمل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات بصورة فعالة

٨٥٢ - حسن مكتب المراقب المالي من إدارة برنامج عمله عن طريق خفض المدّة التي تستغرقها دورة إجازة وإقرار الاتفاقات التي تبرم مع الجهات المانحة والبلدان المضيفة والوكالات التنفيذية، وكذلك الاتفاقات الإطارية، إلى خمسة أيام عمل إذا كان الطلب الوارد مكتمل العناصر ولم تكن هناك ضرورة للمتابعة مع الجهة المستفيدة. وفي الحالات الأخرى، يرسل المكتب ردًا إلى الجهة المستفيدة في غضون خمسة أيام عمل. ويتناول المكتب كمّا كبيراً من الاستشارات وطلبات الموافقة على الاتفاقات المالية التي تُبرم بين الأمم المتحدة من جهة والحكومات والمنظمات غير الحكومية والكيانات الخاصة من الجهة الأخرى، وهو ما يتضح من الاستشارات وطلبات الموافقة الـ ١٧٠ ١ التي سُجِّلَ ورودها خلال عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق باتفاقات التبرعات المالية. وسعى إلى إحداث تحسّن مستمرّ في الالتزام بالمواعيد ونوعية الخدمات فيما يتعلق بالاتفاقات، أعدّ المكتب اتفاقاً مظهرًا بالتعاون مع الجهات المستفيدة بهدف توحيد المحتويات حيثما أمكن.

(ج) استقدام وتنسيب الموظفين في المواعيد المحددة

٨٥٣ - كان متوسط فترة الاختيار التي يستغرقها استقدام الموظفين وتنسيبهم في المكتب ١٣٧ يوماً، وهو رقم في حدود المستهدف.

(د) تحسين السياسات المالية

٨٥٤ - بما أنه من المتوخّى ألا يستلزم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤ سوى إجراء بعض التغييرات المحدودة، لن يكون هناك تغيير متدرج في النظام المالي والقواعد المالية. وستقدّم الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة مجموعة متناغمة من مواد النظام المالي والقواعد المالية لتوافق عليها مرّة واحدة، وذلك سيكون على الأرجح خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ويواصل المكتب تحسين الخدمات التي يقدّمها إلى مكاتب الأمانة العامة والمكاتب الموجودة خارج المقر وبعثات حفظ السلام فيما يخصّ المسائل المالية. والدليل على ذلك أن ٨٤ في المائة من ممثلي الجهات المستفيدة كان له رأي إيجابي في نوعية المساعدة التي تلقاها بخصوص تطبيق النظام المالي والقواعد المالية وتطبيق السياسات والإجراءات المالية (أبدى ٤٦ في المائة موافقته على سؤال عمّا إذا كانت "هذه الخدمة جيدة النوعية"، وأبدى ٣٨ في المائة الحياد). وتجنّدت الإشارة إلى أن معظم المحييين على استطلاع الآراء كانوا من المستفيدين العاملين في برامج لها صلة بحفظ السلام.

(هـ) الحفاظ على مستوى التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين على مستوى الموظفين ٨٥٥ - زادت النسبة المئوية للموظفين الذين جرى تعيينهم المكتب من دول أعضاء غير ممثلة أو ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى ٤٠ في المائة مقابل ٢٠ في المائة فقط خلال الفترة السابقة. وبلغت نسبة النساء اللاتي جرى تعيينهن في المكتب في وظائف الفئة الفنية وما فوقها لمدة سنة أو أكثر ٥٤,٢ في المائة مقابل ٥٠ في المائة فقط خلال الفترة السابقة.

البرنامج الفرعي ١ تخطيط البرامج والميزنة

(أ) تحسين التقارير المقدمة إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية، وميزانيات المحاكم الجنائية

٨٥٦ - تبين من استطلاع أجري لآراء مندوبي اللجنة الخامسة رضاهم المتزايد عن وضوح الوثائق المتعلقة بالميزانية والمعلومات التكميلية المقدمة معها وعن نوعية تلك العناصر واكتمالها. كما حدث بعض التحسن في تقديم التقارير في غضون المهل المحددة لتقديم الوثائق، فقد وصل إلى ٦٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقابل ٦٠ في المائة فقط للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفي هذا الصدد، تعمل شعبة تخطيط البرامج والميزانية عن كثب مع إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات والإدارات المستفيدة على وضع تواريخ مستهدفة ورصد الالتزام بها أثناء إعداد التقارير. كما زادت الشعبة من حجم قاعدة بياناتها لإتاحة تتبع المواعيد المستهدفة تسهيلاً لرصدها ومتابعتها.

(ب) تحسين رصد ومراقبة الميزانية البرنامجية، وميزانيات المحاكم الجنائية، والموارد الخارجة عن الميزانية

٨٥٧ - تواصل الشعبة رصد الميزانية البرنامجية وميزانيات المحاكم الجنائية والموارد الخارجة عن الميزانية بانتظام. وقد طرأ بعض التقدم على صعيد خفض حجم الالتزامات غير المصفاة كنسبة مئوية من الاعتمادات النهائية خلال فترة السنتين.

(ج) تحسين الخدمات المقدمة إلى المستفيدين

٨٥٨ - واصلت الشعبة التركيز على تحسين خدماتها للمستفيدين. وقد تحقق هدف جعل دورة إصدار مخصصات الموارد الخارجة عن الميزانية تستغرق ثلاثة أيام في المتوسط. ووفقاً لاستطلاع أجري لآراء المستفيدين، حدث تحسن على صعيد تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالميزانية بسبب التحسينات التي أجريت في موقع الشعبة الشبكي بعد استطلاع الآراء الأخير.

البرنامج الفرعي ٢ الخدمات المالية المتصلة بعمليات حفظ السلام

(أ) تحسين التقارير المقدمة إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والدول الأعضاء والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة وبقوات بشأن المسائل المتعلقة بحفظ السلام

٨٥٩ - خلال الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، قدّمت شعبة تمويل عمليات حفظ السلام ٨٦ في المائة من تقاريرها إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في مواعيدها. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، التزمت الشعبة بمواعيد تقديم ١٠٠ في المائة من تقارير أداء حفظ السلام المقرر تقديمها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وهذا مقابل تقديم ٤٣ في المائة من تقارير حفظ السلام إلى إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في مواعيدها في عام ٢٠٠٧. كما أنشئت آلية لتحسين التنسيق مع إدارة الدعم الميداني وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات.

(ب) زيادة كفاءة وفعالية عمليات حفظ السلام

٨٦٠ - لم تتجاوز الفترة المنقضية على الخصوم المستحقة نظير تكاليف القوّات ووحدات الشرطة المشكّلة ثلاثة أشهر إلا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، حيث أنه نظراً لتأخر ورود الأنصبة المقررة، لم تكن أرصدة النقدية في الحسابات الخاصة لهذه البعثات كافية لتسديد الأموال إلى البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة. واستناداً إلى استطلاع رضا المستفيدين من خدمات المكتب لعام ٢٠٠٩، كان لـ ٨٨ في المائة من المجيبين رأي إيجابي في التوجيه الذي تقدّمه شعبة تمويل عمليات حفظ السلام إلى بعثات حفظ السلام بشأن الإجراءات والعمليات المتعلقة بالميزانية (إمّا انطباع جيد أو محايد).

البرنامج الفرعي ٣ المحاسبة المالية والاشتراكات والإبلاغ

(أ) تحسين سلامة البيانات المالية

٨٦١ - جاء رأي مراجعي الحسابات في البيانات المالية للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إيجابياً، وكانت هناك نتيجتان هامتان خلص إليهما مراجعو الحسابات في أمور مالية تقع ضمن اختصاص شعبة الحسابات. ومن السابق لأوانه الآن تقييم الأداء بالنسبة

للبائانات المالية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فمن المقرر إتمام هذه البائانات بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، ولا يُتوقع صدور رأي مراجعي الحسابات قبل تموز/يوليه ٢٠١٠. وبالتالي، فإنه على ضوء المعلومات المتوافرة بخصوص مؤشّر الأداء المسمّى، تحقّق الهدف عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

(ب) المعاملات المالية الدقيقة الإعداد والسليمة التوقيت

٨٦٢ - ساهمت شعبة الحسابات في تحقيق دقّة الإعداد وسلامة التوقيت في ما تم من المعاملات المالية، وهو ما يتبين من أن ٨٨ في المائة من الحسابات المصرفية للمقرّر لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قد تمّت تسويتها في غضون ٣٠ يوماً بنهاية الشهر، وأن ٨٠ في المائة من المدفوعات قد عولجت في غضون ٣٠ يوماً، وذلك استناداً إلى البائانات المتعلقة بالفتترات المتخذة كعيّنات. وهذا المنجز الأخير قد جاء أدنى من هدف الـ ٩٢ في المائة لأنه جرى تحويل وجهة بعض الموارد نحو تنفيذ الترتيبات التعاقدية الجديدة اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

(ج) تحسين الخدمات المقدمة إلى المستفيدين

٨٦٣ - في استطلاع لآراء المستفيدين في إدارة الشؤون الإدارية، كان لدى ٨٦,٥ في المائة من المخبين انطباع جيد أو محايد، مقارنة بهدف الـ ٧٥ في المائة.

تحديد الاشتراكات وتجهيزها

(أ) تقدّم الوثائق اللازمة في حينها لتتخذ الدول الأعضاء قرارات مستنيرة بشأن المسائل المتصلة بجدول الأنصبة المقررة، وأساس تمويل أنشطة حفظ السلام، وحالة الاشتراكات ٨٦٤ - قُدّمت جميع وثائق ما قبل الدورة (١٠٠ في المائة) في غضون المهلة المقررة في عام ٢٠٠٨؛ وقُدّم حوالي ٨٠ في المائة في غضون المهلة المقررة في عام ٢٠٠٩.

(ب) تقدير الأنصبة المقررة للدول الأعضاء استناداً إلى قرارات الجمعية العامة في الوقت المناسب ٨٦٥ - تم إصدار جميع إخطارات الأنصبة المقررة في مواعيد لم تزد المدّة الفاصلة بينها وبين صدور القرارات عن الهيئات الحكومية الدولية المعنية عن ٣٠ يوماً، وذلك مع التقيد التام بالقاعدة المالية ١٠٣-١.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الخزانة

(أ) مواصلة الإدارة الرشيدة للأموال

٨٦٦ - تحقّق أداء فاق أداء المؤشّر بالنسبة للاستثمارات المجمّعة المحتفظ بها بدولارات الولايات المتحدة وتلك المحتفظ بها باليورو على السواء. وقد حقّقت وظيفة الخزانة هذا الإنجاز مع تفادي تكبّد أي خسارة نقدية وتلبية احتياجات جميع المستفيدين من السيولة وتحقيق أداء يفوق أداء السوق مع مراعاة سياسات الخزانة المتّبعة في الأمم المتحدة.

(ب) تحسين كفاءة نظام الدفع وأمنه

٨٦٧ - لم يتم، ولو لمرة واحدة، تكبّد خسارة نقدية في الخزانة التي حقّقت الأداء المعياري المحدّد بإجراء ٩٥ في المائة من عمليات الدفع آلياً بواسطة شبكة جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المشتركة بين المصارف على مستوى العالم (سويفت) SWIFT.

البرنامج الفرعي ٥

دائرة عمليات المعلومات المالية

(أ) صياغة رؤية متسقة لاستراتيجية مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات تتماشى مع التنفيذ المتوقع للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط موارد المؤسسات

٨٦٨ - يضطلع المكتب بالأعمال التحضيرية السابقة لتكييف السياسات والإجراءات المحاسبية والمالية مع متطلّبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي ما زال يجري العمل على تحديدها، ومع متطلّبات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة التي في مرحلة الإعداد. وتواصل دائرة عمليات المعلومات المالية تقديم الدعم للأعمال التحضيرية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٤.

(ب) توفير ما يكفي من موارد الدعم المساندة لجميع النظم المحورية لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

٨٦٩ - يتحرّك المكتب في اتجاه اعتماد نموذج للدعم الأفقي للتطبيقات البالغة الأهمية باستخدام الموارد المدارة بطريقة المصفوفات. وهذا يوفر دعماً احتياطياً للتطبيقات في حالات غياب الموظفين المحوريين أو عندما يكونون في إجازات. كما أنه لأغراض تخطيط تعاقب الموظفين، توثّق جميع النظم رسمياً، وتُلبّ تنفيذ برنامج تدريبي لدعم اكتساب الموظفين

مهارات في تخصصات متعددة. واصلت الدائرة تقديم الدعم للمكتب في تسيير عملياته المالية وزيادة كفاءتها.

(ج) تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى المستفيدين داخل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

٨٧٠ - من الإنجازات الرئيسية التي تحققت تطبيق نظام تُجرى من خلاله العمليات المتصلة بالاشتراكات آلياً في شعبة الحسابات، وتجهيز نظام المعلومات الإدارية المتكامل بخاصية جديدة مصممة لضمان استرداد أموال بمبالغ كبيرة من أحد نظم التأمين الوطنية. ويتبين من الردود التي وردت بشكل غير رسمي عبر البريد الإلكتروني أن هناك رضا عن الخدمة المقدمة. كما تبين من استطلاع للآراء بخصوص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصدره مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن موظفي مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات راضون عن التطبيقات الخاصة بهذا القسم الإداري. وتعتزم دائرة عمليات المعلومات المالية إصدار استطلاع الآراء الخاص بها مستقبلاً فيما يتعلق بالتطبيقات الخاصة بالمكتب.

(د) تعزيز تقارير الإدارة المالية

٨٧١ - يتبين من الردود التي وردت بشكل غير رسمي عبر البريد الإلكتروني أن هناك رضا عن المتوافر من التقارير المالية الصادرة عن دائرة عمليات المعلومات المالية.

الباب ٢٨ جيم

مكتب إدارة الموارد البشرية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

٨٧٢ - إن من المعالم الرئيسية لإصلاح إدارة الموارد البشرية التي تحققت نتيجةً للتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة تبسيط الترتيبات التعاقدية، فبعد أن كان هناك ١٦ نوعاً لعقود العمل، بات هناك ثلاثة أنواع فقط اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وكذا الموامة بين شروط خدمة موظفي الميدان والمقر على حد سواء. ونظراً لهذه التغييرات التعاقدية، تم تعديل النظام الأساسي للموظفين ليصبح مجعاً في مجموعة واحدة من القواعد، بدلاً من ثلاث مجموعات. وجرى تعديل عدد من نشرات الأمين العام والأوامر الإدارية وتمت الموافقة عليها في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٨٧٣ - وأجرى مكتب إدارة الموارد البشرية استعراضاً لإجراءات عمله تحقيقاً لجملة مقاصد منها تبسيط هذه الأساليب وزيادة كفاءتها. وشرع المكتب في إعادة تقييم مفهوم ومنهجية

التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة، بما في ذلك وضع النقاط المرجعية للمقارنة. أمّا في مجال الاستقدام واختيار الموظفين، ففي حين أن نظام غالاكسي ما زال يؤدّي غرضه، بدأ العمل على تطوير أداة محسّنة تسمى إنسبيرا (INSPIRA).

٨٧٤ - وخلال الفترة، ركّزت شعبة الخدمات الطبية على تقديم الخدمات الطبية وخدمات تحسين الصحة لموظفي الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودين في نيويورك؛ وعلى كفالة حصول الموظفين في جميع أنحاء العالم على الرعاية الصحية الملائمة بأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة؛ وعلى إسداء المشورة إلى الإدارة بشأن برامج استحقاقات الموظفين وغيرها من المسائل الطبية/الإدارية؛ وعلى تحديث المعايير الطبية والسياسات الصحية بصورة منتظمة وتنسيقها لكي تُطبّق على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة. كما أن مكتب إدارة الموارد البشرية قد شارك بنشاط في إعادة تصميم نظام العدالة ممّا أفضى إلى استحداث النظام الجديد لإقامة العدل اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

التحديات والدروس المستفادة

٨٧٥ - حدث تأخّر في تنفيذ نظام إدارة المواهب. ومن المتوخّى الآن أن تنفّذ المرحلة الأولى (الاستقدام) ابتداءً من نيسان/أبريل ٢٠١٠ للمقرّ وتموز/يوليه ٢٠١٠ للميدان. أمّا المرحلة الثانية (إدارة الأداء) وعملية التعلّم، فمن المقرر أن تبدأ في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ للمقر والميدان. وسيبدأ في أوائل عام ٢٠١٠ إجراء استعراض لمرة واحدة للموظفين الذين توافرت لديهم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ المؤهلات المطلوبة لتحويل عقودهم إلى عقود دائمة.

معدل تنفيذ النواتج

٨٧٦ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ٦٩ في المائة من النواتج المقررة والقابلة للقياس الكمي وعددها ٣٤٠ ناتجاً.

٨٧٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (A/62/6 (Sect. 28 C) و Corr.1)

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسين إدارة الموارد البشرية، مع أخذ احتياجات المنظمة والموظفين في الاعتبار، لتمكينها من الوفاء بالولايات التي تكلفها بها الدول الأعضاء

٨٧٨ - تم تعديل واعتماد عدد من نشرات الأمين العام والأوامر الإدارية الصادرة عن الأمين العام في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولا تزال هذه النشرات والأوامر توضح سياسات الموارد البشرية وممارساتها وبرامجها، وتؤدي إلى تحسين إدارة الموارد البشرية. وأنجز إصدار الإجراءات المتعلقة بشؤون الموظفين في نظام المعلومات الإدارية المتكامل لكل موظف ينتقل من النظام القديم إلى النظام الجديد. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ أُطلقت مبادرة رائدة تشجع التنقل الطوعي (المبادرة الطوعية للتبادل الشبكي). وقد بدأ هذا المشروع التجريبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، واختتم في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وشمل هذا المشروع التنقلات الأفقية للموظفين داخل الشبكات المهنية الأربع. وصدر تقرير نهائي يعكس الدروس المستفادة والتوصيات الصادرة عن هذا المشروع في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٩. وتشمل إحدى التوصيات الرئيسية الصادرة عن مشروع المبادرة توسيع نطاقها بحيث تشمل ٤ شبكات مهنية إضافية في عام ٢٠١٠.

(ب) إدارة برنامج العمل بفعالية

٨٧٩ - أُعدّت تقارير الموارد البشرية في معظمها في الوقت المحدد، وحظيت بتقدير إيجابي في تقييم أجرته الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين والرابعة والستين. وقد أنفقت الموارد بشكل كامل.

(ج) تعيين الموظفين وتنسيبهم في مكتب إدارة الموارد البشرية في الوقت المناسب

٨٨٠ - في عام ٢٠٠٨، بلغ متوسط الشغور في المكتب إدارة الموارد البشرية لوظيفة من وظائف الفئة الفنية ١٨٥ يوما في حين بلغ ١٦٠ يوما في عام ٢٠٠٩؛ وكانت هذه المعدلات أقل من المدة المستهدفة البالغة ١٩٠ يوما. وبلغ متوسط الشغور، لفترة الستين، لوظيفة الفئة الفنية تلك ١٧٣ يوما.

(د) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين داخل مكتب إدارة الموارد البشرية

٨٨١ - يواصل مكتب إدارة الموارد البشرية تحقيق هدفه المتمثلين في كفالة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين، وهو يبذل في سبيل ذلك أيضا قدرا كبيرا من الطاقة والموارد لتحقيق هذه الإنجازات على نطاق الأمانة العامة.

البرنامج الفرعي ١ التخطيط الاستراتيجي للسياسات

(أ) تحسين تخطيط الموارد البشرية

٨٨٢ - تصب المنظمة مزيداً من التركيز على خطط عمل الإدارات المتعلقة بالموارد البشرية. ويستعرض المجلس المعني بأداء الإدارة نتائجها، ويلفت انتباه رؤساء الإدارات إلى الأهداف غير المحققة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقد المجلس المعني بأداء الإدارة ثلاثة اجتماعات مخصصة لاستعراض خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية من أجل استعراض منتصف الدورة ونهايتها للدورة الخامسة، واستعراض منتصف الدورة للدورة السادسة. وخلال الدورة الخامسة، شارك ٢٩ إدارة ومكتباً في خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية. وشارك ٣١ إدارة/مكتباً في خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية للدورة السادسة. وعلى سبيل المتابعة، بعث نائب الأمين العام برسالة إلى جميع رؤساء الإدارات يثني فيها على حسن أدائهم لعملهم بالنسبة لبعض مؤشرات خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية، مبرزاً في الوقت ذاته أوجه القصور/مواطن الضعف التي تتطلب منهم إيلاءها اهتماماً جدياً. فبعث رؤساء الإدارات، استجابة لهذه الرسالة، إلى نائب الأمين العام، خطط عمل بشأن كيفية معالجة نواحي عملهم التي تتسم بوجود أوجه قصور/مواطن ضعف. ومنذ عام ٢٠٠٨، كانت إحصاءات خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية ميسرة في الحال على موقع خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية ليراجعها المسؤولون في الإدارات. ويتيح هذا الموقع لهم رصد أداء الإدارات بالنسبة لمؤشرات خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية، فيمكنهم بذلك من اتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية. ويوفر أيضاً إمكانية الحصول على البيانات الأساسية. ويستفيد من الموقع ما يزيد على ١٥٠ مسؤولاً في الإدارات، ومنسقا لخطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية في جميع مراكز العمل الرئيسية.

(ب) تحسين رصد السلطات الممنوحة في مجال الموارد البشرية

٨٨٣ - يجري حالياً تصميم إطار رصد جديد لتقديم دعم أفضل للإدارات والمكاتب في مجال تنفيذ التوصيات المتعلقة بالرصد. ووُضعت اللمسات الأخيرة على إطار الرصد بحيث يُظهر مختلف أشكال الرصد التي يضطلع بها مكتب إدارة الموارد البشرية، والمكاتب الموجودة خارج المقر، والمكاتب التنفيذية، والعمليات الميدانية. وتأسس على هذا الإطار، يقوم مكتب إدارة الموارد البشرية حالياً بوضع نهج للرصد الذاتي يرتبط بخطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، قام مكتب إدارة الموارد البشرية بسبع مهام رصد في الموقع في مكاتب موجودة خارج المقر وعمليات ميدانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

البرنامج الفرعي ٢ التوظيف وتوفير الموظفين

(أ) تحسين عملية تعيين الموظفين وتنسيبهم وترقيتهم، بالإضافة إلى تيسير زيادة التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في أعداد الموظفين

٨٨٤ - مع بدء التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة وآليات تعزيز المساواة بالنسبة لرؤساء الإدارات، بما في ذلك اتفاقات وكيل الأمين العام مع الأمين العام، واتفاقات مساعد وكيل الأمين العام مع وكيل الأمين العام، وتعزيز خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية، والمجلس المعني بأداء الإدارة، تقوم المنظمة ببذل جهود كبيرة لتحقيق الأهداف في هذا المجال. وتقوم المنظمة أيضا بأنشطة دعوة، بما فيها حملات موجهة للتوظيف في الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الممثلة تمثيلا ناقصا لاجتذاب المرشحين المؤهلين من تلك الدول الأعضاء.

(ب) زيادة عدد المهنيين الشباب المتاح توظيفهم

٨٨٥ - في عام ٢٠٠٨، وُضع ما مجموعه ١٤١ مرشحا في قائمة الامتحانات التنافسية الوطنية. وفي عام ٢٠٠٩، وضع ما مجموعه ١٦٣ في قائمة (إلى حين البت في أمر ٥ مرشحين إضافيين كان لا بد من تأجيل مقابلاتهم بسبب مسائل لها علاقة بالتأثيرات). وقامت المنظمة بأنشطة دعوة في إسرائيل وجمهورية كوريا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان لاجتذاب المهنيين المؤهلين من الشباب.

(ج) تحسين دعم الخدمات والمشورة المقدمة إلى الموظفين والإدارات/المكاتب

٨٨٦ - أجرى مكتب إدارة الموارد البشرية مؤخرا دراسة استقصائية عن منحة التعليم، ويجري تجميع النتائج حاليا. وسيجري المكتب دراسة استقصائية في نهاية فترة السنتين من أجل جمع التعليقات عليها من المكاتب التنفيذية ومن مديري الشؤون الإدارية (في المكاتب الموجودة خارج المقر) عن الدعم والمشورة اللذين يقدمهما لهم مكتب إدارة الموارد البشرية. ولم يكتمل أي من الدراستين بسبب معوقات حجم العمل. وسينجز المكتب هاتين الدراستين خلال فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

البرنامج الفرعي ٣ التدريب والتطوير

(أ) تعزيز التنوع في مهارات الموظفين

٨٨٧ - خلال عام ٢٠٠٨، سُجل نمو ٩٧٢ ٣٩ مشاركة للموظفين في برامج التدريب والتطوير المهني. وسُجلت ١٧ ٠٠٠ مشاركة في برامج التطوير المهني. وكانت ٢٠ ٠٠٠ مشاركة تتصل ببرامج القيادة والإدارة. وخلال عام ٢٠٠٩، سُجل ما يقرب من ٤٠ ٠٠٠ مشاركة في تلك البرامج. بيد أنه، حتى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ لم تكن كل البيانات قد وردت وتم تجميعها لتلك الفترة. وخلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، أُطلقت مبادرة رائدة تشجع التنقل الطوعي (المبادرة الطوعية للتبادل الشبكي). ونجحت المبادرة واختتمت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بـ ٢٦ حالة انتقال أفقي على نطاق الشبكات المهنية/الإدارات، بما في ذلك العديد من الحالات على نطاق مراكز العمل. وبناء على الدروس المستفادة، ستعزز مبادرة التنقل الأفقي من أجل توسيع المجموعة التي ينتقى منها المرشحون والفئات المهنية في عام ٢٠١٠.

(ب) تحسين بيئة العمل

٨٨٨ - تأجل إجراء دراسة استقصائية لآراء الموظفين عن "بيئة العمل" حتى تجرى بالتنسيق مع مكتب المستشار الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، وخطة العمل المتعلقة بالتدابير الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين، بما في ذلك اتخاذ ترتيبات عمل مرنة. وفي هذا الصدد، يزمع إجراء "دراسة لمناخ العمل" في الربع الرابع من عام ٢٠٠٩. ويقوم الفريق العامل للجنة التنسيق بين الموظفين والإدارة المعني بالتنقلات، باستعراض التجربة الحالية في سياسات تنقل الموظفين، وسيقدم توصيات بشأن تعزيز سياسات التنقل. وأُجريت مشاورات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بين مكتب المستشار الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، ومكتب إدارة الموارد البشرية، أسفرت عن وضع خطة عمل لتنفيذ سلسلة من المعارض المتنقلة إلى المكاتب/الإدارات بهدف الدعوة وتوعية العاملين بترتيبات العمل المرنة، والتوفيق بين العمل والحياة، وبيئة العمل الإيجابية. ونظرا لأن هذه الترتيبات أُبرمت في الربع الرابع من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تستمر هذه المبادرة في عام ٢٠١٠.

البرنامج الفرعي ٤ الخدمات الطبية

(أ) توعية الموظفين بالمسائل المتعلقة بالصحة

٨٨٩ - واصلت شعبة الخدمات الطبية تنسيق مشاركة موظفي الأمم المتحدة في مختلف المناسبات المخصصة لجمع التبرعات مثل المسيرة الجماهيرية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمسيرة الجماهيرية للربو، والمسيرة الجماهيرية لسرطان الثدي. وفي الفترة المذكورة، شارك ١٥٩ ٤ موظفا في مسيرات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أو دورات تدريبية عليه، أو طلب معلومات عنه بخط الاتصال المباشر. ولا يزال رصد عوامل الخطر لأمراض القلب والأوعية الدموية أحد الأنشطة الشائعة الجارية للشعبة. وخلال الفترة، راجع ٥٢٠ ٤ موظفا شعبة الخدمات الطبية من أجل القياس الدوري لضغط الدم واختبارات شحوم الدم الدورية. وتواصلت الاجتماعات الشهرية لنادي الداء السكري، ودورات مراقبي الوزن في مكان العمل. وسُجل ٧٤٧ ٥ اتصالا من الموظفين بمعارض صحية سنوية، في حين شملت عمليات التلقيح ضد الإنفلونزا ٩٣٥ ٤ موظفا. ومن أجل تعزيز الرعاية الصحية للموظفين في المقر، والموظفين العائدين من البعثات الميدانية، لم تقتصر الشعبة على إدراج الصحة الجسدية فحسب في خدماتها، وإنما الصحة النفسية أيضا.

(ب) تحسين خدمات الرعاية الصحية المقدمة للموظفين

٨٩٠ - أعرب المستفيدون من الشعبة عما نسبته ٩٤,٠٣ في المائة من الرضا في المسح الذي أجرته الموارد البشرية عبر شبكة الإنترنت للخدمات الصحية التي تقدمها العيادات الخارجية. وانخفض متوسط الوقت الذي يقضيه المراجعون الزائرون في الانتظار في العيادات الخارجية ٧,٨٦ دقائق في المتوسط. وقد حققت الشعبة زيادة كبيرة، من حيث العدد والمستوى، في الأنشطة الهادفة إلى تقديم الدعم للخدمات الطبية في حالات العسر، وفي المواقع الميدانية الأخرى. وفي تلك الفترة، أجريت بعثات تقييم عيانية للمرافق الطبية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والعمليّة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وجرى تقييم المستشفيات المحلية في سانتو دومينغو وفي الكاميرون من أجل إقامة مركز بديل للإخلاء الطبي لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي؛ وجرى تقييم المستشفيات في دبي من أجل منطقة شمال أفريقيا. وقامت شعبة الخدمات الطبية ببعثات تقييم

طبي وبعثات لتقييم الرعاية الصحية إلى أوغندا، وباكستان، وباندا آتشيه في أندونيسيا، وبوتان، والصين، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

الباب ٢٨ دال مكتب خدمات الدعم المركزية

الملامح البارزة لنتائج البرنامج

٨٩١ - نفذ مكتب خدمات الدعم المركزية بصورة فعالة سلسلة من مبادرات التحسين في مجال تقديم خدماته مما أدى إلى ارتفاع نسبة كل من خدمات إدارة المباني المقدمة ضمن مهل زمنية قياسية، وخدمات السفر الفعالة من حيث التكلفة المقدمة من خلال مفاوضات ناجحة مع شركات الطيران الكبرى.

٨٩٢ - وجرّت صيانة الحالة المادية للمرافق بنجاح ريثما ينفذ المخطط العام لتحديد مباني المقر، وسُجِّل انخفاض في عدد أعطال منظومة الهياكل الأساسية للفترة بالنسبة لما كان مستهدفاً.

٨٩٣ - وتجرى ترقية نظام إصدار جوازات المرور لمراجعة سماتها الأمنية وتعزيزها، إلى جانب إعادة وضع الكتيبات بما يشمل آخر ما استجد من سمات السلامة والأمن مثل تكنولوجيا الرقاقات البيولوجية من أجل كفالة سلامة الوثائق، والامتثال لمعايير منظمة الطيران المدني الدولي.

٨٩٤ - وأُنجز جدول أعمال إصلاح نظام المشتريات خلال فترة السنتين مع تقديم تقارير إلى الجمعية العامة عن ترشيد المشتريات، وعن سياسة الشراء المستدامة، وفقاً لما طلبته الجمعية العامة. وقد أُجري العديد من الحلقات الدراسية التي تتعلق بالأعمال التجارية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ونتيجة لذلك سَجَّل عدد أكبر من الموردين من تلك البلدان في سوق الأمم المتحدة العالمية، وأطلعوا عن كثب على شروط التعامل مع الأمم المتحدة وإجراءاته.

٨٩٥ - ووزّعت سجلات جميع المكاتب المتأثرة من المخطط العام لتحديد مباني المقر، ونُقلت بنجاح إلى قسم إدارة المحفوظات والسجلات تحضيراً لنقلها إلى مكان إيواء مؤقت. ووضعت اللمسات الأخيرة على مجموعة أدوات بشأن حساسية المعلومات إلى جانب مجموعة أدوات لعمليات حفظ السلام تهدف إلى تعزيز تنفيذ إدارة السجلات تنفيذاً جيداً لمساعدة المكاتب في تنفيذ أحكام نشرة الأمين العام بشأن حساسية المعلومات وتصنيفها وتداولها (ST/SGB/2007/6) والامتثال لها.

٨٩٦ - وبعد إنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٢/٦٣، وُضع في شباط/فبراير ٢٠٠٩، إطار لإدارة المشاريع وأُبلغ إلى جميع الإدارات، فأنشئ بذلك استعراض أشد صرامة لمقترحات الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأنشئ أيضا مكتب متخصص لإدارة المشاريع من أجل تيسير تنفيذ الاستعراض. وأنشئت ثلاثة أفرقة عاملة، هي: فريق إدارة المعارف، وفريق إدارة الموارد، وفريق إدارة الهياكل الأساسية - كجزء من هيكل الحوكمة الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وستقوم الأفرقة أيضا باستعراض المقترحات المتعلقة بالبرامج الاستراتيجية الثلاثة لاستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

٨٩٧ - وقُدمت بكفاءة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنقلات الموظفين إلى أماكن بديلة تابعة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، مما أدى بالتالي إلى تجنب حدوث خسارة في الإنتاجية ترتبط عادة بهذه التنقلات الكبيرة. وبدأ أيضا تشغيل مركز بيانات ثانوي جديد، فرُحلت التطبيقات الهامة إلى مركز البيانات الجديد هذا للتخفيف من حدة مخاطر تعطل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء ترحيل مركز البيانات الرئيسي.

٨٩٨ - وأُدخل عدد من الترقية الرئيسية للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لما فيه صالح مستخدمي هذه التكنولوجيا. وأُدخلت ترقية كبيرة على القدرة على عرض النطاق الترددي للإنترنت، وربط الاتصال اللاسلكي العالي الدقة بشبكة الإنترنت، وربط منطقة نيويورك الكبرى فيما بين المباني، وربط الشبكة الواسعة مع المكاتب الموجودة خارج المقر، وما إلى ذلك. واستعيض أيضا بخوادم افتراضية عن العديد من الخوادم الفعلية في مركز البيانات لخفض التكاليف وتحسين الأداء واستمرارية الأعمال. ووُضع ونُفذ أيضا العديد من التطبيقات الجديدة لتلبية احتياجات المستخدمين الملحة، بما في ذلك إدخال تعزيز رئيسي لنظام المعلومات الإدارية المتكامل من أجل دعم إصلاحات نظام التعاقد الجديد للموارد البشرية. وصُمم ونُفذ "مكتب متنقل" لتوفير القدرات اللازمة للموظفين من أجل العمل والوصول من بُعد، في الحالات العادية وحالات الأزمات على السواء. ونُشرت وسائل جديدة لدعم التعاون وتقاسم المعلومات.

التحديات والدروس المستفادة

٨٩٩ - لا يزال مجمع الأمانة العامة قيد التجديد في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولا بد من إجراء استعراض للمرافق وعمليات الخدمات التجارية وبرنامج صيانة المباني في السنوات المقبلة من أجل التحضير المحكم لعمليات ما بعد إنجاز المخطط العام لتجديد مباني المقر، لإدماج التكنولوجيات الجديدة إدماجا تاما.

٩٠٠ - ونتيجة الانكماش الاقتصادي، قللت شركات الطيران إلى حد كبير من التخفيضات التي كانت تقدمها في السابق.

٩٠١ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 28 D)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بكفاءة

٩٠٢ - حقق مكتب خدمات الدعم المركزية أهدافه بالفعل في تعيين الموظفين في الوقت المحدد وفي استخدام الموارد. ويبين ذلك أن البرنامج أدير إدارة فعالة في حدود الموارد المخصصة له خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأنفق ما نسبته الإجمالية ٩٩,٨ في المائة من الميزانية المخصصة للبرنامج خلال فترة السنتين.

(ب) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المحدد

٩٠٣ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بلغ متوسط المدة المطلوبة للاختيار لشغل الوظائف في برنامج "غالاكسي" ٢١٦ يوما مقارنة بالهدف المحدد وهو ١٢٠ يوما.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٩٠٤ - حقق مكتب خدمات الدعم المركزية تحسين التمثيل الجغرافي فارتفعت النسبة من ١٨ في المائة في فترة السنتين السابقة إلى ٣٣,٣ في المائة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، منجزا بذلك أهداف خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية، وهي بلوغ نسبة ٢٠ في المائة. أما فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين الجنسين، فقد حقق المكتب زيادة تمثيل المرأة من مستوى أساسي نسبته ٢٨,٥ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى نسبة ٧٦,٥ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٩، منجزا بذلك أهداف خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية، وهي بلوغ نسبة ٥٠ في المائة.

(د) تحسين دقة مواعيد تقديم الوثائق

٩٠٥ - خلال فترة السنتين، قدم مكتب خدمات الدعم المركزية في الوقت المحدد التقرير المتعلق بإصلاح نظام المشتريات بالإضافة له المتعلقة بالحوكمة وسياسة المشتريات المستدامة.

البرنامج الفرعي ألف

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(٢٠)

(أ) تحسين اتساق مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأهداف التشغيلية للمنظمة

٩٠٦ - تتصل جميع المبادرات الرئيسية التي تضطلع بها شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات/مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مباشرة باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفيما يتعلق أيضاً بمبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لا يتم الاضطلاع بها عن طريق المكتب، تقوم لجنة استعراض المشاريع باستعراض دراسات الجدوى الرفيعة المستوى التي تبين مدى اتساق المبادرات مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع إنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شباط/فبراير ٢٠٠٩، تمت صياغة إطار لإدارة المشاريع وجرى تعميمه على جميع الإدارات، مما أدى إلى إنشاء آلية استعراض أكثر دقة لمقترحات الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما أنشئ مكتب مكرّس لإدارة المشاريع من أجل تيسير عمليات الاستعراض. وأنشئت ثلاثة أفرقة عاملة - معنية بإدارة المعلومات، وإدارة الموارد، وإدارة الهياكل الأساسية - ذلك أن جزءاً من الهيكل الإداري الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيتولى أيضاً استعراض المقترحات المتصلة بالبرامج الاستراتيجية الثلاثة للاستراتيجية الجديدة.

(ب) زيادة حسن التوقيت والفعالية فيما يتعلق بعمليات حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها

٩٠٧ - يمكن التعجيل بعمليات الشراء وجعلها أكثر تكاملاً وتلبية للاحتياجات الفريدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذا كان هناك ما يكفي من الموارد لمهام الشراء وللمهام الفنية. واتضح ذلك من عمليات الشراء ذات الصلة بمشروع تخطيط الموارد في المؤسسة التي اتّسمت بحسن التوقيت إذ خُصّصت لها موارد مكرّسة ضمن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة وشعبة المشتريات. ولم تتسم عمليات الشراء الأخرى المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقدر نفسه من حسن التوقيت، ويُعزى ذلك أساساً إلى عدم كفاية الموارد المرصودة لهذا الغرض في كل من شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات وشعبة المشتريات. وخلال فترة السنتين هذه، كان تنفيذ عدة مشاريع في مقر الأمم المتحدة أكثر صعوبة مقارنة بما كان عليه في الماضي، وذلك بسبب الضغوط التي يفرضها التعامل مع خطوات واسعة.

(٢٠) اعتباراً من ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أصبح رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات هو المخوّل البتّ في الأمور المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبالتالي، باتت شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات تقع ضمن نطاق اختصاصه.

النطاق تتصل بالمخطط العام لتجديد مباني المقر وبالحاجة إلى تخطيط وتنفيذ نقل اثنين من مراكز البيانات الرئيسية إلى مرافق جديدة.

(ج) زيادة الكفاءة والفعالية في مجال إنجاز ودعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظمها وخدماتها

٩٠٨ - استمرت الزيادة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء من حيث حجم هذه الخدمات أو تنوعها، مع استخدام نفس الموارد تقريباً من الموظفين والمعدات؛ مما يدل على تحقيق مكاسب في الكفاءة. أما فعالية هذه الخدمات، فمن الأصعب قياسها بموضوعية، رغم عدم حصول أعطال رئيسية في الخدمة، وذلك على الرغم من القيود التي يفرضها سوء حالة مراكز البيانات. وعلاوة على ذلك، فإن مدة الأعطال المفاجئة في التطبيقات تكاد لا تُذكر. وقُدِّم دعم عالي الجودة للعديد من التطبيقات والنظم، ولا سيما نظم الأمن في مباني متعددة، ونظام تقديم طلبات الإجازات ونظام CarLog، ونظام الإقرارات المالية، ونظام تطبيق وتسجيل النظام الإلكتروني لتقييم الأداء، ودليل الاتصال العالمي، وموقع التجارة الإلكترونية لإدارة بريد الأمم المتحدة، ومكتب المساعدة المالية لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، وحلول حفظ البريد الإلكتروني، وقلم سجل مجلس مراجعي الحسابات، والإبلاغ من جانب البلد المضيف، ودليل الموارد البشرية، والنظام التلقائي للتشغيل الاحتياطي لأجهزة "بلاكبيري"، وتحديث نظم التخزين المعقدة.

(د) زيادة قابلية الاستجابة لسد الثغرات التشغيلية

٩٠٩ - نفذ جميع مقدمي الخدمات داخل شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات/مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من التحسينات التي استفاد منها عدد كبير من العملاء. وعلى صعيد الهياكل الأساسية، نُفذت عمليات تعزيز كبيرة للقدرات فيما يتعلق بعرض النطاق الترددي للإنترنت، والوصول إلى الإنترنت لاسلكياً، والتواصل فيما بين المباني في منطقة نيويورك الكبرى، والتواصل ضمن الشبكة الواسعة مع المكاتب الموجودة خارج المقر، وبرمجيات الحماية أما على صعيد التطبيقات، فقد جرى رفع مستوى الهياكل الأساسية لنظام Notes، كما تم استحداث ونشر العديد من الحلول الجديدة مثل نظام إدارة غياب كبار المديرين، وصندوق الاقتراحات، وإدارة استثناءات السفر بالدرجة الأولى، ونظام iCall المتصل بفواتير الهاتف، والمكتب المتنقل الذي يتيح إمكانية استخدام جميع التطبيقات المتاحة في المكتب من مناطق بعيدة. وتم نقل العديد من النظم إلى خوادم افتراضية، مما حسن أدائها وموثوقيتها كما حسن درجة الاستعداد لاستمرار العمليات. وتم أيضاً إطلاق جولتين من مبادرات "التقدم السريع" (Fast Forward) السريعة المردود ونشرهما.

(أ) تحسين قدرة المنظمة على إدارة المعلومات، وهيئة الظروف لنهج متكامل وتعاوني لتخزين المعلومات والبحث عنها واسترجاعها في أشكال الوسائط كافة

٩١٠ - كما لوحظ في الإطار الاستراتيجي، كان اعتماد نظام إدارة المحتوى في المؤسسة يتوقف على ورود الموافقات والأموال اللازمة، التي لم ترد حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وعلى الرغم من التمويل المحدود، صُمم إطار لفريق إدارة المحتوى في المؤسسة، يجري استعراضه من جانب الفريق العامل المعني بإدارة المعارف المنشأ حديثاً. وعلى أساس مشاورات مفصلة والتعاون مع العديد من الإدارات، وُضعت خارطة طريق مفصلة لإدارة المحتوى في المؤسسة وهيكل للنشر على الصعيد العالمي. كما وضعت استراتيجية للبحث ولإدماج البوابات. وجميعها تشكل شروطاً هامة لتنفيذ إدارة المحتوى في المؤسسة على نحو جيد. غير أن تطبيق إدارة المحتوى في المؤسسة مشروع معقد عرقلت تنفيذه القيود المفروضة على الموارد المالية.

(ب) تحسين قدرة المنظمة على إدارة تخطيط الموارد، وهيئة الظروف لنهج متكامل ومنسق يُتبع بشأن الضوابط المالية، ونظم الموارد البشرية، وإدارة سلسلة الإمداد، والإبلاغ، وصنع القرار بشكل موحد

٩١١ - تم تعزيز نظام المعلومات الإدارية المتكامل في مجالات عدة مثل طلبات الدفع، وخدمة الإخطار وطلبات السفر، مع التركيز على الحد من تكرار إدخال البيانات وتعزيز تبادل المعلومات عبر النظم. وأنشئت عدة "خدمات إلكترونية" جديدة لتسهيل تبادل بيانات نظام المعلومات الإدارية المتكامل في الوقت الحقيقي مع النظم الأخرى، مما يقلل بالتالي من الازدواجية ويحسن نوعية المعلومات التي يتم جمعها وإدارتها من خلال النظم المختلفة. وأدت التحسينات التي أنشئت لتنفيذ إصلاحات نظام التعاقد الجديدة في مجال الموارد البشرية (التي تُسمى JY09)، والنصوص التلقائية التي وُضعت لتجهيز العديد من تقارير نظام تقييم الأداء إلى تحقيق وفورات كبيرة في الجهد البشري. كذلك تم توسيع نطاق استخدام نظام إلكتروني حديث لإعداد التقارير، هو النظام المتكامل لإعداد التقارير عبر شبكة الإنترنت (WIRE)، إلى ثلاثة من المكاتب الموجودة خارج المقر (مكتب الأمم المتحدة في فيينا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) ويساهم هذا النظام في تمكين المستخدمين النهائيين من خلال تزويدهم بقدرات مخصصة متطورة في مجال الاستعلام وتبنيها آلية.

(ج) تحسين الدعم المقدم للبرامج الفنية للوفاء بالأهداف الإنمائية للمنظمة

٩١٢ - هناك طلب واسع النطاق على الحلول التي استُحدثت لإدارة المحتوى بما في ذلك إدارة الوثائق وإدارة محتوى الشبكة للبرامج الموضوعية. وهناك أيضاً طلب كبير على أدوات التعاون. ولا تزال برامج Quickplaces و Xythos و eRoom تُنشر لتدعم الحلول الأساسية التي استُحدثت في مجال إدارة المحتوى من خلال توفير بعض القدرات التعاونية. كما استُخدمت الدردشة والرسائل الفورية لتسهيل التعاون بين جماعات الممارسين. وتم أيضاً توفير أدوات مفتوحة المصدر لإدارة محتوى الشبكة مثل الويكي من أجل جمع ونشر المعلومات الموضوعية. وتم توفير عدة حلول من خلال استخدام تقنيات مختلفة لدعم البرامج الموضوعية مثل نظام المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ودليل سياسات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وإدارة الحالات (Prodagio)، وتحسين قدرة البحث عبر محرك غوغل، وتحسين القدرة على الاستعلام عبر نظام الوثائق الرسمية، وشبكة iSeek الداخلية (بما في ذلك زيادة موثوقيتها وتوسيع نطاق الوصول إليها).

البرنامج الفرعي ٢

خدمات الدعم الأخرى

(أ) صيانة الحالة المادية للمرفق ريثما يبدأ تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر

٩١٣ - كانت الأعطال التي حصلت في نظام الهياكل الأساسية أقل مما كان متوقعا بناء على حالة المرفق حيث، بلغ عددها ٤٢ عطلاً بالمقارنة مع الهدف البالغ ٥٥ عطلاً أو أقل. وتُعد هذه النتيجة مؤشراً على ما حظي به المجموع من صيانة فعّالة، ولا سيما المصاعد التي كانت مصدراً لتعطّل الخدمة في الفترة السابقة. غير أن زيادة عدد الأعطال في الجزء الثاني من فترة السنتين تُعد مؤشراً قوياً على أن النظم، ولا سيما نظم السباكة، توشك على الانهيار.

(ب) تحسين كفاءة خدمات المرافق

٩١٤ - على الرغم من تقادم المبنى وزيادة عدد الموظفين العاملين في مقر الأمم المتحدة والدعم المقدم إلى المخطط العام لتحديد مباني المقر، فقد ازدادت نسبة الخدمات المقدمة من ٦٥,٤ في المائة إلى ٧٥ في المائة ضمن مهلة التنفيذ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويُعزى تغير خط الأساس من ٥٦,٨ في المائة إلى ٦٥,٤ في المائة إلى تغيير طفيف في المنهجية التي تستثني خدمات "ترقيع الطلاء" من فئات الخدمات إذ لم يُسجل أثناء تلك الفترة سوى ثلاث طلبات عمل بهذا الصدد. وقد ساهمت التحسينات في إجراءات مكتب المساعدة

وإعطاء الأولوية للخدمات التي تُطلب في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر في توفير خدمات إدارة المرافق بكفاءة.

(ج) الاستمرار في تقديم خدمات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة في مجالات السفر والتأشيرات والنقل للمنظمة في المقر

٩١٥ - قدمت خدمات فعالة من حيث التكلفة في مجال السفر من خلال التفاوض مع ما يقرب من ٣٥ شركة طيران رئيسية، وتم تخفيض التكاليف من خلال تحقيق وفورات في التكاليف بنسبة ٢٩ في المائة من التكلفة الكاملة للسفر في مهام رسمية. وأدى تعزيز وتحديث طلبات الحصول على التأشيرات إلكترونياً ونماذج الطلبات الأخرى ذات الصلة المنشورة على شبكة iSeek إلى تعزيز دقة التطبيقات واختصار الوقت اللازم لإصدار وثائق السفر ومتطلبات الحصول على التأشيرات بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٩، حقق القسم نسبة ٢٩ في المائة من وفورات التكاليف قياساً إلى التكلفة الكاملة للسفر في مهام رسمية. كما نفذ القسم عقد شحن جديد مع شركة لنقل أثاث المكاتب والأمتعة الشخصية للموظفين في جميع أنحاء العالم، ووُقع عقد مدته ثلاث سنوات لإعادة تدوير نسبة ١٠٠ في المائة (بالمقارنة مع نسبة ٣٠ في المائة) من الورق المستخدم في النسخ التصويري.

(د) تحسين إدارة حفظ السجلات بالأمانة العامة

٩١٦ - في عام ٢٠٠٨، ركز قسم إدارة السجلات المعايير التي يعتمد عليها في تنفيذ حفظ السجلات على العمل مع جميع مكاتب الأمانة العامة في نيويورك لإدارة السجلات بصورة ملائمة في سياق المخطط العام لتجديد مباني المقر الذي ينطوي على نقل جميع السجلات، والتخلص من كميات كبيرة من السجلات عن طريق تقطيعها أو إحالتها إلى القسم ليحتفظ بها لفترة طويلة أو قصيرة. ونجح القسم في برنامجهِ المتعلق بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، وواصل تجهيز العدد الكبير من السجلات الواردة، وحلّل الدروس المستفادة من المخطط العام لتجديد مباني المقر، ثم خطط لاحقاً لحفظ السجلات في أمكنة الإيواء المؤقتة وفي الأمانة العامة. وفي عام ٢٠٠٩، نجح القسم في التخلص من سجلات جميع المكاتب التي شملها المخطط العام لتجديد مباني المقر في عام ٢٠٠٩ أو في إحالتها إليه. وقد أنجز هذا القسم وضع مجموعة أدوات تتعلق بحساسية المعلومات لمساعدة المكاتب على تنفيذ نشرة الأمين العام (ST/SGB/2007/6) والامتثال لها.

(هـ) تحسين مستوى الجودة وحسن التوقيت في حيازة السلع والخدمات

٩١٧ - خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أجرت شعبة المشتريات تدريباً واسع النطاق لموظفي المشتريات في كل من المقر وبعثات حفظ السلام. وشمل التدريب، من بين جملة مواضيع، عمليات الشراء الأساسية والأخلاقيات والحصول على أفضل قيمة. وقد حسن التدريب نوعية عمليات الشراء كما يتجلى من معدل ارتفاع رضا العملاء (٩٧ في المائة). وركز التدريب في مجال الأخلاقيات وسياسة عدم التسامح إطلاقاً على بناء قاعدة صلبة شكّلت الأساس الذي قام عليه الالتزام بالروح المهنية والأخلاق في عمليات الشراء. وعلى الرغم من أن احتياجات الشراء باتت أكثر تعقيداً، فإن موظفي المشتريات كانوا قادرين على الالتزام بوقت التجهيز، لا بل وتحسينه من ١,٥٣ إلى ١,٥٨ لكل موظف في الأسبوع.

(و) تحسين إمكانية وصول البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى عملية الشراء في الأمم المتحدة ومشاركتهم فيها

٩١٨ - في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، نُظِّمَت ٤٨ حلقة دراسية في مجال الأعمال التجارية في البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ونجحت هذه الحلقات الدراسية التجارية في تعزيز فرص الأمم المتحدة في الاضطلاع بأعمال تجارية في هذه البلدان. وبناء على ذلك، ازداد عدد البائعين المسجلين من هذه البلدان. كما توفر الحلقات الدراسية فرصة لأولئك البائعين المسجلين للتعرف على متطلبات وإجراءات التعامل التجاري مع الأمم المتحدة.

الباب ٢٨ هاء

الإدارة، جنيف

الملاحح البارزة لنتائج البرنامج

٩١٩ - نفذت شعبة الإدارة بنجاح مؤشرات الإنجاز الواردة في برنامجها كما يتضح من كل من قياسات الأداء التي تتجاوز الأهداف في معظم المجالات. وتدعم ردود الفعل الواردة من الكيانات التي تحصل على الخدمات نجاح الأداء حيث بلغ معدل الرضا العام لدى هذه الكيانات ٩٤ في المائة بالمقارنة مع الهدف البالغ ٩٣ في المائة. ويرد أدناه موجز للنتائج حسب البرنامج الفرعي. ففيمما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، تظهر النتائج انخفاضاً أكبر مما كان مستهدفاً في مقدار الالتزامات غير المصفاة؛ وعدم وجود انحراف بين الموارد الخارجة عن الميزانية المأذون بها والنفقات؛ وانخفاضاً أكبر مما كان مستهدفاً في الوقت الذي يستغرقه إصدار المخصصات الخارجة عن الميزانية. كذلك

تشهد نتائج هذه الاستعراضات التي أُجريت لمراجعة الحسابات على مستوى عالٍ من سلامة البيانات المالية. وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية، سُجِّلت تحسينات في مستوى الرضا عن الخدمات المقدمة للكيانات، ولا سيما في مجال خدمات الرعاية الصحية. غير أنه ينبغي مواصلة بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز مستوى رضا الموظفين عن الخدمات الإدارية المقدمة إليهم وتعزيز بيئة عملهم. أما في إطار البرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم، فقد تم تنفيذ شبكة تخزين جديدة، واستُحدث حلٌّ جديد يتمثل في وضع نظام تخزين متصل بشبكة، وأنشئ هيكل أساسي جديد لإدارة الخوادم (الافتراضية)، مما أدى إلى تحسن مستوى مركزية مصادر المعلومات في مراكز العمل، الأمر الذي ترتّب عليه انخفاض في الوقت اللازم لاسترجاع البيانات. وتم على مدى فترة السنتين الاضطلاع بما يلي: تحديث البدالات الخاصة ذات الفروع والبريد الصوتي، وإنشاء هياكل أساسية احتياطية جديدة، وإنشاء نظام جديد للوصول إلى الشبكة عن بعد، وإنشاء نظام جديد لتخزين البيانات المركزية، ومكافحة الفيروسات والرسائل التطفلية في البريد الإلكتروني، وإنشاء مفاتيح لشبكة نظام التشغيل الرابط بين الشبكات الحاسوبية، وتحديث نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وتجاوز معدل توافر الاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية لشبكة البيانات خلال ساعات العمل الهدف المتوقع، حيث كانت التطبيقات المؤسسية المركزية تعمل بشكل مستمر تقريباً كما كان الوصول إلى شبكة الإنترنت متاحاً باستمرار تقريباً (بلغ متوسط نسبة التوافر ٩٩,٩٨ في المائة في عام ٢٠٠٩). وفي إطار البرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم الأخرى، أظهرت النتائج تحسناً كبيراً في مستوى رضا الكيانات المتلقية للخدمات في مجال المشتريات حيث بلغ معدل الرضا ٩٦,٤ في المائة بالمقارنة مع الهدف البالغ ٨٥ في المائة. وعلى الرغم من الهياكل الأساسية المتهاكمة في قصر الأمم، تمت تلبية نسبة ١٠٠ في المائة من طلبات الحصول على الخدمات ضمن المهل المعيارية للإنجاز، بالمقارنة مع الهدف البالغ ٩٦,٧ في المائة. غير أن الوضع المتردي لهذه المرافق (بسبب عدم كفاية الموارد المخصصة للصيانة) لم يسمح للمكتب، لسوء الحظ، بتخفيض عدد الأعطال في نظام الهياكل الأساسية على نحو ما كان مستهدفاً.

التحديات والدروس المستفادة

٩٢٠ - لا يزال التحدي الرئيسي الذي تواجهه الشعبة يتمثل في الحفاظ على جودة وكفاءة دعمها لما تخدمه من كيانات. وكانت هذه الكيانات تنمو من حيث الحجم على مر السنين دون أن يترافق ذلك مع زيادة متناسبة في موارد الشعبة. وعلى الرغم من ذلك، يتواصل بذل الجهود من أجل إدخال مزيد من التحسينات من خلال اعتماد وسائل جديدة وأكثر فعالية

لتقديم الخدمات. وما تشهده المباني والمرافق في قصر الأمم من تقادم وتدهور سريع إنما يمثل تحدياً أمام الشعبة. ويُعزى الوضع الحالي بدرجة كبيرة إلى عدم توافر التمويل الكافي لأعمال الصيانة على مدى السنوات الماضية. وأطلق المكتب حالياً مشروعاً طويلاً للأجل لمعالجة مسألة الصيانة وللحفاظ على هذه المباني التي تشكل رصيда تراثياً للمنظمة يتمتع بقيمة فنية تاريخية ومعمارية. وتدل النتائج الجديرة بالذكر التي تحققت على صعيد مستوى رضا العملاء في مجال المشتريات على أهمية الشراكة في هذه العملية من خلال التدريب والمناقشات الجارية. وسيُطبق نمط مماثل على الخدمات الأخرى عند الاقتضاء. ويتعين على المكتب، خلال السنوات المقبلة، الاستمرار في المشاركة بشكل مكثف في مشروع أوموجا، الذي سَيُنَفَّذ بموجبه في المنظمة نظام جديد لتخطيط موارد المؤسسة ليحل محل النظام القائم، وهو نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وسوف يتعاون المكتب مع المقر والمكاتب في مراكز العمل الأخرى لمواجهة التحدي المتمثل بالنجاح في تنفيذ هذا المشروع، الذي يجب أن تدعمه إدارة فعالة للتغيير.

معدل تنفيذ النواتج

- ٩٢١ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ١٠٠ في المائة من النواتج الثلاثة القابلة للقياس الكمي.
- ٩٢٢ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 28E) و Corr.1 و Corr.2).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسين الأداء الإداري وتقديم الخدمات

- ٩٢٣ - يتجاوز الأداء العام الفعلي البالغ ٩٤ في المائة الهدف البالغ ٩٣ في المائة. وأجريت دراسات استقصائية للوقوف على مدى رضا العملاء في المكاتب الرئيسية الـ ٢٩ التي تخدمها الإدارة. وطلب إلى العملاء تقييم زمن استجابة مختلف الدوائر ونوعية هذه الاستجابة ومستوى الفهم الذي أبدته هذه الدوائر والتوجيهات التي قدمتها. وأظهرت الدراسة الاستقصائية التي أجريت في عام ٢٠٠٨ أن معدل الرضا بلغ ٩٣,٣ في المائة، في حين أظهرت النتائج المتعلقة بعام ٢٠٠٩ معدلاً قدره ٩٤,٦ في المائة. وتعكس هذه النتيجة الجهود التي تبذلها الشعبة لتحسين دعمها للعملاء من خلال تعزيز إدارة الأداء.

(ب) تعزيز التعاون مع المؤسسات الأخرى الداخلة في نظام الأمم المتحدة الموحد في جنيف

٩٢٤ - يتجاوز الأداء الفعلي المتمثل بإنجاز ١٤ نشاطاً المهدف البالغ ١٢ نشاطاً. وإضافة إلى المجالات التي استُخدم فيها نهج مشترك خلال فترات السنتين السابقتين والبالغ عددها ١٠ مجالات (المفاوضات مع شركات الطيران، وإمدادات الكهرباء، ولوازم المكاتب، وزيوت التدفئة، وخدمات البريد، وخدمات وكالات السفر، وثائق التأمين، ومحابر الطابعات وخرائط البحر، واتفاقيات الشراء بكميات كبيرة، وإمدادات الورق)، أسفرت الجهود المشتركة عن توقيع اتفاقيات بشأن أربعة أنشطة جديدة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ألا وهي: إمدادات الورق، وآلات النسخ، وخدمات النسخ، والاتصالات الصوتية بواسطة الخطوط الثابتة، والاتصالات الصوتية النقالة واتصالات البيانات. ويعكس الأداء الفعلي يعكس الجهود المبذولة لتعزيز التعاون مع المنظمات الأخرى.

(ج) إقامة نظام للعدل الداخلي يكون متسقاً ومتفقاً مع سياسات وقواعد المنظمة في مجال الموارد البشرية

٩٢٥ - تغطي الفترة المشمولة بالتقرير لعام ٢٠٠٩ مدة تصل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. واعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، أقيم نظام جديد لإقامة العدل لم يعد يندرج ضمن ولاية هذا البرنامج. ويظهر التقييم أن معدل مدة الطعون انخفض إلى ٢٤٠ يوماً بالمقارنة مع المهدف البالغ ٣٦٠ يوماً.

البرنامج الفرعي

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تحسين رصد ومراقبة الميزانية البرنامجية، والموارد الخارجة عن الميزانية

٩٢٦ - يمثل الأداء الفعلي للالتزامات غير المصفاة الذي لا تتجاوز نسبته ٣,١ في المائة (بحسب البيانات الأولية في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ - عندما لم تكن الحسابات قد أُغلقت بعد) تحسناً بالنسبة للمهدف البالغ ٦ في المائة. وإضافة إلى ذلك، لا يوجد فرق بين المخصصات الخارجة عن الميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والنفقات بحسب ما ترد في تقارير النفقات ذات الصلة في إطار نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وتعكس هذه النتائج الجهود المبذولة لتحسين رصد الالتزامات غير المصفاة لكفالة التصفية الفورية عند الاقتضاء وكذلك رصد النفقات بالمقارنة مع الموارد المأذون بها.

(ب) تحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء

٩٢٧ - يتجاوز الأداء الفعلي البالغ ١,٥ أيام عمل المهدف بمقدار ٠,٥ أيام. ويعكس هذا الأداء الجهود المبذولة لتحسين الوقت اللازم لإصدار المخصصات الخارجة عن الميزانية. وبناء على نتائج دراسة استقصائية أجريت للوقوف على رأي العملاء الذين قيّموا نوعية الخدمات بأنها "جيدة" أو "جيدة جداً"، فإن معدل الرضا الفعلي عن البرنامج الفرعي هو ٩٧,٩ في المائة، وهو ما يتجاوز المهدف المتمثل في نسبة ٩٥ في المائة. وتعكس هذه النتائج تحسناً كبيراً في الخدمات المقدمة للعملاء.

(ج) تحسين سلامة البيانات المالية

٩٢٨ - تغطي النتائج عمليات المراجعة المرحلية خلال فترة السنتين اعتباراً من تاريخ الإبلاغ، وهي تتماشى مع المهدف المحدد، مما يشهد على مستوى السلامة العالي الذي تتسم به البيانات المالية. ولا يجوز إجراء تقييم كامل إلا بعد أن يتم استعراض بيان مراجعة الحسابات الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات لفترة السنتين، على أن يُتاح هذا البيان بعد إنجاز المراجعة.

(د) فعالية خدمات الخزنة

٩٢٩ - إن مؤشر الأداء المباشر لمعاملات جمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي ("سويفت" (SWIFT)) بصيغته المعروضة قد لا ينطبق حالياً على مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وفي الواقع، فقد عُلّق تنفيذ المدفوعات من خلال نظام "سويفت" (بعد تنفيذ المرحلة الأولى) بسبب قيود تقنية ومالية. ويمكن السعي إلى التنفيذ الكامل لنظام "سويفت" في مكتب الأمم المتحدة في جنيف بعد أن يُنفذ نظام أوموجا (في إطار تخطيط الموارد في المؤسسة)، بشرط أن تُدمج فيه آلية الخزنة. وفي ضوء ما تقدم، ينبغي إعادة النظر في مؤشر الأداء ليصبح "النسبة المئوية للمدفوعات المباشرة الممثلة لنظام سويفت". وبلغت النسبة المئوية الفعلية التي تحققت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ما مقداره ٩٩,٦ في المائة.

(هـ) إتمام معاملات مالية دقيقة وفي الوقت المناسب

٩٣٠ - تم تحقيق الأهداف بشكل كامل حيث جرى تجهيز نسبة ٩٥ في المائة من المدفوعات وتسجيل الصفقات خلال ٣٠ يوماً، وأنجزت تسوية نسبة ١٠٠ في المائة من الحسابات المصرفية في غضون ٣٠ يوماً بعد نهاية الشهر. وتشهد النتائج التي تحققت على تجهيز المعاملات المالية في المناسب وعلى نحو دقيق.

البرنامج الفرعي ٣ إدارة الموارد البشرية

(أ) تحسين الخدمات والدعم والمشورة المقدمة إلى موظفي وكيانات الأمم المتحدة الذين يقدم لهم مكتب الأمم المتحدة في جنيف الخدمات

٩٣١ - يتبين من نسبة الموظفين في مكتب الأمم المتحدة في جنيف الذين أعربوا عن رضاهم عن الخدمات الإدارية التي تُقدّم لهم أن نسبة الأداء الفعلية تبلغ ٦١,٧ في المائة، وهي أقل من النسبة المستهدفة البالغة ٩٠ في المائة. وأجريت الدراسة الاستقصائية في عام ٢٠٠٩. وسُئل الموظفون العاملون في مكتب الأمم المتحدة في جنيف ما إذا كانوا يستطيعون الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بالخدمات الإدارية وما إذا كانوا راضين عن استخدام تلك الخدمات. وفيما يتعلق بالنسبة المثوية لكيانات الأمم المتحدة التي يخدمها مكتب الأمم المتحدة في جنيف التي أعربت عن رضاها عن الدعم والمشورة المقدمين، فقد بلغ معدل الرضا الفعلي ٩١,٤ في المائة متجاوزاً الهدف المحدد البالغ ٩٠ في المائة. وأجريت دراسة استقصائية للوقوف على مدى رضا العملاء في المكاتب الرئيسية الـ ٢٩ التي تخدمها الإدارة. وتعكس هذه النتيجة الجهود التي تبذلها الدائرة لتحسين دعمها لكيانات الأمم المتحدة.

(ب) زيادة تنوع مهارات الموظفين

٩٣٢ - يُعدّ مؤشر التنقل أحد المؤشرات الرئيسية في مجال الإدارة الذي يتمّ رصده كجزء من خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية. وتجاوز الأداء الفعلي البالغ ١٨,٦ في المائة لفترة السنتين (على أساس متوسط نتائج عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩) الهدف المحدد البالغ ١٥ في المائة. وفيما يتعلق بمتوسط عدد أنشطة التدريب وغيرها من أنشطة تطوير القدرات التي يحصل عليها الموظف، لا توجد حالياً أي آلية لمتابعة عدد دورات التدريب الفردي وأنشطة التطوير الوظيفي التي يشارك فيها الموظف، أو لتحليل/متابعة إنجاز أهداف التعلم. وكجزء من الدراسة الاستقصائية الرامية إلى الوقوف على مدى رضا الموظفين عما يُقدّم من خدمات إدارية، جرى أيضاً استطلاع عدد الأيام التي شارك فيها الموظفون بأنشطة تدريب في عام ٢٠٠٩. وأظهر هذا التدريب أن متوسط عدد أيام التدريب للموظف الواحد بلغ ٢,٣ أيام في عام ٢٠٠٩.

(ج) تحسين بيئة العمل

٩٣٣ - أجريت دراسة استقصائية على الموظفين الذين يعملون في مكتب الأمم المتحدة في جنيف للوقوف على مدى رضاهم عن بيئة عملهم. وأظهرت الدراسة أن نسبة الأداء الفعلي بلغت ٦٠,٧ في المائة، وهي أقل من الهدف المحدد البالغ ٨٥ في المائة.

(د) تحسين خدمات الرعاية الصحية للموظفين

٩٣٤ - أجريت دراسة استقصائية تغطي الكيانات المشاركة في الخدمات الطبية المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف للوقوف على مدى رضاها عن هذه الخدمات. وأظهرت النتائج أن نسبة الرضا بلغت ١٠٠ في المائة، وهي أعلى من النسبة المستهدفة البالغة ٩٨ في المائة المحددة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتُظهر نتائج الدراسات الاستقصائية التي أجريت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن نسبة رضا العملاء عن الخدمات الطبية المقدمة إليهم بلغت ٩٥,٣ في المائة بالمقارنة مع الهدف الذي حُدّد في البداية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والبالغ ٩٠ في المائة. وتحسن متوسط وقت الانتظار إذ انخفض من ٦,٦٤ دقيقة في عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٩ (أي ما متوسطه ٦,٥ دقائق بالمقارنة مع المدة التي كانت مستهدفة في البداية والبالغة ٨ دقائق). وتعكس النتائج العامة تحسنا كبيرا في الخدمات المقدمة للموظفين في مجال الرعاية الصحية نتيجة لتبسيط هيكل الخدمة والعمليات الإدارية وتعزيز التنسيق بين الأطراف المعنية.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين اتساق مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأهداف التشغيلية للمنظمة

٩٣٥ - في عام ٢٠٠٨، وضعت دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استراتيجية خاصة بها تتماشى مع الاستراتيجية المتبعة على نطاق الأمانة العامة، ثم وضعت خطة للتنفيذ ("الخطة التكتيكية لدائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"). وتحقق في جميع المبادرات المقررة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ معايير الامتثال للأهداف التشغيلية للمنظمة. وتجدر الإشارة إلى أن الخطة التكتيكية للدائرة تغطي فترة السنتين بأسرها. وكانت استراتيجية الدائرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخطة التكتيكية للدائرة ركنين أساسيين محوريين ومرجعيين تسترشد بهما الدائرة في جهودها الرامية إلى تحسين تقديم الخدمات إلى

الكيانات المستفيدة، وإلى جعل الدائرة هي الجهة التي توفر الحلول على صعيد المنظمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإلى العمل باستمرار على تعزيز نضج إدارتها الداخلية.

(ب) زيادة حسن التوقيت والفعالية فيما يتعلق بعمليات حيازة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها

٩٣٦ - يتماشى الأداء الفعلي البالغة نسبته ٨٠ في المائة تماماً مع الهدف المحدد لفترة السنتين. وقد تم، على مدى فترة السنتين، الاضطلاع بعمليات شراء رئيسية تلتها عمليات تنفيذ شملت تحديث البدلات الخاصة ذات الفروع والبريد الصوتي، وإنشاء هياكل أساسية احتياطية جديدة، وإنشاء نظام جديد للوصول إلى الشبكة عن بعد، وإنشاء نظام جديد لتخزين البيانات المركزية، ومكافحة الفيروسات والرسائل التطفلية في البريد الإلكتروني، وإنشاء مفاتيح لشبكة نظام التشغيل الرابط بين الشبكات الحاسوبية، وتحديث نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

(ج) زيادة الكفاءة والفعالية في مجال إنجاز ودعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظمها وخدماتها

٩٣٧ - تجاوز معدل توافر الاتصالات السلكية واللاسلكية والهياكل الأساسية لشبكة البيانات الهدف المتوقع خلال ساعات العمل حيث كانت التطبيقات المؤسسية للمركزية تعمل بشكل مستمر تقريباً كما كان الوصول إلى شبكة الإنترنت متاحاً باستمرار تقريباً (بلغ متوسط نسبة التوافر ٩٩,٩٨ في المائة في عام ٢٠٠٩).

(د) زيادة قابلية الاستجابة لسد الثغرات التشغيلية

٩٣٨ - في أوائل عام ٢٠٠٨، أنشأت دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكتبة جديدة للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، تمثل لعملية إدارة التغيير، أدت إلى تنفيذ إجراءات التحسين إما بناء على طلبات العملاء أو بمقتضى التطورات التكنولوجية. وفي الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قُدم ٢١٠ طلبات تغيير، تم البت في ١٧٣ منها. ونجحت الدائرة في تنفيذ نسبة ٨١ في المائة من طلبات التغيير. ويتعلق معظم طلبات التغيير بالخدمات المتصلة بالشبكات، والتراسل، والحواسيب المنضدية، والتطبيقات، والهواتف، وشبكة الإنترنت، وتخزين البيانات.

(أ) تحسين قدرة المنظمة على إدارة المعلومات، وتهيئة الظروف لنهج متكامل وتعاوني لتخزين المعلومات والبحث عنها واسترجاعها في أشكال الوسائط كافة

٩٣٩ - نتيجة لاستحداث حل جديد هو عبارة عن نظام تخزين جديد متصل بشبكة ووضع هياكل أساسية جديدة لإدارة الخوادم (الافتراضية)، تحسّن مستوى مركزية مصادر المعلومات في مراكز العمل. وأدى هذا بدوره إلى تقليل الوقت اللازم لاسترجاع البيانات. وفي نهاية عام ٢٠٠٩، كان تحقيق هذا الإنجاز قد تجاوز بكثير التوقعات بالنسبة إلى الفترة المشمولة بالتقرير. ويتعلق هذا بكون الدائرة قد تمكنت من الاستفادة من الانخفاض العام في الأسعار في وقت شراء النظام الجديد، الأمر الذي أتاح لها بدوره أن توفر لعملائها قدرة أكبر مما كان متوقعاً في البداية.

(ج) تحسين الدعم المقدم للبرامج الفنية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للمنظمة

٩٤٠ - نجحت دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ هدفها المتمثل في إنشاء ١٠ نظم لتقديم الدعم إلى البرامج الموضوعية. وشملت الحلول تنفيذ مشاريع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز التجارة الدولية، حيث تمكّنت هذه الكيانات، بفضل مساهمات الدائرة، من تحسين تقديم وعرض البيانات الموضوعية على الجمهور من خلال مواقعها الإلكترونية، مما مكّنها من استعراض البيانات وتحليلها على نحو أفضل. واستُحدث حلّ لمركز التجارة الدولية جرى بموجبه تزويد المركز بمجموعة من البرمجيات الموضوعية التي وضعتها الدائرة، وقام المركز بتزويد المصارف من أصحاب المصلحة في البلدان النامية بهذه المجموعة من أجل مساعدتها في عملية تقييم المخاطر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويُعد نظام LoanCom نظاماً متخصصاً يمكّن موظفي المصارف من إجراء دراسات استقصائية على ملتمسي القروض لتقييم المخاطر المالية. وتشمل المشاريع الإضافية التي تدعمها الدائرة توفير موارد من وسائط الإعلام المتعددة التفاعلية للتقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، ووضع تقويم زمني مشترك بين الوكالات للإبلاغ عن المؤتمرات، ووضع قاعدة بيانات بالجهات التي يتم الاتصال بها من أجل إدارة أنشطة الاتصال، وتطبيق نظام بطاقات برن (Bern Card) للإدارة، وكذلك إنشاء مرفق للتواجد عن بعد لدعم الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ. وساهمت هذه الحلول في زيادة تبادل المعلومات ووفرت وسائل لتعزيز التآزر والتعاون.

خدمات الدعم الأخرى

(أ) صيانة الحالة المادية للمرافق بكفاءة

٩٤١ - لم يكن الأداء المتمثل في حصول ٢٩ عطلاً في الهياكل الأساسية يرقى إلى المستوى المستهدف المتمثل في ١٣ عطلاً فقط. وتدهورت الظروف المادية للمرافق في عام ٢٠٠٩ بسبب زيادة عدد الأعطال في نظام الهياكل الأساسية. وتسبب تسرب مياه العواصف من السقف بثلاثة أعطال؛ يُعزى أحدها إلى مشكلة في السبابة في حين يُعزى ٢٥ عطلاً إلى تقادم بعض المضخات والتأخر في الحصول على قطع الغيار اللازمة للإصلاح.

(ب) تحسين كفاءة خدمات المرافق

٩٤٢ - تدل زيادة نسبة طلبات الخدمات المنجزة في غضون مهل التنفيذ القياسية على النجاح في تحقيق الهدف المتوخى. وعلى الرغم من التحديات التي يطرحها تقادم الهياكل الأساسية، فقد تم تحقيق الأهداف، مما أسهم في جعل معدل رضا العملاء عن خدمات المرافق المقدمة يبلغ ١٠٠ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

(ج) مواصلة تقديم خدمات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة في مجالات السفر والتأثيرات والنقل

٩٤٣ - لا تزال نسبة الوفورات التي تحققت نتيجة المفاوضات مع شركات الطيران للحصول على تذاكر من درجة رجال الأعمال وتذاكر من الدرجة السياحية كبيرة. وتم توقيع ما مجموعه ٣٠ اتفاقاً مع شركات الطيران. وفي عام ٢٠٠٩، تم توقيع ما مجموعه ١١ عقداً مع شركات الطيران كان قد تم التفاوض بشأنها. ونتيجة لذلك، فقد بلغت الوفورات المؤقتة العامة التي تحققت في التكاليف أو جراء تجنب التكاليف في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ نسبة ١٧ في المائة لجميع أنواع التذاكر.

(هـ) تحسين مستوى الجودة وحسن التوقيت في حيازة السلع والخدمات

٩٤٤ - بحسب الدراسة الاستقصائية التي أجريت للوقوف على مدى الرضا المبدئي للعملاء، فقد تجاوز معدل الرضا الهدف المحدد بنسبة ٨٥ في المائة، مما جعل متوسط معدل الرضا يبلغ ٩٦,٤ في المائة. ويمكن أن يُعزى تحسن خدمات المشتريات إلى التغييرات التي طرأت على التدريب والتوجيه وتوفير المعلومات بشأن عمليات الشراء. وازداد مستوى رضا العملاء عن الخدمات التي تقدمها دائرة المشتريات المشتركة، وتحقق الهدف البالغ ٧٠ في المائة بشكل كامل. كما انخفض الوقت اللازم لتجهيز عمليات المشتريات وتحقيق الهدف البالغ يومين مما يعكس الجهود الكبيرة المبذولة لتوقيع عقود طويلة الأجل من أجل تقليل مهل الشراء.

الباب ٢٨ واو الإدارة، فيينا

الملاحم البارزة لنتائج البرنامج

٩٤٥ - بذلت دائرة إدارة الموارد المالية جهوداً لاحتواء التكاليف المخصصة للأغراض العامة وتكاليف الدعم أثناء الأزمة المالية في عام ٢٠٠٩. وفي تقريرها الأخير عن الميزانية الموحدة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أثنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشدة على هذه الجهود الرامية إلى الحفاظ على جدوى أموال المكتب. وشملت الإنجازات الملحوظة الأخرى استمرار بذل الجهود من أجل مواءمة المعايير المحاسبية المتبعة في الصناديق المعنية بالمخدرات والجريمة في إطار التحضير لتنفيذ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتنظيم حلقة دراسية تجريبية بشأن التوعية بكيفية منع الاحتيال؛ وتخطيط وإجراء الدورات التدريبية في مجال الإدارة المالية للمكاتب الميدانية. ويسّرت دائرة إدارة الموارد البشرية توقيع اتفاق تعاقدى بالغ الأهمية في مجال إصلاح ومواءمة عقود الموظفين في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وحسّنت الامتثال للدورات التدريبية الإلزامية، ووسّعت نطاق خدمات الدعم المهنية بما في ذلك المواد المقدمة بواسطة أداة SkillPort (وهي أداة تدريبية تُستخدم في مجال التعلم الإلكتروني). واشتركت الدائرة، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، في استضافة اجتماع دولي على صعيد منظومة الأمم المتحدة، هو اجتماع المائدة المستديرة السنوي للتطوير المهني، الذي شارك فيه ١٥٠ مشاركاً. واحتلت دائرة تكنولوجيا المعلومات المركز الأول في الدراستين الاستقصائيتين اللتين أُجريتاً في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على نطاق الأمانة العامة للوقوف على مدى رضا العملاء عن الخدمات المقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ووسّعت الدائرة نطاق ما تقدمه للدول الأعضاء من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتصل بالمخدرات والجريمة، وذلك من خلال تزويد هذه الدول ببرنامج goAML لمكافحة غسل الأموال، وبرنامج goCASE لإدارة حالات التحقيق (goaml.unodc.org و gocase.unodc.org)، وبرنامج goIDM الذي يقدم للوكالات الحكومية نموذجاً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمراكز البيانات (goidm.unodc.org). ونظم قسم الدعم العام مؤتمراً للأخصائيين يمتد على مدار يوم واحد في مركز فيينا الدولي بشأن اليوم العالمي للبيئة. ونُفذت مبادرة الأمين العام لتغيير المناخ الداخلي في الأمم المتحدة (Cool-UN) الرامية إلى تخفيف استخدام تكييف الهواء بنجاح، مما أدى إلى انخفاض ملحوظ في ما تخلّفه المنظمة من بصمات كربون وإلى تحقيق زيادة في الوفورات. وواصل قسم المشتريات تقديم

الدعم إلى الميدان ووسع نطاق هذا الدعم، بما في ذلك توفير التدريب في مجال إجراءات المشتريات المتبعة في الأمم المتحدة، كوسيلة لتحقيق الأهداف في الوقت المناسب وكفالة الحصول على تبرعات من الجهات المانحة.

التحديات والدروس المستفادة

٩٤٦ - تُبذل الجهود لتحسين نوعية الخدمات الإدارية المقدمة، وتعزيز تبسيط العمليات الإدارية، وتحقيق وفورات إضافية في التكاليف، والمضي قدماً نحو خضرة الأمم المتحدة.

معدل تنفيذ النواتج

٩٤٧ - تستند النتائج المذكورة أعلاه إلى تنفيذ نسبة ١٠٠ في المائة من أصل ثلاثة نواتج قابلة للقياس الكمي.

٩٤٨ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect.28 F).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) إدارة برنامج العمل بفعالية

٩٤٩ - اضطلعت دائرة إدارة الموارد المالية بجهود استباقية لاستيعاب تكاليف الأغراض العامة وتطبيق نهجها الحصري لدى إدارة الأموال المخصصة لتكاليف دعم البرامج إبان الأزمة المالية عام ٢٠٠٩. وقامت دائرة إدارة الموارد البشرية بتسهيل عملية إصلاح نظام الاتفاقات التعاقدية ومواءمة عقود الموظفين في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وحصلت دائرة تكنولوجيا المعلومات على المركز الأول في كل من عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ في استقصاء رضا مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كامل نطاق الأمانة العامة. ووسعت دائرة تكنولوجيا المعلومات نطاق ما تقدّمه إلى الدول الأعضاء من خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتعلقة بالمخدرات والجريمة. ونُفذت بنجاح مبادرة الأمم المتحدة الداخلية لمكافحة تغيّر المناخ (Cool-UN) التي أطلقها الأمين العام لخفض الاستهلاك من تكييف الهواء، مما خفّض انبعاثات الكربون بدرجة ملحوظة، وأدى إلى تحقيق وفورات. وواصل قسم المشتريات تقديم الدعم إلى الميدان وتوسيع نطاق هذا الدعم، مع تشديده في الوقت نفسه على الحاجة إلى التدريب على إجراءات المشتريات في الأمم المتحدة كوسيلة لتحقيق الأهداف في الوقت المناسب وضمان مساهمة الجهات المانحة.

(ب) وجود نظام للعدالة الداخلية يتسم بالاتساق والتوافق مع سياسات وقواعد المنظمة فيما يتعلق بالموارد البشرية

٩٥٠ - بقي كل من مجلس الطعون المشترك واللجنة التأديبية المشتركة في فيينا قائماً حتى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وكانا يحصلان على الخدمات من أمانة تتألف من مساعد إداري في فيينا وسكرتير موجود في جنيف. وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، لم تكن هناك قضايا قيد نظر اللجنة التأديبية المشتركة، وتناول مجلس الطعون المشترك التعامل حالة واحدة لوقف تنفيذ إجراء إداري وقُدِّمت ثلاثة طعون. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، عُقدت عدّة اجتماعات مع مجلس الطعون المشترك واللجنة التأديبية المشتركة لإبقاء الأعضاء على دراية تامة بالنظام الجديد لإقامة العدل وإلحاحاتهم بشأن مختلف عناصره. وساعدت الإدارة بشكل وثيق في الترتيب لإنشاء المكتب الإقليمي لأمين المظالم في فيينا.

(ج) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب

٩٥١ - اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان متوسط طول فترة بقاء وظيفة ما من الفئة الفنية شاغرة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يبلغ ١١٣ يوماً. ووفقاً للهدف الوارد في خطة عمل قسم الموارد البشرية لشغل وظائف المكتب الشاغرة خلال ١٢٠ يوماً، فإن أداء المكتب يقل عن المستوى المقبول.

(د) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

٩٥٢ - واصل المكتب استخدام جميع آليات الاتصال الممكنة لاجتذاب المتقدمين المحتملين من الدول الأعضاء غير الممثلة والممثلة تمثيلاً ناقصاً وكذلك المتقدمات اللاتي يعملن خارج النظام الموحد للأمم المتحدة. ومن بين الموظفين الـ ٣٣ الجدد الذين جرى تعيينهم أو نقلهم في الفئة الفنية وما فوقها في عام ٢٠٠٩، كان خمسة من دول أعضاء ممثلة تمثيلاً ناقصاً (جميعها وظائف ممولة من خارج الميزانية). ووفقاً لمؤشر أداء خطة عمل قسم الموارد البشرية، بلغت نسبة النساء المعيّنات في الفئة الفنية وما فوقها لمدة سنة أو أكثر ٥١ في المائة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ومن بين الموظفين الـ ٣٣ الجدد الذين عُيِّنوا في المكتب أو نُقلوا إليه في عام ٢٠٠٩، كان هناك ١١ موظفة (أي ٢٩ في المائة).

(هـ) وجود نهج متكامل ومنسق للضوابط المالية، ونظم الموارد البشرية، وإدارة سلسلة الإمدادات، والإبلاغ، وصنع القرار بشكل موحد

٩٥٣ - تم تطوير تطبيقات متعلّقة بسير العمل واستخدمت لتحسين الكفاءة بشكل مستمر. وعُقدت اجتماعات أسبوعية لشعبة الإدارة حضرها جميع مديري الإدارات للاطلاع على ما يستجد من تطوّرات/مشاريع في المجالات الأخرى، وعلى الاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات، مثل تطبيقات workflow 231 التي ينفذها رؤساء أفرقة تكنولوجيا المعلومات الذين يجتمعون أسبوعياً ويقومون بإدارة تنفيذ الطلبات الواردة من الاجتماع الأسبوعي للشعبة.

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تحسين رصد ومراقبة الميزانية البرنامجية والموارد الخارجة عن الميزانية

٩٥٤ - تجدر الإشارة بشكل خاص إلى الجهود الاستباقية التي اضطلعت بها دائرة إدارة الموارد المالية لاستيعاب تكاليف الأغراض العامة وتطبيق نهجها الحصري لدى إدارة الأموال المخصّصة لتكاليف دعم البرامج إبان الأزمة المالية عام ٢٠٠٩. وقد أثنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشدّة على هذه الجهود في تقريرها الأخير عن الميزانية الموحّدة للمكتب لنجاحها في الحفاظ على فرص بقاء المكتب في وضع سليم مالياً. ومن الإنجازات البارزة أيضاً الجهود المستمرة لمواءمة المعايير المحاسبية المطبّقة على مختلف صناديق المخدرات والجريمة تمهيداً لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتعزيز الأداء في إطار طريقة التنفيذ القائمة على المكاتب الميدانية، وتسهيل استعراض وتسوية الآلاف من القيود، والارتقاء بمستوى الدعم المقدم إلى المكاتب الميدانية من خلال إعادة تنظيم قسم الحسابات.

(ب) تحسين الخدمات المقدمة إلى المستفيدين

٩٥٥ - تحقق هدف تقليص الوقت الذي تستغرقه دورة إصدار مخصصات الموارد الخارجة عن الميزانية. وقد أجري استطلاع لآراء المستفيدين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وكان الالتزام بالمواعيد أحد المواضيع التي غُطيت في الاستطلاع.

(ج) تحسين سلامة البيانات المالية

٩٥٦ - لم تخلص مراجعة الحسابات إلى أي نتائج سلبية مهمّة بخصوص البيانات المالية أو ما يتصل بذلك من مسائل مالية.

(د) إجراء المعاملات المالية في المواعيد المحددة وبدقة

٩٥٧ - جرى خلال فترة السنتين معالجة وقيد إجراءات دفع الأموال وسائر المعاملات المشفوعة بجميع المستندات المطلوبة مع الالتزام بالمواعيد المقررة.

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

(أ) تحسين مستوى ما يقدمه مكتب الأمم المتحدة في فيينا من خدمات وتوفير الدعم والمشورة للموظفين وكيانات الأمم المتحدة

٩٥٨ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، قام موظفو دوائر إدارة الموارد البشرية باستطلاع آراء عينة تألفت من ٢٩ جهة مستفيدة عبر الهاتف للوقوف بصورة مباشرة على انطباعاتها عن مناسبة تكوين الأفرقة من الموظفين التي أقامتها الدائرة. وكانت أهم النتائج أن المستفيدين ما زالوا يقدرّون ما تقدمه من خدمات، غير أنهم يرون أن ثمة إفراط في توسيع نطاق الخدمات، وأنها غير قادرة على تلبية الطلبات بالسرعة المنشودة، وذلك بالأخص من وجهة نظر العمليات في الميدان.

(ب) تحسين التنوع في مهارات الموظفين

٩٥٩ - أتمّ الموظف في المتوسط خمس أنشطة تدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت وحدة تطوير قدرات الموظفين فرصاً لتدريب جمهور أوسع، ولا سيما بالنسبة لبرنامج اللغات الذي شارك فيه أعضاء البعثات الدائمة وغير ذلك من المنظمات التي تتخذ فيينا مقراً. وجرى تقييم جميع الدورات وأخذت ردود الأفعال بعين الاعتبار لإجراء التحسينات.

(ج) تحسين بيئة العمل

٩٦٠ - قام المقرّر بدراسة تطبيق ترتيب ساعات العمل المرنة المعمول به في مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كمثال لأفضل الممارسات، وسيتاح للموظفين بالفعل تطبيق تدابير شتى تتراوح بين ساعات العمل المرنة والعمل عن بعد. ويستفيد جميع الموظفين تقريباً من ترتيبات الساعات المرنة عند إدماجه في نظام بطاقات الهوية/التوقيع المطبق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق ترتيب العمل عن بعد آخذ في التزايد - وذلك على أساس التطبيق في بعض الأحيان أو بشكل أوسع في ظروف معينة.

البرنامج الفرعي ٤ خدمات الدعم

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين اتساق مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأهداف التشغيلية للمنظمة ٩٦١ - تزداد باطراد نسبة مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتولدة عن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فبعد أن كان عددها ١٠ مبادرات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وصل إلى ٢٥ مبادرة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويرتبط هذا التقدم بدرجة أكبر بالأنشطة المركزية وبتنشيط استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لذلك، فإن الغالبية العظمى، أو ما يمثل ٩٠ في المائة، من مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأولية، قد تولد عن الاستراتيجية. وقد اضطلعت شعبة تكنولوجيا المعلومات بمجهود متضافر لزيادة نسبة استثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي حققت أو تجاوزت الفوائد المحددة مسبقا من ٧٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٧٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وقد ووفق على إنشاء فريق مكرس لضمان الجودة، وسرعان ما أصبحت الفوائد الناتجة عن هذه الخطوة واضحة في إصدار برمجيات أنسب وأكثر ثباتا.

(ب) تحسين عمليات شراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها، من حيث حسن التوقيت والفعالية

٩٦٢ - وحدث تحسّن ملحوظ في توقيت وفعالية عمليات شراء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (يتم التسليم في غضون ٣ أسابيع من إصدار أمر التوريد) وتنفيذها (٥٠ في المائة) خلال فترة السنتين. وتاريخيا، تناولت استعراضات عدّة لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعليق على مسألة تأخر عمليات الشراء. غير أنه نتيجة لزيادة عدد الموظفين وتخصيص موظفين لهذه الوظيفة تحديدا، بالاقتران مع استخدام النظم الجديدة والمحسنة والتوسع في استخدام عقود النظم الطويلة الأجل، حدثت زيادة ملحوظة في نسبة النظم والخدمات التي حققت المنجزات المستهدفة (الاستلام في غضون ثلاثة أسابيع بدلا من انتظار نتائج العطاءات التي قد يستغرق إنجازها فترة تصل إلى ٦ أشهر). وفي الوقت الحالي تستخدم المكاتب الميدانية ومقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة في فيينا مجموعة واحدة من عقود النظم لاقتناء المعدات. ويتم تسليم المعدات ذات المكونات المحددة مسبقا في غضون ثلاثة أسابيع.

(ج) زيادة كفاءة وفعالية عملية توفير ودعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظمها وخدماتها

٩٦٣ - تم تنفيذ عدد كبير من خدمات الإنترنت والبريد الإلكتروني والتشارك في الملفات وتطوير التطبيقات وقواعد البيانات (خمس مجالات خدمية رئيسية) المستوفية لمستويات الخدمة المطلوبة، حيث بلغت نسبتها ٩٩ في المائة، وذلك بفضل توفير نظم تتسم بالكفاءة والفعالية مع التركيز على استمرارية الأعمال وتحقيق أكبر قدر ممكن من التبادلية بين النظم الموجودة. وقد عززت النظم التي يمكن التعويل عليها كفاءة الموظفين وإنتاجيتهم. ولم يكن هناك أي وقت مهدر أو أوقات توقف لعدم توافر النظم.

(د) زيادة الاستجابة لاحتياجات سد الثغرات التشغيلية

٩٦٤ - كانت وحدة الخدمات الأساسية نشطة للغاية في مجال إضافة التحسينات بشكل متكرر، مثل تطبيق مكتب المساعدة (Helpdesk) الجديد، والعناصر الجديدة التي تضاف إلى قائمة المراجعة الصباحية (يضاف ما لا يقل عن عنصر جديد شهريا). بما في ذلك الإخطارات التلقائية. ويجري تدريب الموظفين بشكل مستمر على تقديم أفضل الخدمات من أجل سد الثغرات التشغيلية إلى أقصى حد ممكن. وكان الموظفون الأمهر الذين تمت الاستعانة بهم أسرع تلبيةً بكثير ومن ثمّ سُدَّت الثغرات التشغيلية.

(أ) تحسين قدرة المنظمة على إدارة المعلومات بحيث يتسنى اتباع نهج متكامل وتعاوني لتخزين المعلومات والبحث عنها واسترجاعها في مختلف أشكال الوسائط

٩٦٥ - ترتبط الأداة الرئيسية، التي هي نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية (ProFi)، بتقليص وقت البحث عن المعلومات الإلكترونية واسترجاعها وحفظها في الملفات. واستمر التطوير بتطوير تطبيق جديد يعتمد على الإنترنت لإعداد تقارير "استخبارات الأعمال" في إطار نظام ProFi بدأ استخدامه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، مما أوجد خاصيات وإمكانيات بحثية أسهل وأدقّ توجيهاً صوب الهدف. ويجري بشكل موسّع استخدام التقارير المعتمدة على الإنترنت، وتبيّن من دراسة استقصائية لنظام ProFi أن ٨٩ في المائة من المحييين أعطوا النظام تقييم ممتاز أو جيّد؛ وافتُتحت مؤخراً بوابة جديدة تستهدف على وجه التحديد الخدمات التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

(ب) تحسين الدعم المقدم للبرامج الفنية من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للمنظمة

٩٦٦ - شرعت دائرة تكنولوجيا المعلومات في تطوير سلسلة من النظم التخصصية الجديدة، مثل نظامي goAML و goCASE، لدعم البلدان في مجال مكافحة غسل الأموال ولمساعدتها على إدارة التحقيقات في قضايا الفساد. وتتوافر هذه المنتجات الآن كجزء من البرامج

التخصّصية للمكتب، وهي تمثل عنصرا حاسما للمستوى الجديد لدعم الشعبة للبرامج الفنية. ونظام goAML هو النظام الرئيسي المستخدم لمكافحة غسل الأموال في كل من البلدان التالية: برمودا وتنزانيا وكوسوفو وناميبيا ونيجيريا. وتستعين حكومتا العراق ونيجيريا بنظام goCASE باعتباره التطبيق الرئيسي لإدارة القضايا والتحقيقات في إطار جهودهما لمكافحة الفساد. ويجرز كلا النظامين تقدّما مطّردا نحو استيفاء المعايير العالمية، كل في مجال تطبيقه.

خدمات الدعم الأخرى

(أ) الاستمرار في تقديم خدمات تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة في مجالات السفر ومنح التأشيرات والنقل

٩٦٧ - على ضوء الإحصاءات الفعلية عند نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إذا خُصّمت التكاليف الفعلية المتولّدة البالغ مقدارها ٨ ٤٣٦ ٠٧٥ يورو من التكاليف المأذون بها البالغ مقدارها ٩٣٤ ٦٧٧ ٨ يورو، يتضح أن وفورات تساوي ٨٥٩ ٢٤١ يورو، أو ٣ في المائة، قد تراكمت خلال فترة ٢٤ شهرا. وقد تضاعل الهامش الموجود بين التكاليف الفعلية والمأذون بها تدريجيا خلال العام الماضي نتيجة لاستخدام الميزانية الخاصة أو الرسوم المخفّضة طوال الوقت في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وقد تحقّق بالكامل هدف تجهيز الطلبات خلال يومين.

(ب) تحسين إدارة حفظ السجلات بمكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٩٦٨ - يجري إحراز تقدم مطرد نحو إنهاء التعامل بالمستندات الورقية في المكاتب. وكان متوسط استهلاك الورق في مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ أقل بنسبة ٢٠ في المائة منه في عام ٢٠٠٦.

(ج) تحسين مستوى الجودة وحسن التوقيت في شراء السلع والخدمات

٩٦٩ - حدثت زيادة كبيرة في إسداء المشورة وتقديم الدعم على نحو مهني وكفؤ وفعال إلى مكتب الأمم المتحدة في فيينا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذلك إلى المكاتب الميدانية. وقد نُفذت التغييرات التي وردت في تنقيح دليل المشتريات الصادر بتاريخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مما حسن كثيرا من درجة تقييد القسم بإجراءات الشراء المعمول بها، وساهم في تقليل المخاطر إلى حدها الأدنى. ونتيجة لإنشاء بوابات خاصة بالمشتريات في المواقع الشبكية، تتوافر معلومات مفيدة للموظفين وللمهتم من الجمهور. كما يؤدي التعميم

الداخلي للمعلومات ذات الصلة بالمشتريات إلى تحسن فهم إجراءات الشراء في الداخل. كما أن تحسين التعاون المشترك في مجال المشتريات مع الوكالات الأخرى الموجودة في مركز فيينا الدولي قد مكّن الوكالات من الاستفادة من وفورات الحجم.

الباب ٢٨ زاي الإدارة، نيروبي

الملامح البارزة لنتائج البرامج

٩٧٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير تم إدخال أنظمة التشغيل الآلي، مما زاد كثيرا من الكفاءة في توفير مدفوعات وخدمات من قبيل: الإخطار بالمدفوعات التي تستلزم التسديد بعد الموافقة عليها؛ ونظام طلب خدمة النقل الجماعي إلكترونيا؛ وإعداد الفواتير عن طريق التداول بالفيديو مما حسن عملية استرداد التكاليف؛ وتسديد جميع المدفوعات شبكيا؛ والنظام الشبكي لتسلسل العمل لتجهيز بدلات أمن محال الإقامة شهريا؛ والنظام الشبكي لإخلاء طرف الموظفين لفحص المستحقات غير المسددة وإجازتها عند انتهاء الخدمة.

٩٧١ - وواصل قسم الحسابات تحسين خدماته لتقديمها إلى المستفيدين وتلبية احتياجاتهم بشكل فعال. وكانت النسبة المئوية للمدفوعات التي جرى تجهيزها والمعاملات التي جرى تقييدها في غضون ٣٠ يوما أو أقل من استلام جميع الوثائق اللازمة تبلغ ٩٣ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٩٧٢ - وأتاحت مناسبة "يوم التوعية بالموارد البشرية" فرصة عظيمة لموظفي جميع المنظمات للتعرف على الخدمات المقدمة، وتبين من الانطباعات الإيجابية التي أعرب عنها في التعليقات أن هذا هو النهج الصحيح الذي يتعين انتهاجه حيال المستفيدين، وأنه يهيئ بيئة عمل أفضل لدى المستفيدين من الخدمات؛ واستحدثت منح جائزة "موظف الشهر"، وأعرب الموظفون عن ارتياحهم وسرورهم لهذه المبادرة.

٩٧٣ - وكان مجموع حالات أعطال المرافق لكامل الأشهر الـ ٢٤ لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يبلغ ٣٥٣ عطلا، وهو ما يقل بقدر لا بأس به عن هدف الأعطال الـ ٥٠٠ ٤ لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فهو يمثل ٩٧ في المائة من الرقم الكلي المستهدف للسنتين، وهو ما يعني أن الأعطال في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي كانت أقل مما كان متوقعا لفترة السنتين بـ ٣ في المائة.

٩٧٤ - وزادت قدرة نظام المعلومات الإدارية المتكامل على بلوغ المكاتب الموجودة في المواقع المتقدمة مما زاد من فعالية أدوات الإبلاغ المالي والإحصائي؛ وزادت إمكانات الحصول

على الخدمات عن بُعد وزاد توافر الخدمات، إلى جانب توافر قدرات التداول بالفيديو التي تسمح بعقد ثلاث اجتماعات بالفيديو في وقت واحد؛ وأصبحت الآن جميع خدمات الهاتف متوفرة على مدى ٩٩,٩٩ في المائة من الوقت. وقسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي متوائماً بنسبة ١٠٠ في المائة مع استراتيجية الأمين العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد تم تركيب خواديم جديدة ذات قدرات أعلى، مما أتاح للقسم إلغاء عدة قيود كانت مفروضة على كثافة استخدام الإنترنت.

التحديات والدروس المستفادة

٩٧٥ - يركز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بشدة على الارتقاء بالبنية التحتية فيما يتصل بالكهرباء وأنابيب المياه. فهذا لا يزال يمثل أحد مواطن الضعف الرئيسية في المجموع، وهو المتسبب في عدد من الأعطال المستمرة. ولا تزال دوائر المشتريات تنوء بعبء العمل الهائل، وهي غير قادرة على تلبية الاحتياجات من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتنوعها الشديد وتخصصيتها التقنية العالية. وأدى هذا بدوره إلى حالات تأخير طويلة في تقديم الخدمات. وقد طغت الزيادة في استخدام الإنترنت تماماً على الطاقة الاستيعابية المتاحة للاتصالات في ظل التمويل المتوافر. وما يقدم في الأمم المتحدة من خدمات تكنولوجيا المعلومات بحاجة إلى قدرات بحثية أكبر؛ ويلزم بالتالي أن تقوم الأمم المتحدة بتوفير مزيد من هذه القدرات عن طريق الاستعانة بمصادر خارجية. وكان الطلب هائلاً على تطوير التطبيقات وعلى خاصيات التشغيل الآلي، وخاصة من جانب دوائر الخدمات الإدارية.

معدل تنفيذ النواتج

٩٧٦ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ١٠٠ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ٦ نواتج.

٩٧٧ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 28G)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسن الأداء الإداري من خلال اعتماد سياسات وإجراءات وطرائق وأدوات وأساليب جديدة/محسنة للوظائف الرئيسية لشعبة الخدمات الإدارية في مجالي الإدارة والخدمات

٩٧٨ - استحدثت نظم آلية لمعالجة مطالبات مصاريف السفر العادية ومطالبات المبالغ المقطوعة لمصاريف السفر ومطالبات منح التعليم وقسائم الصرف الداخلية. وتملاً استثمارات

هذه المطالبات شبكيا مما يقلل كثيرا من تداول المستندات الورقية ومن الوقت الذي تستغرقه الإجراءات. وقد جرى رصد النظم الآلية وتحسينها باستمرار لتقليل الوقت الذي تستغرقه الإجراءات بدرجة أكبر. كما أن المسح الضوئي للمستندات الأصلية وإقرار/إجازة الطلبات إلكترونيا قد قلل أيضا من تداول المستندات الورقية.

(ب) تحسن طرائق تنفيذ العمل من حيث الكفاءة والإنتاجية

٩٧٩ - هناك أربعة اتفاقات رئيسية لمستوى الخدمات مبرمة مع الجهات المستفيدة الرئيسية، فلكل دائرة للخدمات الإدارية اتفاق خاص بها. وهناك سبعة اتفاقات فعلية لتقديم الخدمات إلى وكالات الأمم المتحدة الأخرى الموجودة في نيروبي في ظل الخدمات المشتركة. وتختار الدوائر ما يلزمها من هذه الاتفاقات، وإن كان البعض منها إلزاميا؛ وهناك بالإضافة إلى ذلك اتفاقات لتوفير خدمات السلامة والأمن واتفاق مشترك اختياري لتوفير خدمات السفر. وقد أتاحت هذه الاتفاقات لجميع الوكالات الحصول على الخدمات بأسعار أفضل بسبب زيادة القوة الشرائية. وقد أدى التعاون الأوثق مع المستفيدين من الخدمات إلى تحسين الأداء ونوعية الخدمات المقدمة. وقد قامت وكالات جديدة بتوقيع اتفاقات لمستوى الخدمات مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي مما يعكس ثقتها في الخدمات المقدمة. ويجري إطلاع المستفيدين بشكل متزايد على المرحلة التي بلغها العمل وعلى ما يستجد من تطورات.

(ج) وجود نظام داخلي لإقامة العدل يتسم بالاتفاق والامتثال لسياسات الموارد البشرية والقواعد المطبقة في المنظمة

٩٨٠ - لقد تم إنجاز سبع قضايا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وقد نُقل مكتب إقامة العدل إلى الباب ١ في عام ٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ٢

تخطيط البرامج والميزانية والحسابات

(أ) تحسين رصد ومراقبة الميزانية البرنامجية والموارد الخارجة عن الميزانية

٩٨١ - يتمثل الهدف في خفض الالتزامات غير المصفاة كنسبة من الاعتماد النهائي عند نهاية فترة السنتين، غير أن الرقم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ كان ما يزال مرتفعا لأنه كان يشمل الالتزامات غير المصفاة المدرجة في إطار الباب ٣٢، الذي يشمل أنشطة ممولة على مدى فترات ممتدة لسنوات عدة، كالمُنشآت الأمنية على سبيل المثال. ولهذا السبب، كان الفارق بين المخصصات والنفقات الخارجة عن الميزانية كبيرا في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بما أنها السنة الأولى من فترة السنتين. وبانتهاء فترة السنتين، كانت

النفقات عند المستويات المرصودة في الميزانية رغم زيادة حجم المقدم من خدمات، وذلك نظرا لاستعراض الالتزامات غير المصفاة بشكل منتظم ومستمر.

(ب) تحسين الخدمات المقدمة إلى المستفيدين

٩٨٢ - لقد تحقق هدف تقليص الوقت الذي تستغرقه دورة إصدار المخصصات الخارجة عن الميزانية، فقد بلغ زمن الدورة يومين، وهو ما يتماشى واتفاق مستوى الخدمات الخاص بقسم الميزنة. ويُجرى حاليا استطلاع لآراء المستفيدين، وما زالت الردود ترد. ومن المعايير التي يجري الاستطلاع بشأنها مدى الالتزام بالمواعيد فيما يجري تقديمه من خدمات.

(ج) تحسين سلامة البيانات المالية

٩٨٣ - لم تخلص مراجعة الحسابات لعام ٢٠٠٨ إلى أي نتائج سلبية مهمة فيما يتصل بالمسائل المالية الأخرى. ومن المقرر إجراء مراجعة حسابات عام ٢٠٠٩ في أيار/مايو ٢٠١٠.

(د) إجراء المعاملات المالية في المواعيد المحددة وبشكل يتسم بالدقة

٩٨٤ - واصل قسم الحسابات تحسين خدماته لتقديمها إلى المستفيدين وتلبية احتياجاتهم بشكل فعال. وبلغت نسبة المدفوعات التي تعالج وتفيد في غضون ٣٠ يوما من ورود جميع الوثائق المطلوبة ٩٣ في المائة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وبالنسبة للفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أنجزت تسوية ١٠٠ في المائة من الحسابات المصرفية في غضون أسبوعين من إقفال الشهر. وابتداء من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، كانت هناك مشاكل في نظام الخزنة الموحد المستخدم في تسوية الحسابات المصرفية، ومن ثم كانت النسبة المئوية المحملة عند نهاية عام ٢٠٠٨ تبلغ ٨٣ في المائة. وزادت النسبة المئوية للمدفوعات الإلكترونية بما فيها تلك التي تجرى من خلال جمعية الاتصالات السلوكية واللاسلكية بين المصارف على مستوى العالم في الميدان المالي (سويفت).

البرنامج الفرعي ٣

إدارة الموارد البشرية

(أ) تحسين الخدمات والدعم والمشورة المقدمين لموظفي الأمم المتحدة وكيانها الذين يخدمهم المكتب

٩٨٥ - أتاححت مناسبة يوم التوعية بالموارد البشرية فرصة عظيمة لموظفي جميع المنظمات للتعرف على الخدمات التي تقدمها وحدة الموارد البشرية. وقد تبين من الانطباعات الإيجابية

التي أعرب عنها في التعليقات أن هذا هو النهج الصحيح الذي يتعين انتهاجه حيال المستفيدين من خدماتنا، وأنه يهيئ بيئة عمل أفضل لدى المستفيدين. ووفرت الرسالة الإخبارية المعنونة ”هاباري“ (Habari) أداة أفضل للتواصل مع جميع الموظفين وتوعيتهم. وأتاح اجتماع المديرين الإداريين الذي عقد في ٢٠٠٩ للمكاتب الموجودة خارج المقر فرصة عظيمة للتعرف على الخدمات التي تقدمها دائرة إدارة الموارد البشرية

(ب) تحسين تنوع مهارات الموظفين

٩٨٦ - أسفر ما أجري من تدريب على موضوع تنقل الموظفين عن ازدياد فهم الموظفين لما لتحويل مساراتهم الوظيفية من قيمة. وكان لمبادرات من قبيل برامج عمليات إعادة النذب المدارة أثر إيجابي ساعد على تحقيق هدف الـ ٢٠ في المائة المحدد في خطة العمل المتعلقة بالموارد البشرية. ونظمت دورات تطوير مهني للموظفين قوبلت جميعها بالاستحسان، وثمة طلب مستمر عليها.

(ج) تحسين بيئة العمل

٩٨٧ - أعرب الموظفون عن رضاهم عن بيئة العمل من خلال أنشطة تنمية روح الفريق واللقاءات المفتوحة وفي مناسبة يوم الموارد البشرية التي أقيمت للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨. واستحدث منح ”جائزة موظف الشهر“، وأعرب الموظفون عن ارتياحهم وسرورهم لهذا الحافز. كما شارك الموظفون بالتصويت لزملائهم ومن ثم منحت عشر جوائز في نهاية العام.

(د) تحسين خدمات الرعاية الصحية للموظفين

٩٨٨ - في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كان الموظفون مسرورين بالخدمات التي تقدم، إذ قامت العيادة بزيادة عدد العاملين فيها، وفاق أداؤها هدف خدمة المستفيدين في غضون خمس دقائق. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت تدريبات تمثيلية لأعداد كبيرة على حالات الإصابة، ووُضعت إجراءات للتصدي للجائحات استرشادا بالمبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية، وأجري استعراض لمجمع تقديم خدمات فيروس نقص المناعة البشرية، وجرى مراجعة نتائج المختبرات للسنوات الخمس الماضية، وقدم الدعم للفريق القطري ومكتب الأمم المتحدة للمنطقة الساحلية - السودانية في أعقاب التعرض لعملية تفجير، وأجريت الفحوصات الطبية للمستجدين في غضون ٥ أيام عمل، واتخذت الدائرة الطبية المشتركة مثالا لأفضل الممارسات لكي تحتذيه المؤسسات الأخرى.

البرنامج الفرعي ٤

خدمات الدعم

خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

(أ) تحسين مواءمة المبادرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأهداف التنفيذية للمنظمة

٩٨٩ - يتوقف التنفيذ الكامل لكل برنامج (تخطيط الموارد في المؤسسة، وإدارة المحتوى في المؤسسة، وإدارة البنى التحتية، وإدارة العلاقة مع المستفيدين) على خطط العمل التي يضعها كبير موظفي تكنولوجيا المعلومات. ولم تقم بعد هياكل حوكمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة وخدمات الأمم المتحدة المشتركة باتباع الأنماط المتوائمة مع النمط العام الذي تطبقه الأمانة العامة في حوكمة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وبالتالي يكون على دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اعتماد معايير وسياسات وإجراءات ليست بالضرورة هي المطبقة في الأمانة العامة. وتم وضع استراتيجية تنفيذ خاصة بنرويجي تحديداً ويجري السعي لجلب التمويل لها. وبالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من التدريب على إدارة المحتوى في المؤسسة وشُرع في اتخاذ إجراءات شراء اللوازم المادية المطلوبة لإيجاد بيئة الاختبار.

(ب) تحسين التقيد بمواعيد عمليات اقتناء وتشغيل معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة فعالية هذه العمليات

٩٩٠ - تبدأ عملية اقتناء موارد تكنولوجيا المعلومات من مرحلة تحديد المواصفات المطلوبة، وقد كانت هناك بعض المعوقات فيما يتصل بقيام المستفيدين بتحديد المواصفات المطلوبة في الوقت المناسب. وتعمل دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع المستفيدين على ضمان قيامهم بالإفصاح عن احتياجاتهم ومتطلباتهم في الوقت المناسب. ونجحت الدائرة في ضمان تعريف معظم المتطلبات في الوقت المناسب، إلا فيما يتعلق بالخدمات العاجلة التي يتعين على الدائرة توفيرها لعمليات الطوارئ، وفيما يتعلق بالاحتياجات غير المخطط لها التي تُلزم وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وتحديدًا تلك التي تتصل بعمليات حفظ السلام (مكتب الأمم المتحدة للمنطقة الساحلية - السودانية/مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، فريق البحيرات الكبرى - أوباسانجو)، وقد ساعد على تحقيق ذلك تعيين مساعد لتكنولوجيا المعلومات إلى دائرة المشتريات ليتولّى أعمال المشتريات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

(ج) زيادة الكفاءة والفعالية في تقديم ودعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظمها وخدماتها

٩٩١ - تحسّنت قدرة نظام المعلومات الإدارية المتكامل على الوصول إلى المكاتب الموجودة في النقاط الخارجية ممّا زاد من فعالية أدوات الإبلاغ المالي والإحصائي. فقد أُتيح الوصول إلى أكثر من ١٥٠ تقريراً مالياً وإحصائياً في ٢٤ موقعاً مختلفاً (١٨ من مكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة الـ ٢٠ لديها القدرة على الوصول إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل وإلى التقارير المالية، وكذا ٨ من مكاتب موئل الأمم المتحدة الـ ١٦)، وهناك نظام واحد من أنظمة تسلسل العمل آلياً (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجازة قسائم الصرف الداخلية) يمتد نطاق تغطيته بصورة أوسع في مختلف الدوائر. وقد ازداد عدد النظم الآلية لتسلسل العمل التي باتت نطاق تغطيتها أوسع في مختلف الدوائر، وتحسّنت القدرات المتاحة في مجال التداول بالفيديو حيث بات من الممكن عقد ما يصل إلى ثلاثة مؤتمرات بالفيديو في وقت واحد. وتواصل الدائرة تحسين أهدافها فيما يتصل بتقديم الخدمات ضمن حدود الموارد المتاحة والقيود التي تحكم الموصولية على النطاق العالمي. وبعد تنفيذ الوصل بالألياف البصرية، يُفترض أن تخفّ حدة الوضع خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

(أ) تحسين قدرة المنظمة على إدارة المعلومات، مما يمكنها من اعتماد نهج متكامل وتعاوني لتخزين المعلومات والبحث عنها واسترجاعها بجميع أشكال الوسائط

٩٩٢ - ضوعف عرض النطاق الترددي للإنترنت إلى ١٦ ميغابايت في الثانية وتم تعديل وحدات الشبكة المحلية/الخواصم لتؤدي غرضها على النحو الأمثل؛ وتم تركيب خواصم جديدة بقدرات أعلى. وأتاح هذا لدائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي رفع بعض القيود المفروضة على كثافة استخدام الإنترنت. فأصبح مسموحاً للموظفين تنزيل الوثائق دون حد أقصى لحجمها، وإرسال الرسائل بالبريد الإلكتروني مع مرفقات بأحجام حتّى ١٠ ميغابايت، واستخدام برامج الرسائل الفورية مثل MSN و Yahoo messenger، والتواصل عبر برنامجي Yahoo messenger و Skype. وفي المتوسط، تُفتح المواقع الشبكية خلال دقيقتين، وهذا أسرع بـ ٥-١٠ مرات ممّا كان عليه الوضع قبل التحديث. ونُقذت وصلة الألياف البصرية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وثمة خطة للاستعانة ببرنامج Documentum بكامل طاقته، غير أن تنفيذها يتوقّف على خطط عمل مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأولوياته. وعلى أي حال، بدأ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يطبّق حلولاً مؤقتة منها الاستعانة ببرنامج eRoom والتوقّف عن استخدام نظم قديمة من قبيل نظام الخزّانة الموحد.

(ب) تحسين قدرة المنظمة على إدارة خطط الموارد، مما يمكنها من اعتماد نهج متكامل ومنسق إزاء الضوابط المالية، ونظم الموارد البشرية، وإدارة سلسلة الإمدادات، والإبلاغ، واتخاذ قرارات موحدة

٩٩٣ - تم ربط جميع المكاتب الإقليمية في نيروبي والمواقع الإقليمية/الموجودة في نقاط خارجية بنظام المعلومات الإدارية المتكامل وما يتصل به من تطبيقات، وجرى تعديل خاصيات الوصول إلى أدوات الإبلاغ المالي عبر الإنترنت من جميع المكاتب لتؤدي غرضها على النحو الأمثل. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كان ١٨ من مكاتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة الـ ٢٠ المنتشرة حول العالم موصولاً بنظام المعلومات الإدارية المتكامل وما يتصل به من تطبيقات. وكان ٥٧٣ من موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة الـ ٩٤٣ (٦١ في المائة) يستخدمون النظام، وكان ٣٠٢ من هؤلاء يستخدمونه من خارج نيروبي - أي أن ٥٣ في المائة من جملة مستخدميه موجودون خارج نيروبي. أمّا بالنسبة لموئل الأمم المتحدة، فهناك ٢٦١ من الموظفين الـ ٣٨١ (٦٩ في المائة) يستخدمون النظام، و ٤٠ من هؤلاء (١٥ في المائة) موجودون في مكاتب الموئل الموجودة في نقاط خارجية. وقد جرى الآن تنفيذ النظام في جميع المكاتب الموجودة خارج النظام، ويجري تسهيل الوصول من خلال سيتريكس (Citrix).

(ج) تحسين الدعم المقدم للبرامج الفنية من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للمنظمة

٩٩٤ - تشكل مشاريع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي الهادفة إلى التخلص من المعاملات الورقية عملية مستمرة أدّت إلى تطبيق التشغيل الآلي لأكثر من ٨٠ تطبيقاً يمكن استخدامها بشكل مشترك بطرق عديدة، وتغطي هذه التطبيقات أكثر من ٣٠ من العمليات الداخلية والعمليات الداخلية الفرعية، مما أتاح تبسيط جميع العمليات الفنية. ويجري حالياً وضع نظام لإدارة معلومات المشاريع ونظام لإدارة الموارد لإتاحة تنفيذ البرامج البيئية بمزيد من الفعالية. وتم تطوير تطبيقات أخرى لتنفيذ مختلف العمليات الإدارية آلياً. ويجري الإعداد لاستخدام نظام eRoom لأغراض القيام بالأنشطة التعاونية. وقد وضع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي استراتيجية من شأنها أن توجّد المنطلق اللازم لتسهيل تقديم الدعم الكامل لبرنامجي البيئة والمستوطنات البشرية. ويتوقف تطبيق هذه الاستراتيجية على توافر الأموال.

خدمات الدعم الأخرى

(أ) تحسين الأحوال المادية لمجمع الأمم المتحدة

٩٩٥ - حدث ما مجموعه ٣٥٣ ٤ عطلاً ذا صلة بالمرافق خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بأكملها. وهذا أقل من هدف الـ ٥٠٠ ٤ عطل لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩،

وهو يمثل ٩٧ في المائة من إجمالي الرقم المستهدف لفترة السنتين، مما يعني أن الأعطال التي حدثت في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي كانت أقل بـ ٣ في المائة مما كان متوقعا خلال فترة السنتين. وهذا العدد الأقل من الأعطال المبلغ عنها يدل على تحسّن في صيانة المعدات وفي رضا المستفيدين بوجه عام عن مرافق المجمع وأحواله المادية. واستمر مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الاستثمار في مشاريع التحديث والتجديد الكبيرة، ومنها مشروع تحديث المؤتمرات (أنجز في شباط/فبراير ٢٠٠٩) ومشروع تجديد المكاتب المفتوحة الذي يتضمّن تطويرا وتحديدًا كاملين للبنية التحتية لجميع المكاتب بما في ذلك الإضاءة والكابلات والبيانات والاتصالات الهاتفية.

(ب) تحسين كفاءة خدمات المرافق

٩٩٦ - من أعطال البنية التحتية التي أبلغت بها وحدة إدارة المباني والنقل ومجموعها ٢ ١٢١ عطلا، كان ١ ٢٢٧ يتعلق بالميكانيكا والسباكة، وكان متوسط زمن معالجتها ٣٢ دقيقة، وكان ٤٤٠ عطلا يتعلق بتنسيق الموقع وصيانة الأرضيات، وكان متوسط زمن معالجتها ٢٧,٥ دقيقة، وكان ٤٥٤ عطلا يتعلق بالكهرباء، وكان متوسط زمن معالجتها ٤٨ دقيقة، وبالتالي كان المتوسط العام أقل كثيرا من ساعة، وأنجز التثبيت من ١٠٠ في المائة من أعطال البنية التحتية في غضون الفترة الزمنية القياسية المحسوبة بـ ٣ ساعات. وبالنسبة لأعطال البنية التحتية الإضافية التي سُجّلت في عام ٢٠٠٨ ومجموعها ١ ١٥٨ عطلا (كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه) كان متوسط زمن المعالجة حوالي ٢٥ دقيقة. وتبيّن اتجاهات عام ٢٠٠٩ أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ما زال يحافظ على مستوى ما دون الساعة بقدر لا بأس به بالنسبة لجميع طلبات الخدمة، وهو بالتالي يحقق هدف مستوى الخدمة المتفق عليه.

(ج) الحفاظ على كفاءة خدمات السفر والتأشيرة والنقل وفعاليتها من حيث التكلفة

٩٩٧ - تحققت وفورات فعلية بلغت نسبتها ٦,٦٧ في المائة للسنة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وهو ما يتجاوز بهامش ضئيل مستوى الأساس الذي يساوي ٦,٥ في المائة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، مما يدل بوضوح على السير على الطريق السليم نحو تحقيق الإنجازات المتوقعة. ومع أن عددا من شركات الطيران (منها على سبيل المثال Brussels Airlines والخطوط الجوية السويسرية الدولية والخطوط الجوية القطرية) قد خفضت عمولات وكلاء السفر خلال الفترة، فإن هذا الانخفاض قد عوّض عن طريق زيادة عدد شركات الطيران التي وقّعت اتفاقات مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي من ٧ إلى ١٠. وارتفع حجم الوفورات الفعلية من ٦,٦٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ مما يدل بوضوح على تحقق الهدف بنجاح.

(د) تحسين إدارة حفظ السجلات

٩٩٨ - مع تعيين موظف محفوظات ذي خبرة، وضعت وحدة إدارة السجلات والمحفوظات في مكتب الأمم المتحدة بنairobi ونفذت خطة للملفات لصالح معظم الإدارات والمكاتب التابعة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وذلك أيضا على سبيل التحضير لتطبيق نظام إدارة المحتوى في المؤسسة في أواخر عام ٢٠٠٨ حسبما هو مقرر. وجرى استعراض نصف المتأخرات التي قوامها ٨٠٠ صندوق من المحفوظات التاريخية، وأعدت قاعدة بيانات إلكترونية شاملة للملفات الموجودة في الصناديق. ولوحظ إحراز تقدّم مطّرد في مجال تطوير نظام إدارة المحفوظات والسجلات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان مكتب الأمم المتحدة في نيروبي قد عالج محتويات ٦٣٦ ١ صندوقاً من الصناديق المتراكمة الـ ٦٩١ ٢. وتقوم الوحدة الفرعية المعنية بالمحفوظات بزيارة الدوائر/الأقسام/الوحدات التابعة لشعبة الخدمات الإدارية. وتمت زيارة ٦٧ في المائة من الدوائر، واتفق على النمط المتبع في إعادة تصنيف المحفوظات.

(هـ) تحقيق مستوى مرتفع من الجودة وحسن التوقيت في مجال اقتناء السلع والخدمات

٩٩٩ - أجريت تحسينات مستمرة وتدرجية على صعيد كفاءة العمليات، ومنها زيادة عدد العمليات التي باتت تنفذ بصورة آلية، وزيادة عدد الاتفاقات الطويلة الأجل، وزيادة عدد الأنشطة التي تم تبسيطها وتوثيقها. وتمّ التقيد بالأطر الزمنية لمعالجة طلبات الشراء. وأعرب ٧٠ في المائة من المستفيدين عن رضاهم عمّا تجلّى في هذا الجهد من مهنية وتركيز على تلبية احتياجات المستفيدين. وحدثت زيادة في دمج الطلبات في طلبات مجمعة، ممّا أدى إلى خفض عدد طلبات الشراء في فئات الأصناف المعنية.

(و) توسيع آليات تقاسم التكاليف والخدمات المشتركة

١٠٠٠ - جرى توسيع آلية الخدمات المشتركة لتقاسم التكاليف بإشراك مزيد من وكالات منظومة الأمم المتحدة المشاركة/المنضمة إلى الخدمة، وبإضافة اثنتين من الخدمات المشتركة إلى ما هو موجود بالفعل، وهما خدمات العلاقات مع البلد المضيف وخدمات العمليات التجارية. وقد انضمّ ما مجموعه ٢٥ وكالة إلى اتفاقات مستوى الخدمات الخاصة بالخدمات المشتركة المتعلقة بالسفر والعلاقات مع البلد المضيف خلال عام ٢٠٠٨. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، كان ٣٩ من وكالات الأمم المتحدة قد انضمّ إلى الخدمات المشتركة. ووقّعت ٥ وكالات جديدة على اتفاق مستوى الخدمات فيما يخصّ خدمات العلاقات مع البلد المضيف، ووقّعت وكالتان جديدتان الاتفاق المتصل بخدمات السفر، وبذلك يصل العدد الكلي للوكالات المنضمة إلى هاتين الخدمتين المشتركتين ٢٨ وكالة و ١١ وكالة على

التوالي. ووفق على وحدة العمليات التجارية كخدمة مشتركة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ من جانب جميع الوكالات المنضمة إلى إطار حوكمة الخدمات المشتركة.

الباب ٢٩ الرقابة الداخلية

الملامح البارزة لنتائج البرامج

١٠٠١ - حقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية مستوى عاليا من الإنجاز مقارنة بالإنجازات المتوقعة. وقد ابتدأ المكتب عمليات ضمان الجودة ومبادرات التحسين واستعراضات الجودة في كل من برامجه الفرعية لكفالة تلبية أعلى معايير الجودة بشكل متسق. كما قامت البرامج الفرعية بتحديث الدليل الخاص بكل منها وزيادة حجمه بقدر كبير بحيث يعكس التغييرات التي استحدثت في بيئة العمل، وضمانا للامتثال للأصول والمعايير الدولية. وهذه الأدلة متاحة لاطلاع الجمهور من خلال موقع مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الإنترنت، وذلك بهدف زيادة الشفافية وتحسين فهم عمل المكتب. وأعد المكتب إطار عمل شامل لإدارة المخاطر ليسترشد به في تحديد المشاكل الناشئة والتحديات والمواضع المحتملة لتعرض المنظمة للمخاطر. ويمكن تحليل المخاطر المكتب من إعطاء الأولوية لدى تخصيص الموارد للرقابة في المجالات البرنامجية والتنفيذية الأكثر عرضة لمخاطر الغش والهدر وإساءة الاستعمال وانعدام الكفاءة وسوء الإدارة. وفي عام ٢٠٠٨، حقق المكتب طموحه المتمثل في إعداد خطط عمل تستند إلى المخاطر لكل من شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وشعبة التفتيش والتقييم. ويلي انتهاج النهج القائم على المخاطر على هذا النحو متطلبات المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات. وفي عام ٢٠٠٩، كانت جميع تكاليفات كل من شعبة المراجعة الداخلية للحسابات وشعبة التفتيش والتقييم يتم اختيارها على أساس عمليات لتقييم المخاطرة. وخلال فترة السنتين، حقق المكتب أيضا تحسنا كبيرا على صعيد الالتزام بالمواعيد في تقديم الوثائق، وتعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت المناسب.

التحديات والدروس المستفادة

١٠٠٢ - ما زال العمل مستمرا على صعيد تنقيح منهجية المكتب القائمة على المخاطر التي ينتهجها حيال التخطيط، وذلك استنادا إلى الخبرة المكتسبة من التنفيذ خلال السنوات القليلة الأولى. وستتحرك عمليات المراجعة الداخلية للحسابات في اتجاه تناول الأمور من وجهة نظر أشمل بحيث يمكن تحليل احتمالات تعرض الأمانة العامة ككل للمخاطر وآثار هذه المخاطر، ويمكن تقييم هذه الأمور وإعطاؤها الأولوية في ممارسة أعمال الرقابة. ولم تحقق شعبة التفتيش

والتقييم هدفها بنسبة ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بالجودة العالية للتفتيشات والاستعراضات المواضيعية المعمّقة التي تجرى كل ثلاث سنوات وغير ذلك من التقييمات الخارجية، وذلك من وجهة نظر التقييم الخارجي. وستقوم الشعبة باستعراض المجالات المحددة التي بحاجة إلى تحسين، وذلك سعياً إلى تحسين نوعية التقارير في فترة السنتين المقبلة. وقد تأجل إطلاق قاعدة بيانات توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الإنترنت بسبب حدوث تعطل من جانب المورد. ويعتزم المكتب إطلاق النظام في عام ٢٠١٠.

معدّل تنفيذ النواتج

١٠٠٣ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٩٢ في المائة من النواتج المقرّرة القابلة للقياس الكمي وعددها ١١٩ ناتجاً.

١٠٠٤ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 29) و Corr.1).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) تحسين عملية تقديم الوثائق في موعدها

١٠٠٥ - تحسّن أداء مكتب خدمات الرقابة الداخلية كثيراً في هذا المجال، وهو ما يعود بدرجة كبيرة إلى تحسّن الرصد. فالاضطلاع بأعمال التخطيط والرصد المتقدمة أمر بالغ الأهمية لضمان الامتثال للمواعيد المقرّرة. ويقوم مكتب وكيل الأمين العام، بصورة مركزية، برصد المراحل التي بلغها إعداد التقارير المطلوبة لضمان تقديمها في المواعيد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب خدمات الرقابة الداخلية عندما لا يكون قادراً على الالتزام بالموعد النهائي الذي تحدده الجمعية العامة خلال التفاوض على قرار ما، فإنه يبذل جهداً متضافراً لعرض المؤقّات الممكنة على الجمعية العامة بحيث تراعى تلك العوامل عند إصدار القرار بصيغته النهائية.

(ب) تعزيز التعاون مع هيئات الرقابة الأخرى في الأمم المتحدة

١٠٠٦ - يقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالتنسيق بانتظام مع غيره من هيئات الأمم المتحدة الرقابية، بما فيها مجلس مراجعي الحسابات ووحدة التفتيش المشتركة، تجنّباً للازدواجية والتداخل في الأعمال الرقابية ولتقليل الفجوات في التغطية الرقابية إلى الحد الأدنى. وإلى جانب تقاسم خطط العمل، يعقد المكتب اجتماعات كل شهرين مع مجلس مراجعي الحسابات لمناقشة القضايا التي تحظى باهتمام مشترك، وهو يعقد اجتماعات مخصصة لحالات بعينها مع وحدة التفتيش المشتركة، وذلك عندما تنشأ قضايا محلّ انشغال خاص.

وكل عام، يشارك ممثلون من كبار موظفي تلك الكيانات في اجتماع ثلاثي لمناقشة أمور من بينها تنسيق العمل الرقابي.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

١٠٠٧ - تحسّن معدّل الأداء المرحلي على صعيد التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين عمّا كان عليه في عام ٢٠٠٧. وعلى وجه التحديد، بلغ الأداء على صعيد التوازن بين الجنسين تقريباً هدف الـ ٥٠ في المائة المحدّد لعام ٢٠٠٩. وحقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً هدفه المتعلق بالنسبة المئوية للموظفين المعيّنين من دول أعضاء غير ممثلة أو ممثلة تمثيلاً ناقصاً.

(د) تعيين الموظفين وتنسيبهم في الوقت الملائم

١٠٠٨ - حقق مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضاً هدفه على صعيد متوسط طول المدة اللازمة لاختيار الموظفين لوظائف الفئة الفنية، فقد انخفض عدد الأيام في عام ٢٠٠٩ إلى ١٨٦ يوماً، مقارنة بمستوى الأساس الذي كان عليه في عام ٢٠٠٧ وهو ٢١٧ يوماً. وتجاوز المكتب هدف الأيام الـ ٢٠٠ لعام ٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ١

المراجعة الداخلية للحسابات

(أ) تحسين نوعية التقارير المقدمة إلى مديري البرامج والهيئات التشريعية

١٠٠٩ - تجري شعبة المراجعة الداخلية للحسابات استطلاعات لآراء المستفيدين. بمقتضى المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات. وترسل هذه الاستقصاءات إلى كل من صدرت لهم تقارير مراجعة حسابات خلال العام من رؤساء الإدارات/البعثات/المكاتب التماساً لانطباعهم عن العمل المنجز. وازدادت نسبة الاستجابة من ٥٧,١ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٨٧,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتبيّن من الاستطلاع أن المستفيدين راضون بوجه عام عن نوعية عمل الشعبة. فعلى مقياس تتراوح درجاته بين ١ و ٤، حيث رقم ٤ يعني درجة "ممتاز"، حصلت الشعبة على درجة ٢,٨ بالنسبة إلى الجودة. كما أن برنامجاً لضمان الجودة وتحسينها قد نُفذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لضمان جودة عمل الشعبة. وفي إطار هذا البرنامج، تجري الشعبة حالياً خمس عمليات استعراض تجريبية لأعمال مراجعة الحسابات التي تتم في جنيف ونيروبي.

(ب) زيادة تغطية المجالات المنطوية على مخاطر بالنسبة للمنظمة

١٠١٠ - في عام ٢٠٠٨، استُند في اختيار ٧٩ في المائة من المهام المدرجة في خطة العمل إلى عمليات تقييم مخاطر أجريت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، كان هذا النهج هو أساس اختيار ١٠٠ في المائة من المهام. ويحقق انتهاز هذا النهج حيال مراجعة الحسابات فائدة تركيز موارد المراجعة على المجالات التي تشكّل أكبر مكامن المخاطر بالنسبة للمنظمة، فهو يضيف بالتالي قيمة بمساعدته مديري البرامج على إدارة هذه المخاطر. ونتج عن تنقيح تعريف "التوصية الجوهرية" أن قلّ عدد التوصيات المصنّفة كجوهرية. وهذا سيمكّن مديري البرامج من تكريس جهودهم للقضايا التي يحتمل أن تؤثر سلباً على ولايات كياناتهم أو عملياتها أو سمعتها.

(ج) تحسين مستويات الكفاءة والفاعلية في تنفيذ البرامج وتعزيز المساءلة من قبل مديري البرامج

١٠١١ - تحسّن معدّل قبول التوصيات الجوهرية عمّا كان عليه في عام ٢٠٠٧. وهو ما يعود في جانب منه إلى زيادة الإشراف على مراجعي الحسابات وتوجيههم واستعراض جودة التقارير.

البرنامج الفرعي ٢ التفتيش والتقييم

(أ) اتسام تقارير التفتيش بالجودة

١٠١٢ - تتعلّق تقارير التفتيش التي أنجزت خلال السنة بأعمال تفتيش أجريت تحت مظلة موضوعي الميزنة القائمة على النتائج والإدارة على أساس النتائج. وفيما يتعلق بسلسلة عمليات التفتيش التي غطّت أعمال الإدارة والميزنة القائمتين على النتائج، لاقى التقرير الجامع المتعلّق بالإدارة على أساس النتائج (A/63/268) استحسانَ الدول الأعضاء عندما تم عرضه على اللجنة الخامسة. علاوة على ذلك، أجرت شعبة التفتيش والتقييم عملية تقييم خارجي لجودة تقاريرها. وحصل ثلاثة من تقارير تفتيش الشعبة السبعة، أو ٤٣ في المائة، على تقدير "جيد"، وحصلت التقارير الأربعة الباقية، أو ٥٧ في المائة، على تقدير "مقبول". وستقوم الشعبة باستعراض المجالات المحدّدة التي بحاجة إلى تحسين بقصد الارتقاء بنوعية التقارير في فترة السنتين المقبلة.

(ب) اتسام التقارير المتعمقة والمواضيعية وغيرها من تقارير التقييم الخارجي بالجوودة

١٠١٣ - أنجزت الشعبة التقييمات الشاملة لكل من إدارة الشؤون السياسية، ومكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلى جانب التقييمات الفرعية التي أجريت لمكتب إدارة الموارد البشرية ضمن إدارة الشؤون الإدارية، ولصندوق بناء السلام ضمن إدارة الشؤون السياسية، ولاستراتيجية الإدارة الكلية المتكاملة ضمن إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وأنجزت الشعبة بنجاح التقييمات المواضيعية الأربعة جميعها التي كان مخططاً لها. وقد غطت هذه التقييمات القضايا المواضيعية التي حُدِّدت من خلال التقييم الذي أجرته الشعبة للمخاطر الاستراتيجية. كما أنجزت الشعبة بنجاح جميع "استعراضات كل ثلاث سنوات" التي كان مخططاً لها. ومن بين ١٢ تقييماً من النوع المتعمق والمواضيعي وغيرهما من أنواع التقارير التي تخضع لتقييم أصحاب المصلحة والخبراء الخارجيين، حصل ٩ تقييمات، أو ٧٥ في المائة، على درجة "جيد" من حيث النوعية، بينما حصلت التقارير الـ ٣ الباقية، أو ٢٥ في المائة، على درجة "مقبول". وستقوم الشعبة باستعراض المجالات المحددة حيث تكمن نقاط الضعف التي تم تحديدها في التقييمات بهدف تحسينها في فترة السنتين المقبلة سعياً إلى تحقيق الأهداف بنسبة ١٠٠ في المائة.

(ج) تحسين أدوات التقييم الذاتي وأساليبه وزيادة استخدامها

١٠١٤ - تلقت الشعبة ١٥ طلباً للحصول على الدعم لإجراء تقييمات ذاتية خلال فترة السنتين السابقة، واستطاعت تلبية ١٤ طلباً منها. وشمل الدعم المقدم ما يلي: التدريب في مجال التقييم الذي قدّم لفائدة وحدة التفتيش المشتركة؛ والمشورة التي أسديت لمختلف البرامج فيما يتصل بإنشاء قدرات لديها للقيام بالتقييم الذاتي؛ والآراء التي أعطيت بشأن وضع سياسات التقييم على مستوى البرامج؛ والتوجيه المنهجي الذي قدّم بخصوص اختصاصات واستقصاءات وتقارير التقييم؛ والعضوية في الفريق الاستشاري المهني بتقييم حملة الأمم المتحدة للألفية. وقد كانت الانطباعات التي وردت من البرامج التي تلقت الدعم في مجال التقييم الذاتي إيجابية في مجملها، حيث أعرب عن التقدير لخبرة الشعبة وقدرتها على التلبية.

البرنامج الفرعي ٣ التحقيقات

(أ) حماية أصول المنظمة ومواردها على نحو أفضل وتحقيق قدر أكبر من الامتثال لقواعد المنظمة وأنظمتها

١٠١٥ - تم إحراز تقدم من خلال العمليات المنهجية لمراقبة الجودة التي أنشئت عن طريق أدوات وإجراءات مستحدثة، إلى جانب إنشاء قسم الممارسات المهنية للقيام بأعمال ضمان الجودة. وهناك دليل شامل للتحقيقات يكفل تحقق مزيد من الاتساق والمهنية في ما يتم من مهام التحقيق. وقد زادت هذه التحسينات من فعالية التحقيقات من خلال أمور منها زيادة الوضوح فيما يتعلق بالأسانيد الواجب توافرها لتوجيه اتهام بسوء السلوك. فكانت النتيجة أن باتت تقارير ونتائج التحقيقات تشكل سندا أقوى لاتخاذ إجراء ما، وهذا يتعلق في المقام الأول بفرض العقوبات التأديبية و/أو استرداد الأموال. ويجري تدريجيا خفض معدل الشواغر لتتوافر الموارد البشرية المطلوبة لتحسين نوعية تقارير التحقيقات ويزداد الالتزام بمواعيد تقديمها.

الباب ٣٣ السلامة والأمن

الملامح البارزة لنتائج البرامج

١٠١٦ - أحرز تقدم كبير على صعيد تنفيذ برنامج المعايير الأمنية التنفيذية الدنيا في المقار ومشروع الإدارة لمراقبة الدخول في جميع مواقع مقار الأمم المتحدة واللجان الإقليمية. واستمر تحسّن التخطيط والتأهب لحالات الطوارئ والأزمات في تلك المواقع، حيث بقي زمن الإحلاء وزمن الاستجابة للحوادث الأمنية الطارئة ضمن الحدود المقبولة.

١٠١٧ - وحدث تحسّن على صعيد سلامة الموظفين وأمنهم على مستوى العالم من خلال مواصلة إجراء تقييمات للتهديدات الأمنية والمخاطر مواكبة لأحداث المستجدات، ومن خلال زيادة الامتثال للمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا. وجرى تعزيز الشراكات مع البلدان المضيفة من خلال التوسّع في الاستعانة بجهات التنسيق. وتحسّنت القدرة على التحرك استجابة للحوادث الأمنية بما في ذلك انتشار ضباط الأمن الميداني سريعا إلى مواقع الأزمات في مختلف أنحاء العالم.

١٠١٨ - وقدمت وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة الدعم المباشر للموظفين المتضررين ووضعت النظم والإجراءات لزيادة توافر القدرة على التعامل مع

الطوارئ على الصعيد النفسي - الاجتماعي. وحسّنت الوحدة من خدماتها بزيادة التعاون بين الوكالات واتباع استراتيجية لامركزية لبناء شبكات الدعم المحلية المستدامة بطرق منها الاستعانة بخدمات المستشارين المحليين وإنشاء خلايا التدخل في حالات الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة.

١٠١٩ - واستمر توفير التدريب الأمني للمسؤولين المكلفين وأفرقة إدارة الأمن وأفراد الأمن في الأمم المتحدة. وتم توسيع نطاق البرنامج المعني بتطبيق نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية فأصبح في حالة تشغيل كامل في ١٦ بلداً، مما أدى إلى تدريب أكثر من ٧ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة. وكانت عملية تنقيح القرص المدمج المعنون "الأمن الأساسي في الميدان" (Basic Security in the Field) قد أشرفت على الانتهاء عند نهاية عام ٢٠٠٩.

التحديات والدروس المستفادة:

- ١٠٢٠ - يرد أدناه وصف للتحديات الرئيسية التي واجهها البرنامج والدروس المستفادة.
- واجهت الإدارة تحديات ناشئة عن التهديدات والمخاطر الدائمة التغير التي تواجهها المنظمة، وعن نشوء أزمات غير متوقعة في بعض مناطق العالم. وظل نقص الموارد يمثل العقبة الرئيسية التي واجهتها الإدارة خلال فترة السنتين. وبالتالي فإن الإدارة لم يكن لديها نظام لإدارة الأزمات يؤدي وظائفه بالكامل ولديه القدرة على التعامل مع المستجدات لكي تتمكن من التعامل مع حالات الطوارئ على نحو فعال.
- ظل الافتقار إلى موارد إدارة المعلومات والاتصالات يؤثر سلباً على أعمال تطوير النظم والأدوات التي لا غنى عنها لأغراض إدارة الأمن والمعلومات.
- رغم الجهود الحثيثة التي بذلتها الإدارة في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل في صفوف موظفيها، فقد ظلت تواجه صعوبات لصغر حجم مجموعة المرشحات المؤهلات في مجال السلامة والأمن، وكذا بالنسبة للمرشحين من رعايا بلدان غير ممثلة أو ممثلة تمثيلاً ناقصاً.

معدّل تنفيذ النواتج

- ١٠٢١ - تستند النتائج الواردة أعلاه إلى تنفيذ ٧١ في المائة من النواتج المقررة القابلة للقياس الكمي وعددها ١٠٩ نواتج.
- ١٠٢٢ - ويمكن الاطلاع على الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/6 (Sect. 33)).

التوجيه التنفيذي والإدارة

(أ) دعم برنامج العمل بواسطة الموظفين والموارد المالية دعماً فعالاً

١٠٢٣ - انخفض متوسط طول الفترة من إعلان الوظيفة الشاغرة حتى اختيار الموظف من قبل رئيس الإدارة إلى ١١٥ يوماً بعد أن كان ١٣٥ يوماً في عام ٢٠٠٦ و ١٨٠ يوماً في عام ٢٠٠٥. غير أنه عاد ليرتفع إلى ١٤٧ يوماً في عام ٢٠٠٩، وهو ما يرجع في جانب منه إلى استمرار شغور وظائف برتبة س-١ لضباط أمن معلن عنها في نظام غالاكسي نظراً للحاجة إلى شغل عدد كبير من الوظائف الشاغرة، وكذلك لتكوين قائمة مرشحين تتألف من أكثر من ١٠٠ مرشح لتلبية الاحتياجات مستقبلاً. والإدارة ملتزمة بإحداث مزيد من التحسن في هذا المجال في فترة السنتين المقبلة.

(ب) تحسين تنسيق السياسات والإجراءات التي تندرج ضمن إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن وتحسين تكاملها والامثال لها

١٠٢٤ - عملت الإدارة خلال فترة السنتين على ترشيد وتوحيد السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية الموجودة من قبل إنشاء الإدارة ضمن نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وذلك لإيجاد أساس أكثر تكاملاً للإدارة، وشمل ذلك إعادة تنظيم محتويات الكتيبات والأدلة وجعلها أسهل استخداماً. ومن الأمثلة على ذلك: كتيب الأمن الميداني ودليل العمليات الأمنية. وقامت وحدة الامتثال والتقييم والرصد بـ ٢٥ مهمة لتقييم الامتثال، وصدرت ٦١٧ توصية خلال فترة السنتين. وتم بواسطة نظام رصد الامتثال تتبع التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات.

(ج) تحسين التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في صفوف الموظفين

١٠٢٥ - زادت النسبة المئوية للنساء المعينات في وظائف الفئة الفنية وما فوقها لمدة سنة أو أكثر بنسبة ٤٣ في المائة. ومع إدراك الإدارة أن أهم الاعتبارات التي يتعين مراعاتها لدى توظيف الأفراد هو وجوب تحقق أعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والتمهيد، فإنها مستمرة في بذل قصارى جهدها لتحقيق التكافؤ بين الجنسين والتوزيع الجغرافي العادل. غير أنه ثبت أن تحقيق هذين الهدفين أمر بالغ الصعوبة نظراً لصغر حجم مجموعة المرشحين الذين تتوافر لديهم المؤهلات والخبرة اللازمة في مجال السلامة والأمن سواء من النساء أو من رعايا الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً. وما برحت الإدارة تختار من المرشحين من يُعتبر أفضلهم تأهيلاً لتأدية مهام الأمن والسلامة. ومع ذلك، فإن الإدارة ملتزمة بالبحث باستمرار عن سبل لزيادة عدد الموظفين المهنيين ولتحسين التمثيل الجغرافي في صفوف الموظفين.

البرنامج الفرعي ١ تنسيق شؤون الأمن والسلامة

(أ) توفير بيئة سالمة ومؤمنة للموظفين وأعضاء الوفود والزائرين في مواقع مقر الأمم المتحدة واللجان الإقليمية

١٠٢٦ - خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، أحرزت دوائر الأمن والسلامة في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي وبانكوك وسانتياغو وأديس أبابا وبيروت تقدماً على صعيد زيادة الامتثال للمعايير الأمنية التنفيذية الدنيا في المقار (المعايير الدنيا) وتنفيذ مشروع الإدارة لمراقبة الدخول (باستثناء الإسكوا حيث سيبدأ العمل في عام ٢٠١٠). وحرصت دائرة الأمن والسلامة في نيويورك على تطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بالمعايير الدنيا/مشروع مراقبة الدخول لا في المباني الرئيسية للأمانة العامة للأمم المتحدة فقط، بل وفي جميع المباني الملحقة والمباني المتخذة كأماكن عمل مؤقتة في إطار المخطط العام لتحديد مباني المقر. وفي جنيف، تم تحديد مركز المراقبة الأمنية بحيث تُدمج على أفضل نحو المدخلات المتولدة عن عدة نظم جديدة لكشف التسلسل (الدوائر التلفزيونية المغلقة وكشف الحركة). وطُبِّقت دائرة الأمن والسلامة في فيينا سياسة جديدة لمراقبة الدخول وركبت نظاماً جديداً لمراقبة السور الخارجي وأحدث نظم مراقبة الدخول من قبيل نظام تحديد الهوية بالترددات اللاسلكية ونظام التعرف على اللوحات المعدنية ونظام فحص أسفل المركبات. واستطاعت دائرة الأمن والسلامة في نيروبي، من خلال دعمها لكل مستوى من مستويات التدابير الأمنية، أن تحدّد الثغرات وأوجه القصور المحتملة وأن تنشئ في أقصر وقت ممكن آليات للتخفيف من الآثار وللاستجابة للطوارئ. وقد أحرزت دائرة الأمن والسلامة في كل من أديس أبابا وبانكوك وسانتياغو تقدماً مماثلاً في مجال مراقبة الدخول من خلال تعزيز الأمن المادي لمباني الأمم المتحدة على سبيل الامتثال للمعايير الدنيا.

(ب) تحسين تنسيق الترتيبات الأمنية في مواقع مقر الأمم المتحدة واللجان الإقليمية

١٠٢٧ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كانت وحدة تنسيق البرامج قد نسّقت ٤٠٧ عمليات. وكان عدد عمليات الحماية الشخصية أقل مما كان متوقّعا، غير أن مقدار التعقّد الذي تنطوي عليه ولو عملية واحدة من هذه العمليات قد ازداد على مدى السنوات السابقة. كما قامت الوحدة بتنسيق الترتيبات الأمنية للجنة التحقيق في ملابسات اغتيال رئيسة وزراء باكستان السابقة المحترمة بينظير بوتو وبتسهيل عملية تعيين مختلف الأخصائيين الأمنيين لهذا المكتب.

(ج) تحسين التخطيط والاستعداد لحالات الطوارئ والأزمات في مواقع مقر الأمم المتحدة واللجان الإقليمية

١٠٢٨ - في نيويورك، تم الحفاظ على مستوى الأداء، مقارنة بالأهداف الموضوعة لزمن الإخلاء وزمن الاستجابة للحوادث الأمنية الطارئة، ضمن الحدود المقبولة. كما أن تحسين إجراءات إخلاء مبنى فيينا مستمر، وهو ما يشمل الكثير من التفاعل مع تشكيلة من وكالات البلد المضيف تتوّج بالتدريب السنوي المشترك بين الأمم المتحدة والبلد المضيف الذي ينطوي على إخلاء المبنى بأكمله. وتم إنشاء وحدة جديدة لإدارة الأزمات لتقوم بتجهيز وتنسيق جميع عمليات الطوارئ في مركز فيينا الدولي. وواصل مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إعادة تقييم وتحديث برنامجه للتأهب لحالات الطوارئ بحيث يأخذ في الحسبان التحديات والتهديدات والتكنولوجيات المستجدة. كما قام المكتب مؤخراً بتنقيح إجراءاته الخاصة بالسيطرة على الحوادث وخطته للتعامل مع إصابات الأعداد الغفيرة من البشر. وتواصل دائرة الأمن والسلامة بمكتب نيروبي إجراء التدريبات الشهرية والفصلية على إخلاء المباني في حالات الطوارئ، كما أجرت مؤخراً تدريباً تمثيلاً على التعامل مع الإصابات الجماعية في تموز/يوليه ٢٠٠٩.

البرنامج الفرعي ٢

الدعم والتنسيق الميدانيان الإقليميان

التنسيق الإقليمي للعمليات الميدانية

(أ) تحسن أمن وسلامة موظفي منظومة الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها ومعاليمهم المستحقين

١٠٢٩ - انصبّ تركيز إدارة شؤون السلامة والأمن على إحداث تحسّن كبير في سلامة الموظفين وأمنهم على مستوى العالم. وكان للجهود الذي تركّزت على إجراء تقييمات للتهديدات والمخاطر الأمنية مواكبة لأحداث المستجدات، ولزيادة الامتثال للمعايير الأمنية التشغيلية الدنيا دور محوري في هذا المسعى. وفي فترة السنتين، كان ٨٤ في المائة من المواقع لديه تقييم للمخاطر الأمنية جرى تحديثه. وتقوم الإدارة دوماً بتحديث تقييمات المخاطر الأمنية للبلدان والمناطق حيث درجات الخطر الأمني مرتفعة أو عند حدوث تغييرات جوهرية في بيئتها الأمنية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٩، كانت الإدارة قد تأكّدت من تطبيق المعايير الأمنية التشغيلية الدنيا في ٨٣ في المائة من المواقع في جميع أنحاء العالم. وتحقيقاً لذلك، أنشأت الإدارة إجراءات محدّدة لمساعدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على وضع المعايير الدنيا، كما رصدت الامتثال وشجّعت عليه من خلال زيارات المساعدة الأمنية.

(ب) الاستجابة للحوادث الأمنية في الوقت المناسب

١٠٣٠ - من خلال خطط الطوارئ الأمنية التي توضع على المستوى القطري، ومن خلال زيادة القدرة على نشر أو إعادة نشر ضباط الأمن الميدانيين خلال ٢٤ ساعة من الإخطار، تكفل الإدارة الاستجابة السريعة والفعالة للحوادث الأمنية في جميع أنحاء العالم. وبحلول نهاية فترة السنتين، كان ٧٨ في المائة من المواقع قد أنجز خططه الأمنية القطرية وكان ٤٣ في المائة من المواقع قد طبق خططه الأمنية القطرية. وقامت الإدارة بعدد من عمليات النشر الطارئة شملت باكستان والجزائر والصومال وكينيا والنيجر اليمن. وتم نشر ما مجموعه ١٦٣ من أخصائيي الأمن التابعين للإدارة من مختلف مراكز العمل في جميع أنحاء العالم بما يكافئ ٤٦٨ ٥ يوم عمل.

(ج) تحسين نظام إدارة الأمن

١٠٣١ - عززت الإدارة شراكاتها مع البلدان المضيفة فيما يتعلق بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة ومرافقها ومعداتها من خلال التوسع في الاستعانة بجهات تنسيق البلدان المضيفة حتى أصبحت تغطي ٩٠ في المائة من المواقع بحلول نهاية عام ٢٠٠٩؛ وأطالت الفترة التي بمضيها المستشارون الأمنيون خارج منطقة العاصمة إلى ١٩ المائة؛ ووفرت تقييمات للتهديدات في مناطق النزاع عبر الحدود مكيفة تبعاً لظروف كل حالة في غضون فترة متوسطة ثماني ساعات، وقُلصت الفارق الزمني عن طريق تقليص متوسط الفترة الزمنية بين وقوع الحادث وإبلاغ الإدارة في نيويورك به من ٥ ساعات في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٥ ساعة في عام ٢٠٠٩.

الدعم الميداني

(أ) تعزيز قدرة موظفي منظومة الأمم المتحدة على علاج الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة

١٠٣٢ - خلال فترة السنتين، كانت وحدة معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة نشطة للغاية في تقديم الخدمات المباشرة للموظفين وتطوير النظم والإجراءات لتعزيز الاستجابة لحالات خدمات الدعم النفسي - الاجتماعي في حالات الطوارئ. وأتاحت تعبئة القدرة على التعامل مع الطوارئ المفاجئة على المستوى الإقليمي لإدارة توفير الأموال وتقليص زمن النشر. ومن خلال تعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة، وتعزيز تأهب الأمم المتحدة للاستجابة للأزمات في مجال معالجة الإجهاد الناتج عن الحوادث الخطيرة، وإتاحة سبل الحصول على خدمات المشورة المستدامة لجميع موظفي الأمم المتحدة المحتاجين إليها، تسنى للوحدة مواصلة تعزيز استراتيجيتها العالمية. كما أنها انخرطت بقوة في

تقديم الخدمات المباشرة لموظفي الأمم المتحدة، وفي وضع نظم وإجراءات للتوسّع في تزويد الموظفين بخدمات الدعم النفسي - الاجتماعي في حالات الطوارئ.

(ب) تحسين القدرات في مجال شؤون الأمن والسلامة لدى جميع المشتركين في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة، بمن فيهم المسؤولون المعيّنون، وأعضاء فرق إدارة الأمن، وموظفو الأمن، وبقية الموظفين، وذلك عن طريق التدريب الأمني

١٠٣٣ - خلال فترة السنتين، تم توسيع نطاق البرنامج المعني بتطبيق نهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية، فأصبح في حالة تشغيل كامل في ١٦ بلداً مما أسفر عن تدريب أكثر من ٧ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة. وأتمّ برنامج التدريب القائم على القرص المدمج المعنون "إجراءات الأمن المعززة في الميدان" نحو ١١ ٠٠٠ من موظفي الأمم المتحدة. وقد حضر أكثر من ٣٠ مسؤولاً مكلفاً دورة التدريب التوجيهي في نيويورك، وتلقّى التدريب أكثر من ٢٠ من أفرقة إدارة الأمن (على الصعيد العالمي)، وتلقّى أكثر من ١٠٠ من كبار مديري الأمن التدريب على القيادة الأمنية في منتدى فريق الأمم المتحدة القطري في كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة في تورينو، إيطاليا. وفي عام ٢٠٠٩، منحت الشهادات لـ ١٠٠ في المائة ممن تم تعيينهم حديثاً في إدارة شؤون السلامة والأمن من ضباط تنسيق الأمن الميداني في دورتين منفصلتين، واحدة في قبرص والأخرى في غلين كوف بولاية نيويورك.